

A.0713

المجلد الأول من كتاب الميزان للعارف
العمداني * والقطب الرباني * سيدي
عبد الوهاب الشعراني نفعنا الله
بعلومه والمسلمين آمين
بجاء التي الامين
آمين

- ١١ فصل ان قال قائل ان حلك جميع اقوال الائمة المجتهدين على حالتين برفع الخلاف الخ
- ١١ فصل اياك يا اخي ان تبادر اول سماعك لمربي الميزان الى فهم ككون المرتبتين على التخيير مطلقا
- ١٢ فصل فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالارحج من القولين الخ
- ١٣ فصل فان قال قائل ان احدا لا يحتاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هدى الخ
- ١٣ فصل فان طعن طاعن في هذه الميزان الخ
- ١٤ فصل واياك ان تسمع بهذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها الخ
- ١٥ فصل اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرر سؤالهم لي الخ
- ١٥ فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد والتخفيف
- ١٦ فصل ثم لا يخفى عليك ان كل من فعل الرخصة بشرطها او المفضول بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك
- ١٦ فصل ان قال قائل فعلى ما قررتم الخ
- ١٨ فصل وما يوضح لك صحة مرتبة الميزان الخ
- ٢٠ فصل فان قلت فمن يقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية فهل تأتى فيه كذلك مرتبة الميزان
- ٢١ فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها الخ
- ٢١ فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد الخ
- ٢٢ فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة الخ
- ٢٥ فصل فان قلت فاذا انفك قلب الولى عن التقليد ورأى المذاهب كلها متساوية في الصحة الخ
- ٢٥ فصل فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة
- ٢٦ فصل فان قلت ان الائمة المجتهدين قد كانوا من الكمل الخ
- ٢٧ فصل فان قلت فبماذا اجيب من نازعني في صحة هذه الميزان الخ
- ٢٢ فصل فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه الميزان الخ
- ٢٣ فصل ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان الخ

- ٣٥ فصل في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب الخ
- ٣٦ فصل لا يلزم من تقييد كامل من الإولياء أو المجتهدين بالعمل بقول دون آخر الخ
- ٣٨ فصل واما كذا الخ لن تطالب أحدا من طلبة العلم الا بصدق اعتقاده في أن كل مجتهد مصيب الخ
- ٤٠ فصل وما يذ لك على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بعين الشريعة الخ
- ٤٧ فصل في بيان استحالة خروج شيء من أقوال المجتهدين عن الشريعة
- ٥١ فصل ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان الخ
- ٥٢ فصل في بيان جلاء من الامثلة المحسوسة التي يعلم منها اتصال أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى
- ٥٣ صورة الاثمة المحسوسة الموعود بذكرها
- ٥٤ مثال الشجرة المطهرة المثلة بعين الشريعة المطهرة
- ٥٥ مثال آخر لاتصال سائر مذهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة
- ٥٨ مثال طرق مذهب الاثمة المجتهدين الى أبواب الجنة وان كل من عمل بمذهب منها خالصا أو وصله الى باب الجنة
- ٥٩ مثال قباب الاثمة المجتهدين على نهر الحياة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا
- ٦٠ فصل شريف في بيان الذم من الاثمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بارأي لا سيما الامام أبو حنيفة
- ٦١ فصول في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين
- ٦٤ فصل فيما نقل عن الامام مالك في ذم الرأي وما جاعلته في الوقوف على ما حدثه الشريعة المطهرة
- ٦٥ فصل فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الرأي والتبري منه
- ٦٧ فصل فيما نقل عن الامام أحمد من ذم الرأي وتقييده بالكتاب والسنة
- ٦٩ فصول في بعض الاجوبة عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه
- ٦٩ الفصل الاولي في شهادة الاثمة بغزارة العلم وبيان ان جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيدة بالكتاب والسنة
- ٧١ فصل في بيان ضعف قول من نسب الامام أبا حنيفة الى أنه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٧٤ فصل في تضعيف قول من قال ان أدلة مذهب الامام أبي حنيفة ضعيفة غالبا
- ٧٨ فصل في بيان ذكر بعض من أطنب في التنازع على الامام أبي حنيفة من بين الاثمة على الخصوص وبيان توسعته على الاثمة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك

٨	فصل قال المحققون ان العلماء وضع الاحكام حيث شلوا بالاجتهاد الخ
٨	فصل في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب الشريعة
٩	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والآثار من كتاب الصلاة الى الزكاة
١٠	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من انزكات الى الصوم
١٠١	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام الى الحج
١٠٠	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع
١٠٠	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع الى الجراح
١١١	فصل في بيان أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى آداب الفقه
١١٠	كتاب الطهارة
١٢١	باب النجاسة
١٢١	باب أسباب الحدث
١٣٠	باب الوضوء
١٤١	باب الغسل
١٤٢	باب التيمم
١٤٤	باب مسح الخفين
١٥١	باب الحيض
١٥٤	كتاب الصلاة
١٦٠	باب صفة الصلاة
١٨٥	باب شروط الصلاة
١٩٠	باب سجود السهو
١٩٤	باب سجود التلاوة
١٩٧	باب سجود الشكر
١٩٨	باب صلاة النفل
٢٠٣	باب صلاة الجماعة
٢١٣	باب صلاة المسافر
٢١٨	باب صلاة الخوف
٢١٩	باب صلاة الجمعة
٢٢٩	باب صلاة العيد
٢٣٥	باب صلاة الكسوفين
٢٣٧	باب صلاة الاستسقا
٢٣٨	كتاب الجنائز

المجزؤ الاول من كتاب الميزان للعارفة
السفداني * والقطب الرباني * سيدي
عبدالوهاب الشعراي نفعا الله
بعلومه والمسلمين آمين
يجاه النبي الامين
آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بحرا يتفرع منه جميع بحار العلوم النافعة والنجحان *
وأجرى جداوله على أرض القلوب حتى روى منها قلب القاصي من حيث التقليد لعلمائها والدان *
ومن على من شامع من عباده المختصين بالاشراف على ينبوع الشريعة المطهرة وجميع أحاديثها
وأثمارها المنتشرة في البلدان * وأطلع الله من طريق كشفه على عين الشريعة الأولى التي
يتفرع منها كل قول في سائر الأديان والأزمان * فأفرج جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم بحق
حين رأى اتصالها بين الشريعة من طريق الكشف واليمان * وشارك جميع المجتهدين في
اعترافهم من عين الشريعة الكبرى وإن تقاصر عنهم في النظر وتأخر عنهم في الأزمان * فإن
الشريعة كالشجرة العظيمة المنتشرة وأقوال علمائها كالفرع والأغصان * فلا يوجد لنا
فرع من غير أصل ولا ثمرة من غير غصن كما لا يوجد أبنية من غير جدران * وقد أجمع أهل
الكشف على أن كل من أخرج قولاً من أقوال علماء الشريعة عنها فأنما ذلك لقصوره عن درجة
العرفان * فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آمن علماء أمته على شريعته بقوله العلماء أماء
الرسول مالم يخالفوا السلطان * ومحال من المصوم أن يؤمن على شريعته خوان * واجمعوا
أيضا على أنه لا يسمى أحدا عالما إلا أن يبحث عن منازع أقوال العلماء وعرف من أين أخذوها
من الكتاب والسنة لا من ردها بطريق الجهل والعدوان * وإن كل من رد قولاً من أقوال
علمائها وأخرجه عنها فكأنه ينادي علانية بالجهل ويقول ألا الله هدوا إلى جاهل بدليل

هذا القول من السنة والقرآن * عكس من قبل أقوالهم ومقلديهم وأقام لهم الدليل والبرهان *
 وصاحب هذا الشهادتي لا يرد قولاً من أقوال علماء الشريعة متلاً ما خالف نصاً واجماً
 ولعله لا يتحده في كلام أحد منهم في سائر الأزمان * وغايته أنه لم يطلع على دليل لا أنه يحده على القائل
 لصريح السنة والقرآن * ومن نازعنا في ذلك فليأت لنا بقول من أقوالهم خارج عنها ونقض
 نرد على صاحبه كما نرد على من خالف قواعد الشريعة بأوضح دليل وبرهان * ثم إن وقع ذلك
 ممن يدعى صحة التقليد للأئمة فليس هو بمقلد لهم في ذلك وإنما هو مقلد لهواه والشيطان * فليأت
 اعتقادنا في جميع الأئمة أن أحدهم لا يقول قولاً لا بعد نظره في الدليل والبرهان * وحيث
 أطلقنا المقلد في كلامنا فانما مرادنا به من كان كلامه مستنداً تحت أصل من أصول إمامه
 والافتدعوا التقليد لزور وبهتان * وما تم قول من أقوال علماء الشريعة خارج عن قواعد الشريعة
 فيما علمناه وإنما أقوالهم كلها بين قريب وأقرب وبعيد وأبعد بالنظر لتمام كل إنسان * وشاع
 نور الشريعة يشملهم كلهم * بهم وإن تفاوتوا بالنظر لتمام الاسلام والايمان والاحسان * أحده
 جنة من كرم عن عين الشريعة المطهرة حتى شيع وروى منها الجسم والجنان * وعلم أن شريعة
 محمد صلى الله عليه وسلم جاءت شريعة واسعة جامعة لتمام الاسلام والايمان والاحسان * وأنها
 لا حرج ولا ضيق فيها على أحد من المسلمين ومن شهد ذلك فيها فهو شهوده وتنفع وبهتان * فان
 الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى الحرج في الدين فقد خالف صريح
 القرآن * وأشكره شكر من علم كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوقف عند ما حدث له
 من الامر والنهي والترغيب والترهيب ولم يزد فيها شيئاً إلا أن شهد له شعاع الدليل والبرهان *
 فان الشارع ما سكنت عن أشياء الارجاء بالامه لا الذهول ولا النسيان * واسلم اليه تسليم من رزقه
 الله تعالى حسن الفطن بالأئمة ومقلديهم وأقام لجميع أقوالهم الدليل والبرهان * اتقوا من طريق
 النظر والاستدلال * واتقوا من طريق التسليم والايمان * واتقوا من طريق الكشف والعيان *
 ولا بد لكل مسلم من أحده هذه الطرق لطابق اعتقاده بالجنان قوله باللسان * أن سائر أئمة
 المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وأوان * وكل من لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق
 الكشف والعيان * وجب عليه اعتقاد ذلك من طريق التسليم والايمان * وكما لا يجوز لنا
 الطعن فيما جاءت به الانبياء مع اختلاف شرائعهم فكذلك لا يجوز لنا الطعن فيما استنبطه
 الأئمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان * ويوضح لك ذلك أن تعلم يا أخي أن الشريعة
 جاءت من حيث الامر والنهي على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما سيأتي ايضاحه
 في الميزان * فان جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوى وضعيف من حيث ايمانه أو جسمه
 في كل عصر وزمان * هن قوى منهم خوطب بالتشديد ولا اخذ بالعزائم ومن ضعف منهم
 خوطب بالتخفيف والاخذ بالرخص وكل منهما ما حث على شريعة من ربه وتيسار فلا يؤمر
 القوي بالتزول الى الرخصة ولا يكلف الضعيف بالصعود للزجمة وقد رفع الخلاف في جميع
 أهله الشريعة وأقوال علمائها عند كل من عمل بهذه الميزان * وقول بهضم ان الخلاف الحقيقي

بين طائفتين مثلا لا يرتفع بالحمل محمول على من لم يصرف قواعد هذا الكتاب لان المخلاف الذي لا يرتفع من بين أقوال أئمة الشريعة مستحيل عند صاحب هذه الميزان فامتحن يا أخي ما قلته لك في ككل حديث ومقابله أو كل قول ومقابله تجد كل واحد منهما لا بد أن يكون مختلفا والآخر متشدا ولكل منهما رجال في حال مباشرتهم الاعمال ومن المحال أن لا يوجد لنا قولان معاني حكم واحد مختلفان أو متشددان وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر وقول مفصل فالمحاذق بر دكل قول الى ما يناسبه ويقاربه في التخفيف والتشديد حسب الإمكان * وقد قال الامام الشافعي وغيره ان اعمال المحمدين أو القولين أولى من النساء أحدهما وان ذلك من كمال مقام الايمان * وقد أمرنا الله تعالى بأن نقيم الدين ولا نتفرق فيه حفظا له عن تهديم الاركان * فالحمد لله الذي من علينا بأقامة الدين وعدم اجتماعه حيث ألهمنا العمل بما نفعته هذه الميزان * وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تسوء قائلها غرر الجحنان * وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه بالشرعية السماوية وجعل اجاع امته لمحذوق في وجوب العمل بالسنة والقرآن * اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين * وعلى آلهم وصحبهم أجمعين وجميع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين * صلاة وسلاما دائما بدوام سكان النيران والجحنان * آمين اللهم آمين وبعد فهذه ميزان نفيسة عالية المقدار حاولت فيها ما بنحوه يمكن الجمع بين الأدلة المتضاربة في الظاهر وبين أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم من الاولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم أعرف أحدا سبقني الى ذلك في سائر الادوار * وصنفتها بإشارة أكابر أهل العصر من مشايخ الاسلام وأئمة العصر بعد أن عرضتها عليهم قبل اثباتها وذكرتهم في لأحب ان اثبتها الا بعد ان يتقروا فيها فان قبلوها أثبتتها وان لم يرتضوها محوتها فاني بحمد الله أحب الوقا وأكره المخلاف لاسيما في قواعد الدين * وان كان الاختلاف رجح بقوم آخرين * فرحم الله من رأى فيها خلافا وصلحه نصرة للدين * وكان من أعظم البواعث لي على تأليفها للاخوان فتح باب العمل بما نفعته قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وليطابقوا في تعليدهم بين قولهم باللسان * ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالجنسان * ليقوموا بواجب حقوق انفسهم في الادب معهم ويحوزوا الثواب المرتب على ذلك في الدار الآخرة ويخرج من قال ذلك منهم بلهاته ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ولم يعتقد ذلك بقلبه عما هو متلبس به من صفة الغاقي الا صغرا الذي ذمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد ذم الله سبحانه وتعالى منافقي الكفار بنفاقهم زيادة على حصول ذمهم بصفة كفرهم في نحو قوله تعالى يا ايها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا باقواهم ولم يؤمن قلوبهم وهم معلومون أن كل ما عاب الله تعالى على الكفار فالمسلمون أولى بالنزعة عنه وعما يقرب من شبه صورته ويسد التقليدونه باب المبادرة الى الانكار على من خالف قواعد مذهبهم عن هومن أهل الاجتهاد في الشريعة فانه

على هدى من ربه ورجما الظاهر مستند في مذهبه لمن أنكر عليه فاذعن له ونجمل من مبادرته
إلى الانكار عليه وهذا من جملة مقاصدي بتأليف هذا الكتاب والأعمال بالثبوت وإنما الكل
أمرى بما نوى فاعملوا أيها الإخوان على الوصول إلى ذوق هذا الميزان وأياكم والمبادر إلى
انكارها قبل أن تظالموا جميع هذه الفصول التي ستقدمها بين يدي الكلام عليها أي قبل
كتب الطهارة بل ولو أنكرها أحدكم بصحة مطلقة فصولها فربما كان معذوراً لغيرتها وقلة
وجود ذاتي لها من أقرانكم كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى إذ علمت ذلك وارتدت أن تعلم
ملاؤمنا إليه من دخول جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين في شراع نور الشريعة
المطهرة بحيث لا ترى قولاً واحداً منها خارجاً عن الشريعة المطهرة فتأمل وتدبر فيما أرسلتك
يا أخي إليه وذلك أن تعلم وتحقق يقيناً جازماً أن الشريعة المطهرة جاءت من حيث شهود الأمر
والنهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة واحدة كما يظنه
بعض القلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض ولا خلاف ولا تناقض في نفس الأمر
كما سيأتي إيضاحه في الفصول الآتية إن شاء الله تعالى فإن مجموع الشريعة يرجع إلى أمر ونهي
وكل منهما يتقسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد وأما الحكم الخامس الذي هو المباح
فهو مستوى الطرفين وقد يرجع بالنية الصالحة إلى قسم المندوب وبالنية الفاسدة إلى قسم
المكروه هذا مجموع أحكام الشريعة وإيضاح ذلك أن من الأئمة من جعل مطلق الأمر على
الوجوب المجازم ومنهم من جملة على التنب ومنهم من جعل مطلق النهي على التحريم ومنهم من
جملة على الكراهة ثم إن لكل من المرتبتين رجالاً في حال مباشرتهم للتكاليف فمن قوى منهم
من حيث إيمانه ووجهه خوطب بالعزيمة والتشديد الوارد في الشريعة صريحاً أو استنبط منها
في مذهب ذلك المكلف أو غيره ومن ضعف منهم من حيث مرتبة إيمانه أضعف جسمه خوطب
بالرخسة والتخفيف الوارد كذلك في الشريعة صريحاً أو المستنبط منها في مذهب ذلك المكلف
أو مذهب غيره كما أشار إليه قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم خطباء عاماً وقوله صلى الله عليه
وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أي كذلك فلا يؤمر بالقوى المذكور بالنزول إلى مرتبة
الرخسة والتخفيف وهو يقدر على العمل بالعزيمة والتشديد لأن ذلك كالتلاب بالدين كما
سيأتي إيضاحه في الفصول الآتية إن شاء الله تعالى وكذلك لا يكلف الضعيف المذكور بالصعود
إلى مرتبة العزيمة والتشديد والعمل بذلك مع عجزه عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لا نغنه
الأبوجه شرعي فالمرتبتان المذكورتان على الترتيب الوجوبي لا على التخييري كما قد يتوهمه بعضهم
فاياك والغلط فليس لمن قدر على استعمال الماء حراً وشرعاً أن يقيم بالتراب وليس لمن قدر على
القيام في القريضة أن يصلي جالساً وليس لمن قدر على الصلاة جالساً أن يصلي على جنب وهكذا
في سائر الواجبات وحكم ذلك القول في الأفضل من السق مع المفضول فليس من الأدب
أن يفعل المفضول مع قدرته على فعل الأفضل فعمل أن المستويات ترجع إلى مرتبتين كذلك
فيقدم الأفضل على المفضول ندباً مع القدرة ويقدم الأولى شرعاً على خلاف الأولى وإن

جاء ترك الافضل والمفضول اصالة فمن اراد عدم اللوم فلا ينزل الى المفضول الا ان هجر عن
الافضل فامتنع يا اخي بهذه الميزان جميع الاوامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما اتبني
وتفرع على ذلك من جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين تجدها كلها لا تخرج
عن مرتبتني تخفيف وتشديد ولكل منها رجال كما سبق ومن يتحقق بما ذكرنا خوفا وكشفا كما
ذقناه وكشف لنا وجد جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم داخله في قواعد الشريعة
الظاهرة ومقتبسة من شعاع نورها لا يخرج منها قول واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قوله
باللسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم لا اعتقاده ذلك بالجنان وعلم جرما ويقين ان كل
مجتهد مصيب ورجع عن قوله المصيب واحدا لا بعينه كما سيأتي ايضا في الفصول ان شاء الله
تعالى وارتفع التناقض والخلاف عنده في احكام الشريعة واقوال علمائها لان كلام الله تعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم يحمل عن التناقض وكذلك كلام الائمة عندهم عن مقدارهم واطلع
على منازع اقوالهم ومواضع استنباطاتهم انما من حكم استنبطه المجتهد الا وهو متفرع من الكتاب
او السنة او منها معا ولا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد جهل بعض المقلدين
بمواضع استنباطاته وكل من شهد في احاديث الشريعة او اقوال علمائها تناقضا لا يمكن رده فهو
ضعيف النظر ولو انه كان عالما بالادلة التي استند اليها المجتهد ومنازع اقواله يحمل كل حديث
او قول ومقابلته على حال من احدي مرتبتي الشريعة فان من العلوم ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام والايمان
والاحسان وتأمل يا اخي في قوله تعالى قالت الاعراب آمنوا ولم نكفر بقلوبنا قلوا اسلمنا
الاية تحط علم بما قلناه والا فابن خطابه لا كابر الصحابة من خطابه لا خلاف العرب وابن مقام
من يابيه صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكروه والعسر واليسر من طلب ان
يتابعه صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرهما من الصلوات ودون الزكاة
والحج والسيام والجهاد وغيرها وقد تباع الائمة المجتهدون ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم على ذلك فما وجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شدد فيه عادة شددوا فيه امرا كان او نهيا
وما وجدوه خفف فيه خففوا فيه فانهما يا اخي على اعتقاد ما قررت به بيته لك في هذه الميزان
ولا يضر لغيرها فاتهم من علوم اهل الله تعالى وهي اقرب الى طريق الادب مع الائمة بما اعتقده
انت من ترجيح مذهب على مذهب بغير طريق شرعي وابن قول من يقول ان سائر ائمة المسلمين
او الائمة الاربعة لان على هدى من ربهم ظاهرا وباطنا من يقول ثلاثة ارباعهم او اكثر على غير
الحق في نفس الامر * وان اردت يا اخي ان تعلم نقاسة هذه الميزان وكما علم ذاتها بالشريعة من
آيات وَاخبار وَاقوال فاجع لك اربعة من علماء المذاهب الاربعة وقرأ عليهم ادلة معناهم
واقوال علمائهم وتعاليلهم التي سطروها في كتبهم وانظر كيف يتجادلون * ويضعف بعضهم
ادلة بعض واقوال بعض وتعلواصواتهم على بعضهم بضاحي كان المخالف لقول كل واحد قد
خرج عن الشريعة ولا يكاد احدهم يعتقد ذلك الوقت ان سائر ائمة المسلمين على هدى من

ربهم أبداً بخلاف صاحب هذه الميزان فانه جالس على منصة في سرور وطمأنينة كالسلطان
 حاكم يرتقي ميزانه على كل قول من أقوالهم لا يرى قولاً واحداً من أقوالهم خارجاً عن مرتبة
 الميزان من تحقيق أو تشديد بل يرى الشريعة قابلة لكل ما قالوه لوسعها فاعمل يا أخى بهذه
 الميزان وعلمها لأخوانك من طلبة المذاهب الأربعة ليحيطوا بها علماً أن لم يصلوا إلى مقام الذوق
 لها طريق الكشف كما أشار إليه قوله تعالى فإن لم يصباوا بل فقل وليفوزوا أيضاً بجملة اعتقادهم
 في كلام أئمتهم ومقلديهم ويطلبوا بقلوبهم قولهم باللسان أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم
 أن لم يكن خلاف ذلك كشفاً وبقينا فالإيمان وتسلماً فعملكم أيها الإخوان باحتمال الأذى من يجادلكم
 في صحة هذه الميزان قبل ذوقها وقبل أن تنصروه معكم حال قراءتها على علماء المذاهب الأربعة
 فانه معذور لا يكاد يسلم لكم صحتها القراسته وأربابها وافق مذاهب المخاضرين هبة لهم ورد المذهب
 الذي لم يكن أحد من مقلديه حاضراً لعدم من ينتصر لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاته
 وجوه المخالفة نسال الله العافية وبما قررناه لك يا أخى انتهت الميزان الشراعية المدخلة لجميع
 أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية تنفع الله بها المسلمين وقد حسب لي أن أذكر
 لك يا أخى قاعدة هي كالقدمة لفهم هذه الميزان بل هي من أقرب الطرق إلى التسليم لها وذلك أن
 بقى أساس نظرك أولاً على الإيمان بأن الله تعالى هو العالم بكل شئ والمحكم في كل شئ أزلاً وأبداً
 لما بدع هذا العالم وأحكم أحواله وميزشئونه واتقن كماله أظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف
 الذي لا يمكن حصره ولا ينضب أمره متغايراً في الأزمنة والتراكيب مختلفاً في الأحوال
 والأساليب على حكم ما سبق به علم الله القديم وعلى وفق ما نفذت به إرادة العليم المحكم * فبما
 على هذه الأوضاع والتأليف واستقر أمره على ما لا تنتهي إليه غاياته من الشؤن والتصاريف *
 وكان من جملة بديع حكمته وعظيم آلائه وعجيب رجهته أن قسم عباده إلى قسمين شقي وسعيد *
 واستعمل كلا منهما فيما خلق له من متعلق الوعد والوعيد * وأوجد لكل منهما في هذه الدار
 بصمكه على وسعة فضله ما يصلح لئانه في حاله وما آله من محسوسات صورها * ومعنويات
 قدرها ومصنوعات أبدعها وأحكام شرعها * وحدود وضعها وشؤن أبدعها * فتمت بذلك أمور
 المحدثات * وانعقد بذلك نظام الكائنات * وكل بذلك شأني الزمان والمكان حتى قيل انه
 ليس في الامكان * أبدع مما كان * قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الإنسان في أحسن
 تقويم على أنه سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع نافعا مطلقاً ولا كل ضار ضاراً مطلقاً بل ربما نفع هذا
 مضر هذا ومضر هذا نافع هذا وربما مضر هذا في وقت مانعه في وقت آخر ونفع هذا في وقت مضره
 في وقت آخر كما هو مشاهد في الموجودات الحسية والمدركات المنوية لما نطقت عن الإدراك
 بالافكار وأسرار خفيت إلى على من أراد عالم الأسرار ومن هنا يتحقق أن كلامي سر لما خلق له
 وأن ذلك إنما هو لإتمام شؤنه الأولين والآخرين * وأن الله هو القتي عن العالمين * وحيث
 ظهرت لك يا أخى هذه القاعدة الظلية علمت أن الله تعالى لم يترك سعيد من حيثما كلفه أبداً وأن
 اختلاف أئمة هذه الأمة في فروع الدين أحدنا قبة وأقوم رشدنا وأن الله تعالى لم يخلقنا عبثاً بل

ينزع لنا التكليف سوى بل لم يلهم أحد من المكلفين العمل بأمر من أمور الدين تصديه
على لسان أحد من المرسلين أو على لسان إمام من أئمة الهدى المجتهدين الأوفى العمل به على
وجهه في ذلك الوقت أعلى مراتب سعادة ذلك المكلف القسوة له حيث ذواللائحة بحاله
ولا يصرقه عن العمل بقول إمام من أئمة الهدى إلى العمل بقول إمام آخر منهم الأوفى
صرفه عن انقطاع في ذلك الوقت عن الكل في درجته اللائحة به رجة منه سبحانه وتعالى
بأهل قبضة السعادة ورعاية اللفظ الأوفى لهم في دينهم ودينهم كما يلطف الطيب المحيب *
وله المثل الأعلى وهو القريب المحيب * لاسيما وهو الفاعل المختار في الأموات والأحياء
والدبر المرئى لكل شيء من سائر الأشياء * فانظروا إلى حسن هذه القاعدة ووضوحها
وكم أزال عن أشكالات مجمعة وافادت من أحكام محكمة فذلك إذا نظرت فيها بين الانصاف
تحقق بجمعة الاعتقاد أن سائر أئمة الأربعة ومقلديهم رضى الله عنهم أجمعين على هدى من ربهم
في ظاهر الأمر وباطنه ولم يترس قط على من تمسك بمذهب من مذاهبهم ولا على من انتقل من
مذهب منها إلى مذهب ولا على من قلده إمامهم منهم في أوقات الضرورات لاعتقادك يقينا أن
مذاهبهم كلها داخل في سياق الشريعة المطهرة كما سيأتي أيضا حصان الشريعة المطهرة جاءت
شريعة سمي واسعة شاملة قابلة لسائر أقوال أئمة الهدى من هذه الامم المحمدية وإن كلامهم
فيها هو عليه في نفسه على بصيرة من أمره وعلى صراط مستقيم * وإن اختلافهم إنما هو رجة
بالأمة نشأ عن تدبير العليم الحكيم * فعلم سبحانه وتعالى أن مصلحة البدن والدين والدنيا
عنده تعالى لهذا العبد المؤمن في كذا فأوجده له لطفه بعباده المؤمنين أذهوا العالم بالأحوال
قبل تكويناها فإلما المؤمن المكامل يؤمن ظاهرا وباطنا أن الله تعالى لو لم يعلم أن الأصلح عنده
تعالى لعباده المؤمنين اتصافهم على نحو هذه المذاهب لما أوجدها لهم وأقرهم عليها بل كان يحملهم
على أمر واحد لا يجوز لهم العدول عنه إلى غيره كما حرم الاختلاف في أصل الدين بنحو قوله تعالى
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى
أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فانه نفيس واحذر أن يشبه عليك الخيال ففعل
الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الأصول فقتل بك القدم في مهواة من التلف فان السنة
التي هي قاضية عندنا على ما تفهمه من الكتاب مصرحة بأن اختلاف هذه الأمة رجة بقوله
صلى الله عليه وسلم وهو بعد خصائصه في اسمه ما من معناه وجعل اختلاف امتي رجة وكان
فهم قبلنا عذبا اه وربما يقال إن الله تعالى لما علم أن الانحط والاصلح عنده تعالى لهذا العبد
المؤمن في إتمام دينه التطهر بالمعجاري مثلا لاستحقاق حل مثله التطهر بما هو أشد في إحياء
الأعضاء لا امر يقتضى ذلك أوجده إماما ما فهمه عنه لطلاق القول بعدم صحة التطهارة سوى ذلك
المعاني حق كل أحد فكان انشئ لحمته والحمه عليه ليلتزم ما هو الا حوط في حقه رجة به ولما
علم الله سبحانه وتعالى أن الانحط والاصلح عنده تعالى أيضا لهذا العبد المؤمن تحيد بدونه ولذا
كان متوضعا ومهم الزم على فعل ينقض به الموضوع لا تقاض وضوئه الأول ينقض ذلك المهرم

لا مريقتضى ذلك أو جرده امام هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد
والهممة التقليد ليلتزم ما هو الاولى في حقه ولما علم سبحانه وتعالى ان الاحتياط والاصح عنده
تعالى ايضا لهذا العبد المؤمن التسوية الكلبي عن مباشرة ما حرمه الكلب مثلا ولو بغيره من
المائعات الشاملة لما اقليل والنسل من ذلك سبعا احدا بتراب لا مريقتضى ذلك أو جرده امام
هدى أفهمه عنه اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد والهممة التقليد ليلتزم ما هو
الاولى في حقه ايضا ولما علم سبحانه وتعالى ان الاحتياط والاصح عنده تعالى لهذا العبد المؤمن أن
يتمضمض ويستنشق مثلا في كل وضوء لا مريقتضى ذلك أو جرده امام هدى أفهمه عنه
اطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد والهممة التقليد ليلتزم ما هو الاولى في حقه وهكذا
القول في سائر الاحكام ما من سبيل من سبل الهدى والا لم اهل في علمه سبحانه وتعالى أرشدهم
اليها بطريق من طرق الارشاد الصريحة أو الالهامية كما انه سبحانه وتعالى يسر ظهور هذه الميزان
لما علم أن لا ان الاحتياط والاصح عنده تعالى لمؤلفها ومن واقعته في مقامه وانحلاقه وأحواله ان
يكشف له عن عين الشريعة الكبرى التي يتفرع منها سائر منافع مذهب المجتهدين ومواد اقوالهم
ليرى ويطلع على جميع محال ما خذهم لها من طريق الكتاب والسنة اطلعه الله سبحانه وتعالى
عليها كذلك ليلتزم ما هو الاولى في حقه من كونه يقرر سائر مذاهب الاثمة بحق وصدق وليكون
فاتحا لاتباعه باب صحة الاعتقاد في أن سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم كما سألني ايضا
فضل الله ونعمته والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ولا يقال لم لا سوى الحق تعالى بينهم
بقدرته وجعلهم على حالة واحدة ولم لا أفهمهم ~~كل~~ مقلد عن امامه عدم اطلاق ذلك الحكم
في حق كل أحد مثلا لان ذلك كالا اعتراض على ما سبق به العلم الالهي ثم اعلم أن اختصاص
كل طائفة من هذه الامة بتحكم من احكام الشريعة في علم الله تعالى ربما يكون طريقا لرفعهم الى
أعلى ما هم عليه وربما يكون حفظا لمقامهم عن النقص ويصح أن يقال ان التكليف كلها انما هي
لترقى دائما في حق من أتى بها على وجهها اذا اعتقادنا ان القائمين بما كفوا به آخذون في الترقى مع
الانفاس لان الله تعالى لا تنتهي مواهبه ابد الابدين ودهر الداهرين والله واسع عليم فقد بان
لك يا أخى بهذه القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليم بامدار هذه الميزان الكريمة التي ربما تسبح
قريضة بمنها لان هذه الميزان الشعرانية مدخلة لجميع مذاهب المجتهدين من ائمة الهدى ومقلديهم في
الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين * واعلم يا أخى اننى لما شرعت في تعليم هذه الميزان
للاخون لم يستقلوها حتى جئت لهم على قرامتها جلة من علماء المذاهب الاربعة فهناك اعترفوا
بفضلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورون حين رأوها توجه جميع اقوال مذاهبهم
وقد وصلوا في قرامتها وتحيزها الى باب ما يحرم من النكاح ونرجوا من فضل الله اتمام
قرامتها عليهم الى آخر ابواب الفقه وذلك بسدائ سألوني في ايضاها بصورة أوسع من هذه
البارة المتقدمة وايصال معرفتها الى قلوبهم ذوقا من غير سلوك في طريق الرياضة على قواعد
أهل الطريق فكأنهم جالوني بذلك جميع جبال الدنيا على ظهري مع ضعف جسدي

حضرت كلها اوضح لهم الجمع بين حديثين أو قولين في باب يأتي في حديث أو قول في باب آخر
 يناقض مندهم مقابله فحصل لي منهم تعب شديد وكانهم جعلوا لي سائر العلماء الذين يقولون بقولهم
 في سائر الادوار من المتقدمين والمتأخرين الى يوم الدين وقالوا لي جادلي هؤلاء كلهم واجعلهم يرون
 جميع المذاهب المتدرة والمستعملة كلها صحيحة لا تخرج فيها المذهب على مذهب لا اعتراضها
 كلها من عين الشريعة المطهرة وذلك من أصعب ما يقصده الصارفون بأشعار أحكام الله تعالى
 ثم اني استغفرت الله تعالى وأجبتهم الى سؤالهم في ايضاح الميزان بهذا المؤلف الذي لا اعتقاد ان
 أحدا سبقني اليه من أئمة الاسلام وسلكته فيه نهاية ما أعلم منيس الحاجة اليه من البسط
 والايضاح لمصانحها ونزلت أحاديث الشريعة التي قيل بقناقضها وما انبني على ذلك من جميع
 أقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر أبواب الفقه من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه على مرتبة
 الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عندهم في الشريعة تناقض تأنيبهم فانهم اميزان لا يكاد
 الانسان يرى لها ذاتا من أهل عصره وقدمت على ذلك عدة فصول نافعة هي كالشرح لما أشكل
 من الفاظها عليهم أو كالدليل الذي يتوصل منه الى صدر الدار وبعضها مشتمل على ذكر أمثلة
 محسوسة تقرب على العقل كيفية تفرع جميع المذاهب من عين الشريعة الكبرى وكيفية
 اتصال أقوال أتوار المقلدين بأول أدوارهم الذي هو أخذ من حضرة الوحي الالهي من
 عرش الى كرسي الى قلم الى لوح الى حضرة جبريل عليه السلام الى حضرة محمد صلى الله عليه وسلم
 الى الصحابة الى التابعين الى تابع التابعين الى الأئمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين وعلى
 بيان شجرة وشبكة ودائرة وبحر يعلم الناظر فيها اذا تأمل أن جميع أقوال الأئمة لا يخرج
 شيء منها عن الشريعة وعلى بيان أن جميع الأئمة المجتهدين يشعرون في اتباعهم وبلاخلافهم في
 جميع شأنهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يجاوزوا الصراط وعلى بيان أن كل مذهب
 سلكه المقلد وحمل به على وجه الاخلاص أو وصله الى باب الجنة وعلى بيان قرب منازل
 الأئمة على نهر الحياة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعطاه الكشف وعلى بيان
 ذم الرأى وبيان نبري جميع الأئمة من القول به في دين الله عز وجل لا سيما الامام الاعظم
 أبو حنيفة رضي الله عنه خلاف ما ينظرون بعضهم به وخفت أبواب الفقه بخاتمة نفيسة مشحونة
 على بيان سبب مشروعية جميع التكليف وهو أن أحكام الدين الخمسة تنزل من الاملاك
 السماوية فأكرم بها من ميزان لا أعلم أحدا سبقني الى وضع مثلها وكل من تحقق بذوقها دخل
 في نصيب الابد وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك
 مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب أو القول المعارف بدليله وموضع استنباطه وصار
 لا يجد شيئا من أقوال الأئمة ومقلديهم الا وهو مستند الى آية أو حديث أو أثر أو إجماع أو قياس
 صحيح على أصل صحيح كما سيأتي ايضاحه في الفصول اللاحقة ان شاء الله تعالى ذلك فضل الله
 يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وأسأل الله تعالى من فضله أن يصحى هذا الكتاب عن كل
 عدو وحاسد يندس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لينفر الناس عن مطالعته

كما وقع لي ذلك مع بعض الاعداء فانهم دسوا في كتابي المسمى بالبصر المورود في المواقف واليهود
 أمور متخالف ظاهرة الشريعة وداروا بها في الجماع الا زهرو غيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما خدت
 الفتنة حتى ارجلت لهم نسختي التي عليها خطوط العلماء ففتشتها العلماء فلم يجدوا فيها شيئا مما
 يخالف ظاهر الشريعة مما دسوا الاعداء فانه تعالى ينفر لهم ويساعدهم والمحمد لله رب العالمين
 ولنشرع في ذكر القبول الموضحة للميزان فاقول وبالله التوفيق

(فصل) ان قال قائل ان حلك جميع اقوال الائمة المجتهدين على حالتين برفع الخلاف
 ومعلوم ان الخلاف اذا تحقق بين طالين مثلا لا يرتفع بالمحمل * فالجواب والامر كذلك لكن
 عند كل من لم يتحقق بذوق هذه الميزان امان من تحققها وحل المحدثين او القولين على حالين فان
 الخلاف يرتفع عنده كما سيأتي ايضا في الفصول الاتية فاجمل يا اخي قول من قال ان الخلاف
 المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالمحمل على حالين على حال من لم يتقبل هذه الميزان واجمل قول من
 قال ان الخلاف يرتفع بالمحمل المذكور على من تعقلها لانه لا يرى بين اقوال اهل الله تعالى
 خلافا محققا ابدأ والمحمد لله رب العالمين

(فصل) اياك يا اخي ان تبادل اول سماعتك المرتبقي الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخصير
 مطلقا حتى ان المكلف يكون مختارا بين فعل الرخصة والعزيمة في أي حكم شاء فقد قدمنا لك ان
 المرتبتين على الترتيب الوجوبي لا على التخصير بشرطه الا في أوائل الفصل السابع عند
 الاستثناء وانه ليس الاولى لمن قدر على فعل العزيمة أن ينزل الى فعل الرخصة المجاورة وقد دخل
 على بعض طلبة العلم وأنا اقرر في أدلة المذاهب واقوال علمائها فتوهم اني اقرر ذلك للطلبة على
 وجه التخصير بين فصل العزيمة والرخصة من حيث ان جميع الائمة على هدى من ربهم فصار يحيط
 على ويقول ان فلانا لا يتعبد بمذهب أي على طريق الذم والنقص الى لا على طريق وسع اطلاعي
 على أدلة الائمة فانه تعالى ينفر له لئلا يضره بعدم تعقل هذه الميزان الغربية ويكون على علم جميع
 الاخوان اني ما قررت مذهباً من مذاهب الائمة الا بعد اطلاعي على أدلة صاحبه لا على وجه
 حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعله بعضهم ومن شك في قولي هذا فليستخرف في كتابي المسمى
 بالمنهج المبين في بيان أدلة الائمة من غير اطلاعي على

من كتاب أوفنته مثلاً فانه لا يصح مني رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلاع على
 توجيهي لكلام الائمة الا في من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه فاني وجهت في هذه الميزان
 ما يقاس عليه جميع الاقوال المستعملة والمندرسه وعلمت ان الذين عملوا بتلك المذاهب ودانوا الله
 بها واقنوا بها الناس الى ان ماتوا كانوا على هدى من ربهم فيها عكس من يقول انهم كانوا في ذلك
 على خطأ فقد علمت يا اخي اني لا أقول بتخصير المكلف بين العمل بالرخصة والعزيمة مع القدرة
 على فعل العزيمة المتعينة عليه معاذ الله أن أقول بذلك فانه كالتلاعب بالدين كما مر في الميزان
 انما تكون الرخصة للعاجز عن فعل العزيمة المذكورة قطعاً لانه حينئذ تصير الرخصة للذكورة

في حقه عزيمة بل أقول ان من الواجب على كل مقلد من طريق الانصاف أن لا يعمل برخصة قال بها امام مذهبه الا ان كان من أهلها وأنه يجب عليه العمل بالعزيمة التي قال بها غير امامه حيث قدر عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام غيره لاسيما ان كان دليل الغير أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لي لو وجدت حديثا في البخاري ومسلم لم يأخذ به امامي لأعمل به وذلك جهل منه بالشريعة وأول من يتبرأ منه امامه وكان من الواجب عليه جل امامه على انه لم يظفر بذلك الحديث أولم يصح عنده كما سيأتي ايضا حقه في الفصول ان شاء الله تعالى اذ لم يظفر بحديث مما اتفق عليه الشيخان قال بضغه أحد من يعتقد بتضعيفه أبدا وفي كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل بانقول المرجوح الا ان كان أحوط في الدين من القول الارجح كالقول بتقص الطهارة عند الشافعية بلس الصغيرة والشعر والظفر فان هذا القول وان كان عندهم ضعيفا فهو أحوط في الدين فكان الموضوع منه أولى اتعنى * وصاحب الذوق لهذه الميزان يرى جميع مذاهب الأئمة المجتهدين وأقوال مقلديهم كأنها شريعة واحدة لشخص واحد لكنها ذات مرتبتين كل من عمل بمرتبة منها بشرطها أصاب كما سيأتي ايضا حقه في الفصول ان شاء الله تعالى وقد أطلعني الله تعالى من طريق الالهام على دليل لقول الامام داود الطاهري رضي الله عنه بتقص الطهارة بلس الصغيرة التي لا تشتهى وهوان الله تعالى اطلق اسم النساء على الاطفال في قوله تعالى في قصة فرعون يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم ومعلوم ان فرعون انما كان يستحي الانثى عقب ولا دنيا فكما اطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصة الذبح فكذلك يكون المحكي في قوله تعالى اولامستم النساء بالقياس على حد سواء وهو استنباط حسن لم أجده لغيري فانه يجعل علة التقص الانوثة من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشتهى اولام تشتهى فقص عليه يا اخي كلاما طلع له من كلام الأئمة على دليل صريح في الكتاب أو السنة ويا لك ان ترد كلام أحد من الأئمة أو تضعفه بفهمك فان فهمك اذا قرن بفهم أحد من الأئمة المجتهدين كان كالحباء والله أعلم

* (فصل) * فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالارجح من القولين أو الوجهين في مذهبه مادام لم يصل الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف * فالجواب نعم يجب عليه ذلك مادام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان المذكورة ورأى جميع أقوال العلماء وبحور علومهم تتغير من عين الشريعة الاولى بتبدل منها وتنتهي اليها كما سيأتي بيانه في فصل الامثلة المحسوسة لاتصال أقوال العلماء كلهم بعين الشريعة الكبرى في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطلع على ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب وأقوال علماءها متصلة بعين الشريعة وشارعة اليها كاتصال الكف بالاصابع والقلل بالشاخص ومثل هذا الاثر مما يتسبب بمذهب معين لشهوده تساوى المذاهب في الاخذ من عين الشريعة وأنه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما تفرع عيون شبكة الصياد في سائر الادوار

من الصن الاول منها ولوان احدا كرهه على التقيد لا يتقيد كما سيأتي ايضا في الفضول
 الاثنية ان شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساوى المجتهدين في مقام اليقين ورجحنا
 على بعضهم لا يخترق علمه من عين الشريعة ولا يحتاج الى تحصيل آيات الاجتهاد التي شرطوها
 في حق المجتهد فيحكم حكم الجاهل بطريق الجعرا نورد مع عالمها الجلاء فقهه فلافق بين
 الماء الذي يأخذه الملم ولا بين الماء الذي يأخذه الجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان
 فيما صرح به التريفة من الاحكام بخلاف ما لم تصرح به انا اراد الانسان استخراجه من
 آية أو حديث فانه يحتاج الى معرفة الآلات من نحو اصول ومغان وغير ذلك كما بيناه في كتابنا
 المسمى بفهم الاكباد في بيان موارد الاجتهاد وهو مجلد ضخم فراجع ان شئت والمجداقه
 رب العالمين

(نمل) فان قال قائل ان احدا لا يحتاج الى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده
 ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بل يكفيهم اعتقاده تسلما وإيمانا كما عليه عمل غالب طلبة
 العلم في سائر الاعصار فان جواب قد قدمنا لك في الميزان ان التليم للأئمة هو أدنى درجات العبد
 في اعتقاده صحة أقوال الأئمة وانما ارادنا بهذه الميزان ما هو أرق من ذلك فيطلع المقلد على ما طالع
 عليه الأئمة ويأخذ علمه من حيث أخذوا وما من طريق النظر والاستدلال وما من طريق
 الكشف والعيان وقد كان الامام أحمد رضي الله عنه يقول خذوا علمكم من حيث أخذوه
 الأئمة ولا تقنوا بالتقليد فان ذلك عي في البصيرة انتهى وسيأتي بسط ذلك في فصل ذم الأئمة
 للقول بارأي في دين الله ان شاء الله تعالى فراجع فان قلت فلا شيء لم يوجب العلماء بالله
 تعالى العمل بما أخذوا العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالنصوص في الصحة عند
 بعضهم فان جواب ليس عدم إيجاب العلماء العمل بعلوم الكشف من حيث ضعفها وتقصها عمل
 أخذوا العالم من طريق النقل الفاهر وانما ذلك للاستقناع عن عدة في الموجبات بصرائح أدلة
 الكتاب والسنة عند القطع بصحة أي ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون الاموافاقا لها ما عند
 عدم القطع بصحة من حيث عدم صحة الاختلاف العلم فقد يكون دخل كشفه التلييس من
 ابليس فان الله تعالى قد أقدر اياك كما قال الغزالي وغيره على أن يقيم لك كاشف صورة المحصل
 الذي يأخذ علمه منه من سماء أو عرش أو كرسي أو قلم أو لوح فربما ظن المكاشف ان ذلك العلم
 عن الله فأخذ به فضل وأصل فمن هنا وجبوا على المكاشف انه يعرض ما أخذ من العلم من
 طريق كشفه على الكتاب والسنة قبل العمل به فان وافق فذاك والا حرم عليه العمل به فلم
 ان من أخذ علمه من غير الشريعة من ذير تلييس في طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عند أبدا
 ما عاش لموافقته الشريعة التي بين أظهرنا من طريق النقل ضرورة ان الكشف الصحيح لا يأتي
 دائما الاموافاقا للشرية كما هو مقرر بين العلماء والله أعلم

(فصل) فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال انها لا تنكي أحد في ارشاده الى طريق صحة
 اعتقاده ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كما مر قلنا هذا كثر ما قدرنا عليه في طريق

المجمع بين قول العبد بلسانه ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقلبه فان قدرت يا أخى على طريق أخرى تجمع بين القلب واللسان فاذكرها لنا لترقىها في هذه الميزان ونجعلها طريقة أخرى وادل الطاعن في صحة هذه الميزان التي ذكرناها انما كان المحامل له على ذلك المحسد والتعصب فانه لا يقدر بحمل الشريعة على أكثر من مرتبتين تخفيف وتشديد أبدا ومن شك في قولي هذا فليأت بما يناقضه وأنا أرجع الى قوله فاني والله ناصح للامة ما أنا متعنت ولا مظهر علما لحظ نفس فيما أعلم بقطع النظر عن ارشادي للاخوان الى صحة الاعتقاد في كلام أئمتهم ولولا محبتي لارشاد الاخوان الى ما ذكر لا خفيت عنهم علم هذه الميزان الشريفة كما أخفيت عنهم من العلوم اللدنية عالم نور بافشاءه كما أشرنا اليه في كتابنا السمي بالمجوهر المصون والسر المرقوم فيما تتبعه المخلوة من الاسرار والعلوم فاننا ذكرنا فيه من علوم القرآن العظيم نحو ثلاثة آلاف علم لا مرقى لاحد من طلبة العلم الاّن فيما نعلم الى التسلق الى معرفة علم واحد منها بفكر ولا امان نظرفي كتب وانما طريقها الكشف الصحيح فتخلع هذه العلوم على العارف حال تلاوته للقرآن لا يتخلف عن النطق به حتى كأن عين ذلك العلم عين النطق بتلك الكلمة ومتى تخلف العلم عن النطق فليس هو من علوم أهل الله وانما هو نتيجة فكر وعلوم الافكار مدخولة عند أهل الله لا يعتمدون عليها الا مكان رجوع أهلها عنها بخلاف علوم أهل الكشف كما مر آنفا فاعلم ذلك

(فصل) وايّاك أن تسع هذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها وتقول كيف يصح لفلان المجمع بين جميع المذاهب وجعلها كأنها مذهب واحد من غير أن تنظر فيها أو تتسمع بصاحبها فان ذلك جهل منك وتهور في الدين بل اجتمع بصاحبها وناظره فان قطعك بالحجة وجب عليك الرجوع الى قوله ولولم يسبقه أحد الى مثله وايّاك أن تقول ان واضع هذه الميزان جاهل بالشريعة فتقع في الكذب فانه اذا كان مثله يسمى جاهلا مع قدرته على توجيه أحكام جميع أقوال المذاهب فما بقي على وجه الارض الاّن عالم وقد قال الامام محمد بن مالك واذا كانت العلوم مفعلا الهية واختصاصات لدنية فلا بدع أن يدخر الله تعالى لبعض المتأخرين ما لم يطلع عليه أحد من المتقدمين انتهى فانه عليك يا أخى أرجع الى الحق وطابق في الاعتقاد بين اللسان والقلب ولا يصد ذلك عن ذلك كون أحد من العلماء السابقين لم يدون مثل هذه الميزان فان جود الحق تعالى لم يزل فيضا على قلوب العلماء في كل عصر واترجع عن علومك الطبيعية الفهمية الى العلوم الحقيقية الكشفية ولولم يألفها طبعك فان من علامة العلوم اللدنية ان تفهمها المقول من حيث انكارها ولا تقبلها الا بالتسليم فقط لغرابة طريقها فان طريق الكشف مباينة لطريق الفكر وسياقي في الفصول الاتية ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم صحة اعتقاد الطالب في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يجهل لله في باطنه ضيق وخرج اذا قلده غير امامه في واقعة ويقال له أين قولك ان غير امامك على هدى من ربه وكيف يحصل في قلبك ضيق وخرج من الهدى فهناك تندحض دعواه وتظهر له عدم صحة عقيدته ان

كان عاقلا والمحمد لله رب العالمين

*(فصل) * اعلم يا أخي اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرر سؤالهم لي في ذلك مرارا كإبرأول الفصول وقولهم لي مرارنا الوصول الى مقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقادنا سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في سائر أقوالهم فلذلك أعمقت النظر لهم في سائر أدلة الشريعة وأقوال علمائنا فمرايتنا لا نتخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد فالتشديد للاقوياء والتخفيف للضعفاء كما مر لكن ينبغي استثناء ما ورد من الأحكام بحكم التخيير فان للقوي أن ينزل الى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على فعل الأشد ولا تكون المرتبتان المذكورتان في الميزان فيه على الترتيب الوجوبي وذلك كتحخير المتوضي اذا كان لا بس الخف بين نزعه وغسل الرجلين وبين مسحه بلانزع مع ان احدى المرتبتين أفضل من الاخرى كما ترى فان غسل الرجلين أفضل الا لمن نفرت نفسه من المسح مع علمه بهجة الاحاديث فيه فان المسح له أفضل على انه لقائل أن يقول ان المرتبتين في حق هذا الشخص أيضا على الترتيب الوجوبي بمعنى انه لو أراد أن يعبد الله تعالى بالأفضل كان الواجب عليه في الايمان بالأفضل ارتكاب العزيمة وهو اما الفصل بالنظر الى حال غالب الناس واما المسح بالنظر الى ذلك الفرد التادرا الذي نفرت نفسه من فعل السنة لاسيما وقولنا أفضل غير مناف للوجوب كما نقول لمن تهمة عليك يا أخي برضى الله تعالى فانه أولى لك من سقطه وكذلك ينبغي أن يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان اما اذا ثبت عن الشارع فعل أمرين معاني وقتين من غير ثبوت نسخ لاحدهما كمنح جميع الرأس في وقت ومسح بعضه في وقت آخر وكوالاة الوضوء تارة وعدم الوالاة فيه تارة أخرى ونحو ذلك فمثل هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الرأس والوالاة على مسح بعضه وعدم الوالاة اذا أراد المكلف التقرب الى الله تعالى بالاولى فقط وقس على ذلك نظائره واما قول سيدنا ومولانا عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما ان آخر الامرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناسخ المحكم فهو أكثرى لا كلى اذ لو كان ذلك كليا لحكمنا بنسخ المتقدم من الامرين بيقين في نفس الامر من مسح كل الرأس أو بعضه مثلا لانه لا بد أن يكون انتهى الامر منه صلى الله عليه وسلم الى مسح الكل أو البعض فيكون ما قبل الاخير منسوخا ولا يخفى ما في ذلك من القدح في مذهب من يقول بوجوب تعميم مسح الرأس أو عدم تعميمه وكان الامام محمد بن المنذر رحمه الله يقول اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل أمرين في وقتين فهما على التخيير ما لم يثبت النسخ فيعمل المكلف بهذا الامر تارة وبهذا الاخر تارة أخرى انتهى وعلى ما قررناه من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول بمسح الرأس كله وجوبا على زمن الصيف مثلا ومسح بعضه على مسحه في زمن البرد مثلا لاسيما في حق من كان أقرع أو كان قريب العهد بخلق رأسه أو يخاف من نزول الحوادير من رأسه فاعلم ذلك يا أخي و قدس عليه نظائره والمحمد لله رب العالمين

*(فصل) * اعلم يا أخي ان مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التشديد والتخفيف وليس مرادنا بالعزيمة والرخصة اللتين حدهما الاصوليون في كتبهم فاسمينا

مرتبة التحفيف رخصة الا بالنظر لهما من التشديد أو الافضل لا غير والا فالعاجز لا يكلف
 بفعل ما هو فوق طاقته شرعاً واذالم يكلف بما فوق طاقته بقي الا ان يكون فعل الرخصة في حقه
 واجباً كالزعة في حق القوي فلا يجوز للعاجز التزويج من الرخصة الى مرتبة ترك النفل بالكلية كما
 اذا قدر فاقد الماء المطلق على التراب لا يجوز له ترك التيمم وكما اذا قدر له خزع النيام في الغريضة
 على الجلولس لا يجوز له الاضطجاع أو قدر على الاضطجاع على اليمين أو اليسار لا يجوز له الاستلقاء
 أو قدر على الاستلقاء لا يجوز له الا كسفاً بفخ أو الاعمى العينين أو قدر على الاعمى العينين لا يجوز
 له الا كسفاً باجراء أفعال الصلاة على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب
 بالنظر لما قبلها كالزعة مع الرخصة لا يجوز له النزول اليها الا بعد عزيمتها قبلها والله أعلم والمحمد لله
 رب العالمين

* (فصل) * ثم لا يخفى عليك يا أخي ان كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفضل بشرطه فهو على
 هدى من ربه في ذلك ولولم يقل به امامه على ما يأتي في الفصول الآتية من التفصيل كما ان من فعل
 الزعة أو الافضل بكلفة ومشقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولولم يكلفه الشارع بذلك من
 حيث عظم المشقة فيه اللهم الا أن يأتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم
 ليس من البر الصيام في السفر فان الافضل للمسافر في مثل ذلك الفطر للضرر الحاصل به ومن
 المعلوم ان من شأن الامور التي يتقرب بها الى حضرة الله تعالى أن تكون النفس منشرجة بها محبة
 لها غير كارهة وكل من يأتي بالعبادة كارهاً لها أي من حيث مشقتها فخرج عن موضوع القرب
 الشرعية المتقرب بها الى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن فيها فانه صلى الله
 عليه وسلم نفى البر والتقرب الى الله تعالى بالصوم الذي يضرب المسافر ونحن تابعون للشارع ما نحن
 مشرعون فلا ينبغي لاحد التقرب الى الله تعالى الا بما أذن له الشارع فيه وانشرحت نفسه به من
 سائر المسدوبات وما لم يأذن فيه فهو الى الابتداء أقرب وما كل بدعة تشهد لها طاهر الكتاب
 والسنة حتى يتقرب بها وتأمل يا أخي غنى الشارع عن الصلاة حال النعاس تعرف ذلك لان
 النعاس اذا غلب على العبد وتكلف الصلاة صارت نفسه كالملكرو عليها ولا يخفى ما في ذلك من
 نقص الثواب المرتب على محبة الطاعة فاعلم ذلك يا أخي واعمل بالرخص بشرطها فان الله تعالى
 يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره
 والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * ان قال قائل فعلى ما قررتم فهل رأيتم في كلام أحد من العلماء ما يؤيد هذه الميزان
 من جعل كلام الائمة على حالين ورد الى الشريعة قلنا نعم ذكر الشيخ محي الدين في الفتاوى
 المكية وغيره من أهل الكشف ان العبد اذا سلك عقوبات القوم متقيداً بذهب واحد لا يرى
 غيره فلا بد أن ينتهي بذلك المذهب الى العين التي أخذ امامه منها اقواله وهناك يرى أقوال
 جميع الائمة تتعرف من بحر واحد فينفك عنه التقييد بذهبه ضرورة ويحكم بتساوي المذاهب كلها
 في الصحة بخلاف ما كان يعتقد قبل ذلك قال الشيخ محي الدين ونظير ما قلنا ما القول بتفضيل

الرسول بعضهم على بعض بالاجتهاد ثم اذا وصل الى شهود حضرة الوحي التي أخذوا منها أحكام شرائعهم انقلك عنه التفضيل بالاجتهاد وصار لا يفرق بين أحد من رسله الا من حيثما كشف الله تعالى له عنه بحكم اليقين لا التحقن فهذا نظير المقلد اذا طلع على العين التي أخذ الاثمة المجتهدون مذاهم منها انتهى وكذلك مما يؤيد هذه الميزان قول الشيخ بدر الدين الزركشي في آخر كتاب القواعد له في الفقه اعلم وفقك الله لطاعته ان الاخذ بالرخص والعزائم في محل كل منهما مطلوب فاذا قصد المكلف بفعل الرخصة قبول فضل الله عليه كان أفضل كما أشار إليه حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه فاذا ثبت هذا الاصل عندك يا أخي فاعلم أن المطلوب الشرع الوفاق وردا لخلاف اليه ما يمكن كما عليه عمل الاثمة من أهل الورع والتقوى كما في محمد الجويني واضرابه فانه منصف كتابه المحيط ولم يلزم فيه المتي على مذهب معين قال وذلك في حق أهل الورع والتقوى من باب العزائم كما ان العمل بالمختلف فيه عندهم من باب الرخص فاذا وقع العبد في أمر ضروري وأمكنه الاخذ فيه بالعزيمة فله فعله وله تركه وكان ذلك الفعل الشديدا عليه من باب القوة والاخذ بالعزائم ان كان راجحا وان لم يمكنه الاخذ فيه بالعزيمة اخذ بالرخصة كما ان له الاخذ بالقول الضعيف في بعض المواطن فلا يكون ذلك منه من باب المخالفة المحضة قال الزركشي وبعد اذ علمت هذا فحينئذ تعرف ان أحدا من الاثمة الاربعة أو غيرهم لم يتقلد أمر المسلمين في القول برخصة أو عزيمة الا على حد ما ذكرناه من هذه القاعدة فينبغي لكل مقلد للاثمة أن يعرف مقاصدهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله في آخر قواعده وهو من أعظم شاهد لهذه الميزان فلم ينقل لنا عن أحد من الاثمة الاربعة ولا غيرهم فيما بلغنا انه كان يطرد الامر في كل عزيمة قال بها أو رخصة قال بها في حق جميع الامة أبدا وانما ذلك في حق قوم دون قوم وقد بلغنا أنه كان يفتي الناس بالمذاهب الاربعة الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر الاصولي الشيخ عبدالعزيز الدبريني وشيخ الاسلام عز الدين ابن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البرلي الشهير بابن الاقطيع رحمه الله والشيخ علي التتبي الغريروقل الشيخ الجلال السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء انهم كانوا يقتنون الناس بالمذاهب الاربعة لاسيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون قواعده ولا نصوصه ويقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول عالم فلا بأس به انتهى فان قال قائل كيف صح من هؤلاء العلماء أن يقتوا الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن المقلد أن لا يخرج عن قول امامه فالجواب يحتمل أن يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد انطلق المنتسب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعدا مامه كما في يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم وأشهب والمزني وابن المنذر وابن سريج ف هؤلاء كلهم وان أقوا الناس بما لم يصرح به امامهم فلم يخرجوا عن قواعده وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منتسب كما عليه الاثمة الاربعة ومطلق منتسب كما عليه أكبر اصحابهم الذين ذكرناهم قال ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب بعد الاثمة الاربعة الا الامام محمد بن جرير الطبري ولم

يسلم له ذلك انتهى ويحتمل ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يقتنون الناس على المذاهب الاربعة
أطلعهم الله تعالى على عين الشريعة الاولى وشهدوا اتصال جميع أقوال الأئمة المجتهدين بها
وكأنوا يقتنون الناس بحكم مرتبتي الميزان لا بحكم المذاهب فلا يرون قويا برخصة ولا ضعيفا بعزيمة
وكانهم بأبواب انساب أهل المذاهب الاربعة في تقرير مذاهبهم واطلعوا على جميع أدلتهم وقد بلغنا
حصول هذا المقام أيضا لمجموعة من علماء السلف كالشيخ أبي محمد الجويني والامام ابن عبد
البر المالكي ومن الدليل على ذلك ان أبا محمد صنف كتابه المسمى بالمحيط ولم يتعدي فيه مذهب كما
مر عن الزركشي وكذلك ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد مصيب فاقم أن يكونا فضلا أو قال أماذا كر
لاطلاعهما على عين الشريعة الكبرى وتقرير أقوال جميع العلماء فيها كما اطلعنا بحمد الله
تعالى وإتقان يكونا قالا ذلك من حيث ان الشاوع قرر حكم المجتهد الذي استنبطه من كتاب الله
عز وجل أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين بن جماعة انه كان اذا فتي
عاميا بحكم على مذهب امام يأمره بفعل جميع شروط ذلك الامام الذي أفتاه بقوله ويقول له
ان تركت شرطا من شروطه لم تصح عبادتك على مذهبه ولا غيره اذ العبادة الملققة من عدة
مذاهب لا تصح الا اذا جعت شروط تلك المذاهب كلها انتهى وذلك منه احتياط للدين وخوفا
ان يتسبب في نقص عبادة أحدهم المسلمين فان قلت فهل ينبغي لمن يفتي على الاربعة مذاهب
ان لا يفتي المقلدين الا بالارجح من حيث الثقل أو بقتيهم بما شاء من الاقوال فالجواب الذي ينبغي
له ان لا يفتي الناس الا بالارجح لان المقلد ما سأله الا ليقنيه بالارجح من مذهب امامه لا بما
عنده هو اللهم الا أن يكون المرجوح أحوط في دين السائل فله ان يقيه بالمرجوح ولا يرج *
ولما ادعى الجلال السيوطي رحمه الله مقام الاجتهاد المطلق المنتسب كان يفتي الناس بالارجح
من مذهب الامام الشافعي فقالوا له لم لا تقيهم بالارجح عندك فقال لم يسألوني ذلك وإنما سألوني
عما عليه الامام وأصحابه فيحتاج من يفتي الناس على الاربعة مذاهب ان يعرف الارجح عند أهل
كل مذهب ليقني به المقلدين الا أن يعرف من السائل انه يعتمد عليه ودينه وينشرح صدره لما
يقنيه به ولو كان مرجوحا عنده فخل هذا الاحتياج الى الاطلاع على ما هو الارجح عند أهل كل
مذهب انتهى فاعلم ذلك

* (فصل) * ومما يوضح لك صحة مرتبتي الميزان ان تنظر الى كل حديث ورد أو قول استنبط والى
مقابله فاذا نظرت فلا بد ان تجد أحدهما مخفقا والآخر مشددا غير ذلك لا يكون ثم ان الحديث
أو القول المخفف قد يكون هو الصحيح الراجح في مذهبك وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يخلو
حالك يا أخي عند العمل به من أن تكون من أهل مرتبة من مرتبتي الميزان دون المرتبة الاخرى
بالشروط التي تقدمت في فعل الرخصة أي التخفيف فتفتي كل أحد بما يناسبه طوله ولوم تقصير
أنت به كذلك لانه هو الذي خطب به فاعلم ذلك واعمل عليه وأفت غيرك بما هو أهله فليس
لمن قدر على سهولة الطهارة ان يمس فرجه اذا كان شافيا ويصلي بلا تجديده طهارة تقليدا لا بي
خيفة كما أنه ليس له أن يصلي فرضا أو نفلا بغير الفاتحة مع قدرته عليها أو ان يصلي بالذکر

مع قدرته على القرآن كما ساقى أيضاً في توجيه أقوال الطائمان شلأه تعالى على أن لك
أيضاً أن تصعد إلى فضل العزيمة مع المشقة أن اخترت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك كما أن لك
أيضاً أن تنزل إلى الرخصة بشرطها في هذه الميزان وهو الجزع عن غيرها حساً وأشرعاً فقط وتكون
على هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون في الحكم الواحد أكثر من قولين
فالحاذق برد ما قارب التشديد إلى التشديد وما قارب التخفيف إلى التخفيف كالقول المفصل على
حسب ما كما قدمناه في خطبة الميزان * ومحال أن يوجد دليلان أو قولان مشددان أو مخففان
لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يدخل فيه فان شئت فامتص ذلك في أقوال مذهبك مع بعضها
بعضاً وان شئت فامتص ذلك في مذهبك ومقابلته من جميع المذاهب المخالفة له تجدهما لا يخرجان
عن تخفيف وتشديد ولكل منهما رجال في حال مباشرة التكليف كما مر في الميزان وكذلك
ما أوجه المجتهد أو حرمه باجتهاده فكله يرجع إلى المرتبتين فان مقابل التحريم عدم التحريم
الشامل للندوب وقال بعضهم ما أوجه المجتهد أو حرمه يكون في مرتبة الاولى ومقابلته في مرتبة
خلاف الاولى لانه ليس لغير الشارع أن يحرم أو يوجب شيئاً انتهى والحق أن للمجتهد المطلق أن
يحرم ويوجب وانعقد إجماع العلماء على ذلك بل ولو قلنا بقول هذا البعض فهو يرجع إلى المرتبتين
أيضاً الا الاولى في مرتبة التشديد غالباً للتجوير المطلوبة في الجملة سواء كان ذلك الاولى فعلاً أو تركاً
وخلاف الاولى في مرتبة التخفيف غالباً فان قال قائل فمن أين جعلتم كلام المجتهدين من جملة
الشريعة مع أن الشارع لم يصرح بما استنبطوه فالجواب انه يجب حملهم على أنهم علواً ذلك الوجوب
أو التحريم من قرأت الأدلة أو علواً انه مراد الشارع من طريق كشفهم لا بد لهم من أحدهذين
الطريقين وقد يجتمعان عند بعض المجتهدين فان قال قائل فما تقولون فيما ورد في هذا الحديث
والاقوال فالجواب مثل ذلك لا مقابل له بل هو شرع مجمع عليه فلا يأتي فيه مرتبة الميزان وذلك
كالحديث الذي نسخ بمقابلته أو كالقول الذي رجعه عنه المجتهد أو إجماع العلماء على خلافه فليس
فيما ذكر الامرته واحدة لجميع المكلفين لعدم وجود مشقة على أحد في فعله ترجع على مشقة
تركه بخلاف ما فيه المشقة المذكورة فانه يجب فيه التخفيف والتشديد كما لا امر بالعروف
والنهي عن المنكر مثلاً فانه ورد في كل منهما التخفيف والتشديد فالتشديد كونه عند بعضهم
لا يسقط عن المكلف بخوفه على نفسه أو ماله والتخفيف سقوطه عنه بخوفه المذكور عند
آخرين فالاول في حق الاقوياء في الدين كالعلماء والمأخين والثاني في حق الضعفاء من العوام
في الايمان واليقين * فان قال قائل فهل تأتي المرتبتان في حق من غير المنكر بتوجيهه
بقوله الى الله تعالى من الاولياء فيكسر أنا ما تجر ويمنع الزاني من الزنا بما يوليه سبحانه بل بينه
وبين فرج الزانية مثلاً فالجواب نعم تأتي فيه المرتبتان فمن الاولياء من يرى وجوب التوجه
الى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالتقادر على إزالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك
بل يكره الاطلاع بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير التجاهر بها صريحهم وذلك
لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم وانه

يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يحول بينه وبينه فإن قال قائل خاسقون فيمن له حال
يحميه من أهل المنكر إذا أنكر عليهم وكسر أناه خرمهم هل يجب عليه تغييره بالبدل أو اللسان اعتمادا
على أن الله تعالى لا يخذله أولا يجب من حيث أن الحق تعالى لا يقيد عليه فالجواب مثل هذا تأتي
فيه المرتبان فمن الأول ما من أن منه بذلك إذا علم أن له حالا يحميه ومنهم من لم يلزمه بذلك نظير
ما قالوا فيمن قدر على أن يصل إلى مكة في خطوة واحد لله رب العالمين

(فصل) فإن قلت فمن يقول أن القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأتي فيه كذلك مرتبنا
الميزان فالجواب نعم تأينان فيه فإن من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من أجازة من غير
كرهه ومنهم من منعه فانه طردعلة وما يدري العبد بأن الشارع قد لا يكون أراد طرد تلك العلة
وإنما ترك ذلك الأمر خارجا عن ذلك التحكم توسعة على أمته وذلك كقياس الارز على البري باب
الرب بجميع الاقيات فإن الشارع لم يبين لنا حكم الارز فكان الأولى بالادب عند بعض أهل
الله تعالى إبقائه على عدم دخول الزاوية كما أشار إليه حديث وسكت عن أشياء مرفوعة بكم فمن
يقول بقياس الارز على البر مشدد ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف الصالح من
الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم تركوا ذلك أدبا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومن هنا قال سفيان الثوري من الأدب إبراها الأحاديث التي خرجت مخرج الزجر والتفجير على
ظاهرها من غير تأويل فانه إذا أولت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشنا فليس منا
وحديث من تطير أو تطير له وحديث ليس منا من لعن المحدث ودوشق المجبوب ودعا بدعوى
المجاهلية فإن العالم إذا ألها بأن المراد ليس منا في تلك الخصلة فقط أى وهو منافي غيرها مان على
القاسق الوقوع فيها وقال مثل المخالفة في خصلة واحدة أمر سهل فكان أدب السلف الصالح
بعدم التأويل أولى بالاتباع للشارع وإن كانت قواعد الشريعة قد تشهد أيضا لذلك التأويل *
وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الإمام أبي حنيفة وقالوا قد بلغنا أنك
تكثرون القياس في دين الله تعالى وأول من قاس إبليس فلا تقس فقال الإمام ما أقوله ليس
هو بقياس وإنما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس
في نفس الأمر وإنما هو قياس عند من لم يسطه الله تعالى الفهم في القرآن انتهى ومن هنا يعلم أن
أهل الكشف غير محتاجين إلى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فإن أورد عليهم شخص
نحو تحريم ضرب الوالدين فانه ليس في القرآن التصريح بتحريم ضربهما وإنما أخذ العلماء
ذلك من قوله تعالى فلا تقل لهما أف فكان انتهى عن ضربهما من باب أولى فالجواب أن هذا
لا يرد على أهل الكشف لأن الله تعالى قال وبالوالدين إحسانا ومعلوم أن ضربهما ليس بإحسان
فلا حاجة إلى القياس * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول يصح دخول القياس
عند من احتاج إليه وعند من لم يحتج إليه في مرتبتي الميزان فمن كلف الإنسان بالقصص عن
الأدلة واستخراج النظائر من القرآن شدد ومن لم يكلفه بذلك فقد خفف ولم يزل في الناس
من يقدّر على الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر وكان ابن خزم يقول جميع ما استنبطه

المجتهدون معدود من الشريعة وان خفي دليله على العوام ومن أنكروا ذلك فقد نسب الاثمة الى الخطأ وانهم يشترعون ما لم يأتوا به الله وذلك ضلال من قائله عن الطريق والحق انه يجب اعتقاد أنهم لو رأوا في ذلك دليلاً ما شرعوه فرجع الامر كذلك في قضية الاستنباط الى مرتبة الشريعة كالقياس فمن أمر الناس باتباع كل ما شرعوا المجتهدون فقد شدد ومن لم يأمرهم الا بما صرح به الشريعة أو أجمع عليه العلماء فقد خفف في الجملة لانه من باب فمن تطوع خيراً فهو خير له والحمد لله رب العالمين

«فصل» من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها وترك العمل بجميع الاقوال المرجوحة نقصان الثواب غالباً وسواء الادب مع جميع اصحاب تلك الاقوال والوجود من العلماء عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان فان ذلك المرجوح الذي تركه هذا العبد العمل به لا يخلو اما ان يكون احوط للدين فهذا لا ينبغي ترك العمل به واما ان يكون غير احوط فقد يكون رخصة والله يجب أن تؤتي رخصه كما فترج به الحديث أي بشرطه ويكون على علم الاخوان أن لكل سنة سنه المجتهدون أو بدعة حرهها المجتهدون درجة في الجنة أو درك في النار وان تفاوت مقامهم ونزل مقامه الشارع أو ذكره كما صرح به أهل الكشف فاعلم ذلك واعمل بكل ما سنه لك المجتهدون وترك كل ما كرهوه ولا تطالبهم بدليل في ذلك فانك محبوس في دائرتهم ما دمت متصل الى مقامهم لا يمكنك ان تتقدمهم الى الكتاب والسنة وتأخذ الاحكام من حيث أخذوا أبداً * وسمعت سيدي علياً المخوص رحمه الله تعالى يقول اعملوا بكل اقوال الاثمة التي ظاهرها المخالفة لبعضهم بعضاً عند اجتماع شروط العمل بها فيكم لتخوزوا الثواب الكامل فأتين مقام من يعمل بالشريعة كلها من بردع البهاري لا يعمل به اذا المذهب الواحد لا يحتوى أبداً على جميع الأدلة ولو قال صاحبه في الجملة اذا صح الحديث فهو مذهبي بل ربما ترك اتباعه العمل باحاديث كثيرة سمعت بعد امامهم وذلك خلاف مراد امامهم فافهم انتهى فان توقف انسان في حصول الثواب جعلته المجتهدون وطالبوا بالدليل على ذلك قلنا لاما ان تؤمن بأن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم فلا يسمهان كان صحيح الاعتقاد الا ان يقول نعم فقول له فيسئما أمنت بأنهم على هدى من الله تعالى وان مذاهم صحيحة زمك الايمان بالثواب لكل من عمل بها على وجه الاخلاص وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وان تفاوت المقام فان ماسنه الشارع أعلى مقامه المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها الى آخر ما قال عليه الصلاة والسلام فافهم والله أعلم

«فصل» ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل بكل حديث ورد وبكل قول استنبط أي بشرطه لانه لا يخرج عن مرتبة الميزان أبداً * وسمعت سيدي علياً المخوص رحمه الله تعالى يقول كل ما ترونه في كلام الشارع وكلام أحد من الاثمة مخالفاً للآخر في الظاهر فهو محمول على ظنين لان كلام الشارع يحمل عن التناقض وكذلك كلام الاثمة لمن نظريه بين العلم والاصاف لا بين الجهل والتعصب كما مر قال وتأملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله من آحاد

الهبة كيف راسعربك فقال نورانيا اراه وقال لا كابر الهبة رأيت ربى قولا واحداها قال
 لغير الا كابر ما قال الا خوف اعياهم أن يتخيلا في جناب الحق تعالى ما لا يليق به ونظير ذلك تقريره
 صلى الله عليه وسلم أبابكر على خروجه عن ماله كله وقوله لكعب بن مالك حين أراد أن يقطع من
 ماله ما تاب الله عليه أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ونظير ذلك أيضا حديث ابدأ بنفسك
 ثم بمن تقول مع مدح الله تعالى المؤثرين على أنفسهم فقوله ابدأ بنفسك خطاب للكمل عملا
 بحديث الاقربون أولى بالمعروف ولا اقرب اليك من نفسك وأما قوله تعالى ويؤثرون على
 أنفسهم فهو خطاب لغير أكابر الهبة وأما مدحهم على ذلك ليخرجوا من ورطة التبع الذي
 فتصواعيونهم عليه في الدنيا فذا تخرجوا عن ذلك أمروا بالبداء بأنفسهم لأنها دعة الله تعالى
 عندهم بخلاف غير هاليس هو دعة عندهم وإنما هو جار لهم وسعت سدى عليها الخواص رجه
 الله تعالى يقول اذا ظلم الكامل ذاته بتقديم غيرها عليها أخذه الله بذلك بخروجه عن العدل
 المأمور به بخلاف المريد كأنه سامع بظلم نفسه في مرضاة الله تعالى وتحميلها فوق طاقتها
 من العبادات بل يثاب على ذلك فإذا وصل الى نهاية السلوك النسبية التي بمثابة بلوغ مرام من
 وصل دار الملك وعرفه بمن له عنده حاجة أمر حينئذ بالاحسان الى نفسه لأنها كانت مطبقة في
 الوصول الى حضرة ربه وأما ما ورد من شد التي صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الجوع ونحوه
 من المجاهدات فاما ذلك تنزلا وتشريعا لا حادا لامة فلوانه صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه
 الشريف الذي يعامل به ربه ولم يتنزل لسر على غاب أمته الصدق والاخلاص في اتباعه انتهى
 (فصل) ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع على عين الشريعة المطهرة التي يشهد
 الانسان اغتراف جميع المجتهدين مذاهبهم منها ويشهد تساويها كلها في الحق كشفاً وبقينا
 لا ايماناً وتسليماً فقط ولا ظناً وتحميناً فالجواب طريق الوصول الى ذلك هو السلوك على يد شيخ
 عارف يميز ان كل حركة وسكون شرط أن يسلمه نفسه يتصرف فيها وفي أمورها وعبادها كيف
 سامع الشراح قلب المريد لذلك كل الانشراح وأما من يقول له شيخه طلق امرأتك أو أوسط
 حقلك من مالك أو أوليكك مثلاً فيوقف فلا يشم من طريق الوصول الى عين الشريعة
 المذكورة راتحة ولو عبد الله تعالى ألف عام بحسب العادة غالباً فان قلت فهل ثم شروط
 أخرى حال السلوك فالجواب نعم من الشروط ان لا يمكث لحظة على حدث في ليل أو نهار
 ولا يفرط مدة سلوكه الا لضرورة ولا يأكل شيئاً فيه روح من أصله ولا يأكل الا عند حصول
 مقدمات الاضطرار ولا يأكل كل من طعام أحد لا يتورع في مكسبه كمن يطعمه الناس لاجل
 صلاحه وزهده وكن يبيع على من لا يتورع من الفلاحين وأعوان الولاة وأن لا يسامح نفسه
 بالغفلة عن الله لحظة بل يديم مراقبته ليلاً ونهاراً فتارة يشهد نفسه في مقام الاحسان كأنه يرى
 ربه وتارة يشهد نفسه في مقام الايقان بعد الاحسان فيرى ربه ينظر اليه على الدوام ايماناً بذلك
 لا شهوداً وذلك لان هذا أكل في مقام التنزيه لله عز وجل من شهود البص كانه يرى ربه لانه
 لا يشهد الا ما قام في محبته وتعالى الله عن كل شيء يحظر بالبال فافهم فان قال قائل فما كان

كيفية سلوك صاحب هذه الميزان فالجواب اني اخذتها أولاً عن المخضر عليه السلام علما واما
 وتسليما ثم اني اخذت في السلوك على يد سيدي علي الخواص حتى اطلعت على عين الشريعة
 ذوقا وكشفا وبقينا لا أشك فيه فجاهدت في نفسي كذا كذا سنة وجعلت لي حبلاني سقف
 خلوت في أضغه في عتقي حتى لا أضغ جنبي على الارض وبالف في التورع حتى كنت أسف التراب
 اذا لم أجده طعما ما يليق بمقامي الذي انا عليه في الورع وكنت أجده للتراب دسما كدسم اللحم
 أو اللحم أو اللبن وسبقني الى نحو ذلك ابراهيم بن ادهم رضي الله عنه فمكث عشرين يوما يصف
 التراب حين فقد الحلال المشا كل لقامه انتهى وكذلك كنت لا امر في ظل عمارة أحد من
 الولاة ولما عمل السلطان الفوري الساباط الذي بين مدرسته وقبة الزرقاء كنت أدخل من
 سوق الوراقين وأخرج من سوق الشرب ولا أمرقت ظله وكذلك المحكم في جميع عمارات
 الطلبة والمباشرين والامراء وأعوانهم وكنت لا آكل من شيء الا بعد تقبلي فيه غاية التقبيل
 ولا أكتفي فيه برخصة الشرع وأنا على ذلك بحمد الله تعالى الى الآن ولكن مع اختلاف
 المشهد فاني كنت فيما مضى انظر الى اليد المالكه له والان انظر الى لونه أو رائحته أو طعمه
 فأدرك الحلال رائحة طيبة والحرام رائحة خبيثة والشبهات رائحة دون الحرام في الخبث فترك ذلك
 عنده هذه العلامات فأعزاني ذلك عن النظر الى صاحب اليد أو أعول عليه فله الحمد على ذلك
 فلما انتهى سيري الى هذه الحدود وقفت بين قلبي على عين الشريعة المظهرة التي يتفرع منها
 قول كل عالم ورأيت لكل عالم جدولا منها ورأيتها كلها شرعا محضاً وعلمت وتحققت أن كل مجتهد
 مصيب كشفاً وبقينا لا ظنا وتخيماً وانه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب ولو قام لي ألف
 مجادل يجادلني على ترجيح مذهب على مذهب بغير دليل واضح لأرجع اليه في قلبي وانما أرجع
 اليه ان رجعت مداراة له فحجابه وأقول له نعم مذهبك أرجح اعني عنده هو لا عندي أنا ومن جملة
 ما رأيت في العين جداول جميع المجتهدين الذين اندرست مذاهبهم لكنهما ليست وصارت
 حجارة وهم منها جدول لا يجرى سوى جداول الاثمة الاربعة فأولت ذلك ببقايا مذاهبهم
 الى مقدمات الساعة ورأيت أقوال الاثمة الاربعة خارجة من داخل الجداول كما سيأتي
 صورته في فصل الاثمة لا اتصال مذاهب العلماء بالشريعة وايصالها للعامل بها الى باب
 الجنة ان شاء الله تعالى في جميع المذاهب الا ان عندي متصلة بصير الشريعة اتصال الاصابع
 بالكف والطل بالناخن ورجعت عن اعتقادي الذي كنت اعتقده قبل ذلك من ترجيح
 مذهبي على غيره وأن المصيب من الاثمة واحد لا يمينه وسررت بذلك غاية السرور فلما
 حجبت سنة سبع وأربعين وتسعمائة سألت الله تعالى في المنجرح تحت ميزاب الكعبة الزيادة
 من العلم فسمعت قائلاً يقول لي من الجواميك فلك انا أعطيتك ميزانا تهرب بها سائر أقوال
 المجتهدين واتباعهم الى يوم القيامة لا ترى لها ذاتا من أهل عصرك فقلت حسبي واستر يدربي
 انتهى فان قلت ان جيب حجاب بعض ضعفاء المقلدين عن شهود عين الشريعة الاولى انما هو
 غلط حجاب به بأكل الحرام والشبهات وارتكاب المنهات فالجواب نعم وهو كذلك فان قلت

فأحكم من كل المحلل وترك المأصى وسلك بنفسه من غير شيخ فهل يصل الى هذا المقام من
الوقوف على العين الاولى للشرعية فالجواب لا يصح لمبدأ الوصول الى المقامات العالية الا باحد
أمرين اما بالمجذب الالهي واما بالسلك على يد الاشياخ الصادقين لما في أعمال الصابغين
العلل بل لو قدر زوال العلة من عبادته فلا يصح له الوصول الى الوقوف على عين الشرعية لمحله
في دائرة التقليد لاما له فلا يزال امامه حاجب له عن ثم ودعين الشرعية الاولى التي يشهدا
امامه لا يمكنه ان يتعداه ويشهدا بالا بالسلك على يد شخص آخر فوقع في المقام من اكابر ائمة
العارفين كما مر ومحال عليه ان يعتد ان كل مجتهد مصيب الا بالسلك المذكور حتى يساويه
في مقام الشهود فان قلت فاذن من أشرف على عين الشرعية الاولى يشارك المجتهدين
في الاعتراف من عين الشرعية وينفك عنه التقليد فالجواب نعم وهو كذلك فانه ما ثم أحد حق
له قدم الولاية المحمدية الا ويصير يأخذ أحكام شرعه من حيث أخذها المجتهدون وينفك عنه
التقليد لجميع العلماء الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان قل غن أحد من الاولياء انه كان
شافعيًا وحفيا مشلا فذلك قبل أن يصل الى مقام الكمال * وممعت سيدي عليا الخواص
رحمه الله تعالى يقول لا يبلغ الولي مقام الكمال الا ان صار يعرف جميع منازع جميع الاحاديث
الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها الشارع من القرآن العظيم فان
الله تعالى قال ما فرطنا في الكتاب من شيء فجميع ما يشتهى الشريعة من الاحكام هو ظاهر
المأخذ للولي الكامل من القرآن كما كان عليه الا ائمة المجتهدين ولولا معرفتهم بذلك ما قدروا
على استنباط الاحكام التي لم تصرح بها السنة قال وهي متعبة عظيمة للكامل حيث صار يشارك
الشارع في معرفة منازع اقواله صورة من القرآن العظيم بحكم الارث له صلى الله عليه وسلم انتهى
فان قلت فهل يجب على المحبوب عن الاطلاع على العين الاولى للشرعية التقيد بمذهب معين
فالجواب نعم يجب عليه ذلك لئلا يضل في نفسه ويضل غيره فاعذر يا أخي المقلدين المحبوبين اذا
انكشف بحجابتك في قولهم المصيب واحد ولله امامي والباقي غلطى يحتمل الصواب في نفس
الامر في كل مسألة فيها خلاف ونزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سيرة وخرج
عن التقليد وشهد اعتراف العلماء كلهم علمهم من عين الشرعية ونزل قول كل من قال المصيب
واحد لا يبينه والباقي غلطى يحتمل الصواب على من لم ينته سيرة ولا يرجع قولاً منهم على الآخر
واشكر ربك على ذلك والمحمد لله رب العالمين * فعمل من جميع ما قررناه وجوب اتخاذا الشيخ
لكل عالم طلب الوصول الى شهود عين الشرعية الكبرى ولواجب جميع اقاربه على عمله وعمله
ورده وورعه وقبوه بالقطعية الكبرى فان لطريق القوم شروطا لا يعرفها الا المحققون منهم
دون الدخيل فيهم بالدعوى والادعاء وما كان من لقبه بالقطعية لا يصلح ان يكون مریدا
للقطب بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بمقامات نفسه فضلا عن غيره وذلك لان
صفات القطعية في البودية تقابل صفات الربوبية فكمالاتها تنصرف صفات الربوبية فكمالاتها
لا تنصرف صفات البودية انتهى والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت فاذا انقلب قلب الولي عن التقليد ورأى المذاهب كلها متساوية في الصحة
 لا عترافها كلها من بحر الشريعة ككشفنا وبقيتنا فكيف يأمر المرید بالترام مذهب معين لا يرى
 خلافه فالجواب انما يميل ذلك مع الطالب رجة به وتقريباً للطريق عليه ليجمع شتات قلبه ويدوم
 عليه السير في مذهب واحد فيصير الى عين الشريعة التي وقف عليها امامه واخذ منها مذهبه في
 اقرب زمان لان من شأن المجتهد ان لا يني قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له صحة مذهبه حفظاً
 لقلوب أتباعه عن التشتت وقد قالوا الحكم من يتقيد بمذهب مدة ثم يذهب آخر مدة وهكذا حكم
 من سافر بقصد موضع معين بعيد ثم سار كما يبلغ ثلث الطريق اداء اجتهاده انه لو سلك الى
 مقصده من طريق كذا لكان اقرب من هذا الطريق فيرجع عن سيره ويعود قاصداً ابتداء السير من
 اول تلك الاخرى فاذا بلغ ثلثها مثلاً اداء اجتهاده الى أن سلك غير ما أيضاً اقرب لمقصده ففعل
 كما تقدم له وهكذا مثل هذا بما أنقضى عمره كله في السير ولم يصل الى مقصده المعين الذي هو مثال
 عين الشريعة التي وصل اليها امامه أو غيره من أصحاب تلك المذاهب على ان انتقال الطالب
 من مذهب الى مذهب فيه قدح في حق ذلك الامام الذي انتقل عن مذهبه على تفصيل سيأتي
 ان شاء الله تعالى في فصل حكم المتقل من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة هذا
 الاعتقاد في ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم لما طلب الانتقال من مذهب الى غيره بل
 كان يشهد أن كل مذهب عمل به وتقيد عليه أو صله الى باب الجنة كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب
 في فصل الامثلة المحسوسة لايران ان شاء الله تعالى * وصحت سيدي عليا الخواص رجة الله تعالى
 يقول انما أمر علماء الشريعة الطالب بالترام مذهب معين وعلماء الحقيقة المرید بالترام شيخ واحد
 تقريباً للطريق فان مثال عين الشريعة أو حضرة معرفة الله عز وجل مثال الكف ومثال
 مذاهب المجتهدين وطرق الاشياخ مثال الاصابع ومثال أزمته الاشتغال بمذهب قائم وطريق
 شيخ قائم مثال عقد الاصابع لمن أراد الوصول الى مس الكف لكن من طريق الابتداء بمس عقد
 الاصابع فكل عقدة من عقد الاصابع الثلاث بمثابة وصول الطالب الى ثلث الطريق الى
 سلوك عين الشريعة أو عين المعرفة التي مثلناها بالكف فاذا كان مدة سلوك المرید والطالب في
 العبادة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فتقيد بمذهب أو شيخ
 سنة ثم ذهب لا تحسنه ثم لا تحسنه فقد فوت على نفسه الوصول ولو أنه حل الثلاث سنين
 على يد شيخ واحد لا وصله الى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فساوى صاحب مذهبه
 في العلم أو شيخه في المعرفة لكن فوت على نفسه بذهابه من مذهب أو شيخ الى آخر لما تقدم
 من انه لا يصح أن يني مجتهد أو شيخ له على مذهب غيره أو طريق غيره فكانه مقيم مدة سيره
 الثلاث سنين في أول عقدة من عقد الاصابع التي هي كاية عن ثلث الطريق ولو أنه دام على
 شيخ واحد لو وصل الى مقصوده ووقف على العين الكبرى للشريعة واقرب سائر المذاهب المتصلة بها
 بحق فهم والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) * فان قلت هذا في حق العلماء احكام الشريعة والحقيقة فما تقولون في أقوال

اثمة الأصول والصور والمعاني والبيان ونحو ذلك من توابع الشريعة هل هي كذلك على مرتبة
الميزان من تخفيف وتشديد كالأحكام الشرعية أم لا فالجواب نعم هي كذلك لأن آيات الشريعة
كلها من لغة ونحوها أصول وغير ذلك ترجع إلى تخفيف وتشديد فإن من اللغات وكلام العرب
ما هو فصيح وأصح ومنها ما هو ضعيف وأضعف فمن كلف الدوام مثلاً اللغة الفصحى في غير القرآن
أو الحديث فقد شد عليهم ومن ساعهم فقد خفف وأما القرآن والحديث فلا يجوز قراءته بالحسن
اجماعاً إلا إذا لم يمكن إلا من التعليم لجهل لسانه كما هو مقرر في كتب الفقه ومن أمر الطالب أيضاً
بالتجرف نحو علم الأصول فقد شد دونه من اكتفى منه بمعرفة الأعراب الذي يحتاج إليه عادة
فقد خفف وقد ينقسم تعلم هذه العلوم إلى فرض كفاية وإلى فرض عين فإلزام فرض الكفاية ظاهر
ومثال فرض العين في ذلك أن يخرج للشرعية مبتدع يجادل علماء هاني معاني القرآن والحديث
فإن تعلم هذه العلوم حينئذ يكون في حق العلماء الذين انحصر الاحتياج إليهم في مجلس المناظرة
فرض عين فإن لم يخرج للشرعية مبتدع أو نخرج ولم يتبين على جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق
غيرهم تعين عليه من العلماء فرض كفاية فإن الشريعة كالدنية العظيمة وهذه العلوم كالتجنيقات
التي على سورها تمتع العدو من الدخول إليها لفساد فيها فافهم فإن قلت فما الحكم فيما إذا وجد
الطالب حديثين أو قولين أو أقوالاً لا يعرف الناسخ من المحدثين ولا المتأخر من القولين
أو الأقوال فماذا يفعل فالجواب سبيله أن يعمل بهذا الحديث أو القول نارة وبالقول الآخر نارة
ويقدم الأحوط منهما على غيره في الأمر والنهي بشرطه بمعنى أنه يترك العمل بغيره جملة وإن كان
أحدهما منسوخاً أو رجع عنه المجتهد في نفس الأمر فذلك لا يقدح في العمل به فإن قلت قد تقدم
أن الولي الكامل لا يكون مقلداً وإنما يأخذ عنه من العيين التي أخذ منها المجتهدون مذهبهم ويزي
بعض الأولياء مقلداً لبعض الأئمة فالجواب قد يكون ذلك الولي لم يبلغ إلى مقام الكمال أو بلغه
ولكن أظهر تقيده في تلك المسألة بمذهب بعض الأئمة أدامه حيث سبقه إلى القول بها وجاهله
الله تعالى أمّا ما يقتدى به واشتمر في الأرض دونه وقد يكون عمل ذلك الولي بما قال به ذلك
المجتهد لاطلاعاً على دليله لا عملاً بقول ذلك المجتهد على وجه التقليد بل لموافقته لما أدى إليه
كشفه فرجع تقليد هذا الولي للشارع لا لغيره وما ثم ولي يأخذ علماً إلا عن الشارع ويحرم عليه أن
ينظرون خطوة في شيء لا يرى قدم نبيه أمامه فيه وقد قلت مرة لسيدى على الخواص رضي الله عنه
كيف صح تقليد سيدى الشيخ عبد القادر الجيلاني للإمام أحمد بن حنبل وسيدى محمد الحنفى
الشاذلى للإمام أبي حنيفة مع اشتباههما بالتقليد الكبرى وصاحب هذا المقام لا يكون مقلداً
إلا للشارع وحده فقال رضي الله عنه قد يكون ذلك منهما قبل بلوغهما إلى مقام الكمال ثم لما
بلغا إليه استصحب الناس ذلك اللقب في حقهما مع خروجهما عن التقليد انتهى فاعلم ذلك

(فصل) فإن قلت إن الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمل يثقون لاطلاعهم على عين
الشرعية كما تقدم فكيف كانوا يعقدون مجالس المناظرة مع بعضهم بعضاً مع أن ذلك ينافي
مقام من أشرف على عين الشريعة الأولى ورأى اتصال مذاهب المجتهدين كلها بعين الشريعة

فالمجواب قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة انما وقع منهم قبل بلوغ القلم الكشفي والاطلاع
على اتصال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فان من لازم المناظرة ادخاض حجة
الخصم والا كانت المناظرة عبثا ويحتمل ان مجلس المناظرة كان بين مجتهد وغير مجتهد فطلب
المجتهد بالمناظرة ترقية ذلك الناقص الى مقام الكمال لادخاض حجته من كل وجه ويحتمل ايضا
ان يكون مجلس المناظرة انما كان لبيان الاكمل والافضل ليعمل احدهم به ويرشد أصحابه
الى الجليل به من حيث انه ارقى في مقام الاسلام أو الايمان أو الاحسان أو الايقان وبالمجمل
فلاتفق المناظرة بين الكاملين على المحمد المتبادر الى الاذهان ابدائل لا بد لها من موجب وأقرب
ما يكون قصدهما تشييد فخرهما لبعابهما وافادتهم كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل ببعض اشياء
ليسان المجاوز وافادة الامة فتحدث ما الاسلام وما الايمان وما الاحسان وايضا ذلك ان كل
مجتهد شمه دعوة قول صاحبه ولذلك قالوا المجتهد لا يتكبر على مجتهد لانه يرى قول خصمه
لا يخرج عن احدي مرتبتي الشريعة وان خصمه على هدى من ربه في قوله وثم مقام رفيع ومقام
ارفع فان قلت فهل يصح في حق من اطلع على عين الشريعة الطهرة المجمل بشئ من اصول
احكام الشريعة الطهرة فالمجواب انه لا يصح في حقه المجمل بمنزعه قول من أقوال العلماء بل
يصير يقرر جميع مذاهب المجتهدين وأتباعهم من قلبه ولا يحتاج الى نظري كتاب لان صاحب
هذا المقام يعرف كشافا ويحتاجه اسناد كل قول في العلم الى الشريعة ويعرف من ابن أعده
صاحبه من الكتاب والسنة بل يعرف اسناد كل قول الى حضرة الاسم الذي برز من
حضرت من سائر الاسماء الالهية وهذا هو مقام العلماء بالله تعالى وباحكامه على التحقيق فان
قلت فعلى ما قررت من أن سائر الأئمة على هدى من ربهم فكل شخص يزعم انه يستقد أن سائر
أئمة المسلمين على هدى من ربهم نفرت نفسه من العمل بقول غير امامه وحصل له به المخرج
والضيق فهو غير صادق في اعتقاده المذكوور فالمجواب نعم والامر كذلك ولا يكمل اعتقاده
الا ان تساوى عنده العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان فان قلت فهل
يجب على مثل هذا السلوك على بدشخ حتى يصل الى شهود عين الشريعة الاولى في مقام الايمان
والاحسان والايقان من حيث ان لكل مقام من هذه المقامات عبثا تنصه كما ان لكل عبادة
شروطا في كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكشف وبه يصير أحدهم يعتقد ان كل مجتهد
مصيب فالمجواب كما تقدمت الإشارة اليه نعم يجب السلوك حتى يصل الى ذلك لان كل مالم يتوصل
الى الواجب الاله فهو واجب ومعلوم انه يجب على كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على
هدى من ربهم ولا يصح الاعتقاد الا ان يكون جازما ولا يصح الجزم الحقيقي بالإشهاد والعين التي
تفرع منها كل قول والله تعالى اعلم والمحمد لله رب العالمين

(فصل) * فان قلنا فبماذا أجيب من نازعتني في صحة هذه الميزان من المهادلين وقال هذا
أمر ما سمعنا به عن أحد من علمائنا وقد كانوا بالمثل الاسنى من العلم هذا الدليل عليهم من
الكتاب والسنة وقواعد الأئمة فالمجواب من أدلة هذا الميزان طلب الشارع من الوفاق وعدم

الخلف في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به
 ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه أى بالاراء التي لا يشهدوا بوقفها كتاب
 ولا سنة وأما ما شهد به الكتاب والسنة فهو من جمع الدين لا من تفرقه ومن الدليل على ذلك
 أيضا قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين
 من حرج وقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
 وقوله تعالى ان الله بالناس لرؤوف رحيم وأما الاحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله
 عليه وسلم الدين يسر ولن يشاد هذا الدين أحد الا غلبه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لمن بابه
 على السمع والطاعة في المنشط والمكروه فيما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
 اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشروا
 ولا تنفروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أمتي رحمة أى توسعة عليهم وعلى
 أتباعهم في وقائع الاحوال المتعلقة بفروع الشريعة وليس المراد اختلافهم في الاصول
 كالتوحيد وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمر ما بينهم وسياق أن السلف كانوا
 يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون انما ذلك توسعة خوفا أن يفهم أحد من العوام من الاختلاف
 خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختلاف العلماء في كذا
 وقولوا قد وسع العلماء على الأمة بكذا ومن الدليل على صحة مرتبتي الميزان أيضا من قول الأئمة
 قول امامنا الشافعي وغيره رضى الله عنهم ان أعمال الحديثين أو القولين بحملها على حالين
 أولى من الغناء أحد ما فعل أن من طعن في صحة هذه الميزان لا يخلو اما ان يعطى فيما شددت فيه
 أو خففت فيه ليكون امامه قال بضده فقل له ان كلاما من هذين الأمرين جاءت به الشريعة
 وأما ما لا يجهل مثل ذلك فاذا أخذ امامك بتخفيف أو تشديد فهو مسلم لمن أخذ بالمرتبة
 الاخرى ضرورة فيجب على كل مقلد اعتقاد أن امامه لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة
 التي قال هو بها الا فتاه بالرخصة التي قال بها غيره اجتهادا منه لهذا العاخر لا لتقليد ذلك الامام
 الذي قال بها أو كان يقر ذلك المجتهد على التقوى بها وكل من أمعن النظر في كلام الأئمة
 المجتهدين رضى الله عنهم وجد كل مجتهد يخفف فارة ويشدد أخرى بحسب ما ظفر به من أدلة
 الشريعة فان كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباطه عنه أبدا وغاية
 كلام المجتهد أنه أوضح كلام الشارع للعامة بلسان يفهمونه لما عتدهم من الحجاب الذي هو كناية
 هنا عن عدم التوفيق لما يحتاج اليه من طرق الفهم الذي يفقر معه الى توفيق كلام أحد
 من الخلق سوى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم التابت عنه ولو أن يجاهبهم رفع لفهموا
 كلام الشارع كما فهمه المجتهدون ولم يحتاجوا الى من يشرحه لهم وقد قدمنا أنفا أن أحد من
 المجتهدين لم يشدد في أمر أو يخفف فيه الاتباع للشارع بما رأى الشارع تشديده شديدا وما رآه
 يخفف فيه خفف فيما يوجب شعار الدين سواء أوقع التشديد في فعل الامر أم اجتناب
 النهي وجميع المجتهدين على ذلك كما يصرفه من سبغ مذاقهم وايضا ذلك أن كلما

وأما الأئمة فيمثل بشعار الدين فضلا وتركاً بقوة على التشديد وكما رأوا أن به كمال شعار الدين
 لا غير ولا يظهر به نقص فيه بقوة على التخفيف أذهب أمنا الشارع على شريعته من بعده وهم
 المحكمون العالمون بما فهم فإن قلت إن بعض المقلدين يزعم أن امامه إذا قال بعزيمة لا يقول بالرخصة
 أبداً وإذا قال برخصة لا يقول بمقابلها من العزيمة أبداً بل كان امامه ملزماً قولاً واحداً يطرده
 في حق كل قوى وضعيف حتى مات وانقلوعرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة لم يقته
 بالرخصة أبداً فالجواب أن هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثل ذلك في امامه فكأنه
 يشهد على امامه بأنه كان مخالفاً لجميع قواعد الشريعة المطهرة من آيات وأخبار وأحكام
 بيانها أنفاً وكفى بذلك قدراً وجرحاً على امامه لأنه قد شهد عليه بالجهل بجميع ما أنطوت عليه
 الشريعة من التخفيف والتشديد فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله عنهم أنهم
 إنما كانوا يفتنون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات
 ومن نازعنا في ذلك من المقلدين فليأتنا بقل صحيح السند عنهم بأنهم كانوا يعممون في الحكم الذي
 كانوا يقولون به للناس في حق كل قوى وضعيف ونحن نوافقهم على ما رجعوا إليه لا يحد في ذلك
 تقلصهم متصل السند منهم إليه نترجمه حجة له أبداً على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القدرة بمشيئة
 الله تعالى على القدح في فهم ذلك التقليد لعبارة ذلك الإمام رضي الله تعالى عنه فإن من المعلوم أن
 جميع أقوال المجتهدين تابعة لدلالة الشريعة من تخفيف أو تشديد كما مر آتياً بحكم المطابقة فما
 صرح الشريعة بحكمه لا يمكن أحد منهم الخروج عنه أبداً وما أوجله أي ذكرته ولم تبين مرتبته
 فإن المجتهدين يرجعون فيه إلى قسمين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما يظن لهم من المدارك وأولئك
 العرب كما يعرف ذلك من سبب مذاهب الأئمة وذلك نحو حديث إنما الأعمال بالنيات أو حديث
 لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أو صلاة الأتمة الكتاب أو صلاة تجار المسجد إلا في المسجد
 فإن من المجتهدين من قال لا صلاة أو لا وضوء من ذكر تصح أصلاً ومنهم من قال لا صلاة كاملة
 ولا وضوء كامل ولقد احدثنا المذكورة تشهد لكل امام لا سبيل لاحدهما أن يهدم قول
 الآخر حجة من غير طرق احتمال أي معنى يعارض في ذلك أبداً وأقرب معنى في ذلك أن حكم
 الله تعالى في حق كل مجتهد ما ظهر له في المسائل الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له أبداً فإن
 قلت فاذن كان من كمال شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي اختص بها أنها جاءت على ما ذكر
 من التخفيف والتشديد الذي لا ينق على الأئمة كل تلك المشقة وبذلك ونحوه كمن صلى الله
 عليه وسلم رجة للعالمين في تكميل أديانهم ودفع ما فيه مشقة عليهم فالجواب نعم وهو كذلك فرحم
 سلى الله عليه وسلم أقوياء أئمة بأمرهم باكتسابهم الفضائل والرتاب العالية وذلك بخل العزائم
 التي يترقون بها في درجات الجنة ورحم الضعفاء بعمد تكليفهم ما لا يطيقونه مع توفر أجورهم كما
 ردفى حق من مرض أو سافر من أن الحق تعالى يأمر الملائكة أن يكسوه ما كان يعمل يصحها
 فيما فعل من الشريعة لو كانت جاءت على إحدى مرتبتي الميزان فقط لكان فيها حرج شديد على
 الأمة في قسم التشديد ولم يظهر الدين شعار في قسم التخفيف وكان كل من قلدا ما في مسئلة قال

فيها بالتشديد لا يجوز له العمل بقول غيره في مضائق الاحوال والضرورات فكانت المثقة
 تعظم على الامة بذلك فالحمد لله الذي جاءت شريعة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم على اكل حال
 بحكم الاعتدال فلا يوجد فيها شيء قيمته مثقة على شخص الا يوجد فيها شيء آخر فيه التعفيف عليه
 اما حديث أو أثر أو قول امام آخر أو قول في مذهب ذلك المشد من جرح يخفف عنه فان قلت فما
 الجواب ان نازعنا أحد فيما قلناه من المقلدين الذين يعتقدون ان الشريعة جاءت على مرتبة
 واحدة وهي ما عليه امامه فقط ويرى غير قول امامه خطأ يحتمل الصواب قلناه الجواب اننا نقيم
 عليه الحجة من فضل نفسه وذلك اننا نراه يقلد غير امامه في بعض الوقائع فنقول له هل صار مذهب
 امامك فاسدا حال علمك بقول غيره ومذهب الغير صحيحا أم مذهبك باق على صحته حال علمك
 بقول غيره ولعله لا يجده جوابا يسد يد ابيحيك به أبدا على وجه الحق * وصحت سيدي عليا
 الخواص رجه الله تعالى يقول لا يكمل المؤمن العمل بالشريعة كلها وهو متقلد بذهب واحد
 أبدا ولو قال صاحبه اذا صحت الحديث فهو مذهبي لترك ذلك المقلدا لاخذ بأحاديث كثيرة صحت عند
 غير امامه وهذا من ذلك القلعة في البصرة عن طريق هذه الميزان وعدم فهمه لكلام امامه
 رضى الله تعالى عنه اذ لو كان امامه رضى الله تعالى عنه يقول من نفسه الشريعة أنه أدري شأن
 نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل أحدها كان يقول رضى الله عنه اذا صحت الحديث
 أي بعدى فهو مذهبي والله أعلم انتهى وهو كلام نفيس فان الشريعة انما تكمل احكامها بضم
 جميع الاحاديث والمذاهب بعضها الى بعض حتى تصير كاشفا مذهب واحد ومرتبة وكل من
 اتسع نظره وتبحر في الشريعة وأطلع على أقوال علمائها في سائر الادوار وجد الشريعة منسوجة
 من الآيات والاحبار والاثار رسداها ومختما منها وكل من أخرج حديثا أو أثرا أو قولا من أقوال
 علمائها عندها فهو قاصر جاهل وقص عليه بذلك وكان علمه كالتوب الذي نقص من قيامه أو كتمه
 سلك أو كثر بحسب ما يقتضيه الحال فالشريعة الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة
 باقوا لها لمن عقل واستبصر فضمها إلى جميع احاديث الشريعة وآثارها وأقوال علمائها الى بعضها
 بعضها حينئذ يظهر لك كمال عظمة الشريعة وعظمة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد الفهم تجد
 كلها لا تخرج عن مرتبة تخفيف وتشديد أبدا وقد تحققنا بهذا المشهود لله الحمد من سنة ثلاث
 وثلاثين وتسعمائة فان قلت فما أصنع بالاحاديث التي صحت بعد موت امامي ولم يأخذ بها
 فالجواب الذي ينبغي لك انك تعمل بها فان امامك لو ظفر بها وصحت عنده لربما كان أمرك بها
 فان الامة كلهم أسرى في يد الشريعة كما سيأتي بيانه في فصل تبيينهم من الرأي ومن فعل مثل
 ذلك فقد حاز الحيز بكتا يديه ومن قال لا عمل بحديث الا ان أخذ به امامي فانه خير كثير كما عليه
 كثير من المقلدين لائمة المذاهب وكان الاولى لهم العمل بكل حديث صحيح بعد ما هم متفقون
 لوصية الائمة فان اعتقادنا فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بتلك الاحاديث التي صحت بعدهم
 لا أخذوا بها وعملوا بها وتركوا كل قياس كانوا قاسوه وكل قول كانوا قائلوه وقد بلغنا
 من طرق صحيحة أن الامام الشافعي أرسل يقول للامام أحمد بن حنبل اذا صحت عندكم

حديث فأعلمونا به لتأخذه وترك كل قول قلناه قبل ذلك أو قاله غيرنا فانكم أحفظ للحديث
ونحن أعلم به انتهى فان قلت فاذا قلتم ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج شئ منها عن الشريعة
فأين الخطأ الوارد في حديث اذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله أجر وان أصاب فله أجران مع ان
استعداد العلماء كلهم من بحر الشريعة فالجواب أن المراد بالخطأ هنا هو خطأ المجتهد في عدم
مصادفة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج عن الشريعة
فلا أجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردا انتهى وقد أثبت الشارع له
الاجر فثابت في الا أن معنى الحديث أن الحاكم اذا اجتهد ومصادف نفس الدليل الوارد في ذلك
عن الشارع فله أجران أجز التبع وأجر مصادفة الدليل وان لم يصادف عين الدليل وانما مصادف
حكمه فله أجر واحد وهو أجز التبع فالمراد بالخطأ هنا الخطأ الإضافي لا الخطأ المطلق فافهم فان
اعتقادنا أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في جميع أقوالهم وماتم الاقرب من عين
الشريعة وأقرب وبعيد عنها وأبعد يجب طول السند وقصره وكما يجب علينا الايمان بجمعة جميع
شرائع الانبياء قبل نسخها مع اختلافها ومخالفة أشياء منها الظاهر شرعاً فكذلك يجب على
المقلد اعتقاد جمعة مذاهب جميع المجتهدين الصحيحة وان خالف كلامهم ظاهر كلام امامه فان
الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة نفي مدرجته ونوره وقلوب غيره ان كلامه خارج عن
الشريعة وليس كذلك ولعل ذلك سبب تضعيف العلماء كلام بعضهم بعضاً في سائر الادوار الى
عصرنا هذا فبعد أهل كل دور يظعن في جمعة قول بعض الادوار التي مضت قبله وأين من يخترق
بصره في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى شهودات صالحا بعين الشريعة
الاولى التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم من هو محبوب عن ذلك فان بين المقلدين
الآن وبين الدور الاول من الصحابة نحو خمسة عشر دوراً من العلماء فاعلم ذلك فان قلت فهل
لهذه الميزان دليل في جعلها على مرتبتين من حضرة الوحي الالهي - قبل أن ينزل بها جبريل فالجواب
نعم أجمع لعل الكشف الصحيح على أن احكام الدين الخمسة نزلت من اما كن محتلفة لامن محل
واحد كما يظنه بعضهم فنزل الواجب من القلم الاعلى والمندوب من اللوح والحرام من العرش
والمكروه من الكرسي والمباح من السدرة فالواجب يشهد لمرتبة التشديد والمندوب يشهد لمرتبة
التخفيف وكذلك القول في المحرام والمكروه وأما المباح فهو أمر برزخي جعله الله تعالى من
جهة الرحمة على عباده ليستريحوا بفعله من جهة مشقة التكليف والتعبير ولا يكونوا فيه تحت
أمر ولا نهى اذ تعبد البشر بأن يكون تحت التعبير على الدوام مما لا طاقة له به ولا يمكن بعض
العارفين قد قسم المباح أيضاً الى تخفيف وتشديد بالنظر للاولى وخلاف الاولى فيكون ذلك
عنده على قسمين كالعزيمة والرخصة كما تقدم فان قلت فما الحكمة في تخصيص نزول الاحكام
الخمس من هذه الاماكن المتقدمة فالجواب الحكمة في ذلك ان كل محل يمد صاحبه بما فيه
فيكون من القلم الاعلى نظراً الى التكليف الواجبة فيمد أصحابها بحسب ما يرى فيها ويكون من
العرش نظراً الى المخلوقات فيمد أصحابها بالرحمة لان العرش مستوى الاسم الرحمن فلا يشر الى

أهل حضرة الابعين الرحمة كل أحد بما يناسبه من مسلم وغيره درجة امتداد أو درجة امتداد
 أو درجة امهال بالعقوبة ويكون من الكرسي نظرا إلى الأعمال والأقوال المكروهة فيسبرج
 إلى أهلها بالعفو والتجاوز ولهذا كان يؤثر تارك المكروه ولا يؤخذ فاعله وأما السدرة فهي المرتبة
 الخامسة وإنما سميت منتهى لأنها لا يجاوزها شيء من أعمال بني آدم بمقتضى أن الأمر والنهي
 ينزل من قلم إلى لوح إلى عرش إلى كرسي إلى سدرة ثم يتعلق بعد ذلك بمظاهر المكلفين فليس
 للأحكام محل يجاوز السدرة للاستقرار فيه بينها وبين مظاهر المكلفين أبدا فهي منتهى
 مستقرات الأحكام في العالم العلوي فليست أملاً * وصحبت سيدي عليا الخواص رحمه الله
 تعالى يقول المباح قسم النفس وهو خاص بالسدرة واليه تنتهي نفوس عالم السعادة وإلى أصولها
 وهو الزقوم تنتهي نفوس عالم الشقاء الأبدى فاعلم ذلك فإنه نفيس والمحمد لله رب العالمين

(فصل) * فإن ادعى أحد من العلماء ذوق هذه الميزان والذين بها هل تصدقه أو تتوقف
 في تصديقه فالجواب أننا نسأله عن منازع أقوال مذاهب العلماء المستعملة والندرة فإن
 قررها كلها ووردها إلى مرتبتين وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كأصحابها صدقناه وإن
 توقف في توجيه شيء من ذلك تبين أنه لا ذوق له فيها وإنما هو عالم بها مسلم لأهلها لا غير واعلم
 أن مرادنا بمنزعة كل قول منشاؤه مثال ذلك قول بعض العلماء بتفريع رؤية وجه الأمر والجمل
 فهذا القول منشاؤه الاحتياط ودليل هذا الخطأ نحو قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريك
 إلى ما لا يريك * قال بعضهم ومن تأمل نحو قوله تعالى ولا تقر بآمال اليتيم إلا بما أتى هي أحسن
 وعلم أن النهي عن القرب بغير الوجه المطلوب إنما هو تنفير عما له يؤدي إليه من الأضرار باليتيم
 وماله لا حلة أسرار منازع أقوال العلماء العالمين والأئمة المجتهدين فليست أملاً والله أعلم وقد تقدم
 أن الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها متصلة بها ورأيت مذاهب
 الأئمة الأربعة تجري جدا ولها كلها ورأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استحكمت بحجارة ورأيت
 أطول الأئمة جدولا الإمام أبي حنيفة ويليهِ الإمام مالك ويليهِ الإمام الشافعي ويليهِ الإمام أحمد
 ابن حنبل وأقصرهم جدولا مذهب الإمام داود وقد انقرض في القرن الخامس فأولت ذلك
 بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره فكما كان مذهب الإمام أبي حنيفة أول المذاهب المدونة
 تدويناً فكذلك يكون آخرها انقرضا وبذلك قال أهل الكشف ثم لما نظرت إلى مذاهب
 المجتهدين وما تفرع منها في سائر الأدوار إلى عصرنا هذا لم أقدر أن أخرج قولاً واحداً من أقوالهم عن
 الشريعة لشهودي ارتباطها كلها بعين الشريعة الأولى ومن أقرب مثال لذلك شبكة صياد
 السمك في أرض مصر فإن العين الأولى منها مثال عين الشريعة المطهرة فانظر إلى العين المنتشرة
 منها إلى آخر الأدوار التي هي مثال أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم القيامة تخط على
 بصورة ارتباط أقوالهم بعين الشريعة وتجد كل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي إلى العين الأولى
 في مساعدة من أطلعه الله تعالى على عين الشريعة الأولى كما أطلعنا ورأى أن كل مجتهد مضرب
 وبافوزه وبأكثر مسوره إذا رآه جميع العلماء يوم القيامة وأخذوا بيده وتبسموا في وجهه وصار

كل واحد يبادر الى الشفاعة فيه ويراجع غيره على ذلك ويقول ما ينفع فيه الا انا وباندامه من
 قصر في السلوك ولم يصل الى شهود العين الاولى من الشريعة وباندامه من قال المصيب واحد
 والباقى غلطى فان جميع من خطاهم يمسون في وجهه تخففته لهم وتجريحهم بالجهل وسوء
 الادب وفهمه السقيم فاسع يا اخى الى الاشتغال بالعلم على وجه الاخلاص والورع والعمل بكل
 ما علمت حتى تطوى لك الطريق بسرعة وتشرف على مقام المجتهدين وتقف على العين الاولى التي
 اشرف عليها امامك وتشاركه في الاعتراف منها فكما كنت تبعاله حال سلوكك مع حجابك
 عن العين التي يسبق منها كذلك تكون متبعاله في الاعتراف من العين التي اعترف منها ثم اذا
 حصلت ذلك المقام فاستصحب شهود العين الاولى وما تفرع عنها في سائر الادوار تصبر وجه جميع
 اقوال العلماء ولا ترد منها قولاً واحداً ما لمعه دليل كل واحد منهم عندك من تخفيف أو تشديد
 واما اليهودك صفة استنباطهم وانصافها بعين الشريعة وان نزلت في آخر الادوار فرجع الامر
 في ذلك كله الى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد لكل منهما رجال وقد كان الامام اجد
 يقول كثرة التقليد عي في البصيرة كانه يحث العلماء على ان يأخذوا احكام دينهم من عين
 الشريعة ولا يقتنوا بالتقليد من خلف حجاب احدهم المجتهدين فالحمد لله الذي جعلنا من روجه
 كلام جميع علماء الشريعة ولا يرد من اقوالهم شيئاً للشهودنا اتصال اقوالهم كلها بعين الشريعة
 ويؤيدنا حديث اصحابي كالجموع بأهم اقتديتم اهتديتم انتهى وهذا الحديث وان كان فيه مقال
 عند المحدثين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم ان المجتهدين على مدرجة العصاة سلكوا
 فلا تجد مجتهد الا وسلسلته متصلة بصحابي قال بقوله او يجهل اعة منهم فان قلت فلا شيء قدم
 العلماء كلام المجتهدين من غير العصاة على كلام آحاد العصاة مع ان المجتهدين من فروعهم
 فالجواب انما قدم العلماء كلام المجتهد غير الصحابي على كلام الصحابي في بعض المسائل لان المجتهد
 لتأخره في الزمان احاط علماء جميع اقوال العصاة واغلبهم فرجع الامر في ذلك الى مرتبة
 الميزان من تخفيف وتشديد لان ما عليه جمهور العصاة او بعضهم لا يخرج عن ذلك * وسمعت
 شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول مراراً عين الشريعة كالبحر في أى الجوانب
 اغترفت منه فهو واحد وسمعت ايضا يقول اياكم ان تبادروا الى الانكار على قول مجتهد
 او تخطئه الابداحاطكم باذلة الشريعة كلها ومعرفتكم بجميع لغات العرب التي احتوت
 عليها الشريعة ومعرفتكم بعمانيها وطرقاتها فاذا احطتم بها كاذباً لم تجدوا ذلك الامر الذي
 نكروتموه فيها فحينئذ لكم الانكار والتحير لكم وأنى لكم بذلك فقد روى الطبراني مرفوعاً
 ن شريعتي جاءت على ثلثائة وستين طريقة ما سلك أحد طريقاً منها الا انجأته انتهى والحمد لله
 به العالمين

(فصل) * ان اشرت يا اخى الوصول الى معرفة هذه الميزان ذوقاً وتصبر بقرقر مذاهب المجتهدين
 بمقلدتيهم كما يقررها اصحابها فاسلك كما مر طريق القوم والارياضة على يد شيخ صادق له ذوق
 الطريق ليعلمك الاخلاص والصدق في العلم والعمل ويزيل عنك جميع ازعاجات النفسية

التي تعوقك عن السير وامتل اشارته الى ان تصل الى مقامات الكمال النسبي وتسير ترى الناس
كلهم ناجين الا انت فترى نفسك كأنك هالك فان سلكك كذلك ضمنت لك ان شاططه تعالى
وصولك في اسرع زمان عادة الى شهود عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم واما
سلوكك بغير شئ فلا يسلم غالباً من الرياء والمجدال والمزاجية على الدنيا ولو بالقلب من غير لفظ
فلا يوصلك الى ذلك ولو شهدك جميع اقرانك بالقطعية فلا عبرة بهذه الشهادة وقد اشار الى ذلك
الشيخ محي الدين في الباب الثالث والسبعين من القنوجات فقال من سلك الطريق بغير شئ
ولا ورع عما حرم الله تعالى فلا وصول له الى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد
الله تعالى عرفه عليه الصلاة والسلام ثم اذا وصل العبد الى معرفة الله تعالى فليس وراء الله
مرى ولا مرقى بعد ذلك فهناك يطلع كشفاً ويقتنا على حضرات الاسماء الالهية ويرى جميع
اتصال اقوال العلماء بحضرة الاسماء ويرتفع الخلاف عنده في جميع مذاهب المجتهدين لشهوده
اتصال جميع اقوالهم بحضرة الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرة ما قول واحد من اقوالهم
انتهى وهذا نظير ما قدمناه في عين الشريعة الكبرى * وصحت سيدي عليا الخواص رحمه
الله تعالى يقول اذا انتهى سلوك المرء انحلت عنه عقدة التفضيل بالفهم وتسلت معرفة معنى
قوله تعالى لا نفرق بين أحد من رسله وعرف هناك ان كل من فضل بعقله بعض الرسل على بعض
من غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف فانه يشهد وحدة الامر ويرى عين
الجمع هي عين الفرق كما ان السالك من طلب العلم يسلك حنيفاً أو خيلياً مثلاً مقتصراً على مذهب
واحد بعينه يدن الله تعالى به لا يرى مخالفته فينتهي به هذا المشهد الى مقام يصير يتعبد نفسه
فيه بجميع المذاهب من غير فرقان أي لشهود ما غتراف جميع المذاهب من عين واحدة انتهى
كلام الشيخ وهو شاهد عظيم لايزان مقرر للقولين في مسألة هل كل مجتهد مصيب أم لا فاعلم ان كل
من كان في حال السلوك فهو لم يقف على الهين الاولى فلا يقدر على ان يتقن ان كل مجتهد مصيب
بخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقيناً ان كل مجتهد مصيب وحيث يذكر الان كل عليه من
عامة المقلدين متى صرح لهم بما يقتضيه مجابهم عن شهود المقام الذي وصل اليه فهم معذورون
من وجه غير معذورين من وجه آخر حيث لم يردوا صحة علم ذلك الى الله تعالى فانه مأمور لتاديل
واضح برد كلام أهل الكشف ابد لا عقل ولا تقلا ولا شرعاً لان الكشف لا ياتي الا مؤيداً
بالشريعة دائماً اذ هو اخبار بالامر على ما هو عليه في نفسه وهذا هو عين الشريعة وصحت سيدي
عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول العلوم الدنية كلها من انواع علوم الخضر عليه السلام
ولا يخفى عليكم ما وقع من انكار السيد موسى عليه الصلاة والسلام ولكن لما سكنت موسى عن
انكاره عليه آثار الامر علنا ان موسى عليه الصلاة والسلام اطلمه الله على ما اطلع عليه الخضر
عليه السلام والاها كان يسوغ له السكون على ما امره منكر اعنذه فان ترقى بغيضة قوم بغير اذنه
خوفاً ان يضربوا ظالم او قتل غلام خوفاً ان يرهق ابويه طغياناً وكفراً لا يجوز مثله الشريعة انتهى
وقد اشار الى ضرورة ذلك الشيخ محي الدين واثبات القنوجات فقال من علامة العلوم الدنية ان

تجربها العقول من حيث أفكارها ولا يكاد أحد من غير أهلها يقبلها إلا بالتسليم لأهلها من غير
 ذوق وذلك لأنها تأتي أهلها من طريق الكشف لا الفكر وما تعود العلماء أخذ العلوم الأمن
 طريق أفكارهم فإذا اتاهم علم من غير طريق أفكارهم أنكروه لأنه اتاهم من طريق غير ماؤفة
 عندهم انتهى ومن هنا قيل بالسخي أن من انصكر هذه الميزان من المحبوبين فهو معذور لأنها
 من العلوم الدينية التي أوتيتها الخضر عليه السلام بيقين فأعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

« (فصل) » في بيان تقرير قول من قال أن بكل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لا بعينه وحمل
 كل قول على حالة وبيان ما يؤيد هذه الميزان « اعلم أن مما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه
 أهل الكشف وصرح به الشيخ محي الدين في الكلام على مسح الخف من الفتوحات فقال
 لا ينبغي لأحد قط أن يخطئ بمجتهدا أو يطعن في كلامه لأن الشرع الذي هو حكم الله تعالى
 قد قرر حكم المجتهد فصار شرع الله تعالى بتقرير الله تعالى إياه قال وهذا مسألة يقع في محظورها
 كثير من أصحاب المذهب لعدم استحضارهم ما تبناه عليهم مع كونهم عالمين به فدخل من خطأ
 بمجتهد بعينه فكانه خطأ الشارع فيما قرره حكما انتهى وفي هذا الكلام ما يشرب بالحاق أقوال
 المجتهدين كلها بنصوص الشارع وجعل أقوال المجتهدين كأنها نصوص للشارع في جواز العمل بها
 بشرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضا قول علما نالوا صلي انسان أربع ركعات لا أربع
 جهات بالاجتهاد فلا قضا مع أن ثلاث جهات منها غير القبلة يقيين ولكن لما كانت كل ركعة
 مستندة إلى الاجتهاد قلنا بالجمعة ولم تكن جهة أولى بالقبلة من جهة وعما يؤيد ذلك أيضا
 ما أجمع عليه أهل الكشف من أن المجتهدين هم الذين ورثوا الانبياء حقيقة في علوم الوحي
 فكان النبي معصوم كذلك وأرث محفوظ من الخطأ في نفس الأمور أن خطأ واحد فذلك الخطأ
 أضافي فقط لعدم اطلاعه على دليل فإن جميع الانبياء والرسل في منازل رفيعة لم يرتكب فيها
 إلا العلم المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع في وجوب العمل به فانه صلى الله عليه
 وسلم أباح لهم الاجتهاد في الأحكام تبعاً لقوله تعالى ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه
 الذين يستنبطونه منهم ومعلوم أن الاستنباط من مقامات المجتهدين رضي الله عنهم فهو شريع
 عن أمر الشارع كما مر فكل مجتهد مصيب من حيث تشرع به بالاجتهاد الذي أقره الشارع عليه
 كما أن نبي معصوم انتهى « وصحت بعض أهل الكشف يقول إنما تبع الله تعالى المجتهدين
 بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشريع وثبت لهم فيه القدم الزامعة فلا يتقدم عليهم
 في الآخرة سوى نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم فيحضر علماء هذه الأمة حفاظ أدلة الشريعة
 المظهره السارفون بعبائهم في صفوف الانبياء والرسل لافي صفوف الامم فقام نبي أو رسول
 أو مجتبه عالم من علماء هذه الأمة أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر وكل عالم منهم لدرجة الاستاذية
 في علم الأحكام والأحوال والمقامات والتأولات إلى ختام الدنيا بخروج المهدي عليه السلام
 ومن هنا قيل أن جميع المجتهدين تابعون للشارع في التقفيف والتشديد فأياك أن تشدد أمام
 مله في أمر فتأمر به جميع الناس أو تخفف في أمر فتأمر به جميع الناس فإن الشريعة قد

جاءت على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما مر في الميزان ولذا يكلف مع لك القول بان الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق ابدا بل دعا صلى الله عليه وسلم على من شق على امته بقوله اللهم من ولى من لمور امتي شيئا فرفق بهم فارفق اللهم به ومن شق على امتي فاشق اللهم عليه ولا يفلتنا انه صلى الله عليه وسلم دعا على من سب عليه ابدا بل كان يقول لا يحاسبه اتر كوني ماتر ~~مكتكم~~ خوفا عليهم من كثرة تنزل الاحكام التي سألونه عنها فيجوزون عن العمل بها قالوا لا الدائر مع دفع المخرج دائر مع الاصل الذي ينتهي اليه امر الناس في الجنة بخلاف الدائر مع المخرج فانه دائر مع امر عارض يزول بزوال التكليف فان قلت فاذن من ازم الناس بالتقيد بذهب واحد فقد ضيق عليهم وشق عليهم فالجواب انه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب لم يقل بالزام الضعيف بالعزيمة بل جوز له الخروج من مذهبه الى الرخصة التي قال بها غيره فراجع مذهب هذا الامام الى مرتبة الشريعة فلا تضيق ولا مشقة على من التزم مذهبا معينا فان لم تفهم الشريعة هكذا فافهمت وان لم تقرر مذاهب المجتهدين هكذا فما قررت ولا كان صحيح للمقلد اعتقاد ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم بل كان يخالف قوله جنانة وذلك معدود من صفات النفاق وقد تقدم اني ما وضعت هذه الميزان في هذه الطروس الا انتصار المذاهب الاثنية ومقابلةهم خلاف ما اشاعه عن بعض الحشدة من قوله ان من تأمل في هذه الميزان وجد ما تحكم بتخفة جميع المجتهدين قال لان ~~كل~~ مجتهد لا يقول بقول الآخر بل يخطئه فيلزم من ذلك تخفة كل مجتهد في تحفته الاخر انتهى كلام هذا المحاسد فالجواب قد اجمع الناس على قولهم ان مجتهدا لا ينكر على مجتهد وان كل واحد يلزمه العمل بما طهر له انه الحق وقد ارسل النبي بن سعد رضي الله عنه سؤالا كما مر الى الامام مالك يسأله عن مسألة فكتب اليه الامام مالك اما بعد فالت يا اخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك الا لاطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل مذهب ولولا اطلاعه لكان من الواجب عليه الانكار ويحصل ان من خطأ غيره من الاثنية انما وقع ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير ممن يقل كلام الاثنية من غير ذوق فلا يفرق بين ما قاله العالم ايام بداهته وتوسطه ولا بين ما قاله ايام نهايته فتأمل في هذا الفصل فانه ناظر بصحة هذه الميزان ومذاهب المجتهدين كلها لتقرير الشارع حكمهم باستناده الى الاجتهاد والمجتهدين رب المالين

«(فصل)» لا يلزم من تقييد كامل من الاولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون آخر ان يكون يرى بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيحتمل انه انما ترك العمل به لكونه ليس من اهله سواء كان ذلك في العزيمة أم الرخصة فان كل كامل ومجتهد يرى استناد سائر المذاهب من عين الشريعة سواء المذاهب المستعملة والمندرسه فكل قول لا يعمل به لعدم اعليته له فهو في حق كالتحديث المنسوخ وفي حق غيره كالتحديث المحكم واما غير الكامل من القلدين فحكمته حكم من كان متعبدا بغيره عيسى التي لم تبدل مثلا ثم نتجت بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فانه

يلزمه العمل بشريعة محمد وترك ما نهى عن شريعة عيسى فنرى العلماء يتعدون بقول مدة
من الزمان ثم يظهر لهم قول آخر هو أصح دليلاً عندهم من الأول فيتركون الأول ويعملون
بالثاني وبصير الأول عندهم كأنه حديث منسوخ مع أن علماءهم الذين تقدموا تبذروا بذلك
القول زماناً وأفتوا به الناس حتى ماتوا فلو قلت لاحد الآن تصد بذلك القول القديم لا يجب
إلى ذلك وإيضاح ذلك أن الله تعالى إذا أراد أن يتبدع عباده بأحكام أنزل على وجه آخر مخصوص
بغير الأحكام التي كانوا عليها أظهر للعالمين وجه ترجيح أقوال غير الأقوال التي كانوا
يرجحونها فبادروا إلى العمل بما ترجع عندهم وتبعهم المقلدون لهم في الترجيح على ذلك بانشرح
صدره هكذا الأمر إلى اقراض المذاهب وتؤيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن
الله عز وجل يحدث للناس أقضية بمحض زمانهم وأحوالهم وتبعه على ذلك عطاء ومجاهد
والامام مالك فكانوا لا يقتنون فيما يألون عنه من الوقائع إلا أن وقع ويقولون فيما لم يقع إذا
وقع ذلك فعلماء ذلك الزمان يقتونهم فيه انتهى وربما يكون في باطن ذلك أيضاً راحة بالامة
لأن الحق تعالى ربما علم من أهل ذلك الزمان الملل من الملل بذلك الحكم فقيض لهم من أنظاره
من يمكنهم الأخذ عنه من جنسهم لا تقطع الوحي رحمة منه تعالى بهم حيث كان يحدث لهم
في كل زمان من الشرع أحكاماً يتلقونها بالقبول وميل النفس فلا يجدون في المل بها مشقة
في الجملة وقد يقال والله تعالى أعلم أن ذلك إنما كان من الله تعالى ليقع لعلماء هذه الامة مثل
ما وقع للأنبياء الذين هم ورثتهم من ظهورهم بشرع كالجديد ~~ككل~~ برهة من الزمان يشبه
النسخ لشريعة من قبلهم من غير نسخ حقيقة * وقد سمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى
يقول ما من قول من أقوال المذاهب المستقلة والمندرسه الا وقد كان شرعاً لي تقدم فأراد الحق
تعالى بفضل ورحمته أن يجعل لهذه الامة نصيباً من العمل ببعض تشريع الانبياء ليحصل لهم
بعض الاجر الذي كان يحصل للعالمين بنصوم أعمالهم من شرائع الانبياء خصوصية لهذه الامة
من حيث أن شريعة نبيهم حاوية لمجموع أحكام الشرائع المتقدمة انتهى فعلم انه لا يلزم من ترك
الكامل العمل بقول أن يكون ذلك لكونه براء خارجاً عن الشريعة لأن ذلك القول المتروك
لا يخرج عن كونه رخصة أو عزيمه فرجع الأمر إلى مرتبة التخفيف والتشديد وسمعت سيدي
علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضاً اعتقادنا في جميع الاكابر من العلماء أنهم ماسلو بعضهم
بعضاً لا عليهم بصحة أقوالهم ومستنداتهم واتصالها بين الشريعة لا احساناً للطن بهم من غير اطلاع
على صحته واتصالها بين الشريعة وقد تقدم أن بعض أتباع المجتهدين وصل إلى شريعتهم
الشريعة الأولى وقال كل مجتهد مصيب كابن عبد البر المالكي والشيخ أبي محمد الجويني والشيخ
عبد العزيز الديلمي وأضرابهم بدليل أن الشيخ أبا محمد صنف كتابه المسمى بالمحيط الذي تقدم انه
لم يفتي فيه بذهب وكذلك الشيخ عبد العزيز الديلمي صنف كتاب الدرر المنقطة في المسائل
المنتحلة أفتى فيها على المذاهب الاربعه فلو لا اطلاعه على مستندات الائمة الاربعه ما كان
يسوغ له أن يفتي على مذاهبهم كلهم وحل أمثال هؤلاء على أنهم كانوا يقتنون على المذاهب من باب

الايمان والتسليم من غير ان يعرف احدهم مستندات اصحابها فيها ومدارك اقوالهم بصددها على
 مقامهم وكذلك القول فيمن اختار غير مانص عليه امامه بحتمل أنه انما اختاره لا اطلاعه
 على اتصال ذلك القول بعين الشريعة المطهرة كما اتصل بها قول امامه على حد سواء كالامام
 زفر وأبي يوسف وأشهب وابن القاسم والنووي والرافعي والطحاوي وغيرهم من اتباع المجتهدين
 ويحتمل ان كل من أفتى واختار غير قول امامه لم يطلع على أدلته امامه وانما أفتى لاعتقاده صحة
 قول ذلك الامام الا تحرفي نفس الامر فلم أن صكل مقلدا مطلع على عين الشريعة المطهرة
 لا يؤثر بالتقيد بذهب واحد لانه يرى اتصال أقوال الأئمة كلها صحيحها وضعيفها بعين الشريعة
 الكبرى وان أظهر التقيد بذهب واحد فانما ذلك لكونه من أهل تلك المرتبة التي يقيد بها
 من تخفيف أو تشديد ورمز بما زام المذهب الاحوط في الدين مبالغة منه في طاعة الله تعالى من
 باب التطوع في قوله تعالى فمن تطوع خيرا فهو خير له والى نحو ملذكرناه أشار الامام الاعظم
 أبو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي فعلى الرأس
 والعين وما جاء عن أصحابه تخيرا وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال انتهى في ذلك
 إشارة الى أن للعباد أن يختاروا من المذاهب ما شاء من غير وجوب ذلك عليه اذا كان من أهل ذلك
 المقام وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى اذا سأله انسان عن التقيد بذهب معين الآن
 هل هو واجب أم لا يقول له يجب عليك التقيد بذهب مادمت لم تصل الى شهود عين الشريعة
 الاولى خوفا من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم فان وصلت الى شهود عين الشريعة
 الاولى فهناك لا يجب عليك التقيد بذهب لانك ترى اتصال جميع مذاهب المجتهدين بها
 وليس مذهب أولى بها من مذهب فيرجع الامر عندك حينئذ الى مرتبتى التخفيف والتشديد
 بشرطهما وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا ما ثم قول من أقوال العلماء
 الا وهو مستند الى أصل من أصول الشريعة لن تأمل لأن ذلك القول اما أن يكون راجعا الى آية
 أو حديث أو أثر أو قياس صحيح على أصل صحيح لكن من أقوالهم ما هو مأخوذ من مخرج الآيات
 أو الاخبار أو الآثار ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ أو من المفهوم هن أقوالهم ما هو قريب
 ومنها ما هو أقرب ومنها ما هو بعيد ومنها ما هو أبعد ورجعها كلها الى الشريعة لانها مقبسة من
 شعاع نورها وما ثم لتأخر عيتفرع من غير أصل أبدا كما مربياته في المخطبة وانما العالم كما بعد عن
 عين الشريعة ضعف نور أقواله بالنظر الى نور أولى مقبوس من عين الشريعة الاولى من قرب منها
 وصحت سيدي عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا كل من اتسع نظره من العلماء وادى
 عين الشريعة الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار واستعجب شهود ما تفرع منها في سائر الادوار
 وهو نازل الى آخر الادوار اقرب بحقيقة جميع مذاهب الأئمة ومقلديهم من عصر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الى عصره هو انتهى وسأني مثاله في فصل الامثلة الخمسة ان شاء الله تعالى من تمثيل
 ذلك بالشجرة أو شبكة الصياد وغير ذلك والمحمد لله رب العالمين

* (فصل) «وياك يا أخى أن تطالب أحدا من طلبه العلم إلا بنصدق اعتقاده في أن كل مجتهد

مصيب مادام مرتبكا خطيئة واحدة لا سيما محبته للذينا وشهواتها كما انه لا ينبغي لك أن
 تطالعه بمثل ذلك مادام في حجاب التقليد امامه فانه محبوب بامامه عن شهواته الاولى التي
 اغترق منها امامه لا يراها أبدا بل مره بالسلوك على يد شيخ عارف بطريق القوم وبالعوائق
 التي تعوق الطالب عن الوصول الى منتهى السير فاذا بلغ النهاية وشهد مذهب العلماء كلها
 شارعة الى كبد العين وجدوا لها كما سيأتي بيانه في الامثلة المحسوسة فهناك يقرر مذهب
 الاثمة المجتهدين كما مر في الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب وأما قبل بلوغه الى هذا المقام
 فلا يجوز لك منعه من التقليد بمذهب واحد بل أنك لو نهيته عن ذلك لا يبيحك لان من لازمه أن
 يقول المصيب واحد في نفس الامر ولعله مذهبي أنا وحدي والباقي مخفي لا يتقل في قلبه غير
 ذلك ويقول الحق واحد غير متعدد ويجعل الشريعة جاءت على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان
 الصحيح من الشريعة هو ما أخذ به امامه سواء كان تخفيفا أم تشديدا والحق ان الشريعة جاءت
 على مرتبتين بقريضة صحيحة أدلة كل من المرتبتين غالباً في أحاديث لا تخصي كما سيأتي بيانه
 في فصل الجمع بين الاحاديث ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يقول البيهقي وغيره كالمحافظ الزيلعي
 عن جمع أدلة المذاهب في كتابه وانتصر لمذهبه ورجح أدلته بكثرة ازواة أو صحة السند وهذا الدليل
 وان كان صحيحا فأحاديث مذهبنا أصح سنداً وأكثر رواية ومقال ذلك الا عند المعجز عن تضعيف
 دليل المخالف وادخاضه بالكلية ولو أن صاحب هذا القول من البيهقي أو غيره اطلع على
 ما اطالعنا عليه من ان الشريعة الطاهرة جاءت على مرتبتين تخفيف وتشديد لا يجمع الى قوله
 أحاديثنا أصح وأكثر بل كان يرد كل حديث أو قول خالف الآخر الى احدي مرتبتي الشريعة
 وكذلك القول في مرجحي المذاهب من مقلدي الاثمة ما قالوا قلت الاصح كذا وكذا الا لاسد
 اطلاعهم على مرتبتي الميزان ولو أنهم اطلعوا عليها ما جعلوا في أقوال مذهبهم أصح وصحياً وأظهر
 وظاهراً بل كانوا يقولون بصحة الاقوال كلها ويردونها الى مرتبتي التخفيف والتشديد واقتناء
 كل سائل بما يناسب حاله من قوة أو ضعف برخصة أو عزيمة وكان يفتي أحدهم على الاربعة
 مذاهب فان قال لنا شافعي فعلى هذه الميزان في ان أصلي اذا مسحت ذكرى بارتجاف يد وضوء قلنا
 له نعم لك ذلك ولكن بشرط أن تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقاً وذلك كما اذا ابتلى الشخص
 بكثرة الوسواس في الوضوء للصلاة الصحيح من لاحق كاد الوقت يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء مس
 فرجه بغير قصد في مثل هذه الصورة له تقليد الامام أبي حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع
 فيها من الفرج بشرطها تحصيل الفعل الغريضة في وقتها فان المقاصد أكد من الوسائل عند
 جمهور العلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو الاضعة منك ولم يثبت عندهم قال بذلك نحوه
 على اصطلاحنا فرجع الامر في هذه المسئلة الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد فليس لتعوم لم
 يفتل بالوسواس أن يصلي اذا مس فرجه أو لمس أجنبية مثلاً لا بعد تجديد الطهارة فان قال لنا
 أحد من قلد الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ان امامنا لا يقول بمطلوينة الطهارة بمن مس فرجه
 أبداً سواء كان من يصبر عليه تجديد الطهارة أم لا قلنا له هات لنا عنه ذلك بسند متصل منك

إليه في هذه المسئلة انه مرجح بذلك ولعله لا يجد ذلك لهذا الاسما وقد انعقد الاجماع على ان
 الاولى للشخص مراعاة الخروج من الخلاف في كل عبادة اداها وهذه القاعدة هي مدار اصطلاح
 صاحب هذه الميزان وهناك يقول له ان ذلك شهادة منك على امامك بالجهل بمرتبتي الشريعة
 وعدم اطلاعه على المعين الاولى من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين وتقول له ايضا
 ابن اعتقادك في ورع امامك الذي كان لا يدون مسئلة واحدة مما استنبطه من الكتاب والسنة
 حتى يعقد لها مجلسا من العلماء ويقول اترضون هذا فاذا قالوا نعم قال لابي يوسف او محمد بن الحسن
 اكذب ذلك وان لم يرضوه تركه واعتادنا في جميع الائمة المجتهدين انهم كانوا لا يشتون لهم قولا
 في الشريعة الا عند فقد هم النص في ذلك عن الشارع فلوان الامام ابا حنيفة ظفر بمحدث
 من مس فرجه فليتوضأ لقال به ايضا وجهه على اهل العافية من الوسواس مثلاً او على الاكابر
 من العلماء والصالحين ونزل الحديثين على مرتبتي الميزان وقس على ذلك يا اني كل ما كان واجب
 الفعل او الترك في مذهبك فلك فعله ان كنت من أهله ولك تركه ان عجزت عن فعله حساً او شرعاً
 فالعجز الحسي معروف والجهز الشرعي هو كما اذا رايت الماس مثلاً وحال دونه مانع من سبع
 او قاطع طريق مثلاً وقد تقدم اول الميزان ان مرتبتيها على الترتيب الوجوبي لا على التخيري فإياك
 ان تذهل عن ذلك وكذلك تقدم ان كل من نازعنا من المقلدين في حمله الدليلين أو القولين
 على حاليين وادعى ان امامه كان يطرد القول بالتشديد أو التخصيف في حق كل قوى وضعيف
 طاب له بالثقل الصحيح عن امامه أو خطأناه فيما ادعى وكل من نوراه تعالى قلبه وعرف مقام
 الائمة في الورع وعدم القول بالارأي في دين الله تعالى شهد لهم كلهم بأن احدا منهم كان لا يقى
 احدا برخصة الا ان رآه عاجزاً ولا يعزجه الا ان رآه قادراً وان لم يكن صاحب الواقعة حاضر عند
 امامه حين أفتى الناس بذلك حتى ان صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي أفتى بها امامه
 الاقوياء والضعفاء على التفصيل وقد تحققنا بعرفة ذلك والمحمد لله اذا علمت ذلك فيقال لكل
 مقلد امتنع من العمل بقول غير امامه في مضايق الاحوال امتناك هذا تعنت لا ورع لانك تقول
 لنا انك تستعد ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وان كل امام عملت بقوله منهم فانت على
 هدى من ربك فيه وذلك لا عتراف الائمة كلهم مذهبهم من عين الشريعة ثم ان جميع ما عترفوه
 منها لا يخرج عن مرتبتي الميزان أبداً كما لا يخرج أنت عن أن تكون من أهل واحدة منها فعمل
 بما أنت أهل من رخصة أو عزيمة كما سيأتي بسطه في الجمع بين أقوال ائمة المذاهب ان شاء الله
 تعالى فان قال الشافعي ايضا فعلى ما قررتموه في هذه الميزان فلي ان اصلي بلا قراءة فاتحة الكتاب
 مع القدرة عليها قلنا له هي عزيمة فان قدرت على قراءتها لم يميزك غيرها وان كنت عاجزاً عن
 قراءتها فاقرا غير ها وعلى ذلك مع الاصطلاح المتقدم قريباً يحمل قول الامام أبي حنيفة بعدم
 تعينها وان عم مقلدوه الحكم في ذلك للقادر والعاجز فانهم والمحمد رب العالمين

* (فصل) * وما يدلك على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشريعة بيمين الشريعة
 كارتباط الطفل بالشاخص ما يفسلونه من الجهل في الشريعة فما فصل عالم ما اجل

في كلام من قبله من الادوار الا للنور المتصل به من الشارع صلى الله عليه وسلم فالتفت في ذلك
 حقيقة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لانه هو الذي اعطى العلماء تلك
 المادة التي فصلوا بها ما اجل في كلامه كما ان المنه بعده لكل دور على من تحته فلو قدر ان اهل
 دور تعدوا من فوقهم الى الدور الذي قبله لا تقطعت وصلتهم بالشارع ولم يهتدوا لا يصاح مشكل
 ولا تفصيل مجمل وتأمل يا اخي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بشريعه ما اجل
 في القرآن لبق القرآن على اجماله كما ان الائمة المجتهدين لو لم يفصلوا ما اجل في السنة لتبقت
 السنة على اجمالها وهكذا الى عصرنا هذا فلو لا ان حقيقة الاجمال سارية في العالم كله من
 العلماء ما شرحت الكتب ولا ترجمت من لسان الى لسان ولا وضع العلماء على الشروح حواشي
 كالشروح للشروح فان قلت هذا الدليل على ما قلت من وجود الاجال في الكتاب والتفصيل له
 في السنة قلنا قوله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع
 بعبارة أخرى غير عبارة الوحي الذي نزل عليه فلو ان علماء الامة كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل
 المجمل واستخراج الاحكام من القرآن لكان الحق تعالى اكنفى من رسوله صلى الله عليه وسلم
 بالتبليغ للوحي من غير ان يأمره ببيان * وسمعت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول
 لولا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما اجل في الكتاب والسنة لما قدر احد
 منا على ذلك كما ان الشارع لولا ان لنا بسنته احكام الطهارة ما هتدينا لكيفية من القرآن
 ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل
 وكذلك القول في احكام الصوم والحج والزكاة وكيفية اويان انصبتها وشروطها وبيان فرضها
 من سننها وكذلك القول في سائر الاحكام التي وردت مجملة في القرآن لولا ان السنة تبين لنا
 ذلك ما عرفناه والله تعالى في ذلك حكم واسرار يعرفها العارفون انتهى * قال سيدي علي
 الخواص رحمه الله تعالى ومن هنا تعلم يا ولدي ان السنة قاضية على ما تفهمه من احكام
 الكتاب ولا عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي ابان لنا احكام الكتاب بالفاظ شريعه
 وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وفي القرآن العظيم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله
 والرسول يعني الى الكتاب والسنة واعملوا بما وافقهما او وافق احدهما عندكم انتهى وسمعت
 سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول لا يكمل مقام العالم عندنا في العلم حتى يرد سائر
 اقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر الادوار الى الكتاب والسنة ولا يصير عنده جهل بمنزعه قول
 واحد منها لو عرض عليه قال وهناك يخرج عن مقام العوام ويستحق التلقب بالعالم وهو اول مرتبة
 تكون للعلماء بالله تعالى ثم يترقى احدثهم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع
 احكام القرآن وآدابه من سورة الفاتحة فاذا قربها في صلاته ربما يكون نوابه كتاب من قرأ
 القرآن كله من خشية احاطته بمعانيه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج احكام القرآن كله
 واحكام الشريعة وجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة من أي حرف شاء من حروف
 الحساء ثم يترقى الى ما هو ابلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وسمعت مرارا يقول

المجدد في الشريعة من بقايا التفاق لانه مراد به ادخال حجة الغير من العلماء وقد قال تعالى
 فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم رجاء مما قضيت وصلوا
 تسليما فنفي تعالى الايمان عن مجدي المحكم عليه بالشرعية حرجا وضيقا وقال صلى الله عليه
 وسلم عند نبي لا ينبغي التنارع ومعلوم ان نزاع الانسان لعلماء شريسته وجدالهم وطلب ادخال
 حججهم التي هي الحق كالمجدد معه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت المقام في العلم فان العلماء على
 مدرجة الرسل درجوا وكل يجب علينا الايمان والتصديق بكل ما جاء به الرسل وان لم نفهم
 حكمته فكذلك يجب علينا الايمان والتصديق بكلام الائمة وان لم نفهم غلته حتى يتيسر
 الشارع ما يخالفه وقد تقدم قل الاجماع على وجوب الايمان والتصديق بشرائع الرسل كلهم
 وان اختلفوا في التشريع وانها كلها حق مع اختلافها وتباينها وكذلك القول في مذاهب
 الاثمة المجتهدين يجب الايمان بهما تعالى سائر المقلدين الذين يشهدون بتباينها وتساوقها حتى
 يمين الله تعالى عليهم بالاشراف على عين الشريعة المطهرة الكبرى واتصال جميع اقوال العلماء
 بها فهاك مجدا حدهم جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم ترجع الى الشريعة المطهرة لا يخرج
 عنهم اقوالهم قول واحد لرجوعها جميعها الى مرتبة الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد
 ثم عند صاحب هذا المشهد فخطئة لاحد من العلماء في قول له اصل فيها ابدا وان وقع أن احدا
 من المقلدين خطأ في شيء من ذلك فليس هو خطي في نفس الامر وانما هو خطأ عنده فقط
 مخفا مدركه عليه لا غيره * وروينا عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول التسليم
 نصف الايمان قال له اربيع المجيز بل هو الايمان كله يا ابا عبد الله فقال وهو كذلك وكان
 الامام الشافعي يقول من كمال ايمان السدان لا يثبت في الاصول ولا يقول فيها لم ولا كيف
 فقبيل له وما هي الاصول فقال هي الكتاب والسنة واجماع الامة انتهى أي فنقول في كل
 ما جاءنا عن ربنا أو نبينا آتينا بذلك على علم ربنا فيه ويقاس بذلك ما جاءنا عن علماء الشريعة فنقول
 آتينا بكلام أئمتنا من غير بحث فيه ولا جدال فان قلت فهل يصح لاحد الآن الوصول الى مقام
 احدهم الاثمة المجتهدين فالجواب نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير ولم يرد له دليل على منعه
 ولا في نفس الادلة الضعيفة هذا ما نعتقده وندين الله تعالى به وقد قال بعضهم ان الناس
 الآن يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط لا من طريق النظر والاستدلال فان ذلك مقام
 لم يدعه أحد بعد الاثمة الاربعة الا الامام محمد بن جرير ولم يسلموا له ذلك كما هو جيع من ادعى
 الاجتهاد المطلق انما مراده المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قواعد امامه كان القاسم واصبح
 مع مالك وكعبد وأبي يوسف مع أبي حنيفة وكل من في الربيع مع الشافعي اذ ليس في قوة أحد
 بعد الاثمة الاربعة أن يشكر الاحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما لم يرد من ادعى
 ذلك قلنا له فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لاحد من الاثمة استخراجها فانه يستخرج لنا شيئا لم يسبق
 ما قبلناه انما من سعة قدرة الله تعالى لاسيما والقرآن لا تنقضي عجائبه ولا احكامه في نفس
 الامر فاعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

«(فصل)» وما يؤيد هذه الميزة عدم انكارها كابر العلماء في كل عصر على من انتقل من
 مذهب الى مذهب الا من حيثما بقاوا الى الاذهان من قوم الطعن في ذلك الامام الذي خرج
 من مذهبه لا غير بدليل تقريرهم لذلك المتقل على المذهب الذي انتقل اليه اذ المذهب كلها
 ضد هم طريق الى الجنة كما سيأتي بيانه او انزاله لثمة المحسوسة ان شاء الله تعالى فكل
 من سلك طريقا منها او وصلته الى السعادة والجنة وكان الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول
 ولم يبايعنا عن أحد من الائمة انه امر أصحابه بالتزام مذهب معين لا يرى صحة خلافه بل المتقول
 عنهم تقريرهم الناس على العمل بقوى بعضهم بعضا لانهم كلهم على هدى من ربهم وكان يقول
 ايضا لم يبايعنا في حديث صحيح ولا ضعيف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر أحدنا من الامة
 بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه وما ذلك الا لان كل مجتهد مصيب انتهى وتقل القرافي الاجماع
 من الصحابة رضي الله عنهم على ان من استفتى ابا بكر وعمر رضي الله عنهما وقلدهما فله بعد ذلك
 ان يستفتي غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير تكبر واجمع العلماء على ان من أسلم فله
 ان يقلد من شاء من العلماء بغير حجة ومن ادعى دفع هذين الاجماعين فليبه الدليل انتهى
 وكان الامام الزناني من ائمة المالكية يقول يجوز تقليد كل من اهل المذاهب في التوازل وكذلك
 يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب لكن بثلاثة شروط الاول ان لا يجمع بينهم على وجه
 يخالف الاجماع كمن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصورة لم يقل بها أحد الثاني
 ان يعتقد في من قلده الفضل بلا وبع أخباره اليه الثالث ان لا يقلده وهو في رعاية من دينه كان
 يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب الى
 بعضها ايضا في كل ما لا ينقض فيه حكمها كمن ذلك في أربعة مواضع ان يخالف الاجماع
 أو النص أو القياس المجلي أو التواعد انتهى قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله
 تعالى ومن قلنا أنه انتقل من مذهب الى آخر من غير تكبر عليه من علماء عصره الشيخ عبد العزيز
 ابن عمر الخزازي كان من اكابر المالكية فلما قدم الامام الشافعي بغداد تبعه وقرأ عليه كتبه
 ونشر عنه ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كان على مذهب الامام مالك فلما قدم الامام
 الشافعي الى مصر انتقل الى مذهبه وصار يحث الناس على اتباعه ويقول يا اخواني هذا ليس
 بمذهب انما هو شريعة كله وكان الامام الشافعي يقول له سترجع الى مذهب ابيك فلما مات الامام
 الشافعي رجع كما قال الشافعي وكان يظن ان الامام يستخلفه على حلقة درسه بعده فلما استخلف
 ابو يعلى رجع ابن عبد الحكم وصحت فماسة الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم ابراهيم بن خالد
 البغدادي كان حفيضا فلما قدم الشافعي بغداد ترك مذهب واتبعه ومنهم ابو نوركاه له مذهب
 فكرهه واتبع الشافعي ومنهم ابو جعفر بن نصر الترمذي رأس الشافعية بالعراق كان أولا
 حفيضا فلما حج رأى ما يلقى انتقل الى مذهب الشافعي فتقدم على الربيع وغيره من أصحاب
 الشافعي ومنهم ابو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وتقدم على خاله المزني ثم تحول حفيبا بعد ذلك
 ومنهم الخطيب البغدادي الحافظ كان حنبليًا ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب كتاب

أي حلف
بني على عن

لجل في اللغة كان شافعيًا سأل والده ثم انتقل إلى مذهب مالك ومنهم السيف الأمدى الأصولي
لشهر وركان حنبليًا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ومنهم الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان
حنبليًا ثم تفقه على الشيخ موفق الدين ودرس في مدرسة أبي عمرو ثم تحول شافعيًا وأرتفع شأنه
ومنهم الشيخ محمد بن الدهان النحوي كان حنبليًا انتقل إلى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيًا حين
طلب الخليفة فحويا يعلم ولده النحوي ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحو
بالنظامية لما شرط صاحبها أن لا ينزل فيها إلا شافعي المذهب ولم يكن هناك أحد أعلم منه بالغة
والنحو ومنهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان أولًا مالكيًا تبعًا لوالده ثم تحول إلى مذهب
الشافعي ومنهم شيخ الإسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان حنبليًا ثم انتقل إلى مذهب
الامام الشافعي ومنهم الامام أبو حيان كان أولًا على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعيًا انتهى
كلام المجال السيوطي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز للحنفي
أن ينتقل إلى مذهب الشافعي والعكس لكن بالكلية أما في مسألة واحدة فلا يمكن كالأخرج
دم من بدن حنفي وسأل فلا يجوز له أن يصلي قبل أن يفعله أمة بمذهب الشافعي في هذه المسألة
فإن صلي بطلت صلاته وقال بعضهم ليس له أن يتحول من مذهب إلى مذهب حنفيًا كان
أوشافعيًا والمشهور غيره كما سيأتي وقال بعضهم يجوز للشافعي أن يتحول حنفيًا ولا عكس قال
السيوطي وهذه دعوى لا برهان عليها وقد أدركنا علماءنا وهم لا يبالغون في التكرير على من كان
مالكيًا ثم عمل حنفيًا أو شافعيًا ثم تحول بمذنب حنبليًا ثم رجع بمذنب إلى مذهب مالك وإنما
يظهرون التكرير على المنتقل لايهامه التلاعب بالمذاهب وبزم الرافعي يجوز ذلك وتبعه النووي
وعبارة الروضة إذا دوت المذاهب فهل يجوز تقليد أن ينتقل من مذهب إلى مذهب آخر
إن قلنا يلزمه الاجتهاد في طلب الأعم وظل على فاته أن الثاني أعلم فينبغي أن يجوز بل يجب
وإن خيرناه فينبغي أن يجوز أيضًا كالأول في القبلة هذا إماما وهذا إماما انتهى كلام الروضة
قولوا أن علماء السلف رأوا أنه ليس بذلك بأس ما أقروا من انتقل من مذهب إلى غيره ولو لا
علمهم بأن الشريعة تشمل المذاهب كلها وتمها لا تنكروا عليه أشد التكرير ثم لا يخلو
أمر السلف من أمرين إماما أن يكونوا قد اطلعوا على عين الشريعة ورأوا اتصال جميع المذاهب
بها وسكنوا على ذلك إماما نبهة كلام الأئمة وتسليمهم وإن قال أحد من المالكية اليوم بئس
ما صنع من ينتقل من مذهب إلى غيره قلنا له بل بئس ما قلت أنت لأن إمام مذهبك الشيخ
جمال الدين بن الحماجر رحمه الله تعالى والامام القرافي رحمه الله تعالى جواز ذلك فقولا
هذا نص محض فإن الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب أولي بالثريفة من مذهب
وقد سئل المجال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفي يقول يجوز للإنسان أن يتحول حنفيًا
ولا يجوز للحنفي أن يتحول شافعيًا أو مالكيًا أو حنبليًا فقال قد تقدم أن قلنا هذا تحكم من
قائله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف تمييز أحد من أئمة
المذاهب على غيره على التصيين والاستدلال بتقديم زمن أبي حنيفة رضي الله عنه لا ينتهز

حجة ولو مع لوجب تقليده على كل حال ولم يميز قايده غير البتة وهو خلاف الاجماع وخلاف
 ما رواه البيهقي في كتاب المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال مهما أوتيت من كتاب الله فاعمل به واجب لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب
 الله فسنة لي ماضية فان لم يكن في سنة لي فما قال اصحابي لان اصحابي كالنجوم في السماء
 فأبما اخذتم به فقد اهديتم واختلاف اصحابي لكم رحمة انتهى قال المجلال السيوطي ثم انه يازم
 من تخصيص تحريم الانتقال بمذهب الامام ابي حنيفة طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بتحريم
 الانتقال من مذهب المتقدم بازم من الى مذهب المتأخر كالشافعي يقول مالكا والمحنبي يقول
 شافعيادون العكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال صلى الله عليه وسلم كل
 عمل ليس عليه امرنا فهو مردا انتهى * ورايت فتوى اخرى له مطولة قد حث فيها على اعتقاد
 ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم وان تفاوتوا في العلم والفضل ولا يجوز لاحد التفضيل
 الذي يؤدي الى نقص في غير امامه قياسا على ما ورد في تفضيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 فقد حرم العلماء التفضيل المؤدى الى نقص في الواحترام لاسيما ان ادى ذلك الى خصام ووقعة
 في الاعراض وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في الفروع وهم خير الامة وما بلغنا ان احدا منهم
 خاص من قال بخلاف قوله ولا عاده ولا نسيه الى خطأ ولا قصور نظروا في الحديث اختلاف
 امتي رحمة وكان الاختلاف على من قبلنا عذبا او قال هلاكا انتهى ومعنى رحمة أى توسعة
 على الامة ولو كان احدهم من الائمة مخطئا في نفس الامر لما كان اختلافهم رحمة قال وقد
 استنبطت من حديث اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اتنا اذا اقتدينا باي امام كان اهتدينا
 لانه صلى الله عليه وسلم خيرنا في الاخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك الا لكونهم
 كلهم على هدى من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحدا والباقي مخطئا لكانت الهداية
 لا تحصل لمن قلنا السابقين وكان محمد بن حزم يقول في حديث اذا اجتهد الحاكم وخطأ فله اجر وان
 أصاب فله اجر ان المراد بالخطأ هنا عدم معادفة الدليل كما تقدم لا الخطأ الذي يخرج صاحبه
 عن الشريعة اذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به اجر انتهى * وقد دخل هارون الرشيد
 على الامام مالك رضي الله عنه فقال له دعني ابا عبد الله افرق هذه الكتب التي ألقتها وانشرها
 في بلاد الاسلام واجل عليها الامة فقال له يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء رحمة من الله على
 هذه الامة فكل يتبع ماصح دليله عنده وكل على هدى وكل يريد الله وكان الامام مالك يقول
 كثيرا ما شاوري في هارون الرشيد ان يعلق كتاب الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه
 فقلت له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا
 في البلاد وكل مصيب فقال زائد الله توفيقا يا ابا عبد الله انتهى فانظروا اني ان كنت
 مالكا الى قول امامك وكل مصيب وصحت شيخنا شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول
 لما حج المنصور قال لا امام مالكا في عزمت على ان امر بكتيب هذه التي وضعتها فنسخ ثم ابعتها
 الى كل مصر من امصار المسلمين وأمرهم ان يحملوا بها فيها ولا يتعدوه الى غيره فقال لا امام مالكا

رحمه الله تعالى لا تفعل ذلك يا أمير المؤمنين فان الناس قد سبقت اليهم قاييل وسموا حاديت
 ورووا روايات وأخذ كل قوم بما سيق اليهم ودانوا الى الله تعالى به فذبح الناس وما اختاروا
 لانفسهم في كل بلد انتهى ورأيت بخط الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى مانعه حين
 سئل عن الانتقال من مذهب الى آخر الذي اقول به ان الانتقال احوالاً أحدها ان يكون المحامل له
 على الانتقال امرادنيويا اقتضته الحاجة الى الزاوية الثلاثة به كحصول وظيفة او مرتب او قرب
 من الملوك أو كابر الدنيا فهذا حكمه حكم مهاجر أم قيس لانه لا عز من مقاصده الثاني ان يكون
 المحامل له على الانتقال امرادنيويا كذلك لكنه عامي لا يعرف الفقه واس له من مذهب سوى
 الاسم كغالب المبشرين واران الدولة وخدام المدارس فكل هذا امره خفيف اذا انتقل
 عن مذهبه الذي كان يزعم انه متعدي به ولا يبلغ الى حد التحريم لانه الى الآن عامي لا مذهب
 له فهو مكن اسم جديد له المذهب باي مذهب شامع من مذاهب الاثمة الثالث ان يكون المحامل
 له امرادنيويا كذلك ولكنه من القدر الزائد عادة على ما يلحق بحاله وهو فقيه في مذهبه وأراد
 الانتقال لغرض الدنيا الذي هو من شهوات نفسه المذمومة فهذا امر أشد وربما وصل الى حد
 التحريم لتلاعبه بالاحكام الشرعية لغير غرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الاول
 انه على كمال هدى من ربه اذ لو اعتقده انه على كمال هدى ما انتقل عن مذهبه الرابع ان يكون
 انتقاله لغرض ديني ولكنه كان فقيها في مذهبه وانما انتقل لترجيح المذهب الآخر عنده لما رآه
 من وضوح ادلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال او يجوز له كما قاله انراضي وقد اقر
 العلماء من انتقل الى مذهب الشافعي حين قدم مصر وكانوا خلقا كثيرا مقلدين للامام مالك
 الخامس ان يكون انتقاله لغرض ديني لكنه كان عاريا من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل
 منه على شيء ووجد مذهب غيره اسهل عليه بحيث يرجو سرعة ادراكه والتفقه فيه فهذا يجب
 عليه الانتقال قطعا ويحرم عليه التحلف لان تفقه مثله على مذهب امام من الاثمة الاربعة
 خير من الاستقرار على المجهل لانه ليس له المذهب سوى الاسم والاقامة على المجهل نقص
 ضايع في المؤمن وقل ان يصح معه عادة قال الجلال السيوطي واطن ان هذا هو السبب في تحول
 الطحاوي حنفي بعد ان كان شافعيًا فانه كان يقرأ على خاله الامام المزني فتعسر يوما عليه الفهم
 فحلف المزني انه لا يجي منه شيء فانتقل الى مذهب الامام أبي حنيفة فتعسر الله تعالى عليه
 وصنف كتابا عظيما شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول لو عاش خالي وراى اليه هل كفر عن ميمنه
 انتهى السادس ان يكون انتقاله لا لغرض ديني ولا دنوي بان كان مجرد داعي القصد في جميعا
 فهذا يجوز مثله للعامة اما الفقيه فيكره له او يمنع منه لانه قد حصل فقه ذلك المذهب الاول
 ويحتاج الى زمن آخر ليحصل فيه فقه المذهب الآخر فينتقله ذلك عن الامر الذي هو العمل به قبله
 قبل ذلك وقديموت قبل تحصيل مقبوضه من المذهب الآخر فالاولى مثل هذا ترك ذلك انتهى
 كلام السيوطي رحمه الله تعالى فقد بان لك يا أخي من جوع ما قرنا في هذا الفصل من عدم
 انكار أهل الأخبار على من انتقل من مذهب الى آخر انهم كانوا يرون الشرية تراسعة وان جميع

الائمة على هدى من ربهم وقد اجمع اهل الكشف على ذلك ولا يصح ان يجتمع مثلهم على ضلالة
وقالوا كل قول من اقوال علماء هذه الامة موافق للشرعية في نفس الامر وان لم يوافق
المقدمة ذلك كان كل قول من اقوال علماء هذه الشريعة موافق للشرعية نبي عن تقدمه وان من
عمل بما اتفق عليه اهل كلهم فكانه عمل بغالب شرائع الانبياء ورعا كان له من الاجر كما جري جميع
اتباع الانبياء كلهم كما لا اله الا الله محمد صلى الله عليه وسلم وصحبت سيدي عليا الخواص رحمه الله
تعالى يقول كل من نور الله تعالى قلبه علم ان سكوت العلماء على من انتقل من مذهب الى آخر
انما هو لتعليم بان الشريعة اتمهم كلهم وتشملهم فيحمل قول من رجح قول امامه على غيره على
انه لم يسمع الى مقام الكمال حال قوله ذلك وقد قدمنا في اوضح الميزان وجوب اعتقاد الترجيح على
كل من لم يصل الى الاشراف على الامين الاولى من الشريعة وبه صرح امام الحرمين وابن
السهماني والقرطبي والكيا الهراسي وغيرهم وقالوا التلامذتهم يجب عليهم التقييد بمذهب امامهم
الشافعي ولا عذر لكم عند الله تعالى في العدول عنه انتهى ولا خصوصية للامام الشافعي في ذلك
عند كل من سلم من التصب بل كل مقلد من مقلدي الاثمة يجب عليه انتفاء ذلك في امامه مادام
لم يصل الى شهود عين الشريعة الاولى واما قوله صلى الله عليه وسلم الاثمة من قريش فيحتمل
ان يكون مراده المخالفة ويحتمل ان يكون مراده امامة الدين واذ انصرف الاحتمال سقط
الاستدلال وقد نقض العلماء فوجدوا غالب الاثمة المجتهدين من الموالى كالامام ابي حنيفة والامام
مالك بن نبي اصبح والنخعي من النخعي وهم قوم من اليمن لا من قريش ومحمد بن الحسن والامام
احمد شيبانين وهما من ربيعة لا من قريش ولا من مضر والتوري من بني ثور بن عمرو بن
ادوك ذلك كمحلول والافراحي من الموالى واضرابهم والمحمد لله رب العالمين

(فصل) في بيان استحقاق خروج شيء من اقوال المجتهدين عن الشريعة وذلك لانهم بنوا قواعد
مذاهبهم على الحقيقة التي هي اعلى مرتبة الشريعة كما بنوها على ظاهر الشريعة على حد سواء
وانهم كانوا عالين بالحقيقة اذ اختلف ما يطعن بعض المقلدين فيهم فكيف يصح خروج شيء من
اقوالهم عن الشريعة ومن فازعنا في ذلك فهو جاهل بتمام الاثمة فواقه لقد كانوا علماء بالحقيقة
والشريعة معا وان في قدرة كل واحد منهم ان ينشر الادلة الشرعية على مذهبه ومذهب غيره بحكم
مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج احدهم الى النظر في اقوال مذهب آخر لكانهم رضى عنهم كانوا اهل
انصاف واهل كشف فكانوا يعرفون ان الامر يستقر في علم الله تعالى على عدة مذاهب مخصوصة
لا على مذهب واحد فبقي كل واحد من بعدهم عدة مسائل عرف من طريق كشفه انما تكون
من جملة مذهب غيره فتركوا اخذها من باب الانصاف واتباع الماطعة لله تعالى عليه من
طريق كشفهم انه مراده تعالى لا من باب الاشارة بالقرع الشرعية والرغبة عن السنة كما اطاع
الاولياء على قسمة الارزاق المحسوسة لكل انسان فانظر يا اخي في اقوال ائمة المذاهب تجد احدهم
ان خفض في مسألة شد في مسألة اخرى وبالعكس كما سيأتي بطله في توجيه اقوالهم في ابواب
الفتن ان شاء الله تعالى وصحبت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما ايد ائمة المذاهب

مذاهم بالشي على قواعد الحقيقة مع التريسة اعلاما لاتباعهم بانهم كانوا علما بالطريقين
وكان يقول لا يصح خروج قول من أقوال الأئمة المجتهدين عن التريسة ابدا عند أهل الكشف
قاطبة وكيف يصح خروجهم عن التريسة مع اطلاعهم على مواد أقوالهم من الكتاب والسنة
وأقوال الصحابة ومع الكشف الصحيح ومع اجتماع روح أحدهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسؤالهم عن كل شيء توقوا فيه من الأدلة هل هذا من قولك يا رسول الله أم لا يقظه ومشافهة
بالشروط المعروفة بين أهل الكشف وكذلك كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فهموه
من الكتاب والسنة قبل أن يدوتوه في كتبهم ويدنو الله تعالى به ويقولون يا رسول الله
قد فهمنا كذا من آية كذا وفهمنا كذا من قولك في الحديث الغلاني كذا فهل ترفضه أم لا
ويصلون بعقضي قوله وأشارته ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الأئمة المجتهدين ومن
اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الأرواح قلنا له هذا من جملة كرامات الأولياء
بيقين وإن لم تكن الأئمة المجتهدون أولياء فما على وجه الأرض ولي أبدا وقد اشتهر عن كثير من
الاولياء الذين هم دون الأئمة المجتهدين في المقام يبين أنهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه
وسلم كثيرا ويصدقهم أهل عصرهم على ذلك كسيدى الشيخ عبدالرحيم القناوى وسيدى الشيخ
أبي مدين الغزالي وسيدى أبي السعود بن أبي العشار وسيدى الشيخ إبراهيم الدسوقي وسيدى
الشيخ أبي الحسن الشاذلي وسيدى الشيخ أبي الباسر المرسي وسيدى الشيخ إبراهيم المتبولي
وسيدى الشيخ جلال الدين السيوطي وسيدى الشيخ أحمد الزاوى البصري وجماعة ذكرناهم
في كتاب طبقات الأولياء ورأيت ورقة بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند أحد أصحابه وهو
الشيخ عبدالقادر الشاذلي مراسلة لشخص سأل في شفاعته عند السلطان قايتباي رحمه الله تعالى
أهل يا أخى اننى قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتى هذا خسا وسبعين مرة يقظة
ومشافهة ولولا خوفى من احتجابه صلى الله عليه وسلم لعمى بسبب دخولى للولاية لطلعت القلعة
وشفت فيك عند السلطان وانى رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم وأحتاج اليه
فى تصحيح الأحاديث التى ضعفها المحدثون من طريقهم ولا شك ان نفع ذلك ارجح من نفع انت
يا أخى انتهى ويؤيد الشيخ جلال الدين فى ذلك ما اشتهر عن سيدى محمد بن زين المادح لرسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقظة ومشافهة لما حج كله من
داخل القبر ولم يزل هدام قامه حتى طلب منه شخص من القمارة ان يشفع له عند الحاكم البلد
فلما دخل عليه أجله على بساطه فاقطعت عنه الرؤية فلم يزل يطلب من رسول الله صلى الله
عليه وسلم الرؤية حتى قرأ له شعرا فترامى له من بعيد فقال يطلب رؤيتى مع جلوسك على بساط
الظللة لاسيما لك الى ذلك فلم يلبثنا انه رآه بعد ذلك حتى مات انتهى وقد بلغنا عن الشيخ أبي
الحسن الشاذلي وتليذه الشيخ أبي العباس المرسي وغيرهما أنهم كانوا يقولون لو احضرت عن رؤية
رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفه عين ما اعدنا أنفسنا من جملتنا المسلمين فاذا كان هذا قول
أجدادنا واولياءنا لا أئمة المجتهدين أولى بهذا المقام وكان سيدى على الخواص رحمه الله تعالى يقول

لا ينبغي لقلد ان يتوقف في العمل بقول من أقوال أئمة المذاهب ويطالبهم بالدليل على ذلك لانه سوء أدب في حقهم وصحيف ينبغي التوقف على العمل بأقوال قد ثبتت على أصل صحيح الاحاديث وعلى الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة أبدا فان علم الكشف اخبار بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا اذا حقته وجده لا يخالف الشريعة في شيء بل هو الشريعة بمنها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر الا بالواقع لعلمته من الباطل والظن انتهى وسأني بيان ذلك قريبا ان شاء الله تعالى وسمعت سيدي عليا المرصفي رحمه الله يقول مرارا كان أئمة المذاهب رضى الله عنهم وارثين لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الاحوال وعلم الاقوال مما خلافا ما يتوهمه بعض المتصوفة حيث قال ان المجتهدين لم يرثوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا علم القال فقط حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه المجتهدون كلهم ربيع علم رجل كامل عندنا في الطريق اذا رجع لا يكمل عندنا حتى يتحقق في مقام ولايته يعلم الحاضرة الاربع في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو لا المجتهدين لم يتحققوا سوى علم حضرة اسمه الطاهر فقط لا علم لهم يعلم حضرة الازل ولا الابد ولا يعلم الحقيقة انتهى قلت وهذا كلام جاهل بأحوال الأئمة الذين هم أوتاد الارض وقواعد الدين والله أعلم وسمعت سيدي عليا الخواص ايضا يقول كل من نور الله تعالى قلبه وجد مذهب المجتهدين وأتباعهم كلها تشمل برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق السند الطاهر بالنعنة ومن طريق امداد قلبه صلى الله عليه وسلم بجميع قلوب علماء طهته فأتقدم مصباح عالم الامن مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم وصحته يقول مرة اخرى ما من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا وينتهي سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يجبريل ثم بحضرة الله عز وجل التي تجل عن التكليف من طريق السند الطاهر والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة المؤيدة بالصحة فمن نقل علمها على الحقيقة لم يصح منه خطأ في قول من أقواله وانما يقع الخطأ في طريق الاخذ عنها فقط فكما يقال ان جميع ما رواه المحدثون بالسند الصحيح المتصل ينتهي سنده الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال فيما نقله أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصابيح علماء الظاهر والباطن قد اتفقت من نور الشريعة فامان قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا وهو مؤيد بأقوال أهل الحقيقة لاشك عندنا في ذلك انتهى وهذا سبب تأييدي لكلام أئمة الشريعة بتوجيهي لكلامهم بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة من باب الظهارة الى آخر ابواب الفقه كما سأني بيانه فيما ان شاء الله تعالى ولا أعلم أحدا سبقني الى التزام ذلك في كتاب كل ذلك تعوية لقلوب الطلبة من مقلدي المذاهب ليحملوا بكلام أئمتهم على يقين وبيان اذ اراء الحقيقة تؤيد الشريعة المستنبطة وعكسه انتهى وسمعت أخى الشيخ أفضل الدين وقد جادلته نقبه في مسألة يقول والله ما بنى أحدا من أئمة المذاهب مذهبه الا على قواعد الحقيقة المؤيدة بالكشف الصحيح ومعلوم ان الشريعة لا تخالف الحقيقة أبدا وانما تختلف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحاكم بشهادة شهود الزور الذين اعتقد المحاكم عدالتهم فقط فلو كان شهود عدالة ماختلفت

الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة شريعة وعصية وايضا ح ذلك ان الشارع امرنا
 باجراء احوال الناس على الطاهر ونها عن أن تنقب وننظر ما في قلوبهم رجعة هذه الامة كما
 قال تعالى سبقت رحمتي غضبي ولا تسبق الرحمة الغضب الا بكثرة وقوع الناس في المعاصي والزور
 وزيادة ذلك على الطاعات والصدق فافهم وعلى هذا الذي قررناه يكون اجراء احكام الناس على
 الظاهر من الشرح المقرر بتقرير الشارع ونظير ذلك ايضا كقفاؤنا من التكليف بفعل التكليف
 ظاهرا وقد يكون في باطنه زنديقا على خلاف ما أظهره لنا وان كان مراد الشارع بشريته حقيقة
 انما هو موافق فيه الظاهر الباطن فمن شهد زورا أو صلى غير مؤمن فليس هو على شرع مطلقا في
 نفس الامر حتى يقابل بالحقيقة انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا أخي ما قررت لك
 ان قدح لك الجمع بين قول من يقول ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا وبين من يقول انه ينفذ
 ظاهرا فقط أي في الدين بدون الآخرة وقد نهر الحق تعالى لنصب الشريعة فينفذ حكم الحاكم
 بشهادة الزور ظاهرا وباطنا به قال بعض الأئمة فيسأح شهود الزور في الآخرة ويعفو عنهم ويمشي
 حكم الحاكم في مسائلهم كما ينبغي شهادة العدول ويرضى المحصوم كل ذلك فضلا منه ورجعة بمصادره
 وسترا على فضائهم عند بعضهم بعضا وفي الحديث ان شخصامات في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فشهد الصحابة كلهم فيه بالشرا لا أبابكر الصديق رضي الله عنه فأوحى الله تعالى الى
 رسوله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا في فلان بالسوء صادقون ولكن الله تعالى أجاز شهادة
 أبي بكر تكملة له انتهى وذلك ان مقام الصديقية يقتضي أن لا يرى صاحبه من الناس الا محاسنهم
 قياسا على باطنه عرفا فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا يكمل ايمان العبد بأن
 سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم الا ان سلك طريق القوم وأما اصحاب المحجب الكيفية من
 غالب المقلدين فمن لازمهم سوء الاعتقاد في غير امامهم أو يسلمون له قوله وفي قلبهم منه خازنة
 فأيأكم أن تكافوا أحدا من هؤلاء المحبوبين بهذا الاعتقاد الشريف الا بعد السلوك وان شككت
 يا أخي في قولي هذا فأعرض عليه أقوال المذاهب وقل لكل واحد اعمل بقول غير املك فانه
 لا يطبع لك في ذلك وكيف يطبع لك في ذلك وانت تريد تهدم قواعد مذهب عنده بل ولو سلم لك
 ظاهرا لا يقدر على انشراح قلبه بذلك باطنا قال وقد بلغنا ان من وراء التبرجعة من الشافعية
 والحنفية يفترون في نهار رمضان لينتقوا على الجدال وادخاض بعضهم حجج بعض انتهى
 وقد قررنا في فصل انتقال المقلدين من مذهب الى مذهب تحقيق المناط في ذلك واعلم يا أخي
 أن الأئمة المجتهدين ما سمعوا بذلك الا لبذل أحدهم وسعه في استنباط الاحكام الكامنة في
 الكتاب والسنة فان الاجتهاد مشتق من المجهد والمبالغة في اتعاب الفكر وكثرة النظر في الأدلة
 قاله تعالى يميز جميع المجتهدين عن هذه الامة غيرا فانهم لولا استنباط الامة الاحكام
 من الكتاب والسنة ما قدر أحدهم غيرهم على ذلك صكناهم فان قلت فما دليل المجتهدين
 في زيادتهم الاحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة وهلا كانوا لو وقفوا
 على حد ما ورد مصرحاً فقط ولم يزيدوا على ذلك شيئا لمحدث ما تركت شيئا يقر به حكم الى الله

الاوقد امرتكم به ولا شيئا بعدكم عن الله الاوقد نهيتكم عنه فالحجواب دليلهم في ذلك
 الاتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم في تبيينه ما أجل في القرآن مع قوله تعالى ما فرطنا في
 الكتاب من شيء فانه لولا بين لنا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير ذلك ما هتدى أحد
 من الامة المعرفة باستخراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات القرائن ولا التوافل
 ولا غير ذلك مما سألني في الفصل الاآتي عقبه ان شاء الله تعالى فكما ان الشارع بين لنا بينته
 ما أجل في القرآن فكذلك الاثمة المجتهدون بينوا لنا ما أجل في احاديث الشريعة ولولا
 بيناتهم لنا ذلك لبقيت الشريعة على اجمالها وهكذا القول في أهل كل دور بالنسبة للدور
 الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاجال لم يزل ساريا في كلام علماء الامة الى يوم القيامة ولولا
 ذلك ما شرحت الكتب ولا عمل على الشروح حواس كما مر فافهم فان قلت فهل ما وقع من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء من المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهادا منه أم لا فالحجواب
 كما قاله الشيخ عبي الدين كان ذلك منه اجتهادا فان الله تعالى لما فرض على أمة التخصيص صلاة
 نزل بها الى موسى ولم يقل شيئا ولا اعترض ولا قال هذا كثير على أمتي فلما قال له موسى ان
 أمتك لا تطيق ذلك وأمره بالمراجعة فبقى صلى الله عليه وسلم مختصرا من حيث وفور شفقته على
 أمة ولا سبيل له الى رد أمره فأخذ في الترجيح في أي المحالين أولى وهذا هو حقيقة الاجتهاد
 فلما ترجع عنده أنه يرجع به رجوع بالاجتهاد الى ما وافق قول موسى وأمضى ذلك في أمة
 باذن من ربه عز وجل فان فهمت ماذا كرناه علمت أن في تشريع الله تعالى اجتهاد المجتهدين
 تأييده صلى الله عليه وسلم كي لا يستوحش وفيه ايضا التأسى به كما أن في اجتهاده صلى الله
 عليه وسلم ايضا تأييدا وجبرا لقلب موسى عليه الصلاة والسلام لانه رجع اليه اذ رجع الى نفسه
 وتأمل فوجد الله ارحم بعباده منه ولو أنه كان أبى عليهم التخصيص صلاة لكان يقوهم على فعلها
 فانه تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها كما أن الله تعالى جبر قلب موسى حين استشعر الندم على قوله
 بقوله تعالى ما يبذل القول لدى فافهم موسى ان مراجعة موسى كانت في محال الكون القول
 كان من الحق تعالى على سبيل ارادة اظهار نعمه على رسوله صلى الله عليه وسلم تشريفا له
 فسر بذلك وعلم ان في الحضرة الالهية ما يقبل التبديل والنسخ ومنه ما لا يقبل ذلك فقد بان لك
 يا أخي بما قررناه منشا اجتهاد المجتهدين وهو كلام نفيس ولعلك لا تجد في كتاب والمحمد لله
 رب العالمين .

* (فصل) * ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن المعلوم ان أهل جميع
 المذاهب يعلمون ان كل من عجز عن العزيمة بجوزله العمل بالارخصة فالحجواب ان ما قاله هذا
 القائل صحيح لكن أهل المذاهب اذا عملوا بالارخصة يعملون بها وعندهم منها حصر وضيق
 في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافقها للكتاب والسنة بخلاف صاحب هذه الميزان
 فانه يعمل بها مع انشراح القلب لمعرفة توجيهها وموافقها للكتاب والسنة وأين من هو على
 يقين من صحة عبادته ممن هو على شك فيها فاعلم ذلك والله تعالى أعلم والمحمد لله رب العالمين

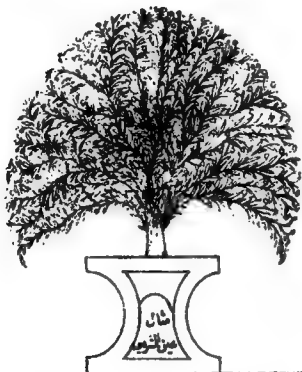
• (فصل) • في بيان جملة من الامثلة المصنوعة التي يعلم منها اتصال اقوال جميع المجتهدين
ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى فتأملها ترشدان شاعقة تعالى

وهذه صورة الامثلة المحسوسة الموعود بهد كرها فقال حضرة الوحي وتفرع جميع الاحكام عنها
او منها هكذا

- ﴿ حضرة الوحي التي لا تكيف ﴾
- ﴿ حضرة القدر ﴾
- ﴿ حضرة الكرسي ﴾
- ﴿ حضرة القلم الاطل ﴾
- ﴿ حضرة الفوح المحفوظ ﴾
- ﴿ حضرة الواح المحو والاثبات ﴾
- ﴿ حضرة جبريل عليه الصلاة والسلام ﴾
- ﴿ حضرة محمد عليه الصلاة والسلام ﴾
- ﴿ حضرة العتابة رضي الله عنهم ﴾
- ﴿ حضرة الائمة المجتهدين ﴾
- ﴿ حضرة مقلديهم الى يوم القيامة ﴾

فانظروا اني في هذه المحضرات واتصالها ببعضها بعضا اعدا حضرة الوحي فانه لا يعقل كيفية
اتصالها باحد فلذلك افردناها ولم نجعل منها جداول متصلا بما تحتها كما فعلنا في جميع الدوائر وانما
لم نجعل للقرآن حضرة وللشريعة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة اشارة الى اننا
لا نتقل من معاني القرآن الا ما اخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقريته قوله تعالى من
يطع الرسول فقد اطاع الله وان كان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم ان يشرع من قبل
نفسه ما شاء كما في حديث تحريم شجر مكة فان عمه المباس رضي الله عنه لما قال له يا رسول
الله الا الاذخر فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ولو ان الله تعالى لم يجعل له ان يشرع من قبل
نفسه لم يتجرأ صلى الله عليه وسلم ان يستثنى شيئا مما حرمه الله تعالى فانهم والله سبحانه وتعالى أعلم

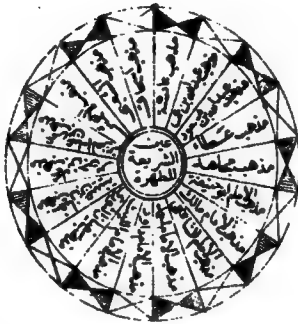
هذا مثال الشجرة المطهرة المثبتة بعين الشريعة المطهرة



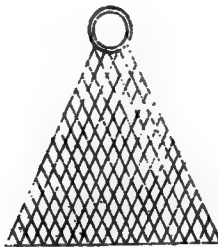
فاتنظروا إلى العين التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان والفروع كلها متفرعة
من عين الشريعة فالفروع الكبار مثال أقوال أئمة المذاهب والفروع الصغار مثال أقوال الكبار
المقلدين والأغصان المتفرعة من جوانب الفروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والتقط
الحجر التي في أعالي الأغصان الصغار مثال المسائل المتفرعة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار
الزمان إلى أن يخرج المهدي عليه السلام فيسقط في عصره التقيد بالعمل بقول من قبله من المذاهب
كما مرجه أهل الكشف ويلهم الحكم بشرية محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة بحيث
لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لا تقوم على جميع أحكامه كما أشار إليه في حديث
ذكر المهدي بقوله بقوا ترى لا يخطئ ثم إذا نزل عيسى عليه السلام استقل بالحكم إلى أمر آخر وهو
أنه يوحى إلى السيد عيسى بشرية محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلاة
والسلام فلم يخرج أحد من حقيقة بشرية محمد صلى الله عليه وسلم لأن الانبياء مولا من العلماء
السابقين واللاحقين فكل الانبياء والاولياء هم حاشية بشرية محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم
متفرع من عين شريعته وشجرة علمه وطعن قول من أقوال أئمة شريعته الأول وهو متفرع
من هذه الشجرة وتفرعوا عنها وأغصانها كما يروى ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في
هذه الشجرة وأمن الظاهر بما لا يحد قولها متباعد عن متصل بما قبله أبدا والله أعلم والحمد لله وحده

قوله والتقط الحجر هذا على ما
في خط القلم وأما خط المطبعة
فلا يمكن فهم ذلك مني الزبط
السوداني في أعالي الأغصان
المسار

وهذا مثال آخر لاتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة فتأمل



فانظر يا أخي الى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع عنها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المتدربة والمستعملة مثال المخطوط الشارعة الى العين الوسطى في سائر الجوانب هن تأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا انه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب لرجوعها كلها الى عين واحدة اه ونظير ذلك أيضا شبكة الصياد فان كل عين منها تصل بالعين الاولى في سائر الادوار وهذا مثالها



فانظر يا أخي الى العين الاولى وما تفرع عنها في سائر الادوار الذي هو مثال عين الشريعة ومثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلها بعين الشريعة فانهم قول من أقوالهم يخرج عن عين الشريعة أبدا كما ترمى فكل عين تمسكت بها أو وصلت الى العين الاولى ومن شهد هذا المشهد تساوى عند جميع الاقوال في الحق واقفه سبحانه وتعالى أعلم انتهى

هذا مثال صورة اتصال مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم بنحو الكتاب والسنة من طريق السند الظاهر فتمله

الامام ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

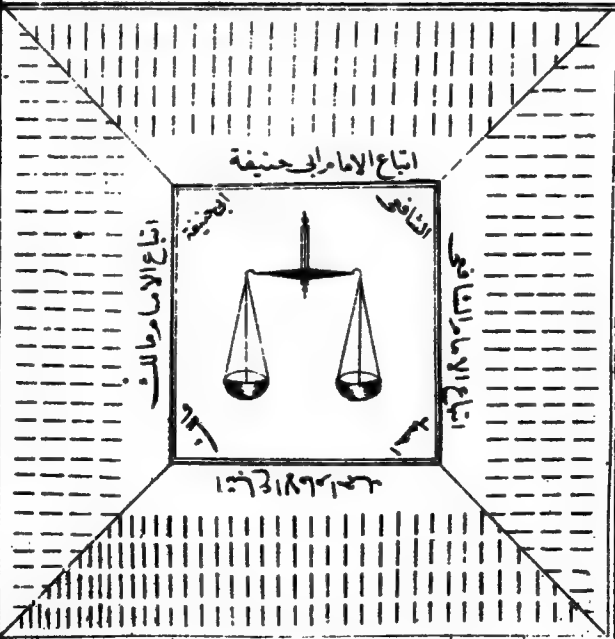
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

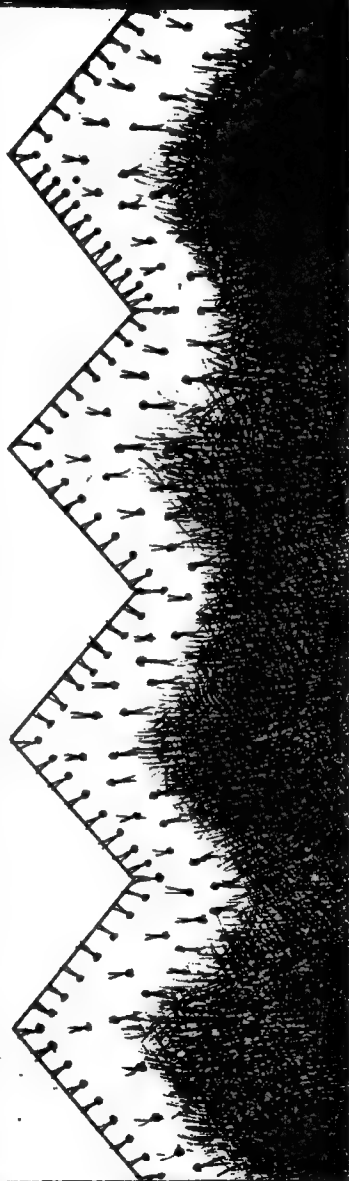
انظروا اخي لحاظة البحر عذابه الائمة طيبة وانها

مثال موقف الائمة الاربعة وغيرهم عند الحساب والميزان واتباعهم خلفهم ليسفعوا

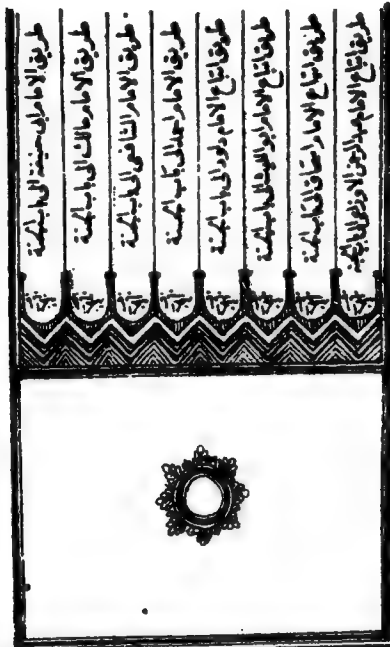


مثال صراط من اشتقام على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه
وهذا مثال موقف الأئمة المجتهدين بلا حظون أبناهم على الصراط حتى يخلصوا إلى الجنة من غير وقوع في النار

مثال صراط من انقوج من الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه ومعلوم ان الصراط في نفس الامر واحد في نفسه لكنه يتشكل لكل من صدق بوقوعه بشاكلة علمه وعمله
ومن هنا قال اصل الكشف ان المشق على الصراط مستقيمة انما موصفا لاعتناك فيجب على كل انسان ثمة عملة فمن زال عن الشريعة هناك لمات قد مر هناك يتقدم ما زال هناك فديما برهنت

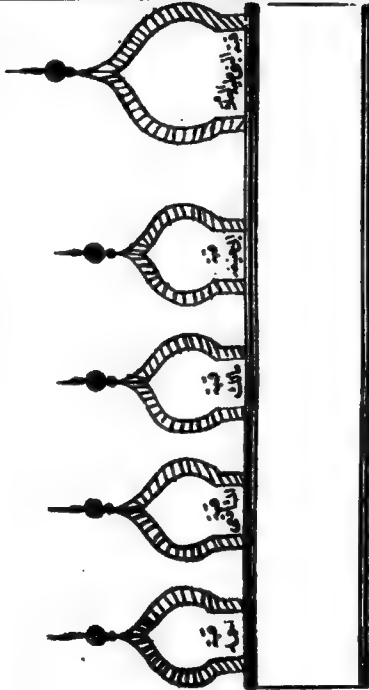


وهذا مثال طرق مذاهب الأئمة المجتهدين إلى أبواب الجنة وإن كل من عمل بجذبه منها خالصا
أوصله إلى باب الجنة



وقد ذكرنا في كتاب الأجوبة عن أئمة الفقهاء والصوفية أن أئمة الفقهاء والصوفية كلهم يشفعون
في محليهم ويلاحظون أحدهم عند طلوع روحه وعند سؤال منكروه وكبيره وعند النشر
والحشر والحساب والبرزخ والصراف ولا يتفلقون عنهم في موقف من المواقف ولما مات شيخنا
شيخ الإسلام الشيخ ناصر الدين القافى رأى بعض الصالحين في المنام فقال له ما فعل الله بك
فقال لما أجلسنى الملك فى القبر ليس إلا فى أتاهم الإمام مالك فقال مثل هذا يحتاج إلى سؤال
فى إيمانه بالله ورسوله وتصياعه فتصياعى اه وإذا كان مشايخ الصوفية يلاحظون اتباعهم
ومريدتهم فى جميع الأحوال والتدابير فى الدنيا والآخرة فكيف بأئمة المذاهب الذين هم أوتاد
الأرض وأركان الدين وأمناء الشارع على أمته رضى الله عنهم أجيبين فطلب نفسا بالحق وقر
عينا بتقليد كل إمام شئت منهم والمجد لله رب العالمين

وهذا مثال قباب الائمة المجتهدين على نهر الحياة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا وانما ذكرنا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الائمة الاربعة لانهم ماناوا هذا المقام الا بتابع شريعته فكان من كمال نعمهم في الجنة شهود ذاته صلى الله عليه وسلم فتأملته تهتدى ان شاء الله تعالى



من المجتهدين لانهم هم الذين دام تدوين مذاهبيهم عليه وسلم في هداية ائمة الى شريعته فكانت له صلى الله عليه وسلم على قبابهم بيجانب قبته صلى الله عليه وسلم فلا يفارقونه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة ومارسحت هذه القباب بعقل وانما رسمتها على صورة ما رأيتها في الجنة في بعض الوقائع فالحمد لله رب العالمين وليكن ذلك آخر فصل الائمة

ولشرع في ذم الرأى فتقول وبالله التوفيق

(فصل) شريف في بيان الذم من الأئمة المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالارأى لاسيما
 الامام أبو حنيفة اعلم اننى انما قدمت هذا الفصل على ما بعده من الجمع بين الاحاديث والاقوال
 لانه طالب العلم على شدة تبرى جميع المجتهدين من القول في دين الله بالارأى ليقبل على العمل
 بجميع أقوال الأئمة المجتهدين بطيب نفس وانسراح صدر على حكم مرتبتي الميزان فان أقوالهم
 كلها لا تخرج عن مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد وقد كان الأئمة المجتهدين ~~كلهم~~ يحشون
 أصحابهم على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذا رأيت كلاما يخالف ظاهر الكتاب والسنة
 فاعملوا بالكتاب والسنة واضربوا بكل ما لنا من الحائط اه وانما قالوا ذلك احتياطاً للائمة وأدابع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزيد أحدهم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يرد
 ولم يرضه وخوفا ان يكتب أحدهم من جهة الأئمة الضلين اذا زاد في الشريعة شيئاً مما ذكر فان
 قلت فما حد القول الذي لا يرضاه الله ورسوله فالجواب حده ان يخرج عن قواعد الشريعة
 الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما شهدت له الشريعة بالصحة وموافقة القواعد
 فهو معدود من الشريعة وان لم يصرح به الشارع وعجالة السهيق في باب القضاء من سننه الكبرى
 اعلم ان ارأى المذموم هو كل ما لا يكون مشبهاً بأصل قال وعلى ذلك يحصل كل ما جاء في ذم
 الرأى اه اذا علمت ذلك فاعلم ان الشريعة متقسمة على ثلاثة أقسام الاول ما أتى به الوحى
 من الاحاديث مثل حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومثل حديث لا تنكح المرأة على
 عمها ولا خالتها ومثل حديث لا يحرم في الرضاعة المصاة ولا المصتان ومثل حديث الدية على
 العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة فانه كالقرآن من حيث انعقاد
 الاجماع على عدم مخالفته القسم الثاني ما أباح الحق تعالى لنبىه صلى الله عليه وسلم ان يسنه
 على رأيه هو على وجه الارشاد لامتة كتحريم لبس الحرير على الرجال وقوله في حديث تحريم
 مكة الا الاذخر حين قال له عمه العباس الا الاذخر يا رسول الله ولولا ان الله تعالى كان يحرم
 جميع نبات الحر لم يستثن صلى الله عليه وسلم الاذخر لما سألته عمه العباس في ذلك ونحو حديث
 لولا ان اشق على امتي لآثرت النساء الى ثلث الليل ونحو حديث لو قلت نعم لوجبت ولم تستطيعوا
 في جواب من قال له في فريضة الحج اكل عام يا رسول الله قال لا ولو قلت نعم لوجبت الحديث
 وقد كان صلى الله عليه وسلم يخفف على امتة حسب طاقته وسهامهم عن كثرة السؤال ويقول
 اتركونى ما ترككم خوفا من كثرة تنزل الاحكام عن سؤالهم فيجهزون عن القيام بها القسم
 الثالث ما جعله الشارع فضيلة لامتة وتأديبهم فان فعلوه حازوا الفضيلة وان تركوه فلا حرج
 عليهم وذلك كتهيبه صلى الله عليه وسلم عن كسب الحمام وكأمره بالسبح على الخفين بدلا عن غسل
 الرجلين وكنهيه النساء عن زيارة القبور وعن لبس الحرير ومعلوم ان الهنة قاضية على الكتاب
 ولا عكس من حيث انها بيان لما اجل في القرآن كما ان الأئمة المجتهدين هم الذين يتناولون ما في
 السنة من الاجال كما ان اتباع المجتهدين هم المينون لنا ما اجل في كلام المجتهدين وهكذا الى يوم

القيامة وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان السنة ثبتت لنا ما اجل
في القرآن ما قدر أحد من العلماء على استخراج أحكام المياه والظهار ولا عرف كون الصبح
ركعتين والظهر والعصر والمساء أربعة ولا كون المغرب ثلاثا ولا كان يعرف أحد ما يقال في دعاء
التوجه والافتتاح ولا عرف صفة التكبير ولا اذكار الركوع والسجود والاعتدالين ولا ما يقال
في جلوس التشهدين ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين والكسوفين ولا غيرهما من الصلوات
كصلاة الجنازة والاستسقاء ولا كان يعرف أن صفة الزكاة ولا أركان الصيام والحج والبيع
والنكاح والمجراح والأفضية وسائر أبواب الفقه وقد قال رجل لعمران بن حصين لا تتحدث معنا
إلا بالقرآن فقال له عمران انك لاحق هل في القرآن بيان عن درككمات الفرائض أو أجاهروا
في كذبكم كذا فقال الرجل لا فافهمه عمران اه وروى البيهقي أيضا في باب صلاة المسافر
من سننه عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن قصر الصلاة في السفر وقيل له انما نجد في الكتاب
العزيز صلاة الخوف ولا نجد صلاة السفر فقال السائل يا ابن أبي أنى ان الله تعالى أرسل النبي محمدا
صلى الله عليه وسلم ولا تعلم شيئا وانما فعل ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل قصر الصلاة
في السفر سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم اه فتأمل ذلك فانه نفيس

(فصول) في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين
لهم يا حسان إلى يوم الدين «روينا في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسنتي
وسنة الخلفاء من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فان كل محدث بدعة وكل
بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم يقول كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد وروى البخاري
عن ابن مسعود وأبى ثعلبة الغفرائني من صحبه أنه قال تعلموا العلم قبل الطائين أي الذين
يتكلمون في دين الله بالظن والرأي فانظر كيف نفى عبد الله بن مسعود العلم عن المتكلمين
في دين الله بالرأي وروى الترمذي بإسناد حسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ي
هريرة ان أردت أن لا توقف على الصراط طرفه عين فلا تتحدث في دين الله شيئا برأيك اه
وكان عبد الله بن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الرأي في أقوالهم أشد الخوف
حتى ان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين كانوا اذا وقع أحد في عرضهما وسألهما أن يحاللاه
قال له ان الله تعالى قد حرم أعراض المؤمنين فلا تخطلها ولكن غفر الله لك يا أخي قال بعض
العارفين وهو من دقيق الورع ذو عجب في التصريف وايد صاح ذلك أن الغيبة وكل ذنب يقع فيه
المبطل وجهان وجه يتعلق بالله تعالى من حيث تعلق حدوده ولا مدخل للمبطل فيه ووجه يتعلق
بالمبطل يؤاخذ الله تعالى به المحصن اذا وقعت المشاحة في الاتصاف من العبد اه وروى البيهقي عن
عبد الله بن مسعود أنه كان يقول لا يقلدن رجل رجلا في دينه فان آمن وآمن وان كفر كفر يعني
في نفس الامر وانظروا في دينكم وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا فتي الناس يقول هذا
رأي عمر فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمن عمر وروى البيهقي عن مجاهد وعطاء أنهما
كانا يقولان ما من أحد الا وما خوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم

فان وكذلك كان مالك بن انس رحمه الله تعالى يقول كما سألني في الفضل الذي بعده ان شاعته
تعالى وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سألني قوم يجادلونكم بشبهات ان ان فخذوهم
بالسنن فان اصحاب السنن اعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطابي واصحاب السنن هم حفاظ
المحدث والمطلعون عليه كالائمة المجتهدين وكل اتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما قصته السنن
من الاحكام ومع الامام احمد بن ابي اسحاق السبيعي قال يقول الى متى حديث اشتغلوا بالعلم
فقال له الامام احمد قوما كافر لا تدخل علينا انت بعد اليوم ثم انا متفت الى اصحابه وقال ما قلت
ابد الاحد من الناس لا تدخل داري غير هذا الفاسق اه فانظر يا اخي كيف وقع من الامام هذا
الزجر العظيم لمن قال الى متى حديث اشتغلوا بالعلم فكأن ارضى الله عنهم لا يقبر احد منهم ان يخرج
عن السنة قيد شبر بل بلغنا انه قد كان يقضي للشيعة تعجيل له ان مالك بن انس يقول بقصر
الثناء فقال القتي وهل لك واما له ان يحرم في دين ابن عبد المطلب والله يا امير المؤمنين ما كان
التحريم لرسول الله صلى الله عليه وآله الا ابوحي من ربه عز وجل وقد قال تعالى لتعكم بين الناس
بما اراكم الله لم يقل بما رايت يا محمد فلو كان الدين بالراي لكان رأي رسول الله عليه وسلم لا يحتاج
الى وحى وكان الحق تعالى امره ان يعمل به بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة
مارية وقال يا ايها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية اه فاذا كان هذا كلام القتي في ذلك الزمان
في الامام مالك فكيف كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتقيدهم بالكتاب والسنة وما
ذكرت لك يا اخي هذه المحكية عن المنى الا لا بين لك عدم تجري احد من السلف على الكلام في دين
الله بالرأي لتأخذ كلام المجتهدين بالايمان والتصديق ولولم تعرف من أين أخذوه واستنبطوه من
الكتاب أو السنة ونعتقد ان الامام مالك لو لا رأي في السنة ما يشهد لتصريم القناه ومما عساهما في به
وكان الامام حنبل بن سهل رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لحجبت كلام من هذين الرجلين من
يطلب الحديث ولا يطلب الفقه أو يطلب الفقه ولا يطلب الحديث وقول انظروا الى الائمة
المجتهدين كيف مالوا الحديث مع الله ولا يكتفوا باحدهما وكان الامام جعفر الصادق رحمه
الله تعالى يقول من أعظم فتنه تكون على الامة قوم يقيسون في الامور برأيهم فيعزمون ما أحل
الله ويحلون ما حرم الله اه وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول والذي نفس عمر بيده ما
قبض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا رنع الوحي عنه حتى أغنى أمته كلهم عن الرأي
وكان الشيباني يقول سمعت قوم يقيسون الامور برأيهم فيبتهم الاسلام بذلك ويتكلم وكان وكيع رحمه
الله تعالى يقول عليكم بالناسخ الائمة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتبون ما لهم وما عليهم بخلاف أهل
الاهواء والرأي فانهم لا يكتبون قط ما عليهم وكان الشيباني وعبد الرحمن بن مهدي يزران كل
من رأياه يتدين بالرأي وينشذان

دين النبي محمد مختار * نعم المطبعة للفق الآثار

لأترغب عن الحديث وأهل * فالرأي ليل والحديث نهار

وكان احمد بن سريج يقول أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء لا عتائهم بضبط الأصول

وكان عامر بن قيس يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والجهل لما وكان عبد الله بن
 مسعود يقول من سئل عن علم لا يفيده فليقل الله أعلم فان الله تعالى قال الحمد لله على ما
 قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين يعني في الجواب عما سألتوني عنه وكان يقول
 من أفتى الناس في كل ما سألته فيه فهو مجنون وكان مسروق إذا سئل عن مسألة يقول
 للأسائل هل وقعت فلن قال لا قال اعطني منها حتى تكون وكان مجاهدي يقول لأصحابه لا تكتبوا
 عني كل ما فتيت به وإنما يكتب الحديث ولعل كل شيء أفتيتكم به اليوم أرجع عنه غدا وكان
 الأعمش رضي الله عنه يقول عليكم بملزمة السنة وعلموا بالانصراف فانهم يحفظون على الناس
 دينهم إذا جاء وقتهم وكان أبو عامر رحمه الله تعالى يقول إذا تبصر الرجل في الحديث كان الناس
 عنده كالنقر وكان أبو بكر بن عياش يقول أهل الحديث في كل زمان كاهل الإسلام مع أهل
 الأديان والمراد بأهل الحديث في كلامه ما يشبه أهل السنة من الفقهاء إن لم يكونوا حافضا
 وكان أبو سليمان الخفاف يقول عليكم بترك المجدال في الحديث وأقوال الأئمة فان الله تعالى
 يقول وما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا وما كانت قط زينة أو بدعة أو كفرا وبراءة على الله
 تعالى إلا من قبل المجدال وعلم الكلام وكان عمر بن عبد العزيز يقول إذا رأيتم جماعة يتناجون
 سرا فيما بينهم بأمر دينهم فاشهدوا إن ذلك ضلال وبدعة وكان يقول أكابر الناس هم أهل
 السنة وأصاغرهم هم أهل البدعة وكان سفيان الثوري يقول المراد بالواد والاعظم هم من كان
 من أهل السنة والجماعة ولو واحدنا علم ذلك * وأما ما نقل عن الأئمة الأربعة رضي الله
 عنهم أجمعين في ذم الرأي فالرأي فلو لم يبرأ من كل رأي يخالف ظاهر الشريعة إلا ما اعظم أبو حنيفة
 النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلاف ما يضيفه إليه بعض المتصدين وما قضيت يوم القيامة
 من الإمام إذا وقع الوجه في الوجه فان من كان في قلبه نور لا يتغير أن يذكركم أحد من الأئمة بسوء
 وابن المقام من المقام إذا الأئمة كالجموم في السماء وغيرهم كاهل الأرض الذين لا يعرفون من
 النجوم إلا خيالها على وجه الماء وقد روى الشيخ يحيى الدين في الفتوحات المكية بسنده
 إلى الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول يا أيكم والقول في دين الله تعالى بالرأي وعليكم
 بالرأي وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل فان قيل إن المجتهدين قد صرحوا بأحكام
 في أشياء لم تصرح الشريعة بتقريرها ولا بوجوبها فصرحوا وأوجبوا فالحجوب انهم لولا علموا من
 قرائن الأدلة تقريرها أو وجوبها ما قالوا به والقرائن أصدق الأدلة وقد علمون ذلك بالكشف
 أيضا فتأيد به القرائن اه وكان الإمام أبو حنيفة يقول القدرية تجوس هذه الأمة وشيعة
 الدجال وكان يقول حرام على من لم يعرف دليلي أن يقتي بكلامي وكان إذا أفتى يقول هذا
 رأي أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء أحسن منه فهو أولى بالصواب وكان يقول
 يا أيكم وأراه الرجال ودخل عليه مرة رجل من أهل الكوفة والحديث يقرأ عنده فقال الرجل
 دعونا من هذه الأحاديث فخرجه الإمام أشد الزجر وقال له لولا السنة ما فهم أحد منا القرآن ثم
 قال للرجل ما تنول في محم القردوان دليله من القرآن فأنهم الرجل فقال فلأمام فما تقول

أنت فيه فقال ليس هو من جملة الانعام فانظر يا أئني الى مناضلة الامام عن السنة وزجره من
عرض له بترك النظر في أحاديثها فكيف ينبغي لأحد من ينسب الامام الى القول في دين الله
بإي الأذى لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة وكان رضى الله عنه يقول عليكم بأثر من سلف
وأياكم ورأى الرجال وان زعموه بالقول فان الامر يغلب حين يغلب وانتم على صراط مستقيم
وكان يقول اياكم البدع والتبدع والتنعع وعليكم بالاموال والاول العتيق ودخل شخص الكوفة
بكتاب دانيال فكاد أبو حنيفة ان يقتله وقال لها كتاب ثم غير القرآن والحديث وقيل له مرة
ما تقول فيما أحدثه الناس من الكلام في العرض والجوهر والجسم فقال هذه مقالات الفلاسفة
فعليناكم بالآثار وطريقة السلف وياكم وكل محدث فانه بدعة وقيل له مرة قد ترك الناس العمل
بالحديث واقتلوا على سماعه فقال رضى الله عنه نفس سمعهم الحديث عمل به وكان يقول
لم تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فاذا طلبوا العلم بالاحديث فسدوا وكان
رضي الله عنه يقول قاتل الله عمرو بن عبيد فانه فتح للناس باب الخوض في الكلام فيما
لا ينهيه وكان يقول لا ينبغي لأحد ان يقول قولاً حتى يعلم ان شريعة رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبله وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجدوا صريحة في الكتاب والسنة ويعمل بما
يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل اذا استنبط حكماً فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره
فان رضوه قال لا ييوسف اكتبه رضى الله عنه فمن كان على هذا القدم من اتباع السنة كيف
يجوز نسبته الى الراي معاذ الله ان يقع في مثل ذلك عاقل كإسياف بسطة في الاجوبة عنه ان
شاء الله تعالى وقال صاحب الفتاوى السراجية قد اتفق لابي حنيفة من الاصحاب ما لم يتفق
لغيره وقد وضع مذهبه شوري ولم يستبد بوضع المسائل وانما كان يلقها على اصحابه مسألة
مسألة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عنده وينظرهم حتى يستقر أحد القولين فيثبت أبو
يوسف حتى اثبت الاصول كلها وقد ادرك بفهمه ما يحزن عنه اصحاب القرائع اه وتقل
الشيخ كمال الدين بن الهمام عن اصحاب أبي حنيفة كابي يوسف ومحمد وزفر والمحسن
انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة قولنا الا وهو روايتنا عن أبي حنيفة وأسموا على ذلك ايماناً
منطقه فلم يتحقق اذن في الفقه بحمد الله تعالى جواب ولا مذهب الا لله رضى الله عنه كيفما كان
وما نسب الى غيره فهو من مذهب أبي حنيفة وان نسب الى غيره فهو بطريق المجاز للوامة فهو
كقول القائل قولي كقولهم ومذهبي كذبه فعلم ان من أخذ بقول واحد من اصحاب أبي حنيفة
فهو أخذ بقول أبي حنيفة رضى الله عنه والمحمد لله رب العالمين

(نصـل) فيما نقل عن الامام مالك من ذم الراي وما جاء عنه في الوقوف على
ما حدثه البشرية المظهرة كان رضى الله عنه يقول اياكم ورأى الرجال الا ان اجروا
عليه واتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم وان لم تفهموا المعنى فسلوا
لعلمائكم ولا تجادلوهم فان الجدل في الدين من بقايا النفاق قال ابن القاسم بل هو
النفاق كله لان الجدل بالباطل في الحق مع العلماء كالجدل مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم من حيث ان الحق شرعه صلى الله عليه وسلم وان تفاوت مقام الجادل في الدين اه وكان يقول سلوا للائمة ولا تجادلوهم ولو كانا كلنا جاحداً رجل اجل من رجل اتبعناه لثقتان تقع في رد ما جاء به جبريل عليه السلام وكان رضى الله عنه اذا استنبط حكماً يقول لا محاباة انظروا فيه فانه دين وما من احد الا و اخذ من كلامه ورد عليه الا صاحب هذه الروضة يعني به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن خزم عنه انه لما حضرته الوفاة قال لقد وردت الان اني اضرب على كل مسلمة قتلها برأى سوطاً ولا اتقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ زدته في شريته او خالفت فيه ظاهرها قال ومن هنا منع رضى الله عنه رواية الحديث بالمعنى للعارف خوفاً ان يزيد الراوى في الحديث او يقتص اه قلت وقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم مرة في جملة مبشرة في وقال لي عليك بالاطلاع على اقوال امام دارهم في الوقوف عندها فانه شهد آثارى اه فامسكت امره صلى الله عليه وسلم وطالعت الموطأ والمدونة الكبرى ثم اختصرتها ومنت فيها المسائل التي تميز بها عن بقية الائمة عملاً بشارته صلى الله عليه وسلم ورايته رضى الله عنه يتف عند حد الثرية لا يكاد يتعداها وعلت بذلك ان الوقوف على حدها ورداولى من الابتداع ولو استحسن فان الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحريم اوفى الوجوب والحمد لله رب العالمين

هـ (فصل) فيما نقل عن الامام الشافعي رضى الله عنه من ذم الراى والتبرى منه روى الهروي بسنده الى الامام الشافعي انه كان يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه اذا صح اه يعني انه لا يحتاج الى قول بعضه اذا صح دليله لانه السنة فاضية على اقرآن ولا عكس وهي مبنية لما اجل منه وسئل لشفعى مرة عن محرم قتل زنبورا فقال وما انا كم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال الامام محمد الكوفي رضى الله عنه رايت الامام الشافعي بمكة وهو يقضى الناس ورايت الامام احمد واسحاق بن راهويه حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال اسحق روي عن الحسن و ابراهيم انهما لم يكونا يراياه وكذلك عطاء ومجاهد فقال الشافعي لا اسحاق لو كان غيرك موضعك تفركت اذنه اقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاء ومجاهد والحسن وهل لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بائي هو وامى وكان الامام احمد يقول سألت الامام الشافعي عن القياس فقال عند الضرورات وكان الشافعي رضى الله عنه يقول لولا اهل الحجاز لم طبت الزنادقة على المنابر وكان رضى الله عنه يقول لا اتخذ بالاصول من افعال ذوى العقول ولا ينبغي لمن يقال في شئ من الاصول لم ولا كيف فقبل له مرة وما الاصول فقال الكتاب والسنة والله اس عليهما وكان يقول اذا اتصل بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم فهو والله ولكن الاجاع اكبر منه الا ان تواتر معنى الحديث وكان يقول الحديث على ظاهره لكنه اذا حمل عدة معان فاولاها ما وافق الظاهر وكان يقول اهل الحديث في كل زمان كالصابقة في زمانهم وكان يقول اذا رايت صاحب حديث فمك في رايت احداً من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول يا كم والاخذ ما حديث الذي اتاكم من بلاد بل
 الزاى لا بعد التفتيش فيه وكان رضى الله عنه يقول من خاض في علم الكلام فكانه دخل البحر
 في حال هيجانه فقبل له يا ابا عبد الله انه في علم التوحيد فقال قد سألت ما الكاهن اتوحيد فقال
 هو ما دخل به الرجل الاسلام وعصم به دمه وماله وهو قول الزجل اشهد ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول اذا رايت الرجل يقول الاسم غير المسمى لوعينه
 فاشهدوا عليه بالزندقة وروى المحاكم البيهقي عن الامام الشافعي انه كان يقول اذا صبح
 الحديث فهو مذهبي قال ابن خرم أى مع عنده او عنده غيره من الائمة وفي رواية اخرى اذا رايت
 كلامي بخلاف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واخبروا بكلامي المحاط وقال مرة للربيع يا ابا اسحاق لا تغلظ في كل ما اول وانظر في ذلك
 لنفسك فانه دين وكان رضى الله عنه اذا توقف في حديث يقول لو صبح ذلك لقلناه وروى البيهقي
 عنه ذلك في باب حديث المستحاضة تسفل عنها اثر الدم وتصل ثم تتوضأ لكل صلاة قال لم يصح
 هذا الحديث لقلناه وكان أحب البنا من القياس على سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء
 مما خرج من قبل اودبراه وكان يقول اذا ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم بآي هو شيء
 لم يحل لتأثره وقال في باب مهم البراذن لو كانت مثل هذا الحديث ما خالفناه وفي رواية
 اخرى لو كانت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا نخذنا به فانه اول الامور بنا ولا حجة
 في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا شيء الاطاعة الله
 ورسوله صلى الله عليه وسلم بالتسليم له ذكره البيهقي في سننه في باب أحد الزوجين يموت
 ولم يفرض صدقا وروى عنه أيضا في باب السير انه كان يقول ان كان هذا الحديث ثبت
 فلا حجة لاحد معه وكان رضى الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في أعيانه من
 أن يخب غير ما قضى به وقال الشافعي في باب السيد من الام كل شيء خالف أمر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سخط ولا يقوم معه رأى ولا قياس فان الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فليس لاحد معه أمر ولا نهي غير ما أمر به وقال في باب المعلم يأكل من السيد
 واذا ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه لشيء أبدا وقال في باب العتق
 من الام وليس في قول أحد وان كانوا عددا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما اطلعت
 عليه من المواضع التي نقلت عن الامام الشافعي في تبريره من الرأى وأدبه مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بل روي عنه انه كان يتأدب مع أقوال الصحابة والتابعين فضلا عن كلام
 سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فنقل ابن الصلاح في علو الحديث ان الشافعي قال
 في رسالته القدسية بعد أن اتفق على الصحابة بما هم أهل والصحابة رضى الله عنهم فوقنا في كل علم
 واجتهاد ودرع وعقل وفي كل أمر استدرك به علم وأراؤهم لنا أجد وأولى من رأينا عندنا لانفسنا
 اه وروى البيهقي ان الشافعي استغنى فيمن نذر ليشين الى الكعبة وحنث فافقي بكفارة يمين
 فكان ان بائنا توقف في ذلك فقال الشافعي قد قال هذا القول من هو خير مني عطاء من أبي رباح

رضي الله عنه وسأني في فصول الإجابة عن الامام أبي حنيفة وبيان مقامه في العلم ان الشافعي
 ترك القنوت لما زار قبره وأدركته صلاة الصبح عنده وقال كيف أتيت بحضرة الامام وهو لا يقول
 به وان الامام الشافعي انما فعل ذلك فقها بالادب مع الأئمة المجتهدين وجمهم في جميع أقوالهم
 على المحامل المحسنة وعلى انهم ما قالوا قولا الا لكونهم اطلعوا على دليله من كلام الشارع صلى الله
 عليه وسلم فليأتني ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنه انه لا حجة لقول أحد مع قول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فافهم على أن بعضهم قال ان الشافعي ما فعل ذلك الا باجتهاده فإدى
 اجتهاده الى أن الادب مع الأئمة المجتهدين واجب تقدمه على فعل بعض السنن لما يترتب عليه
 من توهيم القدر فيه والذي نقول به ان الامام الشافعي رضي الله عنه لم يترك القنوت لمحض الادب
 مع الامام أبي حنيفة رضي الله عنه مع قول الامام الشافعي بسنيته حينئذ لانه من اساءة الادب
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بترك شيء قال به لشي قال به غيره وحاشا لالامام الشافعي رضي
 الله عنه من ذلك وانما نقول ان ترك الامام الشافعي رضي الله عنه القنوت عند زيارة قبر الامام
 أبي حنيفة رضي الله عنه انما كان لما رافقه في اجتهادهما حصلت ذلك الوقت ويكون ذلك من
 إحدى الكرامات الجليلة المعدودة للامام أبي حنيفة رضي الله عنه ولا يدع ذلك في مقام
 الامام الشافعي رضي الله عنه مع الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وانما ذلك فيه رعاية لكلال
 المقامين على انه قد نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه في تعظيم الامام أبي حنيفة والادب
 معه ما فيه مقنع وكفاية لكل ذي لب كما سري بعنه ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب مرارا وقال
 بعضهم لا بدع في جلوس القنوت على الادب لمحض لان الادب مما أمر به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فكان المتأدب مع أخيه انما هو متأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابع
 لشرعه فليأتني وسأني في فصل الاجوبة عن الامام أبي حنيفة قول الامام مالك لما سئل عن
 الامام أبي حنيفة ما يقولون في رجل لو ناطق في أن نصف هذه الاسطوانة حجر ونصفها فضة لقام
 بحجته وكذلك قول الامام الشافعي الناس لهم في الفقه عيال على الامام أبي حنيفة فأنامل
 يا أخى أدب الأئمة مع بعضهم بعضا واقتديهم في ذلك واياك والتعصب لامام جبهة جاهلية من غير
 دليل ففهم طريق الصواب وأول من تبرأ منك امامك يوم القيامة وتقدم قول الامام الليث
 للامام مالك في مسئلة أرسلها له من مصر ما حكم الله تعالى في هذه المسئلة عندكم وان الامام مالك
 كتب الى الليث بعد الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اما بعد فانك يا أخى امام
 هادى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام عندك اه فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين
 (فصل) فيما نقل عن الامام احمد من ذمه الرأى وتقيده بالكتاب والسنة روى البيهقي عنه
 انه كان اذا سئل عن مسئلة يقول أولا حد كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا انه
 لم يدون له كلاما كبقية المجتهدين خوفا أن يقع في رأى يخالف الشريعة وأن جميع مذهبه انما هو
 ملق من صدور الرجال وبلغنا انه وضع في الصلاة نحو عشرين مسئلة هكذا أخبرني به شيخ الاسلام
 شهاب الدين المحبلى القنوت رضي الله عنه وبلغنا انه لم يأكل الطلح حتى مات وكان اذا سئل عن

فك يقول لم يفتي كيف كان رسول صلى الله عليه وسلم يأكله وكذلك بلغه عنه أنه اختفى
أيام الخنعة في مسكنه خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقيل له انهم الآن في طلبك فقال
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفتي في الفارحين اختفى من الكفار أكثر من ثلاثة أيام
وحاله في الحل بالسنة مشهور وكان يتبرأ كثير من ربي الرجال ويقول لا ترى أحداً يعرفني
كتب الرأى غالباً لا وفي قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الامام أحمد عن الرجل يكون
في بلد لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يعرف صحبه من سقيه وصاحب رأى فمن يسأل منهما
عن دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى وكان كثير ما يقول ضيف
الحديث أحب إلي من رأى الرجال وكذلك نقل عن الامام داود وكان رضي الله عنه يقول انظروا
في أمر دينكم فإن التقليد لغير المعصوم مذموم وفيه عيب البصيرة وكان يقول قبيح على من أعطى
شعبة يستغنى به أن يعقها ويعنى معتداً على غيره بشي والله أعلم إلى أنه لا ينبغي لمن قد على
الاجتهاد أن يقار غيره مع قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك الحكم منها والله أعلم
وبلغنا أن شهما استشاره في تقليد أحد من علماء عصره فقال لا تقلدني ولا تقلد عاكلاً ولا
الأوزاعي ولا الثوري ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث أخذوا اه قلت وهو مجمل على من له
قدرة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة ولا تقدم صرح العلماء بأن التقليد واجب على
العامي ثلاثين في دينه والله أعلم فقلبان لك يا أخي مما تنه عن الأئمة لاربعة وغيرهم
ان جميع الأئمة لمجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت وانهم كلهم منزّهون عن القول
بالرأى في دين الله وان هذا هم كلها محرومة على الكتاب والسنة كتحريم الذهب والمجوهر وان
اقوالهم كلها ومذاهبهم كالنوب المنسوج من الكتاب والسنة سداً ومحنة منهما وما ينبغي لأن عذر
في التقليد لا يذهب شئت من مذاهبهم فانها كلها ماريق إلى الجنة كما سبق بيانه وانما الفصل
قبله وانهم كلهم على هدًى من ربهم والله ما طعن أحد في قول من أن الوالم لا يجهل به ما من حيث
دليله وما من حيث دقة مداركه عليه لاسم الامام الا اعظم ابو حنيفة النعمان بن ثابت رضي
الله عنه الذي أجمع السلف والخلف على كثرة علمه وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطاته
كما سيأتي بسطه في هذه الفصول ان شاء الله تعالى وحاشاء رضي الله عنه من القول في دين الله
بالرأى الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة ومن نسبته إلى ذلك فينبه وينبه الموقف الذي
يشب فيه المولود وصمت سبدي دليلاً الخواص رضي الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الأدب
مع أئمة المذاهب كلهم وسمع مرة بعض الشافعية يقول وفي هذا الحديث رد على أبي حنيفة فقال
قطع الله لسانك مثلك يقول هذا اللفظ إنما الأدب أن تقول ولم يصنع الامام على هذا الحديث اه
وصحته مرة أخرى يقول مدارك الامام أبي حنيفة دقيقة لا يكاد يطالع عليها إلا أهل الكشف من
أكابر الأولياء قال وكان الامام ابو حنيفة اذا رأى ماء لم يشأه يعرف سائر الأئمة التي خرجت فيه
من كثر وصنائر ومكرهات فلهذا جعل ماء الطهارة اذا ظهر به المكلف ثلاثة أحوال أحدها
أنه كالنبيسة المظلمة احتياطاً لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب كبيرة الشافعية انه كالنبيسة

المتوسطة لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب صغيرة الثالث انه طاهر في نفسه غير مطهر لغيره
 لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب مكروها أو خلاف الاولى فان ذلك ليس ذنباً حقيقة تجوز
 ارتكابه في الجملة وفهم جماعة من مقلديه ان هذه الثلاثة أقوال في حال واحد واحتمال
 انها في أحوال كاذ كرناجب حصر الذنوب الشرعية في ثلاثة أقسام كاذ كرنا ولا يخلو غالب
 المكلفين ان يرتكب واحداً منها الا نادراً انتهى وسيأتي بسطه في الجمع بين أقوال العلماء
 في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

(فصول في بعض الاجوبة عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه)

*(الفصل الاول في شهادة الأئمة له بفزارة العلم وبيان أن جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيدة
 بالكتاب والسنة)* اعلم يا خي اني لم أجب عن الامام في هذه الفصول بالصدر واحسان الظن فقط
 كما يفعل بعضهم وانما أجبت عنه بعد التبع والقص في كتب الأدلة كما أوضحت ذلك في خطبة
 كتاب المنهج المبين في بيان أدلة مذهب المجتهدين ومذهب اول المذاهب تدويناً وآخرها تقرأها
 كما قاله بعض أهل الكشف قد اختاره الله تعالى اماماً لدينه وعبادته ولم تزل تباعه في زيادة
 في كل عصر الى يوم القيامة لو جلس احدهم وضرب على ان يخرج عن طريقه ما أجاب فرضي الله
 عنه وعن أتباعه وعن كل من لزم الادب معه ومع سائر الأئمة وكان سيدي على الخواص رحمه
 الله تعالى يقول لو أنصف المقلدون للامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهم لم يضعف أحد
 منهم قولاً من أقوال الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد أن جمعوا مدح أئمتهم له أو بلغهم ذلك فقد
 تقدم عن الامام مالك انه كان يقول لو ناظرني أبو حنيفة في أن نصف هذه الاسطوانة ذهب
 أو فضة لقام بحجته أو كما قال وتقدم عن الامام الشافعي انه كان يقول الناس كلهم في القصة عيال
 على أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه الا حكون الامام
 الشافعي ترك القنوت في الصبح لما صلى عند قبره مع ان الامام الشافعي قائل باستحبابه لكن
 فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه كما مر انتهى وأما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال لي مالك
 ابن انس رحمه الله تعالى اذكر أبو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي لبلادكم ان تسكن
 فقال المحافظ المزني رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضعيف انتهى قلت وبتقدير ثبوت ذلك
 عن الامام مالك فهو مؤول أي ان كان الامام أبو حنيفة في بلادكم يذكر أي على وجه الاتقياد
 والاتباع له فلا ينبغي لعالم أن يسكنها الا كغفاه بلادكم يعلم اني حنيفة واستغناء الناس بسؤاله
 في جميع أمور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن أحد من العلماء في بلاده صار علمه معطلا عن
 التعليم فينبغي له الخروج الى بلاد أخرى تحتاج اليه ليثبت علمه في أهلها هذا هو الاثر بفهم كلام
 الامام مالك رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه إبراء الأئمة عن الشبهة والبغضاء لبعضهم بعضاً
 ومن جملة على ظاهره فضيلة الخروج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامام
 مالك لا يقع في تنقيص امام من الأئمة بقرينة ما تقدم عنه من شهادته له بقوة المناظرة وقوة
 الحجج والله أعلم وأما ما نقله ابو بكر الاجري عن بعضهم انه سئل عن مذهب الامام أبي حنيفة

رضي الله عنه فقال لا رأى ولا حديث وسئل عن الامام مالك فقال رأى ضيف وحديث صحيح
وسئل عن اسحق بن راهويه فقال حديث ضيف ورأى ضيف وسئل عن الامام الشافعي
فقال رأى صحيح وحديث صحيح انتهى فهو كلام ظاهره التصب على الاثمة باجماع كل
منصف ان مع النقل عنه فان المحس لا يصدق هذا القائل فيما قاله في حق الامام أبي حنيفة
وقد تتبع بحمد الله أقواله وأقوال أصحابه لما ألقت كتاب أدلة المذاهب فلم أجد قولاً من
أقواله أو أقوال أتباعه الا وهو مستند إلى آية أو حديث أو أثر أو إلى مفهوم ذلك أو حديث
ضعيف كثر طرقه أو إلى قياس صحيح على أصل صحيح فمن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتابي
المذكور وبالجمله فقد رثت تعظيم الاثمة المجتهدين له كما تقدم عن الامام مالك والامام
الشافعي فلا التفات إلى قول غيرهم في حقه وحق أتباعه وصحت سيدي علياً الخواص رحمه
الله تعالى يقول مراريتين على اتباع الاثمة أن يعطوا كل من مدحه امامهم لان امام
المذهب اذا مدح عالماً وجب على جميع أتباعه أن يدحوه تقليداً امامهم وان ينزوه عن القول
في دين الله بالرى وأن يبالغوا في تعظيمه وتبجيله لان كل مقلد قد أوجب على نفسه أن يقلد امامه
في كل ما قاله سواء أفهم دليله أم لا يفهمه من غير أن يطالبه بدليل وهذا من جهة ذلك وقد تقدم
في فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب انه يحرم على المقاد أن يفاضل بين الاثمة تفضيلاً يؤدي
إلى التنقيص لأحد منهم مع أن جميع المعترضين على بعض أقوال الامام رضي الله عنه دونه
في العلم يبين ولا ينبغي لمن هو مقلد لامام أن يعترض على امام آخر لان كل واحد تابع أسلوباً إلى
أن يصل ذلك إلى عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل عالم كما رايضاحه وكل من
ترك التصب ونظر في أقوال المجتهدين وجدها كالنجوم في السماء ووجد المعترض عليهم كالذي
يتفكر خيال تلك النجوم على وجه الماء فلا يعرف حقيقتها ولا مدركها فالله تعالى يرزق جميع
انحوائنا من المقلدين للذاهب الادب مع جميع اثمة المذاهب * وما وقع لي أن شخصاً دخل على
من ينسب إلى العلم وأنا اكتب في مناقب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فنظر فيها وانزعج لي
من كراهة وقال لي انظر في هذه فنظرت فيها فقرأت فيها الردي على الامام أبي حنيفة رضي
الله عنه فقلت له ومثلك يفهم كلام الامام حتى برد عليه فقال انما اخذت ذلك من مؤلف للفخر
الرازي فقلت له ان الفخر الرازي بالنسبة إلى الامام أبي حنيفة كطالب العلم او كاحاد الرعية مع
السلطان الاعظم او كاحاد النجوم مع الشمس وكأحرم العلماء على الرعية الطعن على امامهم
الاعظم الابدليل واضح كالشمس فكذلك يحرم على المقلدين الاعتراض والطعن على ائمتهم
في الدين الابنص واضح لا يحتمل التأويل ثم بتدبر وجود قول من أقوال الامام أبي حنيفة لم
يعرف المعترض دليله فذلك القول من الاجتهاديين فيجب العمل به على مقلده حتى يظهر
خلافه وكان بعض العلماء من مشايخ الجامع الأزهر ينكر على ابن أبي زيد القيرواني
فقال يوماً ان بعض الاطفال يقدر على تأليف مثل رسالته فخرج من الجامع الأزهر فقبه
جندي فقال اقرأ لي هذا الكتاب فلم يعرف أن يقرأه فلبسني هذه وضربه إلى أن ألج قلبه

وقال له تكبر عما منك وفهم الناس انك فقيه انتهى فكان الناس يرون ان ذلك ببركة ابن
 ابي زيد رزقه الله تعالى وكان يعي طلبه العلم من الشافعية المترددين الى ينكر على اصحاب
 الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ويقول لا اقدر اسمع لاصحابه كلاما فنيته يوما فلم ينته
 ففارقني فوقع من سلم ربيع عال فانكسر عظم وركه فلم يرل على مقور حتى مات على اسوا حال
 وارسل الى اني اعوده فأتيت اديانغ اصحاب الامام رضي الله عنه من حيث كونه
 يكرههم فاعلم ذلك واحفظ لاناك مع الائمة واتباعهم فانهم على هدى مستقيم والحمد لله
 رب العالمين

(فصل) في بيان ضعف قول من نسب الامام ابا حنيفة الى انه يقدم القياس على حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم ان هذا الكلام صدر من متعصب على الامام متهور في دينه
 غير متورع في مقاله غافلا عن قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه
 مشغولا وعن قوله تعالى ما يلغظ من قول الالديه رقيب عتيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم لما ذ
 وهل يكب الناس في النار على وجوههم الا حصائد السنتهم وقد روى الامام ابو جعفر الشيرازي
 نسبة الى قرية من قرى بلخ بسنده المتصل الى الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول
 كذب والله واقتري علينا من يقول عنا اننا تقدم القياس على النص وهل يحتاج بعد النص الى
 قياس وكان رضي الله عنه يقول نحن لا نقبس الا عند الضرورة الشديدة وذلك اننا ننظر أولا
 في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة أو قضية العصابة فان لم نجد دليلا قسنا حينئذ مسكونا
 عنه على منطوق به بجامع اتحاد العلة بينهما وفي رواية أخرى عن الامام انا نأخذ أولا بالكتاب
 ثم بالسنة ثم بقضية العصابة ونعمل بما يتفقون عليه فان اختلفوا قسنا حكمنا على حكم بجامع العلة
 بين المستثنين حتى يتضح المعنى وفي رواية أخرى انا نعمل أولا بالكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثم بأحاديث ابي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وفي رواية أخرى انه كان يقول
 ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين بأبي هو وأمي وليس لنا مخالفة وما
 جانا عن اصحابه تخيرنا وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال وكان ابو مطيع البلخي يقول
 قلت للامام ابي حنيفة رضي الله عنه ارايت لو رايت رأيا ورأى ابو بكر رأيا ا كنت تدع رأيك لرايه
 قال نعم فقلت له ارايت لو رايت رأيا ورأى عمر رأيا ا كنت تدع رأيك لرايه فقال نعم وكذلك كنت
 ادع رأى لراى عثمان وعلي وسائر العصابة ما عدا ابا هريرة وأنت بن مالك وسمرة بن جندب انتهى
 قال بعضهم ولعل ذلك لتقص معرفتهم وعدم اطلاعهم على المدارك والاجتهاد وذلك لا يقدح
 في عدالتهم وكان ابو مطيع يقول كنت يوما عند الامام ابي حنيفة في جامع الكوفة فدخل
 عليه سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وخاد بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء فكلموا
 الامام ابا حنيفة وقالوا قد بلغنا انك تكبر من القياس في الدين وانما نخاف عليك منه فان اول
 من قاس ابليس فناظرهم الامام من بكسرة نهار الجمعة الى الزوال وعرض عليهم مذهبه
 وقال اني اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم بقضية العصابة مقدما ما اتفقوا عليه على ما

اختلافه وحينئذ أقيس قعاموا كلهم وقبلوا به ورصحت به وقالوا له أنت سيد العلماء
فأعف عنا فيما مضى منامن وقبعتنا فليكن غير علم فقال غفر الله لنا ولكم أجمعين قال
أبو مطيع ومما وقع فيه سفيان أنه قال قد حل أبو حنيفة عرى الإسلام عروة عروة قال يا أخي
إن أخذت الكلام على ظاهره إن تنقل مثل ذلك عن سفيان بعد أن سمعت رجوعه عن ذلك
واعترافه بأن الإمام أبو حنيفة سيد العلماء وطلبه الفوعة وإن أولت هذا الكلام فلا يحتاج
إلا إلى رجوع ويكون المراد بأنه حل عرى الإسلام أي مشكاه مسألة بعد مسألة حتى لم يبق
في الإسلام شيئا مشكالا للفرقة فهمه وعلمه ومما كان كنهه الخليفة أبو جعفر التصور إلى الإمام
أبي حنيفة بلقي أنك تقدم القياس على الحديث فقال ليس الأمر كذلك يا أمير المؤمنين إنما
أعمل أول الكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بأقضية أبي بكر وعمر وعثمان وعلي
رضي الله عنهم ثم بأقضية بقية الصحابة ثم أقيس بعد ذلك إذا اختلفوا وليس بين الله وبين خلقه
قربة انتهى ولعل مراد الإمام بهذه القول أنه لا مراعاة لاحديث دين الله عز وجل دون أحد
بل الحق واجب فعله على جميع الخلق والله أعلم بمراده وقد أطال الإمام أبو جعفر الشيرازي
الكلام في ثبوت الإمام أبي حنيفة من القياس بغير ضرورة ورد على من نسب الإمام إلى
تقديم القياس على النص وقال إنما الرواية الصحيحة عن الإمام تقديم الحديث ثم لا تارحم يقيس
بعد ذلك فلا يقيس إلا بعد أن لم يجد ذلك المحكم في الكتاب والسنة وأقضية الصحابة فهذا هو
النقل الصحيح عن الإمام فاعتمده وأحمه سمعك وبصرنا قال ولا خصوصية للإمام أبي حنيفة
في القياس بشرط المذكور بل جميع العلماء يقيسون في مضائق الأحوال إذا لم يجدوا في المسألة
نصا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا أقضية الصحابة وكذلك إنزل مقلدوهم يقيسون إلى وقتنا هذا
في كل مسألة لا يجدون فيها نصا من غير تكبير فيما بينهم بل جعلوا القياس أحد الأدلة الأربعة
فقالوا الكتاب والسنة والإجماع والقياس وقد كان الإمام الشافعي رضي الله عنه يقول إذا لم
يجد في المسألة دليلا قبلناه على غير ذلك انتهى فمن اعترض على الإمام أبي حنيفة في عمله بالقياس
لزمه الاعتراض على الأئمة كلهم لأنهم كلهم يشاركونه في العمل بالقياس عند تقديم النصوص
والإجماع فسلم من جميع ما قرناه أن الإمام لا يقيس أبدا مع وجود النص كما برع به بعض
التعصبين عليه وإنما يقيس عند فقد النص وإن وقع تناوجنا للمسألة التي قاس فيها نصا من
كتاب أو سنة فلا يقدح ذلك فيه لعدم استحضار ذلك حال القياس ولو أنه استحضر ذلك احتج
إلى قياس ثم تقدير وقوعه رضي الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد لا يقدح ذلك فيه
أيضا فقد قال جماعة من العلماء إن القياس النهج على الأصول الصحيحة أقوى من خبر
الأحاد الصحيح فكيف بمنجر الأحاد الضعيف وقد كان الإمام أبو حنيفة يشترط في الحديث
المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به أن يرويه عن ذلك الصحابي جمع اتقاء
عن مثلهم وهكذا واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بقرينة
ما رويناه آتفاعه من ذم الرأى والتبري منه ومن تقديمه النص على القياس أنه لو عاش

حتى دوت أحاديث الشريعة وبعد رجيل الحفاظ في جهام من البلاد والنفور وظفرها
لا تخذبهما وترك كل قياس كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غيره
بالنسبة اليه ~~المكن~~ لما كانت أدلة الشريعة مفارقة في عصره مع التابعين وتابع التابعين
في المداين والنقري والنفور كثرة القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الأئمة ضرورة لعدم
وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الأئمة فان الحفاظ كانوا قد رحلوا
في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المداين والنقري ودونوها فجاوبت أحاديث الشريعة
بعضها بعضا فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه وقلته في مذاهب غيره ويحتمل ان الذي
أضاف الى الامام أبي حنيفة انه يقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين
يلزمون العمل بما وجدوه عن امامهم من القياس ويتركون الحديث الذي صرح به موت الامام
فالامام معذور وأتباعه غير معذرين وقولهم ان امامنا لم يأخذ بهذا الحديث لا ينهض حجة
لاحتمال انه لم يظفر به أو ظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الأئمة كلهم اذا صح
الحديث فهو مذهبنا وليس لاحد معه قياس ولا حجة الاضاعة الله ورسوله بالتسليم له انتهى
وهذا الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فانما وجدوا عن أصحاب امام مسئلة جعلوها
مذهبا لذلك الامام وهو تهوؤ فان مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات
لا ما فهمه أصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام ذلك الامر الذي نهوه من كلامه ولا يقول
به لو عرضوه عليه فلم أن من عزى الى الامام كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذاهب
على ان غالب أقيسة الامام أبي حنيفة رضى الله عنه من القياس المجلى الذي يعرف به موافقة
الفرع للأصل بحيث ينتفي افتراقهم أو تقضه كقياس غير الفارقة من الميتة اذا وقعت في السمن
على الفارقة في غير السمن من سائر المسائات والجماعات عليه وكقياس الغائض على البول في الماء
الراكد ونحو ذلك فلم بما قررناه أن كل من اعترض على شيء من أقوال الامام أبي حنيفة
رضي الله عنه كافتقر ازاى فانما هو متفاهة مدارك الامام عليه وقد تبعت انا بحمد الله تعالى
المسائل التي قدم فيها أصحابه القياس على النص فوجدتها غلبة جدا وقيمة المذهب كله فيه تقديم
النص على القياس وتقل الشج بحج الدين عن بعض المالكية انه كان يقول القياس عندي
مقدم على خبر الآحاد لانما أخذنا بذلك الحديث لا بحسن النقل برواته وقد أمرنا الشارع بضبط
جوارحنا وان لا نركى على الله أحدا وان وقع اتناز كينا أحدا فلا تقطع بتركه وانما نقول
نقله كذا أو نحمسه كذا بخلاف القياس على الأصول الصحيحة انتهى قال الامام ابو جعفر
الشيرازي ما رى رحمه الله تعالى وقد تبعت المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الامام أبي حنيفة
والامام مالك رضى الله عنهما فوجدتها بسيرة جدا نحو عشرين مسئلة انتهى ولعل ذلك بحسب
أصول المسائل التي نص عليها الامامان وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضا في
الأقيسة هي بسيرة جدا والباقي كله مستند الى الكتاب والسنة أو الآثار الصحيحة وقد أخذ بها
الأئمة كلهم وما انفردوا أحدهم عن صاحبه الا ببعض أحاديث فكلهم في فلك الشريعة يسبحون

كأمر بيانه في الفصول قاله قائل من أقبل على العمل بأقوال جميع الأئمة باتسراح صدر ولا تها
كلها لا تخرج عن مرتبة الميزان تخفيف وتشديد اللهم إني أبرأ إليك من كل من اعترض على
أقوال الأئمة وأنكر عليهم في الدنيا والآخرة والتحمد لله رب العالمين

• (فصل) • في تصنيف قول من قال إن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة ضعيفة غالباً علم يا أخي
أنني طالعت بحمد الله تعالى أدلة المذاهب الأربعة وغيرها لا سيما أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة
رضي الله عنه فاني خصصته بمزيد اعتناء وطالعت عليه كتاب تخرريج أحاديث كتاب الهداية
للحافظ الزيلعي وغيره من كتب الشروح فראيت أدلته رضي الله عنه وأدلة أصحابه ما بين صحيح
أو حسن أو ضعيف كثرت طرقه حتى لحق بالحسن أو الصحيح في صحة الاحتجاج به من ثلاثة
طرق وأكثر إلى عشرة وقد احتج جمهور المحدثين بالحديث الضعيف إذا كثرت طرقه والحقوه
بالصحيح نارة وبالحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيراً في كتاب السنن الكبرى
للبيهقي التي ألفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابه فإنه إذا لم يجد حديثاً صحيحاً
أو حسناً يستدل به لقول ذلك الإمام أو قول أحد من مقلديه يصير يروي الحديث الضعيف من
كذا كذا طريقاً يكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها بقدر وجود ضعف
في بعضها أدلة أقوال الإمام أبي حنيفة وأقوال أصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الأئمة كلهم
يشاركونه في ذلك ولا لوم الأعلى من يستدل بحديث واحد بمرة جاء من طريق واحدة وهذا
لا يكاد أحد يجده في أدلة أحد من المجتهدين فافهمهم إذا استدلل بضعيف الأثر طبعه من عدة
طرق وقد قدمنا في لم اجب عن الإمام أبي حنيفة وغيره بالصدر وحسن الفتح كما يفعل ذلك
غيري وإنما اجب عنه بعد التبع والفحص عن أدلة أقواله وأقوال أصحابه وكذا المسمى بالنهج
الدين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين كما قل بذلك فاني جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستعملة
والمدرسة قبل دخولي في حجة طريق القوم ووقوفي على عين الشريعة التي يتفرع عنها أقوال
جميع المجتهدين ومقلديهم وقدمت الله تعالى على بطلان ما ساءد الإمام أبي حنيفة الثلاثة من
نسخة صحيحة عليهم بخطوط الحفاظ آخرهم الحفاظ الذي ما طي فرائضه لا يروى حديثاً إلا عن
خيار التابعين العدول الثقات الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم
كالأشود وأئمة وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري وأضرابهم رضي الله عنهم
اجمعين فكل أزوا الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات اعلام أخبار
ليس فيهم كذاب ولا متهم بكذب وناهيك يا أخي بعنائه من ارتضاها الإمام أبو حنيفة رضي الله
عنه لأن يأخذ عنهم أحكام دينه مع شدة تورعه وتحرزه وشقته على الأمة المجتدية وقد بلغنا أنه
سئل يوماً عن الأسود وعطاء وعلمة أيهم أفضل فقال والله ما مني بأهل أن تذكرهم فكيف
نفاضل بينهم على أنه ما من راو من رواة المحدثين والمجتهدين كلهم إلا وهو يقبل المخرج كما يقبل
التعديل أو الضيف إليه ما عدا الصحابة وكذا التابعون عند بعضهم لعدم الصفة أو الحفظ في
بعضهم ولكن لما كان العلماء رضي الله عنهم أمناً على الشريعة وقدموا المخرج أو التعديل على

به مع قبول كل الروايات وصف به الآخر احتمالاً وانما قدم جمهورهم التعديل على المخرج وقالوا
 الاصل العدالة والمخرج طارئ لثقل المذهب غالب احاديث الشريعة كما قالوا ايضاً ان احسان
 الظن بجميع الرواة المستورين اولى وكما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يسقط مردوده فلا بد
 من التخصيص عن حاله وقد خرج الشيخان لمخلق كثير ممن تكلم الناس فيهم ايثاراً لاثبات الادلة
 الشرعية على نفيها بالجمهور الناس فضل العمل بها فكان في ذلك فضل كثير لئلا يفتقر من
 يخرجهم كما ان في تضعيفهم للاحاديد ايضاً راحة للامة بتخفيف الامر بالعمل بها وان لم يقصد
 الحفاظ ذلك فانهم لو لم يضعفوا شيئاً من الاحاديث وصححوها كلها لكان العمل بها واجاباً ونجراً
 عن ذلك غالب الناس فاعلم ذلك قال الحافظ المزني والحافظ الزيلعي رحمه الله تعالى ومن
 خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبجي والحاتر بن عبيد وابن بن
 ثابيل الحبشي وخالد بن مخلد القسواطيني وسويد بن سعيد الحداثي ويونس بن ابي اسحق
 السبيعي وابي اويس لكن للشيخين شروط في روايتهم عن تكلم الناس فيه منها انهم لا يروون
 عنه الاما توبع عليه وظهرت شواهد وعلموا ان له اصلاً فلا يروون عنه ما انفرد به او خالفه فيه
 الثقات وذلك كحديث ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعاً يقول الله عز وجل قم
 الصلاة بيني وبين عبدي نصفين الحديث مع انه لم يتفرد به بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم
 الامام مالك وشعبة وابن عيينة رضي الله عنهم وصار حديثه متابعاً قال الحافظ الزيلعي
 والدمياطي وهذه العلة قد راجت على كثير من الحفاظ لاسيما من استدرك على الصحيحين كما في
 عبد الله الحارثي فكثيراً ما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين او احدهما مع ان فيه
 هذه العلة اذ ليس كل حديث احتج برأيه في الصحيح يكون صحيحاً الا يلزم من كون رأيه محتجاً به
 في الصحيح ان يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحاً على شرط صاحب ذلك الصحيح لاحتمال
 فقد شرط من شروط ذلك الحافظ كما قدمناه فان احداً غير أصحاب ذلك الصحيح لم يترجم هذه
 الشروط في الصحيح عنده انتهى فقد بان لك انه ليس لنا ترك حديث كل من تكلم الناس فيه
 بمجرد الكلام فرما يكون قد توبع عليه وظهرت شواهد وكان له اصل وانما لنا ترك ما انفرد به
 وخالف فيه الثقات ولم يظهر له شواهد ولو تناقضنا باب الترتيب لحديث كل راوٍ تكلم بعض الناس
 فيه بمجرد الكلام لذهب معظم احكام الشريعة كما مر واذا أدى الامر الى مثل ذلك فالواجب على
 جميع اتباع المحدثين احسان الظن برواة جميع ادلة المذاهب المخالفة لمذاهبهم فان جميع ما روه
 لم يخرج عن مرتبة الشريعة التي هي التخييف والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
 في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك ايها المسترشد ان تستنكس سبيل الادب مع جميع الائمة
 الماضية وان لا تنظر الى كلام بعض الناس فيهم الا بمرهان واضح ثم ان قدرت على التأويل
 وتحسين الظن بحسب قدرتك فافعل والا فاضرب صفحاً عما ترى بينهم فانك يا اخي لم تخلق مثل
 هذا وانما خلقت للاشتغال بما ينفعك من امر دينك قال ولا يزال الطالب عندئذ يبتلي حتى يخوض
 فيما جرى بين الائمة فليقلقه الكتاب وظلمة الوجه فياك ثم اياك ان تصني لما وقع بين ابي خنيفة

وسفيان الثوري وأبو مالك وابن أبي ذئب وأبو بن أحمد بن صالح والشعي وأبو بن أحمد بن حنبل
والمحارب المحاسبي وهم جروا إلى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن الصلاح
فأنك إن فعلت ذلك خفت عليك الهلاك فإن القوم أئمة أعلام ولا فوائهم محامل رجال يفهمها
غيرهم فليس لنا إلا الترضي عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما نسكت عما جرى بين الصحابة رضي
الله عنهم أجمعين قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول إذا بلغك أن أحدا من الأئمة
شدوا تكبر على أحدهم أقرانه فأنما ذلك خوف على أحد أن يفهم من كلامه خلاف مراده
لا سيما علم العقائد فإن الكلام في ذلك أشد وقد احتجى أحمد بن حنبل في دار إسماعيل بن إسحاق
الصراج وكان المحارب المحاسبي ينام عنده هو وأصحابه فلما صلاوا العشاء تذاكروا في الطريق
وبكوا فبكى أحمد معهم فلما أصبح قال ما رأيت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم الحقائق شيئا
يشبه كلام هذا الرجل ومع هذا فلا أرى لك يا إسماعيل محبتهم خوفا عليك أن تفهم عنهم غير
مرادهم انتهى كلام ابن السبكي فعلم أن كل دليل ورد مناقضا للدليل آخر فليس هو بمناقض
حقيقة وإنما هو محمول على حالين من وجوب ونسب أو تحريم وكرامة أو أحد الحديثين منسوخ
لا بد من ذلك إذا تناقض في كلام أنسارح ممنوع كما مر ومن قال إن حديث من مس ذكره
فليسوا يناقض حديث هل هو إلا بضعة منك فما حقق النظر لأن حديث النقض بمس الفرج
خاص بأكثر المؤمنين وحديث هل هو إلا بضعة منك خاص بالعوام كما سيأتي بسطه في توجيه كلام
الإمامان شاء الله تعالى فإن قيل إذا قلتم بأن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس
فيها شيء ضعيف لسلامة الرواية فيه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين
من المخرج فما جوابكم عن قول بعض الحفاظ عن شيء من أدلة الإمام أبي حنيفة بأنه ضعيف
فالجواب يجب علينا جل ذلك جزما على الرواية التي نزلت عن الإمام في السند به ورضي الله عنه
إذا روا ذلك الحديث من طريق غير طريق الإمام إذا كل حديث وجدناه في مسانيد الإمام
الثلاثة فهو صحيح لأنه لو لا ما صح سنده ما استدلل به ولا يقدح فيه وجود كذاب أو متهم بكذا مثلا
في سنده النازل عن الإمام وكفانا صحة الحديث استدلال مجتهد به ثم يجب علينا العمل به ولو لم يرو
غيره فبما مل هذه الدقيقة التي نهتكم عليها فاعلموا لا تجدنا في كلام أحد من المحدثين وأياك أن
تبادر إلى تضعيف شيء من أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة إلا بعد أن تطالع مسانيد الثلاثة ولم تجد
ذلك الحديث فيها ويحتمل أن يكون مراد القائل في شيء من أدلة مذهب الإمام أنه ضعيف أدلة
مذهب أصحابه الذي دلوه بعده وفهموه ومن كلامه لمجهل هذا حقيقة المذهب أو مذهب الإمام
حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات لا ما فهم من كلامه كما مر أوائل الفصل وهذا المجهل
يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب أصحاب الإمام أنه مذهب له مع
أن ذلك الإمام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد عدوا مثل ذلك من قول الورع في المنطق وسوء
التصريف وقالوا من بركة العلم وقوة المعرفة به عز وكل قول إلى قائله على التصيين لنظر العلماء
فيه ويكفونوا على ثقة في عزوه إليه بخلاف شعور قولهم قال بعض العلماء كذا فانه عزونا قص وشم من

العلماء من جعل الله تعالى على كلامه القبول ومنهم من لم يجعل عليه قبولاً فيقطع فيه الناس
وما أنا قد أثبت لك عن صحة أدلة مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه وأن جميع
ما استدلل به لمذهبه اخذه عن خيار الكتابين وأنه لا يتصور في سنده تخلف منهم منهم يكذب أبداً
وأن قيل بضعف شيء من أدلة مذهبه فذلك الضعف إنما هو بالنظر للرواة التازلين عن سنده
بعدموته وذلك لا يقدح فيما اخذه الإمام عند كل من استصحب النظر في الرواة وهو صاعد إلى
النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك نقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث
ضعيف فرد لم يأت إلا من طريق واحدة أبداً كما تتبعنا ذلك إنما يستدل أحدهم بحديث
صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثرت طرقه حتى ارتفع لدرجة الحسن وذلك أمر لا يختص بأصحاب
الإمام أبي حنيفة بل يشاركهم فيه جميع المذاهب كلها كما مر أيضاً فترك يا أخي التصب
على الإمام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وإياك وتقليد الجاهلين بأحواله وما
كان عليه من الورع والزهد والاحتياط في الدين فتقول إن أدلته ضعيفة بالتقليد فتشرمع
المخاسرين وتتبع أدلته كما تتبعنا ما نعرف أن مذهبه رضي الله عنه من أصح المذاهب كبقية
مذاهب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين وإن شئت أن يظهر لك صحة مذهبه كالشمس في الظهيرة
ليس دونها أصحاب فاسلك طريق أهل الله تعالى على الاخلاص في العلم والعمل حتى تقف
على عين الشريعة التي قد منذ كرهافي أوائل الكتاب فهناك ترى جميع مذاهب العلماء
وأتباعهم تنفر منها وليس مذهب أولي بها من مذهب ولا ترى من أقوال المذاهب قولاً واحداً
خارجاً عن الشريعة فرحم الله تعالى من لزم الأدب مع الأئمة كلهم وأتباعهم فإن الله تعالى جعلهم
قدوة للعباد في سائر أقطار الأرض فانها كلها هدى من الله تعالى وفور وطريق إلى دخول الجنة
وعن قريب يقدم عليهم في الآخرة من لزم الأدب معهم ويتطرم ما يحصل له من الفرح والسرور
حين يأخذون بيده ويشفعون فيه ضد ما يحصل لمن أساء معهم الأدب والمحمد لله رب العالمين

* (فعل) * في بيان ضعف قول من قال إن مذهب الإمام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في
الدين اعلم يا أخي أن هذا قول متعصب على الإمام رضي الله عنه وليس عند صاحبه ذوق في العلم
فاني بحمد الله تتبعته فوجدته في غاية الاحتياط والورع لأن الكلام صفة المتكلم وقد
أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة احتياطاته في الدين وخوفه من الله تعالى فلا
ينشأ عنه من الأقوال إلا ما كان على شاكلته حاله على أنه ما من إمام إلا وقد شدد في شيء وترك
التشديد في شيء آخر توسعة للأمة كما يعرف ذلك من سير مذهبهم كلها مثل ما سبرناها فتقدير
وجود قلة الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فلا خصوصية له في ذلك
فامتنع يا أخي ما قلته لك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخر الأبواب تعرف صدق
قولي لاسيما في الأموال والأبضاع فإنه إن احتاط إمام للشرى قبل احتياطه للبائع وإن
احتاط إمام لوقوع الطلاق من الزوج قل احتاط له لمن يتزوجها بعده وبالعكس فقد لا يكون
الطلاق وقع بذلك اللفظ الذي قاله المحالف وقس على ذلك سائر مماثل الخلاف ثم إن ما سمعته

هذا المعترض قلنا احتياط من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس هو بقلة احتياط وانما هو
تيسير وتسهيل على الامة تبعا لما بلغه عن الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول يسرو
ولا تعسروا يعني في كل شيء لم تصرح به شريعتي والا فكل شيء مصرحت به الشريعة ليس فيه
تضييق ولا مشقة على أحد أبدا فخرج الامر في مثل ذلك الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد تبعا
لما ورد عن الشارع سواء وقد كان ملحة بن مصرف ووالده وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ
الاختلاف بين العلماء ويقولون لا تقولوا اختلاف العلماء وقولوا توسعة العلماء وقد قال تعالى ان
أقبحا الذين ولا تنفروا فيه انتهى فيجب على كل مقلد أن لا يعترض على قول مجتهد خفف
أو شدد فانه مانع عن قواعد الدين ولا عن مرتبة الميزان السابقة الجامعة لجميع أقوال
المجتهدين واتباعهم وكذلك يجب عليه الاعتقاد المجازم بأن ذلك الامام الذي خفف أو شدد
على هدى من ربه في ذلك حتى ين الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع
منها كل قول من أقوال علماء الشريعة وقد أجمع أهل الكشف على ان الدائر مع رفع المخرج
عن الامة أولى من الدائر مع المخرج عليهم لان رفع المخرج هو الحال الذي ينتهي أمر الخلائق
اليه في الجنة فيتبرهون منها حيث شاءوا لا يتميز فيه على أحد عكس الحال في الدنيا والمحمد لله
رب العالمين

(فصل) في بيان ذكر بعض من اطلب في الثناء على الامام أبي حنيفة من بين الائمة على
الخصوص وبيان توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك روى الامام
أبو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول كان الامام أبو حنيفة من أروع الناس
وأعلم الناس وأعبد الناس وأكرم الناس وأكثرهم احتياطا في الدين وأبعدهم عن القول بالزأى
في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسألة في العلم حتى يجمع أصحابه عليها ويعدها عليها مجلدا
فاذا اتفق أصحابه كلهم على موافقتها اشريفة قال لابي يوسف أو غيره ضمه في الباب الغلاني
انتهى وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظروا اني شدة روع هذا الامام وخوفه من الله أن يزيد
في شرعه ما لم يقبله شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم وروى أيضا بسنده الى ابراهيم بن عكرمة
المخزومي رحمه الله تعالى انه كان يقول ما رأيت في عصرى كاه عالما أروع ولا أزهده ولا أعبد
ولا أعلم من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي أيضا عن عبد الله بن المبارك
قال دخلت الكوفة ف سألت علماءها وقلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام
أبو حنيفة فقلت لهم من أروع الناس فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فقلت لهم من أزهدهم فقالوا
كلهم الامام أبو حنيفة فقلت لهم من أعبد الناس وأكثرهم اشتغالا للعلم فقالوا كلهم الامام
أبو حنيفة فها سألتهم عن خلق من الاخلاق المحسنة الا وقالوا كلهم لانعلم احدا تتخلق بذلك غير
الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق البلخي يمدح ابا حنيفة ويثنى عليه كثيرا ويقول على
رؤس الاشهاد في الملا العظيم من مثل الامام أبي حنيفة في الورع كان اذا اشترى احد منه ثوبا
وخلط ثمنه على الغلة ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع الغلة التي عنده ويقول قد اختلطت

دراهمك بدراهمي فخذها كلها وساعتك يا اخي ذبا واخرى وهذا ورع لم يلقنا وقوعه
 من غيره رضي الله عنه وروى أبو جعفر الشيرازي أيضا ان الامام أباحيفة وكل وكيل في بيع
 ثياب من خز وكان فيها ثوب مصب فقال للوكيل لا تسع هذا الثوب حتى تبين عيه فباعه ونسي
 أن يبين عيه وغلط ثمنه على ثمن بقية الثياب فلما أخبره الوكيل بذلك تصدق بثمان الثياب
 كلها على الفقراء والمساكين ومحاولهم أهل الذمة قال وروى عن شقيق البلخي ان الامام أباحيفة
 رضي الله عنه كان لا يجلس في ظل جدار غيره ويقول ان لي عنده قرصا وكل قرص
 جز نفعا فهو ربا وجلسي في ظل جداره انتفاع لي بظل جداره ومن دتيق ورعه رضي الله
 عنه ان أباحيفرا المنصور الخليفة لما منع الامام أن يفتي سألته ابنته في الليل عن الدم الخارج من
 لحم الاسنان هل يتقض الوضوء فقال لها سلى عملك جادا عن ذلك بكرة النهار فان احمى سغنى
 القيا ولم اكن ممن يخون امامه بالغيب انتهى فانظريا اخي الى شدة مراقبته لله عز وجل وكان
 هذا المنع للامام رضي الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة مقام الامام في العلم وروى أبو نعيم وغيره
 عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه انه صلى الصبح بوضوء العشاء أكثر من خمسين سنة ولم يكن
 يضع جنبه الى الارض في الليل أبدا وانما كان ينام مخنطة بعد صلاة الظهر وهو جالس ويقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قيام الليل بالقبولولة يعني النوم بعد الظهر
 وروى الثقات عنه انه رضي الله عنه ضرب وجنس ليلى القضا فصر على ذلك ولم يزل وكان سبب
 اكرامه على القضا انه لما مات القاضي الذي كان في عصره فقتل الخليفة في بلاده عن أحد يكون
 مكان القاضي الذي مات فلم يجدوا أحدا يصلح لذلك غير الامام لكثرة علمه وورعه وعفته
 وخوفه من الله تعالى وقيل انه مات في السجن وبلغ الامام أباحيفة انهم قالوا للخليفة قد قتلنا
 العلماء وجدنا أحدا أتقاه ولا أروع من الامام أبي حنيفة ويليهِ سفيان الثوري وصلة بن أشيم
 وشريك فقال الامام أبو حنيفة أنا اخن لكم تخميناً ما أنا فأضرب وأحبس ولا ألي وأما سفيان
 فيهرب وأما صلة بن أشيم فيقتل وأما شريك فيقتل فكان الامر كما قال الامام فان
 سفيان لبس ثياب القتيان وأخذ يده عسا ونرج الى بلاد اليمن فلم يعرفه أحد حين خرج وأما
 شريك فتولى وأما صلة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الحمير والبراذير رايش طبحت
 اليوم فقال الخليفة ان رجوه عني هذ مجنون قال الشيرازي وبلغنا عن الامام أبي حنيفة وسفيان
 وصلة انهم هجروا شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه عمل الحيلة ويتخلص من هذه الورطة فلم
 يفعل رضي الله عنهم أجمعين وأما توسعة الامام رضي الله عنه على الامة فكثيرة بل تنبع
 أقواله وسيأتي في توجيه أقوال الأئمة ان شاء الله تعالى فمن ذلك قوله رضي الله عنه بصفة
 الطهارة من ماء الحمامات المسخنة بالمرجين وعندما الميتة فانه في غاية التوسعة على الامة
 عكس من قال بمنع الطهارة من ذلك الماء ومنع أكل الخبز المخبوز بالعباسة وان كان كل من المذهبن
 يرجع الى مرتبة الميراث من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة الفخار الذي
 خلط بالعباسة وقوله ان النار تطهر ذلك فان ذلك في غاية التوسعة على الامة فلولاهذا القول

ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الأزيار والأباريق والثقف والزبادى والقلل والكيران والطواجر
 والخواوي ورماد القناسة الذي يبنى به وقد بلغنا أن جميع ما ذكر لا بد من خطئه بالسر حين ليتم
 تماسكه بل رأينا ذلك وشاهدناه من صانع القنار والثقف ولولا تقليد الناس للإمام أبي حنيفة
 رضى الله عنه فى قوله يحل استعمال القنار المذكور لتكدر عيش الناس وضاعت مصالحهم
 وقد استبطلت لقوله رضى الله عنه فى ذلك دليلا وهو ما ورد من تطهير عصاة المسلمين بالنار ثم بعد
 ذلك يدخلون الجنة لأن من شأن الجنة أن لا يدخلها إلا المطهرون من الدنس الظاهر والباطن
 فكما كانت النار مطهرة من الذنوب المعنوية فكذلك تكون مطهرة من الأمور المحسوسة
 كالسرجين الذى يجهن به القنار فإن قلت فما ترون فيها كان نجسا من أصل خلقته كعظام
 الخنزير وبقيته أجزائه إذا حرق عند من يقول بنجاسته من أصل الخلق ذاتا وصفة فالجواب
 مثل ذلك لا ينبغي إضافته إلى الإمام أبي حنيفة لأنه نظير أجسام الكفار فلا يطهره أحراقه بالنار
 كما سألنى بسطه فى توجيه أقوال العلماء أن شاء الله تعالى فعلم أنه يجب على كل مكلف أن
 يشكر الله تعالى على إيجاده مثل الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه فى الدنيا ليوسع على الناس
 بما تيسر الله تعالى ورسله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سكنت الشرع عنه ولم يتعرض فيه
 لأمر ولا نهي فهو عافية وتوسعة على الأمة فليس لأحد أن يحجره عليهم ثم ان وقع من عالم تغيير
 فى مثل ذلك كان على سبيل التنزه والتورع كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته عن لبس
 الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم يحله للأنثى دون الرجال والعلماء أمضاء الشارع على شريسته
 من بعده فلا اعتراض عليهم فيما ينشئ للخلق واستنبطوه من الشريعة لاسيما الإمام أبو حنيفة
 رضى الله عنه فلا ينبغي لأحد الاعتراض عليه لكونه من أجل الأئمة وأقدمهم تدوينا
 للذهب وأقربهم سندا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهدا لفضل أكابر التابعين من
 الأئمة رضى الله عنهم أجمعين وكيف يليق بأمثالنا الاعتراض على إمام عظيم أجمع الناس على
 جلالاته وعلمه وورعه وزهده وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه منه طول عمره
 ما هذا والله الاعمى فى البصيرة لأن جميع ما توسع به علينا إنما هو من توسعة الشارع ثم بتقدير عدم
 تصريح الشريعة بذلك فهو من باب اجتهداه ونور قلبه وإمام عظيم توسع علينا باجتهاده مع شدة
 ورعه واحتياطه فى دينه وشدة احتياجهنا إلى ما توسع به علينا كيف يسوغ لمسلم عاقل أن يعترض
 عليه مع شدة احتياجه هو إلى ما توسع به الإمام عليه ليلانها وإفهام ذلك وتأمله فانه نفيس
 وإياك أن تخوض مع المخاضين فى اعتراض الأئمة بغير علم فخص فى الدنيا والآخرة فإن الإمام
 رضى الله عنه كان متقيدا بالكتاب والسنة متبرئا من الرأى كما قدمناه لك فى عدة مواضع من هذا
 الكتاب ومن فتن مذهب رضى الله عنه وجده من أكثر المذاهب احتياطا فى الدين ومن قال
 غير ذلك فهو من جملة المجاهلين المتصيين المنكرين على أئمة الهدى بفهمه السقيم وحاشى ذلك
 الإمام الأعظم من مثل ذلك جاشاه بل هو إمام عظيم متبع إلى اعتراض المذاهب كلها كما أخبرنى
 به بعض أهل الكشف الصحيح وأتباعه لن يزالوا فى ازدياد كلما تبارب الزمان وفى مزيد

اعتقاد في أهواله وأقوال أتباعه وقد قدعنا قول امامنا الشافعي رضي الله عنه الناس كلهم عيال
 في الفقه على أبي حنيفة رضي الله عنه وقد ضرب بعض أتباعه وجب من يقلد غيره من الأئمة فلم
 يفعل وما ذلك والله سدى ولا عبرة بكلام بعض المتعصبين في حق الامام ولا يقولهم انه من جملة
 أهل الرأي بل كلام من يلعن في هذا الامام عند المحققين شبه الهذيان ولأن هذا الذي
 طعن في الامام كان له قدم في معرفة منازع المجتهدين ودقة استنباطاتهم تقدم الامام أبي حنيفة
 في ذلك على غالب المجتهدين مخفاه مدركه رضي الله عنه واعلم يا أخي اني ما بسطت لك الكلام
 على مناقب الامام أبي حنيفة أكثر من غيره الارجة بالمتهورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب
 المخالفة فانهم ربما وقصوا في تضعيف شيء من أقواله مخفاه مدركه عليهم بخلاف غيره من
 الأئمة فان وجوه استنباطاتهم من الكتاب والسنة ظاهرة لغالط طلبة العلم الذين لهم قدم
 في الفهم ومعرفة المدارك واذا بان لك تبرى الأئمة كلهم من الرأي فاعمل بكل ما تجد من كلام
 الأئمة باسراح صدر ولولم تعرف مدركه فانه لا يخرج عن احدى مرتبتي الميزان ولا يخلو ان
 تكون انت من أهل مرتبة منهما وياك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المجتهدين
 رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا قولاً من أقوالهم الا بعد المبالغة في الاحتياط لانفسهم وللامامة
 ولا تفرق بين أئمة المذاهب بالجهل والتعصب فان من فرق بين الأئمة فكانه فرق بين الرسل
 كما حرم الله في الفصول قبله وان تفاوت المقام فان العلماء ورثة الرسل وعلى مدرجتهم سلكوا
 في مذاهبهم وكل من اتسع نظره وأشرف على عين الشريعة لم يبق عنده توقف في العمل بقول امام منهم كائناً
 وراهم كلهم يعترفون أقوالهم من عين الشريعة لم يبق عنده توقف في العمل بقول امام منهم كائناً
 من كان بشرطه السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك والله الحمد فليس عندى توقف في العمل
 برخصة قال بها امام اذا حصل شرطها أبداً ومن لم يصل الى هذا المقام من طريق الكشف
 وجب عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريق الايمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا
 البيان العظيم لم يبق له عذر في التخلي عن اعتقاده ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم أبداً
 ويقال لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد ان هؤلاء الأئمة الذين توقف عن العمل بكلامهم
 كانوا أعلم منك وأورع يمين في جميع ما دونوه في كتبهم لا تابعهم وان ادعيت انك أعلم منهم
 نسبك الناس الى الجنون أو الكذب مجدداً وعناداً وقد أفنى علماء سلفك بتلك الاقوال التي تراها
 أنت ضعيفة وداف الله تعالى بها حتى ما توافي لا يقدح في علمهم وورعهم جهل مثلك بمنازعهم وخفاء
 مداركهم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم لا يضع في مؤلفه عادة الا ما تصب في تحريره ووزنه ويميزان
 الأدلة وقواعد الشريعة وحرره تحريراً بالذهب والجوهر فاياك أن تقبض نفسك من العمل بقول
 من أقوالهم اذا لم تعرف منزعه فانك عاى بالنسبة اليهم والعامى ليس من مرتبته الانكار على
 العلماء لانه جاهل بل اعمل يا أخي بجميع أقوال العلماء ولو مرجوحة أو رخصة بشرطها المعروف
 بين العلماء وشا كل بعضك بعضاً وقش نفسك في معاريتهم في الكبر من غل وحسد وكبر
 ومكر واستهزاء بالناس وغيبة فيهم واكل حرام فضلاً عن الشبهات وغير ذلك من الكبر فضلاً

عن الصغار والمكرهات ومن تقع في مثل ذلك فابن دعواها الورع وصدقه فيه حتى يتورع عن العمل بقول مجتهد لا يعرف دليله ما هذا والله الاجل اوجه باطية كيف يقع فيما عرف دليل تخريجه من الكتاب والسنة واجماع الامة ويتورع عما رآه من كلام ائمة الهدى فليتنا يا اخي نراك تسكدر من وقوعك في هذه الكثر كثرالك تسكدر من تقليد غير امامك او بمن امرك بالاعتقال من مذهبك الى غيره وبالنسبة ذنوبك كلها مثل ذنوب استاك من مذهب الى مذهب او مثل علك بقول امام لم تعرف دليله او عمل بقول ضعيف فاعتقذك يا اخي العصف في كلام ائمة الهدى واجب عليك مادام لم يتكشف لك الحجاب ولم تقف على عين الشريعة الاولى التي تنفزع منها قول كل عالم كما تقدم بيانه في فصل الائمة المحسوسة وكل من نظر بين الانصاف وصحة الاعتقاد وجميع مذاهب الائمة كانها نصبت من الكتاب والمستفادها ومحتمها منسما والمجتهد رب العالمين

هـ (فصل) قال المحققون ان للعلماء موضع الاحكام حيث شاءوا بالاجتهاد بحكم الارشاد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان للشارع صلى الله عليه وسلم ان يبيع ما شاء القوم ويحرره على قوم آخرين فكذلك العلماء ان يضلوا مثل ذلك فيمنعوا صحة الصلاة او البيع او غيرهما في باب ويجمعوا ذلك في باب آخر مع اتحاد التعليل في السابن نظير ذلك قولهم بوجوب النسل على النساء لكون الولد منباضا متقدرا وعدم قولهم بوجوبه اذا القت المرأة يد او جلا فقطع مع ان البدن او ارجل من منقطع بلا شك فمن اعترض عليهم في ذلك قلنا له ان العلماء تابعون للشارع في ذلك بدليل ما نقله الشافعي في الخصائص التبرية من انه صلى الله عليه وسلم اوجب على نفسه ما باحه لاصته وحرّم عليهم ما باحه لنفسه باذن من ربه عز وجل اذ العلماء اماناؤه صلى الله عليه وسلم على شريعته من بعده فلا ينبغي لاحد ان يترى عليهم اذا تناقض كلامهم في ابواب الله مع اتحاد العلل والمجتهد رب العالمين

هـ (فصل) في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب الشريعة قبل وضعي هذه الميزان الشريفة لتقديري يا اخي في ذلك ان طلبت الاحاطة بها واذنا لم قد يتخلف عن صاحبه ويحجب عنه بخلاف الذوق ولعل قائل يقول من اين اطلع صاحب هذه الميزان على جميع ما دونه المحدثون من الاحاديث والفقهاء من المذاهب في سائر اقطار الارض حتى قد رآها كلها الى مرتبتي تخفيف وتشدّد فاذا اطلع على الكتب التي طالعها وحفظتها وشرحها على مناهج الاسلام من الشريعة فربما سلم الى واقديني في مطالعة هذه الكتب التي اذكرها ان شاء الله تعالى وكلها ترجع الى ثلاثة اقسام حفظ متون وشرح لها ومطالعة لنفسي مع مراجعة العلماء في المشكلات منها هـ (القسم الاول) في ذكر الكتب التي حفظتها عن ظهر قلب وعرضتها على العلماء فمن ذلك كتاب المنهاج التوروي وكتاب الروض لابن القري وعصر الرضا في باب الفتاوى على التلخيص وكتاب جامع المجموع في اصول الفقه والدين وكتاب الفقيه ابن مالك في الفقه وكتاب تلخيص المفتاح في المسائل والبيان وكتاب الفقيه العراقي في علم الحديث وكتاب التوضيح في الفقه لابن مشام وكتاب

وجد في بعض النسخ زيادة بعد قوله والمجتهد رب العالمين وقبل قوله فصل قال المحققون وهي هذه انتهت الفصول الموصلة للميزان والشرع في مقصود الكتاب من الجمع بين احاديث الشريعة واقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم مبتدئين بالجمع بين الاحاديث فاقول وبالله التوفيق اعلم يا اخي ان جنل المجتهدين او اقوالهم على حالين اولى من النساء احدهما كما قال الامام الشافعي وغيره لان كلام الشارع والائمة يميل عن التناقض كما تقدم اوائل الميزان وربما جلت مقابل احاد المجتهدين اثر احكام اجده مقابل من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم احكامنا لظن لصاحب ذلك الاثر وجلا على اعمراى في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما ان كان مثل ذلك لا يقال من قبل الراي اه والناسب ما في اكثر النسخ من حذفها لانها غير مناسبة لما بعدها من الفصلين وسأني في ذكرها مختصرة بعد هذا المثل اه

الشاطبية في علم القراءات وغير ذلك من المختصرات (القسم الثاني) ما شرحته على العلماء
 فقرأت بحمد الله شروح جميع هذه الكتب على العلماء رضي الله عنهم مرارا فقرأت بحث وتحقيق
 حسب طاقتي ومرتبتني فقرأت شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المهلي على الاشياخ مع تجميع ابن
 قاضي مجملون مع مطالعة شروحه الموجودة في مصر عشر مرات وقرأت شرح الروض على مؤلفه
 سيدنا ومولانا شيخ الاسلام زكريا كاملا وقرأت عليه شرح المنهاج له ايضا وشرح البهجة الكبير
 وشرح التعبير وشرح التتبع وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث وآداب القضاء وشرح
 البخاري للمؤلف وشرحه للشيخ نفيس الدين الجبوري وكتاب القوت للاذعري والقطعة والتكملة
 للزركشي وقطعة السبكي على المنهاج وكتاب التوشيح لولده وشرح ابن الملقي على المنهاج والتنبية
 وشرح ابن قاضي شعبة الكبير والصغير وقرأت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين الرملي وكنت
 اكتب على كل درس منها زوائد وشرح ازروض وزوائد الخادم وزوائد المهمات وزوائد شرح
 المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعب من سرعة مطالعتي لهذه الكتب ويقول لي لولا كتابك
 زوائد هذه الكتب لما كنت اظن انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب ولما قرأت شرح
 الروض على مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كنت اطالع عليه جميع المواد التي تسرت لي زمن
 القراءة وتحرير جميع عباراته من اصولها كلها حتى احطت علما باصول الكتاب التي اسقمتها
 في الشرح كالمهمات والخادم وشرح المذهب والقطعة والتكملة وشرح ابن قاضي شعبة والرافعي
 الكبير والبيضاوي والوسيط والوجيز وفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى ابن
 الصلاح وفتاوى القرطبي وغير ذلك وكنت انبه الشيخ على كل عبارة قلها مع اسقاط شي منها
 واطلعت على اثنتي عشرة مثله ذكرتها من زيادة الروض على الروضة والحال انها مذكورة
 في الروضة في غير ابوابها والمحققا الشيخ بشرحه واطلعت على مواضع كثيرة ذكرتها من ابحاث
 الزركشي وغيره في الخادم والحال انها من اقوال الاصحاب فاصطفاها في الشرح وقرأت شروح
 ألفية ابن مالك كابن المصنف والاعمى والبصير وابن أم قاسم والمكودي وابن عقيل
 والاشموني مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسامي وغيره وقرأت عليه شرح التوضيح للشيخ خليل
 وكتاب المفتي وحواشيه وغير ذلك وقرأت شرح ألفية العراقي مرارا فقرأت شرحها للمؤلف
 على الشيخ شهاب الدين الرملي وشرحها للسفهاوي على الشيخ أمين الدين الامام بجامع القسري
 ثم اختصرته وقرأت شرحها للجلال السيوطي وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة وكذلك
 علوم الحديث لابن الصلاح ومختصر النووي وقرأت شرح جمع الجوامع للشيخ جلال الدين
 المهلي وحاشيته لابن شريف على الشيخ نور الدين المهلي وصحفت اقرأ الحاشية والشرح
 عليه على ظهر قلبي اذ انصبت للكراس في البيت والشيخ نور الدين ماسك الحاشية وكان يتعب
 من سرعة حفظي لذلك وحسن مطالعتي وقرأت الضد وحواشيه على الشيخ عبدالحق السباطي
 وقرأت المطول ومختصره على الشيخ العلامة ملا علي البهمي بباب للقراءة وحواشيه وقرأت شرح
 الشاطبية للسفهاوي ولابن القاصح وغيرهما على الشيخ نور الدين الجباجري وغيره وقرأت من

مكتب التفسير ومواد تفسير الامام البغوي على شيخ الاسلام الشيخ شهاب الدين النيشيني
 المحبلي وقرأت الكشاف وحواشيه وتفسير اليفاض وحاشيته للشيخ جلال الدين السيوطي
 على شيخ الاسلام زكريا مرة واحدة وكنت أطلع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عادل
 وتفسير الكواشي وتفسير الواحدى الثلاثة وتفسير الشيخ عبدالعزيز الدبريني الثلاثة وتفسير
 العلبي وتفسير الجلال السيوطي المسمى بالدر المنثور وغير ذلك ونشأ من قراءتي المحاشية
 التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير اليفاض وقرأت شرح البخاري للشيخ شهاب
 الدين القسطلاني على مؤلفه المذكور وكنت أطلع عليه تفسير القرآن العظيم لأجل ما في
 البخاري من الآيات لأعرف مقالات المفسرين فيها وأطلع عليه أيضا شرح البخاري
 للمافظ ابن حجر وشرحه للكرماني وشرحه للعيني وشرحه للبرماوي وغير ذلك وقرأت عليه
 شرح مسلم للإمام النووي وشرحه للقاضي عياض والقطعة التي شرحها الشيخ شهاب الدين
 المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحوذى على شرح الترمذى لابي بكر بن العربي المالكي
 وكذلك قرأت عليه كتاب الشفا للقاضي عياض وكتاب المواهب اللدنية في المنح المجدية وغير ذلك
 * (القسم الثالث) * فيما طالعته لنفسى وكنت أراجع الاشياخ في مشكلاته بعد قراءتي على
 الاشياخ جميع الكتب المتقدمة كلها طالعته شرح الروض نحو خمس عشرة مرة وطالعته
 كتاب الام للإمام الشافعي رضى الله عنه ثلاث مرات وكنت أطلع عليه استدراك الاصحاب
 وتقييدهم عليه في شروحه وتعليقهم وطالعته مختصر المنزني وشرحه الذي وضعه عليه شيخ
 الاسلام زكريا كذا كذا مرة وطالعته مسند الامام الشافعي رضى الله عنه مرات والمحاوى
 مرة واحدة وطالعته كتاب المحبلى لابن خزم في الخلاف العالى وهو ثلاثون مجلدا وكتاب الملل
 والتعلل له وكتاب المعلى مختصر المحبلى للشيخ يحيى الدين بن العربي وطالعته المحاوى لما وردى وهو عشر
 مجلدات وكذلك الاحكام السلطانية له مرة واحدة وطالعته فروغ ابن المحداد وكتاب الشامل
 لابن الصباغ وكتاب البدة لابي محمد الجويني وكتاب المحيط والفروق له مرة واحدة وطالعته
 الزافى الكبير والصغير مرة واحدة وطالعته شرح المذهب للنووى والقطعة للسبكي عليه
 نحو خمسين مرة وطالعته شرح مسلم للنووى خمس مرات وطالعته المهمات والتعقبات
 عليها مرتين وطالعته الخادم مرتين ونصفا وطالعته القوت للأذرى والتوسط والفتح له مرة
 واحدة وطالعته كتاب البدة لابن الملق والجباله وشرح التنبيه له مرة واحدة وطالعته تفسير
 الجلالين نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال المحلى نحو عشر مرات وطالعته فقه البارى على
 البخارى مرة وشرح العيني مرة وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوى مرتين والتفقيح
 للنزركشى ثلاث مرات وطالعته شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضي عياض مرة
 وللقارى مرة وطالعته تفسير البغوي ثلاث مرات والمنازل خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي
 ثلاث مرات وتفسير ابن زهرة ومكي مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطي المأثور نحو
 ثلاث مرات وطالعته الكشاف بحواشيه ونحو حاشية الطيبي وحاشية التفاتزاني

وحاشية ابن النير عليه ثلاث مررات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها أهل الاعتزال
وجمها في جزء وطالعت على الكشاف أيضا البحر لابي حبان واعراب العيين واعراب
السفاحي وطالعت تفسير اليساوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مررات وطالعت تفسير
ابن القيم المقدسي وهو مائة مجلد وطالعت تفسير الواحدى الثلاثة وتفسير عبد العزيز الدبريني
الثلاثة كلامها مررات وطالعت من كتب الحديث ما لا أحصى له عددا في هذا الوقت من
المسانيد والاجزاء كوطا الامام مالك ومسند الامام احمد ومسانيد الامام ابي حنيفة الثلاثة وكتاب
البخارى وكتاب مسلم وكتاب ابي داود وكتاب الترمذى وكتاب التسامى وصحيح ابن خزيمة
وصحيح ابن حبان ومسند الامام سعيد بن عبد الله الازدى ومسند عبد الله بن جندب
والفيلانيات ومسند الفردوس الكبير وطالعت معاجم الضرا في الثلاثة وطالعت من المجموع
للأصول كتاب ابن الاثير وجوامع الشيخ جلال الدين السيوطى الثلاثة وكتاب السنن الكبرى
للبيهقي ثم اختصرتها وقد قال ابن الصلاح ما ثم كتاب في السنة أجمع للادلة من كتاب السنن الكبرى
للبيهقي وكأنه لم يترك في سائر أقطار الارض حديثا الا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من أعظم
أصولي التي استفيد منها في الجمع بين الاحاديث في هذه المرات كما سبق في الفصول وطالعت
من كتب اللغة صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الاثير وكتاب القاموس وكتاب تهذيب
الاسماء واللغات للنووي ثلاث مررات وطالعت من كتب اصول الفقه والدين نحو سبعين مؤلفا
وأحلت علما بما عليه أهل السنة والجماعة وبما عليه المعتزلة والقدريّة وأهل الشطح من
غلطات المتصوفة المتفعلين في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين ما لا أحصى
له عددا كفتاوى القفال وفتاوى القاضي حسين وفتاوى الماوردي وفتاوى الغزالي
وفتاوى ابن المحمّد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى ابن عبد السلام وفتاوى السبكي
وفتاوى البقيني وكل من هاتين الاخيرتين مجلدات وطالعت فتاوى شيخنا الشيخ زكريا
وشيخنا الشيخ شهاب الدين وغير ذلك كفتاوى النووي الكبرى والصغرى وفتاوى ابن
القركاخ وفتاوى ابن ابي شريف وغير ذلك ثم جمعتها كلها في مجلدا سقاط المتداخل منها
وطالعت من كتب القواعد قواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد الحلاني وقواعد
ابن السبكي وقواعد الزركشي ثم اختصرتها أعني الأخيرة وطالعت من كتب السير كثيرا
كسيرة ابن هشام وسيرة الكلاعي وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الناصي وهي أجمع
كتاب في السير وطالعت كتاب المجهزات والمخاض للجلال السيوطي ثم اختصرته وطالعت
من كتب التصوف ما لا أحصى له عددا الآن كالتقوى لابي طالب المكي والرعاية للهارث المحاسبي
ورسالة القشيري والاخياء للغزالي وعوارف المعارف للهرزوردي ورسالة النور لسيدي أحمد
الراشد وهي مجلدان وكتاب منغ المنة لسيدي محمد القري وهو ست مجلدات وكتاب القنوحات
لمكيه وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب الملل والنحل لابن خزم كذا كذا مرة
يعرفت جميع العقائد الصحيحة والفاسدة ثم رقت المهمة الى مطالعة بقية كتب المذاهب الاربعية

فطالعت من كتب المالكية التي عليها العمل كتاب المدونة الكبرى ثم اختصرتها ثم طالعت
 المغزى وكتاب ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن أبي زيد القيمازي وللشيخ جلال
 الدين بن قاسم وطالعت شرح المختصر لبهرام والتمام وغيره وابن المحجب وكتبت أراجع في
 مشكلاتها ابن قاسم والشيخ نعمس الدين القفاني وأخاه الشيخ ناصر الدين وأحلت عليهما
 عليه الفتوى في مذهبهم وما اتفرد به الامام مالك عن بقية الائمة من مسائل الاستنباط وطالعت
 من كتب المخنفية شرح القدروي وشرح مجمع البحرين وشرح الكنز وقفاوى قاضي خان
 ومنظومة النسفي وشرح الهداية وقضج أحاديثها للمافظ الزبيلي وكتبت أراجع في مشكلاتها
 الشيخ نور الدين الطرابلسي والشيخ شهاب الدين بن السلي والشيخ نعمس الدين الغزالي وغيرهم
 وطالعت من كتب المخالفة شرح الخفزي وابن بطه وغيرهما من الكتب وكتبت أراجع في
 مشكلاتها شيخ الاسلام الشيشيني الحنبلي وشيخ الاسلام شهاب الدين القفوي وغيرهما كل هذه
 المطالعة كانت بيني وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وقتي فهذا ما استحضرت في هذا الوقت
 من الكتب التي طالعته ومن شئت في مطالعتي لها من الاقران فليأتني بأي كتاب شاع من هذه الكتب
 وقرؤه علي وأنا أحمله بغير مطالعة فان الله تعالى على كل شيء قدير وقد أخبرني سيدي علي
 المصفي رحمه الله تعالى انه قرأ في يوم وليلة ثلثمائة ألف ختم وستين ألف ختم هذا كلامه في
 رضي الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ان محمد بن جرير الطبري حاسبه
 الجبار قبل موته على ألف رطل حبرا ومائة رطل انتهى وقد كنت اطالع الحجز والكمال من
 شرح المذهب أو المهمات وكتب زوائده على درسي في الروضة في ليلة واحدة وكان غالب أقراني
 يظن انني تركت الاشتغال بالعلم لكوني كنت لا أحضر دروس أسياخهم ويقولون لو ان فلانا دام
 على الاشتغال بالعلم لكان من أعظم المقتنين في مصر الآن وكتبت أحضر دروسهم في بعض
 الاوقات فلا أبحث ولا أتكلم ولا استشكل مسألة من المسائل لكوني أعرف المتقول فيها
 فطالع يا أخي مثل مطالعت من هذه الكتب ان أردت الاحاطة بأقوال العلماء كلها والمجدد
 رب العالمين * ولنشرع في الجمع بين الاحاديث الشريفة وتزيلها على مرتبتي الشريعة المطهرة
 من تخفيف وتشديد عملا بقول الامام الشافعي وغيره ان اعمال المحدين بحملها على حالين
 أولى من القضاء أحدهما نأقول وبالله التوفيق من الاحاديث التي اختلف العلماء رضي الله عنهم
 في معناها حديث البيهقي مرفوعا خلق الله تعالى الماء مطهورا لا ينجسه شيء وحديث البيهقي أيضا
 عن ابن مسعود رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في التليذ ثمرة طيبة
 وماء مطهور ثم نوصلي الله عليه وسلم به وصلي مع حديث ابن حبان وغيره الماء مطهور لا ينجسه شيء
 الا ما غلب على طعمه ولونه وريحه ومع حديث البيهقي مرفوعا الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى
 هنر سنين حتى يجدا الماء فاذا وجد عليه فليجسه جوده فانه خير فالحديثان الاول مخففان والحديثان
 الاثنان مشددان فربح الامر الى مرتبتي الميزان فليس لمن قدر على الماء المحالض أو التغير
 يسيرا ولو بطرح قمارا وزيب فيه ان يتيمم بالتراب فالمراد بالتليذ الذي قال الامام أبو حنيفة بوضوء

الوضوء به تبع الشارح ما يخرج الى حد القناع كما ان المراد به ما يسكب باجاء قوله في حديث
عبد الله بن مسعود غمرة طيبة وما علوه ورافهم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة حلاها بها فدينقوه فاستنقته بمع قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم أنه قال كتب اليك النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم قبل موته بشهر أو بأربعين يوما لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب فالحديث الاول
فيه التقييف على من احتاج الى مثل ذلك المجلد بقريشة فان الشاة كانت لمجدونه وهي من الفقراء
كما في بعض طرق الحديث وكانوا تصدقوا بها عليها والحديث الثاني محمول على من لم يحتج الى مثل
ذلك من الاغنياء واصحاب الرفاهية فرجع الحديث الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ فتوا الاطفال والدم والشرفانه ميتة مع
حديث البيهقي ايضا فروعا لا بأس بمسك الميتة اذا دبغ ولا بأس بشعرها وصوفها وقرونها اذا
غسل بالماء ففي الحديث الاول نجاسة الشعر الذي على المجلد المدبوغ وفي الحديث الثاني انه
متنجس يظهر بفسله بالماء وبه قال الحسن واحتج له بحديث مسلم في ذبايح البربر والمجوس من
قوله صلى الله عليه وسلم في جلد ذبايحهم دباغ طوره فشمع الشعر الذي على المجلد فيصحل
الحديث الاول على أهل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويجعل الثاني على المحتاجين
الى مثله من ذوي الحاجة نظير ما تقدم في شعر الميتة فرجع الحديثان في شعر الميتة الى مرتبة
الميزان في التخفيف والتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منع الادهان بما في ظلم
العاج كما رواه مسلم وغيره عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب
من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى
لفاطمة قلاذمة من عصب وسوارين من عاج ومع حديث البيهقي ايضا عن أنس كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يمتشط بالعاج ففي الحديث الاول منع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني
وامامه جواز استعماله فيصحل الاول على الذين يحدون غيره أو على استعماله فيما فيه رطوبة
ويجعل الثاني على أهل الحاجة اليه أو استعماله في الشيء نجاف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
من تخفيف وتشديد ومن ذلك حديث السور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمزادة من
مزدقة المشركين فاستقى أصحابه منها وحديث البيهقي عن جابر كتنافروا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فمصيب من كل آية المشركين واسقيتهم ونسحق بها فلا يصاب علينا مع حديث
البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الشرب من
أواني النصارى وفي رواية للشيخين أن أبا طلحة قال يا رسول الله أنا بأرض أهل كتاب أفناكل
في آيتهم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها
فأغسلوها وكلوها ففي الشئ الاول التخفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث أبي
طلحة التشديد من وجه والتخفيف من وجه فالتشديد في حق من وجد غير آيتهم والتخفيف في
حق من لم يجد غيرها كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان لكن في حديث أبي داود ما يدل على

ان الامر وقع حيث علم بغضه آتيتهم فليتامل * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا وضوء
 لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا تتم
 صلاة احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امر الله تعالى انتهى والمراد بقوله كما امر الله تعالى يعني
 في القرآن وليس فيما امر الله تعالى التسمية على الوضوء ففي الحديث الاول التشديد بنفي
 الصفة والكمال وفي الثاني التخفيف فرجع الحديثان الى مرتبتي الميزان كما سيأتي بسطه
 في الجمع بين أقوال المجتهدين * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي
 من توضأ فليتمم وضوءه وليستشق مع حديث مسلم مرفوعا عشر من الغطرة وعدمها المخفضة
 والاستنطاق فالحديث الاول مشددا لما فيه من صفة الامر والحديث الثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي أن ابن عباس كان
 اذا توضأ قبض قبضة من ماء ثم نقض يده فمخض بها رأسه واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه أيضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لآذنيه ماء بخلاف الماء الذي أخذ به رأسه وكان ابن عمر اذا
 توضأ يمسح أصابعه في الماء ليمسح بها اذنيه فالحديث الاول فيه تخفيف والحديث الثاني وفصل
 ابن عمر فيهما تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذر انه من
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم عليه وهو يتوضأ فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام
 فأعذبه ما قرب وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال انه لم يغني أن أرد عليك
 الا اني كرهت أن أذكر اسم الله تعالى الاعلى طهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يذكر اسم الله تعالى على كل أحيانه فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف
 فيحصل الاول على أهل الكمال في الادب والثاني على من دونهم فرجع الامر فيهما الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاعلموا مع حديث
 البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو جالس وقال لعمر بن الخطاب رضي الله
 عنه لا تبلى قائما فاما بال عمر قائما بعد حتى مات فالاول فيه تخفيف فعلمه صلى الله عليه وسلم لبيان
 الجواز والحديثان الاثنان فيهما تشديدا بالنظر لحال أهل كمال الادب والحياء وحال غيرهم
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا من استجمر فليوتر وحديث
 البيهقي اذا استجمر احدكم فليستجمر ثلاثا مع حديثه ايضا من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن
 ومن لا فلا يرجع فالحديثان الاولان فيهما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فرجع
 الاحاديث الى مرتبتي الميزان ومن جعل الوترية في الحديث الثالث على ما يكون من الوتر بعد الثلاث
 فهو راجع الى مرتبة التشديد وكذلك رواية أنه صلى الله عليه وسلم رد الرثرة وقال اثنتي بمجهو
 تشديدا بالنسبة لمن لم يثبت هذه الزيادة ومن ذلك الاستصحابا لرب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وانما جاء عن الصحابة والتابعين فبعضهم منه فشدد وبعضهم جوزه فمخفف *
 ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا العيان وكذا له من نام فليتوضأ مع حديث البيهقي عن

حذيفة بن اليمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتضنه من خلفه وهو جالس يحق رأسه فقال يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا حتى تضع جنبك فالاول ما في تقض وضوءنا ثم ولو جالساً متمكناً والثاني فيه عدم تقض وضوء من نام جالساً وعليه في فصل الاول على حال الاكابر من أهل الدين والورع ويحمل الثاني على حال غيرهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد * ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى أو لاسم النساء بغير الجماع بقوله لما عز لك قلت أو لمست مع حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فأحدث الاول يشير الى تقض الوضوء بالمس والتقبيل والثاني صريح في عدم التقض فيحمل التقض على حال من لم يملك اربعة وعدم التقض على من ملك اربعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من قبله الصائم وكذلك المحكم في المموس * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعاً اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وفي رواية فلا يصلح حتى يتوضأ وفي رواية له من مس فرجه فلا يصلح حتى يتوضأ وفي رواية للبيهقي ايما امرأة مست فرجها فتوضأ مع حديث طلاق بن عدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأله عن مس ذكره هل هو الا بوضعة منك فأحدث الاول بطرقه مشدد محمول على حال الاكابر وحديث طلق مخفف محمول على حال غيرهم يدل كون طلق كان راعياً لا بل قوم وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول لا بألى مسست ذكرى أم أذنى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم فصلى ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مرفوعاً اذا قام أحدكم في صلاته أو طس أو رغب فليتوضأ ثم لين على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث القهقهة في الصلاة الذي رواه البيهقي من ان أعشى وقع في حفرة والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فصلى طوائف من الصلاة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من نحل أن يبيد الوضوء والصلاة مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصلاة انه يبطل الصلاة دون لوضوء هو راجع الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد وفي رواية للبيهقي انه صلى خمس صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان أحدنا يكفيه الوضوء ما لم يحدث فأحدثنا الاولان هما التخفيف والمحدث الثالث فيه التشديد لمن تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع امر المرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك المفضضة والاستساق غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول الحسن لا يبيد الا ترا الاول مشدد والثاني مخفف * ومن حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقتل هو وعائشة من اناه واحد الجنابة قالت فكان يبداً قبلي وفي رواية تختلف أيدينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجاله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تقتل المرأة بغسل طهورا رجل أو يقتل الرجل

بفضل ظهور المرأة فالمحدث الاول صلى التفيف والمحدث الثاني صلى التشديد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان وكذلك قول عبد الله بن سرجس رضي الله عنه تنوض المرأة وقتئذ
 من فضل غسل الرجل وظهره ولا عكس فهو يرجع الى التشديد والتفيف * ومن ذلك
 حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للجنابة قبل ان ينام وتارة يتوضأ ثم
 ينام مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب
 ولا يمس ماء فيحتمل أنه لا يمس ماء أصلاً ويحتمل أنه لا يمس ماء للغسل فالمحدث الاول مشدد
 والثاني مخفف * ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار بن ياسر قال أمر في رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في التيمم بجمع الوجه والكفين وفي رواية أخرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لمارحين سأله عن التيمم بعد ان كان تمك في التراب انما كان يكفك هكذا ثم ضرب
 بيده الارض ثم فتح فيهما ثم مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي أيضاً انه
 مسح يديه الى المرفقين فالمحدث الاول مخفف والثاني مشدد وهو أولى اذا قيس أن يكون
 البذل من الشيء على صورته فرجع الامر الى التشديد والتفيف * ومن ذلك حديث الشيخين
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل جماعة من الصحابة في طلب فلانة لما أشته كانت
 فقدتها فادركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما اتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكوا ذلك اليه
 لم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وغيره لا يقبل الله تعالى صلاة بغير ظهور
 فكما أنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم حين صلوا الحرمه الوقت فكذلك غيرهم اذا عدم الماء
 والتراب فالمحدث الاول مخفف في أمر الطهارة مشدد في أمر الصلاة والمحدث الثاني مشدد
 في أمر الطهارة ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم التيمم المتوضئين وكره ذلك على وابن عمر أيضاً مع
 صلاة ابن عباس بجماعة من الصحابة وهو تيمم به قال سعيد بن جبير الحسن وعطاء الزهري
 فالاول وما معه فيه تشديد والا تاربعه فيها التفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك حديث أبي داود في المراسيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل فرأى لمة على منكبه
 لم يصبها الماء فأخذ خصلة من شعر رأسه فمسحها على منكبه ثم مسح يده على ذلك المكان وحديث
 البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بفضل ماء كان في يده مع حديث عطاء عن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ماء جديداً
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويحتمل أن الماء الذي عصره صلى الله عليه وسلم من شعره
 كان من ماء النسلة الثانية أو الثالثة فرجعت المرتبتان بهذا الاحتمال الى واحدة * ومن
 ذلك حديث مسلم مرفوعاً اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات احداهن
 بالتراب وبه كانت عائشة وابن عباس وأبو هريرة يقولون الناس مع حديث البيهقي فاعسلوه ثلاثاً
 أو خمساً أو سبعاً فالاول مشدد والثاني مخفف فيحصل الاول على القادر على السبع ومغسل
 الثاني على العاجز عنها * ومن ذلك حديث مالك وغيره مرفوعاً ان الحرمة ليست بغيس وقول

عائشة رضي الله عنها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بغسلها مع قول أبي هريرة رضي الله عنه يغسل الأفاء من الهر كما يغسل من الكلب وفي رواية عنه ما ذلغ الهر في الأنا يغسل مرة أو مرتين بعد أن يهرق فالحديث الأول فيه التخفيف ومقابله من قول أبي هريرة رضي الله عنه فيه التشديدان كان أبو هريرة رأى في ذلك شيئاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً ما كل لحمه فلا بأس بسؤره وفي رواية له أيضاً لا بأس ببول ما كل لحمه مع الأحاديث التي تعطى النجاسة في سائر أحوال الحيوانات فالأول مخفف والأحاديث مقابلة متعددة فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الماطهور لا ينجسه شيء وفي رواية الماطهور كله لا ينجسه شيء رواه البيهقي وغيره ثم قال وهو مخصوص بالاجاع إن ما تغير بالنجاسة فهو نجس قليلاً كان أو كبيراً فرجع الحديث قبل الاجاع والاجاع إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الماسح الخف ثلاثة أيام رلياً لين للسافر ويوماً وليلة للقيم الحديث بجميع طرقه مع حديث البيهقي رضي الله عنه عن زبيدة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ولو استزده زادني يعني المسح على الخفين وفي رواية له وإيم الله لومضي السائل في مسئلته لجعلها نجساً وفي رواية للبيهقي عن أبي عمار رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أمسح على الخفين قال نعم فقلت يوماً قال ويومين فقلت ويومين قال وثلاثة قلت يا رسول الله وثلاثة قال نعم وما بدالك وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عدسها ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بدالك فحديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تخفيف وبمع جعل الأول على حال الأكبر والثاني على حال غيرهم وبالعكس من حيث قوة حياة الأبدان وضعفها بفعل الطاعات والأعمال فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر رضي الله عنه إذا تحرق الخف ونزع منه الماعن من مواضع الوضوء فلا تمسح عليه مع قول الثوري أمسح على الخفين ما تمسحاً بالقدم وأن تحرقاً وقال كذلك كانت خفاف المهاجرين والأنصار مخرفة مشقة فقول معمر فيه تشديد وقول الثوري فيه تخفيف ولم أجد في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما ورد في خبر الحرم الذي لم يجد التلطين ووجد الخفين من أمره صلى الله عليه وسلم الحرم أنه يقطعهما أسفل من الكعبين فإن في ذلك دلالة على أن الخف إذا لم ينط جميع القدم فليس هو بخف يجوز المسح عليه فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل مع حديث البيهقي مرفوعاً من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت وتجزى عر الغريضة ومن اغتسل فالتسل أفضل فالأول فيه التشديد والثاني فيه التخفيف وحمل بعضهم الأول على من كانت رائحته تؤذي الناس والثاني على من ليس له رائحة كريهة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان قال بعضهم وإنما خص صلى الله عليه وسلم وجوب التسل بالاحتلم لأنه هو الذي يظهر منه الصنآن لذي يؤذي الناس أو يضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن شأن التسل أن يزيل القذرون ينش بدن فلذلك أمر به

المسلم * ومن ذلك حديث اليهقي وغيره في الحائض اصنعوا كل شيء الا الجماع مع حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحائض الا من وراء الثوب أو الا زارروا ما اليهقي فالاول فيه التحفيف والثاني فيه التشديد وحل بعض العلماء الاول على من يملك أربعة والثاني على من لم يملك أربعة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابن عمر وغيره في المسحاضة انها تقتل من الظهر الى الظهر وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها تقتل عن كل يوم غسلا واحدا مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما تنوضا المسحاضة عند كل صلاة وكانت أم حبيبة بنت جحش تقتل عند كل صلاة من قبل نفسها لا بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم بن مخنف ومشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

«فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الاخبار والآثار من كتاب الصلاة الى الزكاة»

من ذلك حديث اليهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة الثانية حين مضى ثلث الليل الاول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين غيب الشفق الى ثلث الليل الاول مع حديث ابن عباس أيضا وقت العشاء الى الفجر فالحديث الاول فيه التشديد ليهامه خروج الوقت بمعنى الثلث الاول من الليل وفي الثاني التحفيف لئلا يجره الى طلوع الفجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك القول في أحاديث امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقوله فيها الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر ما لم تغرب الشمس ومع قوله في الصبح ما لم تطلع الشمس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضئ وقبل انه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل احبائه ومع قول ابراهيم النخعي كانوا لا يرون بأسا أن يؤذن الرجل على غير طهر وفي رواية وضوء فالحديث الاول مشدد والثاني وما معه مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث اليهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية انما يقيم من أذن مع حديثه أيضا في قصة سب مشروعية الاذان أن عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى الرؤيا يعني في كيفية الاذان ويؤذن بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقم أنت ففي الحديث الاول تشديد وفي الثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الاذان والاقامة لكل صلاة ليلة المزدلفة مع حديث مسلم أيضا أنه صلاهما باذان واحد واقامتين ومع حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الاولى وفي رواية ولم يناد في واحدة منهما ظل اليهقي وهي اصح الروايات عن ابن عمر فالحديث الاول وما وافقه فيه التشديد ومقابله فيه التحفيف فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث اليهقي عن عائشة رضي الله عنها

انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع رواية أنها كانت تصلى بغير اقامة فالرواية الاولى مشددة
والاخرى مخففة فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقيل انه
من قول ابن عمر أنه يؤذن للصبح في السفر دون غيرهما من الصلوات فانه يقيم لها فقط مع ما صح
من الاحاديث في الاذان في السفر للجماعة والمنفرد بالحديث الاول او الاثر مخفف والساني
مشدد فرجح الامر فيه الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أمر بلال أن يشبع الاذان
ويوتر الاقامة مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدو حذوة حين عليه
الاذان والاقامة الاذان والاقامة متى متى وبعضهم حمل قوله متى على قوله قد قامت الصلاة
فقط فالاول فيه تخفيف في صفة الاقامة والساني فيه تشديد وأما قول البعض المذكور وفيه
تشديد في لفظ قد قامت الصلاة فقط فرجح الامر فيه أيضا الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رفع يديه بالتكبير ثم
وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول على رضى الله عنه ان السنة وضع الكف على
الكف تحت المرة فالاول مشدد من حيث ~~كون~~ مراعاتهما وهما تحت الصدر اثنى من
مراعاتهما تحت السرة بدليل ان اليد تنقل وتنزل ويحتمل أن يكون على رضى الله عنه رأى أيدي
العامة تحت السرة حين نقلت فقلن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء والحال انهم وضعوها
تحت الصدر والا * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للشيء صلاته وهو
خلاد بن رافع الزرقى انا كنت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ بما تيسر منك من القرآن مع حديث البيهقي
 وغيره عن أبي هريرة قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي لاصلاة الا بقاء
الكتاب فاذا زاد فالاول مخفف والثاني مشدد وما ثم نسخ متفق عليه لاحد الحديثين فرجح الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا لاصلاة ان لم يقرأ بأتم القرآن فصاعدا
مع رواية اقرأ بأتم القرآن أى فقط فالاول مشدد والساني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك حديث الشيخين عن أنس رضى الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فكانوا يستفتحون الحمد لله رب العالمين لا يذكرون
بسم الله الرحمن الرحيم لافي اول قراءة ولا في آخرها وفي رواية للشيخين عن أنس أيضا فلم أسمع
أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن جابر والنسائي فلم أسمع أحدا منهم يجهر
بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخاري وغيره عن أنس أنه
قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وبعد
بالرحمن وبعد بالرحيم وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وروى ذلك أيضا عن عمر
يعن على وابن الزبير رضى الله عنهم فالحديث الاول بجميع طرقه مخفف والحديث الثاني
بجميع طرقه مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر وكان يفعل
لك حين يكبر للركوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه عند الاحرام وعند الرفع من الركوع

وفي رواية لما كان إذا كبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه ثم لا يسود مع قول ابن مسعود لما صلى بالناس لا صلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع مرة واحدة ومعلوم أن ذلك في حكم المرفوع فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وقوله كان عبارة عن دوام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء بن ابجر وروى مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وفي رواية للبيهقي إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فليقل من خلفه ربنا لك الحمد مع ما أخذه الشافعي حيث استحب للمؤمنين الجمع بين الذكرين فالاول مشدد والثاني مخفف بالنظر ل شاهد المصلين فمن رأى الامام واسطة يمينه وبين الله تعالى في الاخبار عن كونه تعالى قبل حمد المؤمنين قال ربنا ولك الحمد على ذلك ومن جيب عن هذا المشهد قال سمع الله لمن حمده فتأذ لا يقبل حمده فرفع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد بق ركبة قبل يديه وإذا رفع رفع يديه قبل ركبته وفي رواية لابي داود فإذا نهض نهض على ركبته واعتمد على فخذه مع حديث أبي داود والبيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سجد أخذكم فلا يبرك كبرك البعير وليضع يديه ثم ركبته فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف باعتماده على يديه إذا قام من السجود فرفع الحديثان الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الكفين في السجود يعني مكشوفتين وحديثه أيضا شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرار مضاه في جباهنا وكفنا فلم يتركنا مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة أنه كان يسجد على القرو الصوبل الكمين تشقة في ارج يديه وكان النخعي يقول كان الصحابة يصلون في ساقهم وبراسهم طياتهم ما يخرجون ايديهم وروى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملف به يصنع يديه عليه يقيه بردا الخصب وفي رواية له يتي بالكساء بردا الارض بيده ورجله فالحديثان الاولان شددان ومقابلهما مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن المجلوس عن مالك بن الحويرث أنه كان يصلي للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس ثم اعتمد على الارض مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا رفع رأسه يرجع من سجدة الى سجدة على صدره قدميه ويقول إنما كان صلى الله عليه وسلم يقوم معتمدا على يديه من أجل ضعف كان به فالحديث الاول مخفف والثاني مشدد فرفع الحديثان الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا هد في الصلاة وضع ذراعه اليمنى على ركبته ورفع أصبعه السابعة قد أحناها شيئا وهو يدعول البحر كما مع حديثه أيضا عن وائل بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه يحرها يدعولها ومع

حديثه أيضا مرفوعا بحريك الاصبع في الصلاة مذكرة للشيطان فالاول مخفف والثاني
مشدد وسيأتي توجيههما في الجمع بين أقوال الأئمة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التهنيد كفي
بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن التحيات لله الى آخره مع حديث عمرو بن العاصي ان مبع ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد الامام اترك ركعة من صلاته ثم احدث قبل ان يشهد
فقد تمت صلاته وفي رواية فاحدث قبل ان يسلم فقد جازت صلاته فالاول مشدد والثاني
مخفف فيحصل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على غيرهم كما هو الغالب على الناس
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الاشعري قال كان
اول ما يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس للتهنيد التحيات لله الى آخره مع حديث
اليهقي عن جابر وعن عمر بن الخطاب عن ابي بن ابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا
التهنيد بسم الله وبالله التحيات لله الى آخره فالاول مخفف بترك التسمية والثاني مشدد
بذكرها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقال البخاري حديث جابر خطأ فعلى ذلك يرجع الامر
الى مرتبة واحدة كالحديث الذي ورد فردا * ومن ذلك حديث اليهقي وغيره السابق
مرفوعا لصلاة الابطاحمة الكتاب مع حديث الامام أبي حنيفة رضي الله عنه واليهقي مرفوعا
من صلى خلف امام فان قراءة الامام له قراءة قلت وهذا محمول على حال الاكابر الذين يجتمعون
بقلوبهم على حضرة الله تعالى اذا سمعوا قراءة امامهم كما ان من يقرأ القرآن بعد قراءة امامه كما
سيأتي محمول على حال من لم يجتمع بقلبه على حضرة ربه بقراءة امامه وبالاول قال ابن عباس
وابن مسعود وابن عمر وجماعة من الصحابة والتابعين وفي حديث اليهقي مرفوعا في آراءكم
تقرؤون وراي امامكم قالوا اجل يا رسول الله قال لا تقولوا الا بأم القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأها
وفي رواية لا تقرؤوا بشي الا اذا جهرتم الا بأم القرآن انتهى * وقال عطاء بن ابي رباح ان عليا لما هم
القراءة فيما يسرفه الامام دون ما يجهر فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * وسيأتي في توجيه
الاقوال ان اما حنيفة رحمه الله تعالى كان يكفي عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلاة ويقرأ
قوله تعالى وذكرا اسم ربه فصلي وان ذلك محمول على من يحصل له جمعية القلب اذا ذكر اسم ربه *
ومن ذلك حديث اليهقي وغيره عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على
قوم ثم تركه الا في الصبح فلم يزل يقاتل فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية للبخاري ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الاخيرة من الصبح بعد ما قال سمع الله لمن حمده مع حديث
اليهقي عن عبد الله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من صلاته
وعن أبي مخنف قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم يقاتل في الركعة الاولى ثم قنت فقال
ما حفظه عن أحد من اصحابنا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالنسخ فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا للحنيفة مع حديث الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم حصر الازار عن فخذة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح ان يكون

الاول تسمية الادل المروءات والثاني لآحادته فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في التوب الواحد فقال
 اول كلكم ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصلين أحدكم في التوب الواحد فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجدي في الصلاة شيئا فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا
 مع حديث البيهقي مرفوعا اذا قام أحدكم في صلاته أو قلص فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على
 ما مضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والقلص
 هو غلبة التي بمعنى الحديث اذا استقاه أحدكم أو غلبه فهو نظير حديث من ذرعه التي فلباس
 وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة * ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان جابرا أدرك رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلم عليه فأشار صلى الله عليه وسلم بيده الى الارض يرد عليه
 مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يرد به السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على اكابر الدنيا من الملوك والامراء والثاني على
 غيرهم من الاصاغر من لا يتأثر بعدم رد السلام عليه * ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا
 يقطع صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل مؤنثة از حل المرأة والحمار والكلب الاسود مع
 حديث مسلم وغيره أيضا عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من
 الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنزة ومع حديث البخاري ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي والحجارة ترتع بين يديه والكلب يمر بين يديه لم يزعجه ومع قول
 عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شيء فالاول مشدد والثاني مخفف عند
 من لا يقول بالنسخ فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله
 تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذا جئت فصل
 مع الناس وان كنت قد صليت في بيتك ونظائره من الاحاديث الا مرة باعادة الصلاة في جماعة
 مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم مرتين وفي
 رواية لا صلاة مكتوبة في يوم مرتين حتى كان ابن عمر اذا جاءه الناس في صلاة مكتوبة يجلس ولا
 يصلي معهم ويحتمل أن يكون المراد لا تصلوا صلاة مكتوبة فرادى مرتين أولا تصلوا هاتين خوفًا
 ان يأتي من بعدكم فيعتقد أنها فرض عليكم أولا تصلوا هاتين على اعتقاد أنها فرض عليكم ثانيا
 فالحديث الذي يأمر بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من نسي القنوت في الصبح أو في الوتر سجد لله سجد
 فحاشا على من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى
 الصبح بالناس فلم يقف قال البيهقي ولم يقل عن أحد من الصحابة انه ترك القنوت فسجد لله سجد
 لاجله أبدا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم تشهد بعد سجدة في السهو ثم سلم مع حديث

البيهقي أيضا انه صلى الله عليه وسلم لم يشهد ومع روايته أيضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد
 قبل الصلوتين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وسيأتي توجيه
 القولين في الجمع بين اقوال الائمة ان شاء الله تعالى * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
 لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على نبي الله صلى
 الله عليه وسلم وقول النبي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد فليعد صلاته
 أو قال لا تحزبه صلاته مع قول أبي مسعود البدرى لو صليت صلاة لا أصلي فيها على محمد وآل
 محمد رأيت أن صلاتي لا تتم فان الحديث الاول وما معه يشير الى الوجوب والشرعية وقول أبي
 مسعود يشير الى العفة مع القص فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا مفتاح الصلاة الطهور وواحوا منها الكبير واحللها التسليم أي
 قول المصلي السلام عليكم مع قول الامام أي خيفة رضى الله عنه المراد بالتسليم التشهد وهو قول
 عبد الله بن مسعود رضى الله عنه حتى انه لو أحدث قبل التسليم صحت صلاته فالحديث الاول
 على التفسير الاول مشدد والاثران بعده مخففان فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 حديث الامام مالك والشافعي رضى الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه صلى
 بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم منها فلما سلم قيل له انك لم تقرأ شيئا فقال اني كنت
 أجهز بالالى الشام ففعلت أنزلها من قلبي حتى قدمت الشام ففعلتها واقسامها واحلاسها
 واجملها قال القاضي فاعاد عمر واعادوا مع رواية البيهقي عن عمر رضى الله عنه انه قال حين
 أعلموه بأنه لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والصلاة قالوا حسنا قال فلا بأس اذا
 ومع رواية البيهقي عن علي رضى الله عنه أن رجلا قال له اني صليت فلم أقرأ قال اتممت الركوع
 والصلاة قال نعم قال تمت صلاتك فالاول مشدد والاثران الاثنان مخففان فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان وسيأتي توجيه ذلك في الجمع بين اقوال الائمة ان شاء الله تعالى وانه يحتمل أن
 يكون المراد بالقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة جهابيين الاحاديث والاعادة كانت باجتهاد عنه
 * ومن ذلك حديث الشيخين في باب امامة النبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكرم
 بالصلاة ثم ذكر انه جنب فأنصرف فتنظروا ثم جاء ورأسه تقطر ماء فعلى بهم أي ولم يأمرهم بالاعادة
 الاحرام مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جنب فأعادوا عاودوا
 به قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه وروى البيهقي ان عمر رضى الله عنه صلى بالقوم الصبح
 وهو جنب فأعادوا ولم يأمرهم بالاعادة وروى مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في
 الحديث الاصح فالحديث الاول مخفف ان مع انهم كانوا دخلوا في الاحرام والثاني مشدد مع
 زعمي ومع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر دون القوم فرجع الامر الى مرتبة
 ميزان * ومن ذلك قول السور بن جحزمة كإرواه البيهقي ان من وجد في ثوبه أو نعله خبثا
 وفي الصلاة اتقاء عنه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر رضى الله عنه انه
 صلى ما مضى فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

* ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا اذا جاء احدكم المسجد فليقلب عليه فليستظر انهما خبث فان
 وجد فيهما خبثا فليمسهما بالارض ثم ليصل فيهما وحديث البيهقي عن أم سلمة رضي الله عنها
 انها سئلت عن المرأة تطيل ذيلها وتغشى في المكان القذر فقالت أم سلمة رضي الله عنها قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعده وفي رواية له عن أبي هريرة رضي الله عنه قلنا يا رسول الله
 اننا نريد المسجد فنعطى الطريق النجاسة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطرق يطهر بعضها بعضا
 وفي حديث البيهقي مرفوعا اذا وطئ احدكم بطنه في الاذى فان التراب له طهور انتهى مع ما أخذ
 به الامام الشافعي وغيره مما يسطى وجوب غسل الثوب أو النعل اذا تنجس من القذر في الارض
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن
 عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيتني افرط المتى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا وفي
 رواية له فاحتة عنه وفي رواية اخرى للبيهقي لقد رأيتني وأنا امسحه بعنق المتى من ثوب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واذا جف حته مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان اذا اصاب ثوبه المتى غسل ما اصاب منه ثوبه ثم خرج الى الصلاة وأنا
 انظر الى اثر البقع في ثوبه ذلك في موضع النسل فالاول مخفف والثاني مشدد واما كان النسل
 للنجاسة المتى أو لتخافة فرج الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان
 اعربا ساءل في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يصب عليه ذنوب من ماء مع قول أبي
 قلابة من كبار التابعين ومع قول الامام أبي حنيفة زكاة الارض ينسها فالحديث الاول مشدد
 والآخر مخفف ولولا أن ابا حنيفة و ابا قلابة رأيا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما قالوا وصرح بعضهم برفعه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث النخعي قال
 انه على شرط الشيخين مرفوعا من سمع النداء من جيران المسجد وهو صهيح من غير عذر فلم يجب
 فلا صلاة له وكان على رضي الله عنه يقول لا صلاة لجيران المسجد الا في المسجد فليل له من جار
 المسجد فقال من امسحه المنادى قال البيهقي وقد روي ذلك مرفوعا مع ما ورد من تقريره صلى الله
 عليه وسلم بعض الصحابة على صلاته وحده في بيته ولم يأمره بالاعادة فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك أثر عمر بن عبد العزيز في نهيه من لا يعرف
 ابوه أن يؤم بالناس مع قول الشعبي والنخعي والزهري انه يؤم فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول بن عباس فيما رواه البيهقي لا يؤم الغلام حتى يحتمل
 مع حديثه عن عمرو بن سلمة انه كان يؤم قومه في القرائض والجنازات في المساجد وكان بن سبع
 أو ست سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يمسد
 الصلاة مع حديث البخاري ان أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون
 الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث حذيفة بن يونس رسول الله صلى الله عليه وسلم

أن يقوم الامام فوق ويقيم الناس خلفه وفي رواية له مرفوعا لا يصلي الامام على شيء اعلى مما
عليه اصحابه مع ما رواه البيهقي عن صالح مولى التؤمة قال كنت اعلم انا وابو هريرة فوق ظهر
المسجد نصلي صلاة الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح جل
الاول على من فعل ذلك تكبرا والثاني على غير ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك حديث البضاوي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
باربعين رجلا به قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على مادون
الخمسين جمعة مع حديث البيهقي عن أم عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه
لا جمعة ولا شريق الا في مصر جامع ونحو ذلك من الآثار فالاول ومأمرة مخفف من حيث عدم
الوجوب والثاني ومأمرة مشدد من حيث الوجوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
حديث الترمذي والبيهقي وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عيد
الفطر والاضحى سبح في الاولى وخسفي الثانية سوى تكبيرة الصلاة مع حديث البيهقي وغيره
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحى والفطر اربعا تكبيرة على الجنازة وكان
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول التكبير في العيدين خمس في الاولى واربع في الثانية
فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف في العدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع
ركوعات وفي رواية خمس ركوعات وفي رواية ثلاث ركوعات مع حديث البخاري أن رسول الله
عليه وسلم صلى لكسوف الشمس يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن
عباس رضي الله عنهما المراد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف ركعتين في
كل ركعة ركوعات فالاول بجميع طرقه مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان لا يصلي للزلازل اذا وقعت ولا
غيرها من الآيات كالغلة او موت أحد مع ما رواه الامام الشافعي وغيره أن عليا رضي الله عنه
صلى لزلزلة ست ركعات في اربع مصعدات وخمس ركعات ومصعدة في ركعة وركعة ومصعدتين
في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أيضا كما ثبت عنه أنه ساجدا لما طمعه
أن امرأته من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقيل له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا رأيتم آية فاصعدوا وای آية أعظم من ذهاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكان
ذلك قبل طلوع الشمس فأتى عمر رضي الله عنه مخفف وأثر على ومأمرة مشدد ويصح جل الثاني
على من تؤثر فيه الآيات وينظم عنده المخوف من الله فيكون السجود كالما الذي يصب على
النار يخفف حرجا والاول على من لم يكن عنده كل ذلك المخوف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة فمراده
في رواية البيهقي من تركها فقد كفر مع ما ورد في الاحاديث بسند كثر الكفر الذي يخرج به

عن الاسلام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر فيه الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك
حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن شهيدا حديدا ثم لم يصل عليهم
ولم يسلوا مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهيد اما حديدا
كان الحديث الاول هو الثابت كان مخففا وان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشددا وان
كان الحديثان ثابتين جلت الصلاة على ائمتها على جماعة ما توابعه اتقاء الحروب او على الدعا فقط
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالتشديد هو صلاة الجنائز الممتدة والتخفيف هو الدعا فقط .
ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا اذا رايت الجنائز فقوموا حتى تخلطكم او توضع زدي رواية
البيهقي وان لم يكن احدكم ماشيا معها وروى الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به
جنازة فقام لها فقيل انها جنازة يهودي فقال اليست نفسا وفي رواية للبيهقي انما قلت للملك وغير
ذلك من الاحاديث الاثرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقوم للجنائز ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها اذا راها فان لم يثبت ان هذا نسخ للاول فهو
مخفف والاول مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر اربعا وروى البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى على قبر فكبر اربعا وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه
وسلم كبر خمسا في صلاة على بعض اصحابه وصلى على رضى الله عنه على سهل بن حنيف فكبر
عليه ستا ثم اتفق الى الناس وقال انه من اهل بدر وفي رواية للبيهقي ان عليا صلى على ابي قتادة
فكبر عليه سبعا وكان بدر يقاتل العلماء واكثر الصحابة على ان التكبير اربع فان لم يثبت نسخها
زاد على الاربع فالاول مخفف والباقي مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك حديث
مسلم وغيره عن عقبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا
ان نصلي فيهن او نكبر فيهن موتانا فذكر منها حين تضيق الشمس للغروب حتى تقرب مع حديث
مسلم وغيره ايضا من دفنه صلى الله عليه وسلم كبر من اصحابه ليلا وتقريره لهم على ذلك ومع
ما نقل عن عقبة انه قيل له ائدفن بالليل فقال قد دفن ابو بكر بالليل فالاول مخفف والثاني
مشدد لمن يخشى المشقة في الليل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك حديث البيهقي ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم تسليمة واحدة مع حديثه ايضا عن عبد
الله بن ابي ارقى انه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن يمينه ويساره كالصلاة ذات
الركوع والصدود فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن ابي
امامة بن سهل انه كان اذا صلى على جنازة سلم تسليما خفيفا مع حديثه ايضا ان ابن عمر كان
اذا صلى على جنازة يسمع من يليه فرجع الامر الى تخفيف وتشديد كما في الميزان ويصح
حمل الجهر على الاقوياء من الناس وعدم الجهر على من اثر فيه الحزن على ذلك التمسك
وعنه الخشية والخوف فلم يستطع الجهر ~~كما~~ كان عليه السلف الصالح حتى ربما
كان احدهم اذا صلى على جنازة لا يقدر على التثنية فيرجعون به في التثنية . ومن ذلك حديث

مسلم وغيره مرفوعاً عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على رجل بن يثع
 في المسجد فلما أنكروا من الناس ذلك قالت ما سرع ما نسي الناس وروى البيهقي أن أبا بكر
 وعمر صلى عليهما في المسجد حديث التومر عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح فكانت الجنازة توضع في المسجد فرأيت أبا
 هريرة إذا لم يصدم وضياً إلا في المسجد انصرف ولم يصل عليهما فالحديث الأول وما منه مخفف
 والثاني مشدد فرجح الأمر إلى مرتبتي الميزان أن لم يثبت نسخ لأحد الحكمين وسبب في توجيه
 ذلك في الجمع بين أقوال المذهب * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً فإذا رجمت فلا تبكين بأكية
 قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال إذا مات مع حديث البصري عن أنس أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نعى جعفر وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وعيينة نذران ومع خبر مسلم وغيره
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبراه فبكي وأبكي من حوله ومع حديث البيهقي أن عمر
 أتهرأه بيحكين مع الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهم يا عمر فإن العين
 بأكية دامعة والنفس مصابة والمهد قريب ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم أن
 الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه أو رجم فالحديث
 الأول مشدد بأباحة البكاء إلى الموت فقط والثاني مخفف بأباحة البكاء قبل الموت وبعدة
 فرجح الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت نبتان عن اتباع
 الجنازة ولم يرمع عليهما حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نسوة جلوساً
 ينتظرن الجنازة فقال اتحلن فحين يحمل قن لا قال قتلين فحين يدلى قن لا قال قتلين
 فحين يضل قن لا قال فارجمن مأزورات غير مأجورات ومع حديثه أيضاً أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من نعيه لا هل ميت فقال لها والذي نفسي بيده لو لميت
 معهم الكداء يعني القبور ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك فقول أم عطية ولم يرمع
 عليهما مخفف وقوله مأزورات غير مأجورات وما بعده في التشديد في النهي فرجح الأمر
 إلى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكاة إلى الصوم) * فمن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن
 عمر قال ليس في مال العبد ولا للمكاتب زكاة حتى يستق مع قوله أيضاً حين سئل هل في مال
 لم يولد زكاة فقال في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة فما زاد فما الحساب أي في مائتين درهم
 ضمة فالأول مخفف والثاني مشدد ومع جعل الأول على من حكان عبد الأهل التبع
 الفضل والثاني من حيث عمومته للعبد على من كان عبداً لأهل الكرم والنهضة من حيث
 الزكاة متعلقة بمن ذلك المال لا بالمكلف مع أن تارقي عبده كما كان سيده عبده
 لأن سيده المومسختلف في مال الله فكذلك المبد مختلف في مال سيده الأصغر فرجح
 الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن
 ناذب جيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتاه إلى اليمن قال خذ الحب من

الحب والثقة من التمس والجبر من الابل والقرع من القرع حديث البيهقي عن طلوس قال قال
 هذا بن جبل الشوفي بجميعه أو ليس آخذ منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الجزية فانه
 أحسن عليكم وخير لها من بلادية فالاول مشدد ثم يجمع على هذا الواجب من عين كل
 جنس وتلقف في بعض الاحاديث الى بدل عين في الحيوانات والثاني مخفف لا يخذ من
 الجنس غير الجنس من القوماء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ان لم يثبت نسخ لاحدى
 الروايتين أو صحح رواية الجزية مكان الصدقة وروى البيهقي ايضا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ارعى ناقه مسنة في ابل الصدقة فغضب وقال قاتل الله صاحب هذا الناقة فقال
 يا رسول الله اني رقتها بجبرين من حوائى الصدقة قال نعم اذا وفي رواية انه رأى في ابل
 الصدقة ناقه كونه فسال عنها فقال المصدق اني آخذتها بل فسكت فخبه جوارا أخذ الناقة
 في الزكوات ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي رواية البيهقي وغيره مرفوعا ليس في الخيل ولا في زكاة
 الاركاذا انظر في الرقيق مع حديث مسلم وغيره مرفوعا من صاحب ذنب ولا فضة لا يؤخذ
 منها حقها الى ان قيل يا رسول الله فالحمل قال الحمل ثلاثة هي رجل وزور رجل أو رجل ستر
 قائم الذي هي له ستر فحل رطلها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقاها وفي رواية
 لا ينس حق الله في ظهورها وطلونها في عصرها وسرعا ومع حديث البيهقي مرفوعا في الحمل
 السائمة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب انه ضرب على كل فرس دينار
 ديناراً فالاول ومعه مخفف بالفرعها والثاني ومعه مشدد فرجح الامر الى مرتبة التسمية
 ومن ذلك حديث البيهقي عن أبي موسى ومعاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعالمنا
 من معالي اليمين لا تأخذ في الصدقة الا من هذا الا من في الاربعه الشبر والمخطة والزبيب
 والقرع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون الشرير يؤخذ من عصره وتونه
 يوم يصره فيعاسق السماء والانهار او كان بطلا العشر وفيما سقى برشها ثلثا من نصف العشر
 وبه قال عمر بن الخطاب اذا بلغ جبهه أوسق فيعصر ويؤخذ عشر زيته فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال الفصل في كل عشرة ارقاق رقيق وفي رواية انه ان رجلا قال يا رسول الله ان لي
 فضلا قال اذ العشر قال يا رسول الله احمل لي جبهه فمعها جمع ما رواه الشافعي ومالك ان رجلا جاء
 الى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في الفصل صدقة قال لا ليس في الحمل ولا في الفصل صدقة
 وبه قال علي ومعاذ والحسن فالاول مشدد والثاني ومعه مخفف ان لم يثبت نسخه ومن ذلك
 رواية البيهقي عن جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في الخضر اوان صدقة ورواه عن علي بن ابي طالب
 في القول صدقة وبه قال طالع قال ليس في شئ من الخضر اوان صدقة والقوا كه كلها صدقة
 أي فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيعاسق السماء واليون او كان عتريا أي سقي من
 السحاب المشرقم كل نبات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان

فالاول مشدودا بشرط ان يقع قبل الزوال والثاني مخفف يحصل التثقيب الزوال ويستعمل في حرمة
 القرب وتكليف من اوجبه بحيث لا يقع في صوم التثقيب قوله صلى الله عليه وسلم من لم يمسكه
 الصيام قبل الفجر فلا صيام له فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
 عن عائشة أنها سألت عن صوم اليوم الذي يشك فيه فقلت لا ان اصوم يوما من شعبان اجد
 الى من ان افطر يوما من رمضان مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا اذ مضى التثقيب
 شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية اذا انتصف شعبان فلا تصوموا
 وفي رواية البيهقي عن أبي هريرة قال نهى رسول الله أن يعمل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين
 الا رجلا كان يصوم صياما فيأتي على صيامه ومع قول أبي هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه
 فقد غشى أباه القاسم صلى الله عليه وسلم فالاول مخفف في الصيام من شعبان والثاني مشدود في
 صيامه وسبأني توجهه هذا بالاثقة الاربعة في الجمع بين أقوالهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنب
 في رمضان من جاع غير اختلام فيسدره الفجر فيقتل بصوم مع قول أبي هريرة رضي الله عنه
 في رواية البيهقي من صام جنبا ففطر ذلك اليوم فان لم يثبت نسخ قول أبي هريرة فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي مرفوعا من ذرعه التي هو صائم فليس
 عليه قضاء وان استغف فليقض مع رواية البيهقي عن أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فافطر مع روايته أيضا مرفوعا لا يفطر من فاه ولا من احتلم فالروايات ما بين مخفف
 ومشدود ومفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان كما ترى * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا
 ليس من البر الصيام في السفر مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السنة
 والحجر الشديد ومع رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري قال كان نزع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في رمضان هذا الصائم ومنا الفطر فلا يجد الصائم على الفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان من
 وجد قوة فصام فان ذلك حسن ويرون ان من وجد ضعفا فافطر فان ذلك حسن وكان أثر
 ابن مالك يقول للسائل ان افطرت ففرصة الله وان صفت فهو أفضل فالاول مخفف والثاني
 مشدود وفي احديثي حديث التثقيب فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن حسين بن الحارث الجذلي قال سمعت خطيب مكة يقول عهد النبأ رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان تشك للرؤية فان لم تره وشهد شاهدك لنسكك بشهادته كما قال ان فبكم
 عن عواظم بالله ورسوله يعني وشهدنا يعني الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما
 الى رجل قال للبيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي أن عمر بن الخطاب والبراء بن عازب قبا
 ثم افطر رجل واحد في هلال رمضان وأمر الناس بصيامه فالاول مشدود من حيث اشتراط العدد
 في الشهر ومخفف من حيث الصوم والثاني بالمعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 ذلك حديث الشيخين عن عائشة مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه وله مع رواية البيهقي
 عن عائشة وابن عباس لا يسم أحد من أحد وفي رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتاكم

واطعموا عنهم فالاول مخفف بالصوم والثاني مشدد بالطعام ويصح أن يكون الامر بالعكس في حق أهل الرفاهية والتي فان الاطعام عندهم أهون من الصوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وأبي عبيدة بن الجراح انهما كانا يقولان من كان عليه قضاء رمضان فان شاء قضاؤه مفرقا وان شاء امتنا به صام مع حديث البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يفطر وبذلك قال علي وابن عمر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن عبيد الله بن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتمل بالاعتد وهو صائم وكان يقول عليكم بالاعتد فانه يحل البصر وينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي الثمان الانصاري قال حدثني ابي عن جدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تكتمل بالنهار وانت صائم اكتمل ليلا الاعتد يحل البصر وينبت الشعر فالاول مخفف من حيث الاكتمال في الصوم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم مع حديثه ايضا مرفوعا فطر الحاجم والمحجوم فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم ينبت نحوه وسياق توجيه ذلك في الجمع بين اقوال ائمة المذاهب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة انها قربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيافا كل منه وقال قد كنت أصبحت صائما مع حديث عائشة انها قالت اهدى البناحيس وقد أصبحت صائمة فقال صلى الله عليه وسلم قريبه واقضي يوما مكانه فان ثبت امره لها بالقضاء كان الاول مخففا والثاني مشددا فيحتمل التذبذب لا الوجوب وعكسه وعليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف الا بصوم مع حديث البيهقي عن ابن عمر مرفوعا ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع) * هن ذلك حديث مسلم وغيره في حديث الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمدا ما الاسلام قال ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعمر وتعتزل من الجناية وتم الوضوء وتصوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمره ولا الطعن قال اجمع عن أبيك واعتمر وكان عبد الله بن عون يقرأ وأتموا الحج والعمره لله فهي واجبة كالحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعا الحج جهاد والعمره تطوع وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمره واجبة وفريضة كغيرها الحج قال لا وان تعمر خير لك وكان الشامي يقرأ وأتموا الحج والعمره لله أي برفع العمره ويقول هي تطوع فالاول مشدد في العمره والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن اسماء بنت أبي بكر انها كانت تلبس المصفران المشبعتان وهي محرمة ليس فيها زعفران ورواية البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالصفراء المخفيف وهي محرمة مع رواية أبي

داود وغيره ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب شيع بصفر فقالت يا رسول الله اني اريد الحج فأحرم في هذا فقال لك غيره قالت لا قال فأحرى فيه فالاول مخفف والثاني مشدد في أحد شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا أيما صبي حج فقد قضت عنه حجة مادام صغيرا فاذا بلغ فعليه حجة أخرى مع قول بعض الصحابة ان كان قاله عن توقيف انه لا يلزمه حجة أخرى بعد البلوغ فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

* (فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع الى الجراح) * فمن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع القرر وعن بيع المصادم مع رواية البيهقي - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء تركه وكان ابن سيرين يقول ان كان على ما وصفه له فقد زمه فالاول مشدد من حيث شموله للملم يره والثاني ان صح الحديث فيه مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا التبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما على خيار مع قول عمر رضي الله عنه البيع صفقة أو خيار فالاول مخفف لان فيه التحيز بعد العقد وقبل التفرق وأثر عمر رضي الله عنه مشدد ان صح لانه لم يحصل لهما بعد الصفقة خيارا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع القرر مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجار بيع التعم في سبيله اذا ابيض فالاول مشدد في عدم صحة كل ما فيه غرر والثاني مخفف ان صح ويكون خاصا استخرج من عام فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد بن أبي وقاص انه باع حائطاله فأصابته شربة جائحة فأخذ الثمن منه مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرايت اذا منع الله الفرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان بعت من أخيك تمرا فأصابته جائحة فلا تجعل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيك بغير حق ومع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجواثج فالاول مشدد ان كان سعد بنفسه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط مع حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جلا فاستثنى عليه صاحبه جلانته الى أهله فلما قدم الرجل الى أهله أتى النبي صلى الله عليه وسلم فنقد ثمنه ثم انصرف فبعض طرق حديث البخاري يدل على ان ذلك كان شرطا في البيع وبعضها يدل على ان ذلك كان تفضلا وتكراما ومعرفة بعد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فان جلسنا الحديث الاول على أن الشرط مستكان في صلب العقد كان مخففا والآخر مشددا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن مع حديث البيهقي نهى رسول الله صلى
 عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد وفي رواية الا كلب ضارب الا بالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن ثمن السنور وفي رواية عن ثمن الهر مع قول عطائان كان بلغه في ذلك شيء عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بثن السنور فالاول مشدد والثاني مخفف سواء جلنا الاول
 على التعريم او كراهة التزويه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن
 عباس وغيره انه كره بيع المصحف وأن يجعل للتجارة مع روايته عن الحسن والشعبى اتهما كانا
 لا يريان بذلك بأسا فالاول مشدد تعظيما للكلام الله تعالى والثاني مخفف طلبا للوصول الى
 الانتفاع به بتلاوة وغيرهما من القربات فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
 أبي داود والبيهقي أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعلنا فقال
 ان الله تعالى يخفض ويرفع واني لا رجوان التي الله تعالى وليس لاحد عندي مظلة وفي رواية
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى هو المسعر القابض الباسط الرازق مع رواية مالك
 والشافعي عن عمر رضي الله عنه انه سعل فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم يكن عمر فعل ذلك
 من قبل نفسه فقد جاء من طريق انه رجع عن التسعير وقال انما قصدت بذلك الخير للساكنين
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يطلق الزهن بالزهن من
 صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه ومعنى لا يطلق أى لا يمنع صاحب الزهن من مبايعه
 المرتهن أى ان لم او فلت الى كذا وكذا فهو لك والمراد بغمه زيادته وبغرمه هلاكه او تقصه مع
 حديثه أيضا مرفوعا الزهن بما فيه أى فلت الزهن مخصص فرسا مثلا فنفق في يده ذهب حق المرتهن
 فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف لعدم الضمان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حرا فليس في دين كان عليه مع حديث مسلم
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل أصيب في ثمار ابتاعها فكثرت دينه تصدقوا عليه
 فتصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاديه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس
 لكم الا ذلك فالاول مشدد لولا معارضة الاجماع له والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال
 وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني فلما كان يوم الحندق وأنا ابن خمس عشرة سنة أجازني مع
 حديث رواه محمد بن القاسم مرفوعا رفع القلم عن ثلاث عن الفلام حتى يستلم فان لم يستلم فمحق
 يكون ابن ثمان عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الحديث فقد قيل انه موضوع
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يجوز للمرأة عطية في مالها
 اذ املك زوجها عصمتها وفي رواية اذ املك الرجل المرأة لم تجز عطيتها الا باذنه وفي رواية لابي داود
 والمحاكم مرفوعا لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها مع الاجماع على جواز تصرف المرأة في مالها
 بغير اذن زوجها فالاول مشددان صح والاجماع مخفف فرجع الامر بتقدير صحة الحديث الاول

مرتبة التشديد والاجماع الى مرتبة التخفيف * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا مطلق القبيح ظلم واذا اتبع أحدكم على ملئ فليتب مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان أنه قال ليس على مال امرئ مسلم تواهني حوالته بتقديمه ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احتج محمد بن الحسن بان عثمان قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها الا تواه على مال امرئ مسلم فستقدير ثبوت هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدري أقال ذلك في الحوالة أو الكفالة فان مع ما ذكره رجح الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فحديث الشيخين لا يرى الرجوع على المكيل ومقابله يرى الرجوع على المكيل * ومن ذلك حديث المحاكم والبيهقي مرفوعا على اليد ما أخذت حتى تؤديه وروى البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن أمية ادراعا فقال اغصبا يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة حتى تؤديها اليك فلما اراد ردها اليه فقدمها ادع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت غرنا هالك فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم من الايمان ما لم يكن يوم اهزلك انتهى * وكان ابن عباس يضمن العارية وكذلك ابو هريرة كان يفرم من استعار بعيرا فعضب عنده وغير ذلك من الآثار مع اثر البيهقي عن شريح القاضي انه كان يقول ليس على المستعير غير المثل ضمان فالاول مشدد والثاني مخفف فيه فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال يقسم فاذا وقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لاحد مع حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسبقه قال الاصمعي والسبق اللزيق ومع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جار الدار أحق بالدار من غيره فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل الشفعة للجار وسيأتي توجيهه في الجمع بين أقوال العلماء فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لاشفعة ليهودي ولا نصراني مع ما رواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفعة لذمي فالاول مشددان مع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابله مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا وقال انه منكر لاشفعة لقائب ولا صغير ولا شريك على شريك اذا سبقه بالشرع مع روايته ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبي على شفيعته حتى يدرك فاذا أدرك فان شاء أخذ وان شامرك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان مع ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا الشفعة في كل شرك ربعة أو حائط لا يسلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو أحق به حتى يؤذنه مع ما رواه البيهقي موصولا الشريك شفيع والشفعة في كل شيء ومع روايته مرفوعا أيضا الشفعة في العبد وفي كل شيء فالاول مشدد في انه لاشفعة في الحيوان والثاني مخفف ان مع الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن شريح انه قال الشفعة على قدر الانصاف مع ما رواه عن الفقهاء الذين يلتزموا الى قولهم في المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فيسلم اليه الشركاء الشفعة الارجلا

واحد أراد أن يأخذ بقدر حقه من الثمن فقالوا ليس له ذلك ما أن يأخذها جميعا ولما أن
 يتركها جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد بالزامه أن يأخذ الكل أو يترك الكل فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي رحمه الله عن شرح القاضي انه كان
 ضمن الاجراء ضمن قصارا احترق بيته فقال قضني وقد احترق بيتي فقال شرح ارايت
 لو احترق بيته هل كنت تترك له أجرك أي المال الذي عليه لك من جهة معاملته أو غيرها
 وما رواه البيهقي عن علي بن رضى الله عنه انه كان ضمن القصارو الصباغ ويقول لا يصلح للناس
 الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي بن وجه آخر عن عطاءهما كانا لا يضمنان صانعا ولا أجيرا
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بعث الى امرأة من اليماني في تهمة بدعوها الى محله ففرغت
 فالتقت ما في بطنها فافتى بعض الصحابة انه لا ضمان على عمر وقالوا له انما أنت مؤدب مع ما افتاء
 به علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد بتضمن
 الامام في الحدود والمعلم في التأديب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وفصل بضمهم في ذلك بين
 ان يكون التأديب بقدر ما حدث له الشريعة أو مع زيادة على ذلك فليعلم في الزائد الضمان دون
 الاصل لان ذلك حدثت في الشريعة لا ضمان فيه * ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا حق
 ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت عمت رجلا القرآن
 فأهدى الي قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان تطوق
 بطوق من نار فأقبلها وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له جرة تغلثها بين كتفك أو قال
 تغلثها فالاول مخفف والثاني مشدد وصح حمل الاول على من به خصاصة والثاني
 على أصحاب الثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك تغليا للمباداة على الاجر الذي سوى ولما فيه من خرم
 المروءة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن كسب الحجام ولقصاب والصانع مع روايته أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أحجم وأعطى الحجام أجرته ولو علمه حينئذ لم يسله فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل النهي للتنزيه
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن قطع السدر وقال من قطع سدره صوب الله رأسه في النار مع ما رواه البيهقي عن عروة
 وغيرهم انهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم ومع حديث
 البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع السدر من بابها عنه لذاته لم يأمرنا صلى الله عليه
 وسلم بفسل الميت به فالاول مشددان صح والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي أيضا من سأله جاره أن يفرز
 خشبة في جداره فلا يمنه فالاول مخفف والثاني مشدد يدل على اجبار الجار على تمكين جاره
 من وضع خشبه في جداره مع انه مشترك له لانه على أن قواعد الشريعة تهديد بأن كل مسلم أحق
 بماله * فرجع الامر الى مرتبتي الميزان قال الامام الشافعي وأحسب أن قضاء عمر رضي الله عنه

في امرأة المقود من بعض هذه الوجوه التي يمنع فيها الضرر بالمرأة إذا كان الضرر عليها بين من صبرها إلى بيان موته كما قضى به الإمام على من أبي طالب وقال إنها المرأة التي تلبت نفسها لا تنكح حتى يأتيها يقين موته زوجها فرجع الأمر في هذه المسئلة كذلك إلى تخفيف بالتزويج وتشديد بالصبر إلى تيقن موته كما في مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البقرة الذي رواه البيهقي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بأنها تعرف سنة مع حديثه أيضا أنها تعرف وقتا واحدا ثميا كلها أو ينفع بها فالأول شدد والثاني مخفف إن لم يصح وجود الاضطراب للواحد واستدلوا الثاني بأن عليا رضي الله عنه وجد ديناراً فأتى به فاطمة ففرضت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال موزق ساقه الله اليكم فاشترى به على لحماً ودقيقاً وطبخوا وأكلوا فان هذا يدل على أن علياً اتفق الديار قبل التعريف في الوقت وأنه عرفه في ذلك الوقت فقط ورأى ذلك كافياً في التعريف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي مرفوعاً من توريث ذوى الأرحام مع حديثه كالحاكم من عدم توريثهم فالأول مخفف على ذوى الأرحام مشدد على بقية الورثة والثاني عكسه ولكل من الحديثين قصة طويلة تركت ذكرها اختصاراً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذري أحدكم ما أحب لنفسي لا تلين مال يتيم مع حديثه كالجاري أنا وكافل أيتيم في الجنة كحائنين وأشار بالسبابة والتي تليها فالأول مشدد يشير إلى أن الأولى بالضعيف ترك الولاية على مال اليتيم والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الإمام أبي بكر رضي الله عنه من أنه لا ضمان على ربيع مع ما رواه عن عمر رضي الله عنه أنه ضمن الوديع فالأول مخفف والثاني مشدد إن ثبت أنه ضمنه من غير قرض فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً صدقة تؤخذ من أضيائهم فتد على فقرائهم مع حديث البيهقي مرفوعاً أن سعد بن ربيعة صدقوا على أهل الأديان فالأول مشدد صرفها إلى المسلمين فقط والثاني مخفف إن لم يملك على صدقة التطوع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره مرفوعاً وقولاً لا تكاح الأبوي مع ما رواه البيهقي أيضاً وقولاً مرفوعاً لا يم أحق بنفسهم من وليها وبالكره تسان في الله الحديث وفي رواية التيب بدل الأيم فالأول مشدد والثاني مخفف لأنه صلى الله عليه وسلم شارك بين الأيم والولى ثم قدمها بقوله أحق وقد صرح المتقدم فوجب أن يصح منها رجوع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لعن الله المحلل والمحلل له وسئل ابن عمر عن تحليل المرأة زوجها فقال ذلك السفاح مع ما عليه الجمهور من العمة ذا شرط ذلك في صلب العدة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ساءه محلل لعل على عمة كاح لأن المحلل والتبت للعل فلو كان فاسداً لما ساءه محلل فرجع الأمر فيه إلى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد ويصح حمل الأول على ذوى الرومة من العلماء الأكابر والثاني على غيرهم كما حاذى العوام * ومن ذلك حديث مسلم وغيره لإعدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر مع حديث البيهقي وغيره من المجهوم فراراً

فقدت زوجها ثم تدرأ بن يموت فانما تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشر ثم تحمل وبه
قضى عثمان بن عفان بعد عمره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى ابي مرتبتي الميزان * ومن
ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان نبيها أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات
يحرم من ثم فنهض بنخمس معلومات يحرم من مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود
وابن عمر أنهم كانوا يقولون يحرم من الرضاع قليله وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان

* (قصل في بيان أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى أبواب الفقه) * فمن ذلك حديث
البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافرو في رواية يشارك مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قتل مسلما مجاهدا وقال أنا أكرم من وفي بدمته أن مع الحديث والآثار عن الصحابة
في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث
البيهقي مرفوعا من قتل عبده قتلناه ومن جده جدهناه ومن خصاه خصيناه مع حديثه أيضا
مرفوعا لا ينادى بمملوك من مالكة ولا ولد من والده وكان أبو بكر وعمر يقولان لا يقتل المسلم
بعبد ولكن يضرب ويطال جبهه ويحرم سهمه ان مع الحديث والامران فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرح جثتها بغرة عبد أو أمة مع حديث البيهقي وغيره أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بطل ومع حديثه أيضا
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة بمائة شاة وفي رواية مائة وعشرين شاة فالاول
والثالث بروايتيه مشددان من حيث المحصر وقد تكون الشاة أعلى قيمة من العبد أو الأمة والثاني
ان مع مخفف من حيث التخيير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي
والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ماله ابن عمر
عن عثمان رضي الله عنه انه عاب علي من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيده
قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصمو
منى دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه يسنى في الحال
مع حديثه عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل ومع حديث
مالك والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال يحبس ثلاثة أيام ثم يستتاب فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البزار والبيهقي
في حديث طويل يؤخذ منه انه لا حد الا في قذف صريح بين مع ما رواه البيهقي وغيره عن
عمر انه كان يضرب المحدث في التمر يضرب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رجلا قال يا رسول الله ماترى في حريسة الخيل
قال هي ومثلها والنكاح قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر الملق قال هو ومثله منه

والشكال مع حديث الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة الازمان عازب
 ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت المواشي بالليل فهو ضمان على اهلها قال الشافعي
 وانما يضمنون ذلك بالقيمة لا بقيمتين ولا يجعل قول المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم الدين على المدعي واليمين على المدعي عليه فالاول يقتضى تضعيف القرعة والثاني
 يقتضى عدم تضعيفها وان عقوبة السارق انما هي في الابدان لا في الاموال فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المحتلس
 ولا على المنتهب ولا على الخائن قطع مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع المحترمية التي
 كانت تستعير المحلى والمتاع على السنة للناس ثم تجعد فالاول مخفف والثاني مشدد ان ثبت ان
 المحترمية قطعت بسبب الخيانة اذ قد يكون انها انما قطعت بسبب السرقة في وقت آخر فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا انها كم عن قليل ما اسكر كثيره
 وفي رواية ما اسكر كثيره فقليله حرام مع حديث البيهقي مرفوعا اشربوا ولا تسكروا فالاول مشدد
 والثاني مخفف ان صح لان علة التحريم عندهن قال بذلك انما هي الاسكار فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن ابي بكر الصديق لما ارسل يزيد بن ابي سفيان اميرا على
 الفزاة انه قال له سجدوا ما زعموا انهم حبسوا نفوسهم في الصوامع لله تعالى فذرهم وما زعموا
 انهم حبسوا نفوسهم له وفي رواية فآثرهم وما حبسوا له انفسهم مع ما رواه البيهقي ايضا عنه ان
 الصحابة قبلوا شيخ قدم في السن لا يستطيع قتالا ثم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلم ينكره فالاول مخفف على الرهبان والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول ايام التخصية يوم العيد يومان بعدهم
 ما قاله ابن عباس التخصية ثلاثة ايام بعد يوم العيد ومع ما رواه البيهقي مرفوعا الصحابة الى آخر الشهر
 لمن اراد ان ياتي ذلك فالاول مشدد ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك حديث البيهقي مرفوعا يذبح عن الفلام شاة ان مكافئتان وعن الجارية شاة لا يضركم ذكر
 انا كن ام انما مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرق عن الحسن كبشا وعن الحسين
 كبشا فالاول مشدد في عقيقة الفلام والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من لحم الارب مع حديث
 البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال في الارب لا اكلها ولا امرها فالاول مخفف والثاني فيه
 فوج تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وكذلك الحكم فيما ورد في الضبع والضب
 والقنفذ والتخيل والجلالة كله يرجع الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان
 الضب اكل على ما دة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم وهم
 يأكلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن كسب النجاسات وفي رواية نهى عن ثمن الدم مع حديث الشيخين ايضا ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم احتجهم وامر للجحيم بما عين من طعام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ان كان في شيء من ادويتكم خيرة في شريط الجحيم او شربة عسل اول ذعة بنا توافق الداء
 وما احب ان اكتبى مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى اسعد بن زرارة
 من الشوكه واكتبى ابن عمر من اللوثة وكوى ابنه فالاول كالمشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الحماكم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن
 فارد وقت في سمن فقال اقومها وما حولها وكلوا باقيا فليل يا رسول الله افرأيت ان كان السمن
 مائعا فقال انتفعوا به ولا تأكلوه مع حديث البخاري والحماكم مرفوعا ان الله ورسوله حرم
 بيع الخمر والميتة والمخنزير فليل يا رسول الله افرأيت شعوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن
 بها الجلود ويستصب بها الناس فقال لا هو حرام فالاول مخفف والثاني مشدد وبصح جل
 الاول على اهل التخصصه والثاني على اهل الرفاهية والثروة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحلف بغير الله وقال
 لا تحلفوا بآبائكم مع حديث الحماكم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل يابسه
 على الصلاة وغيرها اطلع وابسه ان صدق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان يقبل شهادة الغاذف
 اذا تاب مع ما رواه ايضا عن القاضى شريح وغيره انهم كانوا يقولون لا تجوز شهادة الغاذف ابدا
 وتوبته فيما بينه وبين ربه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد انه لا تجوز شهادة العبد لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من
 رجالكم مع ما رواه عن انس وابن سيرين وشريح وغيرهم ان شهادة العبد جائزة وقالوا كلكم
 عبيد واماء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * وكذلك الحكم
 في شهادة الصبيان فقد منعها ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح ومن ذلك
 حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يحلف مع البينة ويقول للنصم شاهدك
 او يمينه مع ما رواه الشافعي والبيهقي ان عليا رضى الله تعالى عنه كان يرى الحلف مع البينة وبه
 قال شريح وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد لاسيما ان قامت البينة على ميت او غائب او طفل
 او مجنون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما مرفوعا انما الولاء
 لمن اعنت قال الحسن بن وجد قبيط مشبوا فالتقطه لم يثبت له عليه ولا موثرا له لاسيما وعليهم
 خبرته واس للقط شي الا الاجماع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه قضى لسعيد بن
 المسيب في التقاطه مشبوا بانه حرو لسعيد ولا يؤه على عمر ارضاعه فالاول مشدد والثاني مخفف
 ان صح فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين ان رجلا من الانصار احتق
 بمملوكا عن در لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه كان محتاجا مبيع
 ما رواه الحماكم مرفوعا المدبر لا يباع ولا يوهب فالاول مخفف بان مال له يبيعه متى شاء والثاني

مشددان صرح رصفه فانه لا يباع ولا يوبى فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: معنا امهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واني بكر فلما كان زمن عمر نهانا عن ذلك فانتبهنا فالاول مخفف والثاني مشدد ووافقوه
 على ذلك جهورا والصحابة فكان كالا جاع منهم على تحريم بيع امهات الاولاد وقالوا انهن يستقن
 بموت السيد والله تعالى اعلم وليكن ذلك آنما اراده الله تعالى من الجمع بين الاحاديث التي
 ظاهرها التناقض عن بعض العلماء مما يشهد مرتبة الميزان من التخفيف والتشديد وبقية
 الاحاديث مجمع على اخذها بين الائمة فليس فيها الا مرتبة واحدة لعدم حصول مشقة فيها على
 احدهم من المكلفين فافهم والمحمد لله رب العالمين واعلم يا اخي انني ما تركت الجمع بين آيات القرآن
 التي اخذها الائمة واختلفوا في معانيها جهلا بها وانما ذلك لمخافة مدارك المجتهدين بها بخلاف
 احاديث الشريعة فانها جاءت مدينة لما اهل في القرآن وايضا فان قسم التشديد في القرآن الذي
 يؤخذ به العارفون نفوسهم لا يكاد يعرفه احدهم من علماء الزمان فضلا عن غيرهم وقد وضعت في
 ذلك كتابا سميت به بالجواهر المصونة في علوم كتاب الله المكتون ذكرت فيه نحو ثلاثة آلاف علم وكتبت
 عليه مشايخ الاسلام على وجه الايمان والتسليم لاهل الله عز وجل ومن جملة من كتب عليه
 الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب العزيز المنال الغريب
 المثل فرأيت مشحونا بالمجواهر والمعارف الربانية وعلت انه مفيد لا يكاد يضيق نطاق النطق
 عن وصفه ويكل الفكر عن ادراك كنهه وكشفه انتهى واخفيت في طيه مواضع استنباطه من
 الآيات غيرة على علوم اهل الله تعالى أن تذاع بين المحبوبين وقد اخذته الشيخ شهاب الدين بن
 الشيخ عبد الحق عالم مصر فيكت عنده شهر او هو يتطرق في علومه فجهر عن معرفته موضع استخراج
 علم واحدا منها فقال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لا ياتي شي ثقلت وضعت نصرته لاهل
 الله عز وجل لكون غالب الناس ينسبهم الى الجاهل بالكتاب والسنة فقال لي انا اقول في نفسي
 انني عالم مصر والشام والمجاز والروم والجهنم وقد عجزت عن معرفة استخراج نظير علم واحدا منه من
 القرآن ولا فهمت مما فيه شيئا ومع ذلك فلا أقدر على رده من كل وجه لان صولة الكلام الذي
 فيه ليست بصولة مبطل ولا عامي انتهى وقد استخرج اخي افضل الدين من سورة الفاتحة
 مائتي ألف علم وسبعة واربعين ألف علم وتسعمائة وتسعة وتسعين علما وقال هذه علوم امهات
 علوم القرآن العظيم ثم ردها كلها الى البسطة ثم الى الباء ثم الى النقطلة التي تحت الباء وكان رضى
 الله عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة بالقرآن حتى يصير يستخرج جميع احكامه
 وجميع مذاهب المجتهدين فيها من أي حرف شاء من حروف الهجاء انتهى ويؤيده في ذلك قول
 الامام علي رضى الله عنه لو شئت لا وفرت لكم ثمانين بعيرا من علو النقطلة التي تحت الباء فهذا
 كان سبب عدم جبي بين آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها بين مخفف ومشدد
 فخصت من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن فتح باب الانكار على العلماء الله تعالى بأحكامه
 وانما وضعت هذه الميزان بحمد الله تعالى الاسد الباب الانكار على الائمة فاعلم ذلك وانما ذكرت

الاحاديث الضعيفة عند بعض المقلدين احتياطاً لهم ليعملوا بها فقد تكون صحيحة في نفس الامر فأقبل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي أخذه بمجتهد آخر **كحل ذلك** أدب مع أئمة المذاهب رضي الله عنهم على أن لا ينظر عين الانصاف علم بالقرائن أن ذلك الحديث الضعيف الذي أخذه المجتهد لولا ما صح عنده ما استدل به وكفانا صحة الحديث استدلال مجتهده لمذهبه ومن أمعن النظر في هذه الميزان لم يجد دليلاً ولا قولاً من أدلة المجتهدين وأقوالهم يخرج عن إحدى مرتبتي الشريعة أبداً ولكل من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الاعمال فمن قوى منهم طوبى بالعلل بالتشديد ومن ضعف منهم خوطب بالعمل بالرخصة لا غير كما مضاه في الفصول الاول والمحمد لله رب العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث * وانشرح في الجمع بين أقوال الأئمة المجتهدين وبيان كيفية ردها الى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد مصدرين بمسائل الاجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة الى آخر أبواب الفقه وبيان تأييد الشريعة بتوجيه أهل الحقيقة وعكسه غالباً وبيان أن الأئمة المجتهدين كانوا علماء ما بالحققة كما هم علماء بالشريعة فانهم كلهم ما بنوا قواعد مذاهم الاعلى الحقيقة والشريعة معا بل أخبرني بعض أهل الكشف أنهم أئمة الجن أيضاً وان لكل مذهب طلبة من الجن يتقيدون به لا يبرحون عنه كالانس ثم اعلم ان هذا الامر الذي التزمه في هذا الكتاب لا أعلم أحداً بمحمد الله سبقتني الى التزامه من أول أبواب الفقه الى آخرها أبداً كما مر بيانه وأخر الفصول السابقة وتقدم هناك أن الحقيقة لا تتخالف الشريعة أبداً عند أهل الكشف لان الشريعة الحقيقة هي الحكم بالامور على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تتخالف شريعة حقيقة ولا عكسه وانما هما متلازمان كلازمة الظل للشاخص حال وجود نور الشمس وانما يظهر تخالفهما فيما اذا حكم المحاكم بيمينه زور في نفس الامر وظن المحاكم صدق اليمين لا غير فلو أن اليمين كانت صادقة في باطن الامر كظاهره لنفذ الحكم باطناً وظاهره في الدنيا والآخرة فعلم أن قول الامام أبي حنيفة أن حكم المحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً محمول عند المحققين على ما اذا حكم بيمينه عادلة اذ ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وانه قد ينتصر لنواب شرعة الشريف يوم القيامة فيعفو عن شهود الزور وعن المحاكم بذلك ويمشي حكمه في الآخرة كما مشاه في الدنيا اذ يدل وسعه في النظر في اليمين وأما قول بعضهم ان حكم المحاكم ينفذ في الدنيا والآخرة ولو علم أن اليمين زور فقد تأباه قواعد الشريعة وان كان الله تعالى فعلاً لما يريد اذ اعلم ذلك فأقول وبالله التوفيق

* (كتاب الطهارة) *

أجمع الأئمة الاربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعماله فيها حاسواً وشرعاً كما أجمعوا على وجوب التيمم عند حصول فقد كذا وعلى أن ماء الورد والمخلاف لا يظهر عن المحدث وعلى أن التيمم بطول المكث طهور وعلى أن السؤال مما يوربه هذه مسائل الاجماع في هذا الباب * وأما ما اختلفت الأئمة الاربعة وغيرهم فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء الامصار كلهم ان ماء البهار كلها عذبا وأجاجها بمنزلة واحدة في الطهارة والتطهير مع ما حكى ان قوماً صنعوا

الوضوء بما به العرق قوماً أجازوه للضرورة وقوماً أجازوا التيمم مع وجوده فالأول مخفف وما بعده
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول إطلاق الماء في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي
ومعلوم أن الطهارة ما شرعت بالأصالة إلا لتأسي بدن البدن من الضعف المحاصل بالعاصي
أو أكل الشهوات والوقوع في الغفلات فيقوم البدن بعد الطهارة إلى مناجاة ربه يدين حي فيناجيه
بيدنه كله أو يفضل ما شرط الشارع له الطهارة ووجه الثاني أن صاحبه لم يسلطه حديث هو الظهور
ماؤه المحمل مبدئ مع كون ما به العرق المالح عقياً لا يثبت شيئاً من الزرع وما لا يثبت الزرع لا روحانية
فيه ظاهرة حتى ينش بدن البدن ومع حديث تحت البحر ناروا التار مظهر غرضي فلا ينبغي للبدن
أن يتنفع بما قارب محل النقص ثم يقوم يتأخر به فهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي نهي
الشارع عن الوضوء منها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه **ك** كما روي في التراب من الروحانية
أذ هو عكارة الماء كما سيأتي بسطه في باب التيمم أن شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على
أنه لا تصح الطهارة إلا بالماء مع قول ابن أبي ليلى والأمام يجوز الطهارة بإثراء أنواع المياه حتى
المستصرة من الأشجار ونحوها فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول انصراف الذهن إلى أن المراد بالماء في نص قوله تعالى ويُنزل عليكم من السماء
ماءً يطهركم به هو الماء المطلق ووجه الثاني كون تلك المياه أصلها من المأمورة في ذلك ما لا أشجار
والبقول والأزهار فإن أصلها من الماء الذي تشر به العروق من الأرض ولكنه ضعيف الروحانية
جد أقل كما ينش الأعضاء ولا يصح باختلاف الماء المطلق ولذلك منع جمهور العلماء من الطهارة
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا تزال النجاسة إلا بالماء مع قول الإمام أبي حنيفة أن النجاسة تزال
بكل مانع غير الأدهان فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الطهارة إنما شرعت لأحياء
البدن أو التوب فالبدن أصل والتوب بحكم التبعة ومعلوم أن المانع ضعيف الروحانية
لا يكاد يهيي البدن ولا يركي التوب فإن القوة التي **ك** كانت فيه قد تشر بها العروق وخرج
بها الأضغان والأوراق والأزهار والنار ووجه الثاني كون المانع المستصر من الأشجار ثلاثية
روحانية تعالج كل حال وأيضا فإن حكم النجاسة أخف من المحدث بدليل ما ورد عن عائشة
رضي الله عنها أنها كانت إذا أصاب ثوبها دم حيمض بصفت عليه ثم فركته بسود حتى تزول عينه
وبدأه بل صفة صلاة المستعبر بالمحرو لوبقى هناك أثر النجاسة بخلاف الطهارة عن المحدث لوبقى
على البدن لمة كالذرة لم يصح الماء لم تصح طهارته إلا بسلها فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
بعدم كراهية استعمال الماء المتشبع في الطهارة مع الأصح من مذهب الشافعي من كراهية استعماله
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم صحة دليل فيه فلو
أنه كان يضر إلا لينة لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد ولا يفرق في ذلك عن
عمر رضي الله عنه ضعيف جداً في الأرفيه على الإباحة ووجه الثاني الأخذ بالأحوط في الجملة
ومن ذلك الماء المسخن بالنار هو غير مكروه بالاتفاق مع قول مجاهد بكراهته ومع قول أحمد بكراهته
المسخن بالنجاسة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

ووجه الاول عدم وجود نص من الشارع فيه ووجه الثاني ان النار مظهر غضبي لا يذهب الله بها
 الا العصاة فلا ينبغي لبدن يتنجس بما تأثر بها الا سيما ان سخن بالنجاسة فافهم ومن ذلك الماء
 المستعمل في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر حتى التمسور ومن مذهب الامام أبي حنيفة وعلى
 الاصح من مذهب الامام الشافعي واجد بشرطه وفي الرواية الاخرى عن أبي حنيفة انه نجس
 وهو قول أبي يوسف مع قول الامام مالك هو مطهر فالاول مشدد وقول مالك مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطايا خوت
 فيه كما ورد في الصحيح فهو مستقدر شرعا عند كل من كل مقام ايمانه او كان صاحب كشف فلا يناسب
 كل من كل في مقام الايمان ان يظهره كما لا يناسب احدا ان يضعف بالصاق او الخطا او الصنان
 ويقوم بناحي ربه والغفوات بالشفقة فالاشقة فيه لا ينبغي الغفوة كما قالوا في دم البراغيث اذا
 عم التوب كله او عم البدن غبار الدرجين او دخان النجاسة وكثراته لا ينبغي عنه ووجه من قال
 تصح الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون القدر الذي حصل في الماء من نور الخطايا
 امر غير محسوس لغالب الناس ولا يطالب كل عبد الا بما شهد من منع الطهارة به للؤمن فهو
 تشديد ومن جوزها به فهو تخفيف فالاول خاص بأهل الكشف من العلماء والصالحين والثاني
 خاص بعامه المسلمين ووجه من قال ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسة مقلقة أو مخففة
 الاخذ بالاحتياط للتوضي به مثلافاته لو كشف له رأى ما لم يمسأه التي تتكرر الطهارة منها للعوام
 كالنساء الذي التي فيه ميتة كلاب أو غيرها من الحيوانات حتى صارت رائحته منتنة فرضي الله
 عن الامام أبي حنيفة ورحم أصحابه حيث قسموا النجاسة الى منقطة ومخففة لان المعاصي لا تخرج
 من كونها كآثر أو صفاً ثمثال غسالة الكآثر مثال ميتة الكلاب أو بولها ومثال غسالة المسافر
 مثال ميتة غير الكلاب من سائر الحيوانات ككولة أو غير الماء كولة فوجه كون الفسالة
 المذكورة كالنجاسة المقلقة الاخذ بالاحتياط الكامل للتوضي به مثلا لاحتمال أن يكون ذلك
 غسالة كبيرة من الكآثر ووجه كون الفسالة المذكورة كالنجاسة المتوسطة احسان الظن به
 بعض الاحسان وانه لم يرتكب كبيرة وانما ارتكب صغيرة ووجه من قال انه يجوز الطهارة به مع
 الكراهة احسان الظن بذلك للتوضي أكثر من ذلك الاحسان وانه لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة
 وانما وقع في مكروه أو خلاف الاولى مثال الاولى ميتة البعوض ومثال خلاف الاولى ميتة
 البراغيث أو الصبيان ومثال ذلك لا يؤثر في الماء تغيرا يظهر لنا في المادة وممعت سيدي هلبا
 المنحوس رجه الله تعالى يقول اعلم يا اخي ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا لتزيد أعضاء
 البعد نظافة وحسنا وتهدى باظهارها وباطنا والماء الذي خرت فيه الخطايا محاسا وكشفها وتهدى
 وانما لا يزيد الا أعضاء لا تقديرا وقها تنجس تلك الخطايا التي خرت في الماء فلو كشف
 لم يجد رى الماء الذي يظهر منه الناس في الطاهر في غاية التقدير والنظافة فكانت نفسه لا تطيب
 باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب أو هرة أو فأرة أو فهو ذلك
 كالبعوض والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خرت من كآثر وصفاً ومكروهاً

وخلاف الأولى فقلت له فإذا كان الامام أبو حنيفة وأبو يوسف من أهل الكشف حيث قالوا
بغسالة الماء المستعمل فقال نعم كان أبو حنيفة وصاحبه من أخصم أهل الكشف فكان إذا
رأى الماء الذي يتوضأ منه الناس يعرف أحيان تلك الخطايا التي نزلت في الماء ويميز غسالة
الكبائر عن الصغائر والصغائر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولى كالأموال المحسدة
حساعلى حدسواه قال وقد باضنا أنه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء
المتقاطر منه فقال يا ولدي تب عن عقوق الوالدين فقال بكت إلى الله عن ذلك ورأى غسالة
شخص آخر فقال له يا أخى تب من الزنا فقال بكت من ذلك ورأى غسالة شخص آخر فقال له يا أخى
تب من شرب الخمر وسماع آلات الله وفساد بكت منها فكانت هذه الأمور كالمحسوسة عنده
على حدسواه من حيث العلم بها ثم بلغنا أنه سأل الله تعالى أن ينجيه عن هذا الكشف لما فيه
من الاطلاع على سوات الناس فأجابته الله إلى ذلك فعلم أن الامام حال كشفه كان قوله في أثناء
المستعمل تأبى المايرة قد نزل من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف الأولى لأنه كان
يعم بالقول بالنجاسة كل ما نزل من التضرير على حدسواه كما قد يتوجه بعض مقلديه فأن
غسالة الزنا والواط وشرب الخمر وعقوق الوالدين وأكل الرشا والديانة والسعاية ونحو ذلك
من غسالة النظر إلى الأجنبية أو القبلة لها أو مواعدها على الفاحشة أو الوقوع في الفسقة وأين
غسالة هذه المذكورات الأخيرة من غسالة استعمال المكروه كالأستنجاء بالعين من غير عذر
وتقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى مثلاً وكذلك المحكم في غسالة خلاف الأولى كتوسيع
الأكمام بغير حاجة وتكبير العمامة والتبسط بالآكل والمشارب وشاء الدور ونحو ذلك لمحمول
الغفلة في حين من الأحيان عن شيء من أمور الآخرة انتهى فقلت له هذا حكم أهل الكشف
وأهل الإيمان الكامل فما حكم الضعفاء في ذلك فقال هم مع ما يقوم عندهم من شهوة تلك
الذنوب التي نزلت في الماء ولا أرى الاحتياط الأولى لهم فيجب أن أحدهم الغسالة لتلك الأعضاء
كما أنها غسالة كبائر أو صغائر من غير أسافة لمن هي غسائته وذلك بأن يعامل ذلك الماء معاملة
ماء من أتى الكبائر أو الصغائر من غير أن يستقد وقوعه في ذلك وسمعت مرة أخرى يقول الأولى
لكل مقلد أن يحتجب غسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة مغلظة أخذ بالاحتياط وأن نزل عن هذه
الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة كبول البهائم لاحتمال ارتكاب صاحبها شيئاً من الصغائر
كما هو الغالب وأن نزل عن هذا المقام جعلها كالنجاسة الخفيفة جلا على أن ذلك التطهر إنما
ارتكب مكروهات من المكروهات دون الكبائر والصغائر وأن نزل عن ذلك اجتنبه في الاستعمال
كما يحتجب استعمال ماء البطيخ وماء البقل ونحوهما مما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لاحتمال
أن يكون التطهر ارتكب خلاف الأولى فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة الخفيفة فضلاً عما فوقها
انتهى وسمعت مرة أخرى يقول كان الامام أبو حنيفة من أهل الكشف فكان تارة يرى غسالة
الكبيرة في الماء فيحكم باجتهاده أو كشفه بأنها كالنجاسة الخفيفة وتارة يرى غسالة الصغيرة
في الماء فيقول أنها كالنجاسة المتوسطة لأن الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات فهي

مرتبة بين الغسامة الملقطة والخففة بما لا يصلها فليست أقواله الثلاثة من صحت عنه في غسالة واحدة كما توهمه بعض مقلديه وإنما ذلك في غسالة واحدة انتهى فعمل أن الائمة الاربعة ما بين مخفف ومشدد في الماء المستعمل احتياطاً وقوراً وما بين متوسطيه وما بين مخفف كذلك ويؤيد ما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبك من صفة هكذا تنى قصيرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لرجته أو كما قال صلى الله عليه وسلم أي لو قدرت جسماء وطرح في البحر المحيط لتبتر طعمه أو لونه أو ريحه أو كلهم جاؤا بكتبه فإذا كان مثل هذه الكلمة ينبر البحر المحيط كل هذا للتخثير العظيم فكيف بالذنوب العظام إذا نزلت من جميع التوضئين في مطهرة المسجد مثلاً فرحم الله تعالى مقلدي الامام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث منعوا الطهارة من ماء المطاهر التي لم تستعمل لا يجزئها من خطايا التوضئين وأمرؤا اتباعهم بالوضوء من الانهار والآبار والبرك الكبيرة أو من الجياض المغطاة التي لا يسود فيها ماء المطهرين فان هذا الماء لا ينشئ لأعضاء الطهارة لتطافته وكثرة حياته لا سيما أعضاء أماننا التي كادت أن تموت من كثرة المخالفات فهم بات أن ينشئ الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن المستعمل ولو كبر اعرفا نعم والله ما فعل أصحاب هذا الامام رضي الله عنه وعنهم فإنه أولى بكل حال لانه ان كان هناك ضعف للجسد أو فتور رجي وقوى وانتش وان لم يكن هناك ضعف ازداد الجسد حسناً ووضاءة * وكان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى مع كونه كان شافعيًا لا يتوضأ من مطاهر إلا جدي أكثر وأقاربه ويقول ان ماء هذه المطاهر لا ينشئ جسداً مثلاً للتقديرها بالخطايا التي نزلت فيها وتارة كان يتوضأ منها ويقول الذي أعطاه الكسوف أن هؤلاء التوضئين لم يقصوا في ذنب فتبرك بآثار ماء مطهرتهم كما كان الصابون يغسلون مع بعضهم بمعنى المطاهر بذلك قال مالك وتارة كان يكشف له عما نزل في ذلك الماء من الذنوب فيجتنبه على علم وبيان وكان يميز بين غسالات الذنوب ويعرف غسالة المحرم من المكروه من خلاف الأولى ودخلت معه مرة ميضأة المدرسة الزهرية فأراد أن يستنحي من المخلص فتطرق فيه ورجع فقلت له لم لا تطهر فقال رأيت فيه غسالة ذنب كبير غيرته في هذا الوقت وكنت أنا قد رأيت الشخص الذي دخل قبل الشيخ ونزع فتبعته وأخبرته الخبر فقال صدق الشيخ قد وقعت في زنا ثم جاء الى الشيخ وتاب هذا أمر شاهده من الشيخ فان قيل هذا حكم من تطهر من أهل الذنوب فما حكم من لم يقع منه ذنب قبل ذلك الوضوء فالجواب الأولى أن ينزل مثل هذا منزلة ما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعف روحانيته إزالته المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً وكما قالوا في ماء طهارة الصبي فان قيل فلا شيء شدد الامام أبو حنيفة في ماء الطهارة من المحدث وخفف في ماء إزالة الغسامة وقال أنها تزال بكل مانع من زيل فالجواب أن باب المحدث أصيب وباب الغسامة أوسع بدليل ما ورد في النعل الذي يصيبه نجاسة من أنه يطهره أنسحاقه بالتراب إذا حكه فيه أو شوي به عليه وفي رواية يطهره ما بعده يعني عن الأرض إذا زالت العين بذلك فان قلت فما وجهه من قال

ان النار تظهر النجاسة اذا احرقت بها فالحجوب وجهه القياس على تطهير العصاة من الموحدين
 بالنار ثم يدخلون الجنة بعد ذلك فكذلك انما تطهر العصاة من الذنوب المتويزة كذلك تطهر
 النجاسة المحسوسة فافهم وصحت سبدي غلبا لخواص وجهه الله تعالى يقول من شك في ان
 مذهب الامام ابي حنيفة رضى الله عنه اولى بالاتباع من مذهب غيره في الامتناع من التطهر
 من مياضة المساجد فليتوضأ من ماء الا باروا الانهار والمياه التي لم تستعمل ويظن ان تعاش أعضائه
 فانه يحذر ما قد انتعشت بذلك أكثر من الماء الذي يختلف فيه أيدي الناس ومن هنا يتضح لك
 يا اخي سر الامر بالطهارة بالماء ثم بالتراب عند فقد أو العجز عن استعماله وذلك أنه انما شرع
 لنا الطهارة به لأحيائه أعضاها التي ماتت من المعاصي أو الغفلات كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء
 كل شيء حي أفلا يؤمنون ولم يطلع بعضهم على هذه العلة فقال ان تخصيص استعمال الماء في
 الطهارة بعيد لا يعقل معناه والمحقق أن علة معقولة مشهودة وهي انعاش البدن والاعضاء
 وأحيائها بعد فطورها أو موتها فافهم فان قلت فهل الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في
 التراب المستعمل وهل تخفى خطايا التيمم بالتراب في التراب كما ورد في الماء فالحجوب لم تر شيئا
 نعقد عليه في ذلك ولعله لضعف روحانية التراب فن وجد في كلامهم أنهم أجزأوا ذلك في التراب
 المستعمل فليتحقق بهذا الموضوع من كتابي هذا فكذلك فتصرف منازع المجتهدين والمحدثين رب
 العالمين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بامتناع الطهارة بالماء المتغير كثير الباطل كصفران
 ونحوه مع قول الامام ابي حنيفة وأصحابه بجواز الطهارة به ان لم يطبخ أو يظلم على أجزائه فالاول
 مشدد في شأن الماء والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ضعف روحانية
 الماء المذكور عن احياء الاعضاء وانعاشها فن تطهر به فكانه لم يتطهر ووجه الثاني النظر
 الى قوة روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طبع الماء بطبخ شيء من الطاهرات فيه أو كثرة
 التغير جدا بحيث يظلم على أجزائه ويؤيد الاول حديث الماء مظهر لا ينجسه شيء الا ما غلب على
 طعمه أو لونه أو ريحه وقد أخذ أهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل المطلق
 على المقيّد لان الماء في ذاته لا يدخله شيء غيره فاذا صب على الماء غيره فينبه ما رزخ مانع من
 دخول أحدهما في الآخر ولولا ذلك ما كانا شديين ولكن لما كان يلزم من اغترافنا الماء الطاهر
 أن نتعرف معه شيئا من ذلك المخلوط به امتنعنا من استعماله وأطلقنا عليه اسم النجس مثلا بشرطه
 توسعا كما ان أهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعوا في الحقيقة لاختلاف بين
 أهل الكشف وغيرهم الامن حيث العلة فأهل الكشف يقولون علة منع استعماله اغترافنا
 ذلك النجس معه لا تنجسه في ذاته وغير أهل الكشف يقول العلة في ذلك تنجسه فافهم * ومن
 ذلك اتفاق الأئمة على أن تغير الماء بطول المكث لا يضري الطهارة مع قول محمد بن سيرين
 يمنع الطهارة به فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني وجود
 الاول عدم حدوث شيء في الماء يحال عليه الضعف لروحانيته ووجه الثاني وجود
 التغير من حيث هو كالطعام المتين بطول المكث فانه قد شربنا وعرفنا فلا ينبغي التطهر به كما

لا ينبغي أكل الطعام المتخمر وكل شيء لا يقبله أهل الطباخ السليمة فافهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشمس والتار لا يؤثران في النجاسة تطهر مع قول الإمام أبي حنيفة أن النار والشمس تطهران بعض الأشياء في بعض الأحوال فاذا جف جلد الميتة عنده مطهر بلا ديبغ وإذا تصبغت الأرض فبقيت في الشمس تطهر موضعها وجازت الصلاة عليها إلا التيمم منها إذا لم يلزم من كون الشيء طاهراً في نفسه أن يكون مطهر الغيرة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الأصل في الطهارة أن تكون بالماء في الحدث والنجس ووجه الثاني أن المراد زوال ذلك القدر في رأي العين فلا فرق عنده بين إزالة الماء وبين إزالة بطول الزمان وغير ذلك وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل التوب الطويل للمرأة إذا أصابته نجاسة يطهرها ما بعده يعني من التراب الذي يمر به ويمسه فافهم ومن ذلك نجاسة الماء إذا كاد القليل أي دون القلتين إذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحدي روايته مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه طاهر ما لم يتغير فإن تغير فنجس وإن بلغ قلتين فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الخلاف في الجارية فإنه كالزكاة عند الإمام أبي حنيفة وأحمد وهو المجدد من مذهب الشافعي وقال مالك لا ينفس الجارية إلا بالتغير قليلاً كان أو كثيراً واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كالنبوي وإمام الحرمين والغزالي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها ونحو نجاسة في الجملة فتتغير عنها ولو لم تطهر لنا أدب مع الله تعالى أن تقوم بين يديه متطهرين بماء دنس إذا بساطن عندنا ظاهر عنده تعالى فمن شدد راعى ما عنده تعالى ومن خفف راعى ما عند العباد فافهم • ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن استعمال أواني الذهب والفضة حتى في غير الأكل والشرب حرام على الرجال والنساء إلا في قول للشافعي مع قول داود أنما يحرم الأكل والشرب خاصة فالأول مشدد والثاني مخفف واقف على حدهما ورد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كمال الثقة على دين الأئمة والاختلاف بالاحوط فيه إذا تخلل في الوضوء منها مثلاً كالحيلة في الأكل والشرب ولا ينبغي لمن يطهر أن يكون متكبراً بمسبب نفسه إذا ظهور مقام الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل الخاصة وقد أجمع أهل الكشف على أنه لا يصح دخول حضرة الله لمن كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب منها كما طرد إبليس فافهم وأما استعمالها في غير الوضوء فبالأولى لأنها أترك استعمالها في مواطن الطاعات من الاحتياط ففي غيرها من باب أولى فافهم • ومن ذلك المذهب بالفضة ضبة كبيرة حرام عند الأئمة الثلاثة بتفصيل عند الشافعي مع قول أبي حنيفة لا يحرم المذهب بالفضة مطلقاً فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول كمال الثقة على دين الأئمة كما مر وذلك أن من استعمل الأناة المذهب بالفضة أو الذهب يصدق عليه أنه استعمل أناه كان بعض أجزاءه من الفضة والورع التابع عن الأناة المذهب كالتباعد عن الأناة الصكامل من الفضة ووجه الثاني الضوم من ذلك • ومن ذلك السؤال قد اتفق الأئمة الأربعة على استقبابه

وقال داود هو واجب وزاد اسحق بن راهويه أن من تركه عامدا بطلت صلاته لاسيما أن تأذى
 بتركه المجلس فالأول مخفف والثاني مشدد وبطلانهما معا قوله صلى الله عليه وسلم
 لو أن أشق على امتي لأمرتهم بالسواك أي أمرت بإيجابه فان فيه رخصة كون الأمر للوجوب ولكنه
 ترك ذلك رخصة بالامة فكأنه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله لو أن أشق إلى أنه واجب على
 من لا مشقة عليه فيه وعلى ذلك فمن لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب
 عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني مراعاة كمال التحظيم والادب في مناجاة
 الله عز وجل وهو خاص بالأصحاب من العلماء والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب
 ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته بل ربما شق عليهم تركه ووجه
 الأول مراعاة حال مقام المحبوبين عن مثل ذلك المشهد من العوام المجاهلين بما يستحقه مقام
 خدمته تعالى ومناجاته فان إيجاب السواك عليهم ربما يشق عليهم لجهلهم المذكور فان أحدهم
 لا يكاد يقبل قلبه تلك العظمة التي تقبل العلماء والصالحين وهذا من باب قولهم حسنت الأبرار
 سيئات المقرئين فافهم • ومن ذلك عدم كراهة السواك للصائم بعد الزوال عند أبي حنيفة وما لك
 وأحد في إحدى روايته لا يكره وقال الشافعي وأحد في الرواية الأخرى يكره فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم
 لدفع الضرر عن جلبيه حتى لا يتأذى أحد برأئته فيه ومعلوم أن كل ما يؤذى المجلس ينبغي
 تقديم إزالته على حصول الفضائل وإضافا للصائم بعد الزوال ينبغي له التأهب للقائه ربه إلى
 حين يجلس للأكل على مائدة مشاهداته وهذا هو اللقاء الأصغر بالنظافة وحسن الرائحة كما
 ورد في حديث للصائم فرحان وإن كان الحق تعالى لا يوصف بالتأذى بذلك حقيقة فهو الخالق
 لذلك ولكن قد ينبع الشرع العرفي في كثير من المسائل وقد ورد في عدة أحاديث الإشارة إلى
 التجوز في إطلاق صفة التأذى عليه سبحانه وتعالى كما أشار إليه حديث البخاري لأحدنا صبر على
 أذى من الله ونحو حديث من أذى لي وليا فقد أذىني واعتقادنا أن المراد من نسبة نحوه هذه
 الصفات إلى الله سبحانه وتعالى إنما هو غاياتها كما هو مقرر في محاله من أبواب العقيدة فافهم ووجه
 الثاني الترغيب في الصوم وكون مثل تلك الرائحة محمودة لا ترقى طريق العبادة كما كان صلى الله
 عليه وسلم يترك الصلاة على بعض الشهداء ترغيبا للبيان في الجهاد فيقول إذا كانت الشهادة
 توصل صاحبها إلى مقام لا يحتاج إلى أحد يدعو له بالمغفرة والرحمة فلا ينبغي لي تركه فتصورك
 داعيته للجهاد ويزول عنه الحجب فأعلم ذلك والله تعالى أعلم

• (باب العباة) •

أجمع الأئمة على خصاصة الحجر إلا ما حكى عن داود أنه قال بطهارتها مع تعريضها وكذلك اتفقوا
 على أن الحجر إذا غطت بنقها طهرت وأجتمعت على أن ميتة الجراد والسمك طاهرة وعلى
 أن الحنظل أو الخنافس أو التمر إذا غمس يده في ماء قليل فالتصاق على طهارته وأنه قول على

أن الرطوبة التي تخرج من المعدة نجاسة الأماحكي عن أبي حنيفة هذا ما تذكره من مسائل
الاجماع والاتفاق . وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الأربعة أن النجاسة مع قول
داود بطهارتها مع تحريمها كسائر . فالأول مشدد وأبلغ في الزجر والثاني مخفف من
جهة عدم وجوب التطهر منها لأنه لا يلزم من تحريمها نجاسة عينها كاليسر والانصاب والأزلام
وإنما هي نجاسة من حيث صفتها ومن هذا الباب قوله تعالى إنما المشركون نجس فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان وإن كان الثاني ضعيفا جدا فافهم . ومن ذلك قول الإمام الشافعي
وأحمد وأبي حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الإمام مالك بطهارته . فالأول مشدد في نجاسته
وفي الطهارة من ولوغه سبع النجاسته الاعتدالي حنيفة فإنه يقول الفصل منه مرة إن زالت
العين بها والأفلام من غسله حتى يلبس على القطن أزالها ولو بشرين مرة وأكثر كسائر
النجاسات لا يسعوا وقال مالك هو طاهر ويصل من ولوغه سبع النجاسته بل ذلك يصدي لا يعقل
وكذلك القول فيما إذا أدخل الكلب عضوا من أعضائه في الأنافة كالولوغ خيلا فالمالك
فإنه خص الفصل بسبعها بالولوغ فقط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال بنجاسة عينه
وصفته مع عدم جهة انفكاك الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارته ذاته أن الأصل في الأشياء
الطهارة وإنما النجاسة عارضة فانها صادرة عن تكوين الله تعالى القدوس الطاهر ومن الأدب
قولنا بطهارة عينها ثم إن رأينا آثارها بضراستها لمافي بدن أو دين اجتنابا لها وقد أجمع أهل
الكشف على أن الأكل والشرب من سؤر الكلب يورث القساوة في القلب حتى لا يصير العبد
يخرج إلى موعظة ولا فعل شيء من الخيرات وقد جرب ذلك شخص من أصحابنا المالكية فشرب من
لبن شرب منه كلب فكنت تسعة أشهر وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد أن يهلك والثاني
الذي يحصل منه ما ذكر يجب اجتنابه ويجوز إطلاق النجاسة عليه سواء أردنا الذات مع الصفة
أو الصفة فقط كما أطلق الله تعالى اسم الرجس على المشركين من حيث صفتهم التي هي إنكفر فاذا
أسلم أحدهم طهر فلو كانت النجاسة لعينه لكان لا يطهر بالاسلام وسجدت سيدي عليا الخواص
رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب إلا ما نهى عنه الشارع من بيعه أو أكل
ثمته . وأما من جهة صفة فهو نجس من حيث أن سؤره يمت القلب فيجب اجتنابه كما يجنب سم
الافاعي من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاتها بل هو أولى بالاجتناب لأنه يضر في
الدين قال ولا بدع في تسمية الكلب نجسا من حيث أثره وطاهر من حيث عينه كما سمي الله تعالى
المشركين نجسا وليسر والانصاب والأزلام رجسا مع إجماع العلماء الأربعة على طهارة جسم المشرك
وكذلك آله القمار والانصاب والأزلام قال ولما كان سؤر الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار
المجد موتا أو ضعفا يمنعه من قبول المواعظ التي تدخله الجنة بالغ الشارع صلى الله عليه وسلم في
الفصل من أثره سبعا أحداها بتراب دفعا لذلك الأثر بالكلية فإنه جمع فيه بين الماء والتراب اللذين
إذا اجتمعا أنبتا الزرع فلم أن أمر الشارع بالفصل من أثر ولوغه سبعا لا ينافي القول بطهارة جسمه
كالتباعد مع منه كسائر فلذلك بالغ الشارع في الأمر بالفصل منه سبعا أحداها بتراب مبالغة

في الشقة على ديننا والرجة بنا وكذلك لا ينافي القول بعباسية صفته القول بطهارة جسمه لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات انتهى فكما أطلق الامام الشافعي ومن وافقه نجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعا كذلك لما تكرر من وافقه إطلاق الطهارة على الكلب ذاتا وصفة توسعا وتقليبا لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر. وكان انبيء افضل الدين رجه الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر العين نجس الصفة وصحت سيدي عليا نحو خاص رجه الله تعالى ايضا يقول لا اعتراض على من قال ان وجوب النسل من الكلب أو استعجابه علة لا تغفل لمخافتها على غالب الناس لانه ما اطلع عليها فبما علمنا الابيض اهل الكشف فقط وقد ائتم به منهم من قال ان النسل من الكلب سيدي لا يعقل بأن ذلك يؤدي الى أن الشارع خاطب الامة بما لا يفهمون له معنى وذلك يكاد ان يقرب من صفة العيب الذي ينزه عنه منصب الشارع وقد أمره الله أن يبين للناس ما نزل اليهم أي ما أمروا به بأن يبلغه اليهم وذلك لا يكون الا بأن يبلغ اليهم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث ينبغي لهم أمره فلا يلتبس عليهم منه شيء وقال له فان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا اه قلت وقد رده هذا الالتزام بأن مثل ذلك قد يكون جاء امتحانا لايمان بعض الناس بالمعنى المتصور في التفسير هل يادرون الى امتثال الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا علة أم يتفعلون عن المبادرة حتى يعلموا حكمة ذلك وقد قال اهل الكشف ان العمل اذا لم يطل بشيء كان أقوى في مقام الايمان وأعظم اجره اذا علل لانه ربما يكون معظم الباعث للمكلف حينئذ على العمل حكمة تلك العلمته من ثواب وغيره لا محض امتثال أمر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله أعلم. وصحت سيدي عليا نحو خاص رجه الله تعالى يقول لا يقدر القائل بطهارة الكلب على رد النص الوارد في النسل من ولوغه بل يرى العمل به وانما وقع الاختلاف بين العلماء فاما ذلك اختلاف في العلة أو في التسبيع وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعلة ذلك لا يقدر في الدين فان القائل بطهارة الكلب قائل بالنسل منه كما وردوا ما التسبيع فحسن ولو جعلنا الامر فيه للاستعجاب فقد ينهض به الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون بنجاسته فاعلم ذلك فانه نفيس * وقد ألفنا في ذلك مؤلفا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاسئلة والجواب عنها وحاصل ذلك أن اهل الكشف متفقون مع اهل النقل على المحكم بنجاسة الكلب والنسل منه وانما اختلفوا في العلة فقط ومعلوم أن الاختلاف في العلة لا يقدر في الاحكام فعملته الاصلية عند اهل الكشف بنجاسة صفته من حيث انها تمت القلب كالحجر والميسر والانصاب والازلام وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة وعلة عند غير اهل الكشف اما بنجاسته عينه وصفته مما وعلة لا تغفل عن عدمه قال بطهارتهما معا والنسل منه سيدي ولا ينبغي ما في هذا اذا لا ير بالنسل منه سبعا يقتضي نجاسته ولا بدو الا كان كلام الشارع كالعبث فلا بد من القول بنجاسته اما ذاتا واما صفة انتهى * ومن ذلك قول الامام الشافعي وأبي حنيفة بنجاسة الخنزير وانه ينسل منه سبعا عند الشافعي ومرة عند الامام أبي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك رجه الله تعالى

بطهارته حيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد اختار
 الامام النووي طهارته من حيث الدليل فقال في شرح المذهب ارجح من حيث الدليل انه
 يكفي في بول الخنزير غسلة واحدة بلا تراب وبهذا قال اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم
 وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشرع المحاقه بالكلب انتهى ووجه من حقيقته
 بالكلب في وجوب الغسل منه كونه اخبث جمعا ومحام من الكلب بقياسه على الكلب واضح
 ووجه من قال بطهارته عدم ورود نص في الغسل منه سبع مرات كالكلب واما تحريم لحمه
 فلا يلحقه بالكلب في النجاسة فقد حرم الله الميتة والخنزير ولم يأمرنا الشارع بالغسل منهما سبعا
 احدا من تراب فافهم * ومن ذلك عدم وجوب العدد في غسل سائر النجاسات عند أبي حنيفة
 ومالك والشافعي واحمد في رواية مع الرواية الاخرى عنه انه يجب العدد في سائر
 النجاسات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل الاناء سبع مرات وفي رواية اخرى ثلاثا
 وفي رواية اخرى اسقاط العدد فيما عدا الكلب والخنزير فالاول مخفف ومقابله مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * فالاول خاص بعوام الناس الذين لا يرعون الورع ولا
 الاحتياط والثاني خاص بالكابر الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في التقصير بمس
 الفرج وعدم التقصير به كإسباقي بسطه في بابه ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ الا جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما ومن
 احدهما وهو احدي الرايتين عن احمد واظهر الرايتين عن مالك مع قول الامام أبي حنيفة
 ان الجلود كلها تطهر بالدباغ الا جلد الخنزير ومع قول الزهري انه يتنفع بجلود الميتة كلها من
 غير دباغ فالاول مشدد من حيث اشتراط الدباغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول زيادة التنزه عن استعمال ما سماه الشرع نجسا أدبما ع الله
 تعالى أن يحالسه العبد وهو ملاصق لشيء نجس شرعا ووجه الثاني القائل بأن جلد الخنزير لا يطهر
 بالدباغ المبالة في التنزه عنه وكونه يستحب قتله مطلقا بخلاف الكلب فان فيه تفصيلا فكان
 أخف حكما من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث القائل بجواز الانتفاع بجلود الميتة من غير
 دباغ جل أحاديث الدباغ على الاستحباب دون الوجوب فالاول خاص بالكابر من العلماء
 والثاني خاص بمن هو دونهم في التنزه والثالث خاص بأهل الضرورات كما يدل له بعض الآثار
 فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان الذكاة لا تعمل شيئا فيما لا يؤكل مع قول أبي حنيفة
 ومالك انها تعمل الا في الخنزير واذا ذكي عندهما سبع أو كلب طهر جلده ولحمه لكن أكله حرام
 عند أبي حنيفة ومكرره عندهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان ما لا يؤكل لحمه خبيث فلا تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيبا بل حكم ذبحه حكم
 موته حنف أنفه قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم الخبائث ووجه
 الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد يحرم الشيء الطاهر لضرورة في بدن أو عقل ولحم ما لا يؤكل
 وان قيل بطهارته يضرب في البدن كاجزب ومن شك في جبر لولم يكن الا أنه يورث أكله

البلادة حتى لا يكاد ينفهم ظواهر الامور فضلا عن بواطنها * ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة
 بالغفوع مقدار الدرهم من الدم في التوب والبدن مع قول الشافعي في المجدد انه لا ينبغي
 عنه ومع قوله في القديم انه يعني عمادون الكف فالاول والثالث مخفف والثاني
 مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام الشافعي ببغاسة شعر الميتة
 غير الآدمي وصوفها ووبرها مع قول ابي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر والصوف والوبر زاد
 ابو حنيفة فقال بطهارة القرن والسنن والعظم والريش اذ لا روح فيه ومع قول مالك بطهارة
 الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان يؤكل كل لحمه كالنم أو لا يؤكل كالكلب والحمار ومع قول
 الازاعي ان الشعر ونحوه نجس يطهر بالنسل فالاول مشدد والثاني ومابعد مخفف
 فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ووجه الثاني
 ان سياق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الكل من وجوه الاستعمال وهذه الاشياء لا تؤكل
 عادة فقتستعمل في غير الاكل كاللبس والاقتراش ولو بلا غسل عند غير الازاعي على أن
 التحقيق في الشعر والريش ونحوهما ان لها في حال حياة الحيوان وجهها الى الحياة من حيث انها
 تموت ووجهها الى الموت من حيث ان الانسان أو غيره لا ياتئرا اذا قطعت فافهم * ومن ذلك قول
 الامام ابي حنيفة ومالك يجوز ان يخرز شعر الخنزير مع قول الشافعي يمنع ذلك وقول أحمد بكرهته
 ومع قول المخزقي بالليف أحب الى فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع فيهما
 راحة تشديدان لم يرد أحمد بالكره المنع فيؤخذ به الا كابر من أهل الورع ويسامح به الا صاغر
 فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارته ووجه الثاني البناء
 على القول ببغاسته ووجه الثالث والرابع الأخذ بالاحتياط فرجح الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك قول الامام مالك وأحمد والشافعي في أربع قولييه بطهارة الآدمي اذا مات مع قول
 الامام ابي حنيفة والمروحي من قولي الشافعي أنه ينجس لكنه يطهر بالنسل فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شرف ذات الآدمي وروحه وجسمها
 ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد تنجس لانه ما كان طاهرا الاسريان
 الروح فيه لكونه مركبا لها وهي من أمر الله وأمر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذا ما جاوره
 فافهم وآكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل كيف قال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه ببغاسة
 الآدمي مع حديث ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فالجواب يحتمل أن هذا الحديث لم يبلغه
 أو بلغه ولم يصح عنده * ومن ذلك قول الاثمة الاربعة بطهارة سؤر البغل والحمار وأنه مطهر
 على توقف لابي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والازاعي ان ما لا يؤكل كل لحمه سؤره
 نجس فالاول مخفف ومقابلته مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون علة منع
 الطهارة بسؤر البغل والحمار لا يصنع عليهما الا كابر العلماء بالله فتحقق الامر فيه على العوام بخلاف
 الاكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ببغاسة البول والروث
 مطلقا مع قول الامام مالك وأحمد بطايرهما من مأكول اللحم ومع قول النخعي جمع أبوال

الكشف من ان الشافعي حقيقة انما هو ما كان متولدا من الطعام والشراب ونرجح من الفرع
 لا من ذات الفرع وكان طلق بن عدي هنا راعي اهل قوم فمخفف الشارع عليه رجة به بخلاف
 الاكابر من العلماء والصالحين يؤمر أحدهم بالوضوء من مس الذ كرمنا كلة لقسامهم في التورع
 والتزهد عن مس المجاور للشارح بخلاف الفلاحين والتراسين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضي هذا
 التزهد العظيم فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان فان قال الشافعي ان حديث هل هو
 الابضة منك منسوخ قلنا السادة المحنفة لا يقولون بفسخه بل هو محكم عندهم فلا بد له
 من وجه يحمل عليه وقد صرح جده على آحاد العوام دون العلماء والصالحين فينبغي لكل متدين
 من المحنفة ان يتوضأ من مس الفرع خروجا من خلاف الائمة ولا ينبغي له ان يمس فرجه
 ويسلي بالتمجيد لمهارة فان قال قائل انكم قلتم ان عللة التقص بمس الفرع انما هو لكونه
 مجاور للشارح لا لذاته فلم توجدوا الوضوء بمس نفس الخارج فاجواب انما يلزمنا الشارع
 بالوضوء من مس الخارج لانه لا لذاته في مسه بخلاف خروجه فان العبد يجد لذته وراحة بخرجه
 فكاد تم البدن فلذلك كان فيه الوضوء كاملا بخلاف مس الخارج الملوث فافهم واما رجه من
 تقص الطهارة بلمس الذكر فظهر الكف اربا ليد الى المرفق فهو الاحتياط ليكون اليد تطلق على
 ذلك كما في حديث اذا قضى أحدكم بيده الى فرجه وليس بينه ماسترو ولا حجاب فليتوضأ وسمعت
 مرة أخرى يقول ليس لنا تقص للطهارة الا وهو متولد من الاكل حتى لنهتفئة عندهم يقول
 بانها تقص الطهارة اذا رقت في الصلاة لانه لا شبع ما حققه فان الجميعان لا يكاد يتسم فضلا
 عن القهقهة انتهى واما مس حلة الدبر فقال ابو حنيفة ومالك لا يتقص الوضوء وقال الشافعي
 في ارج قوله واحد يتقص أخذ ابرأية من مس فرجه فشمم القبل والدبر فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأجد بتقص طهارة من مس فرج غيره صنعا كان
 المسوس او كبراحيا كان ارميتا مع قول مالك انه لا يتقص من فرج الصغير مع قول أبي
 حنيفة انه لا يتقص مطلقا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق تقص الطهارة بمس
 الانسان فرج نفسه فقيس عليه مس فرج غيره بجماع عللة التقص في ذلك هنا تقص طهارة العبد
 من نفسه كذلك يتقص من غيره أخذ ابا الاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام أبي حنيفة
 والشافعي وأجد بعدم تقص طهارة المسوس مع قول مالك بتقصه فان الاول مخفف والثاني
 مشدد وان الاول خاص بالاصابر والثاني خاص بالاكابر من المتورعين وقد أجمع اهل الكشف
 على انه ليس لنا تقص الا وفعله سوء ادب او فيه راحة من سوء الادب مع الله تعالى ومن هنا ورد
 الاستغفار عند الخروج من الخلاء فلا يقع العبد في ناقص الا وهو غائب عن مشاهدة ربه عز وجل
 ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروج الحدث او وقوعه أبدا وذلك أي عدم الحضور
 حدث عند الاكابر يتطهرون منه احياء لبدنهم الذي مات باذيابهم عن شهوة كونه في حضرة ربه
 فافهم وهذا من باب قولهم حسنات الابرار سيئات المقربين * ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة بعدم تقص الطهارة بلمس الاخرى الجميل مع قول الامام مالك بإيجاب الوضوء بلمسه

وحكى ذلك ايضا عن الامام احمد وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود شيء من الشارع في ذلك فلو كان ذلك ناقضا لورد لنا حكمه ولو في حديث واحد ووجه الثاني كون الاحكام دائمة مع العلل غالباً فكما كانت العلل في النقض بلس المرأة الشهوة للامس أو الماموس أو لها عادة احتياطاً للامام مالك للامة وقال بنقض الامرد الذي يشتمى قبيله مثلاً لانه رضى الله عنه ممن امنهم الشارع على شريسته من بعده فكل امر حدث بعد موت الشارع من مستحسن أو مستقيم عرفاً فالمصنف ان يلحقه بما يشاء كله في الشريعة فالنقض بالامرد خاص بأراذل الناس وعدم النقض خاص بأشراف الناس الذين لا يشتمون الا ما باحه الله تعالى لهم فان تنزه الاكابر عن مس الامرد فهو كمال في التنزيه وقد يقال ان عدم النقض بمس الامرد خاص برعاة الناس والقول بالنقض خاص بأكابر العلماء والصالحين مشاكلة لتعامهم في التباعد عن كل مالم يأذن به الله تعالى * ومن ذلك قول الامام الشافعي بان لمس البالغ المرأة من غير حائل ينقض بكل حال الا ان كانت المرأة محرماً للامر مع قول مالك وأحمد انه ان كان ذلك بشهوة ينقض والا فلا ومع قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ان ذلك ينقض بشرط انتشار الذكرك بذلك فينقض باللس والانتشار ما مع قول محمد بن الحسن انه لا ينقض وان انتشر ذكره ومع قول عطاء ان لمس أجنبية لا تحلل له انتقض وان لمس زوجته وامته لم ينقض فالازل مشدد ومقابلته مخفف على التفصيل المذكور فیه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * فالاول مخفف خاص بالأكابر الذين يقيمون محل الشهوة اذا فقدت مقام وجودها ومقابلته دائر مع وجود الشهوة بشرطها المذكور فمن العلماء المشدد والمتوسط والمخفف وأما الماموس فذهب مالك والراجح من قولي الشافعي واحدى الروايتين عن أحمد انه كاللامس في النقض فرجع الامر الى مرتبتي الميزان في هذه المسئلة والتي قبلها ووجه من قال ينقض لمس الأجنبية الثقل بالنقض بالانوثه من حيث هي فكانها حدث ووجه من قال انها لا تنقض الاخذ بقول عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم الى الصلاة ولا يحدث وضوءاً وهذا خاص بمن ملك اربه وكان الشيخ يحيى الدين بن العربي رضي الله عنه يقول وجه من منع النقض بلس المرأة بالنظر الى كمالها من حيث المعنى القائم بها المشار اليه بقوله تعالى وان تظا مرا عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة كذلك ظهور وهو سر لا يطلع عليه الا من اطلعه الله تعالى على محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في حفصة وعائشة حتى جعل الله تعالى نفسه وأولى الهزم من الملائكة والبشر في مقابلتهما وهو سر لا يجوز كشفه لمجهوبين * وسمعت سيدي علياً الخواص رجه الله تعالى يقول نقض النهار بلس النساء خاص بأحد الناس ممن لم يعلمه الله تعالى على كمال النساء من حيث انهن محل انتاج العالم والانتاج في الكمال نظير قولهم ان اخيراً المتحدى أفضل من القاصر وأما عدم النقض بلسهن فخاص بأهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود ككشافا وحيثنا لا الذين يشهدون النقض في النساء ويرون الذكورة أكمل من الانوثة انتهى * وسمعت أيضاً يقول

لو لم يكن من كمال المرأة وقوتها الا كونها تستدعي بالحال اكابر ملوك الدنيا الى صورة العجوة
 عليها حالة الوفاة لكان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى ومعته ايضا يقول الاولى القول
 بتقص الجواهر والمهامر والصغيرة لان الملة في التقص بها قد لا تكون هي الشهوة وانما ذلك
 المخصوص وصف في الانثى فيقف التورع على القول بانهن يتقصن حتى ياتي لهن يفرضهن
 عن التقص وقد اطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى يذبح ابناهم ويضحي
 نساءهم على الاغفال فانه كان لا يذبح الانثى القريسة المهد بالولادة فكما اطلق الله اسم النساء
 على المرأة الكبيرة في قوله تعالى اولاست النساء من غير تقييد بالساعة فكذلك اطلقه على
 البنت ساعة ولادتها على حد سواء وهو مذهب داود رحمه الله من الاتمة من دار مع حصول الشهوة
 ومنهم من راعى محل الشهوة وان لم تحصل شهوة واما وجه من قال المراد بلس النساء في الآية
 هو الجماع لا اللبس باليدف، ولكون اللبس امر اخفى لا يغيب الانسان بلبسته عن ربه غالبا بخلاف
 الجماع فان صاحبه لا يكاد يحضره قلب مع ربه بل ينيب عن مراقبته وشهوده بالكلية
 وذلك حدث عند الاكابر من الاولياء باتفاق ولما كانت اللذة تسري في بدن الجماع كله لا تقتصر
 بمحل دون آخر امر المكلف بتسمي البدن في الفسل لينتفع بالاعمال من بدنه بمرئان تلك اللذة
 فيه فانها تمت جسده كله اذ لم ياتي وان كان فرعا من الدم فهو فرع اقوى من أصله وان كان البول
 والناظ والدم اقدر منه في ظاهر الاراذ الملة فيه بمرئان شهوته المنسية له عن شهوه والحق تعالى
 لا قذارة اللون والرائحة مثلا وما يؤيد من قال ان المراد باللس في آية ولا مستم النساء الجماع
 قوله تعالى وان طلقوهن من قبل ان تمسوهن فان المراد باللس هنا الجماع وقد يكون من قال
 بذلك انما قال به لكونه نظري لفة العرب فرأى ان اللبس والمس واحد لكن ذلك ينبغي ان
 يكون خاصا بمرأع الناس خلافا لأكابر فان من مقامهم ان يتزوهوا عن لمس النساء ولو بلا
 شهوة حتى عن لمس الشعر والظفر والس كيتزوهون عن الصلاة اذا اكلوا اللحم الجزور والابعد
 طهارة تباعد عنها لكونها مجازا لكوب الشياطين على ظهرها كما ورد لا لكونها مجازا للمس
 كله من سائر الحيوان في ذلك واحد فافهم ذلك فانه نفيس * ومن ذلك قول الامام أبي
 حنيفة رضي الله عنه ان من نام في صلاته على حالة من احوال المصلين لا ينتقص وضوءه وان
 طال نومه وانه ان وقع انتقص مع قول مالك ينتقص في حال الركوع والسجود وان طال
 دون القيام والقعود ومع قول الشافعي انه ان نام بمكان مقعده لم ينتقص ولو طال النوم
 والانتقص ومع قول أحد في أصح الروايات عنه انه ان طال نوم القائم والقاعد والراكع
 والساجد فعليه الوضوء والا فلا فالاول محقق ومقابله مفصل فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ووجه الاول ان النائم في الصلاة قريب من المستقبل لملق قلبه بحضرة الله
 تعالى وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا وكذلك القول في نوم الممكن مقعده لعدم استغراق
 قلبه في النوم بخلاف نوم غير الممكن مقعده من الارض ولذلك قال أشياخ الطريق
 من أراد خفة نومه فليضع تحت راسه عذة عالية وينم على شقه الايمن فان نومه يصحكون

تحفيجا جدا وأما وجه من قال من العلماء ان النوم يتقضى ولو من ممكن مقصدا ان مع عنه ذلك فهو
 لكونه أى النوم أمر بزيادته وجهه الى اليقظة ووجهه الى الموت بدليل ما ورد في الحديث ان النوم
 أخو الموت فكان القول بتقضى الطهارة به من باب الاحتياط لا احتياطاً وصحت سيدي عليا
 الخواص رحمه الله يقول وجه من تقضى الطهارة بخروج الدم المجارى أو بالقهقهة أو بنوم الممكن
 مقصده أو بحس الابط الذي فيه صنان أو بحس البرص أو بالاجذام أو الكافر أو الصليب أو غير
 ذلك مما وردت فيه الاخبار والآثار وتولد من الأكل والشرب الاحتياط بالاحتياط ولا بها لا تقع
 الا والقلب غافل عن مراقبة الله عز وجل فلو صحت مراقبة البدر به لتهزه نفسه عن مس كل قدر
 حسي أو معنوي فظلم محضه ربه فلما كانت هذه الامور من لازم صاحبها الغفلة عن الله تعالى
 تقضى بعض العلماء الطهارة بها قال وجميع النواقض متولدة من الأكل وليس لنا ناقض من غير
 الاكل أبداً فان من لا يأكل لا ينام ولا يجري له دم ولا ينضح في الصلاة ولا يتقيأ حتى يلائقه
 ولا يخرج من أبطنه صنان ولا يحصل له برص ولا جذام ولا يعصى ربه بمعصية تافضها عن الكفر
 والشرك بل هو كالملأئكة وأما من قال بتقضى مس الكافر فلا نه محل لحفظ الله تعالى فاحتاط
 المؤمن لنفسه بالتطهر من مسه فرأى من موضع المصط والغضب فهو نظير ما تقدم من الوضوء من
 أكل لحم الخنزير وما ورد أن ظهوره ما وى الشياطين لا من حيث ذات اللحم وكما ورد النهى عن
 الوضوء من المياه المذنوب عليها كماء قوم لوط وكما ورد من النهى عن المجلوس على جلود النمار
 والسياع من حيث انها تورث القساوة في القلب كإسياف بيانه في باب اللباس وكذلك لولا الأكل
 والشرب ما اشتبهنا المس النساء ولا جاعهن ولا خرج منا منى ولا جنأ أحدنا ولا أغنى عليه ولا
 تكلمنا بفسية ولا نعمة ولا اتخذنا حذم الكفار صلياً عبده فان هذه الامور لا تقع الا بعد الحجاب
 بالأكل وأصل ذلك أكلة السيد آدم من الشجرة فأنها لما كانت بيانا للصورة ما يقع فيه نومه من
 بعده من حجابهم بالأكل عن الله تعالى أمروا بالتزهد بالنفس أو الوضوء من كل ما تولد من الأكل
 للزمنة الحجاب والغفلة به عن الله عز وجل ولذلك أبطل العلماء الصلاة بالأكل في الامتناع معصية
 كمال مناجاة البدر به في صلواته حال الأكل ففقهه لذة الأكل عن ضرر كمال الأقبال على
 مناجاة ربه لا امتناع اجتماع لذتين معاً أن واحد ومراعاة الأدب معه كإسياف بسط ذلك في
 الخاتمة ان شاء الله تعالى ومن ذلك الوضوء مما مست النار كالطبخ والمخبر فاتفق الأربعة على عدم
 التقص به وقال ابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من أكلة فالأول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الثاني ان النار مظهر غضبي يذهب الله تعالى بها من شامس العاة فلا يتناسب من
 أكل مماسته أن يقف بين يدي الله تعالى الا بعد التطهر منه طهارة كاملة ووجه الاول خفاء هذا
 الوجه على غالب الناس فلذلك كان الوضوء منه خاصاً بالأكابر الذين يعرفون وجه ذلك بخلاف
 الأصاغر فلا يفرقون بالوضوء منه وكان ذلك آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم تروسة
 على الأمة فرجع الأمر الى مرتبة الميزان فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة ان من يتقن
 الطهارة وشك في المحدث انه يعمل باليقين الا ان ظاهر مذهب الامام مالك انه يبنى على الحديث

ومروضا وقال الحسن ان كان شكك في الحديث حال الصلاة بنى على تحينه في صلاته وان كان خارج
 الصلاة اخذ بمقتضى الشك وهو الحديث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 فالاثني بالا كابر الاخذ باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء اذن الله تعالى ذم الذين
 يتعمدون الغش الا ان يحجزوا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الامامة
 الاربعة بتحريم مس المصنف على الحديث مع قول داود وغيره بالجواز وكذلك قول الامامة الاربعة
 يجوز للحديث جله بخلاف اوله علاقة الا عند الشافعي كما يجوز عنده جله في اتمة وتفسير ودناير
 وقلب ورقه يعود فالاول مشدد وقول داود وغيره مخفف والاول في مسألة الحمل بخلاف وعلاقة
 مخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر في المسئلتين الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المس المبالغة
 في التعظيم وعملنا ظاهر قوله تعالى لا يمس الا المطهرون والوجه الثاني فيه ان كلام الله تعالى ليس
 هو حالا في الكتابة التي في الورق وانما هو على لها كخيال العجود على وجه الماء وكصورة الراشي
 المرتسم في المرأة فلهي عين الراشي ولا هي غيره وهذا اسرار لا تصلها العبارة ووجه الاول في حل
 المصنف بعلاقة عدم مس المصنف لانه انما مس العلاقة فصورته صورة من قلب ورق المصنف
 يعود لان صورته صورة العظم على كل حال ووجه الثاني المبالغة في التعظيم لانه يعد حاملا للمصنف
 بالعلاقة فلكل من المذهب وجه ولا يخفى ان الورع يتنوع بتنوع المقامات في الاكبر والاصغر
 فاعلم ذلك * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد في أشهر الروايات عنه بتحريم استقبال
 القبلة واستدبارها في العصر او قول أبي حنيفة يحرم الاستقبال والاستدبار في العصر وفي البيان
 مع قول داود ويجوز الاستقبال والاستدبار فيهما جميعا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان من جعل جهة وقوفه بين يدي الله تعالى في صلاته هي جهة
 بوله وظائفه فقد أساء الادب فلذلك غاير الشارع بين الجهتين بقوله شرعوا وغربوا وذلك خاص
 بالا كابر الذين بالغوا في تعظيم جناب الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على غالب الناس
 فهو خاص بالاصغر فلا يكاد احد منهم يلحظ ما لحظه الا كابر من التعظيم فلكل مقام رجال
 فاعلم ذلك * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان الاستنجاء واجب الصكن عند مالك
 وأبي حنيفة انه ان صلى من غير استنجاء صححت صلاته وقال أبو حنيفة هو سنة وهي رواية
 عن مالك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول المبالغة
 في وجوب التنزه وهو خاص بالا كابر ووجه الثاني كثرة تكرر نزع النجاسة من هذين الحليين
 فنخف فيهما بالاستنجاء ومن هنا قال أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء
 اذا كانت مقدار الدرهم البعل لان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة *
 ومن ذلك قول الشافعي واجد بوجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار وان حصل الاتقاء بعد ذلك فراجع قول
 مالك وأبي حنيفة بجواز الحجر الواحد اذا حصل به الاتقاء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول العمل بأمر الشارع مع زيادة التنزه ووجه الثاني حمل التلاوة في
 الحديث على التاب والا اذا حصل الاتقاء بمسحة واحدة فلا معنى للتأية والتأية لعدم شيء يمسح

هناك مع ما في ذلك من رائحة التعظيم للوترية لشرفها بحصة الله تعالى لها كما ورد عن قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر ولكن لما كان دون الثلاثة أجزالا يكفى في العادة قدم الشارع إزالة النجاسة على مراعاة ما هو أدب في العرف مع ان مقام الوترية لا يكاد يخطر على قلب المستضيئ لتلبية النفلة على البعد حال الاستنجاء فافهم * ومن ذلك قول الشافعي - واحد لا يجرى الاستنجاء بعظم ولا روث مع قول أبي حنيفة وما لك انه يجرى بهما لكن مع الكراهة بهما فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول نهي الشارع عن الاستنجاء بهما والنهي يقتضي الفساد ووجه الثاني ان النهي عن الاستنجاء بهما نهي تنزيه فالاول خاص بالا كبر والثاني خاص بالاصغر لان علته كون العظم طعام اخواننا المجن ينجى على كثير من الناس وامامه الروث فلان المراد بالمجر التحفيف والله أعلم

(باب الوضوء)

اتفق الاثمة على انه لو نوى بقلبه من غير لفظ أجزأه الوضوء بخلاف عكسه وعلى أن غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب الا ما حكى عن أحمد وعلى أن تخليل اليد بالنية المكتة في الوضوء سنة وعلى أن المرفقين يدخلان في اليدين في الوضوء خلافا لغيره واجمعوا على أنه لا يجوز مسح الاذنين عوضا عن مسح الرأس وعلى أن من توضأ فله أن يصلي بوضوئه ماشيا ما لم ينتفض خلافا للشافعي في قوله لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات وقال عديدان عجزوا لا يصلي بوضوء واحد غير فرضة واحدة ويتنفل ماشيا واحتج بالآية بأهلها الذين آمنوا اذا هم الى الصلاة فاعسلوا الآية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول كافة العلماء انه لا تصح طهارة الابنية فحبب النية في الطهارة عن المحدث الاكبر والاصغر مع قول الامام أبي حنيفة لا يفتقر الوضوء والغسل الى النية بخلاف التيمم لا بد فيه من النية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه دليل الاول حديث انما الاعمال بالنيات ووجه الثاني اندراج فروع الاسلام كلها في نية الاسلام كما قال به ابن عباس وأبو سليمان الداراني فقالا لا يحتاج شيء من فروع الاسلام الى نية بعد أن اختار صاحبه الدخول فيه أي في الاسلام ووجه استثناء الامام أبي حنيفة التيمم كون التراب ضعيف الروحانية فلا يكاد ينعش البدن من الضعف الذي حصل فيه من المعاشي أو الغفلات فلذلك احتاج الى تقويته بالنية كما سيأتي بيانه في باب ان شاء الله تعالى بخلاف الماعفانه قوي للروحانية فيصبي كل محل نزل عليه ولو بلا قصد قاصد * ومممت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول حقيقة النية عزم المكلف على الفعل مع المقارنة غالبا ومن قال انه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فاحق النظر لانك لو قلت للنبي وهو يظهر ماذا تصنع فقال لك اظهر وأما من لا يصرف ما يصنع فليس هو بمكلف أصلا قال وتعمل شبهة من قل عن الامام أبي حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يصرف اصطلاحه فان الفرض عنده ما صرح القرآن بالامر به أو ما أحق به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض ما جاء في السنة الغير المتواترة الامر به ثم انه يحتمل الى ما هو واجب وإلى

ما هو مندوب كالحج والاسقباء وقص الاظفار فانه ثبت بالسنة في السنة ما هو واجب عليها
ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام ابي حنيفة فرضية النية نفى وجوبها وتطير ذلك اصطلاح
السلف على التعبير عن المحرم بلفظ الكراهة فاذا قيل وكراهة سفيان الوضوء ما بين مثلا فراحم
المنع وعدم العصة فافهم واعرف معطلم الاثمة قبل الاعتراض عليهم فانهم اهل ادب مع الله
تعالى فتأبروا بين لفظ ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت السنة ترجع الى
القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وتطير ذلك تخصيصهم
الدعاء للانبياء بلفظ الصلاة دون الرحمة وان كانت الصلاة من الله رحمة تميز الانبياء عن
الاولياء فيقال في الولى رحمة الله اَوْ رضى عنه ولا يقال فيه صلى الله عليه وسلم الا بحكم التبعية
للانبياء كما هو مقر في كتب الفقه وغيره وسميته رضى الله عنه يقول كان الامام ابو حنيفة من
أكثر الاثمة اديا مع الله تعالى ولذلك لم يحصل النية فرضا وصحى الوتر واجبال كونها مائتة
بالسنة لا بالكتاب فقص بذلك تمييز ما فرضه الله وتميز ما اوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فليس الخلف لفظيا كما قاله بعضهم بل معنويا ايضا فان ما فرضه الله أشد مما فرضه رسول الله
صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين خيره الله تعالى أن يوجب ما شاء أولا يوجب وأطال
في ذلك ثم قال فاللائق بكل متدين أن لا يعمل عملا الابنية سواء كان ذلك من الوسائل أم من
المقاصد من حيث انها أمور بها شرعا ولو لم يزل امامنا يوجبها فانها سنة على كل حال ونهض
بها الى الوجوب اجتهد المجتهدان قلت فاجمع أو جبهه أوجب نية رفع المحدث الاصفر مع الاكبر
اذا اجتمع المحدثان على المكلف فالجواب وجهه ان الاصل في كل حدث افرادة بنية فقد
لا يكون الشارع يرى اندراج الاصفر في الاكبر بحكمة تقتضى على غالب الناس وقد بسطنا
الكلام على ما يرد على مذاهب العلماء في النية منطوقا ومفهوما في كتاب الاجوبة عن الاثمة
فراجعه * ومن ذلك قول الاثمة أن النطق بالنية كمال في العبادة مع قول مالك انه يكره التطق
بها فالاول كالمشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول مراعاة حال
غالب الناس من عدم وصولهم في الهبة والتعظيم الى حد يمنعهم من النطق أو نقله عليهم اذا قبلوا
على فعل ما هو ربه ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين استحكمت فيهم مظلمة الله تعالى
حتى منعهم من القدرة على النطق بالنية بين يديه الا ان امرهم بذلك ولم يصح لنا في ذلك امر
بالنطق بها * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول اني اقدر على النطق بنية الطهارة
ولا اقدر على النطق بنية الصلاة من حيث ان الطهارة مقتض طريق الصلاة فهي بسطة عن مقام
المناساة لله تعالى عادة وفرق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفيس وسيأتي في بيان
حكمة الجهر في اولي المغرب والعشاء من خصائص الحق جل وعلا ان البسدير زاده هبة
وتخليها كليا أطال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا ولذلك سكت الامراء
مستحبا في غير الركنين الاوتين من الفرائض الجهرية والله سبحانه وتعالى اهل *
ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة واحدى الروايتين عن أحمد ان التسمية في الوضوء

مستحب مع قول داود وأجدتها واجبة لا يصح الوضوء إلا بها سوى ذلك السعد والسهو ومع قول
 أصحابنا أن نسيم الجرائنه طهارته والأفلا فالأول محقق والثاني مشدد والأول محمول على
 حال أهل القبر من شهود حضرة الله عز وجل والثاني على غيرهم فذلك كان ذكر الله تعالى
 مستحباً واجباً * ومعت سیدی علی الخواص رحمه الله تعالى يقول كل ما لم يدكر اسم الله
 تعالى عليه فهو قريب من الميتة في التحكم من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو أنه رذيعها الدم الفاسد الذي يضر البدن في أكله
 فما جمل ذبيحة المشرک رجبا إلا عدم ذكر اسم الله عليه بخلاف ذبايح أهل الكتاب فإن الشريعة
 أباحها انتهى أي فإن الآية وإن كانت نزلت فمن ذبح على اسم الأصنام فظاهر ما شهدنا قاله
 الشيخ كما يشهد له أيضاً حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه فإن ظاهره ضد بعضهم في العبادة
 وإن جمل بعضهم على الكمال كإبراهيم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن غسل البدن قبل الطهارة
 مستحب مع قول أحدان ذلك واجب لكن من نوم الليل دون النهار ومع قول بعض أهل الظاهر
 بالوجوب مطلقاً تعبد الالتماسة فإن أدخل يده في الأناة قبل غسلها لم يغسل الماء ما لا عند المحسن
 البصري فالأول محقق والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة باستحب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الإمام أحمد في أشهر الروايتين
 بوجوبهما في المحدث الأكبر والأصغر فالأول محقق والثاني مشدد أما ظاهر حديث
 تميم بن أوس شقيقاً عندهم صححه فإن الأمر للوجوب حتى يصرفه صارف وإما أن أصله
 مستحب ونهض به إلى الوجوب اجتهد المجتهد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 الاستحب أن القم والأنف باطنهما من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالأصالة الأعلى
 الظاهر من البدن فالتمرض لهما إنما هو على سبيل الاستحب ووجه الوجوب كون القم محل
 اللسان والطعام فكيف وقع اللسان في أثم وكما نزل منه إلى المخوف حرام أو شبهات وقد صرح في
 الحديث بأن اللسان أكثر الأعضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لما ذوئل يكب الناس في
 النار على وجوههم إلا حصائد السنتهم فيجب على هذا القول على السداد إذا ظهر أن غسله
 غسل جيد بالماء مع القفال بمن وقع هو في عرضه من سائر الناس والأكثر من الاستغفار كما هو
 مقرر في كتب الشريعة وأما وجه وجوب الاستنشاق فهو كون الأنف محل ميت الشيطان كما
 ورد على ظهور الكبرياء والأنفة عن الحق والعمل به ولا يكاد يعلم أحد من هذا الكبر إلا أن
 صار يرى نفسه دون المسلمين أجمعين كما بسطنا الكلام عليه أول عهود المشايخ فراجعه وكان
 سيدنا الشيخ إبراهيم الدسوقي يقول كلمة النفية أشد في القياس من خروج الرجوع ومن أكل البعر
 وكان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن أن يقرأه إلا بلسان طاهر من النية والتمية وأكل الحرام
 والشبهات فقد أجمع أهل الله تعالى على أن من أكل حراماً أو وقع في ضيقة فقد نقص نجاسة عنه
 من دخول حضرة تامة سواء في الصلاة وغيرها أو ما راد الشارع لأمته أن لا يقوم أحد منهم بساخي
 ربه في الصلاة إلا على طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب وقولنا حال من يكلم بالجميع ثم يخرج

القرآن مثال من رمى مصفا في قاذورة ولا شك في كفره وسعت سيدي علي الخواص وجهه الله
يقول انما صلى الله عليه وسلم المغضه والاستنشق وقدمهما على غسل الوجه باذن من ربه
عز وجل للتأني في الناس عنهما لكونهما لا يبدان من الوجه الا بعد اتمام النظر الى باطنهما
فلا يقال كان ينبغي تأخيرهما عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لان الشارع معصوم من
الوقوع في سوء الادب وقد قدمناه انما استهما باذن من ربه عز وجل كما انهم صرح الاذنين كذلك
باذن من ربه انتهى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الياس الذي بين شعر الاذن والحية من
الوجه مع قول مالك وأبي يوسف انه ليس من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول حصول المواجهة به في
حضره الله تعالى عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوع المواجهة به فان الشرع قد تبع العرف
في ذلك عند القائل به والافكل جزء من بدن العبد ظاهر او باطنا ظاهر للحق تعالى كما اشار اليه
فرض الحق تعالى ليلة الاسراء الفسل لجميع البدن عند كل صلاة ثم خفف الله ذلك بالوضوء
ورضى منهم به في الصلاة مع الاستقباء ثم لما كان القلب محلا للنظر الحق تعالى من العبد امر الله
تعالى العبد بالتوبة فور امساره للتطهير من النجاسة المنوبة لان الماء لا يصل الى القلب فافهم
* ومن ذلك قول الائمة الاربعة بان المرققين يدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول
الامام داود والامام زفر رجما الله تعالى انهما لا يدخلان فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول انهما محل الارتقاء ونكمل الحركة بهما في فعل
المخالفات ووجه الثاني كونهما مجموع شيئين ابرة الذراع ورأس العظمين فلم يمتصنا للذراعين
فخفف فيهما * ومن ذلك قول الامام مالك واجد في اظهر الروايات عنه بوجوب مسح جميع
الرأس في الوضوء مع قول أبي حنيفة والشافعي بوجوب البعض فقط مع اختلافهما في قدره
فالشافعي يقول يجب ما ينطلق عليه اسم المسح وأبو حنيفة يقول البعض هو ربع الرأس ويكون
ذلك بثلاثة من أصابعه حتى لو مسح رأسه بأصبعين لا يكفي وقال الشافعي لا يتعين المسح باليد
فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول الاخذ بالاحتياط فيمسح جميع محل الرياسة التي عند المتوضي فيخرج عن الكبر
الذي في ضمنها ويمكن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فان كان عنده متقال ذرة من
كبر لا يمكن من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد اذهي الحضرة الخاصة وكذلك القول في حضرة
الصلاة ووجهه من يقول بمسح البعض فقط ان العبد لا يمكنه الخروج عن الرياسة بالكلية لانه
لا بد ان يأمر غيره أو ينهيه وذلك رياسة ووجه من يقول بوجوب مسح ربع الرأس فقط الرجعة
بالعزم فان غالبهم يطلب عليه الرياسة والكبر لمجابه عن مقام عبوديته فلا يكاد يرى نفسه تحت
حكم غيره الا قهرا فلذلك سوح أحداهم بقاء ثلاثة ارباع رياسته واكتفى بربع عبوديته * ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة ان المسح على العمامة لا يبرئ مع قول أحد بأنه يبرئ لكن بشرط أن
يكون تحت الخنك معاشي رواية واحدة وان كانت مدورة لا ذؤابة لما يعني الا تمام يبرئ المسح عليها

وعنه في مسح المرأة على قناعها المستدير تحت حلقها رواية وهل يشترط أن يكون لبس العمامة على
 ظهره وإتيان فالاول مشدد والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره ووجه الاول ان الرياسة حقيقة
 في نقب الرأس لانها عليهم من عمامة أو قلنسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا لرياسة والكبر
 ووجه الثاني النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب والرأس بدل عنه لاحتمال
 أن يكون اسمه مشتقا من الرياسة وهو معنى من المعاني فلا فرق في الإشارة اليه بالمسح بين أن
 يكون ذلك بمائل أو بلا مائل ومن هنا خفف الأئمة الثلاثة باستصحاب مسح مرة واحدة فقط
 وشدد الشافعي باستصحاب محسه ثلاثا ووجه الاول انه محمول على حال الاكابر الذين لم يظهر
 عليهم كبر والثاني خاص بالاصاغر الذين يظهر عليهم الكبر فيمسحون رؤسهم ثلاث مرات مبالغة
 في إزالة الكبر الذي عندهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاذنين من الرأس يستحب
 مسحهما معه مع قول الشافعي انهما عضوان مستقلان يحسبان بماء جديد بعد مسح الرأس
 وقال الزهري هما من الوجه فيفصلان ظاهرا وباطنا مع الوجه وقال الشعبي وجعاهما ما قبل
 منهما من الوجه ينسل معه وما أدبر منهما من الرأس يمسح معه فالاول مخفف وقول الشافعي
 مشدد وكذا ما بعده ووجه الاول كون الاذنين لا يتصور فيهما عصيان حقيقة وانما هما طريقان
 الى وصول الكلام المحرام منهما الى القلب فلذلك خفف فيهما بالمسح ليكون الكلام المحرام
 يمر عليهما ويمسحهما معا ووجه الثاني كونهما كأناسيا الوصول سواء لظن بالناس من كثرة
 ما ينسبان ذلك ويوصلانه الى القلب فهما كمن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها
 فلذلك وجب غسلهما إزالة لذلك الوزر في الظاهر وأوجبنا على العبد التوبة من سوء الظن
 في الباطن ومن هنا يعرف توجيه قول الامام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين
 عنهما انهما يحسبان مرة واحدة وقول الامام الشافعي انهما يحسبان ثلاثا وهو الرواية الأخرى
 عن أحمد * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان مسح صفحة العنق بالماء ايسر سنة مع قول أبي
 حنيفة وأحمد وبعض الشافعية انه مستحب فالاول مخفف ومقابله مشدد ووجه الاول عدم ثبوت
 حديث فيه فكان بدعة ووجه الثاني ما رواه الديلمي مسح العنق أمان من الفل مع ما جرب من
 زوال الهم والهم اذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف النقل علمنا بالتعبية * ومن
 ذلك اتفاق الأئمة على ان غسل القدمين في الطهارة مع القدرة فرض اذا لم يكن لا بسا للنف مع
 ما حكي عن أحمد والاوزاعي والطورى وابن جرير من جواز مسح جميع القدمين وان الانسان
 عندهم مخير بين الفسل وبين المسح فالاول مشدد ومعه ثبوت الفسل من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والثاني مخفف ومعه ظاهر القرآن في قراءة الجمر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول مواخذة العبد بالمشي بهما في غير طاعة الله عز وجل وكونهما حاملين للجسم كله ومعدن
 له بالقوة على المشي فاذا ضعف با مخالفته أو انقلبه تسرى ذلك فيما جلاهما كما يسرى منهما القوة الى ما
 فوقهما اذا غسل فانهما كمرورق الشجرة التي تشرب الماء وتتدلى الأغصان بالاوراق والشارفتين
 فيهما الفسل دون المسح ووجه الثاني كونهما لا يكثر منهما الصبيان بخلاف ما جلاه من الاعضاء

فما كفى صاحب هذا القول بمصعبهما مع قوله بأن النسل أفضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول
 فرض الرجلين المسح لالنسل فاعلم ذلك * ومن ذلك قول بعضهم بمسحراة النقص من
 الثلاث في غلات الوضوء ومصاحته مع قول بعضهم بعدم المسحراة لتبوت الاقتصار على مرة على
 مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة
 الميزان ويصح حمل الاول على حال العوام الذين يقعون في المعاصي والغلات وحمل الثاني على
 اكابر العلماء الذين لا يقعون في معصية فان هؤلاء محمية ابدانهم يكفهم النسل أو المسح مرة واحدة
 أو مرتين ويصح أن يكون الامر بالمعكس فيكفي المعاصي المرة الواحدة أو الاثنان لانه هو الذي يليق
 به الرخصة بخلاف الاكابر والى ذلك اشار صلى الله عليه وسلم بقوله بعد أن قوضا ثلاثا ثلاثا هذا
 وضوء وضوء لا يبياه من قبلي انتهى وذلك لانهم اكابر المحضرة الالهية فيطالبون بمزيد نظافة
 وحياة كل عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك في
 احدي روايتيه بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي واجد بوجوبه فالاول
 مخفف والثاني مشدد ووجه الاول فهم أبي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى من القرآن أن
 المقصود غسل هذه الاعضاء ومسح بعضها وكال طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة سواء
 تقدم بعضها على بعض كالرجلين على غسل الوجه أو تأخر عنه كالوضوء منكوسا وقد كان الامام
 علي بن أبي طالب يقول لا بالي بأى أعضاء الوضوء بدأت ويتقدر عدم وجوبه فاصله سنة
 بالاجماع ونهض به الى الوجوب اجتهد الاثمة القائلين به ووجه الثاني أن الوضوء المحلى عن
 عن الترتيب لم يرد لنا فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيضاف أن يكون داخل في عموم
 قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردأي غير مقبول لكن لما استند الى
 الاجتهاد كان مقبولا من حيث ان الشارع قرر حكم المجتهد وانما لم يرد لنا حديث في تقديم أحد
 المحدثين أو الاذنين على الآخر لان حكمة تقديم المعنى من الدين والرجلين انما هو ليكون المعنى
 اقوى من اليسار طاعة واسرع الى المعصية من اليسار فلذلك نذب الشارع الى تقديمهما مسارعة
 لطهارتهما كما كانت أسرع لفصل الخلافات ولا يمكننا المحدثان والاثنان فانه لا يتصور فيهما
 ما ذكرته في اليدين فلذلك كانا يطهران دفعة واحدة والله أعلم * ومن ذلك قول الامام
 أبي حنيفة بأن الموالاة سنة وهو أصح القولين عند الشافعية مع قول مالك وأحمد في أشهر
 الروايتين انها واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول أن الاصل في ابدان المتطهرين عدم عصيانها لربها وعدم طول غفلتها عنه
 ومن كان كذلك فاعضائه حية لا يؤثر فيها جفاف كل عضو قبل غسل ما بعده سواء اقلنا
 بوجوب الترتيب أم لا ووجه من قال بوجوب الموالاة ككون الغالب على المتطهرين ضعف
 ابدانهم من كثرة المعاصي أو الغفلات أو اكل الشهوات واذا لم يكن موالاة جفت
 الاعضاء كلها قبل القيام الى الصلاة مثلا واذا جفت فكانها لم تغسل ولم تكتسب بالماء
 اتعاشا ولا حياة تنف بها بين يدي ربها فمناطبت ربها بلا كمال حضور ولا اقبال على
 مناجاته هذا حكم غالب الايدان اما ابدان العلماء العالمين وغيرهم من الصالحين فلا يحتاجون

الى تشديد في امر الموالاة بحياة ابدانهم بالماء وطول الفصل بين غسل اعضائهم فيصل قول
من قال بوجوب الموالاة على طهارة عواتم الناس ويحصل قول من قال بالاستحباب على طهارة
علمائهم وصالحهم وصحت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول نعم قول من قال
بوجوب الموالاة في هذا الزمان فان من لم يوجها يؤدي قوله الى جوار طول الفصل جدا وزيادة
البطء في زمن الطهارة وفوات اول الوقت كأن يغسل وجهه في الوضوء لظهور بعد صلاة الصبح
ثم يغسل يديه ربع النهار ثم يجمع رأسه بعد زوال الشمس ثم يغسل رجليه قبل العصر مع
وقوع ذلك المتوضى مثلا في الغيبة والنميمة والاستهزاء والحضرة والفتنة وغير ذلك من
المعاصي والمكروهات أو بخلاف الاولى ان كان ممن يؤاخذ به كما يؤاخذ بأكل الشهوات فغسل
هذا الوضوء وان كان صحيحا في ظاهر الشرع من حيث انه يصدق عليه أنه وضوء كامل فهو قليل
النفع لعدم حصول حياة الاعضاء بعد موتها أو ضعفها أو فقورها فافات بذلك حكمة الامر
بالموالاة في الوضوء وجوبا واستحبابا وفي انماش البدن وحياته قبل الوقوف بين يدي الله تعالى
لئلا حاجة ثم لو قدر عدم وقوع ذلك المتوضى الذي لم يوال في مصيبة أو غفلة في الزمن المتخلل بين
غسل الاعضاء فالبدن ناشف كالأعضاء التي عنها الغفلة والسهو والملل والسآمة فلم يصر لها داعية
الى كمال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وباجلته فالموالاة من أصلها سنة ونهض بها الى
الوجوب الاجتهاد فهي مطلوبة بكل حال والله أعلم * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على أن
من توضأ فله أن يصلي بوضوئه ما شاء من الفرائض ما لم ينتقض وضوءه مع قول القاضي أنه لا يصلي
بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات ومع قول عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة وأخرج
بالآية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاجماع
من أهل الشريعة والمحققة على ذلك ووجه قول القاضي ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين
خمس صلوات يوم الاحزاب فلا يزداد على ذلك ووجه قول عبيد بن عمير العمل بظاهر القرآن وهو
خاص بمن يقع في الذنوب كثيرا والاول خاص بمن لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول
والثالث والله تعالى أعلم

* (باب الفصل) *

أجمع الائمة على أنه يحرم على المجنب جل المصنف ومعه وعلى وجوب تعميم البدن بالنسل وأنه
لا يكفي في الجنابة مسح الرأس بالماء قياسا على الخف أي فكما أنه يجب نزع في الجنابة وغسل
الرجلين ولا يكفي فيه بالمسح فكذلك الرأس في الجنابة بجامع كون كل منهما مسحوا ولم أجده
لذلك دليلا صريحا هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
اتفاق الائمة الاربعة على وجوب الفصل من التقاء المتحسين وان لم يحصل انزال مع قول داود
وجماحة من الصحابة بأن الفصل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت نسخ ذلك ولا فرق بين فرج
الآدمي والبهيمة عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجب الفصل في وطء البهيمة
الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف في مسئلتى جاع الآدمي والبهيمة فرجح الامر

الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المستبين حصول اللذة التي يغيب عنها البسطة عن مشاهدة
خضرة ربه عادة مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيه ما عدم كمال اللذة فلا تكمل الا بالانزال
فالاول خاص بالا كابر الذين يبالغون في التنزه والثاني خاص بالاصاغر الذين لا يقدر على
المتشي على ما عليه الا كابر وصرح ان يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا
يجب الفسل على الا كابر الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيه غيبة عن ربهم لما هم
عليه من القوة كما يؤيده قول عائشة واياكم علك اربه كما كان صلى الله عليه وسلم يملك اربه في قصة
تقبيل نسائه وهو صائم او هو متوضي ثم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الامام
الشافعي ان الفسل يجب بخروج المتي وان لم يمارن اللذة مع قول أبي حنيفة وما لك انه لا يجب
الفسل الا مع مقارنة اللذة بخروج المتي بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه
كاقول في الجماع مع الانزال او بلا انزال فلا يصح * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد
لنخرج منه متي بعد الفسل من الجنابة فان كان بعد البول فلا غسل والاوجب الفسل مع قول
الشافعي بوجوب الفسل مطلقا مع قول مالك لا يجب الفسل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني
مشدد بالكلية والثالث مخفف بالكلية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فأحد الثقتين في الاول
وقول الشافعي خاص بالا كابر والحق الاتحوق قول مالك خاص بالاصاغر كالعموم فانخرج
أحدهما من الاثمة عن مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي يجب الفسل بخروج المتي وان لم
يتدفق مع قول الاثمة الثلاثة بعدم وجوب الفسل اذا لم يتدفق فالاول مشدد ومقابله مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجب الفسل الا بانفصال
المتي من رأس الذكركم مع قول الامام أحمد بوجوب الفسل اذا أحس بانقال المتي من الظهر
الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعموم المسلمين والثاني مشدد خاص بالا كابر
ومن ذلك قول مالك وأحمد بوجوب الفسل على الكافر اذا أسلم مع قول أبي حنيفة والشافعي
باستحباب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني ان الله تعالى أطلق الحياة
على من أسلم بقوله أو من كان ميتا فأحييناه ومن صار حيا بعد موت فلا يجب عليه غسل
انما ذلك على وجه الاستحباب وزيادة التنزه ويؤيد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
يفقرظهم ما قد سلف ووجه الاول كمال المباعدة في الحياة فالاسلام أحيى الباطن والناهى عبي
الظاهر فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك بوجوب امرار اليد على
البدن في غسل الجنابة مع قول الاثمة الثلاثة بأن ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاول المباعدة في عاشا البدن من الضعف المحاصل له من سريان لذة خروج المتي
والجماع ووجه الثاني الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن فانه يحيى بالطبع كل ما مر عليه من
البدن فاللائق بتبليغ الالتئان بالجماع أو بخروج المتي الاستحباب واللائق بمن غاب باللذة
عن احساسه الوجوب والله أعلم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء والفسل
من فسل ما لم يجنب والمخاض مع قول أحمد انه لا يجوز للرجل أن يتوضأ من فضل وضوء

المرأة اذا لم يكن يشاهدها ووافق محمد بن الحسن على أنه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ثبوت الادلة
 فيه ووجه الثاني ما في ما يطهارة المرأة من شدة القذارة عادة ولذلك قيد ذلك بما اذا لم
 يكن يشاهدها فيصممها على أنها لم تكن تطيغه حال تطهره ليس على بدنها قذر بخلاف ما اذا كان
 يشاهدها حال غسلها فانه يعمل بعلمه من طهارة او امتناع فلم أن اللائق بالاكابر الثاني واللائق
 بالعوام الاول ونظير ذلك اتفق الاثمة على أن المرأة اذا اجنبت ثم حاضت كفها غسل واحد مع
 قول أهل الطاهر انه يجب عليها غسلان * ومن ذلك اختلاف أصحاب الشافعي في وجوب
 الفصل من الولادة بلابل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول المسالفة في التزم من خروج المني ولو صار ولدا ووجه الثاني أن الفصل المذكور
 مآشرع الا للقذر والحاصل بالولادة عادة فاذا لم يكن قذرا فلا يجب الفصل مع ما فيها أيضا من شدة
 الوجع حال الطلق فان ذلك يعني اللذة المصطفة للبدن بالكلية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى
 حال الطلق بل تصير كل شعرة منها متوجهة الى الله حاضرة معه وذلك برعاية قوم مقام الماء
 في حياة البدن فاعلم ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في
 احدي الرويتين بتصريم قراءة القرآن على الجنب والمحاض ولو آية أو آيتين مع قول الامام أبي
 حنيفة بجواز قراءة بعض آية ومع قول مالك بجواز قراءة آية أو آيتين ومع قول داود بجواز الجنب
 قراءة القرآن كله كيف شاء فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف بالكلية
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب
 ولا المحاض شيئا من القرآن فذكر شيئا فعمل بعض الآية كحرف مع تأييد ذلك بما قاله أهل
 الحقيقة من أن القرآن كلام الله تعالى وهو أي الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس
 فلا يناسبه أن يبرز من محل موصوف بالقذارة معني أو حسا سواء قبله وكثيره وأيضاً فان القرآن
 مشتق من القدر وهو الجمع لكونه يجمع القلب على الله تعالى فقلب الشارع من المؤمن أن لا يقرأ
 شيئا يدعو بالخاصية الى المحضومع الله الاعلى اكل حال في الطهارة بخلاف الجنب والمحاض
 فلم أن الجنب وغيره أن يقرأ الفرقان من الاحكام والاذكار لانه لا يجمع القلب على الله تعالى
 وعليه يحمل قول داود من حيث ان الفرقان قرآن وعكسه عند الاكابر بخلاف المجبوبين فافهم
 وأما من جهة الفاظ القرآن فالتحقيق ان وجه قول داود ان القرآن له وجهان وجه الى حضرة
 صفات الله تعالى وهو القائم بالذات ووجه الى الخلق وهو المكتوب في الصحف والمنعوق به في
 اللسان والمحفوظ في القلوب فكلام داود يقتضي على أحد الوجهين ولا يخفى الورع وطلب شدة
 التحفيم من كل مكلف وان لم يكن القرآن حالا في اللسان واللفظ حقيقة وأكثر من ذلك لا يقال
 والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التيمم)

أجمع الاثمة على ان التيمم بالمعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله جائز وأجوز

على وجوب التيمم كالحلث وعلى أن المسافر إذا كان معه ماء ونحى العطش فله أن
يجبه لغيره ويقوم على أن الحلث إذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه
وزمه استعمال الماء وعلى أنه إذا رأى الماء بعد فراغه من الصلاة التي تسقط بالتيمم لا يجب
إعادتها وإن كان الوقت باقيا وعلى أن التيمم لا يرفع الحدث خلافا لما دوى على أن من خاف التلف
من استعمال الماء جاز له تركه وأن يقيم بآلخلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق * وأما الاختلاف فيه فمن ذلك قول الامام الشافعي وأحمدان الصديقي الآية
هو التراب فلا يجوز التيمم الا بتراب طاهر أو برمل فيه غبار مع قول أبي حنيفة ومالك الصبيد
هو نفس الارض فيجوز التيمم بجميع أجزاء الارض ولو لم يجز لآراب عليه ورمل لا غبار فيه
وزاد مالك فقال انه يجوز التيمم بما اتصل بالارض كالنبات فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجح الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول قرب التراب من الماء في الروحية لان التراب
هو ما يحصل من عكارة الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شيء فهو اقرب شيء الى المصلح لان
الحجر فان أصله الزبد الصاعد على وجه الماء فلم يخلص للآنية ولا للترابية فكان ضعيف
الروحانية على كل حال بخلاف التراب وسعت سدى عليها الخواص رحمة الله تعالى يقول
انما لم يقل الشافعي وغيره صحة التيمم بالحجر مع وجود التراب لبعدها عن طبع الماء وضيف
روحانيته فلا يكاد يصح الضوالمسوح به ولو لمحق لاسما أعضاء أمثالثا التي ماتت من كثرة
المعاصي والفطرات وكل الشهوات وسعت مرة أخرى يقول نعم ما فعل الشافعي من تخصيص
التيمم بالتراب لما فيه من قوة الروحانية بعد فقد الماء لاسما أعضاء من كثرته الوقوع في الخطايا
من أمثالثا فعلم أن وجوب استعمال التراب خاص بالأصاغر ووجوب استعمال الحجر خاص
بالأكابر الذين لا يصون ربهم لكن ان تيمموا بالتراب ازدادوا روحانية واتمنا وسعت مرة
أخرى يقول وجهه من قال يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب كونه رأى أن أصل الحجر من الماء
كما ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول الله جئت أسألك عن كل شيء فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل شيء خلق من الماء انتهى فجميع ما على وجه الارض من طبقاتها أصله
من الماء فالطين ما ازبد منه والحجر ما تخرج منه حين خلق الله الجبال ولذلك كان الحجر يقطر ماء
إذا أوقد عليه في النار فلو لا أن أصله من الماء ما قطر ماء لكن لا ينبغي للتورع التيمم بالحجر الا بعد
فقد التراب لانه مرتبة ضئيفة بالنظر للتراب وقد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال صلى الله
عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فاقوا منه ما استطعتم فمن فقد التراب كان له أن يقيم بالحجر ويصح
بيده وجهه تشبيها بالمسحين بالتراب وقد قال تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه فظاهر
الآية انه لا بد في صحة التيمم من انفصال جسم من الشيء المضروب عليه في البند بانه لا يكفي
انفصال روحانية من ذلك وإن كانت شيئا لطيفا ونظيره ان من فيه قول علي بن أبي طالب في باب الحج ان من
لا شعر برأسه يستحب امرار الموي عليه تشبيها بالماقيين فكذلك الامر ما من فقد التراب
المعهود ضرب على الحجر تشبيها بالنار بين التراب * ومن ذلك قول مالك والشافعي وجوب

طلب الماء قبل التيمم وأنه شرط في صحته وهو أصح الروايتين عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الزاوية الأخرى بعدم اشتراط الطلب لجهة التيمم فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول قوله تعالى فلم تعبدوا ما قديموا ولا يقال فلان لم يعبدوا ما لا يعبدان طلبه فلم يعبد ووجه الثاني إطلاق قوله تعالى فلم تعبدوا أي لم تعبد وأما عند أرادosكم الطهارة فتعمل التيمم السكوت وعدم الطلب من الجبران ونحوهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني في المجد يدان مسح اليدين بالتراب إلى المرافق كالتمسك في الوضوء قول مالك وأحمد أن المسح إلى المرافق مسح فقط وإلى الكوعين جائز مع قول الزمري أن المسح يكون إلى الأمام فالأول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول أن الأصل في البديل أن يكون على صورة البديل ما أمكن ولو من بعض الوجوه ووجه الثالث ضعف التراب عن روحانية الماء فلذلك هم صاحب هذا القول الضوكة بالمسح إلى الأيمن ووجه الثاني ثبوت الحديث في المسح إلى الكوعين تارة وإلى المرفقين تارة وكلاهما خاص بالكابر الذين نقل معاصي أيديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فإن الضعف ينشأ من الكف إلى المرفقين إلى الأيمن فلذلك كان المسح مطلوباً إلى هذين المجلين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وسألت سيدي علياً المخوص رحمه الله تعالى عن مسح الرأس بالماء في الوضوء ولم ترك في التيمم فقال نعم أمره الشارع بمسح الرأس في الوضوء نعماً ولا بإزالة الرأس المانعة من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة والتيمم لما وضع التراب على محاسن وجهه فكانه خرج من الكبر فلم يخرج إلى مسح رأسه بالتراب وكفى بوضع التراب على وجهه ذلاً وانكساراً وممات سيدي علياً المخوص رحمه الله تعالى يقول إنما يجوز العلماء الطهارة بالماء قبل دخول الوقت دون التيمم لأن الماء لقوة روحانيته يسقر انتشاش الأعضاء حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها بخلاف التراب فإن روحانيته ضئيلة لا تنش الأعضاء إلى الصلاة الآتية فلذلك اشترط العلماء في صحة التيمم دخول الوقت لأنه هو الذي يخاطب بالصلاة فيه كما أشار إليه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة إلى آخر الآية فإن الأمر بالتيمم داخل في حيز الأمر بالطهارة بالماء على حدسوا لكن خرجت الطهارة بالماء بديل وبقي التيمم على الأصل من أنه لا يظهر لصلاة الاعتد دخول وقتها * ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن التيمم إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة أنها إن كانت تسقط بالتيمم مضي فيها ولم تبطل وإن كانت لا تسقط بالتيمم فالأفضل قطعها بالتيمم مع قول الإمام مالك أنه مضي فيها ولا يقطعها رعي صحبة ومع قول الإمام أبي حنيفة يبطل بيمحه ويلزمه الخروج من الصلاة ومع قول أحمد أنها تبطل مطلقاً عن الأئمة المنطب لمراعاة أمر الطهارة ونهزم المطالب لمراعاة أمر الصلاة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه من قال بجحى في صلاته استعمال حضرة الله تعالى أن يفارقها بالمسح حدث دخلها بطهارة صحبة في الجملة ووجه من قال بقطعها وترويضاً استعمال حضرة الله تعالى أيضاً أن يقف البعد فيها بطهارة ضئيلة لا تنش أعضاءه ولا يحصل بها كمال الإقبال على مناجاة

الله عز وجل • وسعت سبدي عليا الخواص رجه الله تعالى يقول وجهه من قال ان من
وجد الماء في أثناء الصلاة لا يقطعها بل يقفها استحياءه أن يفارق حضرة الله تعالى لفصله للوضوء
لأن مناجاة الله تعالى أهم ولأن الصلاة من المقاصد فلا قطع للوسائل مع استغناؤه عنها
بوسيلة أخرى ووجهه من قال قطع الصلاة إذا اتسع الوقت وتوضأ ثم ينشئ صلاة أخرى هو غلبة
غظمة الله تعالى على قلبه فاستغنى منه أن يقف بين يديه يساجيه بطهارة ضعيفة لا تنعش
روحانيته أعضائه فرأى أن ذرعه من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن أفضل من أمثال الجبال
من مناجاته مع موت البدن أو ضعفه أو قنوره وفي الحديث لا يستغيب الله تعالى دعا من قلب
غافل وفي رواية من قلب لاه ولا شك أن حكم ضعف الأعضاء كالغافل أو اللامعي أو السامعي
من حيث ضعف توجهه إلى الله تعالى انتهى • ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد
أنه لا يجوز الجمع بين فرضين بتييم واحد سواء في ذلك الحاضر والقائم وبه قال جماعة من
أكابر الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة التيم كالوضوء الماء يصل به من المحدث إلى المحدث
أو وجود الماء وبه قال الثوري والحسن فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان • ووجه من قال لا يجمع بالتيم بين فرضين الوقوف على حد ما نقل عن الشارع
صلى الله عليه وسلم فلم يلبثنا عنه صلى الله عليه وسلم أنه جمع بتييم واحد بين فرضين أبدا كما
نقل البيهقي في الجمع بين فرائض وضوء واحد يوم الأربعاء والأصل وجوب الطهارة لكل
فريضة فظاهر قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية فيقاس به التيم أي
فيكون الأصل فيه وجوب الطهارة لكل فريضة ولضعف روحانيته أيضا عن روحانية الماء
لا سيما أن تيم أول الوقت وآخر الصلاة إلى آخر الوقت فإن أعضائه تضعف بالكلية حتى كأنه لم
يتطهر وأما وجه من قال يجمع بالتيم ما شاع من الفرائض فهو لكونه بدلا عن الطهارة بالماء فله
أن يفعل به ما يفعل بالوضوء أو النسل كما أنه يقيم قبل دخول الوقت كما قال به أبو حنيفة على
أصل قاعدة البدلية وإن لم يلحق البدل بالبدل منه في كل الأمور فإن أعضائه التيم ناقصة عن
أعضاء الوضوء وروحانية القرب تضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين أن التيم عبادة
مستقلة وليس هو ببدل عن الوضوء والفعل أمرنا الله تعالى به عند المرض أو فقد الماء سفرا
أو حضرا وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز التيم قبل دخول الوقت وأجمعوا على أنه إذا رأى
الماء بعد الفرج من الصلاة بالتيم لا إعادة عليه وإن كان الوقت باقيا كما مر أول الباب • ومن
ذلك قول ربيعة ومحمد بن الحسن أنه لا يجوز للتيم أن يؤمها المتوضئين مع اتفاق الأئمة على جواز
ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن اللائق بالامام أن يكون أكمل الناس
طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عبادته وأقرب إلى حضرة ربه منهم من حيث الخطاب
ووجه الثاني كون التيم طهارة على حكل حال نعم لما جازت صلاته بها استغفرد اجازت بها
صلاته اماما • ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا يجوز التيم لصلاة الميدين والمجاورة في
الحضر وإن خيف فواتهما مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مشدد في الطهارة مخفف في أمر

الصلاة والثاني بالعكس ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 الامام الشافعي من تضرع عليه الماء في المحضر وخاف فوت الوقت فان كان الماء يبيد اعنه أو في بئر
 ولو استقى منه خرج الوقت انه يتيم ويصلي ثم اذا وجد الماء عاد مع قول مالك انه يصلي بالتيمم
 ولا يبيد ومع قول أبي حنيفة انه يصبر الى ان يقدر على الماء فالاول مشدد والثاني فيه تشديد
 والثالث مخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه
 الاول الاخذ بالاحتياط في الطهارة المقدور وعليها وفي الصلاة ووجه الثاني الاحتياط في الصلاة
 ووجه الثالث الاحتياط لكل الادب مع الله تعالى فاستقي من الله تعالى أن يقف بين يديه
 في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لانحي أعضاء الحماية التي بها يصح له كمال الاقبال على مناجاة ربه
 * وقد ضبط الامام البيهقي غلوة السهم التي يطلب التيمم المأمنها بما بين ثلثائة ذراع
 الى اربعمائة ذراع انتهى فاعلم ذلك فانه قل من العلم من مرجه * ومن ذلك قول
 الامام الشافعي وأحمد في احدي الروايتين انه يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء
 القليل الذي لا يكفيه ويتيم عن باقي الاضلاع مع قول باقي الاثمة انه لا يجب عليه استعماله
 بل يتركه ويتيم فالاول مشدد ويؤيده حديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني فيه
 تخفيف بعدم استعمال الماء القليل مع التيمم ووجهه ان الطهارة المبعدة لم يلفظنا فعلها عن
 الشارع صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجدوا ماء أي بكم فيكم
 تلك الطهارة فتميموا ومقابله يقول قد استطعنا طهارة بعض الاعضاء بالماء فوجب تكميلها
 بالتيمم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام الشافعي من كان بضو
 من أعضائه جرح أو كسر أو قروح أو الصق عليه جيرة وخاف من نزعه التلف انه يمسح على الجيرة
 ويتيم مع قول أبي حنيفة ومالك انه ان كان بعض جسده مضمحا وبسببه جرحا ولكن الاكثر هو
 الصمغ غسله وسقط حكم الجرح ويستحب مسح بالماء وان كان الصمغ هو الاقل تيمم وسقط غسل
 العضو الصمغ وقال أحمد يغسل الصمغ ويتيم عن الجرح من غير مسح للجيرة فالاول مشدد
 والثاني مخفف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاخذ بالاحتياط
 بزيادة وجوب مسح مجبرة لا تأخذه من الصمغ غالب الا لا تستاك ووجه الثاني انه اذا كان الاكثر
 الجرح أو القرح فالحكم له لان شدة الألم حيثئذ أخرج في طهارة العضو من غسله بالماء فان
 الامراض كفارات للنظايا محصاة لا ذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن الا التيمم فقط ولم يذكر
 الطهارة المبعدة في الباردة الواحدة بالماء والتراب معا * ومن ذلك قول مالك وأحمد من حبس
 في المصفر يقدر على الماء تيمم وصلى ولا إعادة عليه مع قول جماعة من أصحاب الامام أبي حنيفة
 وهو احدي الروايتين عنه انه لا يصلي حتى يخرج من الحبس أو يجسد الماء مع قول الشافعي انه
 يصلي ويبعد وهو الرواية الاخرى عن أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد في أمر الطهارة
 مخفف في أمر الصلاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول انه فعل ما كلفه
 بحسبه الوقت فلا يلزمه إعادة ووجه الثاني ان ذلك عذر نادر مع قول المحققين

ان بذل المكلف الوسع بحيث لا يبقى لنفسه بقية راحة صرح جدها فكان من الاحتياط الصلاة
 محرمة الوقت ثم يعيد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد ان من نسي الماء في رحله
 حتى يقيم وصلى ثم وجده انه لا إعادة عليه مع قول الشافعي وجوب الاعادة ومع قول مالك
 باستصحابها فالاول عفيف والثاني فيه تشديد ووجه الاول انه أدى وظيفة الوقت بوقوفه
 بين يدي الله بطهارة صحيحة في الجملة ووجه الثاني الأخذ بالا حياط والوقوف بين يدي الله
 بطهارة كاملة فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان فاقه
 الطهورين لا يصلي حتى يجده الماء أو الرابع مع قول الشافعي في أرج القولين انه يصلي ويعيد
 اذا وجد أحدهما وهو إحدى الروايتين عن مالك وأحمد والرواية الأخرى عن مالك لا يصلي
 بحسب حاله ولا يعيد ولا يصرى عن أحمد يصلي ولا يعيد فالاول فيه تشديد من جهة الطهارة
 وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من جهة الطهارة
 فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ووجه قول أبي حنيفة أن الشارع شرط الطهارة للصلاة
 وسكت عن الامر بها اذا لم يجد المكلف ماء ولا ترابا مع استعظام حصة الحق تعالى أن يقف
 العبد فيها بتلك الذنوب التي كانت تخرم الماء فهو كمن تلطع بدينه وثيابه عذرة ثم نادى مناد
 يا عبيد الملك قد أذن لكم الملك في حضور الموكب بين يديه فان جميع المتطهرين يصدرون مثل
 هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويقهملون عنه انه لم يترك الحضور واستهانة بحضار
 الملك واقاد ذلك من شدة التعظيم لحضرته وأما وجه من قال يصلي محرمة الوقت فهو لان الله
 تعالى لم يكلفنا الا بما قدرنا عليه والقاعدة الشرعية ان الميسر لا يسقط بالأسور وقد قدرنا على
 الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة في الحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
 مع اشتراط الوقت للصلاة أيضا في قوله تعالى ان الصلاة حركات على المؤمنين كتابا موقوتا
 فان ظاهر الآية اشتراط فعلها في الوقت وانها لا تقضى وبه قال بعض المالكية ويؤيده ما ورد
 في حديث من فاتته يوم من رمضان لم يقضه الا بدو أو ما وجه من أوجب الاعادة على فاقه الطهورين
 فلا أن ذلك عذر نادر وما لا يقع للعبد مرة واحدة في عمره فاحاط العلماء الذين اتبعهم بالاعادة
 لعدم وجود متعة في ذلك ومعلوم أن اسقاط الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع احتمال
 انما سببه المتعة بدليل قولهم بعدم الاعادة في العذر النادر اذا وقع ودام وقد ورد في السنة ما يؤيد
 وجوب الاعادة للصلاة الناقصة وهو حديث أول ما يحاسب العبد عليه يوم القيامة من عمله
 الصلاة وانها ان كملت لا بد كل له سائر أعماله وان نقصت نقص سائر أعماله وصحت سيدي عليا
 لمخاوص رحمه الله تعالى بقول لو وضع العبد بذل الوسع كاملا في تحصيل ما كلف به ما سأل العلماء
 أن يأمروا بالاعادة ولكن لما علموا من البداية لا بد أن يبقى لنفسه بقية من الراحة أمر وما لاعادة
 ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى فاتحوا الله حق تقاته أهون من العبادة وله تعالى
 فاتحوا الله ما استطعتم قال لان من شأن النفس العكس والميل الى الراحة فلا تكاد تذلل
 وسها في مرضاة ربها كاملا بخلاف اتقوا الله حق تقاته فانه مقام يصل العبد اليه بايعانه بأنه لو لا

ان الله تعالى وقاه فعل ما فيه مضط الله تعالى ما قدر ان يبقى ذلك انتهى وسمع جل قوله تعالى
 فاتقوا الله ما استطعتم على قوله فاتقوا الله حق تقاته بأن يجعل ما استطعتم على بذل الوسع
 بحيث لا يقبل الزيادة وعليه الجمهور * ومن ذلك قول الامام أحمد ان من كان متطهرا
 وعلى يده نجاسة ولم يجد ما يزيلها به انه يتيم عنها كالحلث ويصلي ولا بعيد مع قول الأئمة الثلاثة
 انه لا يتيم مع النجاسة ومع قول أبي حنيفة انه لا يصلي حتى يجد ما يزيلها به ومع قول الشافعي انه
 يصلي ويبعد فالاول مخفف في أمر النجاسة والثاني مشدد فيها فرجح الامر الى مرتبة الميزان
 * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في المشهور عنه وهو الاصح من قول الشافعي انه لا بد من
 ضربتين في التيمم الاولى للوجه والثانية لليدين مع المرفقين مع قول مالك وأحمد تجزئ ضربة
 واحدة للوجه والكفين بأن يكون بطون الاصابع لمسح الوجه ويطون الراحتين للمسح
 فالاول مشدد مؤيدا لمحدث والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه ما لا يذكر
 الامشافة لنموه فروض نفسك يا اخي باكل الحلال والاخلاص في الاعمال وانت نصير
 قهم أسرار الشريعة والله أعلم

(باب مسح الخفين)

أجمع الأئمة على ان المسح على الخفين في السفر حائز ولم يمنع احدهم المسلمين جوارحه الا ان يخرج
 واتقوا على جوارحه في المحضر وعلى انه اذا اقتصر على مسح أعلى الخف أجزاء وان اقتصر على
 أسفله لم يجزئه وعلى ان مسح الخفين مرة واحدة مجزئ وأنه متى نزع احدا الخفين وجب عليه نزع
 الآخر وعلى ان ابتداء مسح المسح من الحلث بعد اللبس لا من وقت المسح الا ما حكى عن أحمد ان
 ذلك من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق *
 وأما اختلافه في ذلك قول الأئمة الثلاثة ان مدة المسح للقيم مقدار يوم وليلة والمسافر مقدار
 ثلاثة أيام بليلتهما مع قول مالك رحمه الله تعالى انه لا توقيت في مدة المسافر ولا المقيم بل مسح
 ما بداه ما يزرعه أو يصبه جناية فالاول مشدد في التوقيت والثاني مخفف فيه فرجح الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول اعتدال مدة المسح للقيم والمسافر فلا هي طويلة ولا هي قصيرة
 وقد اعتبرها الشارع والعلماء في مواضع كددة الخمار للبيع ومدة أقل الحيض وانما كانت مدة
 المحضر أقل من مدة السفر لان الصبان لا مراقة تعالى في المحضر أكثر وقوعه منه في السفر عادة
 فلو زادت المدة في المحضر على يوم وليلة أو في السفر على ثلاثة أيام لم ياضفت روحانية الرجلين
 أشد الضعف لمدة تعادلهما بالمعنى المحققهما الخفاف بالرجل التلاءم التي لا احساس
 لها فاصارت مناجاتها لربها كمناجاة الجاد في ضعف الروحانية ولا شك في نقص الاجر بذلك
 وضعف الشهود للرب جل وعلا وممت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وضع
 الاجكام راجع الى الشارع فلا ينبغي المؤمن أن يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا اذ الم
 يظهره حكمه ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة للقيم والمسافر اليوم والليلة والثلاثة
 أيام بليلتهما خاص بالا صغار الذين يتكرر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم

التوقيت خاص بالا كابر الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحدة لرجس في اليوم واليلة
أو الثلاثة أيام لأن أبدان الا كبر قوة الروحانية تتوالى الطاعات فلا يضرب لهم بطن من
غسلها قوة حياتها وروحانيتها فرجح الامر في ذلك أيضا الى مرتبة التصفية والتشديد *
ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على ان السنة في مسح الخف أن يمسح أعلاما أسفله معامع قول
الامام أحمد ان السنة مسح أعلاه فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك انه لا يميز في مسح الخف الا الاستيعاب لحل الفرض
لكن لو أنحل يمسح ما يحاذي القدم أعاد الصلاة استيعابا مع قول أحمد انه لا يجب الاستيعاب
الذكور وإنما يميز مسح الا كثر ومع قول أبي حنيفة انه لا يميز الا مقدار ثلاثة أصابع
فا كثر ومع قول الشافعي انه يميز ما يقع عليه اسم المسح فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد
والثالث دون الثاني في التشديد والرابع مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
مراعاة الاستيعاب مخطوطا كالاستيعاب في النسل وتكون الرخصة والتخفيف في اسقاط مسح
ما بين المخطوط ووجه الثاني ان اسم المسح باليد لا يصحكون الا بالمسح بأكثر الأصابع الخمسة
أو كلها ووجه الثالث ان مسح الخف بأكثر أصابع اليد هو الذي يطلق عليه اسم مسح الخف
وذلك لأن ما قرب الشيء أعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مسحه فشمع
ما يطلق عليه الاسم * ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان ابتداء مدة المسح من المحدث الواقع بعد
اللبس لا من وقت المسح مع قول أحمد في رواية انه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال
النووي انه هو الرابع دليلا ومع قول المحسن البصري انه من وقت اللبس فالاول فيه تشديد من
حيث قصر المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث المبالغة في
تقصيرها فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المحدث هو ابتداء الرخصة ووجه
الثاني ان المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث ان اللبس هو ابتداء الشروع في الرخصة فظاهرا
حديث اذا ظهر فلبس خفيه فانه جعل ابتداء المدة من ذلك لا من الطهارة ولا من المحدث *
ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت الطهارة مع قول مالك
ان طهارته باقية حتى يحدث لعدم قوله بالتوقيت في المسح وانه يمسح ملبد له ولكل وجه *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو مسح الخف في المحضر ثم سافر أتم مسح مقيم مع قول أبي حنيفة
انه ان لم يكمل مسح المقيم ثم مسح المسافر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة
الميزان والاول خاص بقليل الطاعات كالعوام والثاني خاص بكثير الطاعات كا كابر العلماء من
شأن المطيع حيلة أعضائه فيتم مسح المسافر بخلاف قليل الطاعات فان بدنه يحتاج الى ما بعد
اليوم واليلة عادة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قوله هو الامام أحمد بأنه اذا كان في
الخف خرق يسير في محل غسل الفرض من الجانب يظهر منه شيء من القدمين لم يميز المسح عليه
مع قول مالك انه يجوز المسح عليه مالم يتفاحش ومع قول داود يجوز المسح على الخف المخرق
بكل جال ومع قول الثوري يجوز المسح عليه مادام لم يكن الشئ فيه ورسمي خفا ومع قول

الافراحي يجوز المسح على ما ظهر من الخف على باقى الرجل ومع قول أبي حنيفة ان كان الخرق مقداره ثلاثة أصابع في الخف ولو متفرقة لم يميز المسح عليه وان كان دونها جاز فقول الشافعي وأحمد مشدد وقول أبي حنيفة دونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري والأوزاعي مخفف وقول داود وأخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووافقت الحقيقة الثريسة في ذلك * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح قوليهما انه لا يجوز المسح على الجرموقين مع قول أبي حنيفة وأحمد بالجواز وعلى رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي فالاول مشدد والثاني مخفف ووافقت الثريسة الحقيقة في التخييف والتشديد فالجواز خاص بالمحاجة وعدم الجواز خاص بغير المحاجة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجرموقين الآن يكونان مجلدين مع قول أحمد بجواز المسح عليهما اذا احكنا صفيقين لا يشف الرجلان منهما فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الجواز مطلق اسم الخف عليهما ووجه الثاني عدم اطلاعه وقدس حكت الشارع عن بيان ذلك فجاء المسح وعدمه بمصلحهما على حالين فمن وجد غيرهما لا يمسح عليهما ومن لم يجد غيرهما مسح عليهما * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوليهما ان نزع الخف وهو بطهر المسح غسل قدميه سواء طال مدة النزاع وقصرت مع قول مالك وأحمد انه ان طال الفصل استأنف ومع قول الحسن وداود لا يمسح غسل قدميه والاستئناف الظهارة ويصل كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف بالكلية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالنسل والاستئناف خاص بمن يقع في العاصي وترك ذلك خاص بمن لا يقع فيها كالعلماء والعالمين فان أبدانهم حية لا تحتاج الى أحيائها بالماء بعد النزاع بخلاف أبدان من يمسي فافهم واقه تعالى أعلم

(باب الحيض)

أجمع الأئمة على أن فرض الصلاة ساقط عن المحائض مدة حيضها وعلى أنه لا يجب عليها قضاءه وعلى أنه يحرم عليها الطواف بالبيت واللبث بالمسجد وعلى أنه يحرم وطؤها حتى يقطع حيضها وعلى أن وطء المحائض في الفرج محذور حرام وعلى أنه اذا انقطع دمها لا قل الحيض لم يحرم وطؤها حتى تقفل وقال بن المنذر ان ذلك كالأجاع وعلى أن الصلاة تحرم على المحائض كالتجنب وعلى أنه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان أولى سن الحيض في الاثني عشر سنين وهو القول الرابع عند أبي حنيفة أيضا مع الرواية الاخرى عند أبي حنيفة ان اول امكان البلوغ فيها خمس عشرة سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بمن بلاد حارة غالبا والثاني خاص بمن بلاد باردة كذلك * ومن ذلك أقول مالك والشافعي انه ليس لامدا انقطع الحيض مدة معينة وانما الرجوع فيه الى عادة البلدان فانه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في أحد قوليه ان أمده ستون

وفي الرواية الاخرى ان امده في الروميات الى خمس وخمسين ومع قول احمد في رواية ان امده
خسون مطلقا في العريسات وغيرهن وفي الرواية الاخرى ستون وفي الرواية الثالثة عثمان كن
عريسات فستون وبجھميات فخمسون فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام مع قول
الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما ومع قول مالك ان اقل الحيض ليس
له حد ويجوز ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر فالاول والثاني مخفف في امر الصلاة والثالث
مشدد بها ومع ان يكون الامر بالمكس لان من احتاط للصلاة قل احتياطه للطهارة
وبالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان اقل
طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما مع قول احمد انه ثلاثة عشر يوما مع قول مالك لا اعلم بين
الحيضتين وقتا يعقد عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام فالاول مشدد والثاني فيه
تشديد والثالث محقق للامرين ولغيرهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولا يصح ان
الاحتياط للصلاة اولى من الاحتياط للطهارة من حيث ان القامد امرها كدفن الوسائل *
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي بقصر الاستمتاع بما بين السرة والركبة من المحاض
مع قول احمد ومحمد بن الحسن وبعض اكابر المالكية وبعض اكابر الشافعية بجواز الاستمتاع فيما
دون الفرج فالاول مشدد وهو محمول على من لا يملك اربه والثاني مخفف وهو محمول على من
يملك اربه ويسمى الاول تحريم المحرم لا تحريم العين كتحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء
في تحريم الاول واتفقوا على تحريم الثاني ونظير ذلك ما قالوه في قبلة الصائم فقصر على من لا يملك
اربه وتجوز لمن يملك اربه وبؤيد الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وما بين
السرة والركبة يطلق عليه قربان ومن حرم حول المحي يوشك ان يقع فيه فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوليه واحمد في احدى روايته
ان من وطئ عامدا في فرج المحاض لا غرم عليه وانما عليه الاستغفار والتوبة مع قول احمد انه
يستحب له التصدق بديناران وطئ في اقبال الدم وينصفه في ادباره ومع قول الشافعي في التقديم
انه يلزمه الغرامة وفي قدرها قولان المشهور دينار كقول احمد والثاني عتق رقبة بكل حال وفي
الرواية الاخرى عن احمد دينار او نصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادباره فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد وعتق الرقة غاية التشديد هنا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول محمول
على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق الرقة محمول على حال
اكابر الاغنياء من الامراء ونحوهم فافهم * ومن ذلك قول اكابر العلماء انه يصرم وطعم من اتطعم
دمها حتى تقتل ولو كان الاتطعم لاكثر الحيض مع قول ابي حنيفة انه ان اتطعم دمها لاكثر
الحيض جاز وطؤها قبل الغسل وان اتطعم لدون اكثر الحيض لم يجز وطؤها حتى تقتل او يعصى
وقت صلاة ومع قول الاوزاعي واداد اذا غسلت فرجها جاز وطؤها فالاول مشدد والثاني فيه
تشديد والثالث مخفف جدا ووجه من قال يحرم الوطء لمن اتطعم دمها حتى تقتل غسلا عاما

للبدن كله هو المبالغة في التطهير والتطهير لما عساه ان ينتشر من الدم الى خارج الفرج بما تشاء
 الفرق نظير ما ورد في حديث فانه لا يدري أين باتت يده ووجهه من قال يجوز وطؤها اذا غسلت
 فرجها فقط ان الاذى الذي حرم الوطء لاجله خاص بالدم الكائن في الفرج وليس خارج الفرج
 دم يؤذى ذكر الجامع فاذا غسلت المرأة فرجها جاز وطؤها لان تيمم البدن بالماء لا يزيد الفرج
 طهارة ولا نفاقة زيادة على غسل دمه الذي في داخل الفرج وقد غسسته فيحمل قول الاثمة
 بتصريم الوطء حتى تقتل على من لم تستد غلته كالشج الهرم ويحمل قول الاوزاعي وداود على
 من اشتدت غلته كالشاب فرج الامرالى مرتبى الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجدان
 الحائض اذا اتطعت معها ولم يجدها تساهل فيحمل وطؤها مع قول مالك وأبي حنيفة في المنه ور
 عنه انه لا يحل وطؤها حتى تقتل وأما الصلاة فتتيم وتصلى فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرج الامرالى مرتبى الميزان * ويصح حمل الاول على من خاف الفت والثاني على من لم يخف
 ذلك * ومن ذلك اتفاق الاثمة على ان الحائض كالمجنب في الصلاة وأما في القراءة فقال أبو حنيفة
 والشافعي وأجدانها لا تقرأ القرآن مع قول مالك في إحدى روايته انها تقرأ القرآن وفي الرواية
 الاخرى انها تقرأ الآيات اليسيرة والاول نقله الاكثرون من أصحابه وهو مذهب داود فالاول
 والثالث مخفف واحدى الرويتين عن مالك مشددة فرج الامرالى مرتبى الميزان والقواعد
 الشرعية تحكم على كل ما جاوز للضرورة يتقدر بقدرها * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد
 ان المحامل لا تحيض مع قول مالك والشافعي في أرجح قوليهما انها تحيض فالاول مشدد في أمر
 الصلاة وان المحامل اذا رأت الدم تصلى والثاني مخفف في أمر الصلاة وانها اذا رأت الدم لا تصلى
 فالاول راعى أمر الصلاة والثاني راعى أمر الطهارة ولكن منهما وجه ولكن من راعى المقاصد
 مقدم على من راعى الوسائل في العمل قالوا بسبب خروج الدم من المحامل ضعف الولد فانه يتغذى
 بدم المحيض فاذا ضعف الولد فاض الدم ونخرج ثم ان الضعف لا يكون غالباً الا في الاشغاع
 من الشهور فان الولد يقوى في الفرد ولذلك كان من ولد لسبعة أشهر يعيش ومن ولد لثمانية
 أشهر لا يعيش والله أعلم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما تصلى وتصوم مع
 قول أجد بتصريم وطلها في الفرج الا ان خاف حليلها الفت فيجوز في أصح الرويتين فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرج الامرالى مرتبى الميزان * ويصح حمل الاول على من خاف
 الفت أيضاً فان دم المستحاضة لا يخلو من بعض أوصاف دم المحيض ففيه بعض اذى لذكر الجامع
 فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان زمن النكاحين اقل المحيض حيض مع قول من قال انه
 طهر فالاول مخفف في أمر الصلاة والثاني مشدد في أمرها وأمر الطهارة حتى لا تلهي الحائض
 بين يدي ربها في الصلاة وهي قادرة متينة الرائحة فكل منها وجه من حيث عملها بالاحتياط
 للصلاة وللطهارة وجه الثاني الاخذ بظاهر حديث فاذا قبلت المحيض فدعى الصلاة واذا أدبرت
 فاغسلى عنك الدم وصل لثعول أدبرت لا تقطاعه بعد اقل المحيض واتطاعه بعد أكثره والعلة في
 تحريم الصلاة تطهير الدم فاذا اتطع ولم يتطهر فلها أن تقتل وتصلى كما يفضل عندا تقطاعه بعد

أكثر المحيض فتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد كثر التفاس أربعون يوماً مع قول مالك والثوري أن أكثره ستون يوماً وقال الليث ابن سعد سبعون فالأول مشدد في أمر الصلاة والثاني فيه تخفيف وقول الليث مخفف جداً فرج الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا انقطع دم النفاس قبل بلوغ النهاية جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة مع قول أحمد ليس له وطؤها في ذلك الظهر إلا بعد أربعين يوماً فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الأول على من كان يضاف اليه الستة والثاني على من لا يضافه انتهى وقد تر كأمّن الباب بعض مسائل فقس يا أخي ما لم تذكروه من مسائل المحيض على ما ذكرناه من رجوعه إلى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

(كتاب الصلاة) *

أجمع المسلمون على أن الصلاة المكتوبة في اليوم واللييلة خمس وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله خالية من حيض أو نفاس وعلى أن كل من وجب عليه من المكلفين ثم تركها جاحداً لوجوبها كفر وعلى أن الصلاة من الفروض التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا بمال واتفقوا على أن الأذان والأقامة للصلاة الخمس والجمعة مشروعان وأجمعوا على أنه إذا اتفق أهل بلد على تركه قوتوا لأنه من شعائر الإسلام فلا يجوز تعطيله وعلى أن التسبب مشروع في أذان الصبح خاصة وأجمعوا على أن السنة في العيدين والكسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة وعلى أنه لا يعتد بالأذان المسلم العاقل وأنه لا يعتد بأذان المرأة للرجال وعلى أن أذان الصبي المميز معتد به وكذا أذان المحدث إذا كان حديثه أصغر واتفقوا على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وانتهى لا تصلي قبل الزوال وأجمعوا على أن آخر وقت صلاة الصبح طلوع الشمس واتفقوا على أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر أفضل إذا كان يصليها في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتقان * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن فرض الصلاة لا يسقط عن المكلف مادام عقله ثابتاً ولو باجراً الصلاة على قلبه مع قول الإمام أبي حنيفة أن من عاين الموت وعجز عن الأعياء برأيه يسقط عنه الفرض فالأول مشدد والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفاً وخلفاً فلم يسلطنا أن أعدمناهم أمر المختضر بالصلاة ووجه قول الإمام أبي حنيفة المتقدم أن من حضر الموت صار في جملة قلب مع الله تعالى أعظم من اشتغاله بمراعاة أمر الصلاة لأن الانغمال والأقول التي أمرنا الشارع بها في الصلاة إنما أمرنا بها وسيلة إلى المحضور مع الله تعالى فيها والمختضر انتهى سبب إلى المحضرة وتمكن فيها فصار حكمه حكم الولي المجهذب وهذا السرار لا تسطر في كتاب فافهم * ومن ذلك قول الإمام مالك والإمام الثوري أن من اغشي عليه بمرض أو بسبب مباح سقط عنه قضاء ما كان عليه في حال انغمائه من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح القضاء إلا إذا كان الأغشى عموماً وليلة فإدونه فإن زاد على يوم وليلة لم يجب القضاء مع قول أحمد أن الأغشى لا يمنع وجوب القضاء بحال فالأول مخفف والثاني مفضل

والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول خروج المني عليه عن
التكليف حال اغنامه ووجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشقة في قضاء ما كان
يوما واليه بخلاف ما زاد فانه يشق ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط الكامل مع امكان القضاء
لتشديد الشارع فالامرياء كمال الصلاة ونهيه عن ان ياتي البديوم القيامه وصلاته ناقصة فذلك
من مذاهب الاثمة وجهه فاللائي بالا كبار من العلماء والمجاهدين وجوب القضاء لان التحفيف
في عدم القضاء افساهو للعوام وقد كان الشبلي يؤخذ عن احسانه كثير ابلغ ذلك الجنيدي فقال
هل يرد عقله عليه في اوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يحجز عليه نسيان ذنب في
الشريعة انتهى * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة كسلا لا يجدا
لوجوبها قتل حدا لا كقربا بالسيف ثم تجرى عليه بعد قتله احكام المسلمين من النسل والصلاة
عليه والمدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي قتله بصلاة فقط بشرط ان راجعاه عن وقت
الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب والا قتل مع قول الامام ابي حنيفة انه يجزئ ابداحته
يصلي وقال احمد في احدى رواياته واختارها اصحابه انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والختار
عند جمهور اصحابه انه يقتل لفكره كالمترد وتجري عليه احكام المرتدين فلا يصلي عليه ولا يورث
ويكون ماله فيا فالاول فيه تشديد من جهة القتل والثاني مخفف من حيث الحدس وعدم
القتل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول اننا لا نكفر احدا من
اهل القبلة بدين غير الكفر المجمع عليه ووجه الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق جل وعلا
يحب بقاء العالم اكثر من اتلافه مع غناه عن المعاصي والطبع وقد قال الله تعالى وان جنحو اليه
فاجنحو لاهل البيت السيد داود عليه الصلاة والسلام لما اراد بناء بيت المقدس كان كل شيء يشاء
ينهدم فقال يارب اني كلما بنيت شيئا من يهلك يهدم فادع الله تعالى اليه ان يبنى لا يهدم على
يدي من سفك الدماء فقال يارب اليس ذلك في سيدك فقال بلى ولكن اليسواعا بنى انتهى
وفي الحديث لان يخطي الامام في العفو اوجب الى الله من ان يخطي في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي
لاحد ان يقتل رجلا يقول ربي الله الابرار صريح من الشارع * واما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة
على جناب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله اصلح
للاسلام والمسلمين قتله كما تبين العلماء المحلج رجه الله تعالى وقال اقد قمت في الاسلام قهرا
لا بسداه الاراسك وان رأى الامام ترك قتله رجع لمصلحة ترجع على قتله تركه فافهم * ومن
ذلك قول الامام ابي حنيفة ان الكافر اذا صلى الفرض او التل في المسجد في جماعة حكم
باسلامه مع قول الشافعي انه لا يحكم باسلامه الا ان صلى في دار الحرب واتى فيها بالشهادتين
ومع قول مالك انه لا يحكم باسلامه الا اذا صلى في الامن مختارا قال واذا صلى في السر
وهو يخاف على نفسه يحكم باسلامه مع اتفاق اصلي في جماعة أم منفردا في مسجد أو غيره
في دار الاسلام أو غيرها فالاول مخفف جريا على قواعد الشارع من التخفيف على الضعفاء
وقد بايع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لا يزيد على صلاتين فقط من الخمس فبايعه
وقال بفضض صوت سيصلي الخمس ان شاء الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالزينة وهو اننا

لا تحكهم بإسلامه الا اذا لم يكن في اسلامه رية كما هو وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان للصلاة الخمس والجمعة مع قول الامام احمد انها فرض كفاية على أهل الامصار ومع قول داود انها واجبان لكن نصح الصلاة مع تركهما ومع قول الأزواجي ان نسي الاذان وصلى أعاد في الوقت ومع قول عطاء ان من نسي الاقامة أعاد الصلاة فالاول مخفف والثاني والثالث فيهما تشديدا والرابع مشدد في الاذان والخامس مشدد في الاقامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول أن المسلمين لا يحتاجون الى شدة تشديد في دعائهم الى الصلاة بل حمة كل واحد منهم متوفرة على فعل كل صلاة بدخول وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على سبيل الاستحباب فقط ووجه الثاني ظاهر وهو انه يكفي أهل القرية اعلام رجل واحد اورجال بحسب عموم الصوت أو الأصوات لاهل القرية لئلا يفتتح باب التساهل بالصلاة في أول وقتها ويقادى الناس الى ان يكاد الوقت يخرج وأيضاً فانه ورد اذا أذن في قرية أمن أهلها ذلك اليوم من نزول العذاب وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب ولذلك شدد داود وجهه الله تعالى بقوله بالوجوب وشدد غيره في إعادة الصلاة في ترك الاذان أو الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب التهيؤ للوقوف بين يدي الله تعالى على وجه الخشوع وكال المحضوران الصلاة بدونها عدا ج مردودة على صاحبها كما ورد في الاذان أول مراتب استعثار المحضور في محل الجماعة مثلاً ولذلك كان الأكبر لا يحضرون الى المسجد الا بعد قول المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح وأما الاقامة فهي ثاني مرتبة للتهيؤ للمحضور وقول الله أكبر ثالث مرتبة فهكذا اقتلعتهم الاحكام * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسن للنساء الاقامة مع قول الشافعي انها تنس في حقهن فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان النساء ما جلن بالاصالة لاقامة شعار الدين انما ذلك للرجال ووجه الثاني عموم خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء وانما شعاره فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه يؤذن للفوات ويقوم مع قول مالك والشافعي في المجددانه يقيم ولا يؤذن ومع قول احمد انه يؤذن للاولى ويقوم للباقي وهو رواية عن أبي حنيفة فالاول مشدد في أمر الاذان والاقامة لينبها الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف ووجهه ان الاقامة تكفي في تنبيه الناس لان الاذان كان للمحضور الى مكان الجماعة والناس قد حضروا لها بقي الاقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث زيادة التهيؤ بالاذان للاولى ولئلا يغترب الناس أجر سماع الاذان واجابتهم للؤذن فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الاقامة مشني مشني كالاذان مع قول مالك انها كلها قرأى وكذلك عند الشافعي واجد القول قد قامت الصلاة فهو مشني فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تكرار التذكير وما يسد منه جديداً للاسلام والایمان وان لم يخرج المكلف بالتفلة

منهما كما كان الصحابة يملكون اجلسوا يتأولون حاجة أي تنذرا كفي العلم فترد دائما وهذا
 خاص بمن قلب على قلبه الاشتغال بأمور الدنيا فإذا لم يحضر قلبه في البرقة الأولى حضري المرة
 الثانية تطير ما سألني في تثليث اذكار الركوع والتهجد وان شاء الله تعالى وعلم من ذلك ان افراد
 الإقامة خاص بالأكابر من العلماء والمأخين الذين يحضرون كبارا لمحق تعالى ويحصل لهم
 تقدير بجماعتهم وسلامهم بالمرة الواحدة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الترجيع
 في الشهادتين سنة مع قول أي حنيفة انه لا يسن فالأول مشدد والثاني مخفف فالأول خاص
 بالأكابر العلماء والمأخين المخاضرة قلوبهم مع الله تعالى فإذا أذن أحدهم ابتداء بجمهر لا يحتاج
 إلى جلب المحضوب الترجيع مخفف صوت والثاني خاص بمن كان قلبه مشتتا في أودية الدنيا
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز بلا كراهة للصبي أذنان
 أحدهما قبل التجرع قول أحدان ذلك مكروه لكن في شهر رمضان خاصة فالأول موافق
 للورد في أذان الصبح والثاني المخوف من الالتباس على الناس في رمضان بالأذنين فرما سمع
 أحد الأذان الثاني فاعتقد أنه الأول فاكل وجامع مثلا فاحتاط الامام أحمد لهم احسب
 من الأذان نغم ماعقل ولسان حاله يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ماضى على الأذان للصبح
 مرتين الا يكون أهل المدينة كانوا لا يلبس عليهم الأذان الأول كما أشار إليه قوله صلى الله عليه
 وسلم ان بلا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم انتهى فكانوا يعرفون
 صوت كل منهما فيقاس على ذلك غير أهل المدينة اذا كانوا يعرفون صوت الأول ويعيزون بينه
 وبين صوت الثاني والا كان مكروها كما قاله أحمد فقد رجح الأمر في هذا المسئلة إلى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الشرب لأذان الصبح بعدا لمحبطين سنة مع قول
 أي حنيفة انه يكون بعد الفراغ من الأذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح سقب
 في المشافه قال القاضي سقب في جميع الصلوات فالأول في المسئلة الأولى مشدد والثاني مخفف
 والأول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الاتباع ووجه الثاني تأخير السنة المختلف فيها عن الأذان
 المتفق عليه في الذكرك من طريق اجتهاد الامام أو اطلاعه على دليل في ذلك ووجه الأول في
 المسئلة الثانية الاتباع ووجه الثاني فيها المخوف من تأخير الشاء وعدم صلاتها في جماعة في
 حق أصحاب الأعمال الشاقة في النهار ووجه الثالث ان كل صلاة يصح ان يكون أحدنا أو عازما
 على النوم فينبهه المؤذن بذلك على فضل تقديم الصلاة على النوم سواء كان المراد بالنوم هنا نوم
 الجسم أو نوم القلب أوهما معا كما هو النال على أهل النقلة * ومن ذلك اعتداد الأئمة
 الثلاثة بأذان النبي مع قول أحمد في رواية انه لا يستدبانه بحال وهي المختارة فالأول
 مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في أخذ الاجرة على الأذان فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز
 وقال مالك واكثر أصحاب الناضي يجوز وكذلك القول في لمن المؤذن في أذانه صبح أذانه
 عند الثلاثة وقال بعض أصحاب أحمد لا يصح فالأول من الأقوال مخفف والثاني مشدد ووجه

الاول منها كونه ذكر الاقرآ ووجه الثاني منها كونه داعيا الى حضرة الله تعالى ولا يلحق
 بالواقف فيها ان يكون جنبا محال ووجه الاول من المسئلة الثانية كون الاذان من شعائر
 الاسلام وذلك واجب على الامة ولا يجوز اخذ الاجرة على شيء من الواجبات ووجه الثاني
 منها كونه عملا ترجع مصلحته على المسلمين ويحتاج الى نصب في مراعات الاوقات فمما رآه في
 الاجرة عليه وقد رزق الاثمة الراشدون المؤذنين وأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاعذوية
 مرة مرة فيها فاضة فكان الصحابة يرون ان ذلك كان بسبب اذانه ووجه الاول في مسئلة
 الحسن كون ذلك لا يعمل بالمعنى الذي شرع له الاذان وهو الاعلام بوقت الصلاة ووجه الثاني
 فيها كونه نطقا بالكلمة على غير ما شرعت من عدم الحسن فدخل في عموم قوله صلى الله عليه
 وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردى غير صحيح * ومن ذلك قول مالك والثاقي ان الظهور
 يجب بزوال الشمس وجوبا موسعا الى ان يصير ظل كل شيء مثله وهو آخر وقتها المختار عند جماع
 قول الامام أبي حنيفة ان الظهور لا يتعلق بالوجوب بها الا آخر وقتها وان الصلاة في اوله تقع خلا
 والفتاها بأسرهم على خلاف ذلك فالاول مشدد من حيث تعلق الوجوب بأول الوقت والثاني
 مخفف من جهة تعلقه بآخر الوقت ووجه الاول الاخذ في التأهب للصلاة من زوال الشمس
 اهتماما بها ووجه الثاني ان حقيقة الوجوب لا تظهر الا اذا ضاق الوقت فهناك يصير التأخير
 فالاول خاص بالاكابر الذين لا تشغلهم تجارة ولا بيع عن ذكرا لله والثاني خاص بمن له
 اشغال دنيوية ضرورية كمن عليه دين ولحق صاحبها في طلبه فصار يكتب ليوفى ذلك الدين
 فافهم * ومن ذلك قول الامام الثاقي ان اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل
 الاستوامع قول مالك ان آخر وقت الظهور هو اول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أصحاب
 أبي حنيفة اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وآخر وقتها غروب الشمس فالاول مشدد
 من حيث توجه الخطاب للكف بالقصر اول الوقت والثاني فيه تشديد تام من حيث توجه
 الخطاب على المكاف في الوقت المشترك وان كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظهور الى
 ذلك الوقت والثالث مخفف فرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني شدة الاحكام بأمر
 الصلاة اول وقتها وهو خاص بمن لاعلاقة له بدنيته من العباد الزهاد والاولى خاص بمن هو
 دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العدل بين اول الوقت وآخره الى ان يتأهب عباد
 الشمس للصعود لها فان القصر الالهي يشدد اول الوقت ويأخذ في المخفة بعد ذلك بأسا دلل الخباب
 على العباد كما سيأتي بسطه في الكلام على حكمه القراءة في السرية والمجهرية في باب صفة
 الصلاة ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول مالك والثاقي في المجدد ان وقت المغرب غروب
 الشمس لا يؤثر عنه في الاختيار عند مالك وفي الجواز عند الثاقي مع قول أبي حنيفة وأحمد ان
 لها وقتين أحدهما كقول مالك والثاقي في المجدد والثاني أن وقتها الى أن يغيب الشفق وهو
 القول القديم للثاقي والشفق هو الحمرة التي تكون بعد الغروب فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرج الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بمن يخاف فوت الوقت لاشتغاله بالشهادة وغيرها

والثاني خاص بمن لا يضاف ذلك لكر صلاته أول الوقت زيادة في الفضل لا سيما كان من أهل
الصفوف الأولى بين يدي الله عز وجل وكذلك القول في وقت العشاء فانه يدخل اذا غاب الشفق
عند ما لك والثاني واحد يوقى الى الفجر وفي قول ان العشاء لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول
آثرانها لا تؤخر من نصفه فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان والأول خاص بالضعفاء الذين لا يقدر على تحمل التعليل والثاني والثالث
خاصان بالأكابر من الأولياء والعلماء المتقيل التعليل الالهي فيه فان الموكب الالهي لا يتعب
الا اذا دخل الثلث الاخير فالباقي في بعض الاوقات ينصب من أول النصف الثاني واذا وقع التعليل
خف الثقل الذي كان التعليل يحده في النصف الأول كما يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى
هياه حتى صار كاللآلئ كبدليل قول الحق تعالى هل من سائل فاعطيه وله هل من مبتلى
فأعاقبه الى آخر ما ورد فلو لا خفة التعليل ما لطف الحق تعالى بعباده بهذا السؤال فافهم ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المختار في فعل صلاة الصبح ان تكون وقت التغليس دون الاسفار
مع قول أبي حنيفة ان وقتها المختار هو الجمع بين التغليس والاسفار فان فات ذلك فالاسفار أولى
من التغليس الا في المزدلفة فان التغليس أولى وفي رواية أخرى لا جد ان الاعتبار بحال المصلين
فان شق عليهم التغليس كان الاسفار أفضل وان اجتمعوا كان التغليس أفضل فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه من التعليل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الأول خوف فتور الهمة والتوجه المحاصل للمصلين من تحلي زهم في الثلث الاخر من الليل وهو
خاص بالضعفاء ووجه الثاني وجود امتداد الهمة والعزم في مناجاة الله تعالى في صلاة
الصبح وهو خاص بالاقياء الذين هم على صلاتهم دائمون فاعلم ذلك فانه تغيب * ومن ذلك
الاتفاق على ان تأخير الظهر عن أول الوقت في شدة الحر أفضل اذا كان يصلها في مسجد الجماعة
مطلقا لا عند غالب اصحاب الشافعي فاتهم شرطوا في ذلك البلد الحار وفعلها في المسجد بشرط ان
يقصدوه من بعد فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول فتور عزم المصلي في الحر عن
كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهوا القاضى ان يقضى في كل حال سوء
خلقه فيه ووجه الثاني المبادرة الى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الأولى تعظيما لمكان
الحق تعالى فان تأخير امر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص ولذلك اختار التحليل ابراهيم عليه
الصلاة والسلام بالناس العبر عنها في رواية بالقدم حين امره الله بالاختان فقالوا له هل
لاصبرت حتى تجد المومي فقال تأخير امر الله شديد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وأحمد
ان الصلاة الوسطى هي المعصر مع قول مالك والشافعي انها الفجر فالأول مشدد والثاني مخفف
لان التعليل الالهي في وقت المعصر لا يطبقه الا كابر الاولياء بخلاف التعليل وقت صلاة الصبح
وثقل التعليل في المعصر لما مرنا فيه بالجهر رجة وشقة بتأخلاف الصبح فانه أثر قبل اللطف
والحنان غالب كما يعرف ذلك ارباب القلوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وفائدة معرفة
الصلاة الوسطى ان يزيد العبد في الاخفى أسباب زيادة المحذور والخشوع أحسن من غيرها
وكان سيدى على الخواص رحمه الله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون

الصبر وسر ذلك لا يدركه والامتنان فيه وقاس بما ذكرناه بقية المسائل في هذا الباب والله أعلم

«(باب صفة الصلاة)»

أجمع الائمة رضى الله عنهم على أن الصلاة لاتصح الا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن للصلاة أركانها داخلية فيها وعلى أن النية فرض وكذلك تكبيرة الاحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والمجوس في التشهد الاخير ورغم اليدين عند الاحرام سنة بالاجماع وأجموع على أن ستر العورة عن العيون واجب وأنه شرط في صحة الصلاة وأجموع على أن طهارة النفس في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة وكذلك أجموع على أن الطهارة عن الخلع شرط في صحة الصلاة فلو صلى جنب بقوم فصلاته باطله بلا خلاف سواء كان عالما بجنبته وقت دخوله فيها أو ناسيا وكذلك أجموع على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا من عذره في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للسافر سفر طويلا على الراحة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاحرام ثم أن كان المصلي بحضرة الكعبة توجه الى عيناها وان كان قريبا منها فباليمين وان كان غائبا فالاجتهاد والخبر والتقليد لاهله . اما وجدته من مسائل الاجماع التي لا يجمع دخولها في مرتبة الميزان . واما ما اختلفوا فيه فن ذلك ستر العورة قال ابو حنيفة والثناصي وأجدته شرط في صحة الصلاة واختلف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم انه من الشرائع مع القدرة والذي كره حتى لو تعدى صلى مكشوف العورة مع القدرة على الترك كانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه الا انه ليس من شرط صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة عامدا عصى وسقط عنه الفرض واختار عند متانوي أصحابه انه لا تصح الصلاة مع كشف العورة بحال فالاول مشدد مع ما اختاره متانوي وأصحاب مالك ومقابلة فيه تشديد من وجه وتحقيق من وجه لما فيه من التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى سوء ادب لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة أبدا ومن لم يدخل حضرة الصلاة فكأنه لم يحرمها فلا صلاة له فهو كمن تركه من أعضائه بلا غسل أو كن صلى وعلى بدنه نجاسة لا يفي عنها ووجه الثاني انه لا يجب عن الله شيء في نفس المرأة لا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاته من عليه ثوب ولا بين صلاة العريان واقاسره العورة في الصلاة كمال لا يقدح في صحتها وان عصى بتركه وهذا من المواضع التي تبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والزينة مفسرة بالتياب الساترة للعورة وسمت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى بثياب زينة يقول لاهل تلك الحضرة على وجه القصد يا لصحة انظروا الى ما أنتم الله تعالى به على من الثياب النفيسة مع اني لا استحق مثل ذلك وانظروا الى اذنه تعالى لي في دخول بيته ومناجاة له بكلامه مع كوني لا استحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة محرفة فان حاله

بشر برأى محتم من كفران النعمة انتهى ومعته أيضا يقول مروا ائمةكم أن يستترن في الصلاة
 كالحراثر أعذا بالاحتياط فقد تكون العلة في ذلك الانوثة لادفاعة الاصل وعدم الميل اليه فان
 هذه العلة تنقضي بما اذا كانت الامة جيلة ترجع على المحرة في الحسن والوضاعة وأما وجهه من قال
 انها تستر كالرجل فهو جار على عمل طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب الستر
 للنساء ميل النفوس الى النظر اليهن غالباً لا مالا يشتهين عادة البعض افراد من الناس والباقى
 ينفر طبعه منهن انتهى ومعته يقول أيضا انما كانت المحرة تكشف وجهها وكفيها في الصلاة
 فتحال باب زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين ليقول أحدهما ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا
 يجوز لأحد أن يطرح بصره اليها بوجهه من الوجوه كولد البوبة في حجر البوبة وهذا هو السر في كشف
 وجهها أيضا في الاحرام فانما في حضرة الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم المحبة
 التي يصاد بها العليق في الفخ من حفظه الله تعالى عظم المحضرة ولم يطرأ الى وجهه المحرمة ولا المصلحة
 أبدا أدامع الله التي هي في حضرة ومن أشقاء الله تعالى غفل عن ذلك فنظر فاستحق المقت من
 الله تعالى ومن هنا المراد لما بوضع القباب المتصاني على وجهها حال احرامها بنسك خوفا على
 العوام من المقت اذا نظروا الى وجهه من هي في حضرة الله تعالى بنيران من منه ومعته أيضا يقول
 ان العارف اذا نظرا الى شيء امر الشرع به على خلاف العادة فاقول ما يخطر في حكمته ويتطلبه من
 الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جهة المحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس . ومن ذلك
 قول الامام أبي حنيفة وأحد انه يجوز تقديم النية على التكبير بزمان يسير مع قول مالك
 والشافعي بوجوب مقارنتها للتكبير وانما لا تجزئ قبله ولا بعده ومع قول القفال امام الشافعية
 ربما قارنت النية ابتداء التكبير فانعقدت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي القارنة العرفية
 على المختار بحيث لا يدعوا فلاح الصلاة اقتداء بالاولين في مساومتهم بذلك رحمة على الامة
 فالاول مخفف والثاني مشدد وما بعده فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب مقارنة النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان لا يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدري هل كانت النية تقدم أو تتأخر أو تقارن ووجه الثاني
 أن التكبير من أول اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد وجود بناء في شخص المصل
 افعال الصلاة واقوالها في ذهنه حال التكبير ووجه كلام القفال والنووي التخفيف عن العوام
 وايضا ذلك أن من غلبت روحانيته على جسمانيته يسهل عليه استحضار النوى في النية دفعة
 واحدة للطاقة الارواح بخلاف من غلبت جسمانيته على روحانيته فانه لا يكاد يتقبل الامور
 الا شيئا بعد شيء لكثافة حجابها فالاول خاص بالا كابر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى أن من
 غلبت روحانيته على جسمانيته هو المصل حقيقة لا خوله حضرة الله التي لا تصح الصلاة الا فيها
 بخلاف من كان بالعكس فانه مصل صورة لا حقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس . ومن ذلك
 اتفاق الاغني على أن تكبيرة الاحرام فرض وانما لا تصح الا بقطع ما حكي عن الزمري ان الصلاة

تنقذهم من غير لفظ التكبير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان تكبير الحق جل وعلا وان كان مرجعه الى القلب فهو مطلوب الاظهار اقامة
 لشمار كبرياء الحق تعالى في هذا العالم وتذكيرا للناس ان يكبروا ربهم عن كل عظمة تخط لهم
 ويقولوا الله اكبر من كل كبرياء وعظمة تحت قلوبنا وهذا خاص بالا كبر من الاولياء والعلماء
 بخلاف الاصاغر فانه ربما تحت لهم عظمة الله تعالى فان حسنتهم فلم يستطع احدهم منهم النطق
 وايضا فان كبرياء الحق تعالى لا يطلب من العباد اظهارها الا في عالم المحجب واما في عالم الشهود
 فذلك مشهود لجميع اهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة شمار فيها لقيام شهود الكبرياء في قلوب
 الكل فافهم فان قال قائل ما المحكمة في قول المصلي الله اكبر مع قولهم كل شيء خطر بآل الله
 بخلاف ذلك فالجواب ان المحكمة في ذلك كون المصلي يستحضره عظمة الله عز وجل وانه تعالى
 اكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات التعظيم لكن من رجة الله تعالى بالعباد
 كونه امرهم ان يخاطبوا بما يتقبل لهم بقولهم يا لك تسبوا يا لك نستعين بالكاف وجعل تعالى نفسه
 عين ما تجلي لقلب عبده فافهم فلم ان خلاص العبد ان يخاطب الهما من راعين كل ما يخطر بالبال
 كما عليه الا كبر من الاولياء * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يتعين لفظ الله اكبر
 بل تنقذ الصلاة بكل لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كالظلم والجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه
 انقذت الصلاة مع قول الشافعي انها لا تنقذ بذلك وتنقذ بقوله الله اكبر ومع قول مالك
 واجدا انها لا تنقذ الا بقوله الله اكبر فقط فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول مالك واجد
 والشافعي انه اذا كان يحسن العربية وكبر بغيرها لم تنقذ صلاته وقال ابو حنيفة تنقذ بذلك
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني كون الحق تعالى
 عالما بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الاول التقييد بما صح عن
 الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو اولى * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد
 باستحباب رفع اليدين في تكبيرات الركوع والرفع منه مع قول أبي حنيفة بانه ليس بسنة
 فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكذلك القول في حد الرفع فان
 ابا حنيفة يجعله الى ان يحاذي اذنيه ومالك والشافعي واجد في أشهر رواياته الى حد وومنيكه
 فالاول مشدد والثاني فيه تشديد ووجه الاول في المسئلة الاولى ان رفع اليدين بالاصالة
 كالتيه عند القدوم على الملك وعند مفارقة حضرته فالاصلي كالقدوم على الملك في حال ركوعه
 وكالمودع لمحضره قربه في حال الرفع الى القيام في الاعتدال فكان لسان حال من رفع يديه
 للاعتدال يقول يا رب ما أدبرت عن حضرتك عن ملل وانما ذلك امتثالا لامرك وكذلك اتقول في
 الرفع من السجدة الاولى واما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال الى الهوى للعبود
 فلان الهوى المذكور غاية الخضوع لله عز وجل وفي ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل فأغنى عن
 رفع اليدين ووجه الثاني فيها ان حقيقة القدوم انما هو عند تكبيرة الاحرام فقط فيحيث كبر وحضر

قلبه مع الله الى آخر ضلله من غير مفارقة تلك الحضرة فلا يحتاج الى رفع وهذا خاص بالا كابر
 والاول خاص بالعوام الذين يقع منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكيرة الاحرام فافهم
 ووجه الاول في هذا رفع ان الرأس محل كبريا بالعبد فيرفع يديه بالتكبير اشارة الى أن كبرياء
 الحق تعالى فوق ما يتعقله العبد من كبريا بالحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه ووجه الثاني
 اختلاف الناس في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يخلها في كل واحد ما رآه وكل حالة
 منها تلي المقصود من التسمية * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من عجز عن القعود في
 الصلاة صلى مضطجعا على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستقبل
 برجليه حتى يكون انماؤه في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع أن يومي برأسه في الركوع
 والسجود أو ما بطرفه مع قول أبي حنيفة أنه اذا عجز عن الأيمان بالأس سطا عنه فرض الصلاة
 فالاول مشددتبع الشارح في نحو حديث اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني مخفف
 ووجه ان اشارة الصلاة لا يظهر الا بالقيام والقعود وأما الايمان بالطرف فلا يقوم به شعار لاسيما
 المختصر ولم يلقنا من أحد من السلف أنه أمر المختصر العاجز عن الأيمان بالأس بالصلاة انما ذلك
 راجع الى عزم العبد مع ربه عز وجل كما * ومن ذلك قول الأئمة بوجوب القيام في المفريضة
 على المصلي في سفينة ما لم يخش الفرق أو دوران الرأس مع قول أبي حنيفة لا يجب القيام في
 السفينة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول شدة الاهتمام
 بأمر استصحاب الوقوف بين يديه وهو خاص بالا كابر الذين لا تسفلهم مراعاة الوقوف ولا خوف
 السقوط عن كعبهم فلو بهم مع الله ووجه الثاني خوف التشويش بمراعاة الوقوف وعدم السقوط
 المذهب المشعور الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصاغر فاذا صلى أحد منهم
 جالسا قدر على الخشوع والمخضوف كان القعود اكل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله اذا قام
 فقامل * ومن ذلك اتفاق الأئمة على استصحاب وضع اليمنى على الشمال في القيام ومقام مقامه
 مع قول مالك في أشهر روايته انه يرسل يديه ارسالا مع قول الاوزاعي انه يقصر فالاول مشدد
 والثاني وما بعده مخفف وان تفاوت التخفيف ووجه الاول ان ذلك صورة موقف العبد بين
 يدي سيده وهو خاص بالا كابر من العلماء والاولياء بخلاف الاصاغر فان الاولى لهم ارخاء اليدين
 كما قال به مالك رحمه الله وايضا ذلك ان من وضع اليمنى على اليسار يحتاج في مراعاته الى صرف
 الذهن اليه فيخرج بذلك كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها
 بخلاف ارخاء اليدين في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت السرعة وقال مالك
 والثاقي تحت صدره فوق مرتته وعن أحمد روايتان أشهرهما كذهب أبي حنيفة واختارهما
 المخرفي ووجه الاول خفة كونهما تحت السرعة على المصلي بخلاف وضعهما تحت الصدر فانه
 يحتاج الى مراعاتها ثقل اليدين وقد ليها اذا طال الوقوف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فلذلك
 كان استصحاب وضع اليدين تحت الصدر خاصا بالا كابر الذين يحدرون على مراعاة شيئين
 معاني آن واحد دون الاصاغر وسعت سيديها المختصان رحمه الله يقول وجه قول من

قال بعدم استصحاب وضع اليدين تحت الصدر مع ورود ذلك من فعل الشارع كون مراعاة المصلي
بدوامها تحت الصدر يشغلها غالبا عن مراعاة كمال الاقبال على المناجاة الله عز وجل فكانت
أمرسها ما وجعلها تحت المرتبة مع كمال الاقبال على المناجاة والمحضور مع الله أولى من مراعاة
حيثية من الهيئات فمن عرف من نفسه العجز عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الامع
الفضلة عن كمال الاقبال على الله عز وجل فأرسل يديه بجنبه أولى وبه صرح الشافعي في الام
فقال وان أرسلهما ولم يثبت بهما فلا بأس ومن عرف من نفسه القدرة على الجمع بين الشيتين معا
في آن واحد كان وضع يديه تحت صدره أولى وبذلك حصل الجمع بين أقوال الائمة رضي الله عنهم
انتهى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستصحاب دعاء الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة مع
قول مالك بعد استصحابه بل يكبر ويقتع القراءة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الأول كون الاستفتاح كالاستئذان في الدخول على الملوك ووجه الثاني
تفزيه الحق تعالى عن التخير حتى يستأذن عليه فصاحب القول الأول يقول ان الشرع تبع في
ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفا من توهم التخير فافهم * ومن ذلك قول أبي
حنيفة بالتعود أول ركعة من الصلاة فقطع قول الشافعي انه يتعدا أول كل ركعة ومع قول مالك
انه لا يتعدا في الفريضة ومع قول الضبي وابن سيرين ان محل التعداد ما هو بعد القراءة فالأول
مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الأول جل المصلي على الكمال حتى انه من شدة عزمه يطرد ابليس عن حضرة الصلاة فاذا استعاد
منه أول ركعة ذهب ولم يرجع اليه في تلك الصلاة ووجه الثاني جل المصلي على حال غالب
الناس من عدم قوة العزم في طرده ابليس فلذلك كان يساوده المرة بعد المرة فاحتاج هذا المصلي الى
تعدد الاستعادة منه ليطرده عن حضرته ووجه الثاني جل المصلي على شدة العزم في القيام
الى الفريضة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك أمر يحرق ابليس كاجربائه بخلافه في النوافل
فان المحبة فيها ناقصة والمكلف فيها محير بين الفعل والترك فلذلك كان ابليس يحضره فيها
ليوسوس له بالأحباب بنفسه ورويتها بذلك على من لم يفعل كفعله فاحتاج الى طرده ووجه
الرابع جل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على الفراع عنه وذلك لان ابليس يحضر قراءة القرآن
لانه مشتق من القر الذي هو الجمع فاذا حضر كاذرنا احتاج القارئ الى طرده بالاستعادة
وهذه نكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولو انه تعالى قال فاذا قرأت الفرقان لم يصح القارئ
الى استعادة وان كان القرآن فرقا فافهم فلم ان الاستعادة في أول الركعة الاولى فقط خاص
بالا كابر الذين اذا استعادوا منهم من الشيطان مرة واحدة فرمته فلا يسود قرب منه حتى يفرغ
من الصلاة والاستعادة في كل ركعة خاصة بالاضاعر الضعفاء العزم الذين لا قدر احدهم
على طرد الشيطان من أول الصلاة فأتوا بالاستعادة الواحدة فلذلك أمر الائمة بمثل هذا
بالاستعادة في كل ركعة لما وعد الشيطان له المرة بعد المرة ولان قراءته في كل ركعة يفضلها ركوع
ومسجودين القرا بالانرى فكانها قراءة تعددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فاذا قرأت

القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط فان قلت فما الحكمة
في الامر بالاستعاذة من ابليس بالاسم الله دون غيره من الاسماء الالهية فهل لذلك حكمة
فالجواب ان حكمة ذلك كون الاسم الله اسما جامعاً لمخالفات الاسماء الالهية كلها وابليس عالم
بمضرات الاسماء فلوانه تعالى امر العبد بالاستعاذة بالاسم الرحيم او المنتقم مثلاً لا في اليه ابليس
فوسوس له من حضرة الاسم الواسع او الجديم مثلاً فلذلك سداً لله تعالى على ابليس جميع طرق
الاسماء الالهية التي يدخل منها ابليس الى قلب العبد بالاسم الجامع فان قيل ان ذكر ابليس
في تلك الحضرة قد يربى بنزبه حضرة الله عنه فالجواب انما امرنا الحق تعالى بهذا ذكر ابليس اللعين
في تلك الحضرة مبالة في الشفقة علينا من وسوسته التي تخرجنا من حضرة شهودنا للحق تعالى
ولولا هذه الشفقة ما كان امرنا بهذا ذكر هذا اللعين في حضرة المطهرة من باب دفع الاشد باب الاخف
فان قيل كيف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم باستعاذة من ابليس وهو معصوم فالجواب انما
هو معصوم من العمل بوسوسته لاعن حضوره كما اشار الى ذلك قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من
رسول ولا نبي الا اذا تخلى اتقى الشيطان في أميته الآية فكل نبي معصوم من عمله بوسوسته لا من
وسوسته ويصح ان يكون ذلك من باب التشريع لامته أيضاً سواء كانوا كباراً واصغاراً لعدم
عصمتهم ولذلك اتفق الاثمة على استحباب الاستعاذة دون كونها مرة أو أكثر من مرة احتياطاً
للناس فرضى الله عن الاثمة ما كان اشققهم على دين هذه الامة آمين آمين وصحت سيدي
عليها الخواص رحمه الله يقول وجهه من قال من الاثمة ان المصلي يستعيد مرة واحدة في الركعة
الاولى احسان الظن به وانه من شدة عزمه يفر منه الشيطان من أول مرة فلا يسود اليه ولو ان ذلك
المصلي قال لذلك الامام ان ابليس يماودني المرة بعد المرة لا مرة واحدة بالاستعاذة منه في كل مرة لانه
أكثر احتياطاً وهذا هو وجهه من قال من الاثمة انه يستعيد في كل ركعة وليس هو سوء ظن في
حق ذلك المصلي فافهم وتأمل في هذا المثل فانك لا تكاد تجد في كتاب وبه حيل الجمع بين اقوال
الاثمة واستغنى الطالب بمعرفة عن تصنيف قول غير امامه والله اعلم * ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد تحب القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول أبي حنيفة انها لا تحب الا في
الاولتين فقط ومع قول مالك في احدى روايته بأنه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته
مصححاً لمسؤوله وأجزأته صلاته الا الصبح فإنه ان ترك القراءة في احدى ركعتيها استأنف الصلاة
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه
الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص بأهل التفرقة في صلاتهم فيقرأ في كل ركعة ليصنع قلبه
على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام اذ القرآن مشتق من القرء الذي هو الجمع كما هو لا يرد
قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك شرع لامته لانه رأس من اجتمع قلبه على الله عز وجل *
بقراءة وغيرها ووجه الثاني ان من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى آخر صلاته
فلا يحتاج الى قراءة تحممه ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة ان كانت رباعية أو ثلثية
فكان الباقي كالسنة يصير بسجود السهو والله اعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رحمه الله

بعدم وجوب القراءة على المأموم سواء جهرا وأسريرا لا تمن له القراءة خلف الامام بحال وكذلك
قال مالك وأحمد انه لا تجب القراءة على المأموم بحال بل كرمالك للمأموم ان يقرأ فيها جهريا
الامام سواء مع قراءة الامام أو لم يسمع واستحب أحمد القراءة فيما خافت فيه الامام مع قوله
الشافعي تجب على المأموم القراءة فيما يسهره الامام جزا وفي المجهرة في ارجح القولين وقال
الاصم والحسن بن صالح القراءة سنة فالاول مخفف والثاني والاربع في كل منهما تخفيف وأما
الثالث فشد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول والثاني ما ورد من قوله صلى الله
عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة انتهى وذلك ان مراد الشارع من القراءة
جمع قلب المصلي على شهوده وذلك حاصل بسماع قراءة الامام حيا من حيث اللفظ ومعنى في
حق الاكابر من حيث السريان في الباطن من الامام اليه ووجه استحباب أحمد القراءة فيما
خافت فيه الامام دون المجهرة قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا فخرج القراءة
السرية فانه لا يصح السماع فيها ولا الانصات فكانت القراءة خلف الامام فيها أولى وأما وجه
من كراه القراءة خلف الامام فهو من حيث انفصاله فيها عن امامه بالقلب كما عليه الاصاغر والا
فالاكابر مرتبطون به ولولم يسمعوا قراءته كما مر وأما وجه من أوجب القراءة على المأموم فهو
الاخذ بالاحوط من حيث انه لا يجمع قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال الاقراءته هو
وهو خاص بالاصاغر من أهل الفرق وأما وجه من قال ان القراءة سنة فهو معنى على ان الامر
بالقراءة للتدب وصاحب هذا القول يقول في نحو حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب أي كاملة
نظير لا صلاة بحرار المسجد الا في المسجد * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر
الروايات عنه انه تعيين القراءة بالفاتحة في كل صلاة وانه لا يجزئ القراءة بغيرها مع قول أبي
حنيفة انه لا تتعين القراءة بها فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر
ويصح ان يكون الامر بالمعكن أيضا من حيث ان الاكابر يحققون بالقلب على الله بأي شيء
قرؤه من القرآن بخلاف الاصاغر اذا قرأ في الفاتحة الجمع يقال قرأ الماء في المحوض اذا جمع
وايضاح ذلك أن من قال بتعين الفاتحة وانه لا يجزئ قراءة غيرها قد ارمع ظاهر الاحاديث
التي كادت تلغ حد التواتر مع تأييد ذلك بعلم السلف والخلف وانما قلنا انها خاصة بالاكابر لانها
جامعة لجميع أحكام القرآن فمن قرأها من أهل الكشف فكانت قرأ جميع القرآن من حيث
الثواب وفهم جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل على وجوبها وتعيينها
حديث مسلم مرفوعا يقول الله عز وجل قسم الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين ولعبدى ما سألت
يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى جدني عبدى الى آخره فانه تعالى فسر الصلاة
بالقراءة وجعلها جزء منها وأما وجه من قال لا تتعين الفاتحة بل يجزئ أى شيء قرأ المصلي من
القرآن فهو ان القرآن كله من حيث هو يرجع الى صفات الحق تعالى ولا تفاضل في صفات
الحق تعالى بل كلها متساوية فلا يقال رجته أفضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات
القائمة بالذات وانما التفاضل في ذلك راجع الى ما يتعلق بالخلق من حيث النعم والعذاب وقد

أجمع القوم على أنه لا تفاضل في الأسماء الإلهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء جمع قلب
 السيد على الله تعالى محبة الصلاة ولواسمها من أسمائه حكما أشار إليه ظاهر قوله تعالى
 وذكر اسم ربه فعلى فان قيل قد ورد تفضيل بعض الآيات والسور على بعض فأوجه ذلك
 فالجواب وجهه ان التفاضل في ذلك راجع الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى المقرء الذي هو قديم
 نظائرها اذ قال الشارع لنا قولوا في الركوع والسجود اذكر الفلاني فان قولنا ذلك المذكر أفضل من
 قراءة القرآن فيه بل وردا النهي عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث ان القاري تأبى
 عن المحق تعالى في تلاوة كلامه. والتأبى له العز الذي هو محل صفة القيام لا الذل الذي هو محل
 الركوع كما قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فعلم من جمع ما ذكرناه ان كل من أعطاه الله
 تعالى القدرة على استقراج احكام القرآن كلها من الفاتحة من اكابر الاولياء تبين عليه القراءة
 بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا والمحدث الوارد في قراءتها بالخصوص محمول على الكمال
 عند صاحب هذا القول كما في نظائره من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحمار المسجد
 الا في المسجد فانه مثل حديث لا صلاة الا بالفاتحة الكتاب على حد سواء كما مر وقد سمعت سيدي
 هلياً الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كلف الله تعالى الاكابر بالاطلاع على جميع معاني
 القرآن الظاهرة في كل ركعة فأراد ذلك كله يحصل لهم من قراءة الفاتحة فلهذا قرأوها ولم يكلف
 الا صاغر بذلك لجهلهم عن مثل ذلك فكلام الأئمة الثلاثة خاص باكابر الاولياء وكلام الامام
 أبي حنيفة خاص بالعوام ووجه كون تبين الفاتحة في صلاة العوام تخفيفا عدم تكليفهم بفهم
 معاني جميع القرآن منها كما ان قراءتها غير الفاتحة قد تكون تشديدا على الخواص ايضا من حيث
 تكليفهم بجمع القلب على الله تعالى بذلك فانه ليس بام للقرآن كالفاتحة والغالب فيه التفرقة اه
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وما لك ان البسلة ليسب من الفاتحة فلا تجب مع قول الشافعي
 وأحمد انها منها فقب وكذلك القول في الجهربها فان مذهب الشافعي الجهربها ومذهب أبي
 حنيفة الاسرار بها وكذلك أحمد وقال مالك يستحب تركها والافساح بالمحذوق رب العالمين وقال
 ابن أبي ليلى يفتير وقال الضعي الجهربها بدعة فرجع الامر في المسألتين الى مرتبتي الميزان *
 ووجه الاول في المسألة الاولى والثانية الاتباع فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع
 الفاتحة فارة ويتركمها فارة اخرى فأخذ كل مجتهد بما بلغه من اخدي الحالتين وفي ذلك
 تبريع للاكابر والاصاغر من أهل الكشف والحجاب فنرفع حجابها حين دخل في الصلاة
 وكان مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا يناسبه ذكر الاسم الذي هو شعار أهل الحجاب ومن لم يكشف
 حجابها فالتناسب له ذكر الاسم الشريف لئلا يذكر به صاحب الاسم كما ورد في بعض المواطن
 الزبانية اذ المترف قال زمي فأخذنا من هذا أن من رآه بقلبه لا يؤمر بذكر اسمه ومن هنا انفرد
 بعضهم ذلك في شعره فقال

بذكر الله تراداد الذنوب * وتطمس البصائر والقلوب
 وذكر الله أفضل كل شيء * وشمس الذات ليس لها نصيب

ويؤيد ذلك أيضا قول الشبلي رحمه الله حين قال والله مني تسريح فقال اذا لم اراه تعالى ذا كرا اى
لأن الذكر لا يكون الا في حال المحجب عن شمر وهذا المذكور هنا في الشبلي الاحضرة الشهود لانها
هي التي لا يرى الله تعالى فيها ذا كرا بلسانه اكتفاء بمشاهدته تعالى ومناجاته بالقلب وحضرة
الحق تعالى حضرة بيت ونور لشدة ما يطرق أهلها من الهية والتبلي قال تعالى ونخسعت
الاصوات للرحمن فلا تسمع الا همسا وصمت اخي افضل الدين رحمه الله يقول الذكر باللسان
مشروع للاكابر والاصاغر لان حجاب النظمه لا يرتفع لاحد ولا لانياء فلا بد من حجاب لكنه
يدق فقط انتهى وهو كلام نفيس لا يوجد في كتاب وصمت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول
ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكر حضور كما ان ترك الذكر كذلك على نوعين ترك
من حيث الغفلة وترك من حيث المحضور والذهنة فالاول من الذكرين مفضول والثاني فاضل
والاول من التركيبين مذموم والثاني محمود وهو الذي جلتا عليه قول الشبلي آغا وصمت
سيدي عليا المرصفي رحمه الله تعالى يقول انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك البسملة
في بعض الاوقات ويذكرها في بعض الاوقات تشرعيا لصفاته واقربائهم والا فهو صلى
الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام لانه ابن الحضرة وانحوا الحضرة وامام الحضرة وصمت
سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولان الله تعالى امر الاكابر بالمجهر بالقراءة والاذكار
اذا وقفوا بين يديه في الصلاة ما تعبوا أحد منهم أن ينطق بكلمة لغوم الهية لاهل تلك الحضرة
ولكن ربما يغفل له الحق تعالى في بعض الاوقات بما هو فوق طاقته فيجهر عن المجهر بالبسملة
أو بالتكبير فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم انما انسى ليستني في فاهم * ومن ذلك
قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القراءة بالاخفاء والظهار والتخفيف والترقيق والادغام
ونحو ذلك مع قول بعضهم ان ذلك لا ينبغي في الصلاة لتلايشل السبعين كمال الاقبال على مناجاة
الحق تعالى فالاهل مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع
في نحو قوله صلى الله عليه وسلم حسنوا القرآن باصواتكم اى حسنوا اصواتكم بالفاظ القرآن
والا فالقرآن من حيث هو قرآن لا يصح من أحد تخصيصه لانه قديم وصفته من صفات الحق تعالى
وانما التحسين راجع للقراءة والتلاوة لا للقرآن المتلو ومع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة خاص
بالاصاغر الذين لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم مراعاة ذلك خاص بالاصاغر الذين
يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس سلفا وخلفا والله اعلم * من وذلك قول
ابي حنيفة ومالك فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن انه يقوم بقدر ما مع قول الشافعي
انه يسبح بقدرها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول
الوقوف على حد ما ورد فلم يرد لنا ان من لم يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن أنه يسبح
الله بذلك وقد قال بعضهم ان الاتباع أولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قراءة
القرآن خصبة لا توجد في غيره من الاذكار كما تقدم من ان القرآن مشتق من القرء
الذي هو الجمع فيجمع القلب على الله وأما وجه الثاني فبالقياس بما مع ظاهر قوله تعالى

وذكر اسم ربه صلى الله عليه وآله في جميع قلب المصدق على الله تعالى غالباً فكاد أن يطق بالقرآن
 من حيث حصول جبهة القلب عليه على حضرة الله تعالى وأما وجه تخصيص الامام الشافعي
 بالذكر بقول المصلي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر فلما ورد مرفوعاً أنه أحد
 الكلام إلى الله عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة أنه إن شاء المصلي قرأ
 بالفارسية وإن شاء قرأ بالعربية مع قول أبي يوسف وعبدان كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يحزنه
 غيرهما وإن كان لا يحسنها فقرأها بلغته أجزأته مع قول بقية الأئمة أنه لا يحزى القراءة بغير العربية
 مطلقاً فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
 ووجه الأول أن لم يصح رجوعه عنه أن الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا شيء من القراءة
 بالفارسية فصار الأمر إلى اجتهد المجتهدين فإن قال قائل إن القراءة بغير العربية تنفجر القرآن
 عن الإجماع قلنا الإجماع حاصل بقراءة هذا المصلي بالنظر لغيره فإنه يدرك أن القرآن بالفارسية
 لا يهدر أحدهم من الخلق على النطق بعينه ووجه الثالث الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن
 أصحابه فلم يلقنا أن أحداً منهم قرأ القرآن بغير العربية وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم
 فكان الوقوف على حد ما بلغنا أولى وقديس يكون الامام أبو حنيفة رأى في ذلك شيئاً من النبي
 صلى الله عليه وسلم فإن إمامته وجلالته أعظم من أن يجترأ على شيء لا يرى فيه دليلاً وسمعت
 بعض الحنفية يقول جميع اللغات كلها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته فكل واحد
 يناجيه بلغته ويؤيده قولهم يجوز الترجمة في بعض الأذكار الواردة في السنة انتهى ولا
 يخفى ما فيه فإن كل باب لم يقصده الشارع فليس لأحد أن يقصده وقد أجمع العلماء على أنه لا يصح
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبلغ القرآن بلغته أخرى خلاف ما أنزل وأما قوله تعالى
 لتبين للناس ما نزل إليهم فلا ينافي ما ذكرناه لأن البيان قد يكون بلغته أخرى لمن يفهم اللغة
 التي أنزلت ولذلك قال بعض أصحاب أبي حنيفة أنه مع رجوعه إلى قول صاحبه والله أعلم *
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لو قرأ في صلاة من المصنف بطلت صلاته مع قول الشافعي
 وأما في إحدى روايته أن صلاته صحيحة ومع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أن ذلك جائز
 في التافلة دون الفريضة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول اشتغال المصلي بالنظر إلى الكتابة من كمال مناجات الله تعالى وهو
 خاص بالأصاغر ووجه الثاني كون ذلك لا يتصل عن الله تعالى وهو خاص بالكبار وأنه
 ينظمهم عن كمال الصلاة ولكن سماح العلماء فيه لكن من متعلقات الصلاة ووجه الثالث
 حصول التافلة بمقتضى ما يدل جواز تركه بخلاف الفريضة فاحتاط العلماء في ترك ما يشغل عن
 الله فيها * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة أنه لا يجهز بالناسين سواء الامام والمأموم
 مع قول أحمد والشافعي في أن أحق القولين أنه يجهز به الامام والمأموم ومع قول مالك يجهز به
 المأموم وفي الامام روايتان من غير ترجيح فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث في
 تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول كون أمين ليست من الفاتحة ورجوعهم

بعض العوام أنهم من الفاتحة إذا جهر بها فكان عدم الجهر بها أولى عند صاحب هذا القول اللهم إلا أن يكون المأمومون كلهم عالمين بأنها ليست من الفاتحة كما كان الصعابة معلومة فلا بأس بالجهر بها وربما قوى الخشوع على المصلي حين التأمين فاكثرت بالتأمين بقلبه ووجهه الثاني أن الجهر بآمين فيه اظهار التضرع والحاجة إلى قبول الدعاء بالهداية إلى الصراط المستقيم ووجه الثالث أن المأموم أخف خشوعا من الإمام عادة لأن الامداد تنزل على الإمام أو لا ثم تفيض على المأمومين فعليه من الثقل والخشية بقدر ما يفرق بين المأمومين فلذلك خفف على الإمام في اخذ اليدتين الأولى والثانية وشدد عليه في الأخرى جلالة على القوة والكمال فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو الأربع من قول الشافعي أنه لا يسر سورة بعد الفاتحة في غير الركعتين الأولى مع قول الشافعي في القول الآخر أنها تسر لمحدث مسلم في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فروح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كون غالب النفوس ترهب من حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الأولى فإذا قرأ الإمام السورة فيما بعدهما رجا عرجت النفس من الحضرة لا مرمورا مشاهدا وتديرا أحوالها فصار واقفا بين يدي الله تعالى جمعا بلا روح فلا جهل له صلاة ووجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالأكثر الذين لا يزدادون بتطويل الإمام في القراءة الا جضوا وخشعوا وكان صلى الله عليه وسلم يخفف فيما بعد الركعتين الأولى فارتفع رعايته حال الأصغر وطول أخرى مراعاة لحال الأكبر تشرع بالإمامة ومن هنا يتضح لك بالتحقق المناط في قول من قال تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود مطلقا وعكسه فإن ذلك في حق شخصين فمن كان ضميما عن تحمل العبء الواقع في الركوع والسجود كان طول القيام في حقه أفضل لئلا ترهب روحه من الركوع والسجود كلما ركع وسجد بخلاف من كان قويا على تحمل التعبات الواقعة في السجود فرحم الله الأئمة في تخصيصهم المذكور فإن من قال من أتباعهم طول القيام أفضل مطلقا هو في حق الأصغر ومن قال كثر الركوع والسجود أفضل هو في حق الأكبر كذلك وأيضاح ذلك أن القيام محل بدلية بالنسبة للركوع والركوع محل بدلية بالنسبة للسجود فإن البدلية أطال في مناجاة ربه بكلامه حال القيام لاح له بارقة تعظيم وهيئة من الحضرة الإلهية فخشع لذلك فمن الله عليه بالركوع فلما ركع تعجل له من عظيمة الله تعالى أمرأته على ما كان عليه حال مناجاته في القيام فرجعه الله بالامر برفع رأسه من الركوع ليأخذ في التأهب إلى تحمل تعب عظيمة الله التي تعجل له في السجود ولو لا ذلك لرفع له عذاب جسمه ولم يستطع السجود ثم لما سجد وقبض له عظيمة أخرى أعظم مما كان في الركوع أمره الله برفع رأسه رجة به ليجلس بين السجدين ويأخذ له راحة وقوة على تحمل عظيمة تعب السجدة الثانية وذلك لأن من خصائص تعبات الحق أن التعب في السجدة الثانية أعظم من الأولى وفي الثالثة أعظم من الثانية وهكذا ولذلك سن الشارع جلسة الاستراحة بعد الرفع من السجود رجة بالمصلي الحقيقي ولو أنه أمره بالقيام عقب رفعه من السجدة الثانية من غير جلوس استراحة لكانت له لا يطيق هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية

وأما من يصلي الصلاة العادية فلا يذوق شيئاً مما قلناه وبكفة فضل ذلك على وجه التامس بالشارع
صلى الله عليه وسلم سمعت سيدي عبد القادر الدشتوطي رحمه الله تعالى يقول من رحمه الله
تعالى بالمبدئ خيره بين أطالته القيام في الصلاة بالقراءة بين يديه وبين أطالته الركوع والسجود
وبين تخفيف القيام فمن لم يقدر على أطالته الركوع والسجود بين يدي الله تعالى فهو مأثور بطول
القيام وتخفيف الركوع والسجود ومن قدر على طول المكث بين يدي الله تعالى في عمل
القرب في الركوع والسجود فهو مأثور بطول الركوع والسجود وذلك ليتنعم بطول مناجاة
ربه ويكون له وقت يدعو لنفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتناماً لذلك فقد يكون ذلك آخر اجتماع
قلبه على ربه حال حياته قال وقد استصكمت في قلبي مرة هبة الله عز وجل فصرت أسأل الله
المحجوب وكنت كلما أتذكر أني واقف بين يديه أوراكع أو ساجد أحس بظمي يذوب كما يذوب
الرماس على النار وكنت أعدد المحجوب من رحمه الله تعالى في لعدم طاقتي لرفعه عني اه سمعت
أنني أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول المحجوب للبعد عن شهود الحق تعالى رحمه بالمعجزين
وعذاب على العارفين فالعاجز يتنعم في حال المحجوب والعارف يعذب به انتهى وسمعت سيدي عليا
المخوص رحمه الله تعالى يقول من رحمه الله تعالى بعبده المؤمن خطورا لا كوان على قلبه حال
ركوعه وحال سجوده لان تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يحكم الارض لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وما كل أحد يصلح للمكث فيها أو يقدر على تحمل القبلي الذي يهد أركان العبد
في تلك الحضرة فإذا أراد الله تعالى رحمه بالمبدئي تلك الحضرة أخطر في قلبه شيئا من الاكوان
لما في الاكوان من رائحة المحجوب عن شهود تلك العظمة ولولا ذلك الخطور لمعذاب عظمه
ومعه وتطعت مقامه أو اضمحل بالكلية كما وقع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر المجيلى رضى
الله عنه أنه سجد فصار يسهل حتى صار قطرة ماء على وجه الارض فأخذها سيدي عبد القادر
بقطنة ودفنها في الارض وقال سبحان الله رجع الى أصله بالتعالي عليه انتهى ويؤيد هذا الذي
قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الاسراء من أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله
الخاصة به أرفع من هبة الله عز وجل وصار يقابل كقبايل السراج الذي هب عليه الريح اللطيف
الذي يمله ولا يطقه فسمع في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت أبي بكر رضى الله عنه يا محمد قف
ان ربك يصلي مع أنه تعالى لا يشتهل شأن عن شأن فاستأنس صلى الله عليه وسلم بذلك الصوت
وزال عنه ذلك الاستعياش الذي كان يجده في نفسه ولم يعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي
يصلي عليكم وملائكته وصار يتذكر ذلك فكان في جماع ذلك الصوت تقوية وتأيد لرسول الله
صلى الله عليه وسلم مع أنه أشد الناس تحملا لتجليات الحق جل وعلا فانه ابن الحضرة وأمام
الحضرة وأخوهما وأشد الناس معرفة بنظمه الله عز وجل وسمعت سيدي عبد القادر الدشتوطي
رحمه الله تعالى يقول لا يسمع الانسان بالله تعالى لمبدل استقاء المجاسة بينه تعالى وبين عبده وانما
يأنس العبد حقيقة بما من الله لا بالله تعالى كأنه بنور أعماله وبقرينات الحق له فان من
خصائص حضرة التقرب الهيبة والاطراق والتعظيم وعدم الادلال على الله وكل من ادعى

مقام القرب مع ادلاله على الله فلا علم له بحضرة التقريب بل هو محبوب بسبعين ألف حجاب انتهى وصمت سيدى عليا المصطفى رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على العارفين أشد من ضربه بالسيف لما في القيام من رائحة المحاب والكبر وعدم صورة الخضوع لله تعالى فإذا بلغك أن أحدا من الأكابر أطال القيام فهو تشريع لقومه الصغار مرة بهم والافاعتقاد أن أكابر العصابة والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم أكبر من مقام باقى الأولياء يبقين وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم أحدهم بثلث القرآن أو نصفه أو ثلثة ارباعه أو كله في قيام ركعة واحدة انتهى وصمت سيدى الشيخ أحمد السطير رحمه الله تعالى يقول من أولياء الله تعالى من رحمه الله بالمحباب ولو أنه كشف له عن عظمتة تعالى لما استطاع أن يقف بين يديه أبدا فهو صاحب في أمور الدنيا وإذا استغضر عظمة الله تعالى صار مجذوبا لا يبي لشيء فيصير الناس من أمره حين يرويه صاحباني أمور الدنيا ولا يرويه يصلى ركعة فقلت له فإذا صما من ذلك الحال فهل يجب عليه قضاء الصلاة إذا قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى فاعلم ذلك وتامل فيه فانك لا تكاد تجد في كتاب واعمل على تحصيل مقام الخضور مع ربك في صلاتك على يد شيخ صادق وياك أن تخرج من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كاذرنا وتكتفى بهز رأسك عند سماعك بأحوال العارفين والمحمدية رب العالمين * ومن ذلك اتفاق الائمة على أن المصلى إذا جهر فيما يسن فيه الاسرار أو أسر فيما يسن فيه المجهر لا تبطل صلاته الا فيما حكى عن بعض اصحاب مالك انه اذا تم ذلك بطلت صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول عدم ورود حديث صريح بالنهي عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد أى لا يقبل من صاحبه لاسيما ان تمم ذلك فانه مخالفة للشارع والمخالفة انتطاع واصله القارئ فقات القارئ المذكور معنى الصلاة وكأنه لم يصل فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي باستحباب المجهر للمفرد فيما يجهر فيه مع قول أحد أن ذلك لا يستحب ومع قول أبى حنيفة هو بالخيار ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء اسمع غيره وان شاء أسر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول حمل المفرد على القوة على تحصيل تلك العظمة التي تجلت له حال قراءته كما عليه الكمال فذلك جهريه ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلم يقدر يجهر بالقراءة من شدة الخيبة ووجه الثالث عدم ورود أمر فيه يجهر أو أسر فكان الامر اجالا الى قدرة المصلى واختباره فان قال قائل هذا المحكمة في المجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان المجهر في الركعتين الاولتين في المجهرية دون ما بعدهما فاجواب ان ذلك تابع لتقل التجل كما قدمناه ونحتمه على القلوب في وقت تلك الصلاة والركعة أو الركعتين فان تجلى النهار اتقل من تجلى الليل فلو كلف الله تعالى العبد بالمجهر في الظهر والعصر مثلال كان ذلك كالتكليف بما لا يطاق عادة لتقل التجلى فيه فان قال قائل ان صلاة الجمعة وصلاة الصبح والعيد في النهار ومع ذلك فكان صلى الله عليه وسلم يجهر فيها اذا كان اماما او قرا اماما ومع ذلك على المجهر بالصبح فاجواب انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر في الصبح

لان وقته برزخى له وجه الى النهار ووجه الى الليل اما وجه الليل فهو بالنظر للبحر بالقراءة
 فيه واما وجه النهار فلا شراط الامساك عن المفطرات فيه للصائم من طلوع الفجر وايضا
 فانها اول صلاة تستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذى هو اخو الموت فكانه يموت
 وخلق خلقا جديدا فكانت قوته شديدة لم يحاط لها تب المحرف والصانع ولا ضعف ارتكاب
 المعاصي او الغفلات واكل الشهوات فلذلك امر بالمجهر فى الصبح لقدرته عليه وغلبت روحانيته
 على جسمانيته كاللائكة وسمعت سيدى عبد القادر الدشطلوى رحمه الله تعالى يقول
 لو ان الله تعالى حجب الصنائع والمحرف عن كمال شهوده فى النهار لما استطاع احد منهم أن
 يعمل حرفته وتصلت مصالح الناس ولذلك شرع لهم القراءة فى صلوات النهار سرراجه بهم
 فما قدر على عمل المحرفة مع عدم المحجب فى النهار الا افراد من الاولياء انتهى واما الامام
 او المبعوق فى الجمعة والعبدان فاما امر بالمجهر فيها لقدرته على ذلك باستثنائه بكثرة الخلق
 الذين يحضرون هاتين الصلاتين عادة فقوى على ذلك لمحابه بشهود الخلق على التعبى الواقع لقلبه
 فى الجمعة والعبدان اولكون الحق تعالى بعد امام فى هاتين الصلاتين بالقوة من حيث انه نائب
 للشارع فى الامامة على العالم واسطة فى اسماع المأمومين كلام ربهم وتكبيره وتعليقه اقلير
 ذلك من الاسرار التى لاتذكر الا مشافهة لاهلها ولا مرد المسبوق لانه محمد من الامام فان
 قلت فلم كانت الركتان الاخيرتان من العشاء او الركمة الثالثة من المغرب سرراجه ان
 ذلك من صلاة الليل والتعبد الليلي خفيف فالجواب انما كان ذلك رجة بضخا لامة فان من
 شأن تعبد الحق تعالى لقلوب المحبوبين انه يخفف على قلوبهم اولا ويثقل عليهم آخره وذلك
 لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شيئا فيكون التعبد فى ثاني ركة اثقل من التعبد
 فى اول ركة وهكذا ولو ان الحق تعالى كلّفهم بالمجهر فى ثالثة المغرب او الاخيرتين من العشاء
 لم يعجزوا عن ذلك لما تعبد لهم من المنظمة التى لا يطيقونها فان قيل فما المحكم فيمن قدر
 على تحمل ثقل التعبد فى الركة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فالجواب حكمه
 اتباع السنة فى ذلك لان الشارع جعل ذلك كالمنايط لتقل التعبد ونقته والعبرة بحال غالب
 الخلق لا بافراد من الناس وقد يحصل التعبد الثقيل للصلى فى أثناء ركة سرية ويحمله من
 الادب ان يرتابعا للسنة واظهارا للضعف * ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التعبد والهيئة كلها
 اطال العبد الوقوف بين يدى الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا اطال الوقوف بين يدى ملوك
 الدنيا من خفة الهيئة ما قررره سيدى على الخواص رحمه الله تعالى فى معنى قوله تعالى
 التكبر على وزن المتفعل من انه تعالى انما سمى نفسه المتكبر لكونه يتكبر فى قلب عبده المؤمن
 شيئا بعد شيئا كلما انكشف له المحجب لان الحق تعالى فى ذاته يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته
 لا تقبل الزيادة كما لا تقبل نقصان وانما الزيادة والنقص راجعان الى شهود العبد بحسب قرب
 من حضرة الله تعالى وبعده عنها نظير شهود العبد ظل ذاته فى السراج فكما يقرب منه عظم ظله
 ونور السراج فى شهوده وكما يبعده صغر وسمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله تعالى ايضا يقول

تجليات الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب على حال من أكا بر وأصاغر في القرائن والنوافل
فقد يقبل الحق تعالى للأصاغر والأكا بر بما لا يطيقون معه الجهر فذلك رحم الله الأمة بعدم
أمرهم بالجهر في بعض الصلوات والأذكار ولو أنه تعالى كان أمرهم بالجهر مع ثقل ذلك التجلي لما
أطاقوه لا سيما في حق من انكشف حجابهم من كسل العارفين وشهدوا جلال الله تعالى
وعظمته وتقدم ذكر المحكمة في الجهر في أولي المغرب والعشاء في الجمعة والعيدين وهي أن التجلي
يخف في الليل وأما الجمعة والعبادان فلما فيها من كثرة الاستئناس بكثرة الجماعة عادة فلم
تتكشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارف إذا صلى منفردا وكذلك
سيأتي في باب صلاة الجماعة أن أصل مشروعيته في الباطن هو تقوى المصلين على الوقوف بين
يدي ملك الملوك لاستئناسهم ببعضهم بعضا في تلك المحضرة التي نذل لها أعناق الملوك ولولا
الجماعة لما قدروا المنفرد أن يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة حجة
بالأمة وشفقة عليهم ليؤدوا تلك الصلاة كاملة من غير ذهول عن شيء منها فإن قيل فلم قلتم
بإسحاب الأسرار في كسوف الشمس الأكا بر مع قدرتهم على تحمل تجلي النهار فاجواب أنما أمر
الأكا بر بالأسرار فيها كالأصاغر لما فيها من التخويف فانها من الآيات التي يخوف الله بها
عباده فكان فيها قدر زائد على ثقل تجلي النهار أيضا فإن الأكا بر ما موروون بالتشريع لأمرهم
في الكاء والخوف والمحشية من الله تعالى فإن لم يقع لهم ذلك في قلوبهم تغلبوا فيه لبتبعهم
قومهم على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فإن لم تبكوا فتبكوا أي في حق العارفين
الذين لهم اتباع لا مطلقا فقد علمت أن عدم تكليف الأكا بر بالجهر في صلاة كسوف الشمس إنما
هو لتعظيم ما تجلي لقلوبهم زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمة الجهر في كسوف القمر وإن
كان كسوفه من الآيات التي يخوف الله تعالى بها عباده كذلك لأنه ليسى وتجلي الليل خفيف
بالنسبة لتجلي النهار وأيضاً آية الشمس فإن نور القمر مستفاد من نور الشمس عند
أهل الكشف والعكس وأيضاً لتجلي الحق تعالى باللفظ في الليل بدليل قوله في النصف الثاني
من الليل هل من سائل فأعطيه سؤاله هل من تائب فأقبل عليه هل من مستغفر فأغفر له هل من
مبتلي فأعافيه وما قال مثل ذلك لساده الأبعد أن قواهم على خطابه والتضرع إليه سرا وجهراً
وقد سمعت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى بالعظمة
في هذه الدار مجزوجة باللفظ والحنان ولو أنه تعالى تجلي بالجلال العرف لما أطاق أحد جله
اتهي فإن قلت فما وجه طلب الجهر من الامام في صلاة الاستسقاء مع أن عدم نزول المطر أو طلوع
النيل مثلاً يخوف الله تعالى به عباده فالجواب أن سبب طلب الجهر بالقراءة فيه اظهار التذلل
والخضوع لله تعالى وإيضاً فإن الناس مضطرون للسقيا والمضطر لا حرج عليه في رفع صوته
بطلب حاجته ولا يقدماتها العذرة في ذلك فهو كالذي يصيح ويستغيث إذا غر به حاكم وقد سمعت
سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا اشتغال قلوب غالب الناس بأمر معاشهم لما توا
من خشية الله تعالى لتعظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار فإن قلت فما وجه عدم طلب الجهر

في صلاة الجنازة يسلا ونهارا مطلقا عند من لا يرى الجهر باللسان فالجواب انما يطلب الجهر
 من الامام والمنفرد في صلاة الجنازة كالأمامين لما عندهم من شدة الحزن على الميت والتوجع
 لاهله وذكر الموت وأحوال القبر وما بعده ولذلك كانت السنة في المثنى مع الجنازة السكوت رجة
 بالمأشدين معها فلما كان الشارع كلفهم بقراءة أو ذكر جهر الشق عليهم ذلك وحاشاه من تكليف
 أمته بما يشق عليهم وانما تساهل علماؤنا في عدم الانكار على الذاكرون امام الجنازة برفع
 الصوت حين غلب على الناس فراغ قلبهم من الميت وأهله واستغفاهم بحكايات أهل الدنيا حتى
 ربما ضحك أحدهم وهو مع الجنازة فلما رأوا وقوع الناس في ذلك أقروا الناس على الذكر ورواؤه وأنه
 في ذلك المهل خير من اللغو وسعت أئمة افضل الدين رحمه الله تعالى قول انما كانت السنة في
 المثنى مع الجنازة السكوت لان الله تعالى تجلي للعاضرين بالقهر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل
 أن ينطق فكان أمرهم بالسكوت من رحمة الله تعالى بهم وان الله بالناس رؤوف رحيم اه
 فاعلم ذلك وتأمل جميع ما قررته لك فانه نفيس لا يتجدد في كتاب * ومن ذلك اتفاق الأئمة
 على أن التكبير للركوع مشروع مع ما حكى عن سعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز انه ما قال الا يكبر
 الا عند الافتتاح فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان التكبير مطلوب عند كل قدوم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع
 حضرة قرب من الله تعالى بالنسبة لمحضرة القيام فكان المصلي قدم على حضرة جديدة له كماله
 أول الصلاة وهذا خاص بالاصاغر من الناس والا كابر الذين يترقون في مقامات القرب في كل
 لحظة كما ان قول سعيد وعمر في حق الا كابر الذين لا يترقون في مراتب القرب كما ذكرنا
 في مشهدهم أو الذين انتهوا الى حد علوا أن الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم
 من كبريائه أول افتتاحهم الصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم اليه آخر الصلاة فلكل رجال
 مشهد والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الطمأنينة في الركوع والسجود سنة
 لا واجبة مع قول الأئمة الثلاثة بوجوبها فيه ما قاله الاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان محجز غالب الناس عن تحمل ما تجلي لقلوبهم في الركوع والسجود
 قلوا أن أحدهم اطمأن فيه لا حترق ووجه الثاني قدرة الا كابر على تحمل ثوالي عظمة الله تعالى
 على قلوبهم فالاول راعى حال الضعفاء والثاني راعى حال الاقوياء ولكل منهما رجال * ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة ان التسليم في الركوع والسجود سنة مع قول أجدانه واجب فيهما
 مرة واحدة وكذلك القول في التسليم والدعاء بين السجدين الا أن تركه عنده ناسيا لا يبطل
 الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان عظمة
 الله تعالى قد تجلب للمصلي حال ركوعه وحال سجوده فيحصل بهما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى
 المصلي بالغفل بالاركان والاعتقاد بالجنان عن التسليم باللسان وايضا فانهم قالوا التسليم من غير
 معصوم مخبر بحسب اى لانه يقتضي توهم لمحق نقص في جناب الحق حتى طلب تزيه عنه وهذا
 خاص بالا كابر والثاني خاص بالاصاغر الذين يطرقهم توهم لمحق نقص حتى يحتاجوا الى

منزفه وينزهوا الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل هؤلاء لا يليق في حقهم
الوجوب دفعا لما توهموه بخلاف الاكابر يقول أحدهم سبحان الله على سبيل التلاوة لا سيما الله
لا دفعا لما توهمه الاصاغر وقد يكون في الاكابر ايضا خوض مضعف يتوهم كالا صاغر فلذلك كان
التسليم في حق هذا مستحبا لا واجبا لاستهلاك ذلك الجزء في تنزيه الله تعالى وما خرج عن هذا
الجزء سوى الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان قيل ما المحكمة في قول الراي سبحان ربي العظيم
والساجد سبحان ربي الاعلى سواء كان من خواص الامة أم غيرهم فالجواب المحكمة في ذلك
ان في الركوع بقية تكبر عند الراي تخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فكأنه يقصد تنزيه
من بقية تلك الغضبة التي بقيت في نفسه وظاهره أي ان الغضبة لله وحده وليس لي منها نصيب
بخلاف الساجد يقول سبحان ربي الاعلى لانه تنزل بنفسه الى غاية الخضوع حتى ان العارف
يتخيل نفسه في السجود تحت الارضين السفليات فاعلم ذلك . ومن ذلك اتفاق الائمة على وضع
اليدين على الركبتين في الركوع وعلى ان التسليم ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود أنه يجعلهما
بين رجليه ومع ما حكى عن الثوري أنه يسبح خمسا اذا كان اماما ليتكلم المأموم من قوله ذلك
ثلاثا فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف فيها والاول في المسئلة الثانية مخفف
والثاني مشدد ووجه المستثنى ظاهرا لا يحتاج الى توجيه . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بوجوب
الرفع من الركوع والاعتدال مع قول أبي حنيفة بعدم وجوبه وأنه يجزئه أن يخطم من الركوع
الى السجود مع الكراهة فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر فرجح
الامر الى مرتبة الميزان وياضاح ذلك ان العبد اذا وصل الى محل القرب من الركوع والسجود
بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فأى فائدة الرجوع الى محل البعد والمجانب لولا ضعفه
عن تحمل ثقل التجلي ولولاه قدر على توالي تحمل تجليات الحق تعالى على قلبه ما كان للرفع
عن محل القرب فائدة حتى ان بعض الائمة راعى حال الضعفاء فابطل الصلاة اذا لم يطمئن
في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول
المكث في حضرة القرب فرجه الشارع بأمره بالرجوع الى محل البعد الذي كان قبله رجعة حتى
يأخذ قلبه راحة يقدر بها على تحمل ثقل التجلي للسجود والركوع وسعت سيدي عليا الخواص
رجعه الله تعالى يقول ما شرعت القومة والاعتدال عن الركوع والسجود الا لتنفيس عن
الضعفاء من مشقة ثقل التجلي في الركوع والسجود حتى ان بعض الائمة بالغ في الرجعة للاكابر
الذين يقدرون على توالي تجليات الحق تعالى وأمرهم بتطويل الاعتدال طلبا لكمال راحتهم
فيه كما ان بعضهم بالغ في الرجعة كذلك للاكابر وأمرهم بعدم الطمانينة في الاعتدال لما في
الاعتدال من المجانب بعد ان ذاقوا رصفه وتلذذوا بقربه من حضرة الحق تعالى كما ان بعض
الائمة توسط في ذلك وقال انه يطول الاعتدال بقدر الذكر الوارد فيه فهم بين مخفف ومشدد
ومتوسط بالنظر لقامات الناس من الاكابر والاصاغر وسعت سيدي عبد القادر الشطوطي
رجعه الله تعالى يقول لولا ان بعض العلماء قال بتطويل الاعتدال ما قدر الا صاغر اذا

حضر راع الله أن ينزل أحدهم إلى السجود من غير اعتدال فكان تطاوله رحمة بهم ليستريحوا به من ثقل العظمة التي تحمل لهم حال الركوع والسجود فلو لا الرفع بعد الركوع لما قدر أحد منهم على تحمل ثقل العظمة التي تحمل له في السجود الأول والثاني انتهى وسمعت سیدی علیا المرصفي رحمه الله تعالى يقول طول الاعتدال نعيم على الأصاغر وعذاب على الأكابر فكما أن المرید ينجم من طول الركوع والسجود كذلك العارف ينجم من طول الاعتدال فلذلك كان المرید يحسن إلى رفع رأسه من الركوع والسجود والعارف يحسن إلى نزوله اليهما لأن في الاعتدال رداله إلى الحجاب وهو أشد العذاب على العارفين حتى كان السبيل رحمه الله تعالى يقول اللهم مهمم عذبتني بشئ فلا تمزني بسدل الحجاب عن شهودك وسمعت أخى أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول طول الطمأنينة في الركوع والسجود خاص بالأكابر وطول القيام والاعتدالين خاص بالأصاغر فإن الأصاغر إذا كان أحدهم قائما كان في غاية الاستراحة والأكابر إذا كان أحدهم قائما كان في غاية التعب ولذلك توترت أقدامهم من طول القيام عادة وإن كان ذلك لا يتقيد بالاحساس بالتعب كما إذا غاب بلذة المشاهدة لربه عن نفسه فإن السنة عنده تكون كلمة بارق لا يحسن فيها تب فافهم وسمعت أيضا يقول ينبغي للمصلي إذا كان وحده أن لا يركع حتى يقبل له عظمة الله تعالى ويهجر عن القيام فهناك يؤثر بالركوع وما دام يقدر على الوقوف فهو بالخيار أن شاء ركع وإن شاء طوى القراءة ولعلكن موضوع الركوع أن لا يفعل الاعتدال في العظمة التي لا يطبق العبد القيام معها فإدام يطبقه فلا ينبغي له الركوع فقلت له هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تحمل لقلبه فما حكم من كان غافلا عن ذلك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فقال مثل هذا طول الطمأنينة والاعتدال في حقه أفضل وهو راحة به عكس من كان حاضرا مع ربه من الأصاغر وكان تب مثل هذا في ركوعه كالادمان لتحمل ثقل العظمة التي تستقبله في السجود حتى يكون أقرب ما يكون من حضرة ربه كما ورد وربما استحضر الساجد عظمة الله تعالى فانهت أركانه فلم يستطع كمال الرفع وربما استحضر بعض الأصاغر عظمة الله تعالى في الركوع أو السجود فكادت روحه تزهق منه فيبادر إلى أن الرفع من الركوع أو السجود بسرعة من غير بطء مثل هذا ربما يعذر في عدم اتتمامه الطمأنينة وهو في السجود أكثر عذرا كما جرب ومن أراد الوصول إلى ذوق هذا فليجمع حواسه في السجود وينفي الكون كله عن ذهنه بحيث ينسى كل شيء إلا الله تعالى فانه يكاد يحترق وتذوب مفاصله ولو لا جلوسه للاستراحة لما استطاع النهوض إلى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم يطول الاعتدال نارة ويخففه أخرى تشريعا لضعفاء أمته وأقربائهم وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم نارة يطول الاعتدال عن السجود حتى يقول قد نسى ويخففه نارة حتى كأنه جالس على الرضف أي المجارة المحباة بالنار وكذلك ورد في جلسة الاستراحة انه كان يسرع بها تلوة ويتأني بها أخرى بحسب ثقل ذلك التحلي الواقع في السجود تشريعا للاقواء والضعفاء من أمته فان قلب فهل الأولى لا قوى على تحمل العظمة المحاصلة له في السجود أن

بترك جاسة الاستراحة لعدم الحاجة اليها لم يغلها تأسيباً بالشارع صلى الله عليه وسلم فالجواب
الاولى له الجولوس للاستراحة فقد يكون الجولوس الاستراحة بمعنى آخر غير الجولوس من تحمل
الظلمة المحاملة للصديق المصود ولا يقال ان ذلك كالعيب في الصلاة بغير حاجة انتهى * فان
قلت فما تقولون في حديث لا صلاة لمن لم يقرأ بصلته في الصلاة فالجواب ان معناه لا صلاة له كاملة
لانه لا طاقة له بطول المكت في الركوع والسجود وهو خاص بالاصاغر كما مر ولوانه طول ذلك
زحمت روحه أو ضجر أو تعلق فخرجت روحه من الحضرة وإذا خرجت من الحضرة فلا صلاة له
اصلاً أو صلاته خداج ووجه القول الاول ان من خرجت روحه من شدة المحصر والضيق صار
وقوفه كالسكران على الصلاة بلا ايمان ولا به فسلاته بالملة لا ثواب فيها ولا سقوطاً فان احتج أحد
علينا بحديث المسمى بصلاته فقلنا هذا لا ينافي ما قررناه لا تناقضاً لقررنا ان طول الاعتدال خاص
بالاصاغر وقد كان المسمى بصلاته وهو خلا بن رافع الزرقى من الاصاغر كما اشار اليه قوله سمعته
مسمى بصلاته ولم يكن من اصحاب الصحابة لان اكابر الصحابة لا يسمى أحدهم بالمسمى بصلاته
فكان أمره صلى الله عليه وسلم المسمى بصلاته بالطمأنينة ولن فعل مثل فعله رجة به خوفاً عليه
ان ينقسه بالا كابر في عدم تطويل الاعتدال فترحق روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل
أو يقع في النفاق بظلمة القوة في التشبه بالا كابر فكانه صلى الله عليه وسلم قال له افضل
ذلك في صلاتك كلها ما دمت لم تبلغ مقام الا كابر أو افضل ذلك من باب الكمال لا من باب
الوجوب وقد علمت من جميع ما قررناه ان الاثمة ما بنوا قواعد اقوالهم الاعلى مشاهد صحيحة
تشرع بالامة وتبع للشارع صلى الله عليه وسلم ان اصل الرفع من الركوع والسجود متفق
عليه بين الاثمة وانما اختلفوا في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فالأ كابر يقدر على توالي
التجليات في الركوع والسجود والاصاغر لا يقدر على ذلك الا بسد مبالغة في الرفع منهم ما
وقد قدمنا ان من وصل الى محل القرب لا يؤثر بالرجوع الى محل الحجاب الاحكامية ولعلها
محزنة ذلك الصديق تحمل توالي تجليات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده * فان قيل
هذا الحكم في تثنية السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف * فالجواب حكمته ثقل
التجلى الواقع في السجود دون الركوع فلذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع اليه بعد
اعتدال نفسه له ورجعه ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه
وهذا الامر في حق الاكابر والامه اقر على حدسوا مغلو قدر ان أحداً من الاكابر اعطاه الله
تعالى قوة نينا محمد عليه الصلاة والسلام فلا بد له من مجتدين يتنفس بينهما والاربعاء هلك
واما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل التجليات ودالات فكانت الظلمة
الخطية فيه كالظلمة المتجلية في السجود بل اعطى ما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات
والحكم في ذلك تمهيد طريق الخشوع الى شهود عظمة الله الواقعة للكل في غير وقوع
الات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً ان برد العبد الى حالة خضوعه في
غير ذوات الايات اذا لايات انما كانت عظيمة لشدة غلبة العبد وشدة قلبه عن حضرة

العظيم فتأمل . وسمت بعض العلماء يقول انما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع
 لان السجدة الاولى كانت امتثالاً لامر الالهى لنا بالسجود والتسبية لشكر الله تعالى على
 اقداره لنا على ذلك انتهى . وقد بسطنا الكلام على أسرار الصلاة وغيره في مجلد نفهم منناه
 الفقه المبين في بيان أسرار احكام الدين والمجد لله رب العالمين * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة ان الامام لا يزيد على قوله سمع الله من عبده وشيئاً ولا المأموم على قوله رساؤك الحمد مع
 قول مالك بالزيادة في حق المنفرد في الرويتين عنه ومع قول الشافعي بالجمع بين المذكورين
 استحباباً للامام والمأموم والمنفرد فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ووجه الاول ان الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يملون قبول دعائهم وحدهم الا انه
 فاذا قال سمع الله من عبده فكأنه يخبرهم عن الله تعالى بأنه قبل دعاءهم فأمرؤا أن يقولوا
 بأجمعهم رساؤك الحمد أى على قبول حمدنا وزيده الحديث اذا قال الامام سمع الله من عبده
 فقولوا رساؤك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الامام واسطة بين المأمومين وبين
 ربهم في تليفهم قبول حمدهم بل كل منهم كالامام في ذلك فيقول أحدهم سمع الله من عبده اتأمن
 طريق الكشف والشهود تعالى وامان جهة الايمان وحسن الظن بالله عز وجل وهذا خاص
 بالاكابر الذين ارتفع حجابهم والاول خاص بالاصاغر المحجوبين عن الله تعالى بامامهم وسمت
 سيدى عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه مناسبة قول المصلي سمع الله من عبده عند
 الرفع من الركوع كون الركوع أول مرتبة القرب فلما كان واقفاً في القراءة كان بعيداً عن
 حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل عبده الذي هو مظم أركان ذكره والقيام فلما خضع في
 الركوع قرب من حضرة السجود فسمع أو علم قبول الحق تعالى لمجده عبده فأخبرهم بذلك بشري
 لهم انتهى فعمل الاكابر ما هم متقيدون بالتسبية للامام الا في افعال الصلاة الطاهرة من ركوع
 وسجود وغيرهما ومع الله تعالى كما هو مع الله انتهى فافهم * ومن ذلك قول الامام أبى
 حنيفة الفرض من أعضاء السجود السبعة بالجمعة والانف مع قول الشافعي بوجوب الجمعة قولاً
 واحداً وله في باقي الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب أحمد وأما الانف
 فالاصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو احدى الرويتين عن أحمد ومع قول مالك في رواية
 ابن القاسم عنه ان الفرض يتعلق بالجمعة والانف فان أحل به أعاد في الوقت استحباباً وان خرج
 الوقت لم يعد فالاول مخفف من وجه والثاني كذلك مخفف من وجه آخر والثالث مشدد
 فرفع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان المراد من السجدة الطاهرة بالخضوع بالراس حتى
 يمس الارض بوجهه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجمعة أم بالانف بل ربما كان
 الانف عند بعضهم أولى بالوضع من حيث انه مأخوذ من الانفة والكبرياء فاذا وضعه في الارض
 فكأنه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله تعالى اذا حضرة الالهية محرم دخولها على من
 فيه أهنية ذرة من كبر فأنها هي الجنة الكبرى حقيقة وقد ظل صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة
 من في قلبه مثقال ذرة من كبر فافهم ووجه قول الشافعي في جزمه بأن وضع الجمعة واجب جزمها

دون الانف ان الجبهة هي معظم اعضاء اليهود كقولهم الحج عرفة والتوبة هي التسليم وأما
الانف فليس هو معظم خالص ولا لحم خالص فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستقبال
فأخذ مالك بالوجوب وغيره من الشافعي وأجدب الاستقبال ووجه من أوجب وضع جزء من
الاعضاء السبعة ان كمال الخضوع لا يحصل الا بجمعها ولذلك قال الشارع أمرت أن أمجد على
سعة اعظم وهو لا يؤمر في حق نفسه الا بأعلى مراتب الكمال * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
وأحمد في إحدى روايته انه يجزئه السجود على كور عمامته مع قول الشافعي وأحمد في الرواية
الانحرى انه لا يجزئه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ووجه الاول وجود صورة الخضوع بالرأس والوجه ووجه الثاني الانحذاب لاحتياط من
انه لا يجزئه السجود في معظم الاعضاء بمائل بخلاف البدن والركبتين والقدمين يجزئ السجود
عليها بالمائل لان الخضوع بها الا فرقى في انظاره بين أن يكون بلا حائل أو بمائل بخلاف الجبهة
فان وضعها على حائل من ملبوس صاحبها يؤذن بحكها صاحبها بين يدي ربه وصاحب
الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى واذا لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تصح صلاته فلذلك بطلت
حين سجد وضع ما قبله منها قبل السجود * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في
أصح القولين انه لا يجب كشف اليدين مع قول مالك والشافعي في أحد القولين انه يجب
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ما هناء في المسألة
قلها من عدم الفرق في الخضوع الظاهر بالبدن بين أن يكون بمائل أو بلا حائل ووجه الثاني
القياس على الجبهة عند من أوجب كشفها * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد بوجوب
الجلوس بين السجدين مع قول الامام أبي حنيفة انه سنة فالاول محمول على حال الضعفاء الذين
لا يقدر على تحمل ثقل تحليات السجود على قلوبهم فرجهم الشارع أمرهم بالجلوس بين
السجدين لياخذوا لهم الراحة من تعب السجود والثاني محمول على حال الاكابر الذين يقدر
على تحمل ذلك فكان طوله في حقهم غير واجب لعدم شدة حاجتهم اليه فلو لم يوجب الائمة
الاعتدال بين السجدين لم يجزئ كفاف الاصغر في طول السجود ما لا يطبقونه اذا تجلت لهم
عظمة الله تعالى فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب رجة وشقة يحتمل أن لا يعذبهم
الله تعالى على تركه ويحتمل أن يعذبهم عليه كالتهريم الاصل وذلك لان الصدا اذا تكلف شططا
خرجت روحه من حضرة الله تعالى وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة وما كان سببا للتهريم فهو
حرام فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يستحب جلسة الاستراحة بل يقوم من السجود
وينهض معتدلا على يديه مع قول الشافعي انها سنة ومع قول أبي حنيفة انه لا يعتمد بيديه على
الارض فالاول مشدد في حق الاصاغر الذين لم يتحمل لهم من عظمة الله تعالى ما لا يطيقون
مخفف في حق الاكابر في حق من تجلت لهم عظمة الله تعالى التي لا يطبقونها من الاصاغر
ووجه من قال يعتمد بيديه على الارض حال النهوض انظار الضعف والخشية بين يدي ربه
ووجه من قال لا يضعها على الارض انظار الهمة والقوة تعظيما لأمر الله عز وجل بالخروج العبد

من صفة الكسل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستقبال التشهد الأول مع قول أحد
بوجوبه فالأول في حق الأكبر لقدرتهم على تحمل ما وقع لهم من تجليات العظمة في سجود الركعة
الثانية فكان المجلس في حقهم مستقبلاً لأنه محل راحة على كل حال وانما شرعت التلبية فيه لانه
كالاقبال المجد يدعى على حضرة الحق تعالى بالنسبة لما كان في السجود من القرب المفرط فكان به
يرفع رأسه نرج مع انه لم يخرج فهو في حق الأصغر كدمن الأكبر بخلاف التشهد الأخير
اتفق الأئمة على وجوبه لثقل التلبية فيه على الأكبر والأصغر لأن من خصائص تجليات الحق
تعالى ان يكون آخرها أثقل من جميع ما مضى كما تقدم بسطه مراراً وأما وجهه من قال بوجوب
التشهد الأول والمجلس له فهو غلبة الشفقة والرحمة على الأمة لاحتمال أن يتعب لهم في
سجودهم من العظمة ما لا يطيقونه فيكون إيجاب المجلس عليهم إيجاب شفقة والله أعلم * ومن
ذلك قول الامام الشافعي ان السنة في المجلس للتشهد الأول الاقتراش والتشهد الثاني التورك
مع قول أبي حنيفة بأن الاقتراش سنة في التشهدين معا ومع قول مالك بالتورك فيه مامعا
فالأول مفصل فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان *
وجه الأول الاتباع ووجه الثاني الاقتراش هو جلسة العديدين يدى الله تعالى مطلقاً وإشارة
الى أن السير الى حضرة الله تعالى لم يتقطع حتى يتورك وكذلك وجهه من يقول بالاقتراش في
التشهدين وأما وجه التورك في الأخير فهو خاص بمن يشهد اقطع سيرة في الصلاة وقد جروا
الاقتراش فوجدوه أعون في توجه القلب الى الله تعالى والمحضور معه ووجه الثالث ان التورك
يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب في سجوده فلكل واحد وجه * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير سنة مع قول
الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين انها فرض فيه تبطل الصلاة بتركها فالأول مخفف والثاني
مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان * وجه الأول أن موضوع الصلاة بالصلاة انما هو ذكر الله
تعالى وحده والمناجاة به بكلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى
بيننا وبين الحق تعالى في جميع الاحكام التي شرعها لنا وتعبنا بها كان من الأدب ان لا ننساه
من سؤال الله تعالى ان يصلي عليه كلما حضرنا معه تعالى فانه لا يفارق الحضرة الالهية ابداً
فاستقبال الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاص بالأصغر ووجوبها خاص بالأكبر
وايضاح ذلك ان الأصغر ربما تجلبى الحق تعالى قلوبهم قد هشوا بين جلاله وجلاله واصطلخوا عن
شهود ما سواه فلما وجبوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقت ذلك عليهم بخلاف
الأكبر الذين أقدرهم الله تعالى على تحمل تجلياته في قلوبهم وقد رواه على شهود الحق مع شهود
الحق تعالى فانه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق حقه
فحال الأصغر كحال عائشة رضي الله تعالى عنها لما أنزل الله تعالى برامتها من السما وقال
لها أبوها قومي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكري من فضله فقالت والله لا أقوم
إليه ولا أجد الا الله تعالى انتهى فكانت مصطفاه عن الحق لما تقبلى لها من عظيم نعمة

الله تعالى عليها ببراءتهم من السماء ولو أنها كانت في مقام أيها المستلوه الدما وقامت إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فذكرت فظلمه فان الحق تعالى ما اعتنى بها هذا الاعتناء الا اكرام النبي
 محمد صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن العلماء ان قول القاضي عياض في كتاب
 الشفاء وشذ الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة ليس هو
 قد حاق في مقام الامام الشافعي وانما هو اشارة الى كماله رضى الله عنه في المقام وانه كان يقدر على
 شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغله شهود الحق تعالى عن الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك
 على سبيل الوجوب احسانا لظن بهم وانهم نالوا مقام الكمال كان الامام ابا حنيفة وما لكان اخذا
 بالاحتياط للائمة قبله بوجوب ذلك عليهم لا فقال ان يقع لهم اصطلاح عن شهود الخلق حال جلوسهم
 للتشهد فيشق عليهم تكليفهم بمشاهدة غيره تعالى فعلم ان قول القاضي عياض وشذ الشافعي
 ليس مراد بذلك ضعف قوله كما يتبادر الى الذهن وانما مراده انه شذ عن مراعاة حال الاصاغر
 كما علية الجمهور وروايعي حال الاكابر قياما بواجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد
 ما جرح اليه القاضي عياض في الشفاء من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كتاب الشفاء
 كله موضوع للتعظيم لا لانياء فكيف يظن بالقاضي عياض انه يريد بقوله وشذ الشافعي الشذوذ
 الذي هو الضعف هذا البعد من البعيد وسعت سيدي عليا الخواص رجه الله تعالى يقول انما
 امر الشارع المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد لانه العاقلين
 في جلوسهم بين يدي الله عز وجل على شهود نبيهم في تلك المحضرة فانه لا يفارق حضرة الله
 تعالى ابدا فخصا طوبى به بالسلام مشافهة انتهى وقد بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من
 كتاب طهارة الجسم والقراد من سوء الظن بالله تعالى وبالعباد فراجع ان شئت والله اعلم ومن
 ذلك قول الامام ابي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن فيها مع قول الائمة الثلاثة انه
 ركن من اركان الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان السلام انما هو خروج
 من الصلاة بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة ووجه الثاني ان الخلل منها
 بالسلام واجب كنية الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم افتتحها التكبير وتقبلها التسليم
 فخروجه بالتسليم مبطل للصلاة لعدم الخلل فهو واجب كخلل العبد من اعمال
 الحج فالاول خاص بالاكابر الذين هم على صلاتهم دائمون فلا يخرجون من حضرة الله
 تعالى بقلوبهم فكان السلام من الصلاة في حقهم مستحبا لا واجبا لما عساه يطرقهم من الخروج
 من حضرة الله تعالى اذا تخلفت عنهم العناية الربانية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم على
 صلاتهم يحافظون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويدخلون ليلا ونهارا فافهم * ومن ذلك
 قول بعض اصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول
 ان ذكر الشهادتين من الايمان والايمان مرتبته التقدم على سائر العبادات التي من جملتها
 سؤال الله تعالى ان يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حق النظر وجد رسول

الله صلى الله عليه وسلم يجب تقديم ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث ان
 التحيات والشهادتين متعلقتان بربه عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان به بالاصالة وان لم
 يفارقهما ذكر اسم الله تعالى في نحو قوله اللهم صل وسلم على محمد فافهم ووجه من قال لا يجب
 تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله عدم ورود أمر بذلك من جهة الشارع وانما
 جعلها في التشهد العلماء وقالوا ان الله تعالى أمرنا بها وأول ما كتبنا ان نكون في أوائل التشهد
 الاقول أو الاخر وأصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة قول الصحابة قد أمرنا الله أن نصلي عليك
 يا رسول الله فكيف نصلي عليك اذ نحن صلينا عليك في صلاتنا فان قولهم في صلاتنا يحتمل أن
 يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لم يجعلها العلماء في أول الصلاة لان شكر الوسائط عادة
 لا يكون الا بعد شكر الله تعالى فالركعتان الاولتان كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شكر له صلى الله عليه وسلم لانه هو المعلم لنا كيف نصلي فافهم * ومن ذلك
 قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم هو التسليم الاولي فقط على الامام والمتمرد
 وزاد الشافعي وعلى المأموم ايضا مع قول أحمد والتسليمتين واجبتان ومع قول أبي حنيفة
 ان الاولي سنة ~~سكت~~ الثانية ومع قول مالك ان الثانية لاتسن للامام ولا للمتمرد وأما المأموم
 فيستحب له أن يسلم عندما يك ثلاث تسليمات ثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تقه وجهه
 يرد بها على امامه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مخفف كالقول في التسليم
 الثانية للامام والمتمرد عنده ووجه القول الاول ان العمل من الصلاة يحصل بالتسليم الاولي
 فقط ووجه الثاني انه لا يحصل العمل الا بالتسليمتين محدث وتطيلها التسليم فعمل الاولي
 والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمتين كون صورة الصلاة قد تمت بالتشهد
 فكان السلام كالاستئذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية
 الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثلاث تسليمات ظاهرة والله أعلم * ومن ذلك كنية
 الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد بوجوبها وقال الشافعي في أرح قوله باستحبابها فالاول
 مشدد في الادب مع الله تعالى وهو خاص بالا كبر والتاني مخفف في الادب وهو خاص بالا صاغر
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عندما يك فانه قال وينوي
 الامام بالسلام العمل وأما المأموم فينوي بالاولي العمل وبالثانية الرد على الامام وقال
 أبو حنيفة ينوي السلام على المحفلة وعلى من على يمينه ويساره وقال الشافعي ينوي المتمرد السلام
 على من عن يمينه ويساره من ملائكة وأنس وجن وينوي الامام بالاولي الخروج من الصلاة
 والسلام على المقربين وينوي المأموم الرد عليه وقال أحمد ينوي الخروج من الصلاة ولا يضم اليه
 شيئا لئلا يتر وجهه هذه الاقوال كلها ظاهرة لا يحتاج الى توجيه الاقول أحمد فان وجهه توحيد القصد
 في الامور وهو بان التشريك في العبادة اذ قيل ان السلام من صلب الصلاة فافهم وسمعت
 سيدي عليا المخروص رحمه الله تعالى يقول وجهه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو

ان المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من الادب في حق الاكابر استئذانهم عند الانصراف من حضرة الملوك الى موضع آخر هودون تلك الحضرة في التشرع استعانة لقلوب اخوانهم في تلك الحضرة واعطاء الملاد مع الملوك حقه فتبع الشرع في ذلك العرف وان كان الحق تعالى لا يفتقر في جهة مخصوصة عند العارفين فلذلك كان الاستئذان واجبا في حق الاصاغر مستعيا في حق الاكابر الذين يشهدون ان الوجود كله حضرة الحق جل وعلى فهم لا يرون مفارقة من حضرته ولا يرون خروجا وايضا قلوا ان ذلك كان واجبا لامرنا الشارع به ولو في حديث واحد ولم يلقنا التصريح بذلك في حديث ولا اثر انما قاسه العلماء على ما ورد في السلام على القوم اذا اراد الانسان القيام من مجلسهم يقول ليست الاولي باحق من الآخرة او من عموم حديث انما الاعمال بالنيات اذ الخروج عمل لكن لا يخفى ما فيه فافهم ولما سكت الشارع عن الامر به فبأبى الاله من ادب البيد لا غير بل قال بعضهم ان ذلك لا يلحق بالندوبات الشرعية لان منصب الشارع يحمل ان يساويه أحد في التشريع واطال في ذلك ثم قال وتأمل اذا قام جليستك من مجلسك من غير استئذان لك كيف تجد في قلبك منه وحشة بخلاف ما اذا استأذنتك فانك تجد في قلبك منه اساوودا تعظيمه حضرتك عن ان يفارقه اخيرا ذن منك وما كان ادبا مع الحق فهو مع الله تعالى اولى وبما قررناه يعرف توجيهه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف من الصلاة الى صوب حاجته فان لم تكن له حاجة فالى أى جهة شاء ومن قال منهم ينصرف عن يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا ترجع لجهة على جهة أخرى الا ينص عن الشارع وانما قدم العلماء صوب مقصد البد في حاجته على اليمين لان التيام من سنة يستحب المحضور فيه واذا كان حاجته في جهة وجهه أو يساره يصير نفسه متارعة فلا يحضر في تلك السنة وهذا نظير ما قالوه في استحباب تفرغ المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من بول وغائط وأكل وشرب وغمو ذلك انتهى ومعه مرة أخرى يقول تخييرهم المصلي في الانصراف الى أى جهة شاء خاص بالاكابر وأمرهم له بالانصراف عن اليمين مع هذا المشهد خاص باكابر الاكابر الذين يشهدون تخصيص حضرة الصلاة بمزيد فضل فلا ينقل أحدهم عنها الا لما هو مفضل فيكون جهة اليمين تزيد على ذلك المفضل شرفا فان الشارع اذ ارجع بقعة على بقعة في الفضل قلدها في ذلك ونسختها حكم عقلنا ومشهدنا لكونه اعلم منا بالامور بقريضة ما ورد من الامر بتقديم الرجل اليماني اذا دخلنا المسجد بتقديم اليسرى اذ اخرجنا منه فافهم ومن هنا يتدح لك ايضا توجيه من قال من العلماء انه يشدب للمصل أن ينقل من موضع القرض اذا تنقل وعكسه وانه ما قال ذلك الامن باب العدل بين البقاع فانها تتفاضل بما فضل على ظهرها من الخيرة في ذلك النهار بل ورد ان البقعة تتفاضل على احتياها اذ امر عليها اذ كسر وتقول هل مربك ذا كرفي هذا النهار مثل وجهه الترجيع في قول من قال ينقل للنفل من موضع فرضه ولا عكس كون حضرة منا جاعة الله تعالى في الفرائض أشرف من حضرة مناجاته في النوافل بدليل قوله تعالى في الحديث القدسي وما تقرب الي المتقربون بمنل اداء ما اقترضت عليهم فثبت البقاع في الفضل ما قبل فيها من فاضل ومفضل فخرج الامر

في هذه المسائل كلها الى مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد فتأمل ما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب وقدوجها أقوال العلماء فيه على مقام مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والايقان لعلو مراتب ذلك عن غالب الالهام * والحمد لله رب العالمين

(باب شروط الصلاة)

أجمعوا على ان سر العورة من العيون واجب في الصلاة وغيرها وأنه شرط في صحة الصلاة وعلى ان السر من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والتجسس في التوب والبدن والمكان واجبة وعلى ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا لعذر كشد القتال والتعام الحرب والتغفل على الزحالة في السفر الطويل وكالمريض لا يجد من يوجهه للقبلة وكالمريض على خشية وكالمريض ونحو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم بقية ما أجمعوا عليه من الشروط أول الباب قبله فراجع * وأما مسائل الخلاف فمن ذلك قول أبي حنيفة والثاقفي وهو احدى الروايتين عن مالك وأحمد ان عورة الرجل ما بين سترته وركبته مع الروايتين الاخرين عن مالك وأحمد انها القبيل والذبر فقط فالأول مشدد وهو خاص بكابر الناس كالعلماء والامراء والثاني مخفف خاص بأراذل الناس كالتوانية وآحاد الفلاحين والتراسين وغيرهم من لا يستحي من كشف فخذ فرج الامرالى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك والثاقفي وأحمد ان الركبة من الرجل ليست بعورة مع قول أبي حنيفة وبعض أصحاب الثاقفي انها عورة فالأول مخفف خاص بأحد الناس من الاصاغر والثاني مشدد خاص بكابر الناس على وزن المسئلة قبلها * ومن ذلك قول مالك والثاقفي وأحمد في احدى روايتيه ان الحرة كلها عورة الا وجهها وكفها مع قول أبي حنيفة انها كلها عورة كذلك الاوجهها وكفها وقدمها ومع الرواية الاخرى عن أحمد الا وجهها خاصة فالأول فيه تشديد عليها في السر والثاني مخفف والثالث مشدد فرج الامرالى مرتبتي الميزان * ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني التوسعة عليها بانراج القدمين من وجوب السر ووجه الثالث ان الوجه هو المحصل الاظم للفتنة والستر في وجوب كشف الوجه وغيره مما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع وقوع نظرات الناظرين الى عحاسن النساء كون الكشف المذكور مذكرا للعارفين بالله عز وجل وانه ما امر المرأة بذلك الا ليقم المحبة على من يدعي المحبة والادب مع من الناس ويحقت من ينظر الى حرمته فتصير امته تنظر قلبها الى مشاهدة جلاله وجلاله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها ولا يراعي نظراته تعالى اليه فان صاحب الادب أول ما يرمق المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها يتبته بمراقبة من هي في حضرته فاحمرة بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد اللبوة في حجرها والله المثل الأعلى فهذا هو السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام بجم أو حمرة كما تقدمت الإشارة اليه في الباب قبله * ومن ذلك قول مالك والثاقفي ان عورة الاممة في الصلاة ما بين سترتها وركبتها كالرجل وهو احدى الروايتين عن أحمد والرواية الاخرى ان عورتها القبيل والذبر فقط مع قول أبي حنيفة ان عورتها كمورة الرجل وتر يد عليه

ن جميع ظهرها وظهرها مع قول بعض الشافعية ان الامة كلها عورة الامواضع الثقلية
 نها وهي الرأس والساعدان والساق فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث فيه
 نديد وكذلك ما بعده ووجه الاول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة الى نظر
 لا ما خارج الصلاة فضلا عن الصلاة فكانت العورة راجعة الى ما يسو ما هي كشفه فقط وذلك
 ابن السرّة والر كبة عند بعضهن والقبل والدر عند بعضهن وما عدا مواضع الثقلية عند
 معهن الاخرافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو انكشف من السواطين قدرا الدرهم
 تبطل الصلاة وان كان أكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه اذا انكشف من الفخذ أقل من
 ربع لم تبطل الصلاة مع قول للشافعي تبطل بانكشف القليل والكثير مع قول أحد ان كان
 سير الميصر وان كان كثيرا بطلت ومرجح اليسير والكثير العرف وقال مالك اذا كان ظهرا اذا كرا
 وصلى مكشوف العورة بطلت صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجح
 الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول القياس على الفحسة التي يفي عنها البدن بجماع ان كلا
 منهما يجب اجتنابه ووجه الثاني القياس على تفرق الخف فانه يضرب ولو سيرا ووجه الثالث
 حديث رفع عن أمي الخطأ والسيان مع حديث اذا مرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وما لم تقدر
 الله عليه لا يقدح في صحة ما فعله بدليل صحة صلاة المريان وأوجب أحد ستر المنكبين
 في الفريضة وفي النافذة روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف وتوجيه ذلك ظاهر * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي اذا لم يجد المصلي ثوبا زمه أن يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة وقال
 أبو حنيفة هو بخير ان شاء يصلي جالسا وان شاء قائما وقال أحمد يصلي قائما ويحيى بالركوع والسجود
 فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف من جهة الايمان بدليل الاول الاتباع لحديث
 اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم مع قاعدة اليسر لا يسقط بالمعسر ووجه الثاني ان ذلك
 راجع الى قوة حياة المصلي وقلة حياته من الناس وكذلك الثالث خاص بشيئا نجاء وهذا كله
 رجة من الله تعالى للميّد فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحدان الطهارة عن
 البعض في التوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أجمع رواياته انه ان صلى
 عالما به لم تقع صلاته أو جاهلا أو ناسيا صحته والرواية الثانية عنه الصحة مطلقا وان كان عالما
 عامدا والثالثة البطلان مطلقا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبة الميزان
 * ووجه الاول الاحتياط ووجه الثاني العذر بالجهل والسيان ووجه الرواية الثانية
 عن مالك غلبة مراعاة القلب دون الجوارح الطاهرة كما يؤيده خبر مسلم مرفوعا ان الله تعالى
 لا ينظر الى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر الى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول ان شيئا
 لا ينظر الله اليه فالأمر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخين مرفوعا اذا قبلت
 الخبيثة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاعلى عنك الدم وصلى لان قوله دعى الصلاة قد لا يكون
 لأجل الدم وانما هو لمصلحة أخرى في الحيض لأن غاية دم الحيض أن يكون كسلس البول فتبطل
 الدم عنها وصلى كلما دخل وقت الصلاة وقد أورد بعض الشافعية على مالك وجوب اجتناب

القياس خارج الصلاة بهذا الحديث وقال فاذا وجب اجتنابها في غير الصلاة ففي الصلاة أولى
 وجعل العطية في التضييق بالدم وما يؤيد قول مالك أيضا حديث لا يقرأ الجنب ولا المحائض
 شيئا من القرآن فانه جمع المحائض مع الجنب والجنباء أمر مقدر على البدن وكذلك المحيض وما
 يؤيده أيضا إجماع الأئمة على الطهارة عن المحدث كما ورد في الطهارة عن النجس ومساحمة
 بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون مقدار العدة من البدن إذا لم يصبها الماء وما يؤيد ذلك
 أيضا عدم ورود التصريح من الشارع بعدم قبول الصلاة مع النجس كما ورد في الحديث كقوله صلى
 الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فافهم * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي أن من صلى خلف جنب غير عالم بذلك ولا امامه فصلاته صحيحة مع قول الامام أبي
 حنيفة أن صلاته باطلية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان الله تعالى لا يؤخذ البعد الإجماع ووجه الثاني الاحتياط والحسب في براءة
 المذمة من غير كبير مشقة * ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجديد وأحد أن من سبقه
 المحدث بطلت صلاته مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم انه ينقض صلاته بعد الطهارة
 ومع قول الثوري أن كان حديثه رعا فاقا وقباني على صلاته وان كان رجلا ونحس كاعاد فالاول
 مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاخذ
 بالاحتياط ولا التفات لنسب المحدث لمحدث لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فتشعل
 ذلك المحدث الواقع قبل دخوله في الصلاة والواقع في انائها ووجه الثاني الفرق بين الواقع قبلها
 والواقع في انائها ويقول ما وقع قبل المحدث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكم صلاتين فلا تبطل
 أحدهما بل المحدث في الأخرى * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن غلبة الظن في دخول
 وقت الصلاة تكفي في الوجوب مع قول مالك انه لا تكفي غلبة الظن وانما يشترط العلم بدخوله
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان الظن قريب
 من العلم فيمكن ذلك في الاذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني تعظيم أمر
 الدخول الى حضرة الله تعالى وانه يتعين العلم بالاذن فان الظن قد يخطئ فالاول خاص
 بالاصغر والثاني خاص بالكبار أصحاب التطرف في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء اذا ما في غير
 الوقت فوقف للصلاة فما كان الا أن ذاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا صلى بالاجتهاد
 الى جهة ثم بان الخطأ انه لا إعادة عليه مع قول الشافعي في أرجح قوله انه يقضي ان يخرج الوقت
 أو يبيد ان كان الوقت باقيا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 والاول خاص بالعوام والثاني خاص بالكبار أهل الاحتياط لديهم وقد ينسب الى بعضهم
 مما يلزم قلبه حتى يجب عن رؤية الكعبة ولم يعرف جهتها * ومن ذلك اتفاق الأئمة
 الثلاثة على انه لا تبطل صلاة من تكلم ناسيا أو جاهلا بالتصريح أو سبق لسانه ولم يطل مع قول
 أبي حنيفة انها تبطل بالكلام ناسيا لا بالسلام وأما ان طال الكلام فلا يصح عند الشافعي
 البطلان وقال مالك ان كان لمصلحة الصلاة كاعلام الامام بسمه واذ لم يتب بالالكلام فلا تبطل

وقال الاوزاعي ان كان فيه مصلحة كارتداد ضال وتحذير ضرير فلا تبطل فالاولى من المسئلة
الاولى مخفف والثاني منها مشدد والاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني فيه تخفيف
والثالث مخفف فرجع الامر في المسئلتين الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى
العذر بالنسيان والجمل وسحق اللسان كما في نظائره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر من
حيث ان الصلاة فيها افعال مذكورة بالصلاة واما الجمل فانه غير معذوره كذلك لتقصيره بترك
تعم الواجب عليه من امر دينه فلذلك لم يعذره واما وجه البطان فيما اذا طال الكلام فظاهر
واما وجه كلام مالك فهو لا يكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة واما وجه كلام الاوزاعي فلحرمة
المؤمن ووجوب تكليفه دفع كل ما يحصل به الضرر له وقواعد الشريعة تشهد بتقديم مثل ذلك
وعلى مراعاة بطان الصلاة عند من يرى بطلانها بذلك وفي الحديث كل معروف صلاة انتهى
وذلك لان صاحبه في ذلك تحت امر الحق تعالى فما خرج بذلك عن الصلاة ولو في الاسم فافهم *
ومن ذلك اتفاق الائمة على بطلان الصلاة بالاكل والشرب وعلى بطلانها كذلك بالشرب الا عند
احد في النافلة فالاول في الاكل مشدد والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب شدة
اللزوم المحاصلة للانسان بالاكل والشرب فيريد العبد يجمع بين لذة الاكل والشرب وبين
مناجاة الله تعالى على المراقبة والمحضرة فلا يقدر فلما تارض عند المصلي ذلك حرم العلماء
الاكل والشرب في الصلاة وامرؤ بان يأكل أو يشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يبق له
التفات الى غير ربه في صلاته ووجه رواية احمد في الشرب في النافلة كون العذر فيها امر بغيره ان
شاء تخرج منها وان شاء دام فيها حتى يسلم منها وايضا فان الله اوجب على الاكل والشرب عدم
الاتفات بقلوبهم الى غير ما هم فيه في القرينة وانزل على قلوبهم مرد الرضى فبردت نار قلوبهم
فلم يحتاجوا الى ما يفتي تلك النار ولا هكذا الامر في النافلة فان الروح تكاد تزهق من شدة
الطش فلذلك سوح العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فافهم
وقد كان سعيد بن جبير يشرب في النافلة وكان طاووس يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة *
ومن ذلك قول الشافعي ان من نابه شيء في صلاته سجد ان كان ذكر او صفق ان كان امرأة
مع قول مالك انها يسبحان جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * والاول محمول على المرأة التي يخاف من صوتها القنسة والثاني محمول على من
لا يخاف من صوتها ذلك مع جله على انه لم يبلغه الحديث ايضا والقصد من ذلك كله التنبيه
فاذا حصل التسليم من المرأة كان اولى لانه ذكر الله على كل حال بخلاف التصفيق فافهم *
ومن ذلك قول الائمة انه اذا فهم التبعيم تحذيرا او اذا لم تبطل الصلاة مع قول أبي
حنيفة بأنها تبطل الا ان يقصد تنبيه الامام او دفع الماربين يديه فالاول مخفف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول وهو خاص بالا صاغر
ان ذلك لا يقدح في كمال الصلاة لما فيه من المصلحة ووجه الثاني ان الصلاة
موضوعها الاشتغال بالله وحده فذكر غيره ولو قلبه يطلها وهذا خاص

بالأكابر * ومن ذلك البكامن خشية الله تعالى مبطل عند بعضهم غير مبطل عند قوم آخرين
 ووجه الأول أنه كان الواجب على البدأن يسلك طريق الرياضة حتى يصير يكي بقلبه دون
 عينيه ويسمع مواعظ القرآن كلها فلا يظهر عليه بكاء ووجه الثاني كون البكامن خشية
 الله يجمع القلب على الله فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة
 أنه يستحب رد السلام بالإشارة من المصلي إذا سلم عليه أحدم مع قول التورى وعطاء أنه مرد
 بعد فراغه وقال ابن المسيب والحسن يرد لفظا فالأول مشدد في رد السلام بالإشارة في الصلاة
 والثاني مخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الأول حصول المقصود
 من السلام بالإشارة وهو الأمان من شره ووجه الثاني مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة
 دون خلقه مع أنه يحصل المقصود بالرد بعد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضرر إذا لم يرد
 باللفظ وهو خاص بمن يرد على المتكلم كالمجهلة من الولاية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تبطل الصلاة بمرور حيوان بين يدي المصلي ولو كان حائضا
 أو جارا أو كلبا أسود مع قول أحمد يقطع الصلاة الكلب الأسود وفي قلبي من الجمار والمرأة شيء ومن
 قال بالبطلان عند مرور ما ذكر ابن عباس وأنس وابن المسيب والأول مخفف والثاني فيه تشديد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول قوله عليه الصلاة والسلام أتوأمه لا يقطع
 الصلاة مرور شيء وهو خاص بالأكابر الذين لا يحجبهم عن مشاهدة الحق تعالى في قلبهم شيء
 ولا يشغل قلبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك يحجب ويشغل عن مشاهدة ما تحلى لبس المصلي
 وقلبه من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالأصاغر فالواو المحكمة في قطع الصلاة بالجمار والمرأة
 والكلب الأسود كون الشيطان لا يغير قههم كما هو مشاهد بين أهل الكشف والشيطان
 لا يجر بأحد من الأمة إلا وجهه منه طيفة قطع مشاهدته للحق وإذا قطع مشاهدته قطع صلته
 أي صلة شهوده وإنما لم يقطع مثل ذلك شهود الأكابر لقنكهم وشدة معرفتهم بالله فلا ينتظرون
 من جميع المخلوقات إلا إلى السر القائم بهم وذلك من أمر الله لا يخرج عنه فافهم * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي يجوز للرجل أن يصلي إلى جانبه امرأة مع قول أبي حنيفة يبطلان صلاته
 بذلك فالأول مخفف خاص بالأكابر الذين لا يشغلهم عن الله شاغل والثاني مشدد خاص
 بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وإيضاح للأول شهود الأكابر وجه الكمال الباطن
 في المرأة الذي منه جعل الحق تعالى نفسه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة به ذلك ظهري
 معينا لحمد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة ومنه استدعت المرأة أيضا أعظم ملوك الدنيا
 لمينة السجود لها حال الوقاع ومنه كان أقوى الملائكة وأشدهم حياء عن كان مخلوقا من انفس
 النساء ومنه قدرة المرأة على انقضاء ما في نفسها من حبة الوقاع عن الرجل مع ان شهورها أعظم
 من شهوة الرجل بسبعين ضعفا وغير ذلك من الأسرار ومعت سيدي عليا الخواص رحمه الله
 يقول من تأمل في قوله تعالى وإن تطأها عليه إلى آخر الآية تعلم أن محمدا صلى الله عليه وسلم
 أكمل المخلوق في مقام البودية على الإطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى له هذا الانتصار العظيم

ولو أنه كان عنده راحة من الدعوى والقوة في نفسه لكان وكله إلى نفسه بعض الوكول في
 وفاؤا أكثر من ذلك لا يخال انتهى وأما وجه قول أبي حنيفة فهو لا جليل ظهوره وتصها والم
 إليها بالطبع وهو خاص بالاصغر ولا كابر العمل به أيضا لجزال الذي فيهم شهد قص الله
 ويعمل إليها بالشهوة فرحم الله الأئمة ما كان أدق مداركهم التي خفيت على بعض المتقدمين فافهم *
 ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنه لا يكره قتل الحية والقرب في الصلاة مع قول القاضي بكرامة
 ذلك فالأول مخفف خاص بالاصغر الذين يخافون غير الله في حضرة الله وكلام القاضي خاص
 بالأكابر الذين يكرهون عذوقه في حضرة الله تعظيما له مع غيبتهم عن ذود أمره لهم بذلك
 ومثل ذلك البرغوث والقملة فيصبر على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فلكل مجتهد مشهد *
 ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة والشافعي بعهدة الصلاة في المواضع المنهي عن الصلاة فيها مع
 الكراهة وبه قال مالك الأبي القبة المنبوشة فإن كانت غير منبوشة كرهت وأجاز مع قول أحد
 أنها تجل على الإطلاق فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجح الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه الأول أن مكان الصلاة خارج عن أفعال الصلاة فهو كالجوار والمخالطة كمن
 صلى وبجانبه كافر أو خمر أو ميسر أو غير ذلك مما سماه الله تعالى رجسا ووجه قول أحد أجدال
 حضرة الله تعالى أن يناجيه العبد في مثل القبرة والمجزرة والحمام والمزلة وقارة الطريق وأعطى
 الأبل فإن الله تعالى راعى تطهير حضرته عن مثل ذلك ونهى أن يتغاطبه البدن وأمرنا باللبس
 الثياب الطاهرة الطيبة المألوفة لاجل المحضرة ولذلك صلت الأكابر من الأولياء كسيد عبد
 القادر الجيلي وسيدى علي بن وفا والشج محمد الحنفى والشج مدين والشج أبي الحسن البكري
 وولده سيدى محمد على المصريات النفيسة المجهزة بالعود والتدوير والتكفور تعظيما لحضرة
 ربهم ولكن جهود العلماء والصالحين على محبتهم الصلاة على الأرض أو الحسب ونحو ذلك مما
 لازمة فيه خوفا من اتباعهم أن يتبعوهم على ذلك مع جهلهم بمقامهم فيجبوا بالحب والكبر
 عن ربهم فيكتب أحدهم لا لا شاخ من الأئمة المصلين ويعمل حال سيدى عبد القادر ومن
 تبعه على أنه كان لهم حال يحمون به مريدهم أن يتبعهم على ذلك وأما وجه كراهة الصلاة فوق
 ظهر الكعبة فلا بد كراهة المسافة فافهم ذلك وأياك والبسادة إلى الإنكار على من يفرض له
 مضرة في مثل جامع الأزهر أو الحرم وغيرهما يصلي عليها فإن الله عبادا خلقهم لقربة والمخالصة
 وطهر قلوبهم من الشوائب ورجا لا تخلفهم للذل والانكسار وتجي لهم بالهبة لحق نفوسهم حتى
 صاروا الأبرقون لهم وأساو علامتهم على رقابهم على أكافهم ونظرهم دائما إلى صدورهم فأعلم
 ذلك والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(باب سجود السهو)

أجمع الأئمة كلهم على أن سجود السهو في الصلاة مشروع وأن من سهى في صلاته جبر ذلك
 بسجود السهو واتفق الأئمة الأربعة على أن المأموم إذا سها خلف الإمام لا يسجد للسهو وصلى
 أنه إذا سها الإمام تحق الماء ومسهو هذه مسائل الإجماع * وأما ما اختلف الأئمة فيه فنه

قول الامام أحد والآخر من الخفية ان سجود السهو واجب مع قول مالك انه يجب في التقصان
ويسن في الزيادة ومع قول أبي حنيفة في رواية والشافعي انه مسنون على الاطلاق فالاول
مشدد خاص بأكابرة الاولياء والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فارجح الاول مرتبتي الميزان
ووجه الاول تعظيم حضرة الحق جل وعلا عن السهو فيه لاعماله به سواء كان ذلك من جهة
الاشتغال بالاكوان او من جهة ما تجب له من عظيم الهيبة والجلال امام من جهة الاشتغال
بالاكوان فظاهر وامان من جهة ما تجب له من جلال ربه وعظمته فلتقصيره في الزيادة والمجاهدة
عن الوصول الى مقام الكمال فيصير يقدر على تحمل ذلك التعب ويعرف ما يفعل وما يترك
ولا تجبه مشاهدته به عما يفضل ولا عكسه كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك
قال صلى الله عليه وسلم انما انسى ليستني فاحبرانه وصل الى مقام لا يقع له فيه سهو ولا نسيان
وتبعه على ذلك الاكابر من الصحابة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب انه كان يقول اني
لا ادخل في الصلاة فاجزأ الجيش وارثه وانا في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك من باب اظهار
الضعف والتقصير فقد اخل بمقام هذا الامام الاعظم فعلم ان من سها عما يفضل من صلاته لعظيم
ما تجب له من عظمة الله فهو كامل بالنظر الى المقام الذي تحته من سها ما اشتغاله بالاكوان
ناقص بالنظر الى المقام الذي فوقه كما قررناه فافهم فان ذلك نفيس ولملك اسمع من أحد قبلي
وأما وجه قول مالك فهو ظاهر في التقصير جبر الخلل الواقع لتعدد صلاته كاملة في ذلك اليوم
وأما في الزيادة فلو قوعها كاملة فكان السجود لها غير واجب ووجه قول أبي حنيفة والشافعي
ان السهو في عامة المؤمنين مغفور فيكفيه الاستغفار والسجدة ان السهو ان شاء الله كان عبد الله
ابن عباس وجاعة يسجدون عقب كل فريضة للسهو وان لم يقع منهم غلط في ترك شيء من
السنن الطاهرة ويقولون صلاة امثالنا لا تسلم من الخلل نقله المحكم الترمذي في كتابه نوادر
الاصول ونظير ذلك قول عطاء انه لا نافلة لامثالنا وانما هي جوار الخلل فان التوافل لا تكون
الامن كلكم فرائضه كالانبياء انتهى واقفوا على انه اذا ترك سجود السهو سهوا لم تبطل صلاته
الافى رواية عن أحد * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في رواية ان موضع سجود السهو
قبل السلام وهو الاربع من قول الشافعي مع قول مالك انه كان عن نقصان فهو قبل السلام
وان كان عن زيادة فعده وان اجتمع على المصلي سهوان أحدهما نقص والاخر زيادة فهو وضعه
عنده قبل السلام وأما أحد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم من نقصان في صلاته ساهيا أو شك
في عدد الاربعات فبني على غالب فهمه فانه يسجد بعد السلام فالاول مخفف على
الساهي يجعل سجوده قبل السلام ليكون ينتمى لم تنزل للفروج كما يقع للمصلي بعد سلامه والثاني
فيه تخفيف وكذلك ما بعده فارجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول وما وافقه الاتباع مع
عدم ادخال نافله في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك ظاهر وكذلك أحد فمكان فعل
سجود السهو بعد السلام أشبه بالتوافل التي بعد الفريضة في الجهر * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأبي حنيفة في المنفردان من شك في عدد الركعات أخذ بالقل وبني على اليقين وعن

أبي حنيفة في الامام روايتان أحدهما يني على غلبة القائل وقال أحمدان حصل منه الثلث مرة
بطلت صلاته وإن كان الشك يعتاده ويستكر منه بني على غالب ظنه بحكم القصرى فإن لم يقع له
ظن بني على الأقل وقال الحسن البصرى يأخذ بالأكثر وسجد للم و قال الاوزاعي متى شك
في صلاته بطلت فالأول أخذ بالاحتياط والثاني مفضل والثالث مخفف والرابع مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللائق بالا كابر البنا على الأقل واللائق بالعوام الاخذ
بالاكثر لظلمة زهوق نفوسهم من حضرة الله عز وجل فلو أخذوا بالأقل لحصل لهم الملل وصارت
صلاتهم كصلاة المكروه وتلك لاثواب فيها واللائق با كابر الا كابر البنا فانهم * ومن
ذلك قول الامام الشافعي ان من ترك التشهد الاول فذكره بعد انتصابه لم يعد له أو قبله عاد
وسجد للم هو ان بلغ حد الرأى مع قول أحمد انه ذكره بعد ان انتصب قائما ولم يقرأ فهو مخير
والاولى أن لا يرجع ومع قول النخعي يرجع ما لم يشرع في القراءة ومع قول الحسن يرجع ما لم يركع
ومع قول مالك انه ان فارقت اليه الارض لا يرجع فالاول وما بعده فيه تخفيف وقول مالك
فيه تشديد من حيث عدم الرجوع وتخفيف من حيث الرجوع الى التمسك بفرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جلوس التشهد الاول انما للاستراحة من تعب المحضور مع
الله تعالى في السجود فحيثما قام منتصبا هابى للرجوع للجلوس فائدة لاسيما وقد وقف بين
يدين الله تعالى قائما ووجه قول النخعي ان رجوعه ليس ترجيح ويتأهب لمخاطب الحق تعالى في
القيام اولى من خطابه مع القصور واختار الاعضاء ووجه قول الحسن انهما الضعف وتدارك
الغفلة والسهو في ترك ما موبه ووجه قول مالك ان مفارقه للارض ولو سهوا تدل على قوته على
تحمل مناجاة الله تعالى في القيام مع ان محل الجلوس الاصلي انما هو بعد اتمام وظيفة العبودية
وذلك في الجلوس الاخير فحسن الشارع الاول الاتقيضا للضعفاء الذين لا يقدر على تأدية
الاربعة او الثلاثة بلا جلوس في وسطها فان قال قائل فلم كان الجلوس للتشهد الاخير فرضا
دون الاول مع ان كلامهما بعد سجدتين فالجواب ان التشهد الاخير انما كان الجلوس له واجبا
زيادة درجة بالمصلي من حيث ان تحبلى الحق تعالى في السجود الاخير اشدد من تحبليه في السجود
الذى قبل التشهد الاول وذلك من خصائص تحبليات الحق تعالى كما مر بسطه في صفة الصلاة
فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قام الى خامسة سهوا ثم ذكر فانه يجلس فان كان
لم يجلس في الرابعة للتشهد تشهد في الخامسة وسجد للم هو وان كان قد تشهد فيها وسجد للم هو وسلم
مع قول أبي حنيفة في رواية انه ان ذكر قبل أن يسجد في الخامسة رجع الى الجلوس فان ذكر
بعدما سجد فيها سجد فيها سجدتها فان كان قد قصد في الرابعة قد التهنيد بطل فرضه وصار الجميع نفلا فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك اتفاق الائمة على ان من صلى
المغرب أربعين سجدات في سجدة وسجد للم هو وتجزئ به صلاته مع قول الاوزاعي انه يضيف اليها ركعة أخرى
وسجد للم هو كي لا تكون المغرب شغافا فالاول مخفف خاص بالمجبوبين والثاني مشدد خاص بمن
ارتفع حجاب وجهه الاول ان العوام لا يتأثرون من شهود الشفع بخلاف الا كابر تدوب ابدانهم من

مشاهدته وليس راحتهم الا في شهود الوتر ولو لاجل الحق تعالى بعض الصلاة شفعا واقدروهم
على فعلها قدروا كما يعرف ذلك أهل المناجاة لله فان قال قائل ان أنفسهم شغفت الحق تعالى
فالمجواب انه لا يشغ الحق الوجود غير الشاهد مع الحق وأما الشاهد لا يقدر في الوترية لانها
لا تكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم وكشف القناع
عن وجهه هذه المسئلة لا يذكر الا مشافهة فرحم الله الازاعي في غوصه على مثل هذا السر ومن
ذلك قول الامام الشافعي وأحد ان من أخبره جماعة بانه ترك ركعة مثلا لا يرجع الى قولهم وانه
يجب عليه العمل بيقين نفسه مع قول أبي حنيفة وأحد في إحدى الروايات عنه انه يرجع الى
قولهم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ
بالاحتياط لنفسه فانه أعلم بأفعاله من غيره فلا يخرج عن عهدة التكليف الا بذلك ووجه الثاني
ان شهادة الغير أحوط لان النفس ربما لبست على صاحبها ولا هكذا الامر في الاجنبي فافهم *
ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يسجد لترك مسنون الا القنوت والتشهد الاول والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول أبي حنيفة انه يسجد لترك تكبيران العبد وترك ركعة الجهر في
موضع الاسرار وعكسه ان كان اماما ما به قال مالك لكن يختلف محل السجود عنده فان كان
جهر في موضع الاسرار يسجد بعد السلام وان كان أسرى في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال
أحمد ان يسجد مثل ذلك فيمسن وان ترك فلا بأس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القنوت والتشهد الاول يشبهان الاركان فاستحقا جبرهما
بالسجود تدارك الكمال هيئة الصلاة ووجه الثاني أن تسبيحات العبد وتكبيراته صارت شعارا في
ذلك الجمع العظيم فتذكر الفائزين بكبرياء الحق تعالى حين حيوا عن شهود ربهم بشهود الكثرة
وليس الزينة ومشاهدة الله والحق في ذلك اليوم عادة وكذلك القول في الجهر موضع الاسرار
وعكسه فان الشارع ماسنه الاكمال في الصلوات فمن أسرى موضع الجهر أو عكسه نقص كمال
صلاته كما بسطنا الكلام على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكمة الجهر والاسرار
ووجه قول أحمد النظر الى احوال غالب الناس في تقصير صلاتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاة من
التقص ولو بالتوا في الاحتراز عن ذلك فذلك كان السجود راجعا الى اختيار المصلي فان وجد
في نفسه عزيمة وسجدة واحدة والا فلا * ومن ذلك اتفاق الائمة على انه يكفي للسجود اذا تكرر
سجدة فان مع قول الازاعي انه اذا كان السهو جنسين كالزبادة والنقصان يسجد لكل واحد
سجدة وتين ومع قول ابن أبي ليلى انه يسجد لكل سهو وسجدة تين مطلقا فالاول مخفف خاص
بالعموم والثاني فيه تشديد خاص بالتوسطين في المقام والثالث مشدد خاص بالاكابر المبالغين
في كمال الاحتياط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأحمد في احديهما وباتهما ان المأموم يسجد للنهوض اذا سها امامه ولم يسجد امامه للسجود مع قول
أبي حنيفة انه لا يسجد الا ان سجد امامه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط والاحتياط وسددة الارتباط وتقصيل الجبابرة للتقص مع

اتقضا القدوة ووجه الثاني مبني على قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وعلى ضعف الارتباط
فالأول خاص بالأكابرة الذين يرون امامهم كالجزم عنهم كما أشار إليه حديث مثل المؤمنين كالجسد
الواحد فإذا اشتكى منه عضو تداعى له جيع الجسد بالحى والسهر والثاني خاص بالأصاغر
الذين يشهدون امامهم كالجوار لهم لاجراء منهم والله أعلم

• (باب سجود التسلاوة) •

اجمع الائمة على انه يشترط لسجود التسلاوة شروط الصلاة وحكى عن ابن المسيب انه قال
الحائض تومي برأسها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول سجد وجهي للذى خلقه وصوره واختلف
الائمة في سجود التسلاوة هل هو واجب أو مستحب فقال أبو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة
عند التسلاوة للقارى والمسمع فالأول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الأول ان من شأن بني آدم الكبر وهو حرام بحسب السعي في إزالته والخروج عنه باظهار التواضع
لله تعالى والخضوع له فمن لم يسجد عند تسلاوة نحو قوله تعالى أن لا يسجدوا لله الذى يخرج
الخب فى السموات والأرض أو سماعها فقد أشبه حاله حال من امتنع من السجود ظاهره فوجب
السجود ليخرج من صفة الكبر ويوضح ذلك أن التكبر خاص بالجن والانس فقط دون غيرهما
من الحيوانات والمجادات من حيث أن التوجه على إحيادهما من الاسماء اسماء الحنان واللطيف
بخلاف غيرهما من سائر المخلوقات فانه كان التوجه على إحيادهم اسما الكبرياء والعلوية
فلذلك خرجوا من تحت حكم هذه الاسماء فلا صاغرين لا يعرفون التكبر بل طمعوا بخلاف الجن
والانس فانهم خرجوا من تكبرين لا يعرفون للذلة والتواضع طمعا فان تكبروا فهو بحكم الطبع
وان تواضعوا فلهو رجوعهم عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر
وحب الرياضة ويقفوا على أصل عبوديتهم وسمعت سيدى عليا الخواص رجه الله يقول وجوب
السجود خاص بالأصاغر الذين لم يكملوا فى مقام التواضع واستعبابه خاص بالأكابرة الذين يحق
الله تعالى جميع ما كان فى نفوسهم من الكبر وصارا أحدهم يرى نفسه قد استحققت الخسفة لولا
عفو الله عز وجل وصارت قلوب المخلق كلهم تشهد لهم بالذل والانكسار بين يدي الله عز وجل
انتهى فرحم الله الإمام أبا حنيفة ما كان ادق نظره وخفا موضح استنباطاته ورحم الله بقية
الائمة فى تخفيفهم عن العامة بعدم وجوب سجود التسلاوة عليهم لانهم تحت سياج المغفرة عندهم
من الكبر فلا يكاد أحدهم يخرج عنه بل ربما رأى نفسه بالسجود على من لم يسجد مثله فوقع فى
الكبر أيضا زيادة على الكبر الاصلى وتكبر فى محل الذل والانكسار فافهمه ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة ان السامع من غير اسقاع لا يتأكد السجود فى حقه مع قول الامام أبى حنيفة انها سواء
فالأول مخفف وهو خاص بالعوام والثانى فيه تشديد وهو خاص بالأكابرة والوجهين لا تذكر
الامشافة لاطلها لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد • ومن ذلك قول الائمة التسلاوة
ان التالى اذا كان خارج الصلاة والمسمع فى الصلاة ان السمع لا يسجد فيها ولا بعد الفراغ منها مع
قول أبى حنيفة انه اذا فرغ سجد فالأول مخفف والثانى مشدد فرفع الامر الى مرتبتي الميزان

ووجه الاول ان المسح اذا كان في الصلاة فهو مشغول بمناجاة ربه المأمور بها في ذلك الوقت
 فلم يؤمر بالاستغسال بشراطه لان الامام من شأنه ارتباط المأموم معه ما كان يسوغ للمأموم السجود
 اقرائة غير نفسه فكأن الامام نائب الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عباده ولا هكذا
 المحكم في غير الامام ووجه قول أبي حنيفة انه يصعد بعد الفراغ العمل بالامر من معاقلة يستغل
 بشرا المناجاة المأمور بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فاته من سجود التلاوة لتقصيره بعدم
 الرياضة الى وصوله الى مقام الجمع بحيث لا يشغله مناجاة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن
 الحق وبعضهم يصبر يشهدان الحق تعالى هو التالي كلامه على نفسه والمبعدم أو هو وجود
 وهو يقرأ كلام ربه على ربه فخل هذا سجدة في المشهد الثاني دون الاول ولم أر لهذا المقام ذاتها
 الى وقتي هذا والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان في الحج سجدتين مع قول
 أبي حنيفة ومالك انه ليس في الحج الا السجدة الاولى فقط فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر القرآن في قوله يا أيها الذين آمنوا اركعوا
 واسجدوا لقوله واسجدوا يشمل السجدة التي في صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة
 التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه
 قول أبي حنيفة لانه يقول المراد بقوله تعالى اركعوا واسجدوا السجود الاصل في الصلاة لا العارض
 واما السجدة الاولى في الحج فانما وافق أبو حنيفة فيها بقية الاثمة لما في آياتهم التوعد بالعذاب
 لمن لم يصعد من الناس وأيضاح ذلك أن مؤاخذه العبد في عدم حضور المواكب الالهية العظيمة
 أشد من مؤاخذه في غير المواكب المذكورة فانه تعالى أخبر أن كل من في السموات والارض
 والسمين والهمر والصبون والجبال والشجر والدواب فعم المولدات كلها ثم قال وكثير من الناس
 وكثير حق عليه العذاب وانما حق على هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدته السجود لله من
 هو دونه في الدرجة وكان الاولى به هو ان يكون أول ساجد وهذا مما يشهد للامام أبي حنيفة
 في قوله بوجوب السجود فافهم فان قال قائل فمن أعباب وقع من البشر عدم السجود لله مع
 انه لا يصح لاحد التكبر على ربه أبدا وانما يقع التكبر على جنسه من المخلق فالحجواب انه وقع عدم
 السجود من المحجوب عن صفات العبودية ولذلك كان تارك السجود كافرا وقتلا لانبيا الله
 وأوليائه لانهم يدعونهم الى ما يضييق به صدره فافهم وأكثر من ذلك لا يقال وقد سئل الشيخ
 أبو عبد الله عن حديث اذا أحب الله عبدا نادى مناد من السماء ان الله يحب فلانا فأجابوه
 فحببه أهل السماء ويضع له القبول في الارض انتهى الحديث فاذا وقع التذامب ذلك فابن كان
 قتلة الانبياء والاولياء من هذا التذامب قال قد سمعوا ذلك ولكن حجبوا في وقت معاداتهم
 للانبياء والاولياء بحكم القبحتين فلذلك أطاع الانبياء والاولياء بعض قومهم وعصاهم البعض
 الآخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا ومن المجرمين أي ومنه الولي لان الانبياء
 والاولياء على الاخلاق الالهية في الناس بها ولذلك قضى تعالى على قوم يعدم السجود له الذي هو
 كآية عن الطاعة لامر مليتاسي به الانبياء والاولياء اذ اعصى قومهم أمرهم فافهم * ومن ذلك

قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته أن سجدة من عزائم السجود وليست بسجدة شكر مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه وهي المشهورة أنها سجدة شكر تنصب في غير الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى ما ذكرها إلا تعريضا لتأنيب السجود عند تلاوتها أو سماعها من الإمام لا سيما إن كان أحدنا وقع في معصية ولم يتب منها أو تاب ولم يظن أنها قبلت فإنه يؤمر بالسجود في الصلاة أكثر مما يكون خارجها لأنها حاضرة تلزم فيها الغفر والرضى عن العبد وهذا خاص بالأصاغر كما إن من جعلها سجدة شكر يجعلها خاصة بالأكابر الذين لم يقو في ذنب أو وقوا فيه ولكن غلب على ظنهم قبول توبتهم وإنما قال الشافعي بطلان الصلاة بها لأنها لأجل أمر لا تعلق له بالصلاة التي هو فيها ولم يلقنا أنه صلى الله عليه وسلم سجدة في الصلاة فخاف أصحاب هذا القول من دخولهم إذا سجدة في الصلاة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد كما ثبت في الصحيح فلكل من المذهب وجه فافهم * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن في الفصل ثلاث سجدة في الضم والانشقاق والعلق مع قول مالك في المشهورة أنه لا سجود في الفصل ووافق الأئمة في بقية السجدة وهي إحدى عشرة سجدة ما عدى السجدة الأخيرة من الحج ووجه الأول الاتباع وكذلك الثاني وهو قول أنس لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل من منصرفه إلى المدينة فكل إمام وقف على حد ما بلغه مع أن من أثبت السجود في الفصل مشدد ومن نفى السجود فيه مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وسجدت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول إنما يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الفصل من منصرفه إلى المدينة لاستقرار نفوس غالب الصحابة حين يقولوا إلى المدينة في كمال الإيمان والالتقاد بخلافهم حين كانوا في مكة كان منهم طوائف عندهم يقايتكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيرا ليزيل ما في نفوس المؤلفة قلوبهم من أسلم فربما انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الركوع لا يقوم مقام السجود للتلاوة إذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الإمام أبي حنيفة أنه يقوم مقامه استقبابا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الناس في الناس أن لا يخففوا في الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني أن الأكابر يتطهرون إلى الركوع بعين التطهير كالسجود فلذلك كان يقوم مقام السجود فرحم الله الإمام أبا حنيفة ما كان أدق مداركه ورضي الله عن بقية الأئمة * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يسكره للإمام قراءة السجدة في الصلاة مع قول أبي حنيفة يكره قراءة آيتها في أيادي غيره بقراءة دون ما يجهر به فيه قال أحمد حتى أنه قال لو أسرفها إلى سجدة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود شيء عن قراءة آية السجدة في الصلاة وهو خاص بالأكابر الذين يقدرون على النزول إلى السجود ولو لم يطل القيام ووجه الثاني أن الإمام والمأموم قد يكونان لم يقدر على النزول إلى السجود لعدم قوة استعدادهما

فطلب طول القيام حتى يتبع لهما الأذن بالسجود وذلك بوجودها القوة على تحمل التعب الواقع في السجود بذلك كرهه للإمام قراءة آية السجدة لانه وجهه على نفسه وعلى من هو مؤتم به السجود ولو لم يكن قرا آية السجدة ما كان خوطب بالسجود للتلاوة مع هذه المشقة فانهم * ومن ذلك قول الشافعي انه اذا سجد الامام للتلاوة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كالموترك لقنوت معه مع قول غيره انها لا تبطل لان ذلك سنة في الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ذلك اختلاف على الامام والاختلاف يقطع القدوم واذا اتخفت القدوة بطل حكم الوصل بمحضرة الله واذا بطل بطلت الصلاة ووجه الثاني ان المتابعة لا تجب الا فيما هو من صلب الصلاة كالاركان فلكل وجه ومن ذلك قول الامام الشافعي واحمدان سجدوا للتلاوة يقتضيان السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة ومالك انه يصح سجد السجود والرفع ولا يسلم فالاول مشدد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام ووجه الاول كونه كان في حضرة نبي فها عن المخلق عادة فكان فراض من السجود كالقدوم على قوم بدعية عنهم ووجه الثاني قصر زمن تلك الفسحة عادة فكان الساجد لم يتوارع الحاضرين وصمت سدي عليا المخصوص رجاء الله يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا ينسب عن شهود المخلق بالسجود بين يدي الحق تعالى بل يكون مشاهدا للسر القاسم بالمخلق وذلك من امر الله بيقين وما زاد عليه فمضجع لا وجود له حقيقة فكأنه معدوم والسلام لا يكون الاعلى موجودا والموجود لم يحجب ولم ينف فافهم وهنا أسرار لا تسطرق كتاب فرحم الله الامام ابا حنيفة حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة لهذا الشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه بعد الفسحة لكونها حضرة جمع لا يصح فيها غيبة * ومن ذلك قول الائمة انه لو قرأ آية سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا يسجد طهره مع قول بعض الشافعية انه يتطهر ويأتي بالسجود وان كان قد كرر الآية مرارا في جميع السجودات فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول انه لا مخاطب بالسجود الا من كان متطهرا ووجه الثاني توجه اليوم عليه في قراءته القرآن على غير طهر فكان الخطاب متوجها عليه بالسجود في الاصل فلذلك أمر بتداركه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كرر آية السجدة في مجلس كفاء سجدة واحدة عن الجميع مع قول بقية الائمة انه لا يكفي السجود في آية عن السجود في مرة اخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار القراءة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر والله اعلم

«باب سجود الشكر»

قد اتفق الشافعي عند تمدنعمة أو اندفاع نقمة فيسجد لله شكر على ذلك وبه قال أحمد وكان أبو حنيفة والليثي لا يريان سجود الشكر بل قل محمد بن الحسن عنه أنه كرهه كما كرهه مالك خارجا عن المسئلة وقال عبد الوهاب المالكي لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان التمسك لم يزل دافعة على البدك ان التمسكة لم يزل مدفوعة عنه فلا يحمي البدتسا على الله تعالى لكن ثم نعم وهم كبري تعبد وتنفع

فكان الجود هنا كل وجه الثاني إيهام العبد بسجود الشكر له بحسب عليه نعم الله عليه
 له وان دفع عنه وذلك هو ذلك الشكر فلهذا كرهه من كرهه كان تأركه بقول لا احسن ثم
 على الله لم يجد له من اقتراح الوجود دعت على ذلك أبدا لا بد من تقدير كون ذلك خلقا
 عكيفا وأما اتصال خلق له جل وعلا فلذلك كان ترك السجود أظهر في الاعتراف بالنعم
 والجزء من مقابلتها بسجود أو غيره فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة به يسقط الصلوة
 إذا مرت بآية راحة أن يسألها آية عذاب أن يستبدع قول أبي حنيفة بكرامة ذلك في الفرض
 فالأول عتف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول اظهار العبد
 الفاقة والحاجة إلى الرحمة وترك العقوبة لاسيما في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص
 بالأكابر الذين يقدرون على التعلق مع تحملهم تحيلات الحق تعالى قلوبهم والثاني خاص
 بالصغار الذين أحسرتهم هبة الله تعالى فلو أمر وأب السؤل لما قدر وعلى النطق فكان من راحة
 الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الامام لهم بالسؤل في فرائضهم لما فيها من شدة الهيبة
 والمخلة بخلاف التوافل لفظ الحجاب فيها ونخلة الهيبة فافهم والله أعلم

«(باب صلاة النفل)»

اتفق الأئمة الأربعة على ان النوافل الاربعة سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر
 وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا على وجوب تمام الفرائض
 من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه * وأما ما اختلفوا فيه فسه قول مالك والثاني اسكد
 الرواتب مع الفرائض الوتر مع قول أحدان أكداه ركعتا الفجر ومع قول أبي حنيفة ان الوتر
 واجب فالاول والثاني عتف يحصل الوتر والفجر نافله مؤكدة والثالث مشدد يحصل الوتر
 واجبا فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض
 الصلوات الخمس للعرابي حين قال له هل على غيرها قال لا الا ان تطوع فضاهاه في وجوب
 ما زاد على الخمس صلوات الا ان يجب بعارض كندر ووجه الثاني كثرة التأكيد من الشارع
 في صلاة الوتر ودونه تأكيد في صلاة الفجر وما كد فيه الشارع فهو بالوجوب أشبه فيكون
 مرتبته فوق النافله ودون الفرض وفي ذلك من الادب مع الله تعالى ما لا يخفى على عارف فرحم
 الله الامام بأحنية حيث غاب بين لفظ الفرض والواجب وبين معناه ما يجعل ما فرضه الله
 تعالى أعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان لا ينطق عن الهوى أبا مع
 الله تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم يدع الامام بأحنية على مثل ذلك لانه صلى
 الله عليه وسلم يجب رفع رتبة تشريع به على تشريعه هو ولو كان ذلك نافله تعالى ولم ينظر
 إلى ذلك من جل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق انهما اعتدلا امام أبي
 حنيفة متفاضلان والخلف مبنوى كالمقتضى الا ان يكون ذلك الأمر الذي أوجبه صلى الله
 عليه وسلم عدا الله تعالى في رتبة ما فرضه الله فانا لا نصل من الله الا ما أتاه الشارع عنه
 وما نأخذ ما قلنا ان المكلف يفعل ذلك الواجب وهو مستحب كالفرض ونظيره ما قلنا من تخصيص

الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالبداء لم يملكوا الصلاة دون لفظ الرحمة والترضى وإن كانت
 الصلاة من الله في اللغة الرحمة تنفيها لأنهم على شأن الأولياء وكبرياهم من الشارع أشياء
 على سنن واحد ويوجب بعضها المجتهد باجتهاده كالحائض فإن الشارع ذكره مع قصر الانقضاء تنفي
 الإلزام وغير ذلك من خصائص الفطرة كالاستيفاء فانه من خصائص الفطرة وقال المالكية يوجب
 أن من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب وقد دخل بعضهم من اصطلاح
 الامام مالك فقلن انه يقول بعدم وجوبه أخذ من قوله انه سنة فصار يقرر ذلك في درسه ويقول
 الاستيفاء سنة عندما لم يقل صلى من غير استيفاء صحت صلاته وما لم يقل بذلك بل أوجه
 من حيث أنه نجاسة يجب ازالته قبل الصلاة فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب
 أن يصلي قبل العصر أربعاً وقبل الظهر أربعاً وبعد ما ورد مع قول أبي حنيفة بذلك لكن مع رد
 الأمر إلى البدق قال فيها إن شاء صلى أربعاً وإن شاء صلى ركعتين مع أنه شديد في سنة العشاء
 التي قبلها فجعلها أربعاً كما جعل التي بعدها أيضاً أربعاً فالأول في سنة الظهر والعصر مشدد والثاني
 مخفف وفي سنة العشاء العكس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول في الظهر والعصر
 والعشاء طول زمن الادمان في النافذة قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك لانكشاف جلال
 الله تعالى للصلى وقت الظهر والقرب القلوب من ربها في وقت العصر لانه مأخوذ من العصر الذي
 هو انهم كدهم التوب ولكن كثافة الحجاب في وقت العشاء على غالب الناس فلا يكاد أحدهم يتلذذ
 بمناجاة ربه فيها وأما الأربع التي جعلها أبو حنيفة بعدها فهي كالجبر لعدم كمال الحضور فيها لكثافة
 الحجاب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار أن يسلم
 من كل ركعتين فإن سلم من كل ركعة جاز عند الأئمة الثلاثة خلافه في حنيفة فانه منع السلام
 من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء صلى ركعتين أو أربعاً أو ستاً وثمانية بسلامة واحدة فصل
 وأما بالنهار فيسلم من كل أربع فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول مراعاة حال
 غالب الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك التحمل فكان تسليمه من
 كل ركعتين في محل الاعتدال بين الأكبر والأصغر ووجه من قال يسلم من كل ركعة مراعاة
 حال الأصغر الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل أو النهار أكثر من مقدار
 ركعة ووجه قول أبي حنيفة مراعاة حال الأكبر الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي
 الله تعالى مع ثقل التحمل أكثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار ثقل
 الوقوف بين يدي الله في النهار على الأكبر وأحاسنهم به عكس ما عليه الأصغر الذين
 لا يحسنون بزيادة ثقل التحمل ولا تصانهم فرحم الله الامام أبي حنيفة ما كان أكثر مراعاته
 لقامات الأكبر والأصغر ورحم الله بقية الأئمة ما كان أكثر شقته على الأمة * ومن ذلك
 قول الشافعي وأحد أقل الوتر ركعة وأكثر ما حدى عشرة وأدنى الكمال ثلاث ركعات مع قول
 أبي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بسلامة واحدة لا يراد عليها ولا يقصر منها مع قول مالك
 الوتر ركعة قبلها شفع منفصل ولا حيلما قبلها من الترفع ولا يمكن أن يكون ركعتان

فالاول فيه تشديد الثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاتباع لامر الشارع والمحكمة في كون العبادة صلاة الوتر زيادة أو نقص مراعاة الشارع
 لاحوال امته على اختلاف طبقاتهم بالنظر لسرعة الحضور وبطئه في آخر ركعة من صلاة الوتر
 فرد الفرد كما قال تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فردا فافهم من كان استعدادا قويا وحصل له
 الحضور مع الله تعالى في اول ركعة أو ثالث ركعة اكتفى بذلك ومن لم يحصل له الحضور فله الزيادة
 حتى يحضر وذلك باحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قاله مالك ووجه قول أبي
 حنيفة انه لا يراد على ثلاث ركعات كون ذلك وتر الليل كما ان المغرب وتر النهار ومن القواعد المقررة
 ان المشبه بأعلى من المشبه فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما أمكن وقد سمعت سيدي
 عليا الخواص رحمه الله يقول لا يسمى خلا الا ما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له لا يقال
 فيه نقل وإنما يقال فيه عمل برؤس وسمعت مرارا يقول لا يكون النقل الا لمن كانت فرائضه
 وذلك خاص بالانبياء لعصمتهم وقد يشبه بهم بعض الاولياء فيكون له اسم نقل انتهى وسمعت
 يقول أيضا وجه قول مالك والشافعي انه يقرأ في ركعة الوتر الاخلاص والمعوذتين ان من أوتر فقد
 وحده الله تعالى واتقى عنه الشرك ودخل طريق السعادة وذلك أبض ما يكون الى اليقين
 فلذلك أمر هذان الامامان بقراءة المعوذتين دفعا لشركه وسوسه فهو خاص بالاصاغر
 ووجه قول أبي حنيفة انه يقرأ في الاخيرة سورة الاخلاص فقط عدم الخوف من وسوسة ابليس
 في تلك المحضرة وهو خاص بالا كبر انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أوتر
 ثم سجد لا يبعد الوتر مع قول احمد انه يشغفه بركعة ثم يبيده فالاول مخفف بسدء اعادة الوتر
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم
 لا وتران في ليلة وهو خاص بالا كبر الذين لا يسيرون على توحيدهم ووجه الثاني الاتباع
 لبعض الصحابة وهو خاص بالاصاغر الذين لا يملكون كثرة التوحيد ولا لا يلبس عليهم سبيل
 ومعنى الحديث السابق ان من أوتر قبل ان ينام فقد وفى ما عليه فاذا قام يصلي بعد النوم فله ان يمتنع
 بالشفع عملا بقول الشارع لا وتران في ليلة أى من ختم آخر صلاته بالليل بشفع فهو تمت امرى
 في ذلك وسنتي ومن فهم هذا الاحتياج الى قص الوتر فافهم ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه
 والشافعي باستصحاب القنوت في النصف الثاني من رمضان في آخر ركعة من وتر التراويح مع قول
 أبي حنيفة وأحمد باستصحاب ذلك في الوتر جميع السنة وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبدان
 وأبي منصور بن مهران وأبي الوليد النيسابوري فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون غيره ووجه
 الثاني ان فعله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضى الدوام فأنخذ الامام أبو حنيفة وأحمد بالاحتياط
 ومن المحكمة في ذلك ان الدوام عقب التوحيد لا يرد الوتر كالشهادة لله بالقرينة والاحدية
 والواحدة وكان من الفترة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك المحضرة ولا ينقص العبادة فسهل فيها
 بالدعاء فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان صلاة التراويح في شهر رمضان

هذرون ركعة وانها في الجماعة افضل مع قول مالك في احدى الروايات عنه انها ستة وثلاثون
 ركعة. وان فعلها في البيت احب الى. وبذلك قال ابو يوسف فقال من قدر على ان يصلي
 التراويح في بيته كما يصلي مع الامام فالاحب ان يصلي في بيته فالاول فيه تشديد من حيث الامر
 بفعلها في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول وهو
 خاص بالضعفاء ان الجماعة فيها رجة بهم لعدم قوة احوالهم على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى
 في عشرين ركعة فكان الافضل لهم فعلها في جماعة خوفا ان ترهق نفسه من هيئة الله عز وجل
 ويخرج من حضرته لعدم من يتأسى به في ذلك الوقوف بخلافه اذا صلاها في جماعة. ووجه
 الثاني مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى افرادا ومع
 خوفهم على أنفسهم ايضا من الوقوع في الزيادة بحضرة الناس في المسجد كما سيأتي بسطه ان شاء
 الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض. * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
 انه يجوز قضاء الغواث في الاوقات المنهي عنها مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مؤخر
 والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول انها صلاة لها سبب فكان ذلك
 كاذن الملك في الدخول في حضرته بعد ان كان منع الناس من الدخول اليه. ووجه الثاني
 ان الحق تعالى منع من الصلاة في هذه الاوقات منعاعا ما لم يستثن صلاة فتشمل المقضية كما
 شمل المؤداة وايضا ذلك ان هذه الاوقات اوقات غضب للحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي
 الملوك في وقت غضبهم وذلك لان وقت الاستواء لا يوجد فيه لخاص غل يظهر ابدأ بخلافه بعد
 الزوال فان الشاخص ان لم يكن ساجدا فظله نائب منابه وانما استثنى العلماء وقت الاستواء
 يوم الجمعة لما ورد مرفوعا ان جهنم تسبح كل يوم وقت الاستواء الا يوم الجمعة واسجارها كناية
 عن الغضب الالهي. ووجه استثناء حرم مكة من النهي عن الصلاة فيه في الاوقات المكروهة
 كون البعد هنا في حضرة الملك الخاصة فكانه من أهل البيت أو خدامه الذين لا يمنعون
 من القرب من خدمته في وقت من الاوقات. ووجه النهي ان الصلاة من بعد صلاة العصر
 وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس وتطلع وترتفع قدر ما يكون عباد الشمس يتأهبون للسجود
 للشمس في ذلك الوقت فهناك الشرع عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت
 هروبا من مشاركتهم في صورة العبادة وان كان قصد مختلفا فمن صلى العصر أو الصبح في أول
 وقته كان النهي في حقه نهى تحريم أي تحريم وسائل لا تحريم مقاصد كما تقدم في تحريم
 الاستمتاع من الحائض بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة انما هو للاستمتاع
 بالفرج فقط وقد بلغنا ان محمدا بن الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة يصلي بعد العصر نافلة فعلاه
 بالذرة فقال حذيفة انما نهيت عن موافقة الكفار وهم الا ان لم يسجدوا فقال له محرر كل
 الناس يعرفون ذلك انتعي فهذا سبب سد العلماء على الصلي الباب من حين يفعل صلاة
 العصر والصبح ثلاثية لئلا يسهل الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس فافهم. * ومن
 ذلك قول الشافعي في أرجح قولييه وأحمد في احدى روايته انه يسن لمن فاتته شيء من السنن

الرواتب أن يقضيه ولو في أوقات الكراهة كالقرائن مع قول أبي حنيفة أنها تقضى مع
 الفريضة إذا فاتت ومع قول مالك أنها لا تقضى وهو القول القديم للشافعي فالأول مشدد
 والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 القياس على القرائن إذا فاتت بجماع أهلها وقامعينا وهي جواب لما يحصل في القرائن من
 النقص من قضاها كاملة فقد أحسن الأدب مع ربه حيث لم يهذب إليه شيئاً ناقصاً كتنظيمه في
 الأضحية والكفارة وغيرهما وإن كان الكل منه تعالى وإلى وجه قول أبي حنيفة أن الرتبة
 التي فاتت مع فريضتها كما في الأداء فلا ترتفع الفريضة إلا معها الجواب لنقصها وقد كان على
 ابن أبي طالب رضي الله عنه يقول عجلوا بالركعتين بعد المغرب فانهما يرفعان مع الفريضة
 فيقاس بذلك غيرهما وقد ذكرنا أن من آداب ملوك الدنيا أن لا يكون في خادمتهم نقص في
 أعضائه أو برص أو جذام في جسده لئلا يقع بصرهم على ناقص وما كان أدبا مع ملوك الدنيا
 فهو أدب مع ملك الملوك من باب أولى وإن كان الحق تعالى هو الخالق لذلك البلاغ فافهم ووجه
 قول مالك والشافعي في القديم أن الرواتب لا تقضى هو أن كل وقت له نصيب من الخدمة وإذا
 فات وقت بلا خدمة ذهب فارغاً فلا شيء يريد العبد أن يفرغ الوقت المستقبل من تلك
 العادة رعباً لها الوقت الماضي مع أنه كله في الحصة من أراد جعل العادة المستقبل للوقت
 الماضي فكانه نقل المكتبة من أسفل الصحيفة إلى أولها وهذا خاص بنظر الأَكْبَارِ
 والثاني خاص بنظر الأصاغر فرحم الله الأمة المجتهدين ما كان أكثر أجوبتهم مع الله وخلقه
 ومع بعضهم بعضاً فكل ما لم يذكره مجتهد ذكره المجتهد الآخر مراعاة لمشاهد العباد علواً وسفلاً
 من خواص ومحجوبين * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه ليس لمن دخل المسجد وقد
 أقيمت الصلاة أن يصلي تحية المسجد ولا غيرها مع قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا أمن قواف
 الركعة الثانية من الصبح استقل بركنتي الفجر خارج المسجد في صورة ما إذا أقيمت الصلاة وهو
 خارج المسجد فالأول مشدد في أمر التحية والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول غلبة الهيبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلمه بشدة مؤاخذه الله
 تعالى للعبد إذا أحل بالآداب فيها أكثر من مؤاخذه له إذا أحل بالآداب في النافلة فتعبد
 هذا العبد بفعل التحية الأمان على تحمل ما بين يديه في الفريضة من الهيبة والتعظيم ووجه
 الثاني شدة مراعاة تحصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة رجا أن يكون الله تعالى غفر
 لعبده من صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المؤمنين أو غفر لهم معه وربما استحكمت
 الهيبة في عبد فلم يقدر أن يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان تحصيل وقوفه مع
 الجماعة أولى له من اشتغاله بالآداب القدوم على حضرة الله عز وجل وتقويته المحذور معه في تلك
 الفريضة باصطلامه من شدة الهيبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتأمل ذلك
 فإنه نفيس ومن ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كل وقت تنهى الشارع عن الصلاة
 فيه لا يصح قضاها الصلاة فيه ولا التنفل إلا سجدة التلاوة مع قول الشافعي وغيره أن كل صلاة

لحاسب متقدم يجوز فعلها فيه كالعبادة وكنتي الطواف والمندورة وسجود التلاوة والركعتين
 عقب الوضوء فالأول مشدد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتقدم توجيه هذين القولين في الباب وانفقوا على كراهة
 التنفل بعد فعل العصر والصبح حتى تقرب الشمس أو تطلع وقال أبو حنيفة من صلى الصبح عند
 طلوع الشمس لم يصح وإذا شرع فيها ظلمت الشمس وهو فيها بطلت صلاته * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة والثانفي وأجد بكراهة التنفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك بعدم كراهة
 ذلك فالأول مشدد في الكراهة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الأول الاتباع فلم يلقنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بعد صلاة سنة الفجر
 شيئاً إنما كان يتحدث مع أصحابه فان لم يجد أحداً يتحدث معه اضطلع على جنبه ورفع رأسه
 على ذراعه المنسوب حتى تقام الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذين أدركوا وقت القبلي
 الالهي حتى كادت مفاسلهم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالرداء
 لزوال التعب الذي أصابهم فيحمل هذا على حال الأكابر ويحمل قول أبي حنيفة على حال
 الأصغر الذين لم يحضروا ذلك القبلي الالهي مع البقعة أو نأوا عنه ويصح له أيضاً على أكابر
 الأكابر الذين حضروا ذلك القبلي الالهي وأقدرهم الله تعالى على تحمله فلم أيضاً التنفل لقد رتهم
 عليه كالأصغر فافهم * ومن ذلك قول مالك والثانفي باستثناء التنفل بمكة من النهي مع
 قول أبي حنيفة وأجد بكراهة ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الأول ان التنفل بمكة كندام الملك في داره المأذون لهم في الدخول عليه أية ساعة
 شاء من ليل أو نهار بخلاف الواردين على الملك من الأتاق ليس لهم الوقوف بين يديه إلا بعد
 اذن صريح من خدام الملك لهم ولو كان أحدهم من أكابر الامراء فافهم ووجه الثاني ان
 الخدم ولو كان مأذوناً لهم في الوقوف بين يدي الملك أي وقت شاءوا فلزمهم الادب معه الا اذن
 جديد أولى لان الحق تعالى لا تعيد عليه فله أن يرجع عن ذلك الاذن بدليل وقوع النسخ
 في الأحكام الشرعية والله تعالى أعلم

* (باب صلاة الجماعة) *

أجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة وانه يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا منها قوتلوا
 وانفقوا على وجوب نية الجماعة في حق المأموم على ان أقل الجماعة امام ومأموم قائم عن يمينه فان
 لم يقف عن يمينه بطلت صلاته عند كاسياني وعلى أنه اذا سلم الامام وفي المأمومين مسبوقون
 فقد موان يتهم الصلاة في الجمعة لم يجز بخلافه في غير الجمعة فانهم اختلفوا في ذلك كاسياني
 وكذلك اتفقوا على ان من دخل في فرض الوقت فاميت الجماعة وقد قام الى الثالثة فليس له
 أن يقطعها ويدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على انه اذا اتصلت المغفوف ولم يكن بينهم طريق
 أو نهر صرح الا بتمام وكذلك اتفقوا على جواز اقتداء المتنفل بالمفترض وكذلك اتفقوا على ان
 امامة الاعمى غير مكروهة الا عند ابن سيرين كاسياني وكذلك اتفقوا على عدم صحة امامة المرأة

بالرجل في الفرائض وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا تصوزو كذلك اتفقوا على كراهة ارتقاء
المأموم على امامه بغير حاجة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول أبي حنيفة ان الجماعة في الفرائض غير الجمعة فرض كفاية وهو الاصح من مذهب
الشافعي مع قول مالك انها سنة وبه قال جماعة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومع قول أحمد
انها فرض عين وليست بشرط في صحة الصلاة عنده ولكن ان صلى منفردا عن القدوة مع الجماعة
أثم وصحت صلاته فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد فراجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول ان المقصود من الجماعة بالاصالة إقامة شعار الدين في دولة العاهر
والباطن بالتلاف القلوب والابذان فلا بد من طائفة في البلد تقوم بذلك والادى إلى اخفاء
الدين وذهاب التماسد والتساعد وغلبة كلمة أهل الكفر على أهل كلمة الايمان وايضا فان
صلاة الجماعة من جملة رجاءاته تعالى بالاصاغر لتقوموا بشهود كثرة الجماعة ورؤية بعضهم بعضا
على الوقوف بين يدي رب الارباب في حضرة تكاد أعضاها الانبياء والملائكة ان تنفصل منها فلو
ان المنفرد أقيم في تلك المحضرة وحده وتحييت له هيئة الله تعالى لما قدر على ان يقف حتى يتم
صلاته من شدة انحلال أعضائه حتى خضع فكان من رحمة الله تعالى به انه أمره ان يصلي مع
جماعة يدع له الناس ويقويه الزم بهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فان من صلى
الصلاة العادية لا يعرف شيئا من ذلك وغايته ان يطمئن في ركوعه وسجوده وبراعي معاني
ما يقرأ من القرآن والاذكار ومثل هذا محبوب عما قلناه مراعاة الافعال والاقوال في الظاهر
فافهم وجه من قال انها سنة المحاقها بالسنن التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجبها كما ان
للمجتهد ان يلحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة بحكم اجتهاده وهكذا المحكم في جميع ما فعله الشارع
ولم يبين لنا مرتبة هل هو واجب أو مستحب فمن كان مقلدا امام فهو تحت حكمه فيما يقول من
وجوب أو نذوب ومن لم يكن مقلدا فيكفيه التأسى برسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل
فيا في به بقطع النظر عن كونه فرضا أو سنة لا يجبر ما وسعه الشارع أو توسع ما ضيقه الشارع وعلى
ذلك جماعة من أهل الله عز وجل ووجه من قال انها فرض عين أخذ بنظائر الاحاديث وأمره
تعالى بها في وقت شدة الخوف والتهام الحرب فلو انهم لم تكن واجبة على الايمان لما سخح تعالى
الناس بها في وقت تطاير الرءوس وقد أمر الله تعالى العباد بها في شدة القتال أمر اعاما لم يساخ أحد
في التخلف عنها الا للحراسة لبقية المقاتلين حال اشتغالهم بالصلاة ومناجاة ربهم فاذا صلى بهم ما شرع
لهم أمر مواه كذلك وفي ذلك من المحكمة انه لو لا هؤلاء الذين حرسوا المكل للصليين المحضرون مع
الله تعالى بل كان أحدهم يلفت خوفه من أن يقتاله العدو ضرورة من حيث الجزاء الذي فيه
يخاف من غير الله فانه يرق ولا يقطع فافهم ومن ذلك قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثيرة
أفضل مع قول مالك ان فضل الصلاة مع الواحد كفضلها مع الكثير فالأول مخفف خاص بالضعفاء
الذين لا يقدررون على الوقوف بين يدي الله مع الواحد والاثنتين والثاني مشدد خاص بالأقوياء
الذين يقدررون على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لطلبه السلم بالله يمازاد على الجزء

البشرى بخلاف خبرهم واقعه أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأجدبان لنفسه إقامة الجماعة في بيوتهن من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة وما لك بكراهة الجماعة لمن قال أول محقق والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الثاني أن الجماعة قد شرعت بالامتناع لا بالتأليف لقلوب المؤمنين بعضها على بعض لأجل نصرته الدين وإقامة شعائره فإن القلوب إذا لم تألف وبما عارضت بعضها بعضا في إزالة المنكر يضاف ذلك العدو الذي يطلب إزالته فيفسد نظام الدين ومعلوم أن النساء لم يرصدن لتسل ذلك ووجه الأول تقرير الشارع جماعة النساء في عصره على إقامة الجماعة في بيوتهن وفي المساجد خلف الرجال فهو وإن لم يكن فيه نصرته في الدين كالمجاهدين وإزالة المنكرات ففيه أشلاف لقلوب المؤمنات والمسلمات وذلك يؤول إلى نصرته الدين في دولة الباطن بين يدي إمامه عز وجل إذا تكايف بالخدمة عام للذكور والإناث فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجب على الإمامية الإمامة في غير الجماعة أعني مستحبة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليه نية الإمامة إلا إن كان خلفه ناسقان كأوربا لا فلا يجب واستثنى الجماعة بعرفة والعبدان فقال لا بد من نية الإمامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أجدنية الإمامة شرط فالأول محقق والثاني فيه تخفيف وتشديد من وجهين والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول عدم ورود أمر بنية الإمامة عن الشارع وأيضا فإن صورة الارتباط قد حصلت بربطهم أنفسهم على أفعالهم وذلك كاف في إقامة الشعائر ووجه الثاني الأول من قول أبي حنيفة ضعف رابطة التسامع بالرجال في التعاضد والتعاون على إقامة شعائر الدين فاحتاجوا إلى توجيه نية الإمام اليهن ليتقوى بربطهن به وبذلك علم توجيه ما إذا كانوا رجالا ووجه استثناء الجماعة والعبدان والجمع بعرفة شدة أمر الشارع بذلك وحصول الشعائر بكثرة الجمع في هذه الصلوات فاستغنى الإمام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط به فيه ووجه قول أجدن الأخذ بالأخطا ليرتبط المؤمنون بالإمام يقينا وعكسه وهذا خاص بالضعفاء والأول خاص بالأقوياء الذين شهدون ارتباطهم بالإمام في قلوبهم كالأمر المحسوس حتى إن بعضهم لا يلتبس عليه الحال لو غلط المبلغ في الأفعال كان كبيرا كوع ولم يركم الإمام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي كان عليها السلف الصالح فلم ينم من ادعى صحة الارتباط بالباطن بإمامه وتبع المبلغ في الخطأ هو من أجل التلبس على نفسه تتأمل * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أصح قوله وأجدنه لو نوى المفرد الدخول في الجماعة من غير قطع للصلاة مع قول أبي حنيفة أن ذلك يبطل الصلاة فالأول محقق والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول أنه طلب ارتباط صلواته بالجماعة فزاد خيرا وأشار بهم في إقامة الشعائر حسب طاقته ووجه الثاني أن نية الإمامة في إتمام الصلاة كالاشتغال بالخلق عن الحق بخلافها في أول الصلاة سوح العبد بها للدخول في الارتباط بإمامه وهذا خاص بالأصاغر كالأول خاص بالكبار أصحاب مقام الجمع فلم يفرسوا بذلك عن شعور الحق تعالى بل أزدادوا به شهودا كما كانوا عليه حال الانفراد في ذلك

من الادب مع الله لا يتفق على عارف فانه ما كل أحد يقدر على خطاب الحق تعالى من أول الصلاة إلى آخرها بلا واسطة وهو من عرفناهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان ما أدركه المأموم من صلاة الامام فأول صلاته في القنوت وأبصر صلاته في القنوت مع قول مالك في المشهور عنه انه الشافعي انه أول صلاته فصلا وحكما فيصدق الباقي القنوت ومع قول مالك في المشهور عنه انه آخرها وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول عدم الاختلاف على الامام ظاهرهما بخلافه الافعال فلا يبعد القراءة بل ربما كانت قراءته وحده أتم من قراءته مع الامام من حيث المنصور مع الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فيوافق الامام فيما هو فيه لئلا يختلف عليه ويأتي به ثابته في عمله الاصل فلذلك كان وافق الامام في التشهد والتسبيح ولا يستحل بدعاء الافتتاح لأن موافقة الامام في هذا الموضع أهم ووجه الثالث اكفا المسبوق بما فعله مع الامام من التشهد والقنوت وغير ذلك وهو خاص بالأصاغر الذين يشغل عليهم مناجاة الله في القنوت والمجلوس وحدهم كما ان كلام الشافعي محمول على حال الاكابر الذين لهم قدرة على مناجاة الحق جل وعلا وحدهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ان من دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة كره له أن يستأنف فيه جماعة أخرى الا أن يكون المسجد على عمر الناس مع قول أحمد انه لا يكره إقامة الجماعة بعد الجماعة بحال فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول خوف تثبيت القلب عن الامام الأول أو حصول تشويش له من جهة الاقتبان عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك وهو متكدر فيسرى تكديره في قلوب المأمومين به ووجه قول أحمد ان إقامة الجماعة ثانيا زيادة الاجر والثواب للجماعة الثانية ان كانوا أصلا ومع الامام الأول أو حصول فضيلة الجماعة ان لم يكونوا أصلا وربما كان في الجماعة الثانية من يستحي أن يقف بين يدي الله وحده في الصلاة ولا يستطيع الوقوف وحده أصلا من شدة الخشية فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان من صلى منفردا ثم أدرك جماعة يصاون استحب له أن يصلها معهم وبذلك قال مالك الا في المغرب فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى فالراجح من مذهب الشافعي أنه يمسح وهو قول أحمد الا في الصبح والصرح مع قول مالك في روايته الاخرى ان من صلى جماعة لا يمسح ومن صلى منفردا أعاد في الجماعة الا المغرب وقال الأوزاعي الا الصبح والمغرب وقال أبو حنيفة لا يمسح الا الظهر والعشاء وقال الحسن يمسح الا الصبح والمغرب فالأول فيه تشديد في مثله من صلى منفردا ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعد فرج الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع وربما كان في الصلاة الأولى نقص فيصير في الصلاة الثانية وانما استثنى مالك المغرب تخفيفا على الناس لضيق وقته ولزاجة العناء بفتح العين له عادة وانما استثنى أحمد الصبح والمغرب لضعف الشارح من الصلاة بعد فعلها إلى ان يقرب الشمس أو تطلع الشمس منع ما في الاعادة من اثمسة النفل من حيث جواز الترك وان كان لها حكم الفرض من جهة وجوب القيام فيها

مع القدرة وقهرهم بالخروج منها بغير عذر فم ان الصلاة للمادة وجهين وجه الى التولية ووجه
الى الفرضية لا وجه واحد ووجه قول الاوزاعي ما قلنا من النهي عن الصلاة عقب الصبح
ويقتضف الامر على الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة الا الظهر والعشاء أى فانه يسد عنها
كون وقت الظهر وقتا يطلب فيه الحجاب فلا يكاد السد فيه يأتي بسلامه على التكامل فكان
اعادته جارية لما فيه من التقص ولما العشاء فانها عقب وقت النهار في امر المحرف والمعايش
عامة مع حفظ الحجاب فيها ايضا ولذلك استحب الشارع لامته تأخيرها الى أن يمضي ثلث الليل
الاول كما اشار اليه حديث لولان اشق على أمتي لا تعرت المشاة الى ثلث الليل ووجه قول الحسن
هو الوجه في قول أحدوا انه أعلم * ومن ذلك قول الامام الشافعي في المجدد ان فرضه اذا
اعاده هو الاولى والثانية تلوع مع قول الشافعي في القديم ان فرضه الثانية ومع قول أبي حنيفة
وأحمد والاوزاعي والشبي انهما جعلا فرضه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول سقوط الخطاب عنه بفعلها ووجه الثاني
الاخذ بالاحتياط ونية التجبر لما عساه يقع في الاولى من التقص ووجه الثالث رد العلم فيها الى
الله تعالى أدبامع الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك به قال عبد الله بن عمر وقال
حين سئل عن ذلك الى الله يحتجب الله تعالى منهما ما شاء * ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد ان الامام اذا أحسن بداخل وهو راكع أو في التشهد الآخر يستحب له انتظاره مع قول
أبي حنيفة وما لك بكرهه ذلك وهو قول الشافعي فالاول مشدد باستحباب الانتظار والثاني
مخفف في ترك ذلك أصلا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان في ذلك عون لا خيه المسلم
على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الرأكعين أو جلوسه بين يدي ربه مع الجالسين
ووجه الثاني الخروب من التشريك بين مراعاة المخلق ومراعاة المخلق وان كان مثل ذلك مغفورا
له ومممت سيدي عليا الخواص ربه الله تعالى يقول انما استحب الامام الشافعي وأحمد
انتظار الداخل اذا أحسن به الامام في الركوع أو التشهد لاحسانهما الظن بالامام وان مشله
لا يشله انتظار ذلك الداخل عن ربه عز وجل من حيث انها من منصب الامام الاعظم ولولان
هذين الامامين علما أن ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحب له ذلك فافهم ومجته رضى الله
عنه يقول كلام الشافعي وأحمد خاص بالامام الذي أعطاه الله تعالى القوة وجعل له عدة أعين
فحين ينظر بها الى الحق جل وعلا وعين ينظر بها الى المخلق والى ما يفصل وعين ينظر بها الى
الخلق والمخلق معا فسلم أن الكراهة خاصة بالامام غير اما الاصحاح فلا يضرهم ذلك قطعا
فافهم * ومن ذلك قول الامام أحمد وهو الرابع من مذهب الامام الشافعي انه لو نوى المأموم
ومفارقة امامه من غير عذر لم تبطل مع قول أبي حنيفة وعالك انها تبطل فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان اتمام الصلاة خلف الامام انما هو أدب
ببديل محبة صلته فرادى فيما عدا الجمعة والصلاة للمادة ووجه الثاني انه بالدخول معه كأنه
ربط بينه باتمام الصلاة خلفه فكان قطع الصلاة بلاية وذلك مبطل ومنصب الامام في الصلاة

يصل عن جوارحه خروج من طائفة وموافقة كالامام الاعظم بل الامعة في الصلاة في منصبه
بالامالة من فارق امامه فسق ومات ميتة جاهلية كن فارق اتباع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونرجع عن شرعه لاسيما ان اوجعت المفارقة القدح في دين الامام فافهم * ومن ذلك
قول الامام مالك والشافعي بجهة قدوة للمأموم بالامام وبينهما طرق مع قول أبي حنيفة
انها لا تصح فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المراد معرفة المأموم باستقلالات الامام
وهو حاصل ووجه الثاني ان شرط الارتباط أن لا يحصل بين الامام والمأموم حائل ولو منعوا ما
فكما انقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الاجسام كذلك انقطعت من حيث القلوب كما أشار
اليه خبر ولا تختلفوا عليه فختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب
لاختلاف الصدور وعدم استوائها في الموقف فلكل من القولين وجه * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحدان من صلى في بيته بصلاة الامام في المسجد وهناك حائل يمنع رؤية المصنوف
لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور عنه انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف ففرج الامر الى
مرتبة الميزان * ووجه الاول ذهاب الشعار المقصود من صلاة الجماعة في دولة الظاهر للثاني
وجه الثاني في ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فلكل
وجه وقد رأيت من يصلي خلف امام بيت المقدس أو مكة وهو يصلي بجمعة الجبال ولا غيرها
ولكن قد فات هذا فضيلة امتثال أمر الشارع بالاجتماع في مكان واحد عرفا وكان سيدي على
المختار وجه الله تعالى يذهب الى مكة وبيت المقدس وغيرهما فيصلي مع الامام ثم يرجع
ويقول اتباع السنة اولي وكذلك كان يفعل سيدي ابراهيم التتولي كما أخبرني بذلك شيخ
الاسلام زكريا رحمه الله تعالى انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحدان لا يجوز
اقتداء المقترض بالمتنفل كما لا يجوز عندهم ان يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر مع قول
الشافعي ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف ففرج الامر الى مرتبة الميزان * ووجه
الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه أي الامام فختلف قلوبكم فانه شمل
الاختلاف عليه في الافعال الباطنة كما شمل الاختلاف عليه في الافعال الظاهرة على حد سواء
وجه الثاني كون اختلاف أفعال القلوب لا يظهر به مخالفة الامام عند الناس فالتمية
الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة الظاهرة ولا شك ان من يراعى الباطن
والظاهر مأمأ كل من يراعى أحدهما مع جوار كل منهما على انفراد فافهم * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة بعدم جهة امامة الصبي المميز في الجملة مع قول الشافعي بجواز الاقتداء به فيها
كثيرا وان كان البالغ أولى بالامامة من الصبي باختلاف فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاول ان منصب الامامة في الجملة وغيره من منصب الامام الاعظم وقد اتفقوا على ان
من شرطه أن يكون بالغنا ووجه الثاني أن المراد عدم اختلاله بواجبات الصلاة وآدابها وذلك
حاصل بالصبي المميز الذي يعز بين الفرائض والسنن ويحضر من الصلاة مع الخشوع والقبض وأنها
فانه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبه الامام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم * ومن ذلك قول

الاثمة الثلاثة ان امامة العبد في غير الجمعة هيصة من غير كراهة مع قول أبي حنيفة بكراهة امامة
 العبد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سكوت
 الشارع على امامة العبد باصحابه وقوله صلى الله عليه وسلم الا افضل لمحرو على عبد ولا عبد على حر
 الا بالتقوى وربما يكون ذلك العبد اتقى لله من المحرور وأكثر ذلاً وانكساراً بين يدي ربه فيكون
 مقدماً عند الله على المحرور الذي عنده كبر وعزة نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من
 منصب الامام الاعظم ومعلوم انه يشترط أن يكون حراً فكذلك القول في نائبه وان كان البديل
 ليس من شرطه أن يكون على صورة البديل من كل وجه فافهم * ومن ذلك قول الامام
 الشافعي ان البصير والاعمى في الامامة سواء مع قول ابن سيرين وأبي حنيفة ان البصير أولى
 واختاره أبو اسحق الشيرازي من الشافعية وجماعة مع أنها هيصة بالاتفاق فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نهى في ذلك مع أن
 المدار على فوراً قلب عند الله تعالى لا على فور البصر الظاهر ووجه الثاني ان الامامة من منصب
 الامام الاعظم فكما لا يكون الامام الاعظم أعمى فكذلك نائبه * ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة بكراهة امامة من لا يعرف أبوه مع قول أحمد يعدم الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول طلب الاثمة اتصال السند بالامام الى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف
 المأمومون أباه مقطوع النسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لأن ولد الزنا لا ينبغي أن
 يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقراءة وبالدعاء لنا وللذين لنقمه ولكونه تولد
 من معصية كما أشار إليه قوله تعالى في الزنا انه كان فاحشة ومقتوا ساء سبيلاً وايضا فقد روي
 عن بعضهم انه قال ان الله تعالى راعى السند الباطن كما راعى السند الظاهر بل أولى ووجه الثاني
 عدم ورود نهى في ذلك ويقول صاحبه قد أمرنا الله تعالى بالسبع والطاعة لمن ولاه علينا وان كان
 ناقصاً اذ باع الله الذي ولاه ونقصه راجع الى نفسه لا يتعداها اليانا فافهم * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته بجمعة امامة الفاسق مع الكراهة مع قول مالك وأحمد
 في أنه رروايتيه انها لا تصح ان كان فسقه بلا تأويل ويعدم من صلى خلفه الصلاة وان كان بتأويل
 أعاد ما دام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان * وجه الاول صلاة العصابة خلف الحجاج قال ابن عمر وكفى به فاسقاً وقد أحصوا من
 قتلهم من العصابة والتابعين فبلغوا مائة ألف وعشرين ألفاً وانما صحح الاثمة المذكورة صلاة
 المأمومين خلفه لانه يحتمل انه يتوب عقب كل ذنب توبة صحيحة وانما كرهوا خلفه لاحتمال
 أصراره وقال بعضهم لا يتصور لنا الصلاة خلف فاسق اذا أتى بأفعال الصلاة على الكمال لانه
 ما بين تكبير لله وقراءة وركوع ومعبود وتسليم واستغفار من حين يهرم به الى أن يسلم
 منها فلا يوصف بفسق في جزء منها وانما جاءت الدراية من استحباب الذين فسقه الذي
 فعله خارج الصلاة الى أن دخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكراهة المأمومين للامام
 وقد مرجح الشرع بعدم رفع صلاة من أم قوما وهم له كارهون وقال اجنلوا انتمكم خياركم

فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم انتهى ووجه من قال بعدم صحة طمته عدم اتصال السند
للمؤمنين بحضرة قائمه عز وجل من جهة الارتباط الباطن اذ الفاسق لا يسمع له دخول حضرة الله
الخاصة أبدا حتى يظهر من ذنوبه كلها فان الذنوب الباطنة فضلا عن الظاهرة حكمها
كالصلاة المحسوسة عند الله تعالى على حد سواء فكما ان من صلى وفي بدنه نجاسة لا يفي عنها
اولمة بلا طهارة لا تصح صلاته فكذلك من تدنس بالذنوب وفسق بها فافهم * ومن ذلك
اتفاق الاثمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرائي في صلاة التراويح بالرجال مع قول أحد مجتاز
ذلك لكن بشرط أن تكون متأنرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ووجه الاول نهي الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب
الامام الاعظم وهو لا يمع أن يكون امرأة ووجه الثاني عدم النهي في امامتها في التراويح
من حيث أن الجماعة فيها بدعة عند أحد وان كانت حسنة بخلاف امامتها في مثل العيدين
والكسوف والاستسقاء وغيرها ما شرعت فيه الجماعة فلا تصح امامتها فيه اجاءا جلالا
ولمنصب الشارع أن يتأخر عن القيام به الرجال ويتقدم له النساء فان ذلك يؤذن بقلة الاعتماده
فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الفقه الذي يحسن الفاتحة أولى من الاقرام قول
أحد ان الاقرأ الذي يحسن القرآن كله دون أحكام الصلاة أولى فالاول مشدد والثاني
في معرفة الفقه دون القراءة والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن
معرفة المصلي واجبات الصلاة فقط أولى من الاقرأ الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني
عكسه لزيادة بكثره جل الوحي لاسيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول
الاصل السلامة من وقوع الامام في السهو وفيما يخل بالهبة ويصح جل قول الامام أحد على
الاقرأ الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لبقية الاثمة فتأمل * ومن
ذلك قول أبي حنيفة لا تصح صلاة القارئ خلف الامي لبطان صلاتهم مع قول مالك بطلان
صلاة القارئ وحده ومع قول الشافعي بعبء صلاة الامي لاختلاف وبطلان صلاة القارئ على
الارجح من القولين فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان قالوا والامي هو الذي لا يقيم الفاتحة ووجه الاول نقص الامي عن منصب الامامة
فهو كالمرأة اذا صلت بالرجل وان قيل بعبء صلاتها دون الرجل ووجه الثاني ان صلاة الامي في
نفسه عبء لانه صلى بحسب ما قدر عليه من الفصاحة بخلاف القارئ ما كان له أن يصلي خلف
ناقص التمكن وبذلك يوجه ارجح قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح جل الاول على حال أهل
الورع والاختيار احتياط والثاني والثالث على من كان دونهم في الاحتياط فتأمل * ومن ذلك
قول الشافعي وأحد بعبء صلاة من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثم بان له حديثه ما في الجمعة
فلا يصح الا بشرط أن يتم العدد بغيره مع قول أبي حنيفة تبطل صلاة من صلى خلف المحدث بكل
حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا لمحدث نفسه صح صلاة من خلفه وان كان عالما بطلت
فالاول والثالث فيهما تشديد والثاني مشدد فرجع الامر في ذلك الى مرتبتي الميزان ووجه الاول

العمل بغير التقديس طهارة امامه عن الحدث الا في الجملة لا اشتراط كمال العدد وصحة صلاتهم
 فيها والحدث لم تصح صلته ولذلك شدد الائمة في الجملة خلف امامه بدون غيرها ووجه الثاني
 العمل بقوله تعالى ولا تزروا زواجر اخرى وتوجيه الشق الاول من قول مالك كتحجبه الاول
 فانهم * ومن ذلك قول الشافعي بصحة صلاة القائم خلف القاعد لم يرد مع قول أبي حنيفة
 وأجدانهم يصلون خلفه فعودا وهو قول مالك في احدي روايته فالاول مخفف أخذنا لاحياط
 والثاني مشدد في العقود أخذنا بالرخصة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان
 الله تعالى كاف كلاما من الامام والمأموم ان يبذل وسعه وقد بذل كل منهما وسعه ووجه الثاني
 العمل بحديث واذا صلى يعني الامام قاعدا فصلوا قعودا أجمعين وهذا الحديث وان كان منسوخا
 عند جماعة فلم يثبت نسخه عند صاحب هذا القول فيجوز العمل به سد الباب للاختلاف على
 الامام في الافعال الطاهرة مطلقا فانهم * ومن ذلك قول الشافعي وأجد انه يجوز للراعي
 والساجد ان يأتما بالمومي في الركوع والسجود مع قول مالك وأبي حنيفة بان ذلك لا يجوز
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول كون الشارع
 لم يكلف كل واحد من المخلق الا بقدر استطاعته وقد فصل كل واحد استطاعته ووجه الثاني
 ان المومي لا يطلع ان يكون اماما لان الائمة لا يهتدي اليه أكثر الناس وربما التبت المحركات
 على المأمومين القادرين ففوتهم فضيلة التمامة ومن شأن الامام ان يحاسب الناس الفضيلة
 لانه يتقصم اياها ومن هنا قالوا ان تصرف الامام لا يكون الا بالمصالح فانهم * ومن ذلك قول
 الامام مالك والشافعي وأجدانه لا ينبغي للامام ان يقوم للصلاة لانه فراغ المؤذن من الاقامة
 فيقوم حينئذ ليعدل الصفوف مع قول أبي حنيفة انه يقوم عند قول المؤذن حي على الصلاة وتبته
 من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وأحرم فاذا تمت الاقامة أخذ الامام في القراءة
 قالوا مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان تمام
 الاذن في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام الاقامة ووجه الثاني ان قول المؤذن
 حي على الصلاة اذن في الوقوف أي هلموا الى الوقوف بين يدي ربكم فنهى المريع ومنهم البطي
 فمن كان أسرع للوقوف بين يدي الله تعالى هنا كان أقرب من الله تعالى في الجنة وأسرع في
 النهوض على الصراط فانهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الواحد يخف عن عين الامام
 فان وقف عن يساره ولم يكن أحد على عين الامام لم تبطل صلاته مع قول أجدانها تبطل ومع
 قول سعيد بن المسيب يقف المأموم عن يسار الامام ومع قول الضبي يقف خلفه الى أن يركع
 فان جاء آخره والوقف عن يمينه اذ ار كع فالاول مخفف بعدم بطلان الصلاة والثاني مشدد
 والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولكون
 الميم أشرف ووجه الثاني ان فيه مخالفة البنية وقدم حديث برء عمل كل من خلفها
 ووجه الثالث كون اليسار محل القلب الذي هو قلب المأموم في الاقتداء ولذلك كان من مجلس

على يسار القبط أعلى مقام ممن يجلس عن يمينه وإذا مات القبط ورثه الذي على اليسار وجلس
الذي كان على اليمين على اليسار وقد منى أكابر الدولة على ذلك أيضا ووجه الرابع أن موقف
الأموم حقيقة إنما هو خلفه أي بعده كما هو مدعى في الأفعال فاعلم ذلك * ومن ذلك أن اتفاق الأئمة على
أن الرجلين يصفان خلف الإمام إذا جاءا معاً مع قول ابن مسعود أن الإمام يقف بينهما فالأول
دليله الاتباع والثاني أن فيه عدلاً بينهما ووجه الأول أن الاثنين صف ووجه الثاني أن الصف
ما يكون ثلاثة فأكثر * ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا حضر رجال وصبيان وخناثا ونساء يقف
خلف الإمام الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا ثم النساء مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي أنه
يقف بين كل رجلين صبي ليتعلم الصلاة منهما فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول
أن الباقين أولى بالتقديم والسبي من جنس الرجال على كل حال والخثي يحتمل أنه ذكر فيقدم
على النساء ووجه الثاني مراعاة تعام السبي أفعال الصلاة ممن يكون عن يمينه وعن يساره
شبهه فانه أسهل في التعليم من هو أمامه فقط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه إذا وقفت امرأة في صف الرجال لم تبطل صلاة واحد منهم مع قول أبي
حنيفة يبطلان صلاة من على يمينها ومن على شمالها وصلاة من خلفها دون صلاتها هي فالأول
مخفف وهو خاص بالأكابر الذين لا يلهمهم عن الله شيء من شروا الذين من نساء وغيرهم
والثاني مشدد وهو خاص بالأصاغر الذين يميلون إلى الشهوات بحكم الطبع فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من صلى منفردا خلف الصف صحت صلاته
مع الكراهة عند بعضهم مع قول أحمد يبطلان صلاته إن ركع مع الإمام وهو وحده ومع قول
الخصي لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن مدار القدوة على الاقتداء بالأفعال دون الموقف
وإنما كره ذلك لخروجه عن صورة الاجتماع الطاهرة التي شرع لاجلها الجماعة من حيث أنها
دهليز لاجتماع القلوب كما أشار إليه حديث تسوية الصفوف في قوله ولا تختلفوا عليه أي الإمام
فختلف قلوبكم ووجه الثاني أن الواقف خلف الصف حكمه حكم من يربط صلاته بإمامه
وفعل معه ركعا وذلك يقطع ارتباط صلاته بالإمام بخلاف ما إذا لم يركع فيحكم بعبثته صلاته
لقصر الزمن ومن هذا يعلم توجيه كلام الخصي * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أرجح
قوله يبطلان صلاة من تقدم على إمامه في الموقف مع قول مالك بعبثته صلاته فالأول مشدد
في الموقف والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة منصب الإمام
في الظاهر من حيث أن الواقف إمام أمامه فيه من سوء الأدب ما لا ينبغي وليس هو بمقتد بإمامه
عند من يراه فانه واقف في مكان الإمام ووجه الثاني أن الله تعالى نصب الإمام في الأرض
مكاتباً عنه في تبليغ أمره ونهيه لا غير فكأن الحق تعالى لا يتصرف في جهة
فكذلك نائبه من حيث المعنى وكما أنشأ النساء لما شاعته وهو في غير جهة فكذلك القول
في النسب يجب أن تكون أفعال النسب أفعالاً له ولولا ذلك لم يكن في جهة القبلة ويريد الإمام

مالك في ذلك اختلاف العصابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر فان
 طائفة من العصابة كانت تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدم أبي بكر
 عليه في الموقف وتقريره له على ذلك وهذا اعظم شاهد لجمعة صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف
 على امامه لكن لما طرق اليه احتمال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموما سقط
 الاحتجاج به عند الأئمة الثلاثة فافهم وهذا سرار يعرفها أهل الله تعالى لا تطرف في كتاب * ومن
 ذلك قول الامام مالك ان من صلى في داره بصلاة الامام في المسجد وكان يسمع التكبير صحت
 صلاته الا في الجمعة فانه لا يصح الا في الجوامع او رحابه المتصلة به مع قول الامام أبي حنيفة يصح
 صلاته من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها مع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم باستقالات الامام دون
 المشاهدة ودون الخل في الصفوف وهو قول الثوري والحسن البصري وبه قال الشافعي فالاول
 فيه تشديد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع باجتماع
 الناس في الجمعة شدة الائتلاف ليتعاضدوا على القيام بالمجاهد وشعائر الدين فضاف الامام مالك
 أن تختلف قلوبهم باختلاف موقفهم فتدفع فيه قياسا على قوله صلى الله عليه وسلم سوا صفوكم
 ولا تختلفوا فختلف قلوبكم فحكم بوقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف واذا
 اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابير والعداوة وصار كل واحد يمارض الآخر في أقواله
 وأفعاله ولو امر المعروف ونهيا عن منكر ومن شك فليجرب واحفظ عن الامام مالك انه سئل عن
 الصلاة في البيت المتصل بالمسجد هل يلحق برحابه حتى يصح الصلاة فيه مطلقا فقال ان احتاج
 ذلك البيت الى استئذان في الدخول فلا تصح الصلاة فيه والا صحت انتهى ووجه هذا ان كل
 مكان احتاج الدخول اليه الى استئذان فهو بيوت الناس أشبه فان بيوت الله لا تحتاج الى اذن
 من الخلق ووجه الثاني وما بعده من أصل المسئلة ان الاعتبار بالعلم باستقالات الامام فقط فحيث
 كان المأموم يعرف استقالات الامام صحت صلاته وكأنه معه في موضع واحد ومن هنا تلمح جمعة
 صلاة من صلى بمصر خلف من صلى بالحرم المكي أو بيت المقدس مثلا اذا كشف له عنه وصار
 يعرف استقالاته لان أصحاب هذا المقام قلوبهم مؤتلفة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشرقين
 لزوال المحسد والبضاع من قلوبهم فلا يحتاجون الى قرب الاجسام بل ربما كانت اجسامهم مع
 البعد أقرب من التصاق محب الدنيا بكف أخيه كما قال تعالى تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى
 والله أعلم

* (باب صلاة المسافر) *

اتفق الأئمة كلهم على جواز قصر في السفر وعلى انه اذا كان السفر أكثر من مسيرة ثلاثة أيام
 فالقصر أفضل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام
 أبي حنيفة ان القصر عزيمة مع قول الأئمة الثلاثة انه رخصة في السفر المجاوز ومع قول داود انه
 لا يجوز الا في سفر واجب وعنه ايضا انه يختص بالخوف فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث
 فيه تشديد كذلك الرابع فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان بعض الناس ربما

أفتت نفوسهم من القصر فشدد الامام أبو حنيفة عليهم فيه كما قالوا في صحيح الخلفاء انه اذا خرجت منه النفس وجب ليعرج عن الصبيان للشارع في الباطن ووجه الثاني التفتيف على المبادئين السفر مظنة المشقة ولو سافر المديني محقة فمن وجد قوة في نفسه كان الاتمام له افضل ومن وجد مشقة كانت رخصة الشارع له افضل ومراد الشارع من العباد ان يأتي أحدهم الى العبادية بانشرح صدره وسروره بعد ذلك من جهة فضل الله عليه الذي أهله لان يقف بين يديه ويتأجبه كما يجابه الانبياء والملائكة ومن كان يجدي في نفسه حصارا وضيقا من طول الوقوف بين يديه ربه فالقصر له افضل ثلاثا بصيرا وقفا كالمكره فيمقته الله على ذلك قال تعالى فمن ير الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد أن يضل به يجعل صدره ضيقا حار كائنما يصعد في السماء فالاول خاص بالصاغر والثاني خاص بالتوسطين ووجه الثالث ان السفر الذي قصر النبي والعبادة فيه كان واجبا من حيث انه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته وداود رأس علماء أهل الظاهر فوقف على حذما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل ما كان واجبا من السفر وكذلك تخصيصه القصر بالخوف فهو على حذما ورد في القرآن فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخص فيه برخص السفر بحال مع قول الامام أبي حنيفة يجوز الترخص في سفر المعصية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون الرخص لالتناط بالمعاصي وقد قال تعالى في المضطري الى اكل الميتة فمن اضطر في محضه غير متجانف لاثم وقال فمن اضطر غير باغ ولا عاد ومن كان باغيا ومتعديا حدود الله فهو عدو لله لا يستحق نزول الرحمة عليه ولا التخفيف عنه بل يعمقه الوجود كله ومن يعمقه الوجود كله فالأثر في به اكثار الخدعة وزيادة الركون والعبود حتى يقبله السيد ويرضى عليه وهيئات أن يرضى ربه بصلاته تامة من غير قصر وادق من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يدي ربه بزيادة رخصتين وهو غضبان عليه أشد عليه من دخول النار فكلاما وقف بين يديه ينظر اليه نظر الغضب وذلك من أشد عقوبة له باطنا ومن هنا يعلم توجيه قول أبي حنيفة بأن العامي يقصر خوفا عليه من حصول زيادة المقت بطول وقوفه بين يدي الله وهو غضبان عليه فكان القصر في حقه رخصة به وقال بعضهم ان الرخص انما وضعت بالاصالة لا تنقص الناس مقاما وهو العامي فانه لا تنقص مقاما منه فكان عدم جواز القصر له من باب وبلوئاهم بالمحسنة والسيئات لهم يرجعون فمن منع من العلماء جواز القصر له مراده أن يتنبه بذلك على قبح فعله فيستوب ثم يترخص وكذلك من جواز القصر له مراده أن ينظر جواز توسعة الله تعالى عليه مع عيانه له وعدم قطع احسانه اليه ليستضي من الله فيرجع فرضي الله عن الأئمة ما كان أدق مداركهم وجزاهم الله خيرا عن أمة نبيهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاتمام جائز اذا بلغ السفر ثلاث فراسل ويصبر عن ذلك بمسيرة ثلاثة أيام مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان الاتمام هو الاصل والقصر عارض فاذا رجح الانسان الى الاصل

فلا حرج عليه ووجه الثاني الاتباع للشارع وجهه وأصحابه في هذه الرخصة فإن الاتمام يمت
 نخصة الشارع وما رخصها إلا مع علمه بمصالح العباد فالمرخص متبع والمتمر بما يطلق عليه
 مبتدع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز
 بنيان بلده مع قول مالك في إحدى الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق بنيان بلده ولا يحاذيه
 عن يمينه ولا عن يساره وفي الرواية الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الحارث
 ابن أبي ربيعة أن له القصر في بيته قبل أن يخرج للسفر وصلى بالناس مرة ركعتين في بيته وفهم
 الأسود وغير واحد من أصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول مجاهد أنه إذا خرج نهار لم يقصر حتى
 يدخل الليل وإن خرج ليلا لم يقصر حتى يدخل النهار فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث
 مخفف جدا وكذلك الرواية الثانية عن مالك وأزابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
 ووجه الأول أنه شرع في السفر بمغارقه البنيان ولومن جانب واحد ووجه الثاني أنه لا يشرع
 في السفر حقيقة إلا بمجاورة البلد من جميع الجهات ووجه الرواية الثانية عن مالك أنه لا يسمى
 مسافرا إلا بمغارقه إلى حد لا يتعلق ببلده فالأول بمجاورة الزرع والبساتين وهي في الغالب
 لا تبعد عن البلد فوق ثلاثة أميال ووجه من قال يقصر في بيته إذا عزم على السفر أنه جعل
 حصول نية السفر مبيحة للقصر وقد حصلت النية ووجه مجاهد أن المشقة التي هي سبب الرخصة
 لا يحس بها المسافر عادة إلا بعد يوم أو ليلة وادق من هذه الأوجه كلها كون المسافر كلما قرب من
 حضرة الله تعالى التي هي متعته قصد المسافر كان مأمورا بالتخفيف لطوى المدة ويجالس به
 في تلك الحضرة وتأمل السراب لما قصد الطمان على ظن أنه ماء كيف وجد الله عنده وهذا سر
 لا يشعر به إلا كل من عرف الحق جل وعلا في جميع مراتب التكررات فإن الحق تعالى قد
 أوصانا بتأدية حقوق الجار ومعلوم أنه تعالى لا يوصينا على خلق حسن إلا وهو له بالإصالة وكيف
 يأمرنا بالظن الجميل به عند طلوع روحنا ولا يوفينا ما ظننا به من شهوده عند انتهاء سيرانا وقصدنا
 فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر بجم في جزء من صلاته نزمه
 الاتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى لا بد من صلاة خلفه ركعة فإن لم يدرك خلفه ركعة فلا
 يلزمه الاتمام حتى أنه لو اقتدى بمن صلى الجمعة ونوى هو الظهر قصر الزمته الاتمام لأن صلاة
 الجمعة في نفسها صلاة مقيم ومع قول أجد رحمه الله يجوز قصر المسافر خلف المقيم وبه قال إسحاق
 ابن راهويه رحمه الله فالأول مشدد في لزوم الاتمام لمن أتم خلف مسافر في جزء من صلاته والثاني
 فيه تخفيف إلا في صورة الجمعة والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 تعظيم منصب الامام أن يخالف أحدا ما التزمه من متابته ويتبع هواه ووجه الثاني أنه لا يسمى
 تابعا له إلا أن فعل معه ركعة إذا بقي كالذكر برهنا ووجه الثالث أن كل واحد يعمل بنية نفسه التي
 ربطها مع الله تعالى ونسخ ما ربطه مع المخلق أذ هو الأدب الكامل لا سيما أن يتأذى بتطويل
 الصلاة من حيث أنها تطول عليه مسافة الوصول إلى مقصده الذي هو عبارة عن دخول حضرة
 الحق تعالى الخاصة بمجالسته كما مر أيضا في آخرها والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن

اللاح اذا سافر في سفينة فيها اهل وماله له القصر مع قول اجدانه لا يقصر قال اجد وكذلك
 المكاري الذي يسافر دائما وخالفه فيه الاثمة الثلاثة ايضا فقالوا ان له القصر والقصر والقطر
 فالاول مخفف والثاني في المستثنى مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كونه
 مسافرا عن وطنه الاصلى وعن اهل واهله اذا السفينة ليست بوطن حقيقة فكانها سفينة
 في برية فكان له القصر والقصر ووجه الثاني في المستثنى يقول من كان اهل وماله في سفينة
 فكان له حاضر ببلده فلا يترخص برخص السفر ومدار الامر على ان السفر مشتق من الاسفار
 فكل من كشف له عن حضرة الله كان له القصر طلبا السرعة لدخولها اذا الصلاة معدودة عند
 العارفين من جملة السفر فلا يدخل احد منهم حضرة الله الخاصة الا بانتهاء الصلاة والله اعلم *
 ومن ذلك قول الاثمة الاربعة وغيرهم من جماهير العلماء انه لا يكره لمن يقصر التثفل في السفر
 زيادة على الرواتب وكره ذلك عبد الله بن عمرو انكر على من رآه يفعله وقال لو طلب منا الشارع
 ذلك ما اباح لنا القصر في السفر فالاول فيه رد الامر الى همة المسافر وعزمه والثاني فيه شدة
 الرحمة به ويسمى غنى شفقة وله نظائر كثيرة في الشريعة فان الشارع اولى بالمؤمنين من انفسهم
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لاحد
 منه الا بدليل ولم يرد لتاويل في ذلك فيما بلغنا ووجه الثاني ان السفر عادة محل للشفقة واشتغال
 البال عن مراقبة الله تعالى في تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد كلف نفسه شططا لم يقدر
 على جمع قلبه كما يقع له في المحضر فالباسكان حكمه كحكم من لم يأذن له الحق تعالى في الوقوف
 بين يديه فلا يمان على ما فعل لان الشارع ما ضمن المعونة الا لمن كان تحت امره واذا كان غالب
 الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من اولها الى آخرها فكيف بما زاد فافهم وتابع الجمهور
 فان الاتباع الجمهور العصاة والتابعين اولى من مخالفتهم اذا حصل للتثفل الحضور والاقول ابن
 عمر اولى فيحصل قول الجمهور على حال الاكابر وكلام ابن عمر على حال الاصاغر والله اعلم *
 ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لو نوى المسافر اقامة اربعة ايام غير يومى الخروج والدخول
 صار مقبلا مع قول ابي حنيفة انه لا يصير مقبلا الا ان نوى اقامة خمسة عشر يوما فما فوقها ومع قول
 ابن عباس تسعة عشر يوما ومع قول اجدانه ان نوى مدة يفعل فيها اكثر من عشرين صلاة اتم
 فالاول مشدد وكذلك الرابع وقول ابي حنيفة مخفف وابن عباس قوله فيه تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط وتقليل زمن الرخصة وهو خاص بالاصاغر
 الذين يؤدون الفرائض مع نوع من النقص فيجعل لهم الاثمة مدة القصر وهي مدة معتدلة لئلا
 يطول زمن الرخصة فينقص رأس ما لهم بعدم اتمام الصلاة بخلاف الاكابر الذين يؤدون الفرائض
 مع الكمال اللائق بمقامهم فلم الزيادة على الاربعة ايام لان كل ذرة من صلاتهم ترجع على
 قناطر من اعمال الاصاغر ويصح ان يقال الاول بتلخيص الثاني وبالعكس من حيث ان الاكابر
 يقدر على طول الوقوف بين يدي الله تعالى ولا يصبرون على المجهر الطويل بخلاف الاصاغر
 وهنا امرار يذوقها اهل الله تعالى لا تضر في كتاب وبهذا عرف تعليل قول ابي حنيفة ان المسافر

فإقام ببلد بنية أن يرحل إذا حصلت حاجة بتوقها كل وقت من أنه يصمر أبدا وقول للشافعي
 أنه يصمر ثمانية عشر يوما على الراجح من مذهبه وقيل أربعة والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة
 الأربعة أن من فاتته صلاة في المحضر فسافر وأراد قضاءها في السفر أنه يسلمها تأمة قال ابن المنذر
 ولا أعرف في ذلك خلافا مع قول الحسن البصري والمزني أنه أن يسلمها مقصورة فالأول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
 أن من فاتته صلاة في السفر فله قصرها في المحضر مع قول الشافعي وأحمد أنه يجب عليه الاتمام
 فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن فاتته السفر حين فاتت لم تكن الأركمتين
 فإذا قدم من السفر قضاها على مقتها حين فاتت ووجه الثاني زوال العذر المجمع بجواز القصر
 وهو السفر وقبيل ما على فاتته المحضر قبل سفره فإنه لا يجوز له قصرها في السفر لأنها حين فاتته
 كانت أربعا فيها كى القضاء لا دافق قول الشافعي وأحمد خاص بالأهل الذين والأحياط
 والأول خاص بالأصغر لأنهم هم أهل الرخص * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز الجمع
 بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديمهما وتأخيرهما مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز الجمع بين
 الصلوتين بعد السفر بحال إلا في عرفة ومزدلفة فالأول مخفف وهو خاص بالأصغر والثاني
 مشدد وهو خاص بالأهل كبر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الانتاع والميل إلى
 زيادة الأدل على فضل الله تعالى من الصدق دخوله حضرته أي وقت شاء إلا في وقت
 الكراهة ووجه الثاني ملازمة الأدب والزيادة منه كلما قرب العبد من حضرة الله فلا يقف بين
 يديه إلا بأذن خاص في كل صلاة دون الأذن العام إذا تحقق تعالى لا تقيد عليه فله أن يأذن
 لنفسه أنه بدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من التصريح ببعض أحكام
 الشريعة فافهم والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد بعدم جواز الجمع بالمطر
 بين الظهر والعصر تقديمهما وتأخيرهما مع قول الشافعي أنه يجوز الجمع بينهما تقديمهما في وقت الأولى
 إنهما ومع قول مالك وأحمد أنه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر
 سواء أقوى المطر أم ضعف أذاب التوب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم المشقة غالباً في المشي في المطر في النهار ووجه
 الثاني الأخذ بالاحتياط لمحصل صلاة الجماعة فربما ازداد المطر فجزع عن المشي فيه لمحل
 الجماعة فلذلك جاز تقديمهما لتأخيرا ومن ذلك عرف وجه قول مالك وأحمد ثم إن الرخصة
 تخص بمن يصلي جماعة فجعل بعيدا تاذي بالمطر في طريقه فلو كان بالسجد أو يصلي في بيته جماعة
 أو عشي إلى محل الجماعة في كثر أو كان محل الجماعة على باب داره فالأصح من مذهب الشافعي
 وأحمد عدم الجواز وحكي أن الشافعي نص في الاملاء على الجواز * ومن ذلك قول الشافعي
 أنه لا يجوز الجمع بالوحد من غير مطر مع قول مالك وأحمد بجواز ذلك ولم أر لأبي حنيفة كلاما
 في هذه المسألة لأنه لا يجوز الجمع عنده إلا في عرفة ومزدلفة كما مر فالأول مشدد والثاني
 مخفف ووجه ظاهره * ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع للرض والخوف مع قول
 أحمد بجوازه واختاره جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وقال النووي أنه قوي جدا

وأما الجمع من غير خوف ولا مرض فيجوز ابن سيرين لمحاكمته في ذلك عادة وكذلك احتج
ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في المحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يقضه ديناً فقول
الشافعي مشدد وقول أحمد معتفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول عدم ورود نص بجوازه ووجه قول أحمد ومن وافقه كون المرض والخوف
أعظم مشقة من المطر والوحل غالباً ولم أعرف دليلاً لقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الأولى
منهما عدم التصريح بجواز ذلك مطلقاً وتأمل يا أخى قول مالك لما قيل له إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعذر المطر ولم يحزم بشئ من جهة
نفسه تجده في غاية الأدب فأياك يا أخى أن تنقل ما ذكر عن ابن سيرين أو عن ابن المنذر إلا مع
بيان ضعفه وبيان أن التقديم المذكور إنما هو في الصلاة التي ورد الشارع بجواز جمعها
بخلاف ما لا يجوز الجمع فيه أجمعاً كجمع الصبح مع العشاء أو المغرب مع العصر ونحو ذلك

(باب صلاة الخوف)

اجمعوا على أن صلاة الخوف ثابتة الحكم بعدموت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما حكى عن
الزنى أنه قال هي منسوخة والإمام حكي عن أبي يوسف من قوله أنها كانت مختصة برسول الله
صلى الله عليه وسلم واجمعوا على أنها في المحضر أربع ركعات وفي السفر للقاصر ركعتان واتفقوا
على أن جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وإنما الخلاف في
الترجيح واتفقوا على أنه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الجلوس عليه ولا الاستناد إليه إلا ما حكى
عن أبي حنيفة من تخصيص التحريم باللبس فقط هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز صلاة الخوف للمحذور في المستقبل
مع قول أبي حنيفة بجوازها فالأول مشدد والثاني معتفف فرجع الأمر إلى مرتبة الثمرة
ووجه قول أبي حنيفة إطلاق الخوف في الآيات والأخبار فشمع الخوف المحاضر والخوف
التوقع ويصح جل قول أبي حنيفة على من اشتد عليه الرعب من أهل الجبل دون النجبان *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وغيرهم أنها تصلى جماعة وفردى مع قول أبي حنيفة أنها لا تصل
جماعة فالأول فيه تخفيف على الأمة من جهة تخصيصهم في فعلها جماعة أو فردى والثاني
معتفف على الأمة بالتشديد في ترك فعلها جماعة ومشدد عليهم لو أنهم اختاروا فعلها جماعة فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة ووجه الثاني
التوسعة على الأمة بعدم ارتباطهم بفعل الإمام فإن كل واحد مشغول بالخوف على نفسه فإذا لم
يمكن مرتبطاً بالإمام كان القتال أهون عليه لجزئه عن مراعاة شئين معاً في وقت واحد وهذا
الإمام والعدو * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في المحضر فيصلى بكل فرقة
ركعتين مع قول مالك بأنها لا تصل في المحضر فالأول معتفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان وقد أجازها في المحضر أصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجود الخوف فإن
الشارع لم يصرح بتقييده بالسفر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا أقيم القتال واشتد

الخوف يصلون كيف أمكن ولا يؤخرون الصلاة إلى أن ينتهوا سواء كانوا مشاة أو ركابا مستقبلي
 القبله أو غير مستقبليها يومنون بالركوع والسجود بروسهم مع قول أبي حنيفة أنهم لا يصلون
 حتى ينتهوا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **وجه الأول** الاتباع
 ووجه الثاني أنهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف الا تبركابا لا قدما رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أو ناسبه فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم استغنى ذلك القرض وصار تأخير
 الصلاة مع الكف عن الأفعال المستحقة عن الله تعالى أولى لمن عرف مقدار الحضور مع الله
 تعالى على الكف والشهود فان المجاهد معني على نوع من المحاب ولا يقدر على المجاهدة في
 الكفار مع الكف والشهود الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تأمل تدبر قوله تعالى
 يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلق عليهم وقوله تعالى لغيره من الأمة وليجدا
 فيكم غلظة فديتفع له ما أشرنا إليه ونحور رسول الله صلى الله عليه وسلم كل وردته لا غير فقول
 أبي حنيفة خاص بالأصاغر وقول بقية الأئمة خاص بالكبار فافهم * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة والشافعي في أظهر قوليه أنه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع قول غيرهما أنه
 لا يجب فالأول خاص بالأصاغر الذين يخافون من سطوة المخلق وهم بين يدي الله عز وجل لفظ
 مجاهدين والثاني خاص بالكبار الذين لا يخافون من أحد وهم بين يدي الله لقوة يقينهم بأن الله
 يحفظهم من عدوهم فابقى إلا أنه مستحب لا واجب ووجه الاستحباب أن حمل السلاح
 لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدواء فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك اتفاق الأئمة على أنهم يقضون اذا صلوا السواطلتوه عدوهم بأن خلاف ما ظنوه مع أحد
 القولين للشافعي واحدى الروايتين عن أحدانهم لا يقضون ووجه الأول الأخذ بالاحتياط
 وأنه لا عبرة بالظن البين خطأ ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا يخفى استحباب
 الإعادة فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد يجوز لبس الحرير في
 الحرب مع قول أبي حنيفة وأجدبكراته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ووجه الأول استنفاد العلة التي حرم لبس الحرير لاجلها وهو إظهار التخصيت كالنساء
 اذا لا ينسب لابس في الحرب إلى تختيت وإنما يحمل على الضرورة مع مسامحة الشارع في الخلاء في
 الحرب بقرينة حوار التخصيت فيه ووجه الثاني أنه لا ينافي شهامة الشبان في الحرب ويذهب
 صواتهم في العيون بخلاف لبس الأشياء غير الناعمة كظلمة الجلود والليف مثلا * ومن ذلك
 اتفاق الأئمة على تحريم الاستناد إلى الحرير كاللبس مع قول أبي حنيفة فيما حكى عنه أن التحريم
 خاص باللبس فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول الأخذ بالاحتياط لأن لفظ الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الجلود واللبس والاستناد ووجه
 الثاني الوقوف على حدهما ورد على صحة الحديث والمحدثه رب العالمين

(باب صلاة الجمعة)

اتفق الأئمة على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان وغلطوا من قال هي فرض كفاية
 وعلى أنها تجب على القسم دون المسافر الا في قول الزهري والشافعي أنها تجب على المسافر

اذا سمع النداء واقفوا على ان المسافر اذ مر ببلدة فيها جمعة فغير بين فعل الجمعة والظاهر وكذلك
 اتفقوا على انها لا تجب على الاعمى الذي لا يجد قائدان وجدقا نداء وجبت عليه الا عند أبي
 حنيفة واتفقوا على أن القيام في الخطبتين مشروع وانما اختلفوا في الوجوب كما سيأتي وعلى
 انهم اذا فاتتهم صلاة الجمعة صلوا بها ظهرا هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وانما اختلفوا
 فيه من ذلك قول الاثمة ان الجمعة لا تجب على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية
 عن أحمد في البعد خاصة وقال داود تجب فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة موكها بين يدي الله تعالى أعظم من
 موكب غيرها فكان الا ليق بها الكاملون لانهم أضعف من الأرقاء في دولة الظاهر وأما عدم
 وجوبها على المسافر فليست ذهنة في الغالب فلا يقدّر على الخشوع والحضور بين يدي ربه
 عز وجل في ذلك الجمع العظيم ووجه الثاني في الكل أوفى البعد خاصة الاخذ بالاحتياط
 فان الأصل ان الصلوات كلها تجب على العبد كما تحرر على حد سواء يجامع ان كليهما عبد لله
 عز وجل ون خطاب الحق تعالى لعباده بالكيف يشع له ولو وقع استثناء الشارع لعبد من
 وجوب تكليفه بأمر فاما ذلك شقة من الله ورجة به بدليل انه لو صلى الجمعة صحته ولا نعمة منها
 الا بغير شرعي ومما يؤيد قول داود كون المشقة في صلاة الجمعة خفيفة على العبد لانها لا تقفل
 الاكل أسبوعا لاسيما ان أمره سيده بذلك فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بوجوب
 الجمعة على الاعمى البعيد عن مكان الجمعة ذا وجدقا نداء مع قول أبي حنيفة انها لا تجب على
 الاعمى ولو وجدقا نداء فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول زوال المشقة التي خفف عن الاعمى المحض من أجلها ووجه الثاني اطلاق قوله تعالى ليس
 على الاعمى حرج فكما خفف عنه في الجهاد فكذلك القول في الجمعة * ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة ان الجمعة تجب على كل من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المصر لا تجب فيه الجمعة
 مع قول أبي حنيفة بأنها لا تجب عليه وان سمع النداء فالاول مشدد اخذ بالاحتياط والثاني
 مخفف اخذ بالرحمة فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله فالزم كل من سمع النداء بالحضور
 الصلاة الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على أهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في بلدهم فالاول
 خاص بالاكابر من أهل الدين والورع والاحتياط والثاني خاص بالاصاغر * ومن ذلك قول
 الاثمة الثلاثة انه لا تكره الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم يمكنهم اتيان مكان الجمعة بل قال
 الشافعي باستحباب الجماعة فيها مع قول أبي حنيفة بكرهه الجماعة في الظهر المذكورة فالاول
 فيه تخفيف من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها وقول الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب
 الجماعة فيها وقول أبي حنيفة فيه تشديد في الترك فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 وعدم ورود أمر بالجماعة في الظهر المذكورة لان السر الذي في صلاة الجمعة من حيث الامام
 المأموم لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه أهل الكشف ولأن من شأن المؤمن الحزن وشدة الندم

على فوات خطئه من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم لانه مصيبة وأهل المصائب اذا جمعهم المحزن
تكون الموحدة لهم أو على بل خلق أبواب دارهم عليهم فلا يتفرغون لمراعاة الاقتداء بالامام ومراعاته
في الاتصال فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي اذا وافق يوم عيد يوم جمعة فلا تسقط صلاة الجمعة
بصلاة العيد عن أهل البلد بخلاف أهل القرى اذا حضروا فانها تسقط عنهم ويجوز لهم ترك
الجمعة والانصراف مع قول أبي حنيفة بوجوب الجمعة على أهل البلد والقرى معا ومع قول أحمد
لا تجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون
الظهر ومع قول عطاء تسقط الجمعة والظهر ما في ذلك اليوم فلا صلاة هذا العيد الا العصر فالاول
فيه تخفيف على أهل القرى والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف جدا فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في أهل البلد أن الجمعة والعيد لا يتداخلان وظاهر الشريعة
مطالبة بكل منهما ذلك اليوم ندبا في العيد ووجوبا في الجمعة وما وقع من أنه صلى الله عليه وسلم
صلى العيد واكتفى به ذلك اليوم ولم يحضروا الجمعة فقال البيهقي وغيره انه صلى الله عليه وسلم
قدم الجمعة على الزوال وترك العيد مع انه يطلق على الجمعة أيضا لفظ العيد كما ثبت في الاحاديث
ووجه قول أبي حنيفة ان الشارع انما خفف عن أهل القرى بدم وجوب الجمعة عليهم اذا لم يحضروا
الى مكان الجمعة فأما اذا حضروا فما بقي لهم عذر في الترك اللهم الا أن يتضررا أحدهم بطول الانتظار
فلا يخرج عليهم في الانصراف كما يشهد له قواعد الشريعة ووجه قول أجدان المقصود بالجمعة هو
اشتلاف القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العيد مع انهم قد استعدوا للعيد من أو انوا
الليل الى ضحوة النهار وهم متعبون عن أشغالهم وشهوات نفوسهم المباحة في ذلك اليوم حتى صلوا
فلا يزال عليهم بالتقيد ثانيا بصلاة الجمعة ومعاها المحظية فكان الظهر أخف عليهم لاسيما يوم العيد
يوم أكل وشرب وبسأل كما ورد ووجه قول عطاء الاخذ بظاهر الاتباع وان النبي صلى الله عليه
وسلم اكتفى يوم الجمعة بالعيد لانه قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز لمن زعمته الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي وأحمد بدم
جواز ذلك الا أن يكون سفر جهاد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول أن اللزوم لا يتناق بالمكلف الا بعد دخول الوقت ووجه الثاني كون السفر سببا
لتفويت الجمعة غالبا ولذلك قالوا يحرم السفر بعد الزوال الا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو كان يتضرر
بمخلفه عن الرفقة ثم تعامل ادق من هذا لا يذكر الامتافهة ومن ذلك قول الشافعي ومن
واقفه باستحباب التنفل قبل الجمعة وبعدها كالظهر مع قومالك ومن واقفه ان ذلك لا يستحب
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان فعل النافلة قبل
الجمعة كالادمان لكمال المحضور والتنظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالاصغار الذين لم يفهموا
المس الذي في صلاة الجمعة ولا تجتهد لهم عظمة الله تعالى فيها كان كلام مالك في حق من قبلت لهم
عظمة الله تعالى حال أتباعهم من بيوتهم فادخلوا محل الجماعة الا وهم في غاية الهيبة والتنظيم فلم
يحتاجوا الى ادمان بالنافلة ولعل ذلك هو السرف في عدم التنفل قبل صلاة العيد أيضا فاعلم ذلك

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي الخطيب يوم الجمعة لكنه صحيح مع قول مالك وأحمد انه لا يبيع فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان البيع مشروع على كل حال للصاحبة اليه وهو خاص بالاكابر الذين لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى لقراءة استعدادهم وحضور قلوبهم ووجه الثاني خوف الاشتغال بذلك عن الله تعالى وهو خاص بالا صغار الذين ياهيهم البيع عن ذكر الله وعن مراقبته وقدم مدح الله تعالى الاكابر بقوله رجال لا تاهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فوصفهم بالرجولية لقيامهم في الاسباب مع عدم الاشتغال بها عن ذكر الله فافهمه ومن ذلك قول الشافعي واجد يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ولكن يستحب الانصات مع قول أبي حنيفة بتحريم الكلام على من سمع ومن لم يسمع ومع قول مالك الانصات واجب قرب أم بعد فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ان بعض الناس قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال لا يشغله عنه شاغل ولا يذكره مذكر وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط من حيث ان غالب الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى فيغفوه سمع ما يعطيه الخطيب على لسانه تعالى وبغوته المعنى الذي لاجله شرعت الخطبة وهو جملة القلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهر لا يدخل حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة استعداد يدخل به حضرة الله تعالى في صلاة الجمعة واذا لم يحصل له جملة قلب فاته معنى الجمعة وكانت صلاته كالصوربة فقط وسيأتي ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك لاجمعة القلب فيم اعلی ان له تعالى اجماعا خاصا ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا ان مالكا أجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كتهويز الداخلين عن تخطي الرقاب وان خاطب انسانا بنيه جاز لذلك الانسان ان يحبه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليهما الكلام بل يكره فقط والمشهور عن أحمد انه يحرم على المستمع دون الخطيب فالاول مشدد وكلام أحمد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجدي فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال المفسرون انها نزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك ان زجر من تخطي الرقاب مثلامن جلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وضعت لاجله الخطبة ووجه قول أحمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم التجهير عليه لانه نائب عن الشارع فلا يدخل تحت عموم الخطاب على أحد القولين ووجه كلام الشافعي في الجدي جعل الامر بالانصات على التذنب فيكره الكلام لاسيما في حق من يسمع الكلام عن الله أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه أهل حضرة الجمع أوجع الجمع * ومن ذلك قول الشافعي لا تنصع الجمعة الا في ابدية يستوطنها من تنقدهم الجمعة من بلد أو قرية مع قول به ضم لا تنصع الجمعة

الا في قرية انصت بيوتها ولها مسجد وسوق ومع قول أبي حنيفة ان الجمعة لا تصح الا في مصر
 جامع لهم سلطان قال اول مشدد من حيث اشتراط الابنية والثاني اشد من جهة اتصال الدور
 والسوق والثالث اشد من اشد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وكذلك
 الثاني فلم يلقنا ان الصحابة اقاموا الجمعة الا في بلد أو قرية دون البرية والقروا اعتقادنا ان الامام
 مالك كما و أبا حنيفة ما شرطوا المسجد والسوق والدور والاطان الابدليل وجدوه في ذلك قالوا
 وأول قرية جمعت بعد الردة من قرى البحرين قرية تسمى جوانا وكان لها مسجد وسوق ووجه
 الثالث ظاهر فان من لاحاكم عندهم أمرهم مبدد لا ينظم لهم أمر وقال بعض العارفين ان هذه
 الشروط انما جعلها الائمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصحة فلو صلى المسلمون في غير
 ابنية ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن اشتراط ما ذكره
 الائمة انتهى * ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انها لا تصح الا في محل استيطانهم فلو
 خرجوا عن البلد والمرا والقرية واقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كان
 ذلك الموضع قريبا من البلد كسلي العبد فالاول مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البلاء عن محل استيطانهم باقامة الجمعة فيه
 فاذا اقاموا الجمعة خارج بلادهم دفعوا البلاء عن ذلك المكان الذي لا يسكنه أحد ووجه قول أبي
 حنيفة ان ما قارب الشيء اعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحث لوراه الرأي من بعد لشك في
 كون ذلك المسجد يتعلق ببلد المسلمين أم لا لم تصح * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجمعة تصح
 اقامتها بغير اذن السلطان ولكن المستحب استئذنه مع قول أبي حنيفة انها لا تنقصد الا باذنه
 فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول اجراؤها بحرى بقية الصلوات التي أمر بها الشارع
 بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الاعظم في الاصل فيمكن
 لها عز يد خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب استئذنه ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة
 في بلد بغیر حاجة كما سيأتي بيانه قريبا * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الجمعة لا تنقصد
 الا بأربعين مع قول أبي حنيفة انها تنقصد بأربعة ومع قول مالك انها تصح بمادون الأربعين غير أنها
 لا تجب على الثلاثة والأربعة ومع قول الأوزاعي وأبي يوسف انها تنقصد بثلاثة ومع قول أبي
 ثور ان الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب صحت أي متى كان حال الخطبة رجلا ن
 وحال الصلاة رجلا ن صحت فان خطب كان واحدا منها سمع وان صلى كان واحدا منها يأتى
 به فالاول مشدد في عدد أهل الجمعة وما يند فيه تخفيف ووجه الاول ان اول جمعة جهار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت بأربعين ووجه ما بعده من أقوال الائمة عدم صحة دليل على وجوب
 عدد معين وقالوا كان تجمعهم صلى الله عليه وسلم بالأربعين وجملة وافقة حال ولوانه وجد دون
 الأربعين تجمعهم قياما بشعار الجمعة حين فرضها الله تعالى للحصول اسم الجماعة ولذلك اختار
 المحافظ ابن حجر وغيرهم أنها تصح بكل جماعة قام بهم شعار الجمعة في بلادهم وبمختلف ذلك
 باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقلتهم فالبلد الصغير تكفي اقامتها فيه في مكان والبلد الكبير

لا يكتفى ألقامتها في أيا كن متعددة كما عليه غالب الناس وصحت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول أصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها عدم قدرة البدعي على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله الجماعة ليستأنس المبدئ به وجنسه حتى يقدر على إتمام الصلاة مع شهود عظمته التي تعجب قلبه وقد جاء اختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والضعف فمن قوى منهم كفاه الصلاة مع ما دون الأربعين إلى الثلاثة أو الاثنين مع الإمام كما قال به أبو حنيفة أو مع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف منهم لا يكفيه إلا الصلاة مع الأربعين أو الخمسين كما قال به الشافعي وأحمد والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة أنه لو اجتمع أربعون مسافرا في أو عبيدا وأقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة أنها تصح إذا كانوا بموضع الجمعة فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول الاتباع فلم يلحقنا عن الشارع أنه أوجبها على مسافر ولا عبدا ولا أمر المسافرين والمبدي بأقامتها وانما جعل جمعهم تبعاً لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلوان أقامتها في الوطن شرط في صحتها لينه الشارع ولو في حديث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تصح إمامة الصبي في الجمعة لأنهم منعوا إمامته في الفرائض ففي الجمعة أولى وقال الشافعي تصح إمامة الصبي في الجمعة إن تم العدد بغيره فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الإمامة في الجمعة من منصب الإمام الأعظم بالأصالة وهو لا يكون إلا بالفا ووجه الثاني أن النائب لا يشترط أن يكون كالأصيل في جميع الصفات وقد أجمع أهل الكشف على أن الروح خلقت بالغة لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي والشيخ فكل صلاة صحت من الصبي صحت إمامته فيها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إذا حرم الإمام بالعدد للمعتبر ثم انفضا عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة أتمها جمعة وقال أبو يوسف ومحمد إن انفضا بعد ما حرم بهم أتمها جمعة وقال الشافعي في أمم قوله وأحدانها تبطل ويقتضاها فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث ظاهر لا انتفاء العدد اعتبر عندنا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح فعل الجمعة إلا في وقت الظاهر مع قول أحمد بجمعة فعلها قبل الزوال فلو شرع في الوقت ومدها حتى تخرج الوقت أتمها ظهرا عند الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل بخروج الوقت وينتدئ الظهور وقال مالك وأحمد على الجمعة حلت تغيب الشمس وإن كان لا يفرغ إلا بدفروبها فالأول مشدد بارتباط فعلها بعد الزوال والثاني مخفف من حيث الرخصة في تجبيلها قبل الزوال وقول أبي حنيفة فيما إذا مدحتي خرج الوقت مشدد في البطان الرابع مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع ولأن في ذلك تخفيفا وعلى الناس من حيث خفة القلب الأمل في بعد الزوال بخلافه قبله فانه تعجيل لا يطيقه إلا كل الأولياء ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة إلا الضحى وهيات أن يقدر أحد من أمثالنا على المواظبة على فعلها قل تعجيل كلما قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك

وأحمد من حيث التقشف وإن كان من خصائص الحق تعالى زيادة ثقل التعبد كلما طال
وقته كما يعرف ذلك أهل الكشف لكن لما كان كل أحد لا يحس بثقله سمينا مخفقا فافهم *
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن المسبوق إذا أدرك مع الإمام ركعة أدرك الجمعة وإن أدرك
دون ركعة صلى ظهر أربعاء مع قول أبي حنيفة إن المسبوق يدرك الجمعة بأي قدر أدركه من صلاة
الإمام ومع قول طاووس إن الجمعة لا تدرك إلا بأدراك الخطبتين فالأول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول إن الركعة معظم أفعال
الصلاة والركعة الثانية كالتكرار لها ووجه الثاني أنه أدرك الجماعة مع الإمام في الجملة ووجه
الثالث الأخذ بالاحتياط فقد قيل إن الخطبتين بدل عن الركعتين فيضمان إلى الركعة التي
قال بها الأئمة الثلاثة فيكون المسبوق بذلك كالدرك ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق
* ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة مع قول الحسن
البصري هامة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
الأخذ بالاحتياط فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بين خطبتين يتقدمانها
وذلك من أدل دلائل على وجوبهما ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبهما أولهما كانا واجبتي
لوردا التصريح بوجوبهما ولو في حديث واحد وقد قال أهل الكشف إن الشارع إذا فعل فعلا
وسكت عن التصريح بوجوبه أو نذبه فالأدب أن ينأى به في ذلك الفعل بقطع النظر عن ترجيح
القول بوجوبه أو نذبه فان ترجيحنا لأحد الأمرين بخصوصه قد لا يكون مراد للشارع وإنما
أوجبوا إقامة صلاة الجمعة على أثر الخطبة من غير تغلغل فصل عرفا عملا بما كان عليه الخلفاء
الراشدون ونحوها من قوافل المعنى الذي شرعت له الخطبة فانما شرعت تمهيدا لطريق
تحصيل جمعية القلب مع الله تعالى جمعية خاصة زائدة على الجمعية المحاصلة في غيرها من الصلوات
الحسنة فادسع المصل ذلك التوقيف والتحذير والترغيب الذي ذكره الخطيب قام إلى الوقوف
بين يدي الله تعالى بجمعية قلب بخلاف ما إذا تخلل فصل فرما غفل القلب عن الله تعالى
ونسى ذلك الوعد فغاته معنى الجمعية وإنما يكشف الشارع بخطبة واحدة في الجمعة والعيد
ونحوهما مبالغة في تحصيل جمعية القلب بتكرار الوعد ثانيا فان بعض الناس ربما يذهل عن
سماع ذلك الوعد إذا كان مرة واحدة ومن هنا كان سيدي على الخواص رحمه الله يقول ينبغي
جل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الأكابر العلماء ووجوب الخطبتين على حال آحاد
الناس إذا لا كابر لطهارة قلوبهم يكفون في حصول جمعية قلوبهم على الله بأدنى تيسر بخلاف
غيرهم وكذلك القول في خطبة العيدين والكسوفين والاستسقاء فان قال قائل فلم يشرع
الخطبتان بين يدي شيء من الصلوات الحسنة تمهيدا لحضور القلب فيه على الله تعالى كالجمعة
فالجواب أنما يشرع ذلك تخفيفا على الأمة ولأن الصلوات الحسنة قريبة من بعضها بعضا في الزمن
بخلاف ما يأتي في الأسبوع أو السنة مرة فان القلب ربما كان مشتتا في أودية الدنيا فاحتاج إلى
تمهيد طريق لمجمعيته فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح روايته أنه لا بد من

الاتيان في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في الصلاة منتقلة على غيبة اركان جود الله تعالى والصلاة
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية وفهجة والدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات مع قول أبي حنيفة وما لك في إحدى روايته انه لو سيج أو هل أجزأ ولو قال الحمد لله
 ونزل كفاه ذلك ولم يجمع الى غيره وخالف في ذلك أبو يوسف ومحمد فقالا لا بد من كلام يسمى خطبة
 في العادة ولا تجوز الخطبة إلا بلفظ مؤلف له بال قالوا قل يشدد ويأبده مخفف فخرج الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ظهر بلفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب للجمعة
 الا وتعرض للخمسة اركان المذكورة ووجه ما يصد حصول تذكرة الناس الوعظ بكثرة الله
 وتحميده وتهليله وتبليغه وفي القرآن العظيم وذ كراسم ربه فعلى فاذا كان ذ كراسم الله يكفى
 عن قراءة القرآن في الصلاة ففي خطبة الجمعة أولى وقيل أهل السنة كل كلام يشقل على
 امر عظيم يسمى خطبة واسم الله امر حليل عظيم بالاتفاق ومن ذلك قول مالك والشافعي
 بوجوب القيام على المقادير في الخطبتين مع قول أبي حنيفة وأحمد بسد وجوبه فالاول مشدد
 والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان منصب الداعي الى الله تعالى
 يقتضي اظهار العزم وشدة الاهتمام بأمرة تعالى والخطبة جاليتا في ذلك فكان القول بالوجوب
 لقيام حال الخطبتين متبينا للاسماء من قول انهما يدل عن الركعتين ووجه الثاني ان المراد
 من ال كلات الرخا الى اصباح المجاهدين والقرض من ذلك يحصل مع الخطبة جالسا لاسما عند
 من يقول باستحباب الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك ومن ذلك قول الشافعي
 بوجوب الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشدد ودليلها الاتباع والثاني
 مخفف ودليلها القياس على جلسة الاستراحة في الصلاة فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول المرحوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول
 الشافعي في أربع قوليه باشتراط الطهارة فيهما فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان غاية امر الخطبتين أن يكونا قرآنا صرفة وذلك جائز مع الحمد
 بالإجماع ووجه الثاني الإختصاص بالاحتياط مع الاتباع للشارع والخلفاء الراشدين ولا احتمال أن
 يكونا يدلان عن الركعتين عند الشارع كما قال به بعضهم فتع ما فصل الشافعي في اشتراط الطهارة
 للخطبتين وان كان الرابع عنده أن الجمعة صلاة كاملة على جملتها وليست الخطبتان بدلا عن
 الركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشتراط الطهارة لاحتمال كونهما يدلان عن الركعتين ولم
 يصلهما يدل عن الركعتين جزا لانه لم يرد عن الشارع فيه شيء ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 يستحب للخطيب ان يصعد المنبران يسلم على المجاهدين مع قول أبي حنيفة وما لك ان ذلك مكروه
 ووجه الاول الاتباع ولا يه فيها عرض بالصعود عن المجاهدين باستدباره اياهم فسق لهم السلام
 على قاعدة السلام في غير هذا الموضع ووجه الثاني أن السلام انما شرع للإيمان من وقوعه الاذي
 منه بان يسلم عليه ويصحب الخطيب يعطى الإيمان بذاته بل بعضهم يقول خمس ثباته اذا خرج عليهم
 فالسلام عليهم يعني على نسبتهم الى صوة القائل به وصوتهم فان قال قائل ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسمون اذا صعد احدهم المنبر فاجاب ان يسلم
 بالنبيلة والماجين محمول على البشارة للمؤمنين أي انتم في امان من أن تتخلفوا وما خطاكم
 على لسان الشارع وليس المراد انتم في امان من أن تؤذوا بكم فيخرج وقد تقدم نظير ذلك في الكلام
 على قول المصلي في التشهد السلام عليكم أي النبي ورحمة الله وبركاته أي أنت في امان من أن
 يارسول الله أن يخالف شرعك لأن الأمان في الأصل لا يكون الا من الاعلى إللادني * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أرجع روايته لا يجوز أن يصلي بالناس في الجمعة الا من خطب
 الامذر فيجوز مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه انه لا يصلي الا من خطب ومع قول الشافعي
 في أرجع قوله يجوز ذلك وهو احدى الروايتين عن أحمد فالاول فيه تشديد والثاني مشدد
 والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يفتنا أحد أصلي
 بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين الا من خطب ومنه
 يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم ورود نهى عن ذلك وان كان الاولي ان لا يصلي
 بالناس الا من خطب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة انه يستحب قراءة سورة الجمعة والمناقبين في
 ركعتي الجمعة أو سبع والثانية مع قول أبي حنيفة انه لا يختص القراءة بسورة دون سورة فالاول
 مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني سبب الرغبة عن شيء من القرآن
 دون شيء كما له يقع فيه بعض المحبوبين عن شهود نسأوى نسبة القرآن كله الى الله تعالى على
 السواء والا لقال ولو كان نسبة القرآن الى الله تعالى واحدة فمن يمتثلون أمر الشارع في
 تخصيص قراءة بعض السور في بعض الصلوات دون بعض * ومن ذلك قول جميع الفقهاء
 بسنية النسل للجمعة مع قول داود والحنفي بعدم سنيته فالاول مشدد والثاني مخفف وليس
 الاول الاتباع ومظيم حضرة الله تعالى عن التقدير للمعنوي والحنفي وطلب أن لا يقع نظير الحق
 تعالى الاعلى بدن ظاهر نظيف وان كان الحق تعالى لا يصح حجاب عن النظر الى بر ولا هاجر من
 حيث تديره لمباده ووجه الثاني طلب دخول حضرة الله تعالى بالذلل والاتكسار وشهود السبد
 فذارة جسده لظهور ما الله تعالى بالنظر اليه ولأنه نظف جسده لربما رأى نظافة نفسه من التقدير
 فحجب عن شهود الذلل وطلب المغفرة فكان اقامته جسده مذكرا لطلب المغفرة وشهود
 الذلل والاتكسار بين يدي ربه ليرجعه لكل محبة مشد * ومن ذلك تخصيص الأئمة الاربعة
 بطولية الغيل من حضور الجمعة مع قول أبي ثور انه مستحب لكل أحد حضور الجمعة ولولم
 يحضرها ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل فمن الامر بالنسل
 من حضور صلاة الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم أن
 يغسل جسده في كل سبعة أيام انتهى وذلك لعموم نزول الامداد الا في يوم الجمعة على جميع المسلمين
 من حضور الجمعة ومن لم يحضر فبطلت أحد هذه دونه على طهارة وحياة جسده وانتاشه لضعفه
 بارتكابه المخالفات وأبارة كراهه التغلات وأكل الشهوات ولا فرق في تخصيصه من النسل من حضر
 بين القائل بوجوب الغسل ولا بين القائل بمنيته لكن ينبغي جل الوجوب على بدن من يتأذى

الناس برائحة بدنه وثيابه كالقصاب والزيات وجل الاستحباب على بدن العطار والتاجر ونحوهما
 * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اغتسل المجنب بنية غسل الجنابة والجمعة معا أجمع
 قول مالك انه لا يجوز له عن واحد منهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان فالاول خاص بالا كابر الذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت
 أبدانهم حية لا يحتاج الى تكرار الغسل بالماء لحياتها أو ناعاشها والثاني خاص بالاصاغر
 الذين كثروا وقوعهم في المعاصي فاحتاجوا الى تكرار الغسل لحيي أبدانهم فرحم الله الأئمة
 ما كان أدق نظرهم في استخراج الاحكام للأئمة بالا كابر والاصاغر * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة وأجدو الشافعي في أرجح قوله ان من زوجه عن المجدود ممكنه أن يصعد على ظهر
 انسان فعل والقول الثاني للشافعي ان شاء الله السجود حتى يزول الزحام وان شاء يصعد على ظهره
 مع قول مالك يكره السجود على الظهر بل يصبر حتى يصعد على الارض فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
 ما استطعتم ولم يستطع هذا الزحوم أن يمثل أمر الشارع في اتباعه للامام في السجود الا كذلك
 فالامر بالسجود ثابت عن الشارع على أثر سجد الامام وأما الانتظار حتى تزول الزجة فمكوت
 هذه والعمل بمقتضى المنطوق أولى ووجه الثاني أن السجود أعظم أفعال الصلاة في الخضوع
 والذل ولا يكون ذلك الا على الارض الحقيقية التي هي التراب أو ما فرش عليها من حصير
 أو حصي ونحو ذلك وأما السجود على ظهر آدمي فربما فهم منه الكبر ولو صورة ولو كان الادعى
 أصله من التراب أيضا فافهم فان الساجد على ظهر انسان كأنه يستعبد صاحب ذلك الظهر
 وذلك خارج عن سياق مقام العبودية الذي هو الذل والانكسار لله رب العالمين * ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الامام اذا أحدث في الصلاة جازله الاستحلاف وهو المجدد الرابع
 من مذهب الشافعي مع قوله في التقديم بعدم الجواز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة للمؤمنين والتسبب في حصول كمال الاجرة كمال
 الاقتداء في الجمعة كلها وبعضها ووجه الثاني انه حصل للمؤمنين الاجرة بمجرد إحرامهم خلف
 الامام في الجملة وفارقوا الامام بعد فرجهم لهم حصول كمال الاجرة بالنية حيث يحزوا عن الفعل
 ان شاء الله تعالى * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد الا اذا كثروا
 وعسرا اجتماعهم في مكان واحد قال مالك واذا أقيمت في جوامع فالتقديم أولى وليس للامام أبي
 حنيفة في المسئلة شيء ولكن قال أبو يوسف اذا كان للبلد جانبان جاز فيه اقامة جعتين وان كان
 لها جانب واحد فلا يجوز عسارة الامام أحمد واذا عظم البلد وكثرا أهل كنفه اد جاز فيه جستان
 وان لم يكن لهم حاجة الى أكثر من جمعة لم يجوز وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد
 بحسب الحاجة ولو أكثر من جعتين وقال داود والجمعة كسائر الصلوات يجوز لأهل البلد
 أن يصلوها في مساجدهم فالاول وما عطف عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان امامة الجمعة من منصب الامام الاعظم فكان الصحابة لا يصلون

الجمعة الاخفقه وتبعهم الخلفاء اشدون على ذلك فكان كل من حج بقوم في مسجد آخر خلاف
المسجد الذي فيه الامام الاعظم يلوث الناس به ويقولون ان فلانا يشارك في الامامة فكان يتولد
من ذلك فتن كثيرة فسد الاثمة هذا الباب الالذيررضى به الامام الاعظم كفتى مسجد من
جميع اهل البلد فهذا سبب قول الائمة انه لا يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد الا اذا عسر
اجتماعهم في مكان واحد فطلان الجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وانما ذلك لخوف الفتنة
وقد كتب الامام عمر بن الخطاب الى بعض عماله اقيموا الجماعة في مساجدكم فاذا كان يوم
الجمعة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد انتهى فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة
من تعدد الجمعة جاز التعدد على الاصل في اقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود بقوله ان الجمعة
كسائر الصلوات ويؤيده عمل الناس بالتعدد في سائر الامصار من غير مخالفة في التقية عن
سبب ذلك لانه مراد الشارع ولو كان التعدد منها عنه لا يجوز فعله بحال لورد ذلك ولو في حديث
واحد فلهذا نفذت حجة الشارع صلى الله عليه وسلم في التسهيل على امته في جواز التعدد في سائر
الامصار حيث كان اسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فان قلنا وجبه اعاده بعض
الشافعية الجمعة ظهرا بعد السلام من الجمعة مع ان الله تعالى لم يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر
وانما فرض الجمعة فلا تصلى الظهر الا عند الضرر عن تحصيل شروط الجمعة مثلاً فاجواب ان وجه
ذلك الاحتياط والمخرج من شبهة منع الائمة التعدد بقطع الضرر عما ذكرناه من خوف الفتنة
او خوف وقوع التعدد بغير حاجة كما هو مشاهد في اكثر مساجد مصر وغيره ما فقد صار الميمان
الذين يقرؤون على قبور الاموات أو الابواب بفلوس يخطبون ويصلون بالناس الجمعة من غير
تكريم مع ان مذهب الائمة يقتضي ان جواز التعدد مشروط بالحاجة فكان صلاحها ظهراً في
غاية الاحتياط وان كانت الجمعة مخصصة على مذهب داود فافهم • ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك ان الجمعة اذا فاتت وصلوها ظهراً تكون فرادى مع قول الشافعي وأحمد يجوز
صلاتها جماعة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان
القاعدة ان الميسور لا يسقط بالمعسر وقد نص حصول الجمعة وتيسر الجماعة في الظهر فلا يمنع
من فعلها جماعة على الاصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول التخفيف على الناس اذ وجوب
بجماعة في الجمعة مشروط بصلاتها جماعة فلما فاتت خفف في بدلها بصلاته فرادى والله تعالى اعلم

• (باب صلاة العيدين) •

نقح الائمة على ان صلاة العيدين مشروعة وعلى وجوب تكبيرة الاحرام اولهما وعلى مشروعية
رفع اليدين مع التكبيرات كلها الا رواية عن مالك وكذلك اتفقوا على ان التكبير سنة في
حق المهرم وغيره خلف الجماعات هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول أبي حنيفة في إحدى روايته ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كالجمعة
مع قول مالك والشافعي انها سنة مع قول أحمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية فالأول
شدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول

عدم التصريح من الشارع بحكمها من الصلاتين فأحاط الامام أبو حنيفة وجعلها فرضين
مع كونها اليقين فيهما كبر مشقة لكونهما يفعلان في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين
الجمعة في الصورة فانهما ركعتان بخطبتين صلتهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة ووجه
الثاني الاخذ بالتوسعة على الناس مع العمل بحديث الدين سر والامداد النازلة في يومهما أكثر
وأعم من الجمعة من حيث ان المدد فيهما ينال من حضر صلاتهما مع الجماعة ومن لم يحضر
بخلاف الجمعة فان المدد خاص بمن يحضر الا ان تختلف عنها بعذر ووجه قول أحد أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلها بجماعة وأقر كثير من الناس على عدم المحصور في صلاتهما فكانت
أشبه بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيها كالشافعي لم ينحصر في فصل له
الفضل بسد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء انه أفضل من فرض العين لكونه اسقط المخرج
عن صاحبه وعن غيره فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحدان من شرائط صلاة العيدين
العدد والاستيطان واذن الامام في إحدى الروايتين عن أحد حكماء في الجمعة وزاد أبو حنيفة
وأن تقام في مصر مع قول مالك والشافعي ان ذلك كله ليس بشرط وأجازا صلاتهما فرادى لمن
شاع من الرجال والنساء فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ما تقدم أنفا من كونهما يشبهان صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم موكبهما
بالنسبة لبقية الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث انه جعل أيام العيدين
أيام اكل وشرب وذكرته وفي رواية وبما لا يجاع فلما خفف الشارع في يومهما في فعل ما ذكر
دون يوم الجمعة كان حضورهما مستحباً لا واجباً وايضا فلما ورد أن القيامة تقوم يوم الجمعة فأحاط
الاثمة لمن يكون على الدين واليمان في ذلك اليوم من العصابة الظاهرين على الحق في ذلك
اليوم بإيجاب المحصور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة لثلاث تقوم القيامة عليهم وهم غافلون
في كلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف العيد لم يرد أن القيامة تقوم فيه ومن المحكمة في جواز
العيدين فرادى زيادة التوسعة على العبد بدم وجوب ربطه بامام لا يتحرك الا بعد تحريكه فافهم
* ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الاحرام ثلاثاً ~~كبيراً~~ في
الاولى وخمساً في الثانية مع قول مالك وأحدان يكبر ستاً في الاولى وخمساً في الثانية ومع قول
الشافعي يكبر سبعاً في الاولى وخمساً في الثانية ثم قال الشافعي وأحدان يستحب الذكر بين كل
تكبيرتين وقال أبو حنيفة ومالك انه يوالى بين التكبيرات تسعاً فالاول مخفف في عدد التكبيرات
والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يوالى التكبيرات مخفف ومن قال يستحب
الذكر بينهما مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر
لان كل امام تبع ما وصل اليه عن الشارع أو العصابة أو ما وجه من قال يوالى التكبيرات فلائنه
هو المتبادر الى الفهم من كلام الشارع وهو خاص بالا كابر الذين يقدرون على تحمل توالي تحيلات
الحق تعالى بصفة توالي الكبرياء على قلوبهم وأما وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات
فهو لكون الاشتغال بأنواع الذكر مع التكبير فيه تخفيف على غالب الناس فان غالبهم

لا يقدرون على تحمل نوالى تجليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان اتمام الذهن الى معنى التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير كالقوى للسعد على تحمل تجليات العظمة والكبرياء فانهم ومعت سیدی علیا الخواص رحمه الله يقول انما شرط العلماء الجماعة في الجمعة دون العیدین لان تجلی الحق تعالی فی صلاة الجمعة اشدهم تجلیه فی صلاة العیدین فلذلك كانت الجماعة في الجمعة فرض عين وفي العیدین سنة وايضا ح ذلك ان الجمعة لو شرعت فرادی لذات ابدان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلب لقلوبهم فكان في مشروعية صلاتهم مع الجماعة رحمة بهم لاستئناسهم بجنسهم من البشر فان قال قائل ان الجزاء للبشرى الذي في كل عبد موجود فلم لا اكتفى بالاستئناس بمجابه قلنا الجزاء المذكور لا يحصل به استئناس يقدر معه العبد على تحمل التجلي المذكور مع غير ذهول عن افعال الصلاة واقوالها فلما لم يحصل به المعنى المذكور جعلناه كالعدم وشرعنا له الجماعة الخارجة عنه انتهى وتقدم في باب صلاة الجماعة ان مشروعية الجماعة فيها رجة بالخلق فان قال قائل فلم كانت الجماعة المحاضرون في العید اكثر من جماعة الجمعة فالجواب انما كان جماعة العیدین اكثر نجابهم بشهود كثيرهم عن شهود تلك العظمة التي تحت لهم ليكمل سرورهم يوم العید ولولا لشهود تلك الكثرة لما انبسطوا يوم العید فكان عدم نقل التجلي عليهم مع كثيرهم هو سبب كمال سرورهم في يوم العید فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وهو احدى الروايتين عن أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى انه يغير بين القراءة في التكبير في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول وهو خاص بالاصغر ان القراءة بعد مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا أقوى على المحضور مع الله تعالى واعون على فهم كلامه ووجه جعل التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الاكابر يزادون تغليا للحق تعالى بتلاوة كلامه فكان تقدم التلاوة واعون لهم على تحمل تجلي كبرياء الحق تعالى على قلوبهم عكس الاصغر فان العظمة تطرق قلوبهم أولا ثم يليق الله تعالى عليهم المحاب رحمة بهم لتلايد وروا من مشاهدة كبريائه وعظمته كما هو معروف بين العارفين الذين يصلون الصلاة الحقيقية * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من فاتته صلاة العید مع الامام لا يقضيها مع قول أحد والشافعي في أحد قوله انها تقضى فرادی فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونها فرادی وتشديد من جهة القضاء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ما فاتهم من الفضل مع الامام لا يسترجع بالقضاء ووجه الثاني ان صلاتها جماعة ثانية مرة فيه مشقة على الامام والمؤمنين مع عدم ورود نص في قضائها بالخصوص وايضا فان صلاتها فرادی تنزع على ما فات العید من الامداد الالهية التي تحصل له لو كان صلاح الامام فانه يريد ان يحضر مع ربه في الصلاة منفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فكانت صلاته فرادی تنبهه على قدر ما فاتته من الاجور والتواب ليعزم على المحرص على حضورها مع الامام في الاعياد المقبلة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة الامام مع قول

أجدانه يفضيها أربعا كمصلاة الظهر وهذه الرواية هي المختارة عند محقق أصحابه والرواية الأخرى عنه أنه يغير بين قضائهما ركعتين أو أربعا فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول بحكاية القضاء إذا في ذلك على الأصل فيه ووجه الثاني قياس صلاة العيد على صلاة الجمعة فإن الخطبة فيها بدل عن الركعتين قبلها فاته الصلاة والخطبتان مع الإمام كان من الاحتياط قبلها أربعا فإن صلاهما ركعتين فقط صحت ولكن فاته الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة أن الشارع إذا فعل أمرًا ليسين لتأهل هو واجب أو مندوب فمن الأدب قبله على وجه التأسى به صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن الجزم بوجوبه أو نفيه وصلاة العيد من ذلك فتأمل * ومن ذلك قول الأئمة إن فعلها بالعصر أمضاها بالبد أفضل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية بأن فعلها في المسجد أفضل إذا كان واسعًا فالأول مشدد بالمخروج إلى العصر وفيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس في المسجد وهو خاص بالأصاغر والثاني مخفف وهو خاص بالكابر وذلك لأن الأصاغر لا يقدرون على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد لا بمسقة لانه يوم زينة واكل وتعاظم شهوات أياها الشارع فيه فكان صلاحهم للعيد في القضاء فرق بهم وأما الأكابر فانهم يرون مكنتهم بين يدي الله في بيته أوسع مما بين السماء والارض وقد قالوا * سم الخياط مع الاحباب ميدان * فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز التنفل قبل صلاة العيد وأما بعدهما فيجوز ولم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الإمام وغيره مع قول مالك انه إذا فعلها في المصلي فلا يتنفل قبلها ولا بعدها سواء الإمام والمأموم وعنه في المسجد روايتان ومع قول الشافعي بانه يتنفل قبلها وبعدها في المسجد وغيره إلا الإمام فانه إذا ظهر للناس لم يصل قبلها ومع قول أحمد لا يتنفل قبل صلاة العيد ولا بعدها مطلقا فالأول مشدد والثاني فيه تشديد من حيث أن فيه روايتين والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف بالترك فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نص عن الشارع في جواز التنفل قبلها وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود غير مقبول إلا ما استثنى من الأمور التي تشبهها الشريعة بعدم خروجها عن عموماتها وإيجاب ذلك أن الشارع هو الدليل لثاني جميع أمورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله فهو ممنوع عنه على الأصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع أن الله تعالى أذن لأحد في التنفل قبل صلاة العيد لا اعتبر بذلك أو كان موقعه ولم يأت به لأنه تنفل قبل صلاة العيد وإنما أباح أو خفف التنفل بعد صلاة العيد ليكون المله التي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيئة العظيمة الإلهية التي تقبل للعباد قبل صلاة العيد بخلاف الأمر بعد الصلاة فانه حصل للعباد الايمان بجماع الخطبة فقدر على أن يتنفل بعدها وجعل الأذن بالوقوف بين يديه تعالى في ضمنه الأذن له بأن يتنفل بعد الصلاة وقبل الخطبة ووجه قول مالك انه لا يتنفل في العصر أمضاها ولا بعدها التحقير على غالب الناس فإن الإمام ما صلى بهم في العصر إلا مداواة قلوبهم بما سكتان يحصل لهم من المحرم بصلاتهم في المسجد فلو أمروا بالتنفل في العصر أمضاها المعنى الذي قصد الإمام وصارت صلاتهم سكتها في المسجد من حيث المحرم والضيق في نفوسهم فيقفون بين يدي الله

في الصلاة كالكسالى أو كالمكرهين فافهم ووجه قول الشافعي انه لا يكره التنفل قبلها فافهم
الامام اى ولما من الاكابر الذين يتعمون بجناحة الله تعالى والوقوف بين يديه ولا يسأمون
من ذلك ولا تظالمهم نفوسهم باللهو والاكل والشرب يوم العيد بخلاف الامام فان الناس
مهمورون باتباعه فاذا تنفل تنفلوا وفيهم الذين يطلب عليهم موافقة مخلوط نفوسهم فيكون
الامام سببا لمحصل المخرج والضيق عليهم في الصلاة فيقف أحدهم في الصلاة صورة وهو خارج
عنها حقيقة ولما رأى الامام أحمد الى هذا المعنى قال لا يتنفل الامام ولا غيره قبل صلاة العيد
ولا بعدها تخفيفا على الضعفاء من الناس فافهم * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على انه
يستحب ان ينادى لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير انه يؤذن لها قال ابن المسيب وأول
من أذن لصلاة العيد معاوية فالأول يخفف في الفاظ النداء والثاني مشدد فيها ووجه
الأول الاتباع والتنبيه على فعلها في جماعة ثلاثا يتساهل الناس في فعلها فرادى اذا الجماعة
فيها هو المقصود الا عظم ولكون كل عبيد يغفل في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير
ومعاوية القياس على العرائض بجامع المشروعية ولعل ابن الزبير لم يلفه في ذلك شيء والا فغورود
النص لاحتياج الى قياس * ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب قراءة سورة ق في الاولى
واقربت في الثانية أو قراءة سجد اسم ربك الاعلى في الاولى والفاشية في الثانية مع قول مالك
وأحمد انه يقرأ فيها بسج والفاشية فقط ومع قول أبي حنيفة انه لا يستحب تخصيص القراءة
فيهما بسورة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالتوسطين والثالث بالاصاغر ووجه الاول ان
الغالب في يوم العيد والجمعة ترك المحرف والمنازع والاشتغال بأهوية النفوس فرعنا عن العبد
أمر المصادق أهوال يوم القيامة فكان قراءة هذه السور المينة كالذكر لعبد تلك الأهوال ثلاثا
يطول عليه زمن التغلة عن الله تعالى وعن الدار الآخرة فيموت قلبه أو يضعف وان كان الكامل
من شرطه ان يجمع بين الفرح والحزن معاني يوم العيد فان قلت ان مثل سورة اذا الشمس كورت
أكثر في ذكر الأهوال من قراءة سجد فالجواب أن التعجب الالهي في هذه الدار الغالب عليه أن
يكون ممزوجة بالجمال رحمة بالخلق ولوانه تعالى تعجب للخلق بصفة الجلال العرف لما تكبر من
الناس فلذلك كان اللائق بصلاة العبد في قراءة سورة سجد لما فيها من التسبيح وصفات الحمد
والكمال وكذلك القول في سورة ق واقربت هي ممزوجة بصفات الجمال لمن تأمل فافهم وأما
وجه قول أبي حنيفة فهو خوف الوقوع في الرغبة عن شيء من القرآن فتصير نفس العبد تنكرو
قراءة غير السور التي عبت للقراءة فالكامل ولو أتى بالسور المينة لا يرغب عن غيرها والتاقص
وبما رغب عن غيرها فسد الامام أبو حنيفة الباب بالقول بعدم التخصيص فرجة الله تعالى عليه
ما كان أدق نظره في الشريعة وما أشد خوفه على الأمة ورحم الله تعالى بقية الائمة * ومن ذلك
قول الشافعي في أريج القولين انهم لو شهدوا يوم الثلاثاء من رمضان بعد الزوال برؤية الهلال
فصنعتهم وسامع قول مالك انها لا تقضى وهو مذهب أحمد فان لم يكن جع الناس في ذلك اليوم

صليت من الغد عند الشافعي ومن قال بقوله وقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر تقضى يوم الثاني والثالث فالأول فيه تشديد من حيث الأمر بالقضاء والثاني مخفف بعدم الأمر به والثالث متوسط فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول طلب المبادرة إلى تدارك ما فات ووجه الثاني طلب التخفيف على الأمة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حين شرحت نفوسهم إلى تناول شهورها ذلك اليوم بعد أن استعدت للصلاة من بكرة النهار فلم يشهد أحد برؤية الهلال إلى الزوال ووجه الثالث ظاهر لأن القلب يعرض عن صلاة العيد بعد يوم الثالث وتذهب بهجة صلاة العيد فإذا امر قضاءها بعد اليوم الثالث وقف وطلبه شارباً كما أنه ليس في صلاة * ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن التكبير في عيد الترمسون وكذلك في عيد الفطر لا عند أبي حنيفة مع قول داود بوجوبه وقال الضمعي إنما يفعل ذلك الحواكون قال ابن حبريرة والعصم أن تكبيراً نظراً كد من يوم النحر لقوله تعالى وتكملوا العدة وتكبروا لله على ما هذا كم فالأول مشدد والثالث أشد والثاني والاربع مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول والثالث الاتساع والاعتدال احتياطاً فإن الأمر للوجوب بالإصالة حتى يصرفه صارف ووجه قول أبي حنيفة والضمعي أن يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقتضي استئثار الهبة والتعظيم فيورث العبوسة والحزن ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم العيد فهو خاص بالأصاغر الذين لا يقدرون على الجمع بين شهرة العطمة والسرور والأول خاص بالأكابر * ومن ذلك قول مالك أنه يكبر يوم عيد الفطر دون ليلته وانتهاه عنه أنه أن يخرج الإمام إلى المصلى وفي قول له إلى أن يحرم الإمام بصلاة العيد وهو أراج من قول الشافعي والثالث إلى أن يخرج منها وأما ابتداءه فمن حين يرى الهلال وهي إحدى الروايتين عن أحمد وأما انتهائه ففيه روايتان له أحدهما إذا خرج الإمام والثانية إذا فرغ من الخطبتين فالأول من قول مالك مخفف في وقت التكبير والثاني منه مع قول الشافعي وما بعده من قول مالك فيه تشديد من حيث امتداد وقته إلى خروج الإمام من الصلاة وقول أحمد في إحدى الروايتين كقول مالك فيه تشديد وفي الرواية الأخرى أشد من حيث أنه ينتهي بفراغ الخطبتين ووجه قول مالك الأول أن التكبير لله تعالى تعظيم له وإظهار التعظيم في النهار أولى لأنه محل ظهور شعار العبودية عادة بين الناس بخلاف الليل يكونون فيه في قصور بيوتهم لا يتشربون فيه لمساكنهم ولا يمشون فيه في شوارعهم وأسواقهم ووجه بقية الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه يشفع التكبير في أوله وآخره فيقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد مع قول مالك في رواية له أن شاه أكبر ثلاثاً وإن شاء مرتين ومع قول الشافعي أنه يكبر ثلاثاً في أوله وثلاثاً في آخره واختار أصحابه أنه يكبر ثلاثاً في أوله ويكبر ثنتين في آخره ووجه هذه الأقوال ظاهر ولعل دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه عن الشارع وأصحابه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن ابتداء التكبير في عيد يوم النحر من صلاة الفجر يوم عرفه إلى أن يكبر لصلاة العيد من يوم النحر وقال مالك والشافعي في أظهر القولين أنه يكبر من ظهر النحر إلى صلاة

الصبح من آخر أيام التشريق وهو رابع يوم النحر سواء كان محلاً أو محرراً عندهما والعمل عند أصحاب الشافعي على أن ابتداء التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفة إلى أن يصلي عصر آخر أيام التشريق فالأول مخفف وما بعده مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول التخفيف على الناس وهو خاص بالأصاغر الذين لا يقدرُونَ على استحضار شهود عظمة الله تعالى وهيبته إلى عصر آخر أيام التشريق بل ترهق روحهم من ذلك ويسدل عليهم الحجاب من ذلك الشهود ومقابلته خاص بالأكابر الذين يقدرُونَ على استحضار ذلك فلا يشغلهم ظهور عظمة كبريائه الحق تعالى لهم عن مراعاة السرور والفرح مدة أيام التشريق بخلاف الأصاغر وإيضاح ذلك أن العبد لا يسعى حقيقة عند القوم مكبر الله تعالى إلا أن استحضار عظمته في قلبه وأما تكبيره باللسان وقلب غافل فليس هو مقصود الشارع وقد حصل شمار التكبير بقول أبي حنيفة وأحمد في الجملة في حق الأصاغر فافهم * من ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أن من صلى منفرداً في هذه الأوقات من محل ومحرم لا يكبر مع قول مالك والشافعي وأحمد في روايته الأخرى أنه يكبر وأما خفف التوافل فاتفقوا على أنه لا يكبر عقبها إلا في القول الرابع للشافعي فالأول مخفف والثاني مشدد في المستثنين ووجه الأول في المسئلة الأولى أن من صلى منفرداً يستدعيه هيبته الله تعالى وقام تعظيمه في قلبه فيثقل عليه النطق بالتكبير بل لا يكلف به فإن الهيبة قد عمته فلا يطالب بأقامة شمار الطاهر وهذا خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابر الذين يقدرُونَ على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم والهيبته في قلوبهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك يعلم توجيه القولين في التكبير عقب التوافل التي تصلى فرادى فإن الهيبة ربما عمت صاحبها بخلاف ما إذا كان في جماعة منها فإن البشر يستأنس ببعضه بعضاً عادة فيجيب بشهود المخلق عن شهود كمال عظمة الله تعالى فلا يثقل عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى أعلم

(باب صلاة الكسوفين)

اتفقوا على أن الصلاة الكسوف الشمس سنة وكدة زاد الشافعي وأحمد في جماعة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في هذا الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن السنة في صلاة الكسوفين أن تصلي ركعتين في كل ركعة قياماً وقرأتان وركوعان وسجودان مع قول أبي حنيفة أنها تصلي ركعتين كصلاة الصبح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مطلوبية زيادة الخضوع لله تعالى بتكرار هذه الأركان لشدة الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فراء اشتدت الهيبته على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كمال الخضوع لله تعالى والخضوع لله في أول كل ركوع أو سجود لكونها مغلغلان في محل القرب وإيضاحاً ورد من تشبيه القبلي الأخرى في الرؤية بما فاك كان الكسوف له من الدنيا أعظم فتتم من قسمة الدجال فإن الحق تعالى لا يصح في جناب عظمته قص ولولان الحق تعالى امتزج على العارفين بمعرفتهم مراتب التكرار والاكافواقتوا في دينهم وهذا أسرار تطير فيها

الاعتاق لا تسطر في كتاب فمن فهم ما ذكرناه وأومأنا إليه عرف أن تكرير الركوع والاعتدال
 والمجود كالجابر لذلك النقص المحاصل في فعل كل أول ركن ومن ذلك يعرف توجيبه ما ورد
 عن الشارع من قطعها بتكرار هذين الركنين ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات وذلك
 لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب العصابة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما تولى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والظلمة عند غالب الناس فلم يذهلوا عن كمال الخشوع
 والحضور فكلام الأئمة خاص بالأكابر والتوسطين وكلام أبي حنيفة خاص بالأصاغر الموجودين
 في كل زمان فانهم لم يحضروا تحت تجلي الهيبة والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون
 الى تكرير شيء من هذه الأركان كبقية الصلوات * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ينبغي
 القراءة مع قول أجدانه يجهربها فالأول مخفف خاص بالأصاغر الذين غلبت عليهم هيبة الله
 فلم يقدرُوا على الجمهر والثاني مشدد خاص بالأكابر الذين يقدرُونَ على النطق مع شدة الهيبة
 قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد في المشهور
 عنه أنه لا يستحب تحسوف القمرو لا لكسوف الشمس خطبتان مع قول الشافعي أنه يستحب لهما
 خطبتان كالجمعة فالأول مخفف وهو خاص بالأكابر الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية
 الكسوف أو الخوف فلا يحتاجون الى مباح خطبة ولا وعظ ولا تخويف والثاني مشدد في
 استقباب الخطبة وهو خاص بالأصاغر المحبوبين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يهجم في باطنهم
 خوف مزعج فلذلك احتاجوا الى خطبة مع شهود الكسوف ليقوم الخوف في قلوبهم ويتذكروا
 به أهوال يوم القيامة فيتأهبوا له بالأعمال الصالحة وترك المعاصي ولما كان الناس فيهم الخائف
 وغير الخائف في كل عصر راعى الشارع والأئمة ضعف الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة في
 هاتين الصلاتين وخطبوا لهم مراعاة لكل حال المصلحة ليتنبه الذي لم يقع له خوف بالكسوف فيصاف
 ويزداد خوفاً من كان حصل له به خوف فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد في
 المشهور عنه أنه لو اتفق وقوع الكسوف وقت كراهة الصلاة فلا تصلي فيه ويجعل مكانها تسبيحا
 مع قول الشافعي ومالك في أحاديث روايته أنها تصلي في كل الاوقات فالأول مخفف بعدم الوقوف
 بين يدي الله تعالى في وقت تقدم لنا منه النهي عن الوقوف بين يديه فيه والثاني مشدد وهو
 خاص بالأكابر من أهل الكشف الذين يعرفون من طريق الإلهام الاذن لهم بالوقوف بين يديه
 في ذلك الوقت أو عدم الاذن فخرج الأمر الى مرتبتي الميزان ويصح توجيبه الأول بأنه خاص
 بالأكابر الذين يعلمون أن الحق تعالى لا تضيق عليه في شيء يلقه الى قلوبهم بجواز أن الحق تعالى
 قد يرجع عن الاذن في ذلك الأمر فكان لهم التوقف عن فعل ما أذن لهم فيه من طريق الإلهام
 بخلاف ما جاءهم عن الشارع فإن الأدب المبادرة الى فعل ما أمروا به من غير توقف فافهم * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك بعدم استقباب الجماعة في صلاة التحسوف بل يصلي كل واحد لنفسه
 مع قول الشافعي وأحمد أنها تستحب جماعة ككسوف الشمس فالأول مخفف والثاني
 مشدد فخرج الأمر الى مرتبتي الميزان * ووجه الأول أن القبلي الألهي ينقل في خسوف الليل

وتنظم الحسية فيه على القلوب فتخفف عنهم بعدم ارتباطهم بامام براهون افعاله فهو خاص
 بالاصاغر ووجه الثاني ان الاكابر بما يقدرون على مراعاة افعال امامهم مع قيام تلك العظمة
 والمهية في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض واستعدادهم من بعضهم فكانت الجماعة في حقهم
 أولى ليصوروا فضل الجماعة كما ان الجهر بالقراءة ايضا في حقهم أولى بخلاف الاصاغر يتقل عليهم
 النطق كما مر نظيره آتفا وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان هم مع الامام ان صلاها جماعة
 صلوا معه والاصاغر افرادا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان غير الكسوف من الآيات
 لا يسن له صلاته كالزلازل والصواعق والظلمة في التمارع قول اجدانه يصلي لكل آية في
 الجماعة ومع قول الشافعي انه يصلي فرادى وعليه العمل وقد صلى الامام على رضى الله عنه في
 زلزلة فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني
 القياس على الكسوف يجامع انهما من جملة ما يخوف الله تعالى به عباده ويذكرهم بأهوال يوم
 القيامة والله أعلم

(باب صلاة الاستسقاء)

اتفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعلى انهم اذا تضرعوا بالمطر فالسنة ان يسألوا الله رفعه هذا
 ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلف فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة وأبي
 يوسف ومحمد بن الحسن انه يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يسن
 لها صلاة بل يخرج الامام ويدعو فان صلى الناس وحدا فلا بأس فالأول مشدد والثاني
 مخفف ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني كون الحاجة والضرورة قد عمت الناس كلهم فصار
 كل واحد منضرعا الى الله تعالى سائلا زالة ضرورته بكل شعرة فيه فلا يحتاج الى استعداد في
 التوجه من غيره مع عدم بلوغ نص في ذلك الى فائله أو هو في حق من يتقوى بعضهم باستعداده
 من بعض * ومن ذلك قول الشافعي واجدان صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة
 فيه اجمع قول مالك انها ركعتان كسائر الصلوات وانه يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت صلاة
 جهرية فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف ووجهه ما ظاهر * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي واجد في أشهر روايته باستحباب خطبتين للاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع قول
 أبي حنيفة واجد في الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يخطب لها وانما هو دعاء واستغفار فالأول
 فيه تشديد والرواية الأولى لا جد مشددة بالخطبتين وقول أبي حنيفة واجد في الرواية الثانية
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالاصاغر من
 أهل الحجاب لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة ووعظ لتلطيف باطنهم وبرق حججهم فيدعوا الله
 تعالى بقلوب صافية راجية للاجابة بخلاف الاكابر لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استعدادهم
 وهو قول أبي حنيفة واجد في الرواية الثانية فان خطب خاطب للاكابر من العلماء فانما ذلك لبقايا
 حجاب كان عندهم أو بقصد الاصاغر المحاضرين مع الاكابر فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه يستحب تحويل الرداء في الخطبة الثانية للامام والماموم مع قول أبي حنيفة انه لا يستحب ومع

قول أبي يوسف ان ذلك يشرع للامام دون المأمومين فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع والتعاؤل وهو خاص بالاصاغر الذين لم يطلعهم الله تعالى على ما قدره لهم وقسمه من نزول الماء في تلك السنة أو عدمه ووجه الثاني ان الاكابر لا يحتاجون الى التعاؤل بقول الرداء لان الله تعالى قد اطلعهم من طريق الكشف على ما قدره وقسمه لهم من نزول الماء أو عدمه فان حوّل الامام للاكابر وتبعوه على ذلك فاما ذلك لسعة الاطلاق فقد يرجع الحق تعالى عما كان اطلع الاكابر عليه ووجه قول أبي يوسف ان كان الامام محبوبا يتفاهل وان كان من اهل الكشف فهو لاجل التعاؤل ممن هو محبوب من المأمومين فافهم والله تعالى أعلم

(كتاب الجنائز)

أجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى ان الوصية مستحبة حال الصحة لكل من له مال أو عنده لاحد مال وعلى تأكدها في المرض وعلى انه اذا تبين الموت وجه الميت للقبلة وافق الاثمة الاربعة على انه يجهز الميت من رأس ماله مقدما ذلك على الدين وقال طائوس ان كان ماله كبير افن رأس المال والا فثلاثة واتفقوا على ان غسل الميت فرض كفاية وعلى ان للزوجة ان تغسل زوجها وعلى ان السقط اذا لم يبلغ أربعة أشهر لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى انه اذا استهل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جبر انه لا يصلى على الصبي مالم يبلغ وأجمعوا على انه ان مات غير محتون لا يمتحن بل يترك على حاله وعلى ان الشهيد الذي مات في قتال الكفار لا يغسل وعلى ان النساء تغسل ويصلى عليهن واتفقوا على ان الواجب من الغسل ما تحصل به الطهارة وان يكون الغسل وترا وان يكون ثديا بسدر وفي الاخرة كافر وعلى أن تكفين الميت واجب مقدم على الدين والورثة وان كان داخل في مؤنة التجهيز كإمرائه واتفقوا على ان المحرم لا يطيب ولا يلبس الخيط ولا يحنم رأسه الا في رواية لا في حنيفة ان احرامه يطل بموته فيفعل به ما يفعل بجميع الموتى واتفقوا على ان الصلاة على الجنائز في المسجد جائزة وانما اختلفوا في الكراهة وعدمها واتفق الاثمة الاربعة على اشتراط الطهارة وسراة العورة في صلاة الجنائز وعلى ان تكبيرات الجنائز اربعة وعلى ان قاتل نفسه يصلى عليه وانما الخلاف في صلاة الامام عليه يعني الاعظم واتفقوا على ان جل الميت برّ واکرام واتفقوا على انه لا يجوز حفر قبر الميت ليدفن عنده آخر الا اذا مضى على الميت زمان يبلى في مثله ويصير رميا فيجوز حينئذ وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا مضى على الميت حول فازرعوا الموضع واتفقوا على ان الدفن في التابوت لا يستحب واتفقوا على استحباب التعزية لاهل الميت وأجمعوا على استحباب اللبن والعقب في القبر وعلى حكرامة الأجر والخشب واتفقوا على ان السنة للحدوان الشق ليس بسنة واتفقوا على ان الاستغفار للميت والدعاء له والصدقة والعق والحج ينفعه واتفقوا على ان من دفن بغير صلاة عليه يصلى على قبره وعلى عدم كراهة الدفن ليلا والله تعالى أعلم فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثمة الاربعة وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أربع

روايتهم ان الادمي لا يغيب بالموت مع قول ابي حنيفة انه يغيب بالموت واذا غسل ظهره
قول الشافعي واحدي روايتهم الاخرين فالاول محقق والثاني مشدد فرجح الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان الله تعالى قال ولقد كرمنا بني آدم وقضينا لآدم ما
بغياستهم بعد الموت وفي الحديث ان المسلم لا يغيب جبا ولا ميتا ووجه الثاني ان الروح هو الذي
كان مطهر الجسد الادمي فلما خرج منه صار يجسا على الاصل في الميتة واجاب الاول بان
الروح ما خرجت منه حقيقة وانما ضعف تدبيرها لتعلقها بها لما العاوى فقط بدليل سؤالي منكر
ونكبر وعذابها في القبر ونعيمها واحساس الميت بذلك وهذا سر ابراهيم فيها اهل الله لا تسطروا
كتاب فان الكتاب يقع في يده اهل وغير اهل * ومن ذلك قول ابي حنيفة وما لك ان افضل
ان يغسل الميت مجردا عن القميص لكن مستورا المودة مع قول الشافعي واحدا ان افضل ان
يغسل في قميص والاولى عند الشافعي ان يكون تحت السماء وقيل الاولى ان يكون تحت سقف
فالاول محقق من حيث عدم الباء القميص والثاني مشدد في الباء فرجح الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول الاشارة الى ان مال الناس الى القبر وعن الدنيا اذا ماتوا فغير اعطيتهم
غيرهم من الاحياء فان القبر وانظر في حصول الاعتبار وايضا فتمسك الرحمة النازلة من السماء
كما اشار اليه من قال انه لا يغسل تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قميص الاتباع
للصحابه في غسلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قميص فالاول خاص بالاصغر والثاني
خاص بالكابر ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط من ان ينزل عليه بلاء
من السماء فربما مات مصرعا على ذنب فكان السقف يحمل عنه شيئا من البلاء التارل عليه من
باب توقف السبب على السبب فافهم * ومن ذلك قول الاثمة ان غسل الميت بالماء البارد اولى
الضرورة كبر رشيد ووضح مع قول ابي حنيفة ان الماء المصنوع اولى بكل حال فالاول محقق
والثاني مشدد من حيث تسخين الماء فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التفاؤل
بالنعم بقرينة نبيه صلى الله عليه وسلم عن اتباع المجنزة بنار ووجه الثاني التفاؤل برضى الميت
بقضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثلا لو وقع هذا ما ظهر لي من المحكمة في هذا الوقت * ومن
ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز للزوج ان يغسل زوجته مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز فالاول
محقق والثاني مشدد ووجه الاول ان ذلك مبني على احدا القولين من ان الموت كالطلاق
الرجعي ووجه الثاني مبني على انه طلاق بائن حكما هو مقرر في باب الرجعة واذا ماتت امرأة
لا زوج لها ولا غاصلة تمت عند ابي حنيفة وما لك وعلى الراعي من مذهب الشافعي واحدا
والرواية الاخرى عنهما ان الغاسل يلف على يديه خرقة ويشبهها او قال الاوزاعي تدفن
من غير غسل ولا تيمم ووجه من قال انها تيمم ان السلامة مقدمة على التيمم فخلاص البدن
من مس بدن من لا تحمل له مقدم على جلبه التغطية لبدن ذلك الميت لاسيما عند من يرى نجاسة
الميت بالموت ووجه من قال انه يلف خرقة على يده الفصل على تمصيل مصلحة الغاسل
والمنسول ووجه من قال يدفن بحاله متعارض الامر بفصل الميت والنهي عن مس الاجنب

عنده فلم يظهر له دليل في ترجيح أمر يغسله • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز غسل
تسليق قرييه الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول الوفا بمحقق القرابة الطينية في الجملة وان كان الفسل لا يخطف الكافر ووجه الثاني
وجوب اظهار السلم فقيمة قرييه الكافر اذا لموالاة بينهما ولا ربح حقيقة فكان في غسله
له اظهار ميل وموالاة اليه في الجملة ولو صورة فالاول خاص بالا كبر الذبح لا يخاف عليهم
الميل الى قرييهم الكافر ولا الحزن على فراقه والثالي خاص بالا صغر وقد غسل علي بن أبي
طالب والده ماذن النبي صلى الله عليه وسلم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يستحب للفاسل
أن يوضي المبت كالحمي ويسوك أسنانه ويدخل أصبعيه في مفترقه ويغسلهما مع قول أبي حنيفة
ان ذلك لا يستحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة انه يستحب صف شعر رأس المرأة ثلاث صفائر
ثم تلقى خلفها اذ غشت مع قول أبي حنيفة ان الشعر ترك على حاله من غير صف فالاول ما بين
مشدد ومخفف ووجه قول الأئمة في المسئلة الاولى انه يوضا المبت كالحمي الى آخره مع الفسل
كون الموت كالمحدث الاصغر ووجه قول أبي حنيفة انه كالمحدث الا كبر فيدخل عنده الاصغر
في الاكبر والاول لا يقول بتداخلهما وهو الا حوط كافر في باب الفسل من الجنابة والسواك
وتعطيف المفترق بن تابع لذلك في التداخل وعدمه وكذلك القول في تريح العجبة أو عدمه
ووجه من قال ان شعر المرأة يصفر ثلاث صفائر اقياس على الفسل وترا وأما حكمه كونها تلقى
خلفها فالتلاصق بالشعر وجهها فيقع وصول الرحمة الى بشرة وجهها اذ الشعر من الامور التي
ترال وتفارق الجسم في الجملة بخلاف بشرة الجراد وكذا قالوا بكراهة التشم في الصلاة للتلاصق بالتمام
الوجه عن ارجحة التي تواجه المصلي ووجه من قال بارخاء الشعر من غير صفرائه شعار أهل
المصائب وهو أظهر في الحزن والندم على ما فات تلك الميتة من الطاعات وتقصها من الصلوات
أيام الخفيض وغيره ليتنظر الله تعالى اليها فيرجعها هذا ما ظهر لي من حكمة ذلك والله أعلم •
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان الحمل اذا مات وفي بطنها جنين حتى يشق بطنها مع
قول مالك في احدى روايته وأجدانه لا يشق فالاول مشدد من حيث حرمة الجنين والثاني
مخفف من جهة عدم الشق مشدد من جهة حرمة الميتة فرفع الامر الى مرتبة الميزان • ومن
ذلك قول أبي حنيفة ان القط اذا ولد بعد أربعة أشهر ووجد ما يدل على الحياة من عظام
وحركة ورضاع غسل وصلى عليه مع قول مالك كذلك الا في الحركة فانه اشترط ان تكون
حركة يصبها طول مكث ويتيقن معها الحياة ومع قول الشافعي في المجدد انه لا يصلى عليه
الا ان ظهرت امارات الحياة وقال أحمد يغسل ويصلى عليه وأما الفسل فقد تنق الاربعة على
انه يغسل ووجه هذه الافوال ظاهر • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أمع قوله
انه لا تحب نية الفاسل مع قول مالك وجوبها فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المقصود من الفسل النظافة وهي حاصلة بلاية ووجه
الثاني ان الفسل نائب عن الميت في هذه الطهارة ولوقتنا ان الغلب فيها النظافة فهي من

جملة الاعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح الا بنية
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة واصحاب الشافعي انه اذا خرج من الميت شي بعد غلته وجب ازالته
 فقط مع قول أحمد انه يجب إعادة النسل ان كان الخارج من الفرج فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني المباعدة في التلطيف وهو قول الشافعي
 أيضا لكون ذلك آخر عهد به بالدنيا والافقاية الأمر أن تعامله معاملة الحي - فيكون عليه
 الوضوء فقط ووجه الأول معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه بأزالة نجاسة زوال التكليف
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يكره تنقباط الميت وحرق عاتقه وحف شاربه بل
 شد مالك فقال مزم من فعله وقال الشافعي في المجدد وأحمد انه لا بأس به في حق غير الهرم
 وفي القديم المختار أنه محسره وقتل اليهودي ان ثمانية من الصحابة كانوا يحفون شواربهم
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان ووجهه ما ظاهرا * ومن ذلك
 قول الشافعي في الاملاء وأحمد انه يجوز تلميم أطفاله مع قول أبي حنيفة ومالك والشافعي
 في القديم انه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ان ذلك من جملة النظافة المأمور
 به للبسد مادام في الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت ووجه الثاني ان في ذلك تصرفا في بدن الميت
 لم يصرح الشارع فيه بأمر فكان تركه مقدما على فعله * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
 في إحدى روايته انه يصلى على الشهيد مع قول مالك والشافعي انه لا يصلى عليه لاستغناؤه عن
 شافع فالأول مشدد في الصلاة على الشهيد والثاني مخفف فيها ووجه الأول انه لا يستغنى أحد
 عن زيادة الأجر بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الأطفال في عصره
 صلى الله عليه وسلم وبعده الى تصرفنا هذا دليل الثاني تشجيع الناس على الجهاد بترك الصلاة على
 الشهيد ويقول أحدهم كيف لأجاهد حتى أقتل شهيدا ويضر الله تعالى ذنوبي واستغنى عن شافع
 يشفع لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على الشهداء تارة وترك الصلاة عليهم أخرى
 وهو محمول على حالين فكان اذا رأى عند بعض الناس فتورا عن الجهاد أو جبناعنه بترك الصلاة
 على الشهداء تشجيعا لهم على الجهاد واذا رأى عند الناس اقداما صلى عليهم زوال ذلك المعنى
 الذي ترك الصلاة عليهم لاجله * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من رفضه دابة وهو في قتال
 المشركين أو تردى عن فرسه أو أصابه سلاحه هتات في المعركة انه ينسل ويصلى عليه مع قول
 الشافعي انه لا ينسل ولا يصلى عليه فالأول مشدد بعدم حصول الشهادة والثاني مخفف
 في حصولها فرجع الأمر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الشهيد عرفا هو من قتل كافر
 بالباشرة أو بالسبب بخلاف من رفضه دابة مثلا ووجه الثاني قيام فعل الدابة أو السلاح مقام
 فعل الكافر من حيث انها آلة قتل بها في المعركة بعد ان يبيع الله تعالى على القتل في سبيله أي
 طريقه وانه لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يرد عنه السيوف والمثاقف وهما أضرار يبرفها
 أهل الله لا تسطرق كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يستحب أن يكون في كل خله
 شيء من السدر مع قول مالك والشافعي ان المستحب أن يكون في واحدة من الفسلات سدر

فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه استعمال الصدر
ظاهر من حيث الاستئانة به على ازالة الوضع وأما المحكمة الباطنة فلا تذكر الا مشافهة لمن
يعرف معنى شئ الشارع عن قطع شجره ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمدان المستحب أن
يسكن الرجل في ثلاثة أثواب بيض وهي لغنائف كلها مع قول أبي حنيفة أن المستحب أن يرا
ورده وأما المرأة فالمستحب تكفيها في خمسة أثواب فيص ويترزول غنائف ومقنعة والخامسة
تشد في ذمها عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل وإن اقتصر على ثلاثة أثواب
فيكون الخمار فوق القميص تحت اللقافة وقال مالك ليس للسكن حد وإنما الواجب ستر الميث
ووجه هذه الأقوال ظاهر من حيث العادة وأما توجيهها من حيث المحكمة الباطنة فلا يذكر
الامشافهة * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بكرة تكفي المرأة في المعصر والمزعر والمحرر
مع قول أبي حنيفة أن ذلك غير مكروه فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن ابن
ما ذكر لها إنما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الزينة الداعية الى الاستمتاع وقد زال
هذا المعنى بالموت ووجه الثاني إطلاق الشارع اباحة ذلك للمرأة من غير نص بالكراهة فشم
حياتها وموتها وأما حديث من لبس الحرير في الدنيا لم يلبس في الآخرة فهو مؤول فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن المرأة إن كان لها مال
فالسكن في ماله وإن لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال محمد بن الحسن هو في بيت
المال كالأول عسر الزوج فإنه في بيت المال بالاتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج كف زوجته
بمال ومذهب الشافعي أن محل الكفن أصل التركة فإن لم يكن فعلى من عليه نفقته من
قريب وسيد وزوج وقال المحققون من أصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه
الأقوال ظاهر من كتب الفقه * ومن ذلك قول الأئمة أن الصلاة على الميت فرض
كفاية مع قول أصبغ من أصحاب مالك أنها سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ولا نص في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول أصبغ في قول الأئمة لأن
السنة في اصطلاح السلف ما ثبت بالحديث لا بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف
اصطلاح المتأخرين فيصح تسمية فرض الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الأئمة وأصبغ خلاف
والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي أنها لا تكرر في شيء من الاوقات المنهي عن الصلاة فيها مع
قول أبي حنيفة وأحمد أنها تكرر فيها مع قول مالك أنها تكرر عند طلوع الشمس وعند غروبها
فقط فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ووجه الأول أنها شافعية في الميت ومالك
المغفرة له فلا يمنع منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كون
ذلك المصلى قاصدا بالصلاة ما يقصده عبادة الشمس بل لا يكاد ذلك ينظر على قلب مسلم الآن
ووجه قول أبي حنيفة إطلاق الشارع المنهي عن الصلاة في هذه الاوقات فشم صلاة الجنائز
وهذا أحوط ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها كما وجهناه في قول أبي حنيفة ووجه
عدم قوله بالكراهة في وقت الاستئمان الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت قهرا عليه

وأهل الحضرة لا يمنعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل أو نهار بدليل استثناء من كان بحصر مكة من أوقات النهي وإيضاح ذلك أن جميع الاوقات التي أذن الحق تعالى لباده أن يقفوا بين يديه فيها أوقات رجة ورضى فان الطلال ساجدة تحت أقدام مظلولاتها فلو قدر أن المبدل يسجد لله تعالى في تلك الاوقات كان ظله نائبا عنه في السجود بخلاف وقت الاستواء لا يرى فيه ساجدة لله تعالى من شاخص ولا ظل فافهم وهذا سر يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب فرحم الله الأئمة ما كان أدق وجوه استنباطاتهم آمين * ومن ذلك قول الشافعي وأجد بعدم كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع قول أبي حنيفة ومالك بكرهه ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن المسجد حضرة الله الخاصة والصلاة على الميت شفاعته ومعلوم أن الشفاعة في عبد في حضرة شهود الحق تعالى أقرب قبولاً من حضرة المحجاب ووجه الثاني أن مقام الشفاعة مع المحجاب أقوى في التوجه إلى الله تعالى وأبعد عن مقام الأدلال لما يطرُق صاحب المحجاب من الهيبة غالباً بخلاف من رفع حجابيه من الأولياء فإنه ربما كان لا يرى العبد ذنباً حتى يشفع فيه لتكون تلك الحضرة تسقط نسبة أفعال العبد إليه لشهود صاحبها لله تعالى هو الخالق لأعمال عباده فلا يجد الشافع لذلك الميت ذنباً يستحق الشفاعة فيه لاجله وإيضاح أن صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الأخطاء بنفسه وذلك موجب لعدم قبول شفاعته في الميت فمن صلى في المسجد فقد تعرض للأخطأ بنفسه فأساء على الميت وعلى نفسه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة بكرهه النهي للميت والتداء عليه بخلاف الإعلام بموته فإنه لا بأس به عند الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو مندوب إليه ليصل العلم بموته إلى جماعة المسلمين مع قول أجدانه مكروه وفي رواية لا بي حنيفة أن ذلك لا يكره ما لم يخالف الشرع فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر وحاصله أن النهي إذا جاز تخيراً للميت فلا بأس به وإن لم يجزه فهو مكروه وكراهة تنزيه أو تحريم بحسب اجتهاد المجهد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في القديم أن الوالي أحق بالإمامة على الميت من الوالي مع قول الشافعي في الجديد الرجح أن الوالي أولى من الوالي قال أبو حنيفة والأولى للوالي إذا لم يحضر الوالي أن يحضر الإمام المحي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول خوف الفتنة إذا أراد الإمام الصلاة ومنع ووجه الثاني أن المقصود الأعظم من الصلاة على الميت الدعاء له والشفاعة فيه ولا شك أن الوالي في هذا الزمان أشق على الميت من غالب ولادة هذا الزمان وأجاب صاحب هذا الثاني بأن الولاية إنما كان الناس يقدمونهم في صلاة الجنائز على الوالي الخاص لكونهم كانوا في أزمن الماضي مختلفين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم وقد ذهب هذا الأمر من الولاية كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول أدر كنا للناس وهم يرون أن الحق بالإمامة على جنائزهم من رضوه لقرائضهم وسمعت سيدي علياً الحواصن رحمه الله تعالى يقول لصل من قال أن الوالي أولى بالإمامة على الميت رأي أن الحق تعالى إذا كبر بعبد من عبيده في الدنيا يستحي أن يرد شفاعته

واجابة دعائه في حق أحد كما وقع لفرعون حين توقف نيل مصر وسأله القبط في طلوعه مع
قرينة قوله لموسى وهارون فقالوا له قولنا فان في ذلك ارشادا الى الادب مع فرعون وهذا
وان كان طلوع النيل بسؤاله الحق في ذلك يدخله الاستدراج فنه تأنيس لما قلناه فافهم
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اوصى رجل صلى عليه لم يكن أولى من الولى مع قول
أحمد انه يقدم على كل ولى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ووجه الاول أن الولى أشق من الاجنبى ولو كان من أعظم الاسدقاء لان ارتباط النسب
أقوى والشفقة والمخو تابع لذلك بدليل الارث ووجوب الديعة على الناقلة ووجه الثاني أن
الصدى قد يكون أشق عليه من ولىه وأجاب عن الاول بأنه شفاعته في جزئ منه فلا يكاد
يوجد فيها ما يوجد في الشفاعته في الاجنبى من ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد
يرى في ذنوب نفسه حتى يتضرع الى الله تعالى في مغفرتها بخلافه في رؤية ذنوب غيره فان
الذنوب كلما وقعت في رأى العين كلما قبلت الشفاعته فيها أكثر وسمعت سيدى عليا المخو
رحمه الله تعالى يقول لا تقدمه فى الصلاة على ميتكم الا المخدق من العلماء والصالحين الذين
يدفون مراتب الناس كما لا ترقه اربابكم وتقديم من لا يستقد في الناس الا الخير فانه لا يرى
الميت ذنبا يشفع له عند الله تعالى فيه انتهى * ومن ذلك قول مالك ان الابن يقدم على الأب
والاخ أولى من المجدد والابن أولى من الزوج وان كان أباه مع قول أبى حنيفة انه لا ولاية
للزوج في الصلاة على زوجته ويكره للابن أن يقدم على أبيه ووجه قول مالك ان الابن
مقدم على الأب ان الابن أشد توجهها الى تحصيل مصالح أمه من أبيه اليها لاستداده منها
في الوجود وفي المال وأيضا فانه أدبر وأعرض عنه من حين التي نطقته في رحم أمه ووجه كون
الاخ أولى من المجدد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه به من غير واسطة بخلاف المجدد ومعلوم
ان المخو والشفقة يضمنان بالبعد ووجه كون الابن أولى من الزوج ظاهر لان الزوج بمجر دموت
زوجته يتوجه قلبه الى تزويج غيرها فيصير معرضا عنها بالقلب ولو أظهر الحزن عليها في الظاهر
فكانت شفاعته فيها خادجا بخلاف الابن ومنه يعرف توجه قول أبى حنيفة من انه لا ولاية
للزوج في ذلك * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الطهارة شرط في صحة الصلاة على الجنائزة
مع قول الشعبي وعبد بن جرير الطبرى انها تجوز بغير طهارة فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها صلاة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم
لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا حدث حتى يتوضأ وفي حديث آخر لا يقبل الله صلاة بغير
طهور فتعمل صلاة الجنائزة وما في معناها كسجدة التلاوة والشكر ووجه قول الشعبي وابن جرير
انها شفاعته في الميت والشفاعة لا يشترط فيها الطهارة وانما تستحب فقط كما قالوا في الدعاء وتلاوة
القرآن ثم ان الحجب ونحوه ويصح جل من قال باشتراط الطهارة على حال الاصابه الذين أبدانهم
ضمت من العاصى وقلوبهم في حجاب عن الله تعالى فكان اشتراط الطهارة بالماء أو ما يقوم مقامه
منعشلا ببدانهم وقلوبهم حتى يدخل أحدهم حضرة الله تعالى ويشفع في غيره بخلاف الاكابر من

الصالحين والعلماء العاملين الذين أبدانهم وقلوبهم حية أعظم من حياة الأصاغر بعد استعمالهم
 المماثلاتهم لا يحتاجون إلى طهارة تنمش أبدانهم ونحيي قلوبهم حتى يشعروا في غيرهم ويصح
 تعاميل حال الأكبر بحال الأصاغر فيسأخ الأصاغر بعدم اشتراط الطهارة لما جاء الله تعالى
 دون الأكبر فإن قلت لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة لصلاة الجنائزة دون غيرها من التواقل
 فضلا عن الفرائض فالجواب انما وقع الخلاف فيها لدم الركوع والسجود فيها للذين هما محل
 للقرب المادي من حضرة الله عز وجل فكان الواجب شفع الميت في صلاة الجنائزة في محل البعد
 من حضرة الله تعالى الخاصة بازكوع والسجود وما سرعت الطهارة بالامالة الا نعلمها محضرة
 القرب فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة ان يقف
 الامام عند رأس الرجل وعجيزة المرأة مع قول أبي حنيفة ومالك انه يقف عند صدر الرجل
 وعجيزة المرأة ووجه الاول ان الرأس أشرف ما في الرجل كما انه عند قوم آخرين أشرف ما فيه
 القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع وسعت سيدي عليا الخواص رجه
 الله تعالى يقول من خصص الوقوف بعجيزة المرأة طلبا لستر عورتها الطاهرة فقد فتح للناس باب
 كشف سواتها الباطنة فينبذ كل مصل بوقوفه عند عجيزتها صورة حجم عجيزتها فكأنه يراها
 بقلبه انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة بان تكبيرات الصلاة على الجنائزة أربع مع
 قول محمد بن سيرين انه ثلث ومع قول حذيفة بن اليمان انه خمس وكان ابن مسعود يقول
 كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائزة تسعا وسبعاً وخمسا وأربعا فكبروا ما كبر امامكم
 فان زاد على أربع لم تبطل صلاته انتهى وقال الشافعي ان من صلى خلف امام فزاد على الأربع
 لم يتابعه في الزيادة وقال أحمد يتابعه الى سبع فالاول مخفف والثاني أخف والثالث فيه
 تشديد والرابع فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ووجه الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الرابعة ووجه الثاني جعل كل تكبيرة
 بمثابة ركعة من الثلاثية ووجه من قال انه خمس أو سبع القياس على تكبير صلاة العبد
 ووجه من قال انه تسع بتقديم التسا على السين ان ذلك عدد الافلاك العلوية كما انه يقول الله
 أكبر من جميع ما يكبر به أهل هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك شدة منافاة صفة الموت
 لصفات الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير زيادة بمدسة ذلك الميت عن صفات الحق تعالى
 فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات حذو منكبيه الا في
 التكبيرة الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف وهو خاص
 بالأكابر الذين يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة بتأول تكبيرة فلا يخرجون منها
 حتى يفرغوا من الصلاة والثاني مشدد وهو خاص بالأصاغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى
 تلك المعرفة ولا يكاد أحدهم يدخل حضرة الله تعالى بتأول تكبيرة بل تخرج روحه من حضرة
 الله تعالى المرة بعد المرة ثم تدخل فهو يرفع يديه عند كل دخول لانه قدوم جديد على حضرة الله
 عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى فرض

مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يقرأ فيها شيء من القرآن فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن القرآن مشتق من القر وهو الجمع فهو قرأ وتناول
بجمع روح ذلك الميت على حضرة ربه المحذور الخاص على وجه الاحكام والتعظيم بمشاهدته
ووجه الثاني أن الميت إذا خرجت روحه لقي ربه فحصل لروحه الجمعية بحضرة ربه فلا يحتاج إلى
قراءة قرآن ليجتمع بها بخلاف الدعاء للميت لا يستغنى أحد عنه لأحيا ولا ميتا فافهم * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يسلم من صلاة الجنائز تسليمين مع قول أجدونه والمشهور عند مالك
أنه يسلم واحدة عن يمينه فقط فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول التفاؤل بحصول
الآمان للميت من الجهتين ووجه الثاني التفاؤل بحصول الآمان من جهة يمينه فقط وذلك إشارة
إلى أنه ليس لنا معرفة الأضغرة فقط دون سائرته فكان الجانب الأيسر هو صوة سائرته فتركنا
إعطاء الآمان من جهتها لجهلنا بها وتسليمنا لله تعالى في عبده وهو خاص بأهل الأدب فانهم
لا يجحرون على الله تعالى بخلاف الأصاغر فلكل امام مذهبا فافهم * ومن ذلك قول الشافعي
أن من فاتته بعض الصلاة مع الإمام يفتح الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الإمام مع قول أبي حنيفة
وأجدانه ينتظر تكبيرة الإمام ليكبّر معه وهو إحدى روايتي مالك فالأول مخفف والثاني
مشدد وفيه تشديد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول المبادرة إلى مصلحة الميت
بالقراءة أو الدعاء أو الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أذ هو الواسطة بيننا وبين الله تعالى
في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه قول الشافعي أيضا القياس على أمر الماء ومبين بموافقة
إمامه في صلاة الجماعة في أي جزء أدركه معه وإن لم يحسب له ووجه من يقول أنه ينتظر تكبيرة
الإمام كونها شفاعته والإمام هو الشافع حقيقة والمأمومون كالمؤمنين على دعائه فكان من
الأدب انتظاره تكبيرة لان كل مأوم محبوس في دائرة إمامه لا يعرف من أمور الحق تعالى
إلا ما جاءه على يدا مامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف * ومن ذلك قول أجدان من فاتته
الصلاة على الميت يصلي على قبره إلى شهر وهو مذهب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم أنه يصلي
عليه ما يبل الميت وقيل أبدا فالأول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يرد لنا في ذلك نص
فكان كالدعاء لمن مات من أخواننا فدعوا له مائة في الدنيا والآخر من مذهب الشافعي
تخصيص صحة الصلاة على القبر بمن كان من أهل فرضها وقت الموت وشرط أبو حنيفة ومالك في
صحة الصلاة على القبر أن يكون قد دفن قبل أن يصلي عليه ولكل من هذه الأقوال وجه * ومن
ذلك قول الشافعي وأجد بصحة الصلاة على الغائب مع قول أبي حنيفة ومالك بعدم صحتها فالأول
مخفف والثاني مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول الاتباع في صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني يقول ذلك خصيصا للنجاشي فلا يقاس عليه على أنه
ما تم غائب عند أهل الكشف بل جميع من في الوجود حاضر فرؤية البصر لا كابر ورؤية
البصيرة للأصاغر ودليل الأكاير حديث زويت الأرض فرايت مشارقها ومزاريها وكل مقام كان
لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز أن يكون مخصوص أمته عالم برئص بخلافه وهنا أسرار

يذوقها أهل الله تعالى لا تظرفى كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يكره الدفن ليلا
 مع قول الحسن البصري بكرهته فالأول مخفف خاص بالأصغر والثاني مشدد خاص
 بالأكبر من أهل الأدب فإن الليل بمثابة أرخاء الملك المسترينه وبين الناس ودفن الميت بمثابة
 إدخاله حضرة صر الملك بخلاف النهار فإنه موضوع للحكم بين العباد وإن كان الحق تعالى لا يصح
 له حجاب لكن الشرع قد تبع العرفى إما كن كثرة كنهه صحة الصلاة عاريا مع وجود ما يستر
 به عورته وإن كان الحق تعالى لا يصح أن يحجبه شئ فافهم ومن هنا كره بعض السلف الطواف
 بالكعبة ليلا وإن كان النص ورد لا تمتعوا أحدا طاف وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار فليس
 من يعلم كمن لا يعلم فافهم * ومن ذلك قول الشافعى وأجدا إذا وجد عضو ميت غسل وصلى
 عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلى عليه إلا أن وجدا كثر الميت فالأول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الأول أن الصلاة حقيقة انما هى على الروح والروح لا فرق بين تعلقها بالعضو
 الذى وجدناه ولا بين سائر الجسم ووجه الثانى أن الحكم يكون فى ذلك للأغلب لأنه الذى يطابق
 عليه أنه إنسان كماله وجدنا أناسا مقطوع الزجاء مثلا أو وجدناه كله الأوركة وبالمجمل فإذا كان
 الصلاة حقيقة انما هى على الروح فالصلاة للحق جميع أجزاء البدن المتفرقة ولو فى ألف مكان
 ويحصل مجيعها المغفرة والزجة والمساعدة وتكفير البهائم أو رفع الدرجات * ومن ذلك قول
 أبى حنيفة والشافعى أن الامام يصلى على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه أو قتل
 فى حد فإن الامام لا يصلى عليه ومع قول أحمد لا يصلى الامام على القاتل ولا على قاتل نفسه ومع
 قول الزهرى لا يصلى على من قتل فى رجم أو قصاص وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل
 نفسه وقال الأوزاعى لا يصلى عليه وعن قتادة أنه لا يصلى على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلى
 على النفساء فالأول مخفف فى جواز الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد ووجه الأول العمل
 بقوله صلى الله عليه وسلم صلو على من قال لا اله الا الله أى ولو قتل نفسه أو قتل فى الزنا
 أو القصاص أو كان غالا فى الغنية أو نفساء أو كان ولد زنا ووجه الثانى أن الصلاة تطهير وهى
 لا تطهر من عليه حق لا آدم بل المحقوق باقية عليه الى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة على النفساء
 أنها شهيدة كما ورد * ومن ذلك قول مالك وهو الأصح من مذهب الشافعى أن المجنب إذا شهد
 لا يفسل ولا يصلى عليه مع قول أبى حنيفة أنه يفسل ويصلى عليه ومع قول أحمد أنه يفسل
 ولا يصلى عليه فالأول مخفف بترك الفسل والصلاة والثاني مشدد فيها والثالث فيه تخفيف
 ووجه الأول تجميع الناس للقتال وبيان أن الشهادة تطهر الشهيد حسا ومعنى ووجه الثانى
 أن أحدا لا يستغنى عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء له بالمغفرة والرحمة ولا عن تطهير جسده بالماء
 بل يزيده الدعاء درجات والماء ناعشا ووجه قول أحمد أن المجتازة نوع آخر بخلاف حدث الموت
 فيحتاج الى غسل وإن كان الشهيد حيا عند ربه يرزق كما صرح به القرآن فالغسل يزيده وضاعة
 وحياتا فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعى فى أرجح قوليه أن المقتول من أهل العدل فى قتال
 البغاة غير شهيد فيغسل ويصلى عليه مع قول أبى حنيفة أنه لا يفسل ولا يصلى عليه وعن أحمد

روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان الغاصم المسلمين على كل حال والشهادة لا تكون الا لمن قتله الكفار الذين هم أعداء
الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة انه قتال لنصرة دين الله تعالى على كل حال وان نزل الامر
عن نصرته اصل الدين في الدرجة بجماع ان كلاما من القائلين بائع نفسه لله تعالى نصرته لدينه *
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قتل من أهل النبي في حال الحرب يغسل ويصلى عليه مع
قول أبي حنيفة فالاول مشدد من جهة الصلاة والنفل والثاني مخفف من جهة عدم الصلاة
والنفل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول انه مسلم على كل حال ووجه الثاني انه
كالحارب لدين الله تعالى فلا يصلى عليه بل ولا تنفعه الصلاة عليه ولا النفل الا ان يتوب *
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من قتل ظلماني غير حر يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة
انه ان قتل بجدية لم يغسل وان قتل بمقتل غسل ويصلى عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
ووجه الاول انه غير شهيد في أحكام الدنيا وان كان له ثواب الشهيد في الآخرة ووجه احد
الثقنين في قول أبي حنيفة في ان من قتل بجدية لا يغسل ان الجديدة تخرج منه الدم فيخرج
معه الخبث الواقع في روحه بحكم الجواردة للجسد بخلاف من قتل بمقتل فان الخبث باق في الدم
لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه * ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان المني امام الجنائزة
أفضل مع قول الثوري ان الزاكب يكون وراءها والمساخي حيث يشاء وكره الغضي المحمل بين
يدي العمودين وقال الشافعي هو أفضل من الترييع ودليل ذلك كله ما بلغ كل واحد عن
الشارع وأصحابه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من مات بالبصر ولم يكن بقربه ساحل
جعل بين لوحين والنقي في البحر ان كان في الساحل مسلمون وان كان فيه كفار قتل والنقي في
البصر ليجعل بقراره مع قول أحمد انه يتقل ويرعى في البحر بكل حال اذا تعذر دفنه فالاول مشدد
بالتفصيل والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط لمحرمه المسلم
فربما يجهده أحد في الساحل من المسلمين فيدفنه في الأرض لانه هو الدفن الحقيقي الذي تبار به
الذمة ويكون المسلمون الذين يجهدون ذلك الميت كالتائبين عن الذين حضروا موته في الدفن
بخلاف ما لو كان في الساحل كفار فانه يتقل لينزل قرار البحر ثلاثين نكاحه الكفار ووجه
الثاني ان المقصود لا اعظم من الدفن الرافع بحق الميت وكرام جسمه بعد الموت بتفقيه عن
العميون وعدم تأذي الناس برائحته وتعرضهم لاقوع في سبه اذا شعثوا تنريحه * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة ان رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسلم الميت سلا الى القبر مع قول
أبي حنيفة ان الجنائزة توضع على حافة القبر مما يلي القبلة ثم ينزل على القبر معترضا
فالاول مخفف على من ينزل الميت القبر مهمل عليه في نزوله والثاني مشدد في نزوله الى الحد
لكون الجنائزة المعترضة أكثر فلا من جعلها عند رجل القبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان التسليم
لقبر أولى لان التسليم قد صار من شعار الرافضين مع قول الشافعي في أربع القولين ان

التسطيح أولى فالأول مشدد بالتسليم من حيث أنه عمل زائد على التسطيح والثاني مخفف
 ووجه الأول التفاؤل بعلو الدرجات عند الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشيء
 يفعله من ذلك الميت فيسطحه وقوفه على موقف السوام من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه
 ما يشاء من رفع درجة أو مؤاخذة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهة المني بالنعال
 بين القبور مع قول أحد بكراهته فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان * ووجه الأول عدم ورود نص صريح بالنهي عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من
 قوله صلى الله عليه وسلم إن رآه بشي بين المقابر بطنين أخلع نعليك انتهى فإنه يحتمل أن يكون
 أمره بخلعهما احتراماً للموتى من حيث أن الميت يدرك احتقار الناس له إذا مشوا على قبره بالنعل
 وإن لم يلحق جسمه بذلك ألم ووجه من لم يكره ذلك مراعاة حق المحي وتقدمه على حق الميت
 من حيث أن المحي ربما تضررت رجله بحرارة الأرض مثلاً ويحتمل أن يكون الأمر بخلع النعلين
 لكونهما كأنهما لباس أهل الاحجاب كما يقتضيه سياق الحديث من أنهما كأنهما سبتين أي ليس
 عليهما شعر والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة إن التعزية سنة قبل الدفن لا بعده وبه
 قال الثوري مع قول الشافعي وأحداهما تسن قبله وبعده إلى ثلاثة أيام فالأول مخفف والثاني
 مشدد من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان * ووجه الأول أن شدة الحزن إنما تكون قبل الدفن فيعزى ويدعاه بخفيف
 الحزن ووجه الثاني استقرار الحزن غالباً بعد الدفن إلى ثلاثة أيام وقد يكون شصاً مشغولاً
 بأمرهم وقع فيه فلم يتفرغ للتعزية إلا آخر الثلاثة أيام فلولا امتداد وقت التعزية بعد الدفن
 لربما وقع بين العزى اسم فاعل والمعزى عداوة إذ لم تدارك التعزية بعد الدفن ويصح كلام أبي
 حنيفة على حال الأكابر الذين لا يحزنون على فوات أهل ولا مال كل ذلك الحزن وحمل كلام
 الأئمة على حال غاب الناس من الحزن إلى الميت * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحد
 بكراهة المجلس للتعزية مع قول أبي حنيفة بعدم الكراهة فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الأول أنه شق على المعزين تكليفهم المنهي إليه إذا سمعوا أنه جلس للتعزية ووجه الثاني
 أنه خفف على المعزين بالمجلس لهم بخلاف ما إذا لم يجلس فربما جال يعزونه فلم يجدوه فيحتاج
 أحدهم إلى مجي آخر به لذلك لاسيما من وراء مثل مهم دائم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 إن القبر لا يبنى ولا يجه من مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف
 ووجه الأول غلبة التسليم لله عز وجل بالقائه في القبر بين يدي الله عز وجل من غير حائل فوق
 ما يمنع عنه شيئا من الآفات وهو خاص بالأصاغر ووجه الثاني الاعتدال باحتمال التفاؤل
 بتوقف الأمور على مسياتهم من باب عقل وتوكل فهو خاص بالأكابر وقد قال العارفون
 أن سكنى الدور المتقدمة أولى من الدور الجديدة من حيث أن الساكن في الدار المتقدمة يكون
 الغالب عليه التوكل على الله بخلاف الساكن في الدار الجديدة المحكمة البناء فإنه قد يصير
 الغالب عليه الاعتدال على الدار من حيث أحكامها الأعلى الله تعالى فاتهم * ومن ذلك قول الأئمة

الثلاثة باستحباب القراءة للقرآن عند القبر مع قول أبي حنيفة بكرايتها فالاول محقق والثاني
مستدود ووجه الاول ان القراءة عند القبر يربب لانتزال الرحمة على الميت ووجه الثاني ان في ذلك
امتثال للقرآن نظير ما ورد من النهي عن الصلاة في المقبرة والمخلاف في وصول ثواب القرآن للميت
أو عدم وصوله مشهور ولكل منهما وجه ومذهب أهل السنة ان للإنسان أن يجعل ثواب عمله
لغيره وبه قال أحمد بن حنبل وأما حكم الدعاء للميت بعد الدفن بالتثبيت فهو ثمرة
الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة اذا الساقعون حكمهم حكم العسكري اذا وقف
بباب الملك ليشفع فيمن أذن بالوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود
الاعظم لاسماعين سؤال منكرو تكبير وحين يذهل من رؤيتهما
لا يقال ان الصلاة تكفي عن الدعاء له بعد الدفن
فافهم والله تعالى أعلم بالصواب
والله المرجع والمآب
آمين
تم

تم الجزء الاول من الميزان الكبرى لقطب العارفين وامام الواصلين سيدي عبد الوهاب الشعراني
نفعنا الله به آمين في غاية صغر الذي هو من شهر سنة ألف وثمانين تسعة وسبعين من الهجرة
النبيه على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية
يده الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة

«فهرست الجزء الثاني من كتاب الميزان»

صفحة

صفحة

٢	كتاب الزكاة	٨١	باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع
٥	باب زكاة المحبوس	٨٢	باب السلم والقرض
٦	باب زكاة النابت	٨٥	كتاب الرهن
٨	باب زكاة الذهب والفضة	٨٧	كتاب التفليس والمجبر
١٠	باب زكاة التجارة	٨٩	كتاب الصلح
١٠	باب زكاة المعدن	٩١	كتاب المحوالة
١١	باب زكاة الفطر	٩١	كتاب الضمان
١٥	باب قسم الصدقات	٩٣	كتاب الشراكة
٢٠	كتاب الصيام	٩٤	كتاب الوكالة
٣٠	باب الاعتكاف	٩٦	كتاب الاقرار
٣٤	كتاب الحج	٩٨	كتاب الوديعة
٤٠	باب المواقيت	٩٩	كتاب العارية
٤١	باب الاحرام ومخطوراتها	١٠٠	كتاب النصب
٤٧	باب ما يجب بمخطورات الاحرام	١٠٢	كتاب الشفعة
٤٩	باب صفة الحج والعمرة	١٠٤	كتاب القراض
٥٧	باب الاحصار	١٠٥	كتاب المساقاة
٥٨	باب الاخضية والفيقة	١٠٦	كتاب الاجارة
٦٢	باب النذر	١١٠	كتاب احياء الموات
٦٤	كتاب الاطعمة	١١١	كتاب الوقف
٦٨	كتاب الصيد والذبايح	١١٢	كتاب الهبة
٧١	كتاب البيوع	١١٣	كتاب القطة
٧٤	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز	١١٥	كتاب القبط
٧٧	باب تقرير الصفقة وما يفسد البيع	١١٥	كتاب الجمالة
٧٧	باب الربا	١١٦	كتاب الفرائض
٧٨	باب بيع الاصول والثمار	١١٨	كتاب الوصايا
٧٩	باب بيع المعصرة والرد بالعيب	١٢٢	كتاب النكاح
٨٠	باب البيوع المنهي عنها	١٢٧	باب ما يحرم من النكاح
٨١	باب بيع المراهجة	١٣٠	باب الخيار في النكاح والرد بالعيب

صفحة	صفحة
باب حكم البغاة ١٧٢	كتاب الصداق ١٣١
باب الزنا ١٧٢	باب القسم والنشور وعشرة النساء ١٣٣
باب حد القذف ١٨٠	كتاب الخلع ١٣٤
باب السرقة ١٨٢	كتاب الطلاق ١٣٥
باب قطاع الطريق ١٨٩	كتاب الرجعة ١٣٩
باب حد شرب السكر ١٩٢	كتاب الايلاء ١٤١
باب التعذيب ١٩٤	كتاب الطهارة ١٤١
باب الصيال وضمان الولاية والبهائم ١٩٦	كتاب العان ١٤٣
كتاب السير ١٩٧	كتاب الايمان ١٤٥
كتاب قسم النفي والنفية ٢٠٠	كتاب العتد والاستبراء ١٥٣
باب الجزية ٢٠٨	كتاب الرضاع ١٥٥
كتاب الاقضية ٢١١	كتاب النفقات ١٥٦
باب القسمة ٢١٨	كتاب المحضنة ١٥٨
كتاب الدعاوى واليئنا ٢١٩	كتاب الجنائيات ١٥٩
كتاب الشهادات ٢٢٢	كتاب الديات ١٦٢
كتاب العتق ٢٢٨	باب القسامة ١٦٧
كتاب التدبير ٢٣٠	باب كفارة القتل ١٦٨
كتاب الكفائة ٢٣١	كتاب حكم السحر والساحر ١٧٠
كتاب امهات الاولاد ٢٣٢	كتاب الحدود السبعة المرتبة على الجنائيات ١٧١
خاتمة الكتاب في بيان بئدة صالحة ٢٣٣	باب الردة ١٧١
تعلق باسرار احكام الشريعة	

المجزؤ الثاني من كتاب الميزان للعارفة

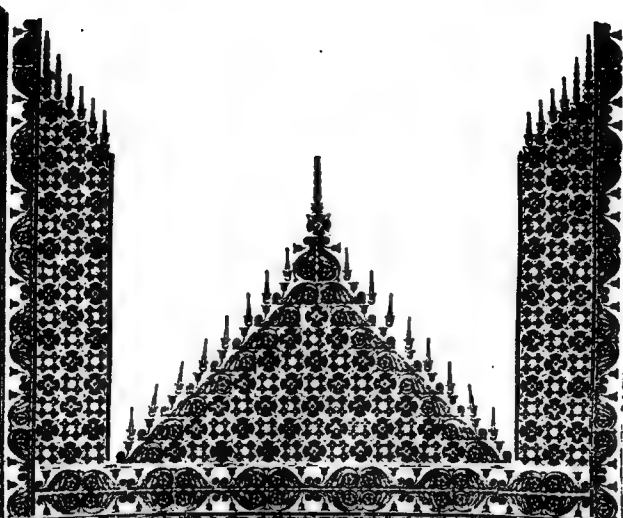
الصمداني * والقطب الزباني * سيدي

عبد الوهاب الشعراني نفعنا الله

بسلامه والمسلمين آمين

بجاء النبي الامين

آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الزكاة)

أجمع العلماء على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وعلى أن وجوبها في أربعة أصناف المواشي وجنس
 الأثمان وعروض التجارة والمكيل والمدخر من الثمار والزروع بصفات مقصورة واجموا على وجوب
 الزكاة على الحر المسلم البالغ العاقل واجموا على أن المحمول شرط في وجوب الزكاة إلا ما حكى عن
 ابن مسعود وابن عباس من قوليهما بوجوبها من حين الملك ثم إذا حال المحمول وجبت وكان ابن
 مسعود إذا أخذ عطائه زكاه في المحال واجموا على أن انتراج الزكاة لا يصح إلا بنية وقال
 الأوزاعي لا يفتقر انتراج الزكاة إلى نية وعلى أن من امتنع من انتراج الزكاة بخلا أخذت منه
 قهر أو عزر وعلى أنه ليس في المال سوى الزكاة وقال مجاهد والسبي إذا حصد الزرع وجب عليه
 أن يلقى شيئا من السنابل للمساكين وكذلك إذا جاز الفضل يجب عليه أن يلقى شيئا للفقراء من الثمار
 هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه * فمن ذلك قول أبي حنيفة يجب
 على المكاتب العشر في زرعه لا فيما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه زكاة ومع قول أبي
 ذر يجب عليه الزكاة مطلقا فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجح الأمر
 إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد
 عليه في وجوب انتراج العشر من زرعه كالعقوبة له وإن كان هو في الرق ما بقي عليه درهم ووجه
 الثاني نقص ملكه الشرعي فنصدق الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكاة عليه توسعة عليه

يعرف ذلك في فكالك رقبته من رقب السيد الى الرق المخالص الذي هو رق الله العلي العظيم فانه
 هو المالك الحقيقي وذلك غير على مقام الحق تعالى ان يشاركه أحد من السيد في معنى الملك
 ووجه الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من أهل التواضع لله لرضي ان
 يكون عبدا لسيد الله تعالى وتواضعا لله عز وجل فلذلك أوجب الله عليه الزكاة زيادة على مال
 الكتابة تليظا عليه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه
 من الزكاة حال اسلامه مع قول أبي حنيفة انها تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعلقها بحال التزامه الاحكام الشرعية قبل خروجه من أصل
 الدين فكما جبط الأصل كذلك حطت فروعه فان عاد الى الاسلام بني على كل شيء مقتضاه
 فيصح دخول ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
 ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التليظ ووجه الثاني انها طهرة للروح والمال أوجبها
 الله تعالى في مال عبده المؤمن بحبة فيه وشققة عليه وعلى ماله أن يدخلها ما خبث فكأن اللاتق
 بحال المرتد عدم إيجابها عليه اعراضا من الشارع عنه وغضا عليه فانه أسوأ حالا من الكافر
 الأصلي لرفضه الاسلام وأيضا فان الزكاة تابعة للأصل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه
 الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من مالهما وبه قال جماعة من الصحابة مع
 قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا زكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما ومع قول الأوزاعي
 والثوري وجوب الزكاة في المحال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويضيق المجنون فالاول والثالث
 مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول والثالث الأخذ
 بالاحتياط والعمل بقاعدة أن كل من وجب عليه شيء وعجز عن مباشرة جاز الاستنابة فيه باذنه
 أو باذن الحاكم ووجه الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تأخير
 انراجها عند الاوزاعي والثوري الى البلوغ أو الافاقة أولى ليجزها بطيب نفس بخلاف العشر
 في الزرع لسماحة النفوس به غالبا * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لو ملك نصابا ثم باعه في
 اثنا المحول أو بآدمه ولو فسر جنسه انقطع المحول مع قول أبي حنيفة انه لا يتقطع بالمبادلة في الذهب
 والفضة ويتقطع في الماشية ومع قول مالك انه ان بآدمه بجنسه لم يتقطع والا فرياسان فالاول
 مخفف من جهة عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه والثالث
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن من بآدم أو باع لم يصدق عليه انه حال
 على نصابه المحول فلا زكاة ووجه قول أبي حنيفة أن من بآدم بذهب أو فضة فكأنه لم يبادل
 لانه قد ناض على كل حال بخلاف الماشية ووجه قول مالك يعرف مما قررناه فتأمل * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه ان تلف بعض النصاب أو تلفه قبل تمام المحول انقطع المحول
 مع قول مالك وأحمد انه ان تصدب تلفه الفرار من الزكاة لم يتقطع المحول ويجب انراجها عند
 تمكنه آخر المحول فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في
 أحد شقي التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في المجد يدالراج وأحمد

في إحدى روايته أن المال المنسوب والفعال والمسود إذا عديرتكى عن الماضي مع قول أبي حنيفة
وصاحبه والشافعي في القديم أنه يستأنف المحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو إحدى
الروايتين عن أحمد ومع قول مالك أن عليه إذا عديرتكى زكاة حول واحد فالأول مشدد والثاني
مخفف والثالث فيه تخفيف فرجح الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل مذهب وجه * ومن ذلك
قول الشافعي في أظهر الروايات أن الدين المستغرق للتمسك أو لبعضه لا يمنع وجوب الزكاة
مع قول أبي حنيفة وهو القول القديم للشافعي أنه يمنع فالأول مشدد والثاني مخفف فرجح
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر * ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن الزكاة
تخص في عين المال لا في الذمة مع قول أبي حنيفة أنها تتعلق بالعين كتحقق الجناية بالرقبة
ولا ينزل ملكه عن شيء من المال إلا بالدفع إلى المستحق وهو إحدى الروايتين عن أحمد في الأموال
الظاهرة ومع قول مالك أنها تتعلق بالذمة ويكون جزء من المال مرتبها وله أن يؤدي الزكاة
من غيرها فالأول مشدد من حيث وجوبه ما في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث تعلقه
بالعين وتشديده من حيث تعلقها بذمته بحاسب عليها يوم القيامة وكذلك الثالث فيه التشديد
من جهة كون جزء منه مرتبها حتى يؤديها فرجح الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال
ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أنه لا يجوز تقديم النية على الإخراج مع قول
أحمد أنه يسقط مقارنة النية للإخراج فان تقدمت بزمان يسير جاز وأن طال لم يحجز كالطهارة
والصلاة والحج وفي رواية عن أبي حنيفة أنه لا بد من نية مقارنة للأداء ولو عزل قدر الواجب
فالأول مشدد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجح الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فكلف المبدؤ بوجوب النية في سائر العمل فلا يكفي
في جزء منه ولو كثر ذلك أنجزه وبذلك عرف توجيه الرواية عن أبي حنيفة * ووجه جواز تقديمه
بزمان يسير أن ما قارب الشيء أعطى حكمه وإيضاح ذلك كله أن النية هي الإخلاص فحي فارتقت
النية العمل لم يحصل إخلاص وإذا لم يحصل إخلاص فلا تقبل منه الزكاة * ومن ذلك قول مالك
والشافعي أن من وجبت عليه زكاة وقدر على إخراجها لم يحجزه تأخيرها فان أخر عن غير ذلك
عنه تلف المال مع قول أبي حنيفة تسقط بطلقه ولا تصير مضمونة عليه ومع قول أحمد أن إمكان
الاداء ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الضمان وأذ تلف المال بعد المحول استقرت الزكاة في ذمته
سواء أم يمكنه الاداء أم لا فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف من الأول فرجح الأمر
إلى مرتبتي الميزان * ووجه هذه الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من وجبت
عليه زكاة ومات قبل أدائها أخذت من تركته مع قول أبي حنيفة أنها تسقط بالموت فالأول
مشدد والثاني مخفف فرجح الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المسارعة إلى برائة ذمة الميت
بكمال إخراج زكاته التي ترتب في ذمته ووجه الثاني تقديم الورثة بذلك للمال على الفقراء لأن
يشاء وإخراجها وهم بمن يترتب ذمته لكونهم ألحق بالميت وأرثهم فقهرى بخلاف الفقراء وهم
جمل الأول على حال الميت المتورع إذا كان ورثته كذلك وجعل الثاني على ما إذا كان بالصدقة

ذلك والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من قصد الفراء من الزكاة كان وجب من ماله شيئاً أو باعه ثم اشتراه قبل المحول سقطت عنه الزكاة وإن كان مبيئاً صابغ قول مالك وأحمد لا تسقط فالأول مخفف والثاني مشدد ففرح الأرمالي مرتبتي الميزان ووجه الأول جله على تغيير نيته الفاسدة بعد ذلك قبل إزالة العين ووجه الثاني جله على استحبابها معادعة قه عز وجل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن تجهيل الزكاة جائز قبل المحول إذا وجد النصاب مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ففرح الأرمالي مرتبتي الميزان ووجه الثاني جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلاة وتعام المحول كدخول الوقت ووجه الأول أنه فعل خير واعتبار كمال المحول فاجعل توسعة لصاحب المال فإذا اختار أن يجاهل قبل كمال المحول فلا يمنع بخلاف تقديم الصلاة عنها لا يجوز لأشراط الوقت في صحتها كما هو مقر في كتب الفقه ولكنها لا يعتد للفقراء فنعها بخلاف الزكاة والله أعلم

(باب زكاة الحميون)

أجموعاً على وجوب الزكاة في النعم وهي الأبل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكمال المحول وكون المالك حراً مسلماً وأجموعاً على أن النصاب الأول في الأبل خمس وفيه شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت محصاة فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة فإذا بلغت إحدى وستين إلى أتم ما صرحت به الأحاديث الصحيحة وجب إخراج ما وجب بلا خلاف في شيء منها بين العلماء وأجموعاً على أن البخاني والعرب والدكوري والأناث في ذلك سواء وانفقوا على أنه لا شيء فيما دون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب أنه يجب في كل خمس من البقر شاة في الثلاثين كما في الأبل وكذلك اتفقوا على أن النصاب الأول في البقر ثلاثون وفيها تبضع فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة وأجموعاً على أن نصاب الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والمزسوا مائة وعلى أن الخيل إذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها الزكاة إذا بلغت نصاباً وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة في البغال والحمير إذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إذا كان عنده خمس من الأبل فأنجز واحدة منها انتهى تجزئته مع قول مالك وأحمد أنها لا تجزئ به وإذا بلغت أبله خمسا وعشرين ولم يكن في ماله بنت محصاة ولا ابن لبون فقال مالك تلزمه مع قول الشافعي وأحمد أنه يجزئ بين شراؤها واحدة منها وقال أبو حنيفة تلزمه بنت محصاة أو قيمتها فالعلماء في هذه الأقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن لا يخفى أن من وقف على حدها ورد أولى ممن يخرج غيرها من الحميون أو القيمة ولو كان الحميون المخرج أعلى قيمة مما قاله الشارع نظير ما قاله العلماء فمن زاد في التبضع عقب الصلاة على العدد الوارد ففرح الأرمالي مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا ملك نصاباً

واحدًا وخطاه لم يجب الزكاة على واحد منها مع قول الشافعي أن عليه الزكاة حتى لو كانت أربعون شاة بين مالك وجبت الزكاة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وبقيت مسائل الباب قد بطل عمل الناس بها فلا تطيل الباب بذلك كما والله أعلم

(باب زكاة الثابت)

اتفقوا على أن الثعالب خمسة أوسق والوسق ستون صاعًا وأن مقدار الواجب من ذلك العشر أن شرب بالمطر أو من نهر أو من شرب بنقع أو دولا ب أو بعاء اشتراه نصف العشر والصاب في الثمار والزروع إلا عند أبي حنيفة فإنه لا يصبره بل يجب العشر عنده في القليل والكثير قال القاضي عبد الوهاب ويقال أنه خالف الأجباع في ذلك واتفقوا على أنه لا زكاة في القطن وقال أبو يوسف وجوبها فيه وعلى أنه إذا أخرج العشر من الثمار من المحب وبقي عنده بعد ذلك سنتين لا يجب فيه شيء آخر وقال الحسن البصري كل ما حال عليه المحول وجب العشر فيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة في كل ما أخرجت الأرض من الثمار والزروع العشر سواء سقي بالماء أو بالنقع إلا المحطب والمحشش والقصب القارسي خاصة مع قول مالك والشافعي أنه يجب في كل ما أدنو وأقيت كالمخضعة والشمروا للزود وغير الثفل والكرم ومع قول أحمد يجب في كل ما يكال ويدن من الثمار والزروع حتى أوجها في اللوز وأقطعها في الجوز وفائدة الخلاف عند مالك والشافعي "وأحدان عند أحمد يجب في السمسم واللوز والفسق ويزر الكتان والكمون والكراروا والمخردل وعندهما لا يجب وفائدة الخلاف عند أبي حنيفة أنه يجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد وردت الأحاديث شاهدة لكل مذهب فلا يحتاج إلى توجيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أشهر روابيته وأحد قول الشافعي أنه يجب الزكاة في الزيتون مع قول أحمد في أشهر روابيته ومالك في إحدى روابيته والشافعي في أربع قوليه بعدم الوجوب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كثرة الحاجة إلى الزيت من حيث أنه آدم فاشبه القوت ووجه الثاني كونه غير قوت فلا تشدد حاجة الناس إليه مثل الثمر والزيت فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إن في العسل العشر مع قول مالك والشافعي في المجدد إذا زاججانه لا زكاة فيه ثم اختلف أبو حنيفة وأحمد فقال أبو حنيفة أن كان في أرض خراجية فلا عشر فيه وقال أحمد فيه العشر مطلقا ونصاه عند أحمد ثمانية وستون رطلا بالبغدادي وعند أبي حنيفة يجب العشر في القليل والكثير فالأول مشدد والثاني مخفف وقول أبي حنيفة بعدم وجوب ذلك في أرض الخراج مخفف وقول أحمد مشدد وكذلك قوله في الثعالب مشدد وقول أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الثعلب يربي مما يخرج من الأرض فكان كالمحصول التي تخرج من الزرع والثمار ووجه الثاني ما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه توسعة على الأمة فوجب الزكاة فيه خاص بالأكابرة وعدم وجوبها خاص بالأصاغر وكذلك قول أبي حنيفة

انها يجب في كل قليل وكثير خاص بالا كابر لا مطلق انراج العشر من العسل في بعض الاحاديث
 وقول احمد خاص بالاصغر * ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجب الزكاة الا في نصاب من كل
 جنس فلا يضم جنس الى جنس آخر مع قول مالك ان الشيعي يضم الى المخطئة في اكمال النصاب
 ويضم بعض القطنة الى بعض واختلف الروايات عن احمد في ذلك فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني ان
 الاجناس كلها قوت فكأنها شئ واحد * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسر غرض الفار
 ان يدا صلاحها على مال كها ترقيقه وبالقرء وتخليما الذمة مع قول أبي حنيفة ان المخمر من
 لا يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه
 الثاني انه تضمن قد يخطئ فلا خلاص فيه للفارس ولا للفقراء ولا للمالك ويصح حمل الاول
 على المخارص المحاذق الذي لا يخطئ غالبا والثاني على المخارص الذي قد يخطئ كما انه يصح
 حمل الاول على حال أهل الورع والثاني على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة القم والغنم
 مطلقا كما هو مشاهد في مصر * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الرابع من مذهبه انه يجب
 العشري في الارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عينها والعشري في غلتها مع قول أبي حنيفة
 انه لا يجب العشري في الارض الخراجية ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاما اذا كان
 الزرع لواحد والارض لا تجزى العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف
 ومحمد مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني مخفف وأما وجه
 وجوب العشر على مالك الزرع اذا سكن الزرع لواحد والارض لا تجزى فهو متوسط بين الامرين
 لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما استفاد منها صاحب الزرع فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان مالك الارض اذا جرها فعشر زرعها على الزارع مع قول
 أبي حنيفة انه على صاحب الارض ففي كل من القولين تشديد من وجه وتخفيف من وجه آخر
 وتوجيههما كتوجيه ما تقدم آنفا * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا كان لمسلم أرض
 لاخراج عليها فباعها من ذمي فلاخراج عليه ولا عشري في زرعه فيها مع قول أبي حنيفة يجب عليه
 الخراج ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشرين ومع قول محمد عشر واحد ومع قول مالك لا يصح
 بيعها منه فالاول مخفف والثاني مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والرابع
 فيه تخفيف والخامس مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول استحباب حكم الارض
 الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يحدث على الذي خراج بقصد امناع في شوكته ووجه الثاني
 مراعاة حال الذي في احداث الصغار عليه والذل على ملكه الارض المذكورة منه يعرف توجيهه
 قول أبي يوسف ومحمد ووجه قول مالك ان في بيع الارض المذكورة اعانة للكفار على التقوى
 علينا بملك تلك الارض واعزاز كلمتهم بخلاف من كان يزرع بالمخراج فانه تحت حكم المسلمين
 وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور الانصار قرأ فيها سكتة حرث فقال
 ما دخل هذا دار قوم الا دخل عليهم الذل أي لاجل الخراج الذي على أرض الحرث فلو كانت

الارض ملكا للانسان ما دخل داره ذل لانه يزرع في ملك نفسه بلا حراج والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب زكاة الذهب والفضة)

أجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كاللؤلؤ والمررد ولا في المسك والعنبر
عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الخمس في العنبر وعن أبي
يوسف في اللؤلؤ والجوهر والبواقيت والعنبر الخمس لانه معدن فاشبه الزكّاز وعن الضبي
وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر واجمعوا على أن أول النصاب في الذهب عشرون
مثقالا وفي الفضة مائتا درهم سواء كانا مضمروين أم مكشورين أم تبرأ أم مقرة فإذا بلغت
ذلك وحال عليها الحول ففيها ربع المشرع عن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين
مثقالا واجمعوا على تحريم اقتناؤها في الذهب والفضة واقتنائها على وجوب الزكاة فيها هذا
ما وجدته من مسائل الاجماع * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثني عشرية ان الزكاة
تجب فيما زاد على النصاب بالحساب مع قول أبي حنيفة لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم
أو عشرين مثقالا حتى تبلغ الزكاة أربعة أربعين درهما أو أربعة دنانير فيكون في الأربعين درهما درهم
ثم كذلك في كل أربعين درهما درهم وفي الأربعة دنانير قيراطان فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير وانما
تجب على الفنى "فلو أن الانسان يصير غنيا بالعشرين مثقالا من الذهب أو بالمائتين من
الفضة لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول أخذ بالاحتياط للفقراء فجعل فيما زاد
على النصاب الزكاة من غير عقوق عن الوقص وقول أبي حنيفة مخفف فيما زاد على النصاب الى
الأربعين وبه قال الحسن البصري في أول نصاب الذهب كما مر ثم انه لا فرق في وجوب الزكاة
على من ملك النصاب بين أن يكون من العوام أو من أهل الكشف خلا لما قاله بعض
الصوفية من انه لا تجب الزكاة الا على من يرى له ملكا مع الله تعالى أما من لا يرى له ملكا
مع الله تعالى كشفاً ويقينا فلا زكاة عليه انتهى والحق انها تجب على الانبياء فضلا عن غيرهم
لان في كل انسان جزءا يدعى الملك من حيث انه مستخلف في الأرض ولولا ذلك ما صح له عتق
ولا بيع ولا شراء ولا غير ذلك فافهم فان هذه الامور ما صحت من العبد الا بنسبة الملك اليه فإياك
والفظ والشطح عن ظاهر الشريعة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى
روايتيه ان الذهب يضم الى الفضة في تكميل النصاب مع قول من قال انه لا يضم فالأول
مشدد وفي وجوب الزكاة بالضم المذكور والثاني مخفف فيه فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الأول انه كله مال واحد وان اختلف جنسه ووجه الثاني الوقوف على حدهما ومن انه لا تجب
الزكاة في ذهب أو فضة الا ان كان كل منهما نصابا ثم اختلف من قال بالضم قل يضم الذهب الى
الورق ويكمل النصاب بالانحراب القيمة فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه يضم
بالقيمة ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتهما مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال

مالك لا يكمل نصيبا الا بجنسه فلا يجب عليه زكاة اذا كمل بنجر جنسه وتوجيه ذلك ظاهر فقه
 مما سبق * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجدان من له دين لازم على مقرملى باذل لا يجب
 عليه الاخراج الا بعد قبض الدين مع قول الشافعي في القول المجدي انه يلزمه ارجاز كاته
 كل سنة وان لم يقبضه ومع قول مالك لازكاة عليه فيه وان اقام سنين حتى يقبضه فيزكاه لسنة
 واحدة وان كان غن قرض أو غن مبيع وقال جماعة لازكاة في الدين حتى يقبضه فيزكاه
 ويستأنف به المحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديم وأبو يوسف فالاول
 والثالث وما وافقهما مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن الدين
 كالمال الفائع فلا يدري صاحبه هل يصل اليه أم لا فقد يحال بينه وبينه ولو كان على مقرملى
 كان ينزل عليه لص فيأخذ جميع ماله وهذا خاص بالا صاغر الذين في قبضهم ضعف بخلاف
 قول الشافعي فانه خاص بقوة الايمان واليقين الذي رجاني الحق تعالى أن لا يقطع به بل
 يحازيه على ذلك أضاعا فمضاعفة وكذلك قول مالك خاص بالا صاغر وأما تركيته سنة واحدة
 اذا قبضه فلانه لم يكن في قبضته وتصرفه حقيقة قبل ان يقبضه لعدم وصوله الى التصرف فيه
 بالمبيع والشرع متلافك انه كان معدوما عنده وهذا ملحق عائشة وغيرها في اخراج كل الماسي
 بعد القبض كما تقدم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في اطهر روايته
 انه يكره للانسان ان يشتري صدقته وانه ان اشترا ما صح مع قول مالك واصحاب أحمد بطلان
 البيع فالاول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشدد في ما وجبه الكراهة
 في القول الاول القرار من صورة الرجوع في الصدقة بعد ان أخرجهما عن ملكه للنقر والمساكين
 وغيرهم من بقية الاصناف الثمانية وهذا خاص بمقام الا صاغر كما أن من أهل الشرا خاص
 بمقام الا كابر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا كان زب
 المال دين على أحد من أهل الزكاة قدر زكاته لم يجز له مقاصدته عن الزكاة وانما يدفع اليه
 من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه المدين اليه عن دينه تايمع قول مالك انه يجوز ان يقاصمته فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بالا صاغر الذين يخاف
 من يهودهم وموافقتهم الى المحكام وحلفهم ان المدين لم يدفع اليهم الدين والثاني خاص
 بالا كابر الذين لا يخاف منهم ذلك وهذا نظير قول مالك بجهة البيع بالمعاملة من غير لفظ يدل
 على البيع كما يأتي فانه خاص بالا كابر بخلاف قول الشافعي انه لا يصح الا بلفظ لانه خاص
 بالا صاغر وهم أكثر الناس اليوم الذين يبيعون أو يشترون ثم ينكرون ويحلفون وقد قال
 تعالى واشهدوا اذا تباعتم فلو لا اللفظ ما صح لنا شهادة بالبيع فافهم * ومن ذلك قول الشافعي
 في أصح القولين واجدان لا تجب الزكاة في الحلى المباح المصوغ من الذهب والفضة اذا كان
 مما يلبس ويأمر مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجب فيه الزكاة فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في اشهر روايته انه لو كان
 لرجل حتى معدل لاجارة للنساء فلا زكاة فيه مع قول بعض اصحاب مالك بالوجوب وبه قال

الزهرى من أئمة الشافعية بناء على قوله أنه لا يجوز اتخاذا المحل للأجرة فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة أنه لا يجوز
 تمويه السقوف بالذهب أو الفضة مع قول بعض أصحاب أبي حنيفة يجوز ذلك ولما دخل الشافعي
 دار محمد بن الحسن وجد سقوفها كلها موهمة بالذهب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجح الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه اضاعة مال إلا أن يفعل ذلك باجتهاد ولمل ما فعله محمد بن
 الحسن كان كذلك ووجه الثاني أنه يزيد الأجرة لاسيما إذا كان موقوفا على الأرامل واليتام
 والعميان والله تعالى أعلم

(باب زكاة التجارة)

اجمعوا على أن الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود أنها تجب في عروض القنية وكذلك
 اجمعوا على أن الواجب في عروض التجارة ربع العشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وأما
 ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اشترى عبد التجارة وجبت عليه فطرته وزكاة
 التجارة عند تمام المحول مع قول أبي حنيفة أن زكاة الفطر تسقط فالأول مشدد والثاني مخفف
 فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الزكاة وجبت في العبد من جهة من مختلفتين فلا
 مانع من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني أن العبد محسوب من جهة مال التجارة فلا يجمع على
 مالك العبد زكاته أن كان له كسب أن أخرجهما مالك متبرعا فلا يمنع * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي وأحمدان العروض للتجارة إذا كانت مقرجة للقضاء ويربص بها للتفاني والأسواق
 تقوم عند كل حول ويزكها على قيمتها مع قول مالك أنه لا يقومها كل حول ولا يزكها ولو دامت
 سنين حتى يبيعها بذهب أو فضة فنزكي لسنة واحدة إلا أن يصرف حول ما يشتري أو يبيع
 فيبذل لنفسه شهر من السنة فيقوم فيه ما عنده ويزكيه مع الناض أن كان له فالأول
 مشدد والثاني مخفف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأمرين ظاهر لعدم ورود نص بكيفية
 الإخراج * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحادقوله أنه إذا اشترى عروضاً للتجارة
 بما دون النصاب اعتبر النصاب في طرفي المحول مع قول مالك والشافعي بترك النصاب في جميع
 المحول فالأول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في أثناءه بعدم وجوب الزكاة وتشديد على
 المستحقين من حيث عدم إخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين أيضاً بعدم إخراج الزكاة
 إلا مع تمام النصاب في جميع المحول وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه إذا
 نقص النصاب في أثناء المحول فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاعتبار بوقتي الانقضاء
 والوجوب فلا يشدهما الحكم ووجه الثاني مبنى على قاعدة إطلاق التصرف وعدم انضباط
 الأمر ودوام الربح توسعة على الناس وليس في ذلك نص في تعيين أحد الأمرين * ومن ذلك
 قول مالك وأحمدان زكاة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في أحد أقواله أنها تتعلق بالمال
 يتعلق الشركة وفي قول يتعلق الزهرى وفي قول بالذمة ووجه كل من الأقوال أنه مر واقع العلم

(باب زكاة المعدن)

اتفقوا على انه لا يشترط التحول في زكاة المعدن الا في قول الشافعي واجمعوا على انه يعتبر التحول في الركا والاركا واتفقوا على انه يعتبر النصاب في المعدن الا باحنيقة فانه قال لا يستبر الصاب بل يجب في قبيله وكثيره الخمس واتفقوا على ان النصاب لا يعتبر في الركا والاركا عند الشافعي فانه جعله شرطا للوجوب هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما ان قدر الواجب في المعدن ربع المشرع مع قول ابي حنيفة واحدان الواجب الخمس فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ان زكاة المعدن تخص بالذهب والنضة فلواستخرج من معدن غيرهما من الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول ابي حنيفة ان حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الارض مما ينطبع بالبار كالحديد والرصاص لا بالفيروزج ونحوه ومع قول اخيه يتعلق بالمنطبع وغيره كالسكك فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول صفاء جوهر القدين وكثرة رواجهما فكانهما تقدان مضروبان ووجه الثاني اطلاق المعدن على كل منطبع ووجه الثالث مطلق الاستفاد ولكل من الاقوال وجهه وتقدر مصرف ذلك راجع الى رأي الامام فله ان يضع على اصحاب المعدن ما يراه احسن لبيت المال خوفا ان يكثر مال اصحاب المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا على الصاكر فيحصل بذلك الفساد والمحدثه رب العالمين والله تعالى اعلم

(باب زكاة الفطر)

زكاة الفطر واجبة باتفاق الاثمة الاربعة وقال الاصم واسماعيل بن علية هي مستحبة واتفقوا على ان كل من زمت زكاة الفطر زمت زكاة اولاده الصغار ومالكه المسلمين كما اتفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن علي بن ابي طالب انها تجب على كل من اطاق الصلاة والصوم وعن سعيد بن المسيب انها لا تجب الا على من صام وصلى واتفقوا على انه يجوز تعجيل الفطرة قبل العيد بيومين ووجه اتفاق الاثمة الاربعة على وجوب زكاة الفطر كونها طهرة للصائم من الرقت وغيره مما وقع في الصوم تغليما لصفة الصداقة التي تخلق الصائم باسمها ووجه قول الاصم وغيره انها مستحبة كون العيد لا تسلم له عبادة من النقص سواء الاكابر والاصاغر باعدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلذلك كانت مستحبة ويصح تعجيل الوجوب بتعجيل المستحب فتسكون واجبة في حق من يقع التحلل في عبادتهم ومستحبة في حق الانبياء ومن ورثهم في المقام فافهم ووجه من قال انها تجب على الكبير والصغير كون الشارع صرح بذلك ووجه قول علي بن ابي المسيب القياس على الهيلة والصوم وذلك بالتمييز والقدرة على المجموع ووجه جواز تعجيل الزكاة المذكورة قبل العيد بيومين فقط قرب ذلك من يوم العيد وما قارب الشيء اعطى حكمه فيكون يوم العيد كالتيكبين من ميقات الصلاة للوقت فافهم واتفقوا على انها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تصير ديناً حتى تؤدى هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق

بين الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي والجمهور ان زكاة الفطر
 فرض واجب بناء على ان الفرض هو الواجب وعكسه مع قول أبي حنيفة انها واجبة وليست
 بفرض لان الفرض أكد عنده من الواجب فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم السنة المحمدية كتعظيم القرآن من حيث ان ما امر به
 في مرتبة ما أمر به القرآن في وجوب الفعل ووجه الثاني المفرق بين ما أمر به الحق تعالى
 في كتابه وبين ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الاصطلاح من الامام أبي حنيفة
 فان نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم مدحه على ذلك من جهة رفع رتبة الحق تعالى على
 عبده وان كان لا يخلق عن الهوى فهو نظير تخصيص الانبياء في الدعاء لهم بلفظ الصلاة وان
 كانت في اللغة هي الرجة فخصيص الشانم وتقرى بين لفظ الترحم على الاولياء والترحم على
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد انها تنجب على
 الشريكين في العبد المشترك وفي رواية لا حمدان كلاما من الشريكين يؤدي عن حصته صاعا
 كاملا مع قول أبي حنيفة انها لا تنجب على الشريكين عنه فالاول فيه تشديد واحدى الروايتين
 عن احمد مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بنوع
 من الاحتياط ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط الكامل ووجه الثالث انصراف العبد
 في الحديث الى من ملكه واحد فقط وان كان المعنى يشمل المشترك فافهم ومن ذلك قول
 أبي حنيفة انه يلزم السيد زكاة عبده الكافر مع قول الأئمة الثلاثة انه لا تنجب عليه الا في عبده
 المسلم فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول اطلاق العبد في بعض الاحاديث فشمع
 الكافر ووجه الثاني ان الزكاة طهرة والكافر ليس من أهل التطهير مع تصريح الشارع
 بذلك في الاحاديث فشمع أصحاب هذا القول المطلق على المقيد وهذا احوط من حيث الادب
 مع الشارع والاول احوط من حيث براءة الذمة وعليه اهل الكمال من العارفين فيفعلون
 بالمطلق في محله والمقيد في محله هو بام التشرع مع الشارع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 انه يجب على الزوج فطرة زوجته كما يجب عليه نفقتها مع قول أبي حنيفة انه لا يجب على الزوج
 فطرة زوجته فالاول مشدد على الزوج والثاني مخفف عنه مشدد على الزوجة فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من كمال المواصلة للزوجة ولا يلقى بمحاسن الاخلاق
 ان يكلف زوجته بذل مال في تطهيرها من الرجن الطاهر والباطن ووجه الثاني ان
 الخطاب بهذه الزكاة انما هي المرأة لعود مصلحة ذلك عليها في دينها وان كان الاولى من الزوج
 انخراجها عنها ما كافأها على اعانتها على غرض طرفة في رمضان بجماعها او بشبع نفسه
 برويتها فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من بعثه من بعضه من بعضه رقيق مثلا لا فطرة عليه
 ولا على مالك نصفه مع قول الشافعي واجد انه يباذره نصف الفطرة بحريته ومع قول مالك
 في احدي روايته ان على السيد النصف ولا شيء على العبد ومع قول أبي ثور يجب على كل واحد
 منهما صاع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وهو معنى قول مالك المدكور والثالث مشدد فرجع

الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر لان السيد لم يملكه كله والزاكاة موضوعها أن تكون
عن جملة الانسان لاعن بضعه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تحصيل السيد أن يزكى عن
العبد بقدر حصته والعبد لا مال له يخرج من نفسه ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط فخرج الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد انه لا يستبرئ في وجوب زكاة الفطر
أن يكون المخرج يملك نصيبا من الفضة وهو ما تادروهم بل قالوا ان كل من فضل عن قوته وقوت
من تلامه نفقته يوم العيد وليتة شئ فقدر زكاة الفطر وجبت عليه مع قول أبي حنيفة انها لا تجب
الا على من ملك نصيبا كاملا فاضلا عن مسكته وعنده وفرسه وسلاحه فالاول مشدد والثاني
مخفف فخرج الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول كون القدر المخرج في زكاة الفطر امرا يسيرا
فلا يشترط ان يملك صاحبه نصيبا بخلاف ربع العشر في الفضة مثلا فان النفوس ربما يملك به
وجه الثاني الحاق زكاة الفطر باحتوائها من زكاة القدر وغيره في اعتبار ملك التصاب ولكن
ان اخرجها من يملك دون التصاب فلا بأس * ومن ذلك قول أبي حنيفة انها تجب بطول عجز
اول يوم من شوال مع قول اجدانها تجب بغروب الشمس ليله العيد ومع قول مالك والشافعي انها
تجب بغروب شمس ليله العيد على الراجم من قوله ما ووجه القولان ظاهر * ومن ذلك اتفاقهم
على أنه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين والنسفي انه يجوز تأخيرها عن يوم العيد
قال اجدوار جوان لا يكون به بأس فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامرالى مرتبتي الميزان
وجه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني كونه لم يرد في ذلك نص
بوجوب تخصيص اليوم عند القائل بذلك وما عدا عنهم عن الطواف في هذا اليوم فهو مجوول
عنده على الاستصحاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز ان يخرجها من خمسة اصناف من
البر والشعير والقرو والزبيب والاقط اذا كان قوتا مع قول أبي حنيفة انها لا تجزى في الاقط اصلا
بنفسه وتجزى بقيمته وقال الشافعي كل ما يجب فيه العشر فهو صالح لاخراج زكاة الفطر منه
كالارز والذرة والدخن ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فخرج الامرالى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجزى دقيق ولا سويق مع قول أبي حنيفة
انهما يجزئان اصلا بانفسهما وبه قال الانصاف من ائمة الشافعية وجوز ابو حنيفة اخراج القيمة
عن الفطرة فالاول مشدد على المخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فخرج
الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاقتصار على الوارد في ذلك ووجه الثاني ان الدقيق
والسويق اسهل على الفقراء من الحب وذلك ان يوم العيد يوم سرور لا اغشاء في سرور يوم العيد
لاستغنائهم عن تهيئة ما يأكلون ذلك اليوم بخداهم فلا يجوز جوعهم الى التعب في تحصيل قوتهم
المتنص لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا اخذوا الحب يحتاجون الى غربلة وتنقيته
وطحنه ومجته ونخبه عادة وذلك بنفس عليهم السرور في يوم العيد والاولية ولما علم الشارع
هذا المعنى قسم التعب بين الاغنياء والفقراء فيكون على الفقراء شطر التعب وعلى الاغنياء الشطر
الاخر قياسا بالعدل ولكن ان اخرج الاغنياء للفقراء الطعام المهيأ للاكل بلا تعب كان اقرب

الى تحصيل سرورهم أعنى الفقراء وامان جوز انراج القيمة فوجهان الفقراء يصيرون بالخيار بين
 أن يشتري أحدهم جالوطه امامهم الا كل من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على الاغنياء
 والفقراء فانه يوم اكل وشرب وبغال وذ كرتة عز وجل فالطعام يسر اجسام الناس وذ كرتة
 يسر ارواحهم فيحصل بذلك السرور الكامل للارواح والاجسام وقد ذقنا ذلك مرة في ليلة الجمعة
 فصرنا نأكل ونذ كرتة فيحصل لنا سرور لا يعادله سرور ومن شك فليعرب لكن بعد جلاء قلبه من
 الرغوات والادناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة انراج الحب والدقيق ونحوه *
 وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول المطلوب من الاغنياء يوم العيد زيادة البر
 والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك أوجب الشارع على الوالد انراج الزكاة عن الصبي الذي
 لم يبلغ الطاعة على الصوم توسعة على المساكين والافاضة الصوم يحسبون مطلقا بين السماء
 والارض حتى يؤثر الصبي بالانخراج انتهى والله أعلم * ومن ذلك قول مالك واجدان انراج التمر
 أفضل من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعي ان البر أفضل ومع قول ابي حنيفة ان أفضل ذلك
 أكثره ثمنا فالاول مخفف محمول على حال من كان التمر عندهم أكثر واخى من البر والثاني محمول
 على من كان البر عندهم أكثر واخى من التمر ووجه الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه مؤذن بأنه ألد
 طعاما غلما الثمن دائر مع شدة اللذة وكثرة النفع فرفع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 الاثمة الثلاثة ان الواجب صاع بصاع التي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمسة اجناس
 السابقة مع قول ابي حنيفة انه يجزئ من البر نصف صاع فالاول كالشد والثاني كالخفف
 ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجاعة جعلوا نصف
 الصاع من المحنطة بعدل صاعين من الشعير فلو لا انهم رأوا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما قالوا به اذ هم أكثر الناس بداعن الراي في الدين ومن قال ان معاوية من أهل
 الاجتهاد قال يحتمل أن يكون فعل ذلك باجتهاد فترجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول الشافعي وجوه اصحابه ان مصرف الفطرة يكون الى الاصناف الثمانية كما في الزكاة مع
 قول الاصطخري يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون المزكي هو المخرج
 فان دفعها الى الامام لزمه تعميم الاصناف لكثرة ما في يده فلا يتعد عليه التعميم مع قول مالك
 وابي حنيفة واجد يجوز صرفها الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز مصرف فطرة جماعة الى مسكين
 واحد واختاره ابن المنذر وابو اسحاق الشيرازي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
 مخفف وكذلك ما بعده فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر المعنى * ومن ذلك
 قول ابي حنيفة انه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز تقديمها
 الا من أول شهر رمضان ومع قول مالك واجدانه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول
 مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من
 قدم فقد عجل للفقراء الفضل فلا يمنع منه وقد سكك الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكك
 عن بيان وقت انتهائه فجاء تبهيل الزكاة قبل يوم العيد ومن أول شهر رمضان وقبله ووجه

الثاني الاخذ بالاحتياط فقد يكون يوم العيد شرطا في حصة الاخراج كاوقات الصلوات الخمس اذ لم يجمع والمحمدية رب العالمين

(باب قسم الصدقات)

اتفق الاثني عشر على انه يجوز اخراج الزكاة لبنا مسجد أو تكفين ميت واجمعوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب وهم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب واجمعوا على ان الفارسين هم المديونون وعلى ان ابن السبيل هو المسافر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق. واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثني عشر الثلاثة انه يجوز دفع الصدقات الى صنف واحد من الاصناف الثمانية المذكورين في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي انه لا بد من استيعاب الاصناف الثمانية ان قسم الامام وهذا شامل والا فالقصة على سبعة فان قد بعض الاصناف قسمت الصدقات على الموجودين منهم وكذلك يستوعب المالك الاصناف ان تضمنه المستحقون في البلد وفيهم المال والا فيجب اعطاء ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلد وجب النقل او بعضهم رد على الباقيين قالوا لا يخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد من الآية الجنس ووجه الثاني ان المراد بهم الاستيعاب وهو احوط. ومن ذلك قول ابي حنيفة ان حكم المؤلفات قلوبهم منسوخ وهو احادي الرايتين عن احمد والمشهور من مذهب مالك انه لم يبق للؤلؤة قلوبهم منهم لقضاء المسلمين عنهم والرواية الاخرى انه اذا احتجج اليهم في بلد او ثمر استأنف الامام لوجود العلة مع قول الشافعي في اظهر الاقوال انهم يطون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفات وقول الشافعي مخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وما وافقه جل من اسلم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاختيار وعدم الاكراه فلا يحتاج ان يعطى ما يؤلفه ووجه الثاني اطلاق المؤلفات قلوبهم فلم يقيد ذلك بعصر النبي صلى الله عليه وسلم فيسقط كل من اسلم في اي عصر كان لانه ضعيف القلب ناقص على كل حال لا يكاد يلحق بقلب من ولد في الاسلام فافهم وقد اسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم يفت اليه المسلمون بالبرق قال لي انا ندمت على اسلامي فاني معيل واليهود جفوني والمسلمون لم يلتفتوا الي فلولا اني كنت له نضما من العمال يكتب عنده بالقوت لصرح بالردة. ومن ذلك قول مالك والشافعي ان ما يأخذ العامل من الصدقات هو من الزكاة لا عن عمله مع قول غيرهما انه عن عمله فالاول فيه تخفيف على الاصناف والثاني فيه تشديد على العامل وتطهيره من اخذ او ساءخ التاس في اخذ نصيبه اجرة لاصدقة فرجع الامر الى مرتبة الميزان. ومن ذلك قول الاثني عشر الثلاثة انه لا يجوز ان يكون عامل الصدقات عبدا ولا من ذوى القربى ولا كافرا مع قول احمد انه يجوز يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الى مرتبة الميزان ووجه الثاني ان العامل اجير فلا يشترط فيه الكمال بالحرية والاسلام قال وانما منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولده العباس

ان يكون عاملا وقال لم اكن لاستعملك على ضلّة ذنوب الناس تشريفه على وجه التنب
 لا الوجوب ووجه الاول ان العبد يكتفى بنفقة سيده عليه وذوى القربى اشراف فيمتعون من ان
 يكون احدهم عاملا تشريفهم كما يمتعون من قبول الزكاة المفروضة والكافر لا يصلح ان يكون له
 حكم على المسلمين ولذلك افتى العلماء بقصر حمل الكافر جبايا الظالم والخراج او كتابا او حاسباه
 ومن ذلك قول الاثمّة ان الرقاب هم المكاتبون فيدفع اليهم سهمهم ليؤدوه في الكتابة مع
 قول مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز دفع سهم من الصدقات اليهم وانما يشتري من الزكاة رقبة
 كاملة فتمتق وهي رواية عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول الاثمّة الثلاثة ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله
 الفزاة مع قول احمد في اظهر روايته ان منه الحج فالاول مشدد لاخذ به الاحتياط لانصراف
 الذهن الى الفزاة يبادى الرأى والثاني مخفف يجوز صرف مال الزكاة للحجاج فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ومن ذلك قول الاثمّة الثلاثة انه لا يصرف الفارم مع الغنى
 شيء من مال الزكاة مع قول الشافعي انه يعرف له مع الغنى فالاول مشدد على الفارم من ماله
 والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بظاهر الآية والمحدث
 والقراش فانها تعطي ان القادر على وفاء الفارم من ماله ليس بمحتاج الى المساعدة وموضوع
 الزكاة انها لا تصرف الا للمحتاج ووجه الثاني ان الشارع اطلق الفارم في مصالح المسلمين
 فيعطى من مال الزكاة تشجيعا له ولغيره على بذل المال في مصالح المسلمين في المستقبل
 فان من شان غالب البشر ان يقدم غرامته لاصلاح ذات البين مثلا اذا لم يكن بينه وبينهم
 قرابة ولا نسب لاسيما ان يشكروه على ذلك او ذمموه بل ربما قال ثبت الى الله تعالى ان عدت
 اعمل خيرا اى مع من لا يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله اصل كل عداوة اصطناع المعروف
 الى اللئام والله تعالى اعلم * ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان ابن السبيل هو المجتاز دون منشي
 السفر به قال احمد ايضا في اظهر روايته مع قول الشافعي انه كلاهما اى هو منشي سفره او
 مجتاز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المجتاز هو
 المحتاج حقيقة فالعريف اليه احوط بخلاف منشي السفر فقد يريد السفر ثم يتركه لعائق فيحتاج
 الى استرجاعه ليصرف على المحتاج اليه من بقية الاصناف الثمانية ويحجب عن القائل بالاول
 ان الغالب على من يريد السفر ان يمضي في سفره * ومن ذلك قول ابى حنيفة واهد يجوز للشخص
 ان يعطى زكاته كلها الواحدة اذ لم يخرجها الى التني او من اعتاقه بذلك مع قول الشافعي اقل
 ما يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان المراد بصنف جمع الفقراء في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين المجنس فكل من
 كان فقيرا اعطى الزكاة ولو كان واحدا ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط لاحتمال ان يكون
 المراد بالمساكين والعاملين وما بعده في الآية جماعة من كل صنف منهم دون الواحد ومن ذلك
 قول مالك والشافعي في اظهر قوليه واهد في اظهر روايته انه لا يجوز نقل الزكاة الى بلد اخر

واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلدة حاجة فيقتلها الامام اليهم على سبيل النظر والاجتهاد وشرط
 اجدق تحريم النقل ان يكون الى بلدة صرفه الصلاة مع عدم وجود المستحقين في البلدة المنقول
 منه وقال ابو حنيفة بكرة نقل الزكاة الا ان يتقلها الى قرابة يحتاج او قوم هم أمس حاجة من
 اهل بلدة فلا يكره فالاول فيه تشديد بشرطه المذكور فيه والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من اهل بلدة اذا اخرج
 زكاته عنهم مع تطلع نفوسهم اليها طول عامهم ووجه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر من
 ذكر الاعلى سبيل الفضل لا الوجوب اذا المراد دفعها للاصناف التي في الآية وقوله في الحديث
 صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدعى فقرائهم يشهد للقولين لان قوله فتدعى فقرائهم يشمل
 فقره اهل البلد المزكى وفقر اغنياءهم من فقر المسلمين بلا شك * ومن ذلك قول الائمة الاربعة
 وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع تحويل الزهري وابن شبرمة دفعها الى اهل الذمة
 ومع تحويله مذهب ابي حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذمة فالاول مشدد ومقابل
 مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كونها طهارة وشرافا فلا يليق بذلك الا اهل
 الذي هو محل رضى الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل معصية في الحالة الزاهرة وان احتل حسن
 الخاتمة ونتم لتأيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدعى فقرائهم
 واهل الذمة ليسوا من فقرائهم حيث اختلاف الدين ووجه كلام الزهري وابن شبرمة ان
 الزكاة ومنح المسلمين فيجوز دفعها الى الكفار لما سبقهم الى الوصف ومن هنا كره بعض المتورعين
 الاكل من اموال الجوعى وقال انها اوساخ الكفار ومن كسبهم لها بار باو المعاملات الفاسدة
 وقال لم يكن السلف الصالح باكلون منها وانما كانوا يصرفونها في علف الدواب ونفقة الخدام
 تنزهها عن اكل وجه التذنب والكره لعل الوجوب والتصرع انتهى وعلى ما قرناه في مذهب
 ابي حنيفة يكون المراد بقرائهم في الحديث فقراء بني آدم وفقراء بلد المزكى من مسلم وكافر وقد
 يكون من جوز دفعها الى الكفار انما قال ذلك باجتهاد فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة
 رضى الله عنه في النقي الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي يملك نصابا من اى مال كان مع
 قول مالك في المشهور ان النقي من ملك اربعين درهما وقال القاضى عبد الوهاب لم يحد مالك
 لذلك حدا فانه قال يعطى من له المسكن والخدام والدابة التي لا غنى له عنها وقال يعطى من له
 اربعون درهما وقال للعالم ان يأخذ من الصدقات وان كان غنيا ومذهب الشافعى ان الاعتبار
 بالكفاية فله ان يأخذ من عدمها وان كان له اربعون درهما وسكترو ليس له ان يأخذ من
 وجودها ولو قل مامعه كما هو مقرر في كتب مذهبه وقال احمد النقي هو من يملك خمسين درهما
 او قيمتها وفي رواية اخرى عنه ان النقي هو من له شئ يكفيه على الدوام من تجارة او اجرة
 عقارا وصناعة وغير ذلك فالاول مخفف على الاغنياء والثاني فيه تشديد عليهم والثالث مفصل
 والرابع اشد تخفيفا على الاغنياء فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول القياس على معظم
 ابواب الزكاة اذا النقي فيها كلها هو من ملك النصاب سواء الماشى والمحسوب والنقود اذ لو لم يكن

غنياء ذلك لكان كالفقير لا تلمزهم الزكاة ووجه الثاني ان الاربعين درهما يصيرها الانسان
 ذامال كبير لا اعتبار الشرع لها في مواضع كقوله من صلى عليها ربون شخصاً لا يشركون بالله
 شيئاً غفر له فبعل ذلك من حد الكثرة في الشفاعة والاربعون هم المراد بالصبية اولى القوة في سورة
 القصص ومن ذلك اعتبار حق الجار وانه اربعون داراً من كل جانب ووجه الثالث ان الكفاية
 هي المراد من الغنى فكل من كان له شيء يكفيه عن سؤال الناس فهو غني ووجه الرابع ان الخمسين
 درهما هي التي تكفي صاحبها عن السؤال ولكل من هذه الاقوال وجه لان كل شيء لم ينص
 الشارع فيه على امر معين فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومداركهم وذكر الاربعين والخمسين جرى على
 النقال من احوال السلف فلا يصحكا اذا حدهم يطلب من الدنيا في يدها اكثر من هذا القدر
 والا فقل لا يمكن صاحب المال الا ان المائة درهم في طريق تجارتها او نفقته فافهم * ومن
 ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز دفع الزكاة الى من يقدر على الكسب لهته وقوته مع قول
 الشافعي واجدان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول ان من لا مال له فهو الى الفقراء اقرب وان كان قادراً على الكسب ويؤيده قوله تعالى
 يا ايها الناس اتمموا الفقر الى الله اي الى فضله فلا يستغنى احد عن حاجته الى الله تعالى وانما علقنا
 الفقرة في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لان الحق تعالى لا يستغنى به من حث ذاته وانما
 يستغنى بما منه لا به فافهم فان هذا هو الادب مع الله تعالى فان العبد اذا جاع وسأل الله في ازالة
 ضرورته دله على الرغيف فما دفع الغنى عن المجموع الا بالارغيف وحاصل ذلك ان الله تعالى علق
 الوجود بفضله ببعض وسخره لبعضه بعضاً وربه بعضه بعضاً وان كان الكل عنه وبأمره وتكويته
 فافهم ووجه الثاني ان من قدر على الكسب فلا يحمل له اخذ او اساخ الناس تزيماً له عنها وهذا
 خاص بالا كابر اصحاب الهمم والاول خاص بالاصاغر ممن قلت مرواً ته * ومن ذلك قول ابي
 حنيفة واجد في احدي روايته ان من دفع زكاته الى رجل ثم علم انه غني اجزاء ذلك مع قول مالك
 والشافعي في اظهر قوله انه لا يجوز وهو قول احمد في الرواية الاخرى فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاكتفاء بطلبه الظن بانه فقير ووجه الثاني
 انه لا يمكن الا العلم ولا عبرة بالظن بين خطاه * ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على انه لا يجوز
 دفع الزكاة للوالدين وان علوا ولا للمولودين وان سفلاً مع قول مالك يجوز دفعها الى المجد والمجدة
 وبني البنين لسقوط نفقتهم عنده فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول تشریف الوالدين والمولودين عن دفع اوساخ الناس اليهم قياساً على بني هاشم وبني
 المطلب فان الزكاة انما حرم عليهم تشریفهم وتقديسهم بالذواتهم وارواحهم والا فلو احتجوا الى
 ذلك صرف اليهم منها كما اتي به الامام السبكي وجماعة قال بعضهم محل جواز الاعطال لهم عند
 الحاجة ما دام يستغنوا بغير الزكاة من جهة هدية ونحوها لقول جدهم صلى الله عليه وسلم
 في الزكاة انها لا تصل للمجد ولا لآل محمد لكن يؤيدها ما اتي به السبكي مفهوم حديث ان لكم
 في خمس الخمس ما يكفيكم وايضاً فان نفقة الوالدين والمولودين واجبة على الاغنياء منهم من باب

البر والاحسان وهم مستفنون بذلك عن اوساخ الناس مع عدم المنة عليهم من اولادهم غالباً
كما اشار اليه حديث انت وما لك لا ييك ووجه الثاني ان من كان ساقط النقطة لبعده ووجه
بالاقرين حكمه حكم غير اقرب فيعطى من الزكاة فانهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
وأجد في احدي روايته انه لا يمنع من دفع زكاته الى من يرثه من الاخوة والاعمام وبنينهم مع
قول اجد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول عدم تأكد الامر بالاتفاق عليهم كالاصول والقروع فربما اخل قريتهم
الغنى بالاحسان اليهم فيكونون كالا جانب فيعطون من الزكاة ووجه الثاني ان ترغيب الشارع
في الاتفاق على القرابة لا يهوج القريب الى الاخذ من الزكاة قالوا لان محولان على حالي من
أعضاء قرابته عن سؤال الناس بانفاقه عليه فلا يصل له أخذ الزكاة ومن لم يشه قرابته عن
سؤال الناس بعدم انفاقهم عليه حل له أخذ الزكاة * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز
للرجل دفع زكاته الى عبده قول أبي حنيفة انه يجوز دفعها الى عبد غيره اذا كان سيده فقيراً
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكف بها عن
الزكاة ووجه الثاني ان نفقة السيد قد لا تكفيه كما هو الحال على التجار وغيرهم من البخل مع
حناءه الرقيق في الغالب وعدم تنزهه عن أكله من اوساخ الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة
الحمام يطف منها التامض ويطعم منها السيد والاماء * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد في اظهر
روايته انه لا يجوز للزوجة الغنية دفع زكاتها زوجها مع قول الشافعي يجوز ذلك وقال مالك ان
كان يستعين بما أخذه من زكاتها على نفقتها لم يجوز ان كان يستعين به في غير نفقتها كأولاده
الفقراء من غيرها أو نحوهم جاز فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأجد في اظهر روايته انه لا يجوز دفع الزكاة الى بني عبد
المطلب مع قول أبي حنيفة يجوز دفعها اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف وكذلك القول
في موالى بني هاشم حرزها أبو حنيفة وأجد وهو الاصح من مذهب مالك والشافعي هو يرجع الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول قياس بني عبد المطلب على بني هاشم ووجه الثاني فيه عدم قياسهم
عليهم لضعف وصلتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا لم يمارقوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم في جاهلية ولا اسلام ووجه تحريمها على الموالى انتشريف المشارة اليه بقوله صلى الله عليه وسلم
موالى القوم منهم أى وان لم يلحق بهم ووجه الثاني ان الموالى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم
كوصلة ساداتهم على ان تحريم الصدقة عليهم انما يحل غناهم بما يعطونه من خمس الخمس فان
منعوا منه جاز لهم أخذ الزكاة لان كان هناك من يكفيهم من فروع الهدايا وصدقات النفل على
بر * وصحت سدى عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني
المطلب تحريم تشظيم وتشريف وتزبه لهم عن اخذ اوساخ الناس لاثم عليهم لو اخذوها انتهى
وفي ذلك نظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من اخذها تحريم تكليف
فيأثمون به والله تعالى اعلم

(كتاب الصيام)

اجمعوا على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه احذر اركان الاسلام واتفق الاثمة
 الاربعة على انه يقتض صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم وعلى ان الحائض
 والتفاسيح يحرم عليهما الصوم ولوانهما صامتا لم يصح ويلزمهما قضاءه وعلى انه يباح للصامل
 والمرضع الفطر اذا حاقا على انفسهما وولديهما لكن لو صامتا صح واتفقوا على ان المسافر والمرضى
 الذى يرجى بروه يباح لهما الفطر فان صامتا صح وان تضررا كره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح
 الصوم فى السفر وقال الاوزاعى الفطر افضل مطلقا لى لان الشارع نفى البر فى صوم السفر بقوله
 ليس من البر الصيام فى السفر واتفقوا على ان العصى الذى لا يطبق الصوم والمجنون المطبق جنونه
 غير مخاطبين به لكن يؤمر به العصى لسبع ويضرب عليه لعشر واتفقوا على ان صوم رمضان يجب
 برؤية الهلال او باكمال شعبان ثلاثين يوما واتفق الاثمة على انه لا يثبت هلال شعبان بواحد وقال
 ابو ثور يقبل واتفقوا على انه اذا روى الهلال فى بلد قاصية انه يجب الصوم على سائر اهل الدنيا
 الا ان اصحاب الشافعى ذهبوا الى انه يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد واتفق الاثمة الاربعة
 على انه لا اعتبار بمعرفة الحساب والناتل الا فى وجهه عن ابن شريح بالنسبة الى العارف بالحساب
 واتفق الاثمة الاربعة على وجوب النية فى صوم رمضان وانه لا يصح الا بالنية وقال عطاء وزفر
 لا يقتصر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة صوم من اصبح جنبا لكن يستحب له الاغتسال
 قبل طلوع الفجر خلافا لابى هريرة وسالم ابن عبد الله فى قوله ما يبطلان الصوم وانه يمك
 ويقضى وقال عروة والحسن ان امر الفسل لعذر لم يبطل صومه او بغير عذر بطل وقال القضى : ان
 كان فى الفرض يقضى واتفقوا على ان النية والكذب مكروهان للصائم كراهة شديدة وان صح
 الصوم فى الحكم وقال الاوزاعى يبطل الصوم واتفقوا على ان من اكل وهو نائم ان الشمس قد
 غابت وان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجمعوا على ان من ذرعه
 التى لم يفطر خلافا للحسن البصرى واجمعوا على ان من وطئ وهو صائم فى رمضان عامدا من عذر
 كان عامدا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهى عتق رقبة فان
 لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وقال مالك هى على التقدير
 واجمعوا على ان الكفارة لا تجب فى غير ايام رمضان وعن قتادة الوجوب فى قضائه واتفقوا على ان
 من تهاى الاكل والشرب مهيما مقبيا فى يوم من شهر رمضان يجب عليه القضا وامساك بقية النهار
 واتفقوا على ان من اقص صوم يوم من رمضان بالا كل عامدا يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال
 ربيعة لا يحصل الا باثنى عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال القضى لا يقضى
 الا بصوم الف يوم وقال على وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر واتفقوا على عدم صحة صوم من اغنى
 عليه طول نهاره وعلى انه لو اجمع جميع النهار مع صومه خلافا للاصطخبرى من الشافعية واتفقوا
 على ان من فاته شئ من رمضان غات قبل امكان القضاء فلا تدارك له ولا اثم وقال طاووس
 وقتادة يجب الاطعام عن كل يوم مسكينا واتفقوا على استحباب صيام الليالى البيض الثلاث ونهى

الثالث عشر والرابع عشر والخميس عشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وسياتي
توجيه احوال من خالف اتفاق الاثمة الاربعة في الباب ان شاء الله تعالى * واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله واجدان الحامل والمرضع اذا فطرا نحو فاعلى الولد ربهما
القضاء والكفارة عن كل يوم مدمع قول ابي حنيفة انه لا كفارة عليهما مع قول ابن عمر وابن
عباس انه يجب الكفارة دون القضاء فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تضييق فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه فطرا تفق به الولد مع امه ووجه الثاني ان الكفارة
موضوعها ارتكاب الاثم لا المأمورات الشرعية والمباح ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما
تحمل المشقة وعدم الفطر لاحتمال ان الصوم لا يضر الولد فلذلك كان عليهما الكفارة دون
القضاء لاسقاط الصوم عنهما بترجيح الفطر فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من اصبح
صائما ثم سافر لم يحزله الفطر مع قول احمد انه يحوزله الفطر واختاره المزني فالاول مشدد والثاني
مخفف ووجه الاول تطلب الحضر ووجه الثاني تطلب السفر فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدان المسافر اذا قدم مضطرا او برئ المريض او بلغ الصبي او اسلم
النكحافرا وطهرت الحائض في انشاء النهار لمهم امساك بقية النهار مع قول مالك والشافعي
في الاصح انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
زوال العذر المانع للفطر فيلزمه الصوم وان لم يصح له محرمه رمضان وكذلك القول في بقية المسائل
السابقة ووجه الثاني ان الامساك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض
لا يصح فكان للاتفاق بالمسك التنب لا الوجوب فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان
المرتدا اذا اسلم وجب عليه قضاء ما فات من الصوم حال رده مع قول ابي حنيفة انه لا يجب
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التخليط عليه لانه ارتد
بعد ان ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده للكفر وقد قال
تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه
يصح صوم الصبي مع قول ابي حنيفة انه لا يصح فالاول مشدد في الصوم من حيث خطابه به على
وجه التنب من باب من تطوع خيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه بعدم صحتهم من حيث انه
صفة مهداية لا يطبق التلبس بها ولا القيام بادائها عادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له
قوة تبينه على القيام بادائها ومما يؤيد قول ابي حنيفة ان الصوم عن الاكل والشرب ما شرع
الا لكسر شهوة النفس المحالة بشكره الا كل جيع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلا
بيد من اثاره شهوته للجماع بالا كل فكان صومه بالعبث اقرب بخلاف المراهق فرحم الله
الامام ابا حنيفة ما كان ادق مداركه ورضي الله تعالى عن بقية الاثمة اجمعين فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان الجنون اذا افاق لا يجب عليه قضاء
ما فات مع قول مالك انه يجب وهو احدى الرايتين عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه ما ظاهره * ومن ذلك قول ابي حنيفة وهو الاصح من مذنب

الشافعي ان المريض الذي لا يرجى برؤه والشح الكبير لا صوم عليهما وانما يجب عليهما القديمة فقط
 مع قول مالك انه لا صوم عليهما ولا قديمة وهو قول الشافعي ثم ان القديمة عند أبي حنيفة واجم
 نصف صاع عن كل يوم من برأ وتعمرو عند الشافعي عد عن كل يوم فالاول فيه تشديد في المستثنين
 والثاني مخفف فيهما فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة وهو احدي الروايتين من احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قمر
 في ليلة الثلاثين من شعبان مع قول احمد في اظهار الروايات عند اصحابه انه يجب عليه الصوم قالوا
 ويتعين عليه أن ينوي من رمضان فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح أو بينة
 أو مشاهدة ولم يوجد هنا شيء من ذلك ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وهو خاص باهل الكشف
 الذين يتطرون الهلال من تحت ذلك النيم أو القمر كما يشهد لذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على
 الصائم ان ينوي ذلك من رمضان اذا تجزمت بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذا القدم سيدي
 على الخواص وزوجته كانا نيكشفان ما تحت الثياب والقمر يتظران الشياطين وهم يصعدون
 ويرمون في الآبار والباصر فيصعبان صائمين وغالب اهل مصر مقطرون ومعلوم ان الشياطين
 لا تصعد الا ليلة رمضان وقال الخالف قد تصعد الشياطين آتية ليلة من شعبان لدخول رمضان وهم
 كلهم مصعدون كما ان ابليس يوسوس للصلاة في شعبان بالمعاصي التي يقعون فيها في رمضان
 فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان اذا كانت السماء معصية لا بشهادة
 جمع كثير يقع العلم بغيرهم واما في النيم فيثبت بعدل واحد رجلا كان وامرأة أو كان او عبدا
 مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك الا عدلان ومع قول الشافعي واحد في اظهار روايتيهما انه
 يثبت بعدل واحد فالاول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث فيه تخفيف فخرج الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان السماء اذا كانت معصية فلا يفتي الهلال على جمع كثير من الناس
 بخلاف النيم يفتي على غالب الناس فيمكن في واحدة كما قال به الشافعي واحد في اظهار
 قوليهما ووجه قول مالك زيادة الثبوت في العدلين لان ذلك عنده من باب الشهادة لا من باب
 الرواية فكس قول الشافعي واحد في الراجع من قوليهما فرفع ابو حنيفة ومالك شان صوم
 رمضان على شان الصلاة تخطيا الشهر رمضان فانه يكتفي في دخول وقت الصلاة عندهما باخبار
 عدل واحد ومن شرف رمضان انه يسد مجاري الشيطان من جسد ابن آدم ان لم يخترق بغيره
 ونحوها مما ورد انه يخترق الصوم بخلاف الصلاة لم يرد لنا فيها الحاجة الى ترس بها الشيطان
 كما ورد في الصوم فان الصائم المحقق لا يصير للمعاصي عليه سبيل من العام الى العام فافهم * ومن
 ذلك قول الاثمة الاربعين من رأى الهلال وحده صام ثم ان رأى هلال شوال افطر سرا مع
 قول الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده فالاول مخفف على الصائم مشدد
 في الثبوت والثاني حكمه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المراد من اشتراط
 العدول او العدلين او العدل حصول العلم وقد حصل له العلم برؤيته هو وان لم يقبل الناس ذلك

منه ووجه الثاني أن المحسن قد ينفلت من المعنى المحكم عليه كصاحب المرقاة الصغرى فيجعل
 العمل من أفدوقه صحيح وحكمة باطل فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح صوم
 يوم الشك مع قول أجدانه أن كانت السماء مصحبة كره أو مغيمة وجب فلا حول مشدد في الاحتياط
 خوفاً أن يدخل في رمضان ما ليس منه والثاني مخفف بعدم مشروعية الصوم فيه فخرج الأمر
 إلى مرتبة الميزان لا يمكن قول أحد أولى بالعمل من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في
 نفس الأمر ويستقر التردد في النية للضرورة ولا يضرباً صوم يوم زائد * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الهلال إذا روي بالنهار فهو ليلة المستقبل مع قول أجدانه أن روي قبل الزوال ليلة
 الماضية أو بعد الزوال فروايتان فالأول مخفف بعدم القضاء اليوم الماضي والثاني مفصل في
 وجوب قضائه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ما ذكره كذلك القول في روايتي أحد
 رؤيته بعد الزوال * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا بد من التعيين في النية مع قول أبي
 حنيفة أنه لا يشترط التعيين بل أن نوى صوماً مطلقاً أو فلا جزاً فالأول مشدد والثاني مخفف
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التعيين من جملة الإخلاص للمأمور به ووجه
 الثاني أن المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو ضد الفطرية فيخرج المكلف عن العهد
 بذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس إلى
 طلوع الفجر الثاني مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب التعيين أي التثبيت بل يجوز النية من الليل
 فإن لم ينو ليلاً أجزأته النية إلى الزوال وكذلك قولهم في النذر المعلن فالأول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط والقياس على سائر
 الأعمال الشرعية فتان موضوع النية في أول العبادات إلا ما استثنى ووجه الثاني الاكتفاء
 بوجود النية في انتهاء الصوم إذا لم يمتض أكثر النهار كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل
 النية هنا قبيل الفجر مستقيمة لا واجبة تخصيصاً للكمال لا لأهمية فافهم * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن صوم رمضان يقتصر كل ليلة إلى نية مجردة مع قول مالك أنه يكفي نية واحدة من
 أول ليلة من الشهر أنه يصوم جميعه فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول القياس على الصلاة وغيرها فإن كل صلاة عبادة على حدة فكذا القول في
 صوم كل يوم لا يجمع تحلل كل ليلة بين كل يومين ربما يكون فيها كل شرب وجامع وغير ذلك
 مما يبطل الصوم ووجه الثاني أنه عمل واحد من أول الشهر إلى آخره فالأول مخفف خاص
 بضيق العزم والثاني خاص بالأولياء الذين يصومون مع الله تعالى بقلوبهم من أول الشهر إلى
 آخره بنية واحدة فإذا نوى أحدهم في أول ليلة دام حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقطعها
 تحلل الليل فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن صوم النفل يصح بنية قبل الزوال مع
 قول مالك أنه لا يصح بنية من النهار كالأول واجب واختاره المزني فالأول مخفف والثاني مشدد
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد من الاتباع في ذلك الشارع في توسعته على
 الأمة في أمر النفل ووجه الثاني الاحتياط للنفل كالفرض يجمع أن كلا منهما مأمور به شرعاً

وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يمت الثانية من الليل فلا صيام له فعمل النفل لا يطلقه لتمام
الصيام . ويصح ان يكون الاول خاصا بالا صاغر والثاني خاصا بالا كبر فاقهم . ومن ذلك
قول الاثمة لا ربعة ان صوم المحب صحيح مع قول ابي هريرة وسالم بن عبد الله انه يبطل صومه
كأمر أول الباب وانه يمسك ويقضى ومع قول عروة والحسن انه ان التسل بغير عذر بطل
صومه ومع قول القاضي ان كان في القرض يقضى فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تقرير الشارع من اصبح جنباً على صومه وعدم امره
بالقضاء ووجه الثاني ان الصوم يشبه الصفة التعدينية في الاسم فلا ينبغي ان يكون صاحبها
الامطر من صفات الشياطين والمحب في حضرة الشيطان ما لم يقتل فكما تبطل صلاة
من خرج من حضرة الله الخاصة فكذلك يبطل صوم من خرج من حضرة الله تعالى الى حضرة
الشياطين ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل وأما وجه قول القاضي فهو لان الفرض لا يجوز
المخرج منه بخلاف النفل فلذلك شد فيه بالقضاء لعدم تأديته على وجه الكمال فالاول
خاص بالا صاغر والثاني خاص بالا كبر وكذلك ما واقفه . ومن ذلك قول الاوزاعي
يبطل الصوم بالقبية والكذب مع قول الاثمة بصحة الصوم مع التقص فالاول خاص بالا كبر
والثاني خاص بالا صاغر وهم غالب الناس اليوم فلا يكاد احدهم يسلم له يوم واحد من غيبة
او كذب ومن هنا اختل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظاً لنفسه من القبية او معامها من
غيره . ومن ذلك قول ابي حنيفة واكثر المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل بنية المخرج
منه مع قول ابي حنيفة فالاول مخفف خاص بالا صاغر والثاني مشدد خاص بالا كبر فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي انه يفطر بالقيء عامداً مع
قول الامام ابي حنيفة انه لا يفطر بالقيء الا اذا كان مل فيه ومع قول ابي حنيفة انه لا يفطر الا بالقيء
الفاحش ومع قول الحسن انه يفطر اذا ذرعه الى فالاول وما قرب عنه مشدد
أوفيه تشديد وقول الحسن مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ثبوت الدليل
بالفطر لمن قام عامداً ولم يفرق بين ان يكون ذلك قليلا وكثيرا ووجه الثاني وما واقفه ان القيء
ليس مفطر لذاته وانما هو لكونه يخلو المعدة من الطعام فيضعف الجسم وربما أدى الى الاضرار
خوف المرض الذي يبع الفطر فلذلك شرط احمد وابو حنيفة القيء الكثير من مل القم فأكثر
فان مثل اثمه او نحوها لا يحصل به ضعف في الجسم يؤدي الى الاضرار وهذه هي السلة الظاهرة
في الاضرار بالقيء . نظير ما سبق في الفطر بالحاجة من حيث ان كلاما من القيء هو الحاجة بضعف
الجسم الذي ربما اقامه الحجب كما واصل التربة بوجوب الاضرار فيهما حفظا للروح عن العلم
او الضرر الشديد الذي لا يطاق عادة ووجه قول الحسن ظاهر لانه يتولد عن الامن الاكمل
والشرب الذي لم يأذن له الشارع فيه وهو ان تدعى حاجته فانه لو كل لمحاجته لم يالم حذفي
باطنه ذلك فكان القول بالفطر اولى اخذنا بالاحتياط فيقضى ذلك اليوم الذي ذرعه الى
فيه لان الانسان اذا خلت معدته من الاكل تصير الداهية تطلب الاكل وترجع على الصوم

فيكون حكمه كالسكر ولا يفتي بحكم عبادته فالعلماء ما بين ما بلغ في الاحتياط وما بين متوسط فيه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو بقي بين أسنانه طعام فبصرى به ريقه لم يضر ان يحجز عن تمييزه وجهه وانه ان ابتلعه بطل صومه مع قول أبي حنيفة انه لا يبطل صومه وقدره بعضهم بالمحصة وبعضهم بالمسحمة الكاملة فالاول مخفف في عدم الافطار ان يحجز عن تمييزه وجهه مشددا في الفطر بابتلاعه وجهه الثاني ان مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فان الاصل في تحريم الاكل كونه يثير الشهوة للعاصي او الفتلات ومثل المحصة او المسحمة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء ان تناول ما لا يورث شهوة لا يفيض على حال سدوا الباب فانهم امنوا بالرسول على الشريعة بعدموتهم في كل زمان وليس لاحد من العارفين تعاطي نحو مسحمة فيمأينه وبين الله أدبا مع العلماء كما سيأتى بيانه في مسألة الافطار باذخال الميسل في احليله واذا نهى يسمى مثل ذلك بتحريم المحريم المأخوذ من نحو حديث كازاعي برعى حول الحمى يوشك ان يقع فيه ونعم ما فعلوا رضى الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصال انما هو اجماع لما فيه من الدم المضرب بالذكركما حارب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المحققة تقطر الا في رواية عن مالك وكذلك التقطير في باطن الاذن والاحليل والاسماع طمطر عند الشافعي ولم اجد لغيره في ذلك كلاما فالاول من اقوال المحققة مشدد ورواية مالك مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ادخال الدوا من الدبر والاحليل مثلا قديورث في البدن قوة تضاد حكمه الصوم ووجه رواية مالك ان المحققة تضعف البدن باخراجها ما في العدة فلا تقطر واجاب صاحب هذه الرواية ان معنى انها تقطر اى يؤول امرها الى فطر المحقون لعدم وجود شئ تشتغل فيه القوة الخاصة فتصير تلذع في الامعاء الى ان يحصل الاضطراب فيباح الفطر واما قول بعضهم بالافطار اذا طبع الصائم حجر الا يتحل منه شئ او ادخل الميسل في اذنه او انحيط في حلقة ثم اخرج فهو سد للباب لانه ليس مطعوما لالسة ولا شرعا ولا عرفا ولا يتولد منه قوة في البدن فان قلت هل للعالم فعل مثل ذلك فيمأينه وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة المضادة للصوم قلنا ليس له فعل ذلك ادبا مع العلماء الذين اقتصوا بالفطر فقد تكون السائلة في الافطار على اخرى غير اثار الشهوة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحجامة لا تقطر الصائم مع قول احمد انها تضر الحجاجم والمجهوم فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المنوع عنه انما هو استعمال ما يقوى الشهوة لا ما يضعفها وقال ان دليل احمد مؤول بأن المراد تسببا في الفطر اما المجهوم فظاهر واما الحجاجم فزجر الله عن ان يتسبب في افطار احد وذلك ان الجسم يصف بخرج الدم لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالتقطير ليس هو ليس الجماع وانما هو لما يؤول اليه امرها فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه لو اكل شاكافى طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه مع قول عطاء وداود واسحاق انه لا قضاء عليه وحكى عن مالك انه يقضى في الفرض فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع

الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول تقصيره بالاقدام على الاكل من غير علم أو نطق ببقاء الليل
 ووجه الثاني انه لا يمنع من الاكل الا مع تبين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للفرض
 بخلاف النفل لمجاوز الخروج منه أو تركه بالكيفية عند بعض الاثمة فافهم * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي انه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك واجد بكرهته بل لو وجد طعم
 الكحل في الحلق أظفر عندهما وقال ابن أبي ليلى وابن سيرين يفتقر بالكحل فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر *
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان العتق والاطعام والصوم في كفارة الجماع في نهار رمضان
 عام داعي الترتيب مع قول مالك ان الاطعام اولى وانها على التخيير فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان العتق والصوم أشد من الاطعام وأبلغ في الكفارة
 ووجه الثاني ان الاطعام أكثر نفعا للقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لاسيما أيام الغلاء
 ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الكفارة على الزوج مع قول أبي حنيفة ومالك ان على كل
 منهما كفارة فان وطئ في يومين من رمضان لزمه كفارتان عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة
 اذا لم يكفر عن الاول لزمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد مرتين لم يجب بالوطء الثاني
 كفارة وقال أحمد يلزمه كفارة ثانية وان كفر عن الاول فالاول مشدد على الزوج مخفف
 على الزوجة والثاني مشدد علىهما لا شترا كما في الترفة والتلذذ الثاني محكمة الصوم وقاس
 على ذلك ما بعده من قولي أبي حنيفة وأحمد في التشديد والتخفيف فرجع الامرالى مرتبتي الميزان
 قالوا وحكمة الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جنابة تتعلق بالله وحده أو تتعلق
 بالله وبالخلق فتصير الكفارة كالقطة عليه تمنع من وصول العقوبة اليه من باب تعليق
 الاسباب على مسبباتها * ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على ان الكفارة لا تجب الا في أداء
 رمضان مع قول عطاء وقتادة انها تجب في قضائه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامرالى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول ظهور انتهاك حرمة شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان
 الانتهاك لا يكاد يظهر له عين وان كان الاداء امتضاء واحدا عند الله تعالى فافهم * ومن
 ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو طلع الفجر وهو يجامع ونزع في الحال لم يبطل صومه مع قول
 مالك انه يبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامرالى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر
 ووجه الثاني مصاحبة اللذة والترفة في حال التزويج فكان ذلك من رتبة الجماع كما هو النصاب على
 الناس فكانه في حال التزويج مقام في الجماع ويؤيد ذلك ما قاله أبو هاشم في نظيره من الخارج
 من المنسوب انه آت بحرام حال خروجه ويصح ان يكون الاول خاصا بالاكابر الذين يملكون
 شهوتهم والثاني خاصا بالاصغار الذين تملكهم شهوتهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه ان القبلة لا تحرم على الصائم الا ان حركت شهوته مع
 قول مالك انها تحرم عليه بكل حال فالاول مخفف خاص بالاكابر والثاني مشدد خاص
 بالاصغار سد الباب عليهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قبل فامذى لم يفتقر مع قول

احدانه يفطرو وكذلك لو نظر بشهوة فأنزل لم يفطر عند الثلاثة وقال مالك يفطر فالاول
في المستثنى مخفف والثاني منهما مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في الاولى
عدم انزال التي ووجه الثاني فيها ان الذي فيه لذة تقارب التي ووجه الاول في المسئلة الثانية
عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضادة لمحكمة الصوم ولولا ان تلك النظرة تشبه
لذة المباشرة ما خرج التي منها فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان للمسافر الفطر بالا كل
والشرب والجماع مع قول احدانه لا يجوز له الفطر بالجماع ومتى ما جامع المسافر عنده فعليه
الكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق
الشارع الفطر للمسافر فشمع الا فطر بكل مفطر ووجه الثاني ان ما جوز للمحاجة يتقدر بقدرها
وقد احتاج المسافر الى ما يتوهم من الاكل والشرب فيجوز له الشارع له بخلاف الجماع فانه معنى
شهوة تضعف القوة ويمكن الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار *
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم تنزله الكفارة
مع القضاء مع قول الشافعي في ارجح قولييه واجمعه انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة
بذلك ووجه الاول التليظ عليه بانها كه حرمة رمضان وقدمان الشارع العلماء على شريسته
من بعده وأمرهم بالعمل بما أدى اليه اجتهادهم فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من
اكمل أو شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزمه القضاء فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من
اكل أو شرب ناسيا فاما اطعمه الله وسقاه ووجه الثاني نسبته في التسيان الى قلة التحفظ وان
كانت الشريعة رفعت الائم عنه كغناثه من اكل طعام الغير ناسيا ونحو ذلك مع ان الامر الذي
يحصل بالا كل عامدا قد حصل بالا كل ناسيا وهو اثاره الشهوة المضادة للصوم ويصح حمل
الاول على حال العامة والثاني على حال الخواص فرحم الله الامام مالكا ما كان ادق نظره
ورحم الله بقية المجتهدين ما كان احبهم للتوسيع على الامة * ومن ذلك قول الائمة الاربعة
ان من اقدم صوم يوم من رمضان بالا كل والشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه مع قول
ربيعة انه لا يحصل الا بصوم اثني عشر يوما ومع قول ابن المسيب انه يصوم عن ككل يوم شهر
ومع قول الثوري انه لا يحصل الا بصوم الف يوم ومع قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم
الدهر فالاول مخفف وبما بعده فيه تشديد والثالث مشدد والرابع اشد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن الزام المفطر بشئ رائد على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية
التعليظ على ذلك المفطر بغير عذر فلفظ كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب اجتهاده عقوبة له
وجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك فلا يلحقه فيه صوم الا ببد
لانه في غير وقت الشرعي الاصل وقد قدمنا نظير ذلك في الصلاة واسندنا عليه بقوله تعالى
ان الصلاة كانت على المؤمنين كما يامروننا كما اسندنا على قول علي وابن مسعود بحديث

في ذلك فان قضا الصوم ذلك اليوم الذي افطر فيه مثله لا عينه فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أكل أو شرب أو جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل ومع قول أحد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب وتجب به الكفارة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسيا وهو صائم فأنما أطعمه الله وسقاه انتهى ومن أطعمه الله وسقاه فلا يبطل صومه لان الشارع اذا نهى عن شيء من الاكل ثم صبه في جوف المكلف من غير قصد المكلف فلا يدخل في جملة ما نهى عنه فكانت استثنى ذلك المكلف من النهي فكان النهي في الباطن كالمنسوخ في حق هذا الناسي لان مقاصده وعدم انتهاكه حرمة رمضان بالنسيان ووجه قول مالك بالبطلان نسبته الى قلة التحقق كما مر ايضا حقه قريبا ووجه قول اجدان الجماع للصائم بعيد وقوعه من المكلفين لغلبة التحقق من الجماع على غالب الناس ولانه لا يقع من الصائم الا مع مقدمات تذكره به كضعف الداعية المتولدة من الجوع فلا يكاد تشتتر منه الجارحة الابستة بخلاف من أكل أو شرب ناسيا لكثرة تكرره ووقوع ذلك بخلاف الجماع فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في ارجح قوله عند ارفعي انه لو أكره الصائم حتى أكل أو شرب أو أكره المرأة حتى مكثت من الوطء لم يبطل صومه سامع الاصم عند التوبة من البطلان وهو يقول ان نزل الشافعي ومع قول اجدان يبطل بالجماع دون الاكل فالاول مخفف بناء على قاعدة الاكراه والثاني فيه تشديد بناء على ان الاكراه في ذلك نادر ولفظ الجماع في الثالث وشدة مناقاته للصوم وهنا اسرار في حكمة الجماع يعرفها هل الله لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو سبى ماء المضمضة او الاستنشاق الى جوف الصائم من غير مبالغة بطل صومه مع قول الشافعي في ارجح قوله وهو قول اجدان لا يبطل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان سبق ماء المضمضة او الاستنشاق متولد من مأذون فيه ووجه الاول ترك الاحتياط للصوم فهو مشروط بما اذا لم يخف سبق ماء المضمضة او الاستنشاق فان خافه وتقهض او استنشق ونزل الماء جوفه بطل صومه * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان من ان قضا رمضان مع امكان القضا حتى دخل رمضان آخر لم يضره مع القضا لكل يوم مدمع قول أبي حنيفة انه يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني وقال الاثمة الثلاثة انه لا يجوز تأخير القضا فالاول في المسئلة لاولى مشدد والثاني مخفف وقول الاثمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة باعتبار صيام ستة ايام من شوال مع قول مالك انه لا يجب صيامها وقال في المومالم ارحا من اشياخ بصومها واخاف ان يظن انها فرض انتهى فالاول مشددا لاستصحاب دليله ما ورد فيها انها كصيام الدهر والثاني مخفف بعدم الاستصحاب لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيحتمل انه لم يصح عنده فترك العمل به من باب الاجتهاد فادى اجتهاده الى ان ترك تلك السنة

أولى من فصله الضعف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين
 نظير ما وقع للتماري في زيادة صومهم وفي الصبح مرفوعا تتبع سنن من قبلكم شبرا بشبر
 وذراعا بذراع قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال من فافهم • ومن ذلك قول أبي خنيفة
 ومالك أنه لا شيء بعد فروض الأعيان أفضل من طلب العلم ثم الجهاد مع قول الشافعي أن الصلاة
 أفضل أجمال البدن ومع قول أجد لا أعلم شيئا بعد الفرائض أفضل من الجهاد انتهى ولكل من
 هذه الأقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابله لا بد أن يكون ملحقا بالتشديد
 والتخفيف ووجه القول الأول أن السلم هو ميزان الدين كله فالولا العلم ما علمنا مراتب الأعمال
 ولا فضل شيء على شيء ووجه كون الجهاد أفضل عمل يكون بعد طلب العلم كون الجهاد يصفى كلفة
 الكفر ويهدى طريق الوصول إلى العمل بأحكام الدين وانظار شأته ووجه كون الصلاة أفضل
 أعمال البدن أن فيها مانجا قاله تعالى وبما استه ولأن الله تعالى جاع فيها سائر عبادات العالم
 العلوي والسفلي كما عرف ذلك أهل الكشف والله أعلم • ومن ذلك قول الشافعي وأجدان
 من شرع في صوم تطوع أو صلاة تطوع فله قطعهما ولا قضاء عليه ولكن سقبح له إتمامهما
 مع قول أبي خنيفة ومالك وجوب الإتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على
 أخ له فحلف عليه أقطر وعليه القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول ما ورد أن التطوع أمير نفسه فإن شاء صام وإن شاء أقطر فحيثما خیر الشارع
 المبدئي الاظهار وعدمه فلا يلزمه الإتمام ووجه وجوب الإتمام تعظيم حرمة الحق جل وعلا
 عن تقصير ما ربطه المبدعه تعالى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم إن قال له هل على غيري هاهي
 غير الصلوات الخمس قال لا إلا أن تطوع أي تدخل في صلاة التطوع أي فتكون عليك بالداخل
 وما لم تدخل فيها فليس هي عليك فالأول خاص بالعموم والثاني خاص بالكابر من باب
 حسنة الإبرار سننات المقرين فافهم • ومن ذلك قول أبي خنيفة ومالك أنه لا يكره أفراد
 الجمعة بصوم مع قول الشافعي وأجد وأبي يوسف بكرهه ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الصوم يقوى استدعاء البدن للحدود والوقوف
 بين يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة وفي جميع يومها وليلتها الآية لأنها كيوم عرفة عند
 أهل الكشف وذلك خاص بالأصاغر الذين يجهلون بالآكل والشرب عن شهودهم أنهم في
 حاضرة ربهم فيها ووجه الثاني أن يوم الجمعة يوم عيد والعيد لا صوم فيه إنما المطلوب من العيد
 الاظهار فيه وهو خاص بالكابر الذين يفهمون أسرار السريرة فإن الجمعة فيها جمع القلوب على
 الله تعالى وذلك قوت للأرواح فقط فيصير الجسم يتأرجح الروح ويطلب قوتها الجماعية ولا يسكن
 إلا بكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السرور كما أشار إليه حديث الصائم فرحان فرحة عند
 انظاره وفرحة عند لقاءه به من صام من الأكرام يوم الجمعة تقص ببروره فلكل مقام رجال
 وهذا سرار يدونها أهل الله لا تسطر في كتاب • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يكره
 للصائم السواك مع قول الشافعي أنه يكره للصائم بدل الزوال والختار عند متأخري أصحابه علم

الكراهة فالاول مخفف والثاني مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ترك السواك مع الجوع يغير رائحة الفم ويتولد منه القمل وهو صفة الانسان أو سوادها قصير رائحة فمه تضر بجلبه وبقدركراهة السواك فارتفع الضرر للناس مقدم على اكتاب الفضائل القاصرة على صاحبها ووجه الثاني ان رائحة الكراهة تولدت من عبادة فلا ينبغي ازالتهما وأجاب الاول بان الصوم صفة معدنية ولا ينبغي لصاحبها الا التقديس والطهارة المحسية والمنوية ولذلك شدد الشارع في الغيبة والتميمة اذا وقع من الصائم زيادة على التصريم والقبح الحاصل للفطر وهو معنى قولهم ويستحب أن يصوم الصائم لسانه عن الغيبة فافهم والله تعالى اعلم

(باب الاعتكاف)

اتفق الاثمة على ان الاعتكاف مشروع وانه قرب الى الله تعالى وانه مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان افضل لطب ليله القدر واتفقوا على انه لا يصح اعتكاف الابائية واجمعوا على ان خروج المعتكف لما لا بد منه كغضا الحاجة وغسل الجنابة جائز وعلى انه اذا اعتكف بغير المسجد الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى انه اذا باشر المعتكف في الفرج عمد بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن البصري والزهرى يلزمه كفارة عيى وكذلك اجمعوا على ان الصمت الى الليل مكروه قال الشافعى ولو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ولا كفارة عليه وكذلك اجمعوا على استصحاب الصلاة والقراءة والذكر للمعتكف واجمعوا على انه ليس للمعتكف أن يتجبر ولا يكتب بالصنعة على الاطلاق هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان ليلة القدر في شهر رمضان خاصة مع قول أبي حنيفة انها في جميع السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد من تخصيصها في الاحاديث العشرة بشهر رمضان ولم يلقنا في حديث واحد انها في غيره ووجه الثاني ان المراد ليلة القدر الجنس لكانها في رمضان اكثر ظهورا رقة حجاب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم انه رآها معرفة مقادير الثريمة كلها تلك الليلة من طريق الالهام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الثريمة * وصحت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل فيها البعد تقرب من الله تعالى قال وهو منزع من قال انها في حكل السنة وانجبر في اخي الشيخ افضل الدين انه رآها في شهر ربيع الاول وفي رجب وقال معنى قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اى ليلة القرب فكل ليلة حصل فيها قرب فهي قدر انتهت وهو يؤيد قول من اختار من العلماء انها تدور في جميع ليالى السنة ليحصل العدل بين الليالى في الشرف فان تحصل الحق تعالى دائم كما يعرف ذلك اهل الكشف وروى الامام سعيد بن عبد الله الازدى عن اقران الامام مالك رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا تبارك وتعالى حكل ليلة اذا بقى من الليل الثلث الى سماء الدنيا فيقول هل من سائل فاعطيه سؤاله هل من مبتلى فأعاقبه الى آخر ما ورد في الحديث قال فاذا كان ليلة الجمعة نزل ربنا فيها الى سماء الدنيا من غروب الشمس الى خروج الامام من

صلاة الصبح انتهى فربما ظن بعض الناس ان تلك الليلة ليلة القدر المشهورة بين العلماء وليس كذلك انما هي ليلة قدر أخرى ومن هنا قالوا اذا صادفت ليلة وتر من العشر الاخير ليلة جمعة كانت قدرا والحال انها مثلها لا عينها فظن الرائي انها هي فعلى هذا فكل أقوال العلماء في تصنيفها صحيحة ونقل ابن عسبة في تفسيره عن الامام أبي حنيفة انه كان يقول انها رقت قال وهو مردود انتهى والحق ان مراد الامام ان ليلة القدر التي أنزل فيها القرآن بينهار رقت والاقتل الامام أبي حنيفة لا يفتي عليه حكمها فانه كان من أهل الكشف وهم كلهم مجمعون على جاتها الى مقدمات الساعة فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يصح الاعتكاف الا بالمسجد والجامع أولى وأفضل مع قول أبي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا بالمسجد تقام فيه الجماعة وقال أحمد لا يصح الاعتكاف الا بالمسجد تقام فيه الجمعة وقال حنيفة لا يصح الاعتكاف الا في المساجد الثلاثة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول مساعدة المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله الخاصة بالمسجد فانه اختص بسميته بيت الله فاذا كانت الجماعة أو الجمعة تقام فيه كان أشد في جملة القلب لاسماء المساجد الثلاثة * وسعت سيدي عليا الخواص يقول يحفل أن يكون اشتراط المساجد الثلاثة أو المسجد الذي تقام فيه الجمعة أو الجماعة خاصا باعتكاف الاصاغر الذين يحتاجون الى شدة المعونة في جمع قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصا باعتكاف الاكابر فافهم * ومن ذلك قول الشافعي في المجدي انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم ان الأفضل اعتكافها في مسجد بيتها بل يكره اعتكافها في غيره فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يلقنا ان الشارع ولا احدا من عياله اعتكف في غير المسجد ووجه الثاني ان اعتكافها في مسجد بيتها أستر لها وقياسا على ما ورد في حديث فضل صلاتهن في بيوتهن على صلاتهن في المسجد بجمع مطلوبية جمع القلب في الصلاة والاعتكاف جميعا فافهم وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها وبين من اجازه لان الجواز خاص بامام الشياطين اللاتي يحصل بغير وجهن محظور والمنع خاص بامام الله الصالحات اللاتي لا يحصل بغير وجهن للمسجد محظور كرامة وسفانة قال صلى الله عليه وسلم لا تموتوا اما الله مساجدا لله فافهم فان اما الشيطان من حيث الافعال الردية فيمنع من باب نفس عبد الديار والدرهم ونظيره أيضا قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله أي عبيد الاختصاص * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك اذا اذن الزوج لزوجته في الاعتكاف فدخلت فيه فليس له منها من اغنامه مع قول الشافعي وأجدا ان له ذلك فالاول مشدد على الزوج خاص بالاكابر والشافعي مخفف عليه خاص بالا صاغر فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول غلبة قيام التعظيم لمحبرة الله التي دخلت زوجته فيها وقيامه عليه وهو وجه الثاني تقديم خاتمة لشدة فقره وضعف طهره وعلبه باستغنائه الحق تعالى عن جميع ملاعبات عبادته وان اقبالهم الى حضرته

واحد ادم عنها عند علي حد سواء وارجع الحق تعالى اقبلهم على اديارهم الاصلية ثمود عليهم
 لا عليه تعالى فافهم • ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واجدانه لا يجوز الاعتكاف الا بصوم
 مع قول الشافعي انه يصح بغير صوم فالاول مشدد وهو خاص بالاصغر لمخفهم من جسية قلوبهم
 في اعتكافهم اذا افطروا وتناولوا الثموات والثاني مخفف وهو خاص بالكابر الذين يقدرون
 على جسية قلوبهم مع الله تعالى في حال افطارهم وذلك لانهم لا ياكلون الا بقدر الضرورة فلا يؤثر
 فيهم افطارهم بحبال قلوبهم عن شهود حضرة ربهم فافهم • ومن ذلك قول مالك واجد في احدي
 روايته ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي واجد في الرواية الاخرى انه ليس له
 زمان مقدر فيجوز اعتكاف بعض يوم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول وهو خاص بالاصغر ان استعجاب حضور القلب وجمعه من اودية الشتات لا يصح
 بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف انما هو قبيل الغروب واليوم كله دلهيل لذلك ووجه
 الثاني وهو خاص بالكابر ان الغالب على الكابر حضور القلب فلا يحتاجون الى طول زمن في جمع
 شتات قلوبهم بل يجرد ما ينوي احدهم الاعتكاف حصل له التجميع عقب النية وذلك حقيقة
 الاعتكاف فان حقيقته المكوف بالقلب على شهود حضرة الرب بحكم الاستصحاب من غير غفلة
 حجاب كما هو مقام سهل بن عبد الله التستري رحمه الله فكان يقول ان لي منذ ثلاثين سنة اكلم
 الله والناس يظنون اني اكلمهم • انتهى فالاول راعى حال الاصغر والثاني راعى حال الكابر
 فافهم • ومن ذلك قول الائمة الرابعة الا وجد في رواية له ان من نذر اعتكاف شهر بصدقه لم يزل
 متوايها فان اُكمل يوم قضى متركه وقال اجد يلزمه الاستئناف وان نذر اعتكاف شهر مطلقا
 جاز له ان ياتي به متابعا ومتفرقا عند الشافعي واجد وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وهو
 احدي الروايتين عن اجد فالاول من المسئلة الاولى فيه تشديد وقول اجد فيها مشدد فالاول
 من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال الاربعة
 ظاهر في كتب الفقه • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو نوى اعتكاف يوم بصدقه دون ليلته
 صح مع قول مالك انه لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم وانما لو نذر اعتكاف يومين متتابعين
 لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما مع قول ابي حنيفة والشافعي في اصح القولين انه يلزمه
 اعتكافها فالاول من المسئلة الاولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلته والثاني فيها مشدد
 وكذلك المحكم في المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالتخفيف خاص بالكابر
 والتشديد خاص بالاصغر الذين قلوبهم مشتتة في اودية الدنيا • ومن ذلك قول ابي حنيفة
 ومالك انه اذا اعتكف بغير الجماعة وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي في اصح
 القولين انه يبطل الا ان شرط الخروج فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ظن القائل به
 حصول شهوة استعجاب المستكف انه بين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى ان
 دخل الجماعة فهو خاص بالكابر ووجه الثاني الظن به ان هذا الشهود يتقطع بحروجه لاسيما ان
 اخبر المستكف عن نفسه بذلك فافهم • ومن ذلك قول الشافعي واجد ان المستكف اذا شرط

نحوه لما رضى في قرينة كميأة مريض وتشييع جنازة جازله المخرج ولا يبطل اعتكافه
مع قول أبي خنيفة ومالك انه يبطل فالاول مخفف وهو خاص بالكبر والتاني مشدد وهو
خاص بالأصاغر كما مر توجيهه في نظيره * ومن ذلك قول أبي خنيفة والثاني في أصح قوله
وأجدان المتكف لو باشر في أداء الفرج بطل اعتكافه ان أنزل مع قول مالك والثاني في القول
الآخر انه يبطل اعتكافه أنزل أم لا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان
والاول خاص بالأصاغر لما سمعناهم بالوطء بنير أنزل بخلاف الاكبر ويحتمل أن يكون الامر
بالعكس فيصالح الاكبر بالانزال لكونهم على كونهم مختلفا بخلاف الأصاغر فيجب أحدهم عن
حضرته به بمجرد لذة الجماع وان لم ينزل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يكره للمتكف
الطيب ولا لبس ربيع الثياب مع قول أحمد بكره ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول أن المتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة فلا يكره له التجميل بالطيب واللبس النفيس من
الثياب ووجه الثاني أن المتكف في حضرة الله كالحرم لا ينبغي له الترفه ولكل من المرتبتين
رجال يقوم بين يديه أعزاء بغير الطاعة كما مر المحال وقوم بين يديه أذلاء ما تعجل الهية على
قلوبهم واما الوقوعهم في سالف الزمان في مخالفة ولكن جمهور الأئمة والعلماء والاولى على الذل
بين يدي الله كلما حضروا في صلاة أو عتكاف أو غيرهما إذا رصفة أى في نفوسهم وثيابهم فافهم
* ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لا ينبغي للمتكف اقراء القرآن والحديث والفقهاء لغيره مع قول
أبي حنيفة والثاني ان ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك وأجدان اقراء القرآن والحديث والعلم
لما يقع فيه من الجداول والاشكال ورفع الصوت غالبا يفرق القلب عن المعنى المتصور ومن
الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذلك أجمعوا على استحباب تلاوة
القرآن والذكر والصلاة لعدم تعلق ذلك بالغير فان قال قائل ان قراءة القرآن والحديث والفقهاء
تفرق القلب عن الله تعالى بذهاب الفهم الى معانيها فآية تذهب بالهتار الى الجنسة وما فيها
فيشاهد ما قبله وآية تذهب به الى النار وما فيها فيشاهد ما قبله وآية تذهب به الى معنى الطلاق
أو العدة أو الموارث ونحو ذلك ولا يكاد من يتدبر القرآن ينقل عن هذه الأمور فالجواب أن هذا
المقام هو الذي يقدر على الوصول اليه غالب الناس فهو خاص بالأصاغر فلا يؤثر في مقامهم ذهاب
فكرهم الى معاني ما يقرأونه ويذكرونه بخلاف الاكبر فانهم يتفكرون بهذه المعاني عن شهود
الحق تعالى فيؤثر ذلك في مقامهم وما بقي الخلاص بالسلوك مقام أكابر الاكبر وهم الذين
تذهب أفكارهم وعقولهم الى معاني القرآن والذكر ولا يتفكرون بذلك عن صاحب الكلام *
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول ما سمى القرآن بالقرآن الا لكونه مستقام القرء
الذي هو الجمع فقوم جميعهم يتلاوته على ما فيه من الاحكام والمعاني والاعتبارات والتوبيعات
والقرايع والزاجروا الآداب وقوم جميعهم يتلاوته على الحق جل وعلا وحده وقوم جميعهم
يتلاوته على الحق مع شهود هذه الأمور كلها فلا يحجبون بالحق عن الاحكام ولا بالاحكام عن
الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء علم ذلك

• (كتاب الحج) •

أجمع العلماء على أن الحج أحد أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل
مستطيع في الهرمة واحدة واتفقوا على أن من زعمه الحج فلم يحج ومات قبل التمكن من أدائه
سقط عنه الفرض واجبوا على أنه لا يجب على الصبي حج وإن حج قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة
الحج واتفقوا على استعجاب الحج لمن لم يحج زادا ولا راحة ولا سكنه بقدر على المشي وعلى صنعة
يكتسب بها ما يكفيه للنفقة وعلى أنه لا يلزم بيع المسكن للحج وعلى جواز النيابة في حج الفرض عن
اليت وعلى أنه لا يجوز إدخال الحج على الهرمة بعد الطواف واتفق الأربعة على وجوب الدم على
المتنع أن لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك القارن وهو شاة وقال طائفة وداد ولا دم على
القارن هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك أن الهرمة سنة لا فريضة مع قول أحمد والشافعي في أرجح قوليه أنها فريضة كالحج
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن أعمال الهرمة داخلية
في ضمن أعمال الحج فكأن الهرمة المستقلة تنفل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى
وأتموا الحج والهرمة لله أي أشواها معا ما مبن فلم يكف بالحج عن الهرمة وجمع بعضهم بين القولين
وقال الهرمة واجبة في غير أشهر الحج مرة واحدة في الهرم مستحبة في أشهر الحج فهي في أشهر الحج
كالطهارة الصغرى مع الكبرى تدخل فيها فإن شاء البسدا كفي عنها بالحج وإن شاء فصلها مع الحج
من حيث أنها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليأمل • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز فعل
الهرمة في كل وقت مطلقا من غير حصر يعني في العدد بلا كراهة مع قول مالك بكره أن يعتمر
في السنة مرتين فالأول مخفف من حيث عدم الحصر خاص بالأكابير والثاني مشدد خاص
بالأصاغرو يصح تعديله بالعكس فيكون الأول في حق الأصاغر والثاني في حق الأكابر من أهل
مقام الأدب الكامل مع الله تعالى فهم يستعون من دخول حفرة الله الخاصة إلا في مثل كل
سنة مرة أو شهر مرة واحدة بخلاف الأصاغر فإن أحدهم ربما دخل حفرة الحق وخرج ولا يعرف
شيء من آدابها فكانه لم يدخل فكان تكبره للهرمة مطلوباً وبهيات أن يحصل من ذلك التكبر بر
مدد مرة واحدة من غير الأكابر فكل من الأئمة أخذ بحكم فقه من راعى حال الأصاغر ومنهم
من راعى حال الأكابر ومراعاة حال الأصاغر أولى لأنه هو الطريق الذي فيه معظم الناس
ووجه كراهة مالك الاعتبار في سنة مرتين عدم اطلاعه على دليل في التكبر أو خوفه على المعتمر
من الإخلال بحرمة البيت إذا رآه مرتين في السنة بخلاف اعتباره في السنة مرة لأن التطعيم
للبيت يحدث في قلب البسدا كل سنة في حق المعتمر كجرب أو في كل شهر كما قال به بعض أصحاب
مالك رحمه الله فهو نظير حدوث التطعيم للبيت في كل خمسة أعوام في حق الحاج كما ورد فافهم •
ومن ذلك قول الأئمة أنه تستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فإن أخره بعد الوجوب جاز عند
الشافعي لأنه يجب عنده على التراخي وقال الأئمة الثلاثة بوجوبه على الفور ولا يؤخر إذا وجب
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان لا سكن الأول خاص بالأصاغر

أصحاب الضرورات والوثائق الدينية والساني خاص بالا كابر الذين لاعلاقة لهم وذهبهم
مرتفعة فيستحي أحدهم أن يؤخر أمر الله تعالى وقد بلغنا أن الله تعالى لما أمر الخليل عليه الصلاة
والسلام بالاختيان بأدروا تحتين بالغاس المبرغنه بائقدوم فقال الله يا خليل الله هلا صبرت
حتى تجد موسى فقال إن تأخير أمر الله تعالى شديد انتهى * ومن ذلك قول الشافعي وأجد
أن من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من رأس ماله سواء وصى به أو لم يوص
به كالدين مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه إلا أن
يوصى فيجبوا عنه من ثلثه فالأول مشدد والساني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان بوجه
القولين ظاهر ويصح أن يكون الأول في حق الخواص والثاني في حق أحوال الناس * ومن ذلك
قول أبي حنيفة وأحمدان يحج عن الميت من دويبة أهله مع قول مالك من حيث أوصى به ومع
الراجح من مذهب الشافعي أنه من الميتات فالأول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو اللاتن
بمقام غالب الناس فإن المهرم من دويبة أهله قليل ولما حج السلطان قايتباي أكرم من قلعة الجبل
بمصر رحمه الله فعند ذلك من النوادر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعهج الصبي باذن وليه
إذا كان يعقل ويميز ومن لا يميز يحرم عنه وليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح إحرام الصبي بالحج
فالأول مخفف في صحة الحج من الصبي ودليله الأحاديث الصحيحة والثاني مشدد بآوجه
تظيم أمر الحج وكثرة المشقة في تأدية المناسك وفي اتیانهم من البلاد البعيدة غالبا وكونه لا يهتدى
لكمال التظيم اللاتن بالحق تعالى وبمضرتة اذ هو اعظم موأكب الحق تعالى فلا يكون الا من
كامل في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك
وجب في العمر مرة واحدة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكراهة حج من يحتاج إلى مسألة
الناس في طريق الحج مع قول مالك أنه إن كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالأول مشدد
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وقول مالك في غاية التحقيق فإن فيه جمابين
القولين بحملهما على حالين فيكره الحج في حق أهل المروءات كالعالم والعالمين وغيرهم من
أرباب المراتب ولا يكره في حق أرادل الناس والمتجربين عن الدنيا من الفقراء فان قيل أي
فائدة في اشتراط وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده النفقة والزاد بوقوع ذلك منه
أو سرقته لص أو موت الراحلة فالجواب فائدة ذلك أن من حصل الزاد والراحلة فقد سافر تحت
نظر الشارع فاستحق حمايته من الآفات ولومات جوعا وتعبا كان ما نفع الله تعالى بخلاف
من خرج للحج بلا زاد ولا راحلة ثم مات جوعا وتعبا فانه يكون غاميا وما ضمن الشارع الكفاية
والمعولة إلا لمن كان تحت امره فهو ولومات دابة أو سرقته نفقة في كفالة الله عز وجل فلا بد أن
يسخر له من يقوم بكفائته في الطريق لادبه مع ربه فالعبد يحصل الزاد والراحلة ويعتمد بذلك
على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الراحلة والمنعم بالنفقة والزاد على غيره وهذا من باب
اعتقل وتوكل فصل أنه لا ينبغي لتقير أن يحج على التجريد اعتمادا على ما يفتح الله تعالى به عليه
في الطريق من غير زاد ولا راحلة ويقول إن الله عز وجل لا يضيع عني لأن في ذلك مخالفة لأمر

المشارع وقد قال تعالى وتزودا فان خير الزاد التقوى واتقون يا اولى الابالب فامر بلزاد الجسافي
الذى هو الضمائم والروحاني الذي هو التقوى وان يكون ذلك حلالا خالصا لوجهه الكريم فان
قوله تعالى واتقون اى فى الزاد والعمل فى الحج فان قيل ان بعض مشايخ السلف كان مصدودا
من الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك قصص فى الادب فكيف المحال فالحجواب لعل
ذلك وقع من هؤلاء قبل كمالهم فى الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره
بلا زاد ولا ماء الا بعدد ياضته نفسه فى المحضر مرارا فربما صار احدهم بطوى الاربعين يوما واكثر
لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا المحال لا اعتراض عليه الا فى تركه الكمال لافى الجواز
ولو لان احدهم راض نفسه وعرف منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بلا
زاد ولو امره الناس بذلك لسفه وأبهم وانكره عليهم وقد حج اخى افضل الدين من مصر الى مكة
باربعة ارغفة فأكل فى كل ربيع رغيفا فإياك ان تحكم على الناس بحكم واحد او تقع باب
الاعتراض على الفقهاء لا بسددة التفحص عن احوالهم والله اعلم * ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه يصح حج من استؤجر للخدمة فى طريق الحج مع قول اجدانه لا يصح حجه فالاول
مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدمة للناس قد
جمع بين حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالاكابر الذين لا يقصدون بأعمالهم
الدينية والاخرية الا وجهه الله تعالى ولا يشغلهم احد الاثمة عن الاخرى مع ان الخدمة غالبا
لا تكون الا فى وقت يكون فيه فارغا من عمل الناسك فلا يقع فى كسبه شبهة ولا فى عمله فى الحج
شركة فمن اين جاءت الكراهة فتأمل واما وجه الثانى فهو محمول على حال الاصاغر الذين تكون
همتهم مصروفة الى طلب الدنيا وذلك حال غالب الناس اليوم فمن الائمة من راعى حال الاكابر
ومنهم من راعى حال الاصاغر من الغلمان والجمالة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لو غضب دابة ففج عليها او الاعج به انه يصح حجه وان كان عاصيا بذلك مع قول اجدانه لا يصح
حجه ولا يميز به فالاول فيه تخفيف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
المحرمة لا يخرج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطلان وهو خاص بالاصاغر ووجه الثانى انه
خاص بما فعل والعاصي يغضب الله عليه فلا يرضى عليه الا ان تاب ولا تصح توبته حتى يرد ذلك
الحق الى اهله ومن لا تصح توبته لا يصح له دخول حرة الله ولو دخل مكة فحكمه حكم دخول
ابليس المسجد فهو ملعون ولو كان فى حرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الحج على من وجبت عليه اجرة خفارة فى الطريق مع قول مالك انه
يجب عليه الحج ان كانت يسيرة وامن الحدود فالاول مخفف والثانى مفصل فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح حمل الاول على حال من يقدم ذنبا على آخرته والثانى على
عكسه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب السفر الى البصر
لحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعى فى احد قوله انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثانى
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه مستطيع حادة ووجه الثانى ان البصر

لا تؤمن غائلته وقد تورع غلبته في تلك السنة فيفترق كل من في السفينة وليس بيد أحد فوق
بما يقع في المستقبل فقد نعلم المركب خمس سنين متوالية وتفرق في تلك المرة بخلاف البرفاته اذا
عجز في الطريق يبعد من يحميه غالباً من الحجاج أو عرب البوادي ويصح حمل الاول على من رزقه
الله قوة اليقين والتوكل والثاني على من كان بالضد من ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
ان العاجز عن الحج بنفسه لمرض أو زمانة لا يرجح برؤيه منهما ولم يرد وجداً جرة من يصح عنه لزومه
الحج فان لم يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول أجدانه لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من
كان مستطيعاً بنفسه خاصة فالاول مشدد في استرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحج يقبل النيابة في حق الاصاغر من باب قولهم * لعلى أراهم
أو أرى من براهمو حيث كان عاجزاً عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره المحضرة بحبوه
ووجه الثاني انه لا يفتي الميكن رسالة بسلام ولا رسول لاسيما والمقصود الا عظم من الحج
تقديس الذات الواردة على تلك المحضرات وتقديس النائب لا يفتي عن تقديس من استأجره
بل يجب على الاكابر ان يذهب أحدهم لتلك المحضرة ولومات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج
من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله فافهم وقد أنشدوا

فوالله ما يشفي الغليل رسالة * ولا يشتكي شكوى المحب رسول

* ومن ذلك قول الأئمة الاربعة الا في رواية لابي حنيفة انه لو استأجر من يصح عنه وقع الحج عن
المجوع عنه مع قول ابي حنيفة في هذه الرواية انه يقع عن الحجاج وللجوع عنه ثواب النفقة
فالاول مخفف عن المجوع عنه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين
القولين قريب من التوجيهين فيما قبلهما فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاعمى اذا
وجد من يقوده لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول ابي حنيفة انه يلزمه الحج في ماله
فيستنب من يصح عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين القولين كوجههما فيما قبلهما
فالاصاغر يستكثرون والاكابر يحجون بأنفسهم طلباً لتقديس ذاتهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة
وأحمد والشافعي في اصح القولين انه لا تجوز الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج
الفرض فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب مع قول الشافعي في القول الآخر انه يجوز الاستئابة
في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان حج الفرض لا رخصة في تركه فحج عن مباشرة بنفسه جازت النيابة فيه بخلاف حج
التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول الآخر لشافعي انه قربته على كل حال
فتجوز الاستئابة فيه كالفرض بجامع القرية وان تفاوت الوجوب والندب * ومن ذلك قول
الشافعي واجد في اشهر روايته انه لا يجوز لمن لم يسقط عنه فرض الحج ان يصح من غيره فان حج
عن غيره وعليه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول اجد في الرواية الاخرى انه لا ينقد احرامه
لا عن نفسه ولا عن غيره ومع قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة ماله فالاول فيه

تشديد والرواية الثانية عن احمد مشددة وانما لم يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان الامر بالمحج اولاً لا ينصرف الى فرض العبد ليخرج عما كلف به فاذا فُصل ما كلف به
 جاز له المحج عن غيره ووجه رواية احمد ان احرامه بالمحج عن غيره مع قلنا الفرض عليه هو خارج
 عن قواعد الشريعة وكل عمل يخالف الشريعة فهو مردود مطلقاً ما لم يمتدحه أصلاً وما
 ليقصه كالصلاة المحتداج ووجه الثالث حل التهيؤ الوارد في ذلك على الكراهة دون التصريم
 لانه من باب الايتار بالقرب الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذا كان ايتار العبد اخاهما بالقرية
 فيما يباحق الاخوان لارغبة عن لطاعة قافهم * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يميزان
 يتنقل بالمحج من عليه فرض المحج فان احرم بالنقل انصرف الى الفرض مع قول أبي حنيفة وما لك
 انه يميزان يتطوع بالمحج من عليه حج الفرض وينتقد احرامه بما قصده وقال القاضي
 عبد الوهاب المالكي عندي لا يميز ذلك لان المحج عندنا على الفور فهو مضيق كما مضيق وقت
 الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين معلوم مما سبق
 في نظائره قريباً * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره المحج باحدى هذه الكيفيات الثلاث
 المشهورة على الاطلاق وهي الافراد والتمتع والقران مع قول أبي حنيفة بكرهية القران والتمتع
 للكي قال الاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن
 الشارع صلى الله عليه وسلم فعلا وتقريراً من غير ثبوت نهى عن ذلك ووجه الثاني ان التمتع
 والقران للمقيم بمكة لا حاجة اليه لاعتدائه من الراحة وعدم التعب بخلاف الاطافى والعلماء امتنعوا على
 الشريعة فقلهم ان يضيقوا ويوسعوا في كل شئ لا ترد قواعد الشريعة فافهم * ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة ان الافراد افضل من القران والتمتع مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان التمتع
 افضل من الافراد فالاول مشدد خاص بالا كابر والثاني مخفف خاص بالاصغر وهو حال غالب
 الناس اليوم لضعف ابدانهم واما عن تحمل المشقة ايام الافراد مع اشراح القلب ولا عانة
 التمتع على تحصيل المحج البرور واختاره جماعة من اصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رايت
 شخصاً من اخواننا احرم بالمحج على وجه الافراد فورعت رأسه ووجهه وصار عبرة في المحج ثم ندم
 وكان ذلك في ايام الشتاء فيحصل قول من قال الافراد افضل على ما اذ لم يقص له تلك المشقة
 الشديدة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك انه يجوز ادخال المحج على العمرة قبل الطواف
 والوقوف مع قول احمد والشافعي في احد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليها بعد
 الطواف فانه يجوز بالاتفاق كما مر اول الباب لانه قد اتى بالقصود فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العبد قد ربط نفسه مع الله تعالى على
 فعله العمرة فلا ينبغي له تغييرها للعبادة اخرى ولو كانت افضل منها كما لا يميزان يدخل
 في فرض الظاهر ثم يحمله عمره ولا في صلاة تنقل ثم يحمله فرضاً ووجه الثاني المسامحة
 في مثل ذلك مع ان المحج فيه عمل العمرة وزيادة وفي الحديث دخلت العمرة في المحج الى الابد
 ونحن اسرار صرفها اهل الله تعالى لا تطرف في كتاب * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب على

القارن دم كدم القتع وهو شاة مع قول طاوس وداوداته ليس عليه دم ومع قول بعض الاثمة ان عليه بدنة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حصول الارتفاق بالقران كما يحصل بالقتع من حيث قرب زمن احواله ومن حيث ان كل فعل يقوم مقام فطين ووجه الثاني عدم ورود امر في ذلك كما ورد في القتع ووجه الثالث شدة التعليل على القارن مع سهولة البدنة عليه وهو خاص بالا كبر وقد حج سفيان الثوري ما شيا حافيا من البصرة فلقاه الفضيل بن عياض من مساجد طائفة فقال له هلا اتخذت لك نعلا وداية فقال يا فضيل اما يرضى العبد الا بئى اذا انى لصاحبه سيده بعد اباقة وسوط حرامه وعدم الخسف به مع استحقاقه خسف الارض به الان باقى را كما متلا واقه لوسجعت على الحجر لكان قليلا فضلا عن اتباني لصاحته تعالى حافيا راجلا وفي رواية وهل ينبغي يا فضيل ان جاء يصالح سيده ان باقى الى حضرته را بكانتهى * ومن ذلك قول الشافعى واحمد في رواية ان حاضرى المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قول ابي حنيفة هم من كان دون الميقات الى الحرم ومع قول مالك هم اهل مكة وذى طوى فالاول خاص باهل التعظيم التام لله تعالى وشهودهم انهم في حضرته الخاصة ماداموا على دون مسافة القصر من الحرم والثاني خاص با كبرالا كبر فان بعض المواقيت اكثر من مسافة القصر والثالث خاص بالا صاغر الذين لا يقوم ذلك التعظيم في قلوبهم الا ان كانوا في مكة او بغنائها وقد اسقط الحق تعالى الدم عن حاضرى المسجد الحرام لكونهم في حضرته كما مر مجلس السلطان لا يكفون بما يكلف به غيرهم من الخارجين عن حضرته وهذا سر اريد وقها اهل الله تعالى لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعى ان دم القتع يجب بالا حرام بالجم مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى جرة العقبة واما وقت جواز الذبح فقال ابو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح للهدى قبل يوم النحر وقال الشافعى ان وقته بعد الفراغ من العمرة فالاول من المسئلة الاولى مشدد والثاني منها مخفف والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تأخيرها الذبح لو كان اراد تقديمه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان في المستثنين ووجهها ظاهر * ومن ذلك قول مالك والشافعى انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام لمن فقد الهدى الا بعد الاحرام بالجم مع قول ابي حنيفة واحمد في احدى الروايتين ان له صومها اذا احرم بالعمرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج شهد لقولن فان العمرة حج اصغر * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعى في اظهر قولييه انه لا يجوز صوم الثلاثة ايام في ايام التشرى مع قول مالك والشافعى في القديم واحمد في احدى روايتيه انه يجوز صومها في ايام التشرى فالاول مشدد في عدم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله عز وجل في ايام العيد ولا يليق بالضيف ان يصوم عندهم كان في بيته الا باذنه وهو لم يصرح بالاذن له بالصوم وفي الحديث ايام منى ايام كل وشربو بهال وذلك ليكمل لاقوم السرور فان الاجساد لا يحصل لها سرور الا بالخطر فان اذا الحق تعالى للحجاج حصول السرور لا رواهم بشهود كونهم في حضرته ولا جسامهم باكلهم

وشربهم فيها كذلك انتهى ويؤيد هذا المعنى الذي ذكرناه حديث الصائم فرحان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاءه به فرحة الاجساد بالافطار وفرحة الارواح بلقاء الله تعالى أي بكشف الحجاب عن قلب الصديق حياته أو بعد مماته واضح ذلك انه اذا كشف حجاب راي به اقرب اليه من جبل الورد فلا يعلم قدر سرور الصديق ولا قدر فرحه في تلك الحضرة الا الله عز وجل واما قول مالك ومن وافقه انه يجوز صوم الثلاثة ايام في ايام التشريق فهو خاص بالا صاغر الذين هم في حجاب عن حضرة شهود ارواحهم للحق جل وعلا فيفوتهم غذاها الارواح وغذاها الجسم فيصل لهم الضيف العظيم عن عمل الناسك مع ما في ذلك من المصارعة لبرائة الذمة بما الزمهم الحق تعالى به من الصوم في الحج فلكل امام مشهد ربما يخفى على بعض مقلديه فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يفوت صوم الثلاثة ايام بفوت يوم عرفة مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط صومه ما يستقر الهدى في ذمته وعلى الراجح من مذهب الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها وقال اجدان انرا الصوم بعد زومه وكذا ان انرا الهدى من سنة الى سنة يلزمه دم او اذا رجدا الهدى وهو في صومها عند الثلاثة يستحب له الانتقال الى الهدى وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى ان يوم عرفة ليس هو اركان الحج وقد قال تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ووجه ما بعده ظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في اصح قوله واحسان وقت صوم السبعة ايام اذا رجع الى اهله مع القول الثاني للشافعي يجوز صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان احدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول ابي حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القرآن والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان قوله تعالى اذا رجع اي شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه الثاني ان المراد اذا فرغ من اعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان المتنع اذا فرغ من اعمال العمرة ما رحلا سواء ساق الهدى او يسقه مع قول ابي حنيفة واجدانه ان كان ساق الهدى لم يجزه التحلل الى يوم النحر فيقي على احرامه فيصوم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل منهما فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر

•(باب المواقيت)•

تفق الائمة الاربعة على انه لا يصح الاحرام بالحج قبل شوال وعلى ان المواقيت المكانية تكون لاهلها ولبن مرتعليها من غيرها لها كما صرح به الاحاديث العديدة وعلى ان من بلغ ميقاتا لم يجزه لم يجزه بغير احرام وعلى ان من جاوزه بغير احرام يلزمه العودة الى المقات ليحرم منه وحكمي عن التعضي والحسن البصري انه اذا قال الا احرام من المقات مستحب لا واجب ثم اذا زمه العود كان الموضع مخوفا اوضاع الوقت لزمه دم الجوازته المقات بغير احرام وحكي عن سعيد بن جبير انه قال لا ينقض احرامه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق ووجه قول التعضي والحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين

المواقف ولم يبيح كون الاحرام منها واجبا ومندوبا فاحتمل الاستصحاب توسعة على الامة واحتمل الوجوب اخذ بالاحتياط ووجه قول سعيد بن جبير انه عمل بخالف السنة فكان مردودا . واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت احرام الحج يستمر الى آخر ذي الحجة مع قول الشافعي انه يستمر الى عشر ليل من ذي الحجة فقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تنصيص الشارع على تعيين عشر ذي الحجة في انتهاء الاحرام بالحج فيحتمل ما جاز تأخير الاحرام الى فجر يوم العيد جاز في آخر الشهر وما قارب الشيء اعطى حكمه وفيه من التوسعة على الامة ما لا يخفى ووجه الثاني الاحتياط كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والعصابة والتابعون ومن بعدهم من الائمة فلم يلبثوا ان احدا منهم احرم بالحج بعد فجر يوم النحر ابدأ فكان الوقوف على حد ما كان عليه الشارع واصحابه اولى وان كان العلماء متاهة على الشريعة وعلى الامة بعدهم فافهم . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو احرم بالحج في غير أشهر ذكره له ذلك وانعقد مع قول اصحاب الشافعي انه ينقدح مرة لا جوامع قول داود انه لا ينقدح شيئا فالاول مخفف على الحرم المذكور بانعقاد احرامه حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انعقاد حجه والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط . قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وما تم تصريح من الشارع بالمانع منه وانما صرح ببيان الميقات فيحتمل ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني ان اصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطا في حجة انعقاد الحج فاذا لم يصح الحج انعقد حرمه اذ هي حج أصغر فكان حكمه حكم من احرم بصلاة الفرض قبل دخول الوقت فلان ادخوله ثم بان انه لم يدخل فانها تنقلب فغلا ثلثا تحصل صورة انتهاك حرمة تلك المحضرة الشريفة ووجه الثالث ظاهر لاخذ ابدانها . ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الافضل ان يحرم من ديرة اهلهم مع قول غيره ان الافضل ان يحرم من الميقات وهو الذي صححه النووي من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالكابر والثاني مخفف خاص بالاصغر كما مر بيانه في الباب قبله . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من دخل مكة بنذر احرام لم يلزمه القضاء مع قول ابي حنيفة انه يلزمه القضاء لان يكون مكافلا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم وجود تصريح في ذلك من الشارع بأمر فكان الامر على التخيير من تطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا ثم كسبه المصعد بجميع ان كلاما من الحرم والمشهد حضرة الله عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه المحضرة بنذر احرام فيه انتهاك لها فكان عليه القضاء تدارك لما فاتته لسوء طوبه وهذا خاص بالكابر المطالبين بالادب الخاص بخلاف غالب الناس من الخدام والعلمان فافهم

• (باب الاحرام ومخطوراته) •

اتفق الائمة الاربعة على كراهة الطيب في الثياب المحرم وعلى تحريم لبس الخيط للرجل وسائر راسه فان احرامه فيه ولا فرق في تحريم لبس الخيط عليه في سائر بدنه بين التيمم والسراويل والقلنسوة والقباء والخف وكل غنيط يحيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالعباءة وسكك ذلك

اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل واللمس بشهوة والتزويج والتزويج وتسل الصيد واستعمال
 الطيب وازالة الشعر والتفرد من رأسه ونحوه بمائر الادهان والمرأة في ذلك كله كالرجل الا انها
 تلبس الخيط وتستر رأسها ولا بد من كشف وجهها لان احرامها فيه واجماع على انه لا يجوز للمهرم
 أن يقعد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يوكل فيه واتفقوا على انه ان قتل الصيد ناسيا أو جاهلا
 وجبت عليه القدية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة انه يستحب التطيب للأحرام مع قول مالك ان ذلك لا يجوز الا ان كان طيبا
 لا يتبى له رائحة فان طيب بما تبقى رائحته بعد الأحرام وجب غسله فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني سد باب الترفه جملة لان
 المهرم اذا تطيب للأحرام فكأنه تطيب بعد الأحرام وان لم يتبى له رائحة لا مطلق الشارع انتهى
 عن التطيب مع انه لا بد من رائحة طيبة تكون في الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلا فان
 قال قائل فلائي شي حرم الطيب على المهرم مع انه في حضرة الله الخاصة كالصلاة والطيب
 مستحب في الجمعة فالجواب انما هو ذلك لمحدث المهرم اشعث أغبر ولا من المصطوب من المهرم
 اظهار الذل والمسكينة واستئثار المخجل من الحق تعالى وطلب الصغى والمفوعة خوفا من معاملة
 العقوبة كما ورد ان السيد آدم عليه الصلاة والسلام لما حج من بلاد الهند ماشيا تاب الله عليه
 في عرفات وتلقى هناك كلمات الاستغفار بقوله رسا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
 من الخاسرين * وصحبت سیدی علی الخواص يقول من كشف حجابہ فی الحج لا بد له من الحياة
 من ربه والمخل منه حتى يرد العبد في تلك الحضرة ان لو ابتلته الارض وجب عن شهود كونه بين
 يدي الله عز وجل ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفعله
 الآمنون من عذاب الله في حضرة الرضى كوقت صلاة الجمعة فان تجلبى الحق تعالى فيها مزوج
 بالجمال دون الجلال فابن حال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه من يعلم أو يظن انه
 تعالى رضى عنه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يحرم عقب ركعتي الأحرام مع قول
 الامام الشافعي في أصح القولين انه يحرم اذا ثبت به راحته وان كان ماشيا فيصوم اذا
 توجه لطريقه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول والثاني الاتباع والتقرير ولكن
 الاول أولى للاكابرو الثاني أولى للاصاغر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه ينقض احرامه بالنساء
 فان لم يلبس لينة لم ينقض قول داود انه ينقض بمجرد الدنية ومع قول أبي حنيفة لا ينقض الا بالنساء
 واللبينة معا أو بسوق الهدى مع النية فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في خبر قوله صلى الله عليه وسلم ان الاعمال بالنيات
 وقوله ليك اللهم ليك معناه الاجابة أى انا يا رب قد اجبتك اجابة بعد اجابة فالاولى حين كنتا
 في الاصلا والنية حين هيئت الا ان فى أى الاجابة منطوية في الأحرام لانه ما حرم حتى
 اجاب ووجه الثاني ان في التلبية اظهار الاجابة بخلاف النية فان من اتصال القلوب وان كان
 النطق بالتمنى مستحبا ووجه الثالث الخروج من خلاف العلماء فاذا نوى ولي أو نوى وساق

الهدى فقد تحقق الا انه تاد فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة وما لك بوجوب التلبية مع قول
 الشافعي واحد انما سئله فان ابا حنيفة قال انها واجبة اذا لم يسق الهدى فان ساقه وفوى الاحرام
 صار محرما وان لم ياب واما مالك فقال بوجوبها مطلقا ووجب دمها في تركها فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التلبية شعار الحج ككثيرة الاحرام
 في الصلاة ووجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بمجرد التلبية فانه ما فوى الابدان اجاب دعاء الحق
 تعالى ووجه قول ابي حنيفة بالوجوب اذا لم يسق الهدى تقوية بالتلبية فان من ساق الهدى
 مع التلبية فقد تاد كدت اجابته فلا يحتاج الى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها انها صارت
 شعارا في الحج كالبعض في الصلاة فكما يجبر تارك البعض ذلك بصعدى السهو كذلك يجبر تارك
 التلبية بالدم فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمي جرة العقبة مع
 قول مالك انه يقصها بعد الزوال يوم عرفة فالاول مشدد في التلبية والثاني مخفف فيها ووجه
 الاول انه شرع في القتل برمي جرة العقبة والادبار عن افعال الحج ومعلوم ان التلبية انما
 تناسب الاقبال على الفعل لا الادبار عنه ووجه الثاني ان معظم الحج الوقوف بعرفة كما ورد
 في حديث الحج عرفة فافهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي ان الحرم اذ يستظل بما
 لا يماس رأسه من محل وغيره مع قول مالك واجدان ذلك لا يجوز له وعليه الفدية عندهما
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم تسمية ذلك
 تغطية للرأس ووجه الثاني انه في معنى التغطية بجامع الترفه وجب الشمس أو البرد عن الرأس
 والمحرر من شأنه ان يكون اشعث اغبر والمظلة المذكوورة تمنع النبار ويصح جل الاول على
 حال احاد الناس والثاني على حال الخواص كما يصح التوجيه بالعكس ايضا فيكون المنع في حق
 من لم يمس رأسه الله تعالى عنه بالقراين والاباحة في حق من أحس برضى الله عنه فمن شهد
 كثرة معاصيه وغضب الحق تعالى عليه كان اللائق به التثيب والاعترار ومن شهد رضى الله
 عنه كان له التظليل المذكوورة فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب عليه الفدية اذا
 لبس القباء في كنهه ولم يدخل يديه في كبه مع قول ابي حنيفة انه لا فدية عليه فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فان حُكِّل
 ما تدخل فيه الرأس من الثياب يسمى لبسا ووجه الثاني انه لبس لم يحصل به كمال الترفه فمخفف
 في الفدية فيه * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد
 الارزاع قول ابي حنيفة وما لك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان ستر العورة امر لازم اشدهن لزوم ترك لبس الخيط فكان
 لبس السراويل امر الاترفه فيه وايضا فان شهود عدم التركيب خاص بالا كبر وما كل احد
 يشهد كونه بسيطا في تلك المحضرة لقلبة شهود القناه فيها على البقاء فكان الامر كخطاب الصفه
 لموصوفها ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فانه يصدق على لبس السراويل انه لبس الخيط
 ووضع في شهود التركيب الذي لا يطق في تلك المحضرة فكادت الفدية كفارة لما وقع فيمن

ترك الترقى الى مقام شهود الباطن وهنا السرار يعرفها اهل الله لا تسطرو في كتاب ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة ان من لم يجد نلين جاز له لبس الخفين اذا قطعهما أسفل من الكعبين ولا فدية
 عليه الا عند ابي حنيفة فالاول مخفف ومن اوجب الفدية مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وتوجيه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها * ومن ذلك قول الشافعي
 واجدانه لا يحرم على الرجل ستروجه مع قول ابي حنيفة وما لك انه يحرم فالاول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في النهي عن ستروجه الثاني ان ستروجه بلباس
 او غيره ترفه والمحرّم اشعث اغبر وايضا فان الرجة تواجه البدن هناك فاذا ستروجه وقت
 الرجة على الساتر الذي يخلع دون بشرة الوجه التي لا تغارق البدن كما رافضاه في الكلام على
 كراهة التلم في الصلاة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتصريم استعمال الطيب في التوب
 والبدن مع قول ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب على ظاهر التوب دون البدن وان له التبخر
 بالعود والتدوشم جميعا رايحين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين التوب والبدن عرفا ووجه
 الثاني ان التوب ليس ملازما للشخص كسلامة جلده بل يخلع ثارة ويلبس اخرى ومن ذلك قول
 ابي حنيفة وما لك انه يجوز للمحرم كل الطعام المطيب وانه لا فدية في اكله وان ظهر ريسه مع
 قول الشافعي واجدانه لا فرق في استعمال الطيب بين البدن واليابس والطعام فالاول مخفف
 والثاني شدد ووجهها ظاهره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المحنأ ليس بطيب مع قول
 ابي حنيفة انه طيب فحب فيه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يكره رائحة المحنأ ولو انه كان طيبا لم يكرهه لانه كان يحب الطيب ووجه
 الثاني انه طيب عند بعض الاعراب فيحبون رائحته فكان فيه الفدية مع ما فيه ايضا من الزينة
 التي لا تناسب المحرم * ومن ذلك قول الائمة كلهم بتصريم الادهان بالادهان المظية كدهن
 الورود والياسمين وانه يجب فيه الفدية واما غير المظية كالشرج فاختلفوا فيه فقال الشافعي
 لا يحرم الا في الراس والحيمة وقال ابو حنيفة هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك
 لا يدهن بالشرج شي من الاعضاء الطاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن به الباطنة وقال
 الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحيمة فالاول فيه تخفيف والثاني
 مشدد والثالث مفضل والاربع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر
 كثيرا في الرأس والحيمة دون غيرها فحرم فيها فقط ووجه الثاني انه يظهر به الترفه في ساتر
 البدن شعرا وبشرا والمحرّم اشعث اغبر والدهن يذهب غبرته وشعث شعره ووجه قول مالك ظاهر
 ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كثير ترفه وقد تدعو الحاجة اليه اذا حصل تشعث
 الشعر كثيرا وبيعت الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن بدنه ويطنه ليزلق طبيعيته
 التي يتأذى بحبسها لا سيما في حق من كان يأكل النواشف حكا القراقيش ولعل الشارع راعى
 ما ذكرناه باستعمال الطيب عند الاحرام لانه ربما طال زمن الاحرام فخرج التشعث عن العادة

فشوه خلقه • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحرم لو عقد النكاح لم ينقذ مع قول أبي حنيفة أنه
ينقذ فالأول مشدد ودليله إطلاق النكاح على العقد ولو مجازاً ووجه الثاني أن حقيقة النكاح
انما تكون بالدخول بها فما قبل الدخول من مقدمات النكاح وهي لا تحرم عند بعضهم
واجاب الأول بأن العقد هلز للوقوع في الجماع فيحرم كما يحرم الاستمتاع بما بين السرّة والركبة
للحائض وقد يحمل القولان على حالين فمن خاف الوقوف كالشاب الذي به غلّة حرم عقده ومن
لم يخف كالشيخ الذي بردت نار شهوته لم يحرم فاعلم ذلك • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز للمهرم
مراجعة زوجته مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول أن الرجعية في حكم الزوجة التي في العصمة لبقا أحكام الزوجية
في حتمها ووجه الثاني أنها كالأجنبية بدليل أنه لو لم يراجعها تزوجت الغير من غير أحداث
طلاق آخره فلم أن الرجعية لها وجهان وجه للزوجية ووجه للبينونة فافهم • ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد أنه لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما لكان مملوكا مع قول
مالك وأبي حنيفة أنه لا يجب الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود أنه لا يجب الجزاء بقتل
الصيد خطأ فالأول مشدد والثاني مخفف وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه
الأول أن ملك المخلوق في تلك الحضرة الخاصة ضعف والمحكم الظاهره تعالى فكان من الواجب
عدم قتل من هو في حضرة اجلاله تعالى ووجه الثاني مراعاة ملك الصيد في تلك الحضرة بدلا
منه تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجه قول داود ما ورد من رفع أثم الخطأ عن الأمة •
ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا جزاء على من دل على صيد وان حرمت الاعانة على قتله مع
قول أبي حنيفة يجب على كل منها جزاء كامل حتى لو كانوا جماعة محرّمين فدلهم شخص على الصيد
محرّما كان أو حلالا وجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الدلالة لا تلحق بالمباشرة ووجه الثاني أنها تلحق بها وله
نظائر في الفقه كقوله صلى الله عليه وسلم افطرا الحاجم والمحرّم فافهم • ومن ذلك قول مالك
والشافعي أنه يحرم على الحرم كل ما صيده مع قول أبي حنيفة لا يحرم بل إذا ضمن صيدا ثم أكله
لم يجب عليه جزاء آخره وقال أحمد يجب فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة أقوال بظاهر • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصيد
إذا كان غير مأكول ولا متولد من مأكول لم يحرم على الحرم قتله مع قول أبي حنيفة أنه يحرم
بالأحرام قتل كل وحش ويجب بقتله الجزاء لا الدب فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن غير المأكول لا حرمة له في حق الحرم لأنه لا يصاد
بأداة إلا المأكول فأنصرف الحكم إليه ووجه الثاني إطلاق النهي عن الصيد بقتله في القرآن
على الحرم ووجه استثناء الدب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يعمل عليه ولا يحرس زرعاً
ولا ماشية فافهم • ومن ذلك قول الشافعي أنه لا كفارة على الحرم إذا طيب وأذهن ناسياً
أوجاهلاً بالحرم مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجب عليه القدية فالأول مخفف والثاني

مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اقامة العذر له بالنسيان والجمل ووجه الثاني
عدم عذره في ذلك لقلة تحفظه فافهم * ومن ذلك قول الائمة الاربعان من لبس قميصا ناسيا
ينزع من قبل رأسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرج
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الفرق بذلك المحرم فقديكون فقيرا لا يجد غير ذلك التوب
وقد فعل ما كلف بنزع من رأسه ووجه الثاني تقديم المصارعة الى الخروج مما نهي الله عنه
ولو تلف بذلك ماله كله فضلا عن شق التوب فان الدنيا كلها لا ترز عند الله جناح بعوضة وهذا
محمول على حال الا كبره والاول على حال الاصاغر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلق
رأسه أو غيره أو قلم ظفره ناسيا أو جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه
الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين يعرف من
توجيه من تطيب أو ادهن ناسيا أو جاهلا كما تقدم قريبا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لو جامع ناسيا أو جاهلا زنته الصكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا كفارة عليه
ولا يفسد بذلك جهه فالاول مشدد والثاني مخفف فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني
ظاهر لعذره بالجمل والنسيان في الجملة ووجه الاول كثرة تساهله وقلة تحفظه وبعد وقوع ذلك
من المحرم فان الاحرام هينة وسومة تمتع المحرم من الاقدام على فعل ما نهي عنه لاسما والاحرام
قليل وقوعه في المعرف فكانت الهية فيه أعظم من الهية فيما يتكرر وقوعه * ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم حلق شعر المحلل وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول أبي حنيفة انه
لا يجوز له ذلك وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول انه ليس في ذلك ترفه له أي للمحرم ووجه الثاني اطلاق الشارع النهي للمحرم
ان يأخذ شعرا أو يقلم ظفرا فشمئلك ذلك أخذ شعرا غيره وقلم ظفره نظير قوله افطر الحاجم والمحجوم
وقديكون للنهي عن ذلك علة أخرى غير الترفه لم نعرفها نحن فلذلك أزمه الامام أبو حنيفة
بالفدية احتياطا له * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم أن يقتل بالسدر أو الخنثى
مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وتلزمه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما
وجه ويصح جعل الاول على حال العوام والثاني على حال الخواص لا تخذين لا تقسم
بالاحتياط والفرار من كل شيء فيه ترفه ما * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا حصل على
يديه وسخ جازله ازالته مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
وجه كل منهما ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يكره للمحرم الا كحال بالاندمع
قول سعيد بن المسيب بالنوع من ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول كونه أي لا تمزيق فكره ولم يحرم ووجه الثاني الاحتياط في كل فعل
ينافي حال المحرم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه ليس على المحرم شيء بالفسد والنجاسة مع
قول مالك فيه صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه من باب التداءى من المرض فلا يلزمه به صدقة لعدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني

ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفه لتلذذه بالعامة أو تخفيف الالم عقب الفصد والحجامة
فكانت الصدقة كفارة لذلك والله اعلم

(باب ما يجب بمحظورات الاحرام)

اتفق الاثمة على ان كفارة المحلق على التخيير ذبح شاة أو اطعام ستة مسكين كل مسكين نصف
صاع أو صيام ثلثة أيام وكذلك اتفقوا على ان المحرم اذا وطئ في الحج أو العمرة قبل التحلل الاول
فسد نسكه ووجب عليه المضي في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان أحرم في الاداء واتفقوا
على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالوطء في المحالين وقال داود يرتفع فان قال قائل فلا شيء لم تأمروا
المحرم اذا فسد حجه بالجماع ان ينشئ احراما ثانيا اذا كان الوقت متسما كان وطئ في ليله عرفة
فالجواب قد انعقد الاجماع على ذلك ولا يجوز خرقه وامل ذلك سببه التعليل عليه لا غير واتفقوا
على ان الحمامة المكيه تضمن بقيتها وقال داود لا جزاء فيها وكذلك اتفقوا على ان من قتل صيدا
ثم قتل صيدا آخر وجب عليه جزاءه وقال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع
شعر المحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حنث المحرم لغير الدماء واللف وكذلك اتفقوا على
تحريم قطع شعر حرم المدينة وقتل صيده هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول الامام أبي حنيفة واحد في احدي روايته ان الفدية لا تجب الا في حلق ربع
الرأس مع قول مالك انها لا تجب الا بمعلق ما تحصل به امانة الاذي عن الرأس ومع قول الشافعي
انها تجب بمعلق ثلاث شعرات وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تشديد والثاني يحتمل
التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
هو اقياس على مصفه في الوضوء ووجه الثاني هو ازالة الاذي عن ثلث اربع أو ثلثة ارباع
ونحو ذلك وما زاد على ذلك فمفهوم ووجه الثالث ظاهره ومن ذلك قول الشافعي واحدا من المحرم
اذا حلق نصف رأسه بالنداء ونصفه بالعشي لزمه كفارتان بخلاف الطيب واللباس في اعتبار
التفريق أو اتتابع مع قول أبي حنيفة ان جميع المحظورات غير مثل الصيدان كان في مجلس
واحد فعليه كفارة واحدة سواء كفر عن الاول أو يكفروا كانت في مجالس وجبت لكل
مجلس كفارة الا ان يكون تكرار لعني زائد كترض وبذلك قال مالك في الصيد أو ما في غيره فذكر قول
الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط في المحلق ووجه قول
أبي حنيفة انصراف الذهن الى ان الفدية لا تجب الا بكامل الترفه وهو حلق الرأس كله سواء كان
ذلك في مجلس أو مجالس ووجه قول مالك معلوم ومن ذلك قول الشافعي واحدا من
وطئ في الحج أو العمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ووجب عليه المضي في فاسده
والقضاء على الفور مع قول أبي حنيفة انه ان كان وطؤه قبل الوقوف فسد حجه ولزمه مشاة وان كان
بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة وظاهر مذهب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد
بالبدنة وقول أبي حنيفة فيه تخفيف بالمشاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر
وقدم الاشكال في ذلك وجوابه اول الباب ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه يستحب

لهما أى الواطئ والموطومة أن يتفرقا في موضع الوط مع قول مالك واحد بوجوب ذلك فالاول
مخفف خاص بمن ضعفت شهوته والثاني مشدد خاص بمن قويت شهوته فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة ان من وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الاول لزمه شاة الا أن
يتكرر ذلك في مجلس واحد مع قول مالك انه لا يجب بالوطء الثاني شئ ومع قول الشافعي انه يجب
كفارة واحدة ومع قول احمد انه ان كفر عن الاول لزمه بالتاني بدنة فالاول فيه تخفيف بشرطه
والثاني مخفف والثالث مشدد بالبدنة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الوطء
الثاني كالثمة للاول ولذلك خفف فيه بشاة ووجه الثاني ان الحكم دائر مع الوطء الاول فقط
ولذلك أوجب الشافعي فيه ما كفارة واحدة ووجه قول احمد ظاهر مفصل * ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه اذا قبل بشهوة أو وطئ فيمادون الفرج فأنزل لم يفسد حجه ولكن يلزمه بدنة
في قول الشافعي مع قول مالك انه يفسد حجه ويلزمه بدنة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التقيل أو الوطء فيمادون الفرج لم يصرح الشارع
بان حكمه حكم الوطء في الفرج فلذلك لم يفسد به الحج وما وجوب البدنة فلهذا نزل بخرج النبي
وقد حصل ووجه الثاني لما في ذلك الوطء في الفرج سد الباب ومحصول معنى الوطء بالانزال
فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان شراء الهدى من مكة أو المحرم جائز مع قول مالك انه
لا بد من سوق الهدى من المحل الى المحرم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول النظر الى ان شراء الهدى وتفرقه على مسأكين المحرم من غير سوق
يقع السين يسمى هديا لكونه محصلا للقصد ووجه الثاني الاخذ بظاهر القرآن في قوله هديا بالغ
الكعبة فانه يقتضي مجيئه من موضع بعيد خارج المحرم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا
اشترك جماعة في قتل الصيد لم يهرأ واحد مع قول ابى حنيفة انه يلزم كل واحد جزاء كامل
فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول القياس على ما اذا قتل جماعة انسانا وصومح على الدية
فانه لا يلزمهم الادية واحدة ووجه الثاني القياس على انهم يقتلون به بجماع انه قتل لم يأذن به الله
فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الحمام وما جرى مجراه يضمن بشاة مع قول مالك ان
الحمام المسكبة تضمن بقيمتها ومع قول داود انه لا جزاء في الحمام كما مر أوائل الباب فالاول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجههما ظاهر وأما قول داود فلم يدم
بلوغ شئ من الشارع في ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب على القارن ما يجب على
المفرد فيما يرتكبه وهو كفارة واحدة مع قول ابى حنيفة انه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل الصيد
الواحد جزاء فان افسد ارامه لزمه القضاء فأرنا والكفارة ودم القران ودم في القضاء به قال
احمد فالاول في مسألة القارن مخفف والثاني فيه اشد ودوالاول في مسألة قتل الصيد كذلك
مشدد وكذلك القول فيمن افسد ارامه هو مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين
ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة الا في قول راجع للشافعي ان الحلال اذا وجد صيدا داخل
المحرم كان له ذبحه والتصرف فيه مع قول ابى حنيفة انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني

مشدداذا لافرق في الحقيقة عند أبي حنيفة في احترام الصيد في الحرم بين أن يكون من نفس الحرم أو دخله من خارج وهذا الثاني خاص بالأكثر من أهل الأدب والأول خاص بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي أنه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك أنه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مسمى فيها فعليه ومع قول أبي حنيفة أن قطع ما أنبته آدمي فلا جزاء عليه وإن قطع ما أنبته الله تعالى بلا واسطة إلا آدمي فعليه الجزاء فالأول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف فإنه لا ينبغي لأحد أن يغير ما لم تدخله يد المحدث لكونه يضاف إلى الله تعالى ببادئ الرأى فلذلك شدد الأئمة في احترامه بخلاف ما دخلته يد المحدث فإنه يصير يضاف إليهم ببادئ الرأى فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قطع الحشيش لطف الدواب وللدواء مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول استثناء الشارع الأذن لما قال له عمه العباس إلا الأذن بآمر رسول الله فقال إلا الأذن بغيره فاس عليه الحشيش من حيث أنه مختلف أن قطع أو ليس له مرتبة الشجران قلح فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في المجديدان شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يمنع وكذلك يحرم قتل صيد حرم المدينة أيضا مع قول مالك وأحمد والشافعي في القديم أنه يمنع بأن يؤخذ سلب القتال والتقاطع فالأول مخفف والثاني فيه تشديد بما أورد في كل منهما والله أعلم

(باب صفة الحج والعمرة)

اتفق الأئمة الأربعة على أن من دخل مكة فهو بالخيار أن شاء دخل نهارا وإن شاء دخل ليلا وقال القاضي وأصحابه دخول ليلا أفضل وعلى أن الذهاب من الصفا إلى المروة والعود إليها يحسب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب والعود يحسب مرة واحدة ووافقه على ذلك أبو بكر الصيرفي من أئمة الشافعية ووافق الأئمة الأربعة جاهير الفقهاء وعلى أنه إذا وافق يوم عرفة يوم جعة لم يصلوا الجمعة وكذلك المحكم في منى وإنما يصلون الظهر ركعتين ووافقه على ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلون الجمعة بعرفة قال القاضي عبد الوهاب وقد سأل أبو يوسف ما لك من هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شبانا بالمدينة يعلمون أن لا جمعة بعرفة وعلى هذا عمل أهل الحرمين وهم أعرف من غيرهم بذلك واتفقوا على أن الميت يجوز دفنه نسلًا وإس بركن وحكي عن الشعبي والقاضي أنه ركن واجمعا على استحباب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت الشاء بجزدلفة واتفقوا على وجوب الزحى وعلى أنه يستحب بعد طلوع الشمس وعلى أنه إذا سكن المدي تطوعا فهو باق على ملكه يتصرف فيه كيف يشاء إلى أن يفجره وعلى أن طواف الإفاضة ركن وعلى أن رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد الزوال كل جرة بسبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي جرة النقرة من أركان الحج لا يتصل أحدهم بالحج إلا بالآتيان به هذا ما وجدته من مسائل الإجماع واتفق الأئمة الأربعة ووجه قول القاضي وأصحابه أن دخول مكة ليلا أفضل كون الداخل يرى نفسه كالحجيم الذي غلب

عليه السلطان واتوا به مغلولاً ليرضوه عليه والناس كلهم واقفون ينظرون الى ما يصنع به
 السلطان ولا شك ان دخول هذا البلاستر له واما وجه قول ابن جرير فهو الاختلاط اذ
 المطلوب الدافعة بالمقابل المروءة في السعي فالعلماء جعلوا ذلك مطلوباً في أول مرة من السبع
 وابن جرير جعل ذلك مطلوباً في كل مرة من السبع فينبغي للتورع العمل بذلك خروجاً من الخلاف
 ووجه قول أبي يوسف انهم يصلون الجمعة بعرفة ومضى أن ذلك يوم عيد تنفريه الذنوب فكان من
 المناسب صلاة الناس الجمعة فيه لما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عيدان
 فاذا صلوا الجمعة فلا منع لعدم ورود نهى عن الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم ورود أمر
 بذلك كذلك فكان عدم فصل الجمعة أخف على الناس وقد قال أهل الكشف ان الأصل
 عدم التغيير فانه الأمر الذي ينتهي اليه أمر الناس في الجمعة فلذلك كان رافع المخرج دائراً مع
 الأصل والدائر مع المخرج دائر مع خلاف الأصل انتهى ووجه كون البيت بمزدلفة مكاناً
 الشارع عليه وظهور شعار الحج به وكذلك القول في رمي جرة العقبة فان ظهور الشاربه أكثر من
 رمي بقية الحجرات فافهم * واما ما اختلف الأئمة فيه من الأحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من
 قصد دخول مكة لا تسك يستحب له أن يحرم بحج أو عمره مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز لمن هو
 وراء المقات ان يحاذره الا محرمًا واما من هو دونه فيجوز له دخوله بغير إحرام وقال ابن عباس
 لا يدخل أحد الحرم الا محرمًا ومع قول مالك والشافعي في القديم انه لا تجوز بحاورة المقات بغير
 إحرام ولا دخول مكة بغير إحرام الا أن يتكرر دخوله كخطاب وصياد فالأول مخفف خاص
 بالأصغر والثاني مشدد خاص بالكبير والثلث فيه تخفيف فرجع الأمر الى مرتبة الميزان وبمع
 جعل الاستحباب في حق الأكبر والوجوب في حق الأصغر وذلك ان الأكبر قلوبهم أمثل
 عاكفة في حضرة الله تعالى وغاية إحرامهم بحج أو عمره ان يزيدهم بعض حضور زيادة على ما هم
 عليه بخلاف الأصغر قلوبهم محبوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم
 دخولها ليعرجوا عن الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فافهم * ومن ذلك قول الأئمة
 يستحب الدعاء عند رؤية البيت وان طواف القدوم سنة لا يجبر بدم مع قول مالك انه لا يستحب
 رفع اليدين بالدعاء عند رؤية البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب يجبر بدم
 فالأول فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد
 في طواف القدوم فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ
 نص في ذلك لما لك رجه الله ووجوب الدم بترك طواف القدوم قاله باجتهاد ووجهه ظاهر فانه
 من شأنا البيت * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الطهارة وسترا المودة شرط في صحة الطواف
 وان من أحدث فيه توشأ وبني مع قول أبي حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالأول مشدد
 ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول
 قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد أجل فيه النطق فلم يستن الا الكلام
 واما توالي الحركات فيه فلا يصح استنائه لان الشيء هو حقيقة الطواف فلو استثنى ذهب صورة

الطواف جلبة وصمت سيدي علي الخواص رحمه الله يقول لا بد للواقف في حضرة الله من
السيرة في المقامات طوافا كان أو صلاة لكن سير الصلاة بالقلب فقط لوجوب استقبال القبلة
والانعام فيها من اولها الى آخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالجوارح زيادة على القلب بمجابهة
الآتي القارئ من ذوقه الى من يحبه من العقوبة فافهم ووجه الثاني ان غاية الامر من الطائف
بيت الله ان يكون حكاك الجالس في المسجد مع المحدث الاصغر ذلك جاز فلذلك قال ابو حنيفة
بعدم اشتراط الطهارة فيه وان كان الادب الطهارة فافهم * ومن ذلك قول الائمة السليمانية ان
المسجد على الحجر الاسود سنة كالتقيل بل هو ثقيل وز يادع مع قول مالك ان السجود عليه بدعة
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ القائل به ماورد
في المسجد عليه فوقف عند ما بلغه من الثقيل فقط * ومن ذلك قول الشافعي انه يستلم الركن
اليمنى ولا يقبله مع قول ابي حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولكن لا يقبل يده
بل يضمها على فيه ومع قول احمد انه يقبله فالائمة ما بين مخفف ومشدد في الاستلام والتقيل
فرجح الامر الى مرتبة الميزان وحكمة ما ذكرنا ذكر الامتضاة لانها من علوم الاسرار * ومن
ذلك قول الائمة ان الركبتين الشاميتين اللذين يريان الحجر لا يستلمان مع قول ابن عباس وابن الزبير
وجابر باستلامهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص
بالاصغر الذين لا يشهدون السر الا في ركن الحجر الاسود واليمنى فقط والثاني خاص بالاكابر
الذين يشهدون السر والامداد لا يختص بجهة من البيت بل كله مدد واسرار لكن منها ما ظهر
للخاص والعامة ومنها ما ظهر للخاص فقط وقد اخبرني من اتى به من القراء ان الكعبة صافحتها
حين صافحها وكنته وكلها واناشدته اشعارا وانشدها وشكرت فضله وشكر فضله انها حية باجاء
اهل الكشف ومن شهدا جانا الروح فيه فهو محبوب عن اسرار الحج فان نطق الماني اعجب
من نطق الاجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقرآن يشفان في البديوم القيامة
فيقول الصيام يارب قد مننته شهوته ويقول القرآن يارب قد مننته النوم في الليل فشفيعهم الله
تعالى فيه وذكر الشيخ يحيى الدين بن العربي انه لما حج تلمذت له الكعبة ورقاها الى مقامات
لم تكن عندها قبل ذلك ونعمته انتهى ومن هنا وجب اهل الله تعالى على من يريد الحج
السلوك على يد شيخ عارف بالطريق حتى يبري حياة كل شيء ثم بعد ذلك يهجم وانعبر في سيدي
علي الخواص ان سيدي ابراهيم التسولي لما طاف بالكعبة كافأته على ذلك بطوافها به انتهى *
ومن ذلك قول الائمة السليمانية ان الرمل والاضطباع سنة مع قول مالك ان الاضطباع لا يعرف
بما روايت احدا فعلمه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون
بالكابر من فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس وراه الامام مالك يستدبر بلوغ الامام
او رد في الاضطباع فتدري يكون مذهبه زوال الحكم بزوال الطهارة تلك الهبة التي امر النبي صلى
الله عليه وسلم اصحابه بالاضطباع والرمل لاجلها فذكرت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوحشا لفة ما ظنه قريش من الوهن والضعف في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن

باختارهم في العيون فلما اضطجعوا ووروا رج قريش عما كانت ظننت فيهم وقالوا كأنهم
 التزلان ولكن القول الاول انظروا كتراد باع الله تقديمكون الشارع اراد دوام ذلك الفعل بعد
 زوال عنه المذكورة لانه انرى فان قيل قد قال العارفون ان اظهار الضعف والمسكنة على
 في المقام عند الله تعالى من اظهار القوة فالحجاب صحيح ذلك فهم يظهرون القوة لعدوهم لتلاشمت
 بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بينهم وبين الله تعالى وقد غشى الشارع عن التبصر في الشيء
 الا في دار الحرب وجوز صبح الحية البيضاء بالسواد في الحرب مع انه منى عنه في غير الحرب فافهم
 * ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه اذا ترك الرمل والاضطجاع فلاشئ عليه مع قول الحسن
 البصري والمجاهدون ان عليه ما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاجتماع ولكل منهما رجال * ومن ذلك قول
 جابر النخعي ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بكراهتها فالاول مخفف والثاني
 مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الاول ان القرآن افضل الاذكار فقرأته في حضرة الله
 تعالى أولى كافي الصلاة بجامع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما وردت فاجابة الحق تعالى فيه بكلامه
 القديم اعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص يجعل مرجح فعله على الذكر الذي لم يحتمل وان كان
 افضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلاة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فافهم
 * ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاقفي في القول بالرجوع ان ركعتي الطواف واجبتان مع قول
 مالك واحد والثاقفي في القول الاربع انها سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى
 مرتبة الميزان ولكل منهما وجه لان الشارع اذا فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا مندوبا
 فلهجهتان يجعله مستحباً يخفف على الامة وله ان يجعله واجبا احتياطاً لهم فافهم * ومن ذلك
 قول مالك والثاقفي ان السعي ركعتان في الحج مع قول ابي حنيفة واحد في احدي روايته انه
 واجب بغير تركه بدم ومع قول احدي في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما صح فيه من الاحاديث
 ووجه الثاني انه صار من شعار الحج الطاهرة كالرمي والمبيت بمزدلفة ووجه الثالث العمل بظاهر
 قوله تعالى فمن حج البيت او اعقر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن قطع خيراً فان الله شاكر
 عليم فقوله فلا جناح عليه ان يطوف بهما فيه رفع المخرج الذي كان قبل ان يؤمر الناس بالسعي
 لا غير لاسيما وقد عقبه تعالى بقوله ومن قطع خيراً فبطل من جهة ما يتطوع به واجاب الاول
 والثاني بان القاعدتان كل ما جاز بعد منع وجب وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى
 كما يطلق عليه خير لان من فعله فقد اطاع الله تعالى * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا بد
 من البدء بالعصا في حصة السعي مع قول ابي حنيفة انه لا حرج عليه في العكس فيبدأ بالمرورة
 ويختم بالعصا فالاول مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له باطن
 الكتاب والسنة وهوان المراد التطوف بهما سواء ابتداء بالصفا بالمرورة فغير قول مالك في ترتيب
 الوضوء انه ليس بشرط وان المراد ان يمتل جميع أعضاء الوضوء قبل ان يدخل في الصلاة مثلاً

سواء تقدم الرجلان على الوجه مثلاً وتأخر لضعفه ولكن البداية بالصفا مسقبة عندهم لا يقول
 بوجودها التبوتهان الشارع دون العكس وقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه وسلم
 عن البداية بالصفا فقال ابدأ بما بدأ الله به أي بذكره فافهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار مستحب مع قول مالك
 بوجوبه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول والثاني الاتباع
 وهو يحتمل الوجوب والتدب ولكن القول بالوجوب هو الاحوط فان ليلة عرفة قد جعلها
 الشارع متأخرة عنها فهي معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة إلى أن يطلع الفجر فليلة عرفة
 نصيب من الدعاء وربما ضاق النهار عن وقت تذكر الإنسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره
 أو تلك السنة أو ذنوب من يشفع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة
 متعباً إلى أن يفرغ من تذكر ذنوبه ولولا الفجر لان الشارع قال الحج عرفة فمن فارق عرفة وعليه
 ذنب لم يقب منه احتاج إلى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك يشق على ذوي الروعات
 من الأكاابر بخلاف الأصاغر لم الانصراف من عرفة قبل الغروب لانهم معدون على شفاعته
 غيرهم فيهم وفي أصحابهم وذلك لان أهل الموقف على قسمين أكابر وأصاغر فالأكابر لا يحتاجون
 إلى شافع هناك والأصاغر يحتاجون وقد اجتمعت بالشافعين في أهل عرفة ودعوا إلى * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أن الركوب والتمشي في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول احمد والشافعي
 في التقديم أن الركوب أفضل فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأكابر
 ووجه الأول عدم ورود نص في ترجيح أحد الأمرين على الآخر ووجه الثاني الإشارة إلى أن
 الفضل لله تعالى الذي جعله إلى حضرته وذلك أكل في الشكر من أتى إلى حضرته ماشياً فانه ربما
 حصل له بذلك ادلال على الله تعالى وقد سألت سيدي علياً المخوص عن حكمة طوافه صلى الله
 عليه وسلم ركبا فقال حكيمته ان يراه المؤمنون فيتناسوا به ويراه العارفون فيعتبروا وسألت شيخنا
 شيخ الاسلام زكريا عن ذلك فقال نحو ذلك وهو ان طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت راكبا يحتمل
 شيئين اما ليراه الناس فيستقون عنه وقائهم في الحج واما ليعلم الناس انهم جاؤا المحولين على
 كفة القدرة الالهية اظهرا الفضل الله عليهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو لم يجمع بين
 المغرب والعشاء بمزدلفة وصلى كل واحد منهما في وقتها جاز مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز
 فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان الجمع انذاك كور مستحب
 ووجه الثاني انه واجب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يحتمل الوجوب والتدب فالحالفة
 المندوب جائزة ومخالفة الواجب لا تجوز * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز رمي الجمرات
 بغير الحجارة مع قول أبي حنيفة انه يجوز بكل ما كان من جنس الارض ومع قول داود ويجوز بكل
 شيء فالأول مشدد ودليله الاتباع والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الثاني والثالث أن القصود نكايه الشيطان حين يأتي الرامي عند كل حصة بشبهة

يدخلها عليه في دينه على عدد الخواطر السبعة التي تخطر له عند كل حصة فاذا اتمام بها خاطر
 الامكان للذات وجب رمية بمصاة الافتقار الى المرحم وهو انه تعالى واجب الوجود لنفسه واذا
 اتمامه تعالى جوهر وجب رمية بمصاة افتقار ذلك الى التعزيز والوجود بالتبعية واذا اتمام بها خاطر
 الجمعية وجب رمية بمصاة الافتقار الى الاداة والتركيب والابعاد واذا اتمامه العرضية وجب
 رمية بمصاة الافتقار الى المحل والمحدث واذا اتمامه الطبيعة وجب رمية بمصاة دليل مساواة
 العلة للعول في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء معه واذا اتمامه الطبيعة وجب رمية بالمحصاة
 السادسة وهي دليل نسبة الصكثرة اليه وافتقار كل واحد من آحاد الطبيعة الى الامر الاخر
 في الاجتماع به الى ايجاد الاجسام الطبيعية فان الطبيعة مجموع فاعلى ومنفصلين حرارة وبرودة
 ورطوبة ويوسية ولا يصح اجتماعها لذاتها ولا افتراقها لذاتها ولا وجود لها الا في عين المحار والبارد
 واليابس والرطب واذا اتمامه بالعدم وقال له فاذا لم يكن هذا ولا هذا او يبدله ما تقدم فهاشم شيء
 وجب رمية بالمحصاة السابعة وينتجه دليل آثاره في الممكن اذا عدم لا أثر له ومعنى التكبير عند
 كل حصة أي الله أكبر من هذه الشبهة التي اتمام بها الشيطان كما أوضحنا ذلك في كتاب اسرار
 العبادات فاذا رمى ابليس بحديد او نحاس او رصاص او خشب أو عظم حصلت نكابة الشيطان به
 اذا مضى فافهم * ومن ذلك قول الشافعي واحد ان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذا رمى
 بعد نصف الليل جاز مع قول ابي حنيفة وما لك ان الرمي لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول
 مجاهد والنسائي والتوري انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال لا يذكر الا مشافهة لاهله
 لانه من الاسرار * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يقطع التلبية مع اول حصة من رمي جرة
 العقبة مع قول مالك انه يقطعها من زوال يوم عرفة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاجابة قد حصلت بلبلة المزدلفة وما بقي الا الشروع في التحلل
 من النسك فلا يناسب التلبية ووجه الثاني ان الاجابة تفصل بالوقوف لحظة بعد الزوال من
 يوم عرفة لان الوقوف هو معظم الحج فتناسب ترك التلبية بعد حصول المعظم فافهم * ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعال يوم التعريف رمي جرة العقبة ثم نحر ثم يحلق
 ثم يطوف مع قول احمد ان هذا الترتيب واجب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الامور
 على هذا الترتيب فيصحت ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا ولكن الاستحباب
 اقرب في حق الضعفاء لما ورد انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء قدم ولا انحرى
 يوم النحر الا قال افضل ولا حرج * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الواجب في حلق الراس
 الرابع مع قول مالك ان الواجب حلق الكل والا صكثه ومع قول الشافعي ان الواجب
 ثلاث شعرات والا افضل حلق الكل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد

والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالتوسطين في مقام العبودية
والثاني خاص بالعوام والثالث خاص باكابر العارفين وذلك لان الحق تابع للرياسة الموجودة
في حق من ذكر فكما خفت الرياسة خفت خلق الشعرا فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان
الحالق يبدأ بحلق الشق الايمن مع قول ابي حنيفة انه يبدأ باليسر فاعتبر بين الحالق لا المخلوق
له ودليل الاول الاتباع من حيث انه تكريم ووجه الثاني انه ازالة قدر فاسبب البسطة به
وهذان القولان كالقولين في السواك فمن جعله تكريما قال يتسوك بيمينه ومن جعله ازالة قدر
قال يتسوك بيساره * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من لا يشعر برأسه يستحب له امرار
الموسى عليه مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرياسة قائمة بكل ذات وخلق الشعر كناية عن ازالتها فلما
فقد الشعر ناب معج المجلد بالموسى في زوال الرياسة مقام خلق الشعروان كانت الرياسة حقيقة
محلها القلب لا الارأس فافهم ووجه الثاني ان الشارع لم يأمر بالحلق الا من كان له شعر يزال وامرار
الموسى على المجلد لم يزل شيئا في رأى العين فلا فائدة لامرار الموسى فافهم * ومن ذلك قول الاثمة
باستحباب سوق الهدى وهو ان يسوق معه شيئا من التمر ليتبصحه وكذلك اشعار الهدى اذا كان
من ابل او بقر في صفحة ستامه الايمن عند الشافعي وأحمد وقال مالك في الجانب الايسر وقال ابو
حنيفة الاشعار محرم فالاول والثاني دليله الاتباع والثالث وجهه انه يعيب الهدى في الظاهر
ويشوه الصورة واجاب الاول ان الاشعار كناية عن كمال الاذعان لامثال امرائه في الحج
واشارة الى ان الانسان لو ذبح نفسه في رضى ربه كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان خلق للذبح
والثاني كناية فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يستحب ان يقلد النعم
نظير مع قول مالك انه لا يستحب تقليد النعم انما التقليد للابل فقط فالاول مخفف في ترك
استحباب تقليد النعم والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه
قول مالك ان النعم لا تتخالطها الشياطين بخلاف الابل فكان الثعل في الابل كناية عن صفح
الشياطين بالتحال بخلاف النعم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الهدى اذا كان منذورا يزول
ملكه عنه بالتذوي بصير لساكن فلا يباع ولا يبدل مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه وابدا له
بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الزام التاذر
بالوفاء ليس هو تكملة له وانما ذلك عقوبة له حيث انه اوجب على نفسه ما لم يوجهه الله تعالى
عليه وزاحم الشارع في مرتبة التشريع فكان في خروجه على ملكه بالنذر مبادرة الى استيفاء
العقوبة ليرضى عنه به حيث ارتكب منها عنة ووجه الثاني ان المراد اخراج ذلك المنذور ومثله
في القيمة * فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز شرب ما فضل عن ولد الهدى مع قول
احدانه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان
النذر حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا في جسمه لا يستخلف وأما ما يستخلف ويحدث نظيره فلا
خرج في الاستفاد به ووجه الثاني دخول اللبن في النذر كما يدخل لبن البهيمة الذي في ضرعها

في المبيع فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ان ما وجب في الدماء حرام لا يؤكل منه مع قول ابي حنيفة انه يؤكل من دم القران والقتل مع قول مالك انه يؤكل من جميع الدماء الواجبة الاجزاء الصيد وفدية الاذى فالاول مشدد خاص بالاكابر والثاني فيه تخفيف خاص بالمتوسطين والثالث مخفف خاص بالعوام ووجه استثناء الصيد وفدية الاذى انه في الاول كفارة للعتاة على الصيد وفي الثاني لاجل ما حصل له من الترفه بتقص مدة الاحرام المذكور عن مدة الافراد فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره الذبح لسلامة قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه اقولين مقرري الفتحة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان افضل بقعة لذبح العقر المروءة والحاج منى مع قول مالك انه لا يجزى العقر الذبح الا عند المروءة ولا الحاج الا بغيره فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودأبل القولين الاتباع ونهض بهما للوجوب اجتهد الامام مالك ولا يخفى انه احوط من القول الاول فقامل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت طواف الركن من نصف ليلة النحر وفضله ضحي يوم النحر ولا آخره مع قول ابي حنيفة اول وقته طلوع الفجر الثاني وآخره ثاني ايام التشريق فان آخره الى الثالث لزمه دم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة المام ان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب ان يبدأ في رمي الجمرات بالتى تلى مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بجمرة العتمة مع قول ابي حنيفة انه لو رمى منكسا عاذا فان لم يفضل فلا شئ عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البدأة بالجمرات تلى مسجد الخيف هو الامر الوارد وكل عمل ليس على امر الشارع فهو مردود ووجه الثاني انه مردود من حيث كمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان نزول المحصب مستحب مع قول ابي حنيفة انه نسلك وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم فيه يحتمل الامرين مما * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من ينفر في اليوم الثاني حتى غربت الشمس وجب ميتها ورمي القدم مع قول ابي حنيفة ان له ان ينفر ما لم يطلع عليه الفجر فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدان المرأة اذا خاضت قبل طواف الاقضية لم تنفر حتى تطهر وتطوف ولا يلزم الجمال حبس الجمل لها بل ينفر مع الناس ويركب غبى جامع قول مالك انه يلزمه حبس الجمل اكثر من مدة المحيض وزيادة ثلاثة ايام ومع قول ابي حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه طهارة تقطوف وتدخل مع الحاج فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وقد افتى البارزى النعمان الاقي حنسن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من ائمة الشافعية * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من اقام بمكة فانه لا وداع عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط بالاقامة فالاول مخفف والثاني مشدد وهو الاحوط ويكون الوضوء لافعال الحج لا للبيت وانه سبحانه وتعالى اعلم

(باب الاحصاء)

اتفق الأئمة الأربعة على أن من أحصره عدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه لزمه قصده قرب أو بعد ولم يتحلل فان سلكه ففاته الحج أو لم يكن له طريق آخر يتحلل من إحرامه بعمل عمرة عند الثلاثة مع قول أبي حنيفة أن شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبيت جميعاً فان أحصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس أنه لا يتحلل إذا كان العدو كافراً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * فان قيل فلم شرع الهدى للمحصر مع أن المحصر لم يقع باختياره وإنما ذلك على رغم أنف البدو وموضوع الكفارات إنما هو عن الوقوع في أمر عصى به العبد به فالجواب الأمر كذلك وإيضاحه أن العبد إذا صدع دخول حضرة الله عز وجل إلا ما عنده من الرياسة والكبر فلم يصلح لدخول حضرة الله الخاصة التي هي الحرم المكي فكان الهدى كالحلقة بين يدي الحاجة فانه يسرل قضاءها إلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ولا تخلفوا وارؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فان المحلق للرأس إشارة إلى الرياسة والكبر اللذين كانا مانعين من دخول المحضرة فان قال قائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوماً من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع أصحابه حين صدعهم المشركون فالجواب ان ذلك كان من باب التشريع لامتته فادخل نفسه في حكمهم بتراضيهم وشم وجوه آخر لا تذكر إلا مشافهة لأن من مسائل المحلاج التي كان يقتضي به الخواص من الفقراء والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي أنه يتحلل بنية التحلل وبالذبح والمحلق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الذبح حيث أحصر وإنما يصح بالحرم فيوافق رجليه قرب له وقتاً ينصرف فيه فيتحلل في ذلك الوقت ومع قول مالك يتحلل بلا شيء عليه من ذبح وحاق فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن في التحلل بما ذكره أدامع الله تعالى كما في نية المحر ووج من الصلاة ووجه الثاني العمل بظاهر السنة قياساً على الدماء الواجبة بفعل حرام أو ترك واجب وهذا القولان خاصان بالأكابرة وقول مالك خاص بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في الظهور القولين أنه يجب القضاء إذا تحلل من الفرض لامن التطوع مع قول مالك أنه إذا أحصر عن الفرض قبل الإحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه تطوعاً عندهما مع قول أبي حنيفة بوجوب القضاء بكل حال فرضاً كان أو تطوعاً وهو إحدى الروايتين لا جد فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تنظيم أمر الفرض لا سيما بعد التزامه والدخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك أن من أحصر قبل التلبس بالأحرم فكأنه لم يحصل له استطاعة في تلك السنة فسقط عنه الفرض ووجه قول أبي حنيفة وأحد في إحدى روايته تيميم أمر الحج بدليل أنه لا يخرج منه بالفساد بل يجب المضي في فائده والقضاء وإن كان نسكه تطوعاً * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا قضاء على المحصر التطوع بالمرض إلا أن كان شرط التحلل به مع قول مالك وأحمد أنه لا يتحلل بالمرض ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز التحلل مطلقاً

فالاول فيه تحقيق ثبوت قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة قولي اللهم على حيث حبستني والثاني فيه تشديد الثالث مخفف ووجه هذين القولين ان المرض عند كالدو واجاب حاله كالدو بان المرض يمكنه الاستتابة بخلاف من احصره الدو ولا يخلو الجواب عن اشكاله * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربية ان الصدا اذا احرم نيزا ذن سيدة فليسيد قليله مع قول اهل الظاهر انه لا يستقد احرامه والامة كالصدا لان يكون لها زوج فيعتبر اذنه مع السيد مع قول محمد بن الحسن انه لا يعتبر اذن الزوج مع السيد فالاول مخفف على السيد والثاني اخف عليه لعدم احتياجه فيه الى تحليل الصدا ووجه اعتبار اذن زوج الامة مع السيد كونه مال كالا لاستمتاع في ذلك الوقت ووجه عدم اعتبار اذنه مع السيد كون السيد مال ك الرقبة واستمتاع الزوج بها امر عارض ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجوار احرام المرأة بفريضة الحج نيزا ذن زوجها مع قول الشافعي في ارجح القولين انه ليس لها ان تحرم بالقرض الا باذنه فالاول مخفف ودليله ان حق الله تعالى مقدم على حق الادهي لا سيما الحج يجب في الحرمة واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لضيقه وضعفه عن قهر شهوته ايام الحج ويصح حمل الاول على حال الاكابر الذين يمكن كون شهوتهم والثاني على حال الاصاغر الذين هم تحت قهر شهوتهم وكذلك القول في تحليلها من الحج بعد انساقده فان الشافعي يقول في ارجح قوله ان له تحليلها ومالك وابو حنيفة يقولان ليس له تحليلها هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وكذلك له منها من حج التطوع في الابتداء فان احرم به فله تحليلها عند الشافعي فرجح الامر الى مرتبة الميزان في هذه المسائل ووجه تحليلها وعدمه ظاهر لان من الائمة من راعى تعظيم حرمة الحج ومنهم من راعى تفهيم حق الزوج لكون حقه مبنيا على المشاحة والله تعالى اعلم بالصواب

(باب الاخصية والعقبة)

اجمع الائمة على ان الاخصية مشروعة بماصل الشرع وانما اختلفوا في وجوبها واتقوا على ان المرض اليسير في الاخصية لا يمنع الاجزاء وعلى ان الكثير يمنع لانه يفسد اللحم وعلى ان الجرب البين يمنع الاجزاء وكذا الورود واجمعوا على ان مقطوعة الاذن لا تجزئ وكذلك مقطوعة الذنب لفوات جزء من اللحم واتفقوا على انه لا يجوز ان يأكل شيئا من لحم الاخصية المنذورة وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز بيع شيء من لحم الاخصية والمهدي نذرا كان او تطوعا وكذلك يبيع الجمل خلافا للحنفي والاوزاعي كما سيأتي في الباب واتقوا على ان البدنة والبركة تجزئ عن سبعة والثمانية عن واحد وقال اسحاق بن راهويه تجزئ البقرة عن عشرة واتفقوا على ان وقت ذبح العقبة يوم السابع من ولادته وكذلك اتفقوا على انه لا يمس رأس المولود بدمن العقبة وقال الحسن بن علي رأس المولود بدمها اذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * واتما اختلفوا فيه في ذلك قول الائمة الثلاثة وصاحبي الامام أبي حنيفة ان الاخصية سنة مؤكدة مع قول أبي حنيفة انها واجبة على المقيمين من اهل الامصار واعتبر في وجوبها النصاب فالاول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العلاء

الذي شرعت الاضحية لرفع غير صحتي لاسما في حق الاكابر الذين طهرهم الله تعالى من
 المخالفات وورزهم حسن الظن به ووجه الثاني فهو استحقاق الميزان والاعطية في كل يوم
 طول السنة لبوء ما يتعاطاه من الوقوع في المخالفات المحضة لوما يقع فيه من النقص
 في الامورات فكان الاثني بأهل هذا المشهود وجوب الاضحية والاثنى بأهل المشهود الاول
 استحبابها وجامع التأكيد فيها من حيث انها بهم نفوسهم فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه
 يدخل وقت الذبح بطلوع الشمس من يوم النحر ومضى قدر صلاة العيد والمخطئين صلى الامام
 العيد ولم يصل مع قول الائمة الثلاثة ان شرط صحة الذبح ان يصل الامام العيد ويخطب الا ان
 ابا حنيفة قال يجوز لاهل السواد ان ينفخوا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الاضحية
 بطلوع الشمس فقط فالاول مشددة في دخول الوقت ودليله الاتباع والثاني فيه تشديد
 الا في حق اهل السواد وذلك ليتح لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين ذهابهم الى حضور الصلاة
 والمخطئين ورجوعهم الى بيوتهم فيصعدوا الطعام قد استوى فلولهم يقل ابو حنيفة بدخول وقت
 الذبح بالفجر الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلاة ومعا المخطئين لا يستوى طعامهم الا بعد
 الزوال مثلا فيصير اهل مصر باكون وقرعون واهل السواد في غم حتى يستوى طعامهم
 ومعلوم ان يوم العيد يوم الحول وبسرور عادة فكان دخل الوقت وبالفجر الثاني في مسادة
 ذهابهم لمعا المخطئين والصلاة ورجوعهم من ذلك فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان أطول
 ماعه في معرفة أسرار الشريعة * ومن ذلك قول الشافعي ان آخر وقت لضحية هو آخر أيام
 التشريق الثلاثة مع قول أبي حنيفة ومالك ان آخر وقت للضحية هو آخر اليوم الثاني من أيام
 التشريق ومع قول سعيد بن جبير انه يجوز لاهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة ومع قول
 القاضي انه يجوز تأخيرها الى آخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث
 مشدد والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاحوال الاربعة ظاهرة تابع
 لما ورد في الاحاديث والا تار * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة
 لم يفت ذبحها بقوات أيام التشريق بل بذبحها وتكون قضا مع قول أبي حنيفة ان الذبح يسقط
 وتدفع الى المقرامة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 والثاني ان الواجب يشد فيه ويخفف بالنظر لتقيد الذبح بايام التشريق وعدم تحيده بها ومن
 ذلك قول الشافعي وأجدانه يستحب لمن أراد التضحية ان لا يخلق شعره ولا يقلم ظفره في عشر
 ذي الحجة حتى يذبحه فان فعله كان مكرها وقال ابو حنيفة يباح ولا يكره ولا يستحب ومع قول
 أجدانه يحرم فالاول مخفف بدم الوجوب وقول أحمد مشدد وقول أبي حنيفة أخف فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع وهو يشهد للاستحباب والتعظيم والكرامة
 فان أقل مراتب الامر هو الاستحباب وأعلى مخالفة الامر التعظيم ووجه قول أبي حنيفة كون
 للكرامة أو التعظيم لا يكون الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتب الأصول * ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة انه اذا التزم اضحية معينة وكانت سليمة فحلت في صاحبها مع أنهما مع قول

في حنيفة انه يمنع فالاول عتف والثاني مشدد فيعمل الاول على حال الاصاغر والثاني
 على حال الاكابر من اهل الورع المدققين في الادب مع الله تعالى وقد رجع الامر في ذلك
 الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربع ان الهى في الاخصية يمنع الاجماع قول
 بعض اهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالاكابر الذين يستحقون من الله تعالى
 ان يتقربوا اليه بشئ ناقص بعقوبة الصفات والثاني عتف خاص بالاصاغر والذين لا مراعون
 الا ما ينقص الاسم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تكرر مكسورة
 القرن مع قول اجدانها لا تجزئ فالاول عتف والثاني مشدد ويحمل الامر ان على حالين بالنظر
 للاكابر والاصاغر * ومن ذلك قول مالك والثاقي ان العرجاء لا تجزئ مع قول ابي حنيفة
 انها تجزئ فالاول مشدد خاص بالاكابر من اهل الورع والبرهه الذين يسهل عليهم تحصيل
 السليقة من العرج والثاني عتف خاص بالاصاغر * ومن ذلك قول الثاقي انه لا تجزئ مقطوعه
 شئ من الذنب ولو يبرأ مع اختيار جماعة من متأري اصحابه الاجزاء ومع قول ابي حنيفة
 وما لك انه ان ذهب الاقل اجزاء والاكثر فلا ولا جد فيما زاد على الثلث روايتان فالاول مشدد
 خاص بالاكابر وما بعده عتف خاص بالاصاغر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 الائمة الثلاثة انه يجوز زللم ان يستناب في ذبح الاخصية مع الكراهة في الذبح مع قول مالك
 انه لا يجوز زاستناب الذبح ولا تكون اخصية فالاول عتف والثاني مشدد ووجه الاول كون
 الذبح من اهل الذبح في الجملة ووجه قول مالك ان الاخصية قربان الى الله تعالى فلا يليق
 ان يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا امر في احكام الكافر والمشرک والفرق بينهما
 لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بنية الاخصية لا تصير اخصية
 بمجرد ذلك مع قول ابي حنيفة انها تصير فالاول عتف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص
 بالاكابر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الثاقي ان ترك التسمية على الذبيحة
 حجة او سهوا لا يضرع قول اجدانها ان ترك التسمية حجة لم يجزأ كلها وان تركها ناسيا ففيه
 روايتان وبذلك قال مالك وعنده رواية ثالثة انها تحمل مطلقا سواء تركها عمدا او سهوا ومذهب
 اصحابه كما قاله القاضى عبد الوهاب ان ترك التسمية عمدا غير متناول لتؤكل ذبيحته ومع قول
 ابي حنيفة ان الذابح اذا ترك التسمية حجة لم تؤكل ذبيحته وان تركها ناسيا كلف فالاول
 عتف والثاني وما بعده مفصل الا ان رواية الثالثة عن مالك فانها مخففة فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه من منع الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا لاخذ بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا
 مما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الآية عند المفسرين انما هي في حق من يذبح على اسم
 الاضنام والاولئان ووجه من اباح الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمدا العمل بقرائن
 الاحوال فان السلم لا يذبح الا على اسم الله لا تكاد الاضنام والاولئان تضر على باله وقد اجمع
 الائمة الاربعة على استحباب التسمية في جميع ما امرنا الشارع فيه بالتسمية وما خالف في ذلك
 الا بعض اهل الظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد بالنظر لمحال الاكابر

والاصغر فافهم • ومن ذلك قول الامام الشافعي تستحب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح مع قول اجدان ذلك ليس بمشروع ومع قول أبي حنيفة وما لك انه تذكر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب أن يقول اللهم هذا منك والله فقبل مني وقال أبو حنيفة يكره قول ذلك فالاول من المسئلة الاولى مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدد في الترك ووجهه التباعد من شركة غير الله مع الله عند الذبح والمبالغة في التنفير عن صفته من كان يذبح على اسم الاصنام فافهم وأما وجه استحباب قول الذابح اللهم هذا منك ولك فاعطاه الفضل في ذلك الله تعالى أي هذه الذبيحة من فضلك وهي لك حال غلبة حكمك أي لم تخرج عن ملكك فذبحتها لعبادك ووجه كراهة قول ذلك ايها امرأ لا ينبغي وضعه في كتاب فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان ادق عليه • ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على استحباب الاكل من الاضحية المتطوع بها مع قول بعض العلماء بوجوب الاكل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية التضحية دفع البلاء عن المضي وأهله وجميع أهل الدار من المسلمين ومن المروءة ان صاحب الاضحية يشارك الناس في ذلك البلاء وهذا خاص بالاصغر وأما الوجوب فهو خاص بالكابر الذين لا يقدررون على تحمل ثقل منه الخلاق عليهم وللشافعي في الافضل من ذلك قولان أحدهما يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المرجح عند أصحابنا انه يتصدق بها كلها الا لما تبرك بها كلها • ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على انه لا يجوز بيع جلد الاضحية المنذورة او المتطوع بها مع قول القاضي والاوزاعي انه يجوز بيعه بما له البيت التي تصار كالفاس والقدر والمفضل والغربال والميزان فالاول مشدد خاص بالكابر وأهل الرفاهية والثاني مخفف خاص بالاصغر وأهل المحاجات وحكي ذلك عن أبي حنيفة أيضا وقال عطاء لا بأس ببيع أمه الاضحية بالدرهم وضربها اه ووجهه عدم بلوغ عطاء منى عن ذلك • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الابل افضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك ان الافضل الغنم ثم الابل ثم البقر ووجه القولين معروف فان الابل أكثر نجاسة والغنم اطيب فيصل الاول على حال الفقراء والمساكين والثاني على حال الكابر في الدنيا للترفعين فيضحي كل انسان بما هو متمتع عنده ويجب ان يأكل منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في بدنة سواء كانوا منفردين أو من أهل بيت واحد مع قول مالك انها لا تقبض الا اذا كانت تطوعا وكانوا أهل بيت واحد فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الحقيقة مسقبة مع قول أبي حنيفة انها مباحة ولا أقول انها مسقبة ومع قول احمد في أشهر روايته انها سنة والثانية انها واجبة واختارها بعض أصحابه وهو مذهب الحسن وداود فالاول والثالث مخفف والثاني أعنف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وظاهر الادلة يشهد للوجوب والتبذير لكل منهما رجال فالاستحباب خاص بالتوسطين الذين يسامحون نفوسهم بترك بعض السنن

والوجوب خاص بالا كابر الذين يؤخذون نفوسهم بذلك والا باحة خاصة بالا صاغر • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان السنة في الحقيقة ان يذبح عن الغلام شاة وان الجارية شاة مع قول مالك انه يذبح عن الغلام شاة واحدة كافي الجارية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الله تعالى جعل الذكركم بمثابة الانثيين في الارث وفي الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر الى الروح المدبرة للجسد فانها واحدة لا توصف بذكورة ولا بانوثة فان ذبح صاحب هذا المشهد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع مواقفه للوارد • ومن ذلك قول الشافعي واجد باسحاب عدم كسر عظام العقيقة وانها تطبخ ابراجا وارتقا ولا يسلمة للولود مع قول غيرهما انه يسحب كسر عظامها ارتقا ولا بالذبول وكثرة التواضع وخودنار البشرية والله تعالى اعلم

• (باب النذر) •

اتفق الائمة على ان النذر يجب الوفاء به ان كان طاعة وان كان معصية لم يجز الوفاء به وعلى انه لا يصح نذر صوم يوم العيدين وايام المحيض فان نذر صوم البسدين وصام صوم مع صومه مع التعريم عند أبي حنيفة وعلى انه لو نذر صوم عشرة ايام جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً وقال داود يلزمه صومها متتابعاً فالاول خاص بالا صاغر والثاني خاص بالا كابر من اهل الاحاطة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق • واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يلزم نذر المعصية كفارة مع قول احمد في احدي روايته انه ينقد ولا يحمل فله ويجب به كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجه الثاني انه نذر معصية فهو معصية بذاته وان لم يفعلها فأنم على ذلك فكان وجوب الكفارة لا ثقبه نافعا عنه اثمية فعل تلك المعصية • ومن ذلك قول الشافعي انه لو نذر ذبح ولده او نفسه لم يلزمه شيء مع قول أبي حنيفة واحدي روايته انه يلزمه ذبح شاة وبه قال مالك ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني وما بعده انه معصية فكان فيه شاة قياسا على الدماء الواجبة في الحج بفعل حرام او كفارة يمين قياسا على اليمين اذا حث فيها • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من نذر نذرا مطلقا صام وهو الاصح من مذهب الشافعي والقول الثاني له عدم المعصية حتى يلقه يعني النذر المذكور بشرط اوصفه فالاول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول سلوك الادب مع الله تعالى ان لا يفارق حضرته بلا حصول شيء يؤثر عليه لان ذلك كالتلاعب فهو كن نوى نفل من الصلاة مطلقا من غير تعيين فانه تعص صلاه ووجه الثاني ان تطبيقه بشرط اوصفه هو موضوع النذر فافهم • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من نذر ذبح عبده ولم يلزمه شيء مع قول احمد في احدي روايته انه يلزمه ذبح شاة والرواية الاخرى يلزمه كفارة يمين فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد تقدم توجيه

مثل ذلك قريبا • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن من نذر الحج يلزمه الوفاء به لا غير مع قول الشافعي في إحدى القولين أنه يلزمه كفارة لا غير والقول الآخر يقتصر بين الوفاء به وبين كفارة يمين فالأول مشدد والثاني وما بعده فيه تشديد فرجح الأرملى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي أن من نذر قرينة في مجامع كأن قال إن كنت فلانا فقه على صوم أو صدقة فهو مخير بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه الوفاء بكل حال ولا تجزئه الكفارة ومع قول مالك واجدانه تجزئه الكفارة ويقال إن العمل عليه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث قريب منه فرجح الأرملى مرتبتي الميزان ووجه الثلاثة ظاهر في كتب الفقه ومرجه الاجتهاد • ومن ذلك قول الشافعي فمن نذر أن يتصدق بماله أنه يلزمه أن يتصدق بجميعه مع قول أصحاب أبي حنيفة أنه يتصدق بثلث جميع أمواله المذكورة استصحابا وفي قول آرائه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك أنه يتصدق بثلث جميع أمواله المذكورة وغيرها ومع قول أحمد في إحدى روايته أنه يتصدق بجميع الثلث من أمواله وفي الرواية الأخرى الرجوع إليه فيما نواه من مال دون مال فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده قريب منه فرجح الأرملى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال معروف ومرجه الاجتهاد • ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أصح قوليه أن من نذر الصلاة في المسجد المحرام تعين فعلها فيه وكذلك القول في مسجد المدينة والأصح مع قول أبي حنيفة أن الصلاة لا تعين في مسجد بصال فالأول مشدد وهو خاص بالأصاغر الذين يشهدون تفاوت المساجد في الفضيلة من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالكبار الذين يشهدون تساوي المساجد في الفضل من حيث نسبتها إلى الله تعالى بقوله وإن المساجد لله لا من حيث ما جعله الله تعالى للكل من الفضل للمساجد الثلاثة ويصح أن يكون القائلون بالأول يشهدون كذلك هذا المشهد بالأصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون لكل من القائلين بالتساوي فقط ونظير ذلك الأسماء الإلهية لا يقال إن الاسم الرحيم أفضل من الاسم المنتقم مثل الرجوع الأسماء كلها إلى ذات واحدة فكذلك القول في نسبة المساجد إلى الله وما ورد في التفاضل بينها راجع إلى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التعظيم لذلك الاسم أو بالنظر إلى ما جعله الله للعبد فيه من الثواب لا غير • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نذر صوم يوم بعينه ثم أفتقر لعذر قضاءه مع قول مالك أنه إذا أفتقر بالمرض لا يلزمه القضاء فالأول فيه تشديد وهو خاص بالكبار والثاني فيه تخفيف من حيث التفصيل وهو خاص بالأصاغر ووجه الأول أن النذر على الفرض في حق قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يجمع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني تخلف النذر عن درجة الفرض لأنه مما أوجبه العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك أن الحق ما أمره بالوفاء به لا العقوبة له على سوء أدبه في مراجمته الشارح في التشرية ولذلك ورد النهي عنه وعده ببعض المحققين من جملة الفضول المنهى عنه وما مدح الله تعالى الذين يؤفون بالنذر إلا من حيث تداركهم الوفاء به لا من حيث ابتداءه فافهم • ومن ذلك قول مالك

واحد انه لو نذر هذا البيت المحرام ولم يكن له نية سج ولا عمرة او نذر ما انتهى الى بيت الله المحرام
 زومه التصديق او عمرة وزمه ما انتهى من دورة امله مع قول ابي حنيفة انه لا يلزمه شيء الا اذا نذر
 انتهى الى بيت الله المحرام واما اذا نذر قصد الذهاب اليه فلا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل منهما وجه بالنظر الى كبر والا صاغر • ومن ذلك قول
 الشافعي في احاد القولين وابي حنيفة ان من نذر ما انتهى الى مسجد المدينة او الاقصى لا يستغفره
 مع قول مالك واجدوا الشافعي في ارجح قوله انه يستغفر ويلزمه فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد تقدم توجيه تفاوت المساجد وتساويها قريبا فرأى وجه
 • ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو نذر فعل مباح حكان قال الله على ان أمشي الى بيتي
 او اركب فرسي او ألبس ثوبي فلا شيء عليه مع قول الشافعي انه يلزمه كفارة عين اذا خالف وان
 كان لا يلزمه فعل ذلك مع قول أحمد انه يستغفره بذلك وهو مخير بين الوفاء به وبين الكفارة
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 كل من هذه الاقوال راجع الى اجتهاد القائل به والله تعالى اعلم
 • (كتاب الاطعمة) •

اجمعوا على ان لحوم النعم حلال واقتفوا على ان كل طير لا غلب له فهو حلال وكذلك اتفقوا على
 ان الارانب حلال وكذلك اتفقوا على ان الحلال من حيوان البحر هو السمك واقتفوا على ان
 الجمال اذا حبست وعلقت طاهرا حتى زالت الرائحة النجاسة حلت عند أحمد وزالت الكراهة
 عندهم لا يقول بقصرهما كالائمة الثلاثة قالوا ويحس البعير والبقرة أربعين يوما والنشاة
 سبعة أيام والدجاجة ثلاثة أيام واجمعوا على جواز الاكل من الميتة عند الاضطراب وكذلك
 اتفقوا على ان السمن او الزيت او غيرهما من الادهان اذا وقعت فيه فارة فألبف وما حولها حل
 أحس كل الباقي وكان طاهرا وكذلك اجمعوا على تحريم الاكل من البستان اذا كان عليه حائط
 الا باذن مالكه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق • واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
 قول الامام الشافعي وأحمد وابي يوسف ومحمد يحل اكل لحم الخيل مع قول مالك بكراهته وقول
 اصحابه بجرمته وهو قول ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه مستطاب عند الاكابر من الامراء وابناء الدنيا ووجه
 لكراهة كونه نازلا في الاستطابة عن لحوم النعم ووجه التحريم خوف انقطاع نسلها اذا قيل
 بآياتها فيضعف الاستعداد لامر الجهاد كما اشار اليه قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من
 قوة ومن رباط الخيل فان الامر برباطها يقتضي اتمامها وعدم ذبحها وولحل اكل لحمها في الجملة
 فانهم • ومن ذلك قول اائمة الثلاثة بقصرهم اكل لحم البغال والحمير الالهية مع قول
 مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال محققوا اصحابه انه حرام ومع قول الحسن يحل اكل لحم
 الخال وقال ابن عباس يحل اكل لحوم الحمير الالهية فالاول والثالث مشدد والثاني فيه

مخفف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فوجه الاقوال كلها ظاهر محمول على
 اختلاف طباع الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم تطب نفسه بأكله
 فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالباً • ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة
 على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخرب من الطير يدوبه على غيره كالقبا والصقرو البازي
 والشاهين وكذا ما لا يخلف له اذا كان يأكل الجيف كالنسر والرحم والقرب الابتع والاسود وغير
 غراب الزرع مع قول مالك باباحة ذلك كله على الاطلاق فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه خير مستطاب لاهل الطباع السليمة ولان فيه
 قسوة من حيث انه قسور غيره وقهر من غير رحمة بذلك الحيوان القسور فيسرى نظير تلك
 القسوة في قلب الاكل له واذا قسى قلب البصير لا يمن قلبه الى موعظة وصار حكا الجمار
 ومن هنا ورد النهي عن الجاوس على جلود الثمار والسباع لانه يورث القسوة في القلب كما جوب
 ووجه تحريم ما يأكل الجيف انه مستقبح ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيه فيباح
 له اكله فان الدولة في تحريم غير المستطاب انما هي من جهة الطب وذلك لان اكل كل ما لا تشبه
 النفس يكون بطي المضم فيورث الامراض عكس اكل الانسان ما تشبه نفسه فانه يكون
 سريع الهضم وكلما اشتدت الشهوة اليه كان امره قافهم • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 في المشهور عنهم انه لا كراهة فيما نسي عن قتله كخطاف والمهده والخفاش واليوم والبيضاء
 والطاووس مع قول الشافعي في ارجح القولين انه حرام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه لو كان اكله يؤدي لما كان نهى عن قتله ووجه الثاني
 انه لا يلزم من النهي عن قتله حل اكله فقد يحرم ذلك كهم كلب الصيد والماشية قافهم •
 ومن ذلك قول الائمة بتحريم اكل كل ذي ناب من السباع يدوبه على غيره كالاسد والثور
 والذئب والليل والدب والهرة الا ما لكافاه اباح اكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على
 حال اصحاب الرفاهية فافهم • ومن ذلك قول صاحب التبخير بتحريم اكل الزرافة مع قول
 السكي في الفتاوى الحلية ان المختار حل اكلها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل ذلك
 على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية • ومن ذلك قول الشافعي واجد جعل الطلب
 والبيع مع قول مالك بكراهة اكل لهما مع قول ابي حنيفة بقهرهما فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر يرجع
 الى اجتihad المجتهدين • ومن ذلك قول مالك والثاني باباحة لحم الضب واليربوع مع قول ابي
 حنيفة بكراهة كلهما مع قول احمد باباحة لحم الضب وفي اليربوع روايتان فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة بتحريم اكل جميع حشرات الارض كالنار والذباب والدود والفرد عن معدنه والذي
 يسهل غيره مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويصح حل ذلك على جالبيه • ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك انه لا يؤكل منه ما مات حتف امته من

غير يجب يصنع بما لا أول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والثاقبي يحل اكل القنفذ مع قول ابي حنيفة واجد بقهره ومع قول مالك لا بأس بأكل الخلد والحيات اذا ذكبت والمخلد دابة حمياء تنبت في الفأر فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد والثاقبي في اصح قوله انه يحرم اكل ابن اوى مع قول مالك انه مكروه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ومن ذلك قول ابي حنيفة والثاقبي في اصح قوله ان الحرة الوحشية حرام مع قول مالك انها مكروهة فقط ومع قول احمد في احدى روايته انها مباحة وفي الاخرى انها حرام فالاول والرابع مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال يرجع الى اجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول ابي حنيفة لا يؤكل من حيوان البصر الا السمك وما كان من جنسه خاصة مع قول مالك انه يجوز اكل غير السمك من السرطان وكنب الماء والنفذع وغيره لكن المختار بمكروه عنده وروى انه توقف فيه ومع قول احمد يؤكل جميع ما في البصر الا القسح والنفذع والكوسج ويقتصر غير السمك عنده الى الزكاة كمنزلة البصر وكنبه رائداته ومع قول بعض اصحاب الثاقبي وهو الاصح عندهم انه يؤكل جميع ما في البصر وقال بعضهم لا يؤكل الا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء ولا خنزيره ولا فأره ولا عقربه ولا حبيته وكل ما له شبه في البر لا يؤكل ورجع بعض الشافعية ان كل ما في البصر حلال الا القسح والنفذع والحية والسرطان والسمكة فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ظاهر الآيات والاخبار يعطى اختصاص حل السمك فقط لانه هو المستطاب الذي امتن الله تعالى علينا به ووجه قول مالك الاخذ بقوله تعالى احل لكم صيد البحر فشمع كل ما فيه الا الخنزير وراحتي المختار وهو مبني على ان الاحكام تدور على الاسما والذوات وقد سئل مالك عن المختار به حل يحل فقال هو حرام فقيل له انهم من البحر فقال ان الله تعالى حرم لحم الخنزير وانتم سميتوه خنزيرا وحيه وجوه الاقوال ظاهرة عند مسكورة في كتب الفقه * ومن ذلك قول الامامة الثلاثة بكراهة اكل لحم الجلالة من بقر وشاة وغيرهما مع قول احمد بقهرهم اكل لحما ولبنها وبضها فالاول فيه تخفيف وهو خاص باصحاب المجامع والثاني مشدد وهو خاص باهل الزهامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الثاقبي انه يجوز للشطر اكل الميتة ولا يجب مع قول غيره انه يجب فالاول مخفف والثاني مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا منه ثم جاز وجب ووجه الاول مراعاة ترجيح جانب تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح ما يدفع الهلاك عن البدن فالاول خاص بالاكثر المتورعين المشددين والثاني خاص بالا صاغر فكان لسان حال الاكابر يقول لسانك اكل الميتة تنزيها للبطون تناعن اكل النجاسة من حيث انها تحصل نظرا لله اليها كما ورد وكان لسان حال الا صاغر يقول ان مراعاة بقا نفسى من حيث انها ودية لله عندي أولى من مراعاة استحسان النجاسة فان الله تعالى يحب بقا العالم اكثروا من ذهابه قال تعالى ولا تقربوا ما بينكم الى الله لكة وقال تعالى وان يحضر المسلم فاجنح لها وقد تقدم ان داود عطا بالصلوة والسلام لما بين

بيت المقدس كان كل شيء بناء عليهم فشكل ذلك الى الله فأوحى اليه تعالى اليه ان يبقى لأهله
 بناء على يدى من سلك الدماء فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك منى الجهاد فقال الله تعالى
 بلى ولكن اليسوا بى اى انتهى * ومن ذلك قول أبى حنيفة والشافعى فى أحد قوليه انه
 لا يجوز له أى المضطر الشبع وانما يأكل سدر الرق مع قول مالك وأحدى روايته انه يشبع
 ومع قول الشافعى فى ارجح قوليه انه ان توقع حلالا قريبا لم يجز غير سدر الرق ومع قوله ان المتطعم
 فى طريق يشبع ويترود فالأول فيه تشديد وهو خاص بالأكل والشافعى فيه تخفيف وهو خاص
 بالاصغر الذين لا يقدرون على شدة الجوع وجها ارجح من قولى الشافعى العمل بقاعدة ما جاز
 للضرورة بقدر بقدرها ووجه جواز التزاد منها الاخذ لنفسه بالاحتياط فقد لا يجد شيئا بعد
 ذلك يأكله حتى يشرف على الهلاك * ومن ذلك قول مالك وأكثر اصحاب الشافعى وجاعة
 من اصحاب أبى حنيفة ان المضطر اذا وجد ميتة وطعام النبريا كل طعام الغير اذا كان غائبا بشرط
 الطعام ويترك الميتة مع قول جماعة من اصحاب أبى حنيفة وبعض اصحاب الشافعى انه يأكل كل
 الميتة فالأول مشدد فى اجتناب الميتة والثانى مشدد فى اجتناب مال الغير فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الأول ان الغالب سهولة بذل البدل طعامه للمضطر وعدم توقفه فى ذلك فقدم على
 الميتة ووجه الثانى أن الميتة لا تنبذ فيها الا حلق فى الدنيا ولا فى الآخرة فكان أكلها
 اخف من أكل طعام الغير ولو حصل بأكلها بعض مرض فى المحسد فبرجى الشفاعة به بالمداواة
 ان شاء الله تعالى وقد مر على شخص من ارباب الاحوال فى الخليج أيام عدم الماء وهو ينش
 فى دجاجة ميتة فنظرت اليه شرافا فقال لى استعذ بالله تعالى من زمان صار القير فيه يقدم
 الميتة على ما فى أيدي الناس * ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على تعذر تطهير الدهن المائع
 اذا انقضى وان تمته حرام مع قول بعضهم ان الدهن يطهر بنفسه فالأول مشدد والثانى مخفف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستسباح به مع قول الشافعى انه لا يجوز
 الاستسباح به فيصم كلام المانع فى المسئتين على حال أهل الرفاهية من الاغنياء ويصم كلام
 الجوز على حال أهل الضرورات * ومن ذلك قول أبى حنيفة والشافعى باباحة التصوم التى
 حرمها الله تعالى على اليهود اذا قولى ذبح ما به فيه يهودى مع قول مالك فى إحدى روايته انها
 تحرم وفى الرواية الأخرى انها مكروهة وهما كالرأيتين عن أحمد واختار جماعة من اصحابه
 التحريم وجاعة الكراهة منهم المحرقى فالأول مخفف ومقابله من التصريم مشدد ومن الكراهة
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبى
 حنيفة ان من اضطر الى شرب الخمر ليطش أو دواء له شربها وهو أحد أقوال الشافعى مع قولى
 الشافعى فى أمح قوليه المتع مطلقا ومع قوله فى القول الآخر انه يجوز للطش ولا يجوز للتداوى
 واختاره جماعة فالأول مخفف والثانى مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الأول ان الضرورات تبيح المحظورات ووجه الثانى ان الله تعالى حرم شرب الخمر ولم يصح
 لتأخير شربها ليطش أو دواء فتقف عن الشرب وتشر بقطع النظر عن كون ذلك مباحا وتشر

منه ونستفراقه تعالى ويجمع جل الاباحة على حال الاصغر والمنع على حال الاكبر فوجه
 المنع في التداء دون الطس قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاء امي فيها حرم
 عليها * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز لمن مريستان غيره وهو غير محوط أن يأكل
 من فاكهته الرطبة من غير ضرر ورواها اذن مالكه وأما مع الضرورة فيأكل بشرط الضمان مع
 قول احمد في حدى روايته انه يساح له الاككل من غير ضرر ولا ضمان عليه ومع قوله
 في الرواية الاخرى انه يساح للضرر ورواها لا ضمان عليه فالاول مشدد وهو احوط للدين والثاني
 مخفف وهو خاص بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 باستصحاب ضيافة المسلم المسلم اذا مر على قريبه ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب
 مع قول احمد بوجوب الضيافة المذكورة لا سكن الوجوب ليلة واحدة والثلاث مستحبة ومتى
 امتنع من الواجب ما ر عليه ديناً فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل
 المروءات فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه مطالبة الضيف بحق ضيافته تعليم اخيه الكرم
 والمروءة وطلب تقليص ذمة اخيه من تبعه اخلا له بحقه ثم ان من المروءة اسقاط ذلك الحق بعد
 ترتيبه في ذمة الضيف * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان اطيب الكسب الزراعة والصناعة مع
 قول الشافعي في اظهر قوله ان افضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع الى الاخلاص
 وكثرة النفع التمدي الى الناس وقد ورد ما يشهد لكل من القولين والله تعالى اعلم

(كتاب الصيد والذبائح)

اجمعوا على ان الذبايح المعتد بها ذبيحة المسلم العاقل الذي يتأق منه الذبح سواء اذكروا لا نثي
 وكذلك اجمعوا على تحريم ذبايح الكفار غير اهل الكتاب وعلى أن الزكاة تصح بكل ما انفرد الم
 وحصل به قطع المحقوق والمرى من سكين وسيف وزجاج وحجر وقصب له حديق قطع كقطع السلاح
 المحدودات فتقوا على أنه لو أبان الرأس لم يحرم ذلك المذبح وقال سديد بن المسيب يحرم ووجه هذا
 الاول انه ليس على كيفية الذبح المشرع وكذلك اتفقوا على ان السنة ان تضرب الابل قائمة مقولة
 وعلى ان تذبح البقر والغنم مضطجعة واتفقوا على جواز الاصطياد بالجوارح المعلنة كالكلب
 والقهد والعقروا الشاهين والبارى الا الكلب الاسود عند احمد كما سياتى وعن ابن عمر ومجاهد
 انه لا يجوز الا بالكل فقط ولورعى طائراً فبحرجه فقط الى الارض فوجد ميتاً حل باتفاق
 الاربعة فهذا واحد من مسائل الاجاع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول
 الاثمة الثلاثة انه لا يجوز الزكاة بالسكنى والظفر مع قول ابى حنيفة تصح اذا كانا منفصلين يعنى
 عن الذبايح فالاول مشدد ودليله النهى عن الذبح مما رالتانى فيه تنقيف ووجهه اذا كانا
 منفصلين انهما ينهران الدم بخلافهما متصلين فان حركتهما تكون ضبيقة لا تكاد تقطع المحقوق
 والمرى فيؤدى ذلك الى تعذيب الحيوان وعدم الاسراع فى الذبح المأمور به حتى قال بعض
 العلماء انه يشترط فى الذبح ان لا يرفع السكين لسنه مثلاً ومتى رفعها طردحت الذبيحة
 فانهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الاربعة وهي المحقوق

والمرى والودجان مع قول الشافعي انه يصح قطع الملقوم والمرى فقط ومع قول ابى حنيفة انه
 يجب قطع ثلاثة من الملقوم والمرى والودجين فالاول فيه تشديد والثاني مخفف وما بعده فيه
 تخفيف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجهها ما ظاهرا فان كلامهما مخرج للدم الذي يضرباؤه
 في الذبيحة ولو مع بقاء * ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان من قفاه وبقي
 فيه حياة مستقرة عند قطع الملقوم حل والا فلا وتعرف الحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع
 خروج الدم وقال مالك واحد لا تحمل بحال فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول معروف
 ووجه الثاني انه خلاف الذبح المشروع * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو نحر ما يذبح
 أو ذبح ما يضرحل مع الكراهة مع قول مالك انه لو ذبح سيرا أو نحر شاة من غير ضرورة لم يؤكل
 وحمله بعض اصحابه على الكراهة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديدان لم يحمل على
 الكراهة فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه التحريم انه ذبح غير مشروع وكل عمل لا يوافق
 الشريعة فهو غير صحيح فلا يحمل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو ذبح حيوانا مأكولا
 فوجد في جوفه جنينا ميتا حل أكله مع قول ابى حنيفة انه لا يحمل فالاول مخفف محمول على حال
 من طابت نفسه بأكله مع العمل بحديث ذكاة الجنين بذكاة أمه والثاني فيه تشديد محمول على
 حال من لم تطب نفسه بأكله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز الاصطياد بالكلب المعلم
 سواء كان اسودا وغيره وبغيره من الجوارح المعلقة مع قول اجدانه لا يحمل صيد الكلب الاسود
 ومع قول ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصطياد الا بالكلب فقط فالاول مخفف والثاني فيه
 تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان
 رجس لانه لا كتاب له ولو كان له كتاب لم يحل صيده كذبجه فافهم ووجه قول ابن عمر ومجاهدان
 الاصطياد بالكلب هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكلب كل ما فيه تكلم فتمل السبع
 وغيره مع انه ورد ما يشهد لتسمية السبع كلبا في حديث اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فسلط الله
 تعالى عليه السبع فأكله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يشترط مع كون الكلب المعلم اذا
 استرسل على الصيد يطلبه واذا ترجمه عنه ان ترجمه واذا اشلأ استشلى كونه اذا اخذ الصيد أمسكه
 على الصائد وعلى بينه وبينه مع قول مالك ان ذلك لا يشترط فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني حصول الاتقياد للصائد بالثلاثة شروط الاول
 فكان فعل الجارح اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الاول انه لا يحصل كمال الاتقياد
 الا بكونه يمسك الصيد للصائد ويحلى بينه وبينه ولا يأكل منه فرجح الامر الى مرتبة الميزان
 * ومن ذلك قول ابى حنيفة واجدانه يشترط في الجارح ان تسكر منه الشروط مرات حتى مسعى
 معلما واقل ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل بمرة واحدة فالاول فيه تشديد
 والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان وصح حل الاول على حال اهل الورع والثاني
 على غيرهم * ومن ذلك قول الشافعي باستحباب التسمية عند ارسال الجارح على الصيد
 وانه لو تركها ولو عاهد الميهرم مع قول ابى حنيفة انها شرط في حال كونه ذا حكمة فان تركها

ناسيا حل او حامدا فلامع قول مالك انه ان قعدتر كما لم يحل وان نسي ففيه روايتان ومع قول
 اجد في الظاهر رواياته انه ان تركها عند ارسال الكلب او الرمي لم يحل الا كل من ذلك الصيد على
 الاطلاق عدا كان الترك اوسهوا ومع قول داود والشعبي واي ثوران التسمية شرط في الاباحة
 بكل حال فاذا ترك التسمية عامدا او ناسيا لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول مخفف والثاني والاربع
 مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاحاديث تشهد لجميع الاقوال فان
 الامر بالتسمية يشمل الوجوب والندب فافهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الكلب لو عقر
 الصيد ولم يقتله ثم ادرك وفيه حياة مستقرة فقات قبل ان يسع الزمان الذكاة حل مع قول ابي
 حنيفة انه لا يحل فالاول مخفف والثاني والاربع مشدد واللاقق بأهل الورع الثاني واللاقق
 بغيرهم الاول * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في اشهر روايتيهما والشافعي في اصح قوله ان
 النجار لو قتل الصيد بقتله حل مع قول اجدوا في يوسف ومحمد وغيرهم انه لا يحل فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللاقق بأهل التخصص الاول وبأهل الرفاهية
 الثاني * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في ارجح قوله واجدان الكلب المعلم لو اكل من
 الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك مما لم يأكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الاثمة ان يحل
 فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان جراحة العير في الاكل كالكلب مع قول ابي حنيفة
 انه لا يحرم ما اكلت منه جراحة العير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في اصح قوله واجدان له لورعى صيدا او ارسل عليه كلبا فحرقه
 وغاب عنه ثم وجد ميتا والعقر ما يجوز ان يموت به ويجوز ان لا يموت لم يحل مع قول ابي حنيفة انه
 ان وجدته في يومه حل او بعد يومه لم يحل واختار جماعة من اصحاب الشافعي المثل لفظة الحديث
 فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 انه لو نصب اجولة فوق فيها صيد ومات لم يحل مع قول ابي حنيفة انه ان كان فيها سلاح فقتله
 يحده حل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة انه لو توحش انسي فلم يقدر عليه فذكاته حيث قدر عليه كذكاة الوحشي مع قول مالك ان
 ذكاته في الحلق واللبة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين
 ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي واجد في احدي روايتيه انه لورعى صيدا فقد نصفين حل كل
 واحد من القطعتين بكل حال مع قول ابي حنيفة انهما لا يبلان الا ان كانتا سوام مع قول مالك
 ان كانت القطعة التي مع الراس اقل لم تحل وان كانت اكثر حلت ولم تحل الاخرى فالاول مخفف
 والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال رابع
 لا اجتهد المجتهدين * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احدي روايتيه انه لو ارسل الكلب على
 الصيد ففرزه فلم يترجروا في عدوه لم يحل كله مع قول ابي حنيفة واجد بجله فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الاثمة

الثلاثة انه لو افلت الصبي من يده لم يزل ملكه عنه مع قول اجدانه اذا بدق في البرية زال ملكه عنه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل واحد وجه راجع الى ما ظهر للجهتين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو صاد طائر بري لم يوجله في برجه فصار الى برج غيره لم يزل ملكه عنه مع قول مالك انه ان لم يكن انس بعرجه بطول مكه صار ملكا لمن انتقل الى برجه فان عاد الى برجه عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

ولتشرع في ربيع اليسوع وما بعده من ربيع السكاح والمجراج الى آخر ابواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جداول بطول الكتاب وتسركابته على غالب الناس فاقول وبالله التوفيق والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل

(كتاب اليسوع) *

اجمع العلماء كلهم على حل البيع وتحريم الربا واتفقوا على ان البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف وعلى انه لا يصح بيع المجنون هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب * واما المسائل التي اختلفوا فيها من ذلك قول الامام الشافعي ومالك انه لا يصح بيع الصبي مع قول أبي حنيفة واجدانه يصح اذا كان مميزا في باب البيع لكن أبو حنيفة يشترط في انعقاد البيع اذا ساقا من الولي وأحد يشترط في الانعقاد اذن الولي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ووجه الاول لعمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قايما الآية والتصرف بالبيع والشراء في معنى اعطاء السفهاء اموال لا لاسلامهم بل لئلا يضرهم المال والجماع بينهما نقص العقل الموقع لكل منهما في اضعاء المال في غير طريقته الشرعية ووجه الثاني ان العمل في ذلك على اذن الولي لا على الصبي فصح البيع لان الصبي حينئذ كالذليل والمعاذ غيره * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح بيع المكره مع قول أبي حنيفة بيمينته فالاول مشدد ودليله الاحاديث الصحيحة في ذلك والثاني مخفف ووجهه الاخذ بظاهر الحال لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكراه رجوعه الى ما في قلب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب أو الحبس خلاف ما أظهره لنا من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما رأى لنفسه في ذلك من الخط والمصلحة لاسيما ان قبض الثمن مختارا فساعدناه على ذلك انخلصه من عقوبة الضمان له بحبس أو غيره وجعلنا الاثم على الضالم فقط دون المشتري ويصح المحاق الاثم بالمشتري ايضا حيث علم بالاكراه * ومن ذلك قول الشافعي في ارجح قوله وأبي حنيفة وأحمد في احدى الروايتين عنهما انه لا ينقذ البيع بالمعاينة مع قول مالك ان البيع ينقذ بها واختاره ابن الصباغ والتوروي وجماعة من الشافعية وهو قول الشافعي الآخر وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى عنهما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والراضى فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما ان وقع تنارع بعد ذلك بين البالغ

والمشترى وترافعا الى المحاكم فانه لا يقدر على المحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوه
من اللفظ ولا يكفي أن يقولوا رأيتاه يدفع اليه دنانير مثلا ثم دفع الاخر اليه حمارا مثلا فوجه قول
مالك ومن واقعه أن القرينة تنكفي في مثل ذلك وهو قبول البائع الثمن وأعطائه المبيع للمشتري
ولو انه لم يرض به لم يمكنه منه وهذا خاص بالا كابر من أهل الدين الذين لا يدعون باطلا ويرون
الحظ الا وفر لا خفيهم كما كان عليه السلف الصالح وأهل الصدق في كل زمان وأما الاول
فهو خاص بابناء الدنيا المؤثرين أنفسهم على اخوانهم بل ربما رد أحدهم شهادة من شهد عليه
بحق وطن في شهود دغمه * ومن ذلك قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء المحقرة
كرخيص وخزعة بقل مع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد على وزن ما تقدم
في الامور المحقرة وضابط الخطير والمحقير ان كل ما يحتاج الناس فيه الى الترفع الى المحكام
فهو خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان البيع
ينقد باللفظ الاستدعاء كعني أو اشتري فيقول بعت أو اشتريت مع قول أبي حنيفة انه لا ينقد
أصلا فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول حصول الفرض بكون المستدعي بائنا ومشتريا
اذ لا بد من الجواب في المستثنين ووجه الثاني نسبة المستدعي الى غش وتدليس في العادة
فربما فهم الناس منه انه لم يلو يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يسأل غيره في أخذه بل كان
يسير الى ان يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الاسواق ويصح جل الاول على حال الا كابر من
أهل العلم والدين الذين يرون الحظ الا وفر لا خفيهم وجل الثاني على من كان بالضد من ذلك
كما يعرف الناس ذلك من بعضهم بعضا بالتجربة أو القرائن فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول الشافعي وأحمدانه اذا انقصد المبيع ثبت لكل من التبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا
أو يختارا لزوم البيع فان اختارا أحدهما للزوم بقي الخيار للاخر حتى يفارق المجلس أو يختار
اللزوم مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت للتبايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حديث البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما
اخترت يعني اللزوم ووجه الثاني لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ولا يحتاج الى خيار
مجلس ويصح جل الاول على حال الاصاغر الذين يود كل واحد منهم الحظ الا وفر لنفسه فرجهما
الشارع يجعل خيار المجلس لهما القصور نظرهما وترددهما في لزوم البيع كما يصح جل الثاني على
حال الا كابر الذين يود كل واحد منهم الحظ الا وفر لآخره ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس
لعدم توقع حصول ندم لاحدهما اذا ظهر الحظ الا وفر لآخره بل يفرح أحدهما بذلك فافهم *
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه يجوز شرط الخيار ثلاثة أيام ولا يجوز فوق ذلك مع قول
الامام مالك يجوز بقدر ما تدعو اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالقاعدة التي لا تبقى
أكثر من يوم لا يجوز شرط الخيار فيها أكثر من يوم والقرينة التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة
أيام يجوز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام ومع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد يثبت من الخيار
ما يتفقان على شرطه كالاجل فالاول فيه تشديد تبعاً للإلهة العجيبة في ذلك والثاني فيه تخفيف

والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني والثالث راجع الى اجتهاد المجتهد بحسب اختلاف مراتب الناس في تعظيم امور الدنيا وهوانها عليهم ورويتهم الخط الاوفر لآخيهما اولاً تفهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الخبة اذا شرط الى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة ان الليل يدخل في ذلك فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بلزوم البيع اذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا اجازة مع قول مالك ان البيع لا يلزم بمجرد معنى المدة بل لابد من اختيار واجازة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد واحتياط للذين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بفساد البيع اذا عاها سلمة وشرط انه اذا لم يقضه الثمن في ثلاثة ايام فلا بيع بينهما وذلك لفساد الشرط وكذلك الاول فيما اذا قال البائع بعثك على اني ان رددت عليك الثمن بعد ثلاثة ايام فلا بيع بينهما مع قول أبي حنيفة بفساد البيع ويكون القول الاول لاجل اثبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني لاثبات خيار البائع وحده وكذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يلزم تسليمه الثمن في مدة الخيار مع قول مالك انه يلزم فالاول في المسئلتين الاولتين مشدد وقول أبي حنيفة فيه مخفف والاول في المسئلة الثالثة مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه المسائل الثلاث ظاهر في كتب الفقه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان لمن ثبت له الخيار فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه الا بحضور صاحبه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول من صاحبه لما رضى لآخيه بالخيار فكاكه اذن له في الفسخ متى شاء فلا يحتاج الى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني انه قد سدد له عند حضوره غير ذلك فراعى ابو حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويصح جعل الاول على حال الاكابر الذين يرين لآخيهما الخط الاوفر وجعل الثاني على حال من كان بالمدمن ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثالث مخفف ان الخبة اذا شرط خيار بمجهول في البيع بطل الشرط والبيع مع قول مالك يجوز وتضرب له مدة مدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول أحمد بهما مع قول ابن ابي ليلى بفساد البيع وبطلان الشرط فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والاربع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول فساد البيع والشرط بفساد الشرط ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول أحمد بهما ما قام عنده من طريق اجتهاده ووجه قول ابن ابي ليلى ان البيع قد انعقد باعيقة ولم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم ان هذا كله راجع الى اجتهاد المجتهد فاني لم اراه دليلاً * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من له الخيار اذا مات يتحمل الحق الى وارثه مع قول أبي حنيفة ان الخيار يسقط بموته وفي الوقت يتحمل الملك فيه الى المشتري في مدة الخيار ان كان الميت البائع وتوجيه ذلك مذكور في كتب الفقه بقا صبيته وتنفار به لا تطيل بذكره * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للبائع وطء المجارية في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول احمد انه لا يحل وطؤها الاكاتب ولا للمشتري في الاول مخفف

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان انتقال ملك البائع عن المجارية
لثبت الا باقتضاء مدة الخيار فكما لم يخرج عن ملكه ووجه امتناع المشتري من الوطء
توقف حله على الاستبراء ولم يوجد وجه قول اجد كون الوطء لا يجوز الاقدام عليه الا مع تحقق
صفة الملك ولم يوجد ذلك في مدة الخيار فافهم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم والمحمد لله رب العالمين
(باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز)

اجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة واتفقوا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا لداود وبه قال على
ابن عباس وحك ذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك
في البحر والعبد الا بقى خلافا لابن عمر رضي الله عنهما في قوله يجوز بيع الا بقى وعن عمر بن
عبد العزيز وابن ابي ليلى انهما اجازا بيع الطير في الهواء والسمك في بركة عظيمة وان احتج في اخذه
الى مؤنة كبيرة واجمعوا على صحة بيع السمك وكذلك فآرته ان انفصلت من حي - عند الشافعي
واتفقوا على ان لبن المرأة طاهر وعلى جواز شراء المصحف وانما اختلفوا في بيعه هذا ما وجدته من
مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يجوز بيع
العين الخمسة في نفسها كالسكب والخنزير والنمر السرجين فان تلف السكب وانلف فلا قيمة له
وكذلك لا يبيع عند الثلاثة بيع النخس ولو غسل بالماء مع قول ابي يوسف انه يجوز بيع الدهن
النخس ولولم يسل ومع قوله ايضا انه يبيع السكب والسرجين وان يؤكل المسلم ذمياني بيع
النمر والتبذ وفي ابتهما مع قول به من اصحاب مالك يجوز بيع السكب مطلقا وقول بعضهم
انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع السكب المأذون في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف والتاسع مخفف والاربع فيه تشديد والخامس مفصل ولكل من هذه الاقوال وجه
بحسب اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد لتاويل صريح على منع بيع السرجين بخلاف النمر ويصح
حمل قول ابي يوسف يجوز للمسلم ان يؤكل ذمياني بيع النمر على كونه كان يرى ان الوكيل غير
سفير محض والحديث انما لعن بائنها وهو هذا الذي لا المسلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
يجوز بيع المدبر مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز اذا حكا ان التدبير مطلقا فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالا صاغر الذين قد يستأجرون الى من المدبر
بعد التدبير فيكون تسمية الا - عليه يجوز بيع المدبر وعرف ثمنه في ضروراته رجعة به وذلك
احق من عتق المدبر ووجه الثاني ان ربط التبعة مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز الرجوع فيها وهو
خاص بالا كابر من الاولياء والارافاقهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف
مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيعه ما لم يسل به حكم حاكم ان يخرج الوقف يخرج الوصاية فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالا كابر كما في المسئلة قبلها
والثاني خاص بالا صاغر فكما يجوز له الرجوع عن وصيته كذلك يجوز له الرجوع عن وقفه
لا سيما ان احتاج اليه ولم يحكم فيه حاكم * ومن ذلك قول الشافعي واجد يجوز بيع لبن المرأة
مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول

في ضمن قوله تعالى فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن أي من لبنهن وأجرة حضائهن
للطفل قوله تعالى فأتوهن اجورهن مؤذن بصفة وجبه الباني انه لا يحتاج الى لبن
الأمعية في العادة الا لا آية ومن المعروف ان نسق المرأة ثلثه اوله اخيه المسلم بل من
لشرق النوع الانساني * ومن ذلك قول الشافعي واحدي في احدي روايته انه يجوز بيع
دور مكة لتكونها قفصا مع قول في حنيفة واحدي في أصح روايته انه لا يصح بيعها
ولا اجارتها وان قفصت صلحا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقلا على بيعه دور لما عاجر النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى والباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حضرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها
ولا اجارتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا جارتها ادبا مع الله تعالى ان يرى المبدل ملكا مع الله
تعالى في حضرته على الكشف والشهود فان البيع انما شرع بالاصناف من هو في حجاب عن ربه
عز وجل ولو ان ذلك الحجاب رفع لم شهدنا الله فلن يبيع ولذا قال بعض الموفية ان الانبياء
والاولياء لا رخصة عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكا انتهى وان كان
الجمهور على خلافه اذ لا بد من اجرام الاحكام على الصمد من حيث الجزاء الذي يفهم * ومن فلك
قول الشافعي في ارجح قولييه انه لا يصح بيع ما لا يملكه بغير اذن مالكه مع قول أبي حنيفة
واحدي في احدي روايته انه يصح ويقف على اجارة مالكه وهو القديم من قولي الشافعي بخلاف
الترافعانه لا يقف على الاجارة عند أبي حنيفة ومع قول مالك انه يرقب البيع والشرع على
الاجارة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مختلف فرجح الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه الاقوال ظاهر فان الاجارة تلحق ذلك ببيع ما يملك حال التمتع اذ لا تقدم بغيره
ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما لم يستقر له ملكه مطلقا بل قبضه
حقارا كان او متقولا مع قول أبي حنيفة يجوز بيع المقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع
الطعام قبل القبض واما ما سواه فيجوز ومع قول اجدان كان المبيع مكيلا او موزنا او معدودا
لم يجز بيه قبل قبضه وان كان غير ذلك جاز فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه
تخصيل فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول نهي الشارع عن بيع ما لم يقبض ووجه الثاني
ان المقار لا يضاف تنبيهه غالباً بسد وقوع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة تقريره على الطعام
بمختلف ما سواه ووجه قول اجدان سهولة قبض المكيل والموزن والمعدود عادة فلا يمتد عليه
القبض * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القبض في المتحول يكون بالنقل وفيه لا يتقل كالهيار
والقار على الاثبات بالقلية مع قول أبي حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالتخلية ووجه القولين
ظاهر اما الاول فلان المتحول سهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يمتد الا لنقل بخلاف
القار ووجه الثاني ان البائع اذا خلى بين المشتري وبين المبيع فله مكنه منه فحصل الغرض
من التخليل بذلك * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع عين موهلة كعبد لمن عبيد
او ثوب من ثوب مع قول أبي حنيفة انه يجوز بيع عبد من ثلاثة اعبدا وثوب من ثلاثة ثياب

بشرط الخيار دون ملوك على الثلاثة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه القولين ظاهر لان شرط الخيار براد الامر الى الرضا فكان اشترى رضى بالبيع ان
كان هناك عيب • ومن ذلك قول مالك والثاقي في ارجح القولين انه لا يصح بيع العيب
الغيب عن العاقدين ولم توصف له كما مع قول ابي حنيفة انهما صح وثبت للشرى الخيار عند
الرؤية وبه قال احمد في اصح الروايتين عنه واختلاف اصحاب ابي حنيفة فيما اذا لم يذكر الجنس
والنوع كقوله بئسك ما في كمي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ويصح حل الاول على بيع ما يثب فيه التغيرين مدة القدر والرؤية والثاني على ما لم
يثب تنيره وبه قال بعض الثاقيين • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح بيع الاعمي وشرائه
واجارته ورهنه وهبته وثبت له الخيار اذا لمسه مع قول الثاقي في ارجح قوليه انه لا يصح بيعه
ولا شراؤه الا اذا كان راى شيئا قبل المي مما لا يتغير كالحديد فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث انما البيع عن تراض وقد رضى الاعمي بذلك
وجه الثاني قصور الاعمي عن ادراك الحميد والردى فربما ظنم اذا اخبره الغير برداعه لونه مثلا
ويحتاج الى ردده مع الحماء والمحل • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يصح بيع البائلاء
في قشره الاعلى مع قول ابي حنيفة يجوز له فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف
خاص بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بعهه بيع
المخنطة في سبلها مع قول الثاقي في رجح قوله انه لا يصح فالاول مخفف خاص بالعوام
والثاني مشدد خاص بالا كبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
انه يصح بيع الفضل في كوارته ان شوهه مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز بيع العجل فالاول مخفف
خاص بالعمامة والثاني مشدد خاص بالا كبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان وطريق الانسان
في الاستفاعة ان يتبه من صاحبه وذلك لانه لا ينضبط بعدد ولا وزن ولا حكيل فخرج عن
موضوع المبيعات • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك
يجوز بيعه ايا ما معلومة اذا عرف قدر حلابها فالاول مشدد دليله الحديث الصحيح في ذلك
والثاني مخفف لتسامح غالب الناس به اذ ما معلومة غالب البائل رايمان يسامح بلبن بقرته الشهر
وأكثر بطريق الاباحة أو الهبة والاول خاص بالا كبر من أهل الورع والثاني خاص بالعمامة
حيث طابت به نفس البائع • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة باباحة بيع المخف من غير
كراهة مع قول احمد والثاقي في أحد قوليه بكراهته وصرح ابن قيم المجوزية بالقهرم
فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول أن المبيع حقيقة انما هو الجلد والورق وأما القرآن
فليس هو حلالا في الورق ووجه الثاني انه لا يسقط انفصال اللفاظ عن المعاني في فكره
البيع لدخول معاني القرآن في ضمن ذلك فضلا لا سيما وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة
كلام الله وان كان النطق به واحسانا لا فهمه واكثر من ذلك لا يقال ولا ينطرق في كتاب
• ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح بيع الحب لتمامه المخرج المظهر كراهة مع

يقول أحد عديم الحجة فالأول فيه مخيف والثاني مشدد ووجه الأول أن المقاصد هي التي
يؤخذ بها العبد وأما الوسائل فقد يحال بين العبد وبينها فذلك كل من يبيع العبدان يريد أن
يحصره خيرا غير حرام لعدم تحققنا أنه يتمكن من حصره وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع
العنب لصا من الخمر وكان سفيان الثوري يقول بيع الحلال لمن شئت وجه الثاني سد الباب
لأن ما يتوصل به إلى المحرام فهو حرام ولو بالقصد كالمناظر إنسان إلى ثوب موضوع في طاق على
ظن أنه امرأة أجنبية فإنه يحرم عليه ذلك فافهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم أجرة
ضراب القمل مع قول مالك يجوز أخذ العوض على ضرب القمل فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز التعريق بين الأخوين
في البيع مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول التأذي
لكل منهما فهو يشبه التعريق بين الأم وولدها قبل البلوغ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان •
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا باع عبد بشرط المتق مع البيع مع قول أبي حنيفة في المشهور
أنه لا يصح وجه الأول أن الشارع ناظر إلى حصول المتق ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط
لعموم نهيته صلى الله عليه وسلم عن بيع وشراء فلم يستثن المتق فيما ظفر به قائل هذا القول
من الحديث والإنسان متبع ما هو مشرووع فافهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يحرم التعريق
في البيع بين الأم والولد قبل البلوغ مع قول أبي حنيفة بعهدة البيع مع تحريم التعريق قبل
البلوغ فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
(باب تعريق الصفقة وما يفسد البيع) •

اتفقوا على أنه لو باع عبد بشرط الولاء لم يفسد البيع وعن الأصمغري من أصحاب الشافعي أنه يصح
البيع ويبطل الشرط لا يبرأ منه قاله الحسن وابن أبي ليلى والتعني أنه لو باع دارا بشرط أن يسكنها
لبائع من أنه يصوز البيع ويفسد الشرط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان والله تعالى أعلم

•(باب الربا)•

أجمعوا على أن الأعيان المنصوص على تحريم الربا بها سبعة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر
والزبيب والمخ إذا علفت ذلك فقد أجمع المسلمون كلهم على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا
والورق بالورق منفردا تبرها ومضروبا وحلها بالمثل مثل زنا بوزن يدليدو يحرم نسيئة
واقفوا على أنه لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ إذا كان
بسيار الاثلاث مثل يدليدو يجوز بيع التمر بالمخ والمخ بالتمر متفاضلين يدليدو هذا ما وجدته
من مسائل الاجماع والاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا
في الذهب والفضة كونهما من الائتمان أو من جنس الائتمان مع قول أبي حنيفة أن علة الربا
فيهما كونهما موزونين جنس فيحرم الربا في سائر الموزونات وأما العلة في تحريم الربا في البر
والشعير والتمر والزبيب في القول الجديد للشافعي فهي كونها مطعومة فيعبر الربا في الماء

الذهب والادمان على الامع وقال في التذيم انها مطبوعة او مكتبة او موزونة وقال اصل الظاهر
 ان باغير مطبل وهو منضم بالنصوص عليه فقط وقال ابو حنيفة الملة فيها حاكمونها مكتبة
 في جنس وقال مالك الملة القوت وما يصلح للقوت من جنس وعن احمد وابان احداهما كقول
 الشافعي والسائبة كقول ابي حنيفة وقال ربيعة كل ما تجب فيه الزكاة فهو روي فلا يجوز
 بيع بيع يبيعين وقال جماعة من الصحابة ان الزباخاص بالنسيئة فلا يحرم التفاضل انتهى
 وتوجيه هذه الاقوال ظاهر عند رابها فاعلم ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز
 بيع بعض الدراهم المشوشة ببعض ويجوز ان يشتري بها سلعة مع قول ابي حنيفة انه ان كان النسي
 قليلا جاز فالاول مشدد خاص بأهل الورع من قاعدة مدحوة ودرهم والساني مخفف خاص
 بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا ربا
 في الحديد والرصاص وما اشبههما لان الملة في الذهب والفضة الثنية كما رجع قول ابي حنيفة
 واحمد في اظهار الزباينة ان ربا يتعدى الى النحاس والرصاص وما اشبههما فالاول مخفف
 والساني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تخصيص الشارع الذهب والفضة
 بالذكور في الزباينة غيرهما ووجه الثاني المحاق الحديد والنحاس بهما في الجنسية والصفة
 قور عا فبشرط فيهما التحول والمالئة والتفاضل قبل التفرق اذا باع جبا يبيع * ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان يؤكل لحمه من جنسه مع قول ابي حنيفة ان ذلك جائز
 فالاول مشدد والساني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر لملء الجملة
 ووجه الثاني عدم التفرق اليها فلا يكون عنده الحيوان من جنس اللحم الا اذا ذبح وما لم يذبح فهو
 جنس آخر * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز بيع دقيق الخنطة بثله مع قول احمد
 يجوز بيعه مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيع احد هما بالآخر اذا استويا في النومة والخشونة
 فالاول مشدد والساني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول في ذلك
 كالوجهين في المسئلة قبلها في المثلية وعدمها وانه اعلم بالصواب
 •(باب بيع الاصول والثمار)•

اتفقوا على انه يدخل في بيع الدار الارض وكل بناء حتى حاميها الا المنقول كالدلو والكررة
 والسرير وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها والاجابات والرف والسلم السمران وكذلك اتفقوا
 على انه اذا باع خلاما او جارية وعليها ثياب لم يدخل في البيع وكذلك اتفقوا على انه لا يدخل
 في بيع الدابة المحبل والمقدور اللحم وكذلك اتفقوا على انه اذا قال بعتك هذه البستان
 الاربعها صح وعن الاوزاعي انه لا يبيع هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * واما
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع خلا او عليها طلع مؤبر دخل في البيع او غير
 مؤبر لم يدخل مع قول ابي حنيفة انه يحكون للبايع بكل حال ومع قول ابن ابي ليلى ان الثمرة
 للشري بكل حال فالاول مفصل والساني واسال فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الشك الاول من قول الائمة الثلاثة ان الطلع قد صار ظاهرا ثم ثباته في البيع كبقية

العلقة عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة أن البيع وقع على جله الخلعة تشمل ملهها سواء ظهر أم لم يظهر ومن هذا علم توجيه قول ابن أبي ليلى والله أعلم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع الثمرة الطاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع مع قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن القداشغل على معلوم ومجهول قد لا يخرج جماعته تعالى من الثمرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وجماعته المبدل لا خيه بالخبر من الثمن المقابل للذي يخرج جماعته من الثمرة ونظير ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع شجرة واستثنى غصناتها لم يصح مع قول مالك أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عسر تخطيط ذلك الغصن من الشجرة من غير زيادة ولا نقص من مجاوزة الأغصان وهو خاص بالأكابر من أهل الورد ووجه الثاني المساحة بمثل ذلك عادة فصح استثناء الغصن والله أعلم

• (باب بيع المرأة والرد بالعيب) •

اتفق الأئمة على أن التمريض في الأبل والبقر والغنم على وجه التدليس على المشتري حرام وكذلك اتفقوا على أن البائع إذا قال للمشتري أمسك المبيع وخذارش العيب لم يجبر المشتري على ذلك وإن قاله المشتري لم يجبر البائع وكذلك اتفقوا على أن المشتري إذا باع البائع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه من الرد خلافاً لمحمد بن الحسن واتفقوا على أنه إذا اشتري عبداً على أنه كافر فخرج أنه مسلم ثبت له الخيار واتفقوا على أنه إذا ملك عبداً ما لا يباعه وقلنا أنه أي العبد ملك لم يدخل ماله في البيع إلا أن يشترطه المشتري وقال الحسن البصري يدخل ماله في حلق البيع تبعاله وكذا الراعيه وحكي ذلك عن مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفاق الأئمة الأربعة • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة ثبت الخيار في بيع المرأة مع قول أبي حنيفة بعدم ثبوته فيه فالأول مخفف على المشتري بشدده على البائع والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وقوع التدليس من البائع فمخفف عن المشتري دونه ووجه الثاني ظاهر وهكذا القول في سائر ما شد فيه العلماء لأن قصدهم التنفير من الوقوع في الخوف على بعضهم بعضاً ومن رؤية الخطأ لا يفرلأنفسهم دون أخوانهم انتهى • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن رد العيب على التراضي مع قول مالك والثوري أنه على الفور فالأول مخفف خاص بالأكابر الذين لا يخوف عندهم على أحد ممن يعاملهم ولا يرجون أنفسهم على أحدهم والثاني مشدد خاص بالأصاغر الذين يرون الخطأ لا يفرلأنفسهم ولا يكاد أحد منهم يرى الخطأ الا وفرلأخيه وربما رأى الخطأ لا وفرلأخيه ثم يشير المحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفورية أهواً لديهم فافهم • ومن ذلك قول أبي حنيفة والثوري أنه إذا وجد بالمبيع عيب بعد قبض المبيع والتمن لم يثبت الخيار للمشتري مع قول الإمام مالك أن عهدة الرقيق إلى ثلاثة أيام إلا في الجذام والبرص والجنون فإن عهدة إلى ستة فثبت له الخيار إذا مضت السنة فالأول مخفف على البائع مشدد على المشتري ووجه جاء الدعايات والثاني مفصل ووجه التفصيل

في التق الاول من كلامه المذكور على قاعدة التجار في البيع ووجهه في التق الثاني من كلامه القياس على ما قالوه في باب نحر التكاثر في السنة فانهم ضربوا له هناك سنة وايضا فان اقل مدة يزرول فيها الجند والبرص والمجنون اذا طرأ مدة سنة وهناك يبين انه مستحكم فيثبت به التجار والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

(باب البيع المنهي عنه)

اتفق الاثمة على تحريم بيع الحاضر للبادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك اتفقوا على تحريم احتكار الاقوات وهوان يتناع طعاما في الزلا ثم يحسكه ليزدفعه وكذلك اتفقوا على تحريم العيش وعلى تحريم بيع الكالي بالكالي وهو بيع الدين بالدين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان من اغتر بالعيش واشترى فذراؤه صحيح وان اثم النافع قول مالك بطلان الشرا فلاول مشدد في تحريم العيش فقط دون الشراء والتا في مشدد في ما فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التحريم لا يخرج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التنبيه من الوقوع في مثل ذلك سدا لباب العيش المنهي عنه كما اشار اليه حديث ائمة البيع عن تراض اه افلوا طالع المشتري على ان المبيع لا يسوى الف من تلك الزيادة التي خدعه بها الناجش لما اشترى * ومن ذلك قول الشافعي يجوز بيع العينة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلمة ثمن الى اجل ثم يشتريها من مشتريها تحدا باقل من ذلك مع قول ابي حنيفة ومالك واجد به سلم جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالعوام والتا في مشدد خاص بالا كابر من اهل التورع فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان كلا من البائع والمشتري باع واشترى مختارا وظهر الثريمة يشهد لهما بالهبة ووجه الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري الثاني وموافقته على فعل المفاهيم والله اعلم * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي يحرم التسعير مع قول مالك انه اذا خالف واحدا من اهل السوق بزيادة او نقصان قال له امان تبسع بسعر السوق واما ان تعزل عنهم فالاول مشدد والتا في فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول سدا باب التعسك على الناس في اموالهم التي اباح الحق تعالى لهم التصرف فيها كيف شاءوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالا صاغر الذين غاب على قلوبهم حب الدنيا واهم اكر الناس في كل زمان ووجه الثاني سدا باب الخوف والجور على الناس الوارد منه في الثريمة في نحو حديث لا يكمل ايمان احدكم حتى يحب لاخيه ما يبغ لنفسه وهو خاص بالا كابر الذين لم يلب عليهم حب الدنيا واهم الله من محبتها الذمومة بالكتابة والله اعلم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان بيع المكره لا يصح مع قول ابي حنيفة انه ان كان المكره هو السلطان لم يصح البيع او غير السلطان مع البيع ثم ان ضر السلطان على الناس فباع رجل مائة وهو لا يريد بيعه فهو مكره فالاول مشدد والتا في فصل فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الاكره في الاعادي ظم تفرق بين اكره السلطان وغيره ووجه الثاني ضعف جانب غير السلطان من فعل ما يصح به الاكره وسهولة رده

عن إكراهه بالشرع والسياسة بخلاف السلطان الأعظم فان القضاة يميزونه بغيره من رده
إذا أكره أحد من رعيته لأسباب ان نظرا لكونه أتم نظرا من رعيته وأكثرا ثقة فربما رأى
المصلحة في إكراه شخص على بيع ماله والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك بن نواز
بيع الكلب مع الكراهة فان بيع كلب لم ينفع البيع ان أمكن الانتفاع به عندهما وقال
الشافعي وأحمد لا يبيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له ان قتل أو تلف فالأولى مخفف
والثاني مشدد فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان النهي عن قتله لا يلزم منه عدم
مصلحة بيعه نظير ما ورد في كسب النجاسات فان النجاسة جائزة وكسبها مكروه ووجه الثاني ان النهي
عن أكل ثمن الكلب يقتضي عدم مصلحته لندوره والحاجة إلى بيعه لكثرة الكلام في كل زمان
ومكان مع قول جمهور الأئمة بنجاستها وخبثتها وأمر الشارع بالنسل من فضلاتها ببيع مرات
أحداهن بالتراب الطهور ويصح حمل القولين على حالين فمن احتاج إلى كلب لماشية أو حراسة
دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب بيع المراجعة)

اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجوزه
أصحاب ابن راهويه وكذلك اتفقوا على أنه إذا اشترى بثمن مؤجل لم يجز بطلاق بل يجب البيان
وقال الأوزاعي يلزم المقداد أن يطلق ويثبت الثمن في ذمته مؤجلا وقال الأئمة الأربعة يثبت
للاشتري الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فهم بين مخفف ومشدد على البائع
أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى أعلم بالصواب

(باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع)

اتفق الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم على أنه إذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن
ولا يثبت تحالفا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
الامام الشافعي أنه يبدأ بيمين البائع مع قول أبي حنيفة أنه يبدأ بيمين المشتري فالأولى مشدد على
البائع والثاني مخفف على البائع ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الخطأ أو فرغته
دون أخيه فلذلك غلط الأئمة عليه بالبداهة باليمين فافهم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك
وأحمد في إحدى روايتهم ما ان المبيع إذا كان هالكًا واختلفا في قدر ثمنه تحالفا وفسخ البيع
ورجع قيمة المبيع ان كان متقومًا وان كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قول أبي حنيفة أنه
لا تحالف على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وأبو نورا القول قول المشتري بكل
حال وقال الشعبي وابن سيرين ان القول قول البائع فالأولى مشدد وقول أبي حنيفة مخفف
لعدم ورود العين التي تحالفا لاجلها ووجه قول أبي نورا وزفر ان المشتري معه الظاهر ووجه
قول الشعبي وابن سيرين ان البائع هو المالك الأصلي فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الشافعي في أحد القولين أنه إذا باع عبداً بثلثي قيمته ثم اختلفا فقال البائع لا أسلم
المبيع حتى لقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله ان البائع يجبر على تسليم المبيع ثم يصير المشتري

على تسليم القن مع قول أبي حنيفة ما كان المشتري يبيع أو لا يبيع لا يملكه البائع على البائع لكن
 أصل المبيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرعاً عن البائع ففرع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني أن المبيع إذا تلف بآفة معاوية قبل القبض انقطع
 البيع مع قول مالك وأحمد أن المبيع إذا لم يكن مكسباً ولا موزوناً ولا معدوداً فهو من ضمان المشتري
 فالأول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري ففرع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 أن المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري القن لعدم القن ووجه الثاني أن البائع
 أذن له في قبضه فكانه من حين باع بالقبض أو بالعاطاة صار في يد المشتري وحيارته ولو لم يقبضه
 ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والثاني أن المبيع إذا تلفه البائع انقطع البيع كالتلف
 بالآفة مع قول أحمد أن المبيع لا ينقطع بل على البائع قيمته إن كان مقبوضاً ومثله إن كان
 مثلاً فالأول مشدد في القبض والثاني مشدد في القن ففرع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 أن التلف هو الله تعالى حقيقة فكانه تلف بآفة معاوية فلا غرم عليه من قيمة أو مثل وأحمد
 نظراً إلى أن البائع يرزقه الفعل عليه القيمة أو المثل وإن كان فعل البائع من جهة اتصال الله
 تعالى فإن له تعالى الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والثاني في أصح قوليه أن المبيع إذا كان ثمرة قلقت بعد التخلية عنها من ضمان المشتري مع
 قول مالك أن كان الثألف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري أو الثلث فما زاد فهو من ضمان
 البائع ومع قول أحمد أنها تلفت بآفة معاوية كانت من ضمان البائع أو سرقه
 من ضمان المشتري فالأول مشدد بالنعان على المشتري لأنه المقصر في القبض بعد التخلية والثاني
 مفصل وكذا الثالث ففرع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الشق الأول من كلام مالك أن النقص
 إذا كان أقل من الثلث يحمله المشتري عادة بخلاف الثلث فأكثر فإنه لا يحتمل ووجه الشق
 الأول من كلام أحمد أن التلف بالامر المعاري بعد التخلية ليس كالتلف به بعد القبض فكان
 من ضمان البائع ووجه الشق الثاني في كلامه أن الثألف بعد التخلية كالثألف بعد
 القبض فكان من ضمان المشتري فإن البيع قد صح قبل التلف وإنما القبض من تمام البيع
 وكاله لا غير فتأمل

باب السلم والقرض

اتفق الأئمة على أن السلم صح بستة شروط أن يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار
 معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وتسمية مكان التسليم إذا كان له جهة مؤنة لكن
 أبو حنيفة يسمي هذا السابح شرطاً وباقى الأئمة يسمونه لازماً وكذلك اتفقوا على جواز السلم
 في المكسبات والموزونات والمذروعات التي تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا على جواز السلم
 في المديونات التي لا تفاوت أحدها كالبحر والورز والبيض إلا في رواية عن أحمد أنكف
 اتفقوا على أن القرض مندوب إليه وعلى أن من كان له دين على إنسان إلى أجل فلا يبيع له
 أن يمنع عنه يعني الدين قبل الأجل ليعمل له الباقي وعلى أنه لا يجوز له أيضاً أن يبيع لغيره قبل

الاجل بضمه ويؤخر الباقي الى اجل آخر وعلى انه لا يحمل له ان يأخذ قبل الاجل بضمه خيما
 وبضمه عرضا وعلى انه لا بأس اذا حل الاجل ان يأخذ منه البعض ويسقط البعض أو يؤخره الى
 اجل آخر هذا ما وجدته من مسائل الاتحاق * وأما الاختلاف فيه الأئمة فمن ذلك قول أبي
 حنيفة لا يجوز السلم فيما يتفاوت كالزمان والطبع لا وزنا ولا عددا مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا
 ومع قول الشافعي يجوز وزنا ومع قول أحمد في أشهر روايته أنه يجوز مطلقا عددا قال أحمد
 وما أصله الكيل لا يجوز السلم فيه وزنا وما أصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلا فالاول مشدد مائل
 الى الورع والثاني مخفف مائل الى الترخيص ولكل منهما رجال والثالث مفصل فيه نوع
 تخفيف فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز السلم حالا ومؤجلا مع
 قول أبي حنيفة ومالك وأحمد انه لا يجوز السلم حالا بل لا بد فيه من اجل ولو مدة سيرة فالاول
 مخفف ترك الاجل والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان السلم في أصله
 بيع والبيع يجوز حالا ومؤجلا فكذلك السلم ووجه الثاني انه يبيع عين في الذمة الغالب فيه
 التأجيل فانصرف الحكم اليه ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وجهور العصابة والتأجيل
 انه يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور ما عدا التجارية التي يحمل وطؤها
 للقرض مع قول أبي حنيفة انه لا يبيع السلم في الحيوان ولا اقراضه ومع قول المزني وابن جرير
 الطبري يجوز قرض الاما ما لا ياتي بوجوه من الاول مخفف على الناس وقول أبي
 حنيفة مشدد وقول المزني وابن جرير مخفف فرجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول صحة
 الاحاديث فيه ووجه الثاني سرعة موت الحيوان أو ابقائه أو اضلاله وتسرعه وجوده ليرده
 اليه فان المتأجيل في مثل ذلك عزيزة والاجود المأمور به شرعا لا تنجح غالب النفوس به ووجه
 الثالث استبعاد وقوع القرض في وطء تجارية من غير ملك البضع على القول بفسد الملك
 بالقبض فهو محمول على حال الاكابر من أهل الدين كما ان فقهاء يقولون على حال رعاة الناس
 فانهم * ومن ذلك قول مالك يجوز البيع الى الحصاد والنيروز والمهرجان وعدا لتصارى والمجداد
 مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته ان ذلك لا يجوز زنا فالاول مخفف خاص
 بالاصاغر وأولى الحاجات والضرورات والرخس والثاني مشدد خاص بأهل الاحياط والورع
 ورؤية الخط الا وفران عاملهم فلا يحتاج مثل هؤلاء الى تعيين اجل على التعديديل هم من
 انصواتهم المسلمين على الاحكام بخلاف الاصاغر الذين يرون الخط الا وفران أنفسهم فرجح الامر
 الى مرتبة التبران فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز السلم في اللحم مع قول
 أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز زنا فالاول مخفف لشدة حاجة غالب الناس اليه وطول أملهم وان احدثهم
 يعيش الى وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين يزمعون في كل اللحم
 ويقيمونهم فرجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بأنه لا يجوز
 السلم في الخبز مع قول مالك يجوز السلم فيه وفي كل ما استه التارفا فالاول مشدد خاص بالاكابر
 من أهل الورع والثاني مخفف خاص بالاصاغر الذين هم حاجتهم الى مثل ذلك خفيف ونحوهم

فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجدانه لا يجوز السلم الا فيما
كان موجودا عند عقد السلم وظل على الحال وجوده عند المهل مع قول أبي حنيفة ان ذلك
لا يجوز الا اذا كان موجودا من حين العقد الى المهل فالاول فيه تخفيف خاص بالا صغار الذين
تس حاجتهم الى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والتأني مشدد خاص بالكبار الذين يحتاجون
لاخيسهم فربما فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك الى وقت المهل فصار السلم اليه في مشقة من
جهة الوفاء اسلم اليه فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه
لا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص
بأهل الورع والتأني مخفف خاص بالعوام الذين يرضون انفسهم على مراعاة وقت الحاجة
ويقولون لكل شيء وقت فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
وأحمد بنع الاشرار والتولية في السلم بخلاف البيع مع قول مالك يجوز ذلك فالاول مشدد خاص
بأهل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلا يضمنون اليه امرا آخر والتأني مخفف
خاص بالعوام الذين لا يلتفتون الى مثل ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
ان القرض اذا اجل يلزم مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يلزم التأجيل بل له للمطالبة به متى شاء
فالاول مشدد خاص بمن يرى وجوب الوفاء بالوعد والتأني مخفف خاص بمن لا يرى وجوب ذلك
من العامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قرض المخبر
مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز بحال فالاول مخفف خاص بالعوام والتأني مشدد خاص
بالكبار من أهل الورع الذين يخافون ان يكون ذلك من جملة الزبالب الموحدة فرجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح الوجهين انه لا يجوز قرض المخبر عددا ويجوز
زناؤه واحد الزايتين عن أحمد مع قول مالك نه يجوز بيع المخبر بالمخبر بقرىه فالاول فيه
تشديد خاص بالكبار والتأني تخفيف خاص بالعامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بنع بقبول المقرض هدية من اقترض منه شيئا وكل طعناه وغير
ذلك من سائر الانتفاعات بمال المقرض اذا جرت عادة بذلك قبل القرض بل ولولم تجر في قول
الشافعي مع قول أبي حنيفة ومالك بصرمة ذلك وان لم يشترطه وحل الشافعي حديث كل قرض
جور فسخه هو رباعى ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعسارة الروضة واذا
أهدى المقرض للمقرض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب للمقرض ان يردا جودهما اقترض
لحديث الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض انعه انتهى فالاول مخفف خاص بأهل الحاجة من
العوام والتأني مشدد خاص بأهل الورع نظير ما قالوه في هدية القاضي بحكم التفصيل في ذلك
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه اذا كان لشخص دين على آخر من جهة
بيع او قرض مؤجل بعدة فليس له ان يرجع في التأجيل بل يلزمه ان يصير الى تلك المدد التي
اجلها وكذلك لو كان القرض مؤجلا فزاد في الاجل وبذلك قال ابو حنيفة الا في الجناية والقرض
مع قول الشافعي انه لا يلزمه في الجميع وله ان ياتى قبل ذلك الاجل الثاني اذا لم يحال الا في رجل

فالأول مشدد خاص بالأكثر من أهل الوفا بالوعد والثاني مخفف خاص بعوام الناس الذين يرجعون في أقوالهم ف يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

• (كتاب الرهن) •

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفر والحضر وقال داود هو مختص بالسفر ووجه قول داود أن المسافر كالفقير فيحتاج صاحب الدين إلى وثيقة بخلاف الحاضر فإن القلب مطمئن من جهة غالبها إذا ما وجد: تعمن مسائل الاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الإمام مالك أن عقد الرهن يلزم بالقبول وإن لم يقبض ولكن يجبر الرهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والثاني وأحمد أنه لا يلزم الرهن إلا قبضه فالأول مشدد على المرتبة مخفف على الرهن والثاني عكسه فيحصل الأول على حال أهل الصدق الذين لا يتبرون فيما يقولونه كالأبواب العلماء ويحصل الثاني على من كان بالصد من ذلك عن يريده الحظ الأول وفرضه دون أحبه ولا يهتم لا تحته ف يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان نقاله • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح رهن المشاع مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان مما يسم كالأرأاد لا كالسبد وجائز وجه الأول كونه مما يصح به وكل ما يصح به جائز عنه ووجه الثاني صراحتهم فيه على المرتبة غالباً لأنه من يرغب في شراء المشاع إذا احتجج إلى البيع ف يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان من الأئمة من راعى الاحتياط للرهن ومنهم من راعى الاحتياط للمرتبة • ومن ذلك قول الشافعي أن استدامة الرهن في يد المرتبة يست بشرط مع قول أبي حنيفة ومالك أنها شرط في خروج الرهن من يد المرتبة على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أبا حنيفة يقول أن الرهن إذا عاد بوجه أو عارية لم يبطل فالأول مخفف على الرهن مشدد على المرتبة والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول أبي حنيفة ف يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول خاص بالروام الذين لا يهتمون لديهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالأكثر الذين يهتمون لديهم فالمرتبة ما أخذ الرهن الأوسيلة إلى تحصيل حقه فإذا خرج منه: فكانه لم يرتهن شيئاً فكان المرتبة شرط في رضاه بالرهن سلامة السابقة وذلك ليعده في حقه عند الحاجة • ومن ذلك قول مالك في المشرو والشافعي في الرجوع الأقوال أنه إذا رهن عبداً ثم استعفه فإن كان موسراً نفذ العتق وإن لم يمتدح به بوجهه ويكون رهناً وإن كان ميسراً لم ينفذ وقول آخر لمالك إن كان طر الصالح أو رضي المرتبة ما عليه نفذ العتق وما وادع من قول مالك لا لا تحركه إلا فلا وقال أبو حنيفة راجد ينفذ العتق على كل حال لكن قال أبو حنيفة أن العبد الموهون يسعى في قيته للمرتبة حال اعتصام سيده فالأول والثاني فيهما تخفيف على العتق بما فيه مامن التفصيل وأما ما ذهب عليه وعلى أحمد وهو قول أبي حنيفة ف يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة التواعد الشرعية في التبر إلى الله تعالى من إخراج العبد بالعتق بخلاف الميسر فإن من ملأه غالباً صموية التقرب بعتق عبده لا سيما عند الحاجة إليه وما لا يشرح الصدر إليه فهو الراد أقرب من القبول ووجه الثاني كون السيد هو الذي ينفذ العتق اختياراً والشافعي مقتضى إلى التمتع بالحرية

بالاقرار قبل ليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو بمنزلة الصلاة وما ملكت أيمانكم أي حافظوا على
 الصلاة واستوصوا بما ملكت أيمانكم خير من أن القاتل بالحكم على السيد بالحق قاتل
 بموجب القيمة عليه أن كان موصرا وعلى العبد أن كان سيده صرا كما مر في فاقات من حق المرتهن
 شيء والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه إذا رهن شيئا على مائة ثم
 اقترضه مائة أخرى وأراد جمل الرهن على الدينين جميعا لم يجز مع قول مالك بالجواز ووجه الأول
 أن الرهن لازم بالدين الأول والدين الموهونة وثيقة من جهة المائة الأولى فلا تكون وثيقة لدين
 آخر ووجه الثاني أن المرتهن قد رضى بجعل ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل له ترك الرهن أصلا
 لاسيما أن كان الراهن والمرتهن من الصالحين والأصدقا فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يصح الرهن على الحق قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يصح
 فالأول مخفف خاص بمن يطلب عليه عدم الرشد فيجبر عليه أن يتصرف في أخراج ما له من ليس له
 عنده حق والثاني خاص بالأكثر الذين يتصرفون في ما لهم بحسب ما يرونه أحوط لدينهم لأن
 الدنيا لا تساوي عندهم جناح بقوضة بل لو قدر أنه رهن عند أخيه شيئا قبل ترتب الحق عليه ثم
 أكله المرتهن مثلاً أو ألقاه لم تسكدر منه شعرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن
 الرهن إذا قسرت في الرهن أن يبيع المرتهن يبيعه عند حلول الدين وعدم دفعه للمرتهن جاز مع قول
 الشافعي أنه لا يجوز للمرتهن أن يبيع الموهون بنفسه بل يبيعها الراهن أو وكيله بأذن المرتهن فإن أبي
 أزمه المحاكم قضاء الدين أو يبيع الموهون فالأول مخفف على المرتهن خاص بكامل المؤمنين
 الذين يرون الخطأ أو فرلا عنهم لا يذعنون على ما يتصرف أخوهم فيه بما فيه مودة منه لهم
 بل يرون تصرفه في أموالهم كمتصرفهم في أموال نفوسهم بالخطأ أو فرلا في الدنيا والآخرة
 وأما الثاني فمستدخص بمن كان بالصدمة كذا فافر بما نسب المرتهن إلى عدم بيعه بالخطأ أو فرلا
 أو يبيعه بأجس ثم يبيع بينهما التزاع فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
 رحمه الله أنه إذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول
 المرتهن بمينه كان قال الراهن رهنه على خمسمائة درهم وقال المرتهن بل رهنه على ألف
 وقيمة الرهن تساو الألف أرازي بأدع على خمسمائة مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
 أن القول قول الراهن فيما يذكركم مع يمينه من ألف أو خمسمائة درهم وإذا دفع إلى المرتهن
 ما حلف عليه أخذ رهنه فالأول مستد على الراهن مخفف على المرتهن والثاني عكسه فخرج
 الأمر إلى مرتبة الميزان * فتم من احتياط لمال الرهن ومنهم من احتياط لمال المرتهن
 دون عكسه بالنظر لا كبر والأصغر إذا لا ككبر برون الخطأ أو فرلا عنهم والأصغر
 بآله كس * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الرهن مضمون على كل حال بأقل الأمرين
 من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك أن ما يظهر هلاكه كالحمار والدة
 غير مضمون على المرتهن وما ينفق هلاكه كالتد والتوب فلا تبطل قوله فيه إلا أن يصدقه
 الراهن ومع قول الشافعي وأحمد أن الرهن أمانة في يد المرتهن كسائر الأمانات لا يضمن

بالتعدي ومع قول شرح والحسن والشعي أن الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن
 درهمًا والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فنقول أي حصة من شدة وقول مالك
 مفصل وقول الشافعي وأحمد مخفف وقول القاضي شرح والحسن والشعي أشد من الكل
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان . ولكل من هذا الأقوال وجه لا يخفى على من له فهم . ومن
 ذلك قول مالك أن الرهن إذا ادعى علاك الرهن وكان مما يخفى فإن انقطاعا على القيمة فلا كلام
 وإن انقطاعا على الصفة واختلاف في القيمة سئل أهل الخبرة عن قيمة ما هذه منقته وعمل عليها مع قول
 أبي حنيفة أن القول قول الرهن في القيمة مع عينه ومع قول الشافعي أن القول قول القارم مطلقا
 فالأول مفصل والثاني مشدد على الرهن بالعين والثالث مخفف على القارم فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

• (كتاب الغليس والمجر) •

اتفق الأئمة الأربعة على أن بينة الأعراس تسع بعد الحبس وعلى أن الأسباب الموجبة للمجر
 ثلاثا العفر والرق والمجنون وعلى أن الغلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله وعلى أنه إذا أنس
 من صاحب المال الرشد سلم إليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق . وأما ما اختلفوا فيه
 من ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أن المجر على المفلس عند طلب القرماء أو حاطة الديون
 بالديون مستحق على المحاكم وإن له منه من التصرف حتى لا يضرب القرماء وإن المحاكم يبيع
 أموال المفلس إذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غرمائه بالمخصص مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح
 على المفلس بل يجبس حتى يقضى الديون فإن كان له مال لم تصرف المحاكم فيه ولم يبعه إلا أن
 يكون ماله دراهم ودينه دراهم فيقضيهما للقاضي في دينه فالأول مشدد على المفلس من حيث
 منه من التصرف في ماله لصحة القرماء تخلصا لدمته وهو خاص بالمحاكم الذي هو أتم نظر من
 المفلس والثاني مشدد عليه بالحبس مخفف عليه بعدم المبادأة إلى بيع ماله قبل الحبس وهو
 خاص بمن كان عنده قرد وامتناع من أداء الحق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول
 مالك والشافعي في أظهر قوليه أنه لا ينفذ تصرفات المفلس في ماله بعد الحجر عليه ببيع ولا هبة
 ولا عتق مع قول أحمد في إحدى روايته أنه لا ينفذ تصرفه إلا في العتق خاصة ومع قول أبي
 حنيفة أنه لا يجبر عليه في تصرفه وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاءه ما لم يحكم به قاض ثان وإذا لم
 يصح الحجر عليه صحت تصرفاته كلها سواء احتملت الفسخ أو لم تحصل فإن هذا المجر قاض فإن صح
 من تصرفاته ما لم يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحتمل الفسخ كالبيع
 والأجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك فالأول مشدد على المفلس بعدم صحة تصرفه تدبيرا لصحة
 براعة ذمته من الدين والثاني فيه تخفيف بمحة العتق والتسك مخفف من حيث تصرفه في ماله
 وأما الدين فهو المطالب به دون ثلثي الدين والألوة في الثلث والتعيز عليه بما يتدخل ذمتنا فيها
 ليس هو بها الناحية تصرف فيه فإن خلعت ذمتنا من جهة القرماء فلا تخلص من جهة المفلس
 فسدته وماله للقاضي الذي هو نائب الشرع الشرعي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان مشدد

ومخفف فيه كما ترى . ومن ذلك قول مالك والثاقي واحدا انه لو كان عند المفلس سلعة واحد وكما
صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا والمفلس حتى فصاحبها أحق بها من الزمراء فيقول
بأخذها دونهم مع قول أبي حنيفة أن صاحبها كاحد الزمراء فيقاسمونه فيها قالوا ووجد صاحبها
بعدموت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال الثلاثة صاحبها أسوة الزمراء وقال الثاقي
وحده انه أحق بها فالاول مخفف على صاحب السلعة مشدد على الزمراء والثاني عكسه كالاول
في المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى الحديث الصحيح
في ذلك ووجه الثاني فيها ان الدفعة صارت ملكا للمفلس لا فرق بينها وبين غيرها من سائر
أمواله فصار صاحبها كاحد الناس ولعل صاحبها يسلطه الحديث . ومن ذلك قول الاثمة
الثلاثة ان المفلس اذا أقر دين بعد الحجر تعلق ذلك الدين بذمته ولم يشارك المقر له الزمراء الذين
لا يجز عليه لاجلهم مع قول الثاقي انه يشاركهم بشرطه فالاول مشدد على المقر له والثاني مخفف
عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تنصير المقر له في التخصيص هل على المفلس دين
لقبره أم لا ووجه الثاني ان حكم الحجر عمل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع انه ربما
يكون منه في الاقراء المذكورة ومن ذلك قول مالك والثاقي واحدا انه اذا ثبت اعسار المفلس
عند المحاكم انخرجه المحاكم من الحبس ولو غير اذن الزمراء وحال بينه وبينهم فلا يجوز حبسه
بعد ذلك ولا لازمة بل يمهل حتى يسرع قول أبي حنيفة ان المحاكم يخرجهم من الحبس
ولا يجوز بينه وبين غرمائه بعد خروجه فيلزمونه ويمنعونه من التصرف ويأخذون فضل كسبه
بالتخصيص فالاول مخفف على المفلس مشدد على الزمراء والثاني عكسه مع الاختصاص لا احتياط
والساعة لبراءة ذمة المفلس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول مالك والثاقي
واحدا ان الينة بالاعسار تسمع قبل الحبس مع التنازع من مذهب أبي حنيفة انه الاتسع الابد
الحبس فالاول مخفف على المفلس والثاني عكسه واكثر يحمل الاول على حال أهل الدين
والورع الخاصين من حقوق الخلائق ويحصل الثاني على من كان بالصد من ذلك فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة واحدا ان المفلس اذا أقام بينه باعساره لا يحلف
بذلك مع قول مالك والثاقي انه يحلف بطلب الزمراء فالاول مخفف على المفلس محمول على
ما اذا كان من أهل الدين والورع والثاني مشدد عليه محمول على ما اذا كان بالصد من ذلك فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة ان بلوغ الغلام يكون بالاغتلام أو الانزال
فان لم يوجد حتى يتم له ثمان عشرة سنة وقيل سبع عشرة سنة وأما بلوغ المجاورة فبالحيض
والاغتلام والحبل والافتى يتم له ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والثاقي
واحدا ان البلوغ خمس عشرة سنة أو خروج المني أو الحيض أو الحمل فالاول مفصل فيه بتخفيف
بعدم القول بتكليفه والثاني جازم فيه بالاغتلام فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
كل منهما الاستقراء من الاثمة المجتهدين . ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نبات العانة لا يقتضي
الحكم بالبلوغ مع قول مالك واحدا انه يقتضيه ومع الامم من مذهب الثاقي ان نبات العانة

يقبض المحكم بلوغ ولد الكافر دون المسلم فالأول مخفف على المكلفين والثاني مشدد عليهم
 والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن التكليف الواجبة أمرها شديد
 فلا تصح على المكلف إلا بعد بلوغه يقينا لأن نبات العانة يصح أن يكون من شدة حرارة البدن
 ويقول الحديث في ذلك مؤول ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط للمكلف ليفوز بثواب التكليف
 ويؤاخذ عليه إذا اعتقد وجوبها عليه وإن لم تكن واجبة عليه في نفس الأمر ووجه الثالث ظاهر
 تفصيلا لا خذ المجزية وحصول المغار والذل للكافر * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد
 إن الرشد في الغلام إصلاح ماله ولم يرعوا فسقا ولا عدالة مع قول الشافعي أن الرشد صلاح الدين
 والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينكح المجرة عنها ولو بلغت رتبة حتى
 تزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لما لها كما كانت قبل التزويج وقال أحمد في المختار من
 روايته أنه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والجارية والرواية الثانية كقول مالك وزاد حتى
 يحول عليها حول عنده أو تلد ولذا فالأول مخفف بعدم اشتراط صلاح الدين ووجهه أن الباب
 معقود في الرشد في الأموال دون غيرها من الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك فإذا أصلح ماله جاز
 تسليم ماله إليه شرعا ولو كان غير مصلح لغير ذلك من أمور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس
 أنه يقبل شهادة من عهد منه صدق الحديث ولو فسق من جهة أخرى والقول الثاني مشدد
 ووجهه أن من تساهل بترك الصلاة أو شرب الخمر فلا يبعد عنه أن يضيع ماله في غير طاعة الله
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك أنكم في توجيه بلوغ الجارية فمنهم من احتاط وبالغ
 في صفات الرشد ومنهم من خفف في ذلك ويصح حمل ذلك على حالين فمن الجوارى من يظهر
 رشدها بمجرد بلوغها ومنهن من لا يظهر رشدها إلا بعد التزويج ورفقة تديرها في مال الزوج
 في غيبته وحضوره ولم تلد ومنهن من لا يفهر رشدها إلا بعد الولادة لأنها آخر مراتب الامتحان
 لها في الرشد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصبي إذا بلغ وأتت منه الرشد يدفع إليه ماله
 فإن بلغ غير رشيد يدفع إليه ماله بل يستمر محجورا عليه مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا انتهى
 سنه إلى خمس وعشرين سنة يدفع إليه المال بكل حال فالأول مشدد في دوام الحجر عليه حتى
 يحصل الرشد ولو بعد خمس عشرة سنة وأكثر والثاني مخفف عليه بهد خمس وعشرين سنة فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ظاهر القرآن في قوله تعالى فإن أنتم منهم رشدا فادفعوا
 إليهم أموالهم فلم يأذن في الدفع إلا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان ووجه الثاني أن العقل
 يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا حجر عليه بعدها كن في كلام الإمام علي رضي الله عنه يتيم
 بلوغ الصبي بخمس عشرة سنة وينتهي طوله بأنتها اثنتين وعشرين سنة ويكفل عقله بأنتها
 ثمان وعشرين سنة وما بعده تجارب إلى أن يموت انتهى وهو قريب من كلام أبي حنيفة رضي الله
 عنه

(كتاب الصلح)

اتفق الأئمة على أن كل من علم عليه حقا فصالح على نفسه لم يحمل لانه ضمن الحق وعلى أن المال كان

يتصرف في ملكه بما لا يضرب جاره وعلى أن السلم ان يعل بناء على بناء جاره لكن لا يصلح له أن يطلع
على عورات جيرانه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه اذا لم يعلم ان عليه حقاً ودعى عليه تصح المصالحة مع قول الشافعي انها لا تصح فالاول
مشدد والع في الاحتياط في برأفة ذمته وهو خاص بأهل الساح من كل المؤمنين والثاني مخفف
ووجهه ان من ممكن احدا من اخذ ما له بغير طريق شرعي فهو مساعد للدعي على اكله مال
الناس بغير حق ووربما خرج عن الرشد ذلك اللهم الا ان يصالحه ويبرئ ذمته فلا منع فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بان الصلح على الجهول جائز مع قول الشافعي
بالمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من جملة
استبرأ المؤمنين لديه ووجه الثاني ان الذمة لا تبرأ الا بالدين المعلوم بذمة المبرأ اسم مغفول
لا تبرأ لكل منهما وجه • ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك انهما اذا تداعيا سقفا من بيت
وغرفة فوقه ان السقف لصاحب السفلى مع قول الشافعي واحدا منهما نصفان فالاول مشدد
على احدهما والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الظاهر منه نقل من
بني بيتا الا ويحصل له سقفا ووجه الثاني العدل بينهما كما حكا ان صلى الله عليه وسلم رضى
في العين الواحدة اذا دعاها شخصان ولا مرجح لاحدهما على الاخر فكان يقسمها بينهما • ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو انهدم العلو والسفل وأراد صاحب العلوان يبنيه لم يصير صاحب
السفل على البناء والتقيف ليني صاحب العلو علوه بل ان اختار صاحب العلوان بني السفلى
من ماله ويمنع صاحب السفلى من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما اتفق عليه مع قول أصحاب
الشافعي انه لا يصير صاحب السفلى ولا يمنع من الانتفاع اذا بني صاحب العلو بغير اذنه بناء على
أصله في قوله المجدي أن الشريك لا يصير على العارية والقديم المختار عند جماعة من متأخري
أصحابه انه يصير الشريك على ذلك دفعا للفرق وميانة للأمالك عن التعطيل فالاول مخفف على
صاحب السفلى ونقل أيضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالاجبار دفعا للضرر فرجع الامر
الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي ان له ان يتصرف في ملكه بما
يضرب الجار مع قول مالك واجد يمنع ذلك فالاول مخفف على المتصرف مشدد على الجار والثاني
بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوة الملك ونصف حق الجار ومثله
بان يبنى جارا ما ومرحاضا أو صغفرا بجواره بشرط يملكه فيقتص ماؤها لذلك أو يقع بها طه
شبا عكا يشرف على جاره • ومن ذلك قول مالك واجداته اذا كان سطحه أعلى من سطح
غيره يلزمه بناء مسترة تمتنع عن الاشراف على جاره مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه
ذلك فالاول مشدد على صاحب السطح خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص
بأخاد الناس ويصح التوجيه بالعكس فيكون جعل الساتر ان خاف وقوع بصره على عبوة
الجار وتركه على من لم يخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة
وما لك اذا كان بين رجلين دولاب أو نهر أو بئر فقتل أو جدار فسقط فطالب أحدهما

الا بغير البناء فامتنع أو بتمشية الدولاب والتمرحلا فامتنع انه يصير مع قول غيرهما انه يصير
على بغير برقتل في ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه معروف واجب ووجه الثاني انه امر مستحب فان شاء فعله وان شاء تركه ويؤيد الاول
حديث لا ضرر ولا ضرار والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب المحوالة)

اتفق الاثمة على انه اذا كان لاسان حق على آخر فاحاله على من له عليه حق لم يجب على المحال
قبول المحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يمتنع من قبول المحوالة عليه هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
انه لا يستبرض المحال عليه وفي رواية عن أبي حنيفة انه اذا كان المحال عليه عدوا له لم يلزمه
قبولها وقال الاصطخري من ائمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقا عدوا كان المحال
عليه أم لا ويحكى ذلك عن داود فالاول مشدد على المحال عليه والثاني مفصل والثالث مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما فيه من المارة الى برائة الذمة طوعا او كرها ووجه
رواية ابي حنيفة توقع الضرر بتسليط العدو عليه بالمطالبة بالشدة وعدم الرحمة ووجه قول داود
والاصطخري ان صاحب الدين انما احوال المدينين على غيره على سبيل الفرض فان شاء قبل وان
شاء لم يقبل * ومن ذلك قول العلماء اجمع ان صاحب الحق اذا قبل المحوالة على من له ان المحيل
يبرأ على كل حال مع قول زفراته لا يبرأ فالاول مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ويصح ان يكون الاول محمولا على حال اهل الدين والخوف من الله عز
وجل فيسارعون الى وزن الحق لمن احيل عليهم والثاني محمول على حال العوام الذين لا يبادرون
الى وفاء ما عليهم من الحقوق فلا يتبين برائة ذمتهم الا بالوزن لا بمجرد المحوالة * ومن ذلك قول
الشافعي واجدان المحال لا يرجع على المحيل اذ لم يصل الى حقه بوجه من الوجوه سواء غره
بفلس او جهدا ولم يضره مع قول غيرهما انه يرجع على المحيل اذ لم يصل الى حقه فالاول مشدد
على المحال والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تخصيص المحال بعدم
التفتيش في حال المحال عليه ووجه الثاني ان ذلك مما يمتنع على غالب الناس وما احتال عليه
الا لظنه الوصول منه الى حقه ولا عبرة بالظن البين خطأه فرجع على المحيل وكان الحق لم ينقل
عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة فيبني لكل من احوال شخصه على آخر ان يبادر الى وزن
الحق اذا نهده المحال عليه مثلا ولا يشارعه عند المحاكم فان خلاص ذمته في ذلك وبه قال
أبو حنيفة ولقله اذا احوال شخصه صحت هو عليه فانكره المحال عليه رجع على المحيل والله اعلم

(كتاب الضمان)

اتفق الاثمة على جواز الضمان وعلى ان كماله الدين مخصصة على كل من وجب عليه المحضور الى
مجلس المحكم لا مطابق للناس عليه وميسر الحاجة اليها وعلى ان الكفيل يخرج من الهدية
بشايه في المكان الذي يشرطه أو اراده المستحق الا ان يكون دينه يد عادية مائة فلا يكون

فما عطفوا فيه من ذلك قول الأئمة لا يفتقر إلى ما لا يطالب به وعلى أن ضمان الدرك جائز صحيح
 لكن بشرط عند الشافعي أن يكون بدقيض الثمن لا طابق جميع الناس عليه في جميع الاعصار
 والشافعي قول أنه لا يصح لأنه من ضمان ما لم يجب هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق . وأما
 ما عطفوا فيه من ذلك قول الأئمة لا يفتقر إلى ما لا يطالب به وعلى أن ضمان الدرك جائز صحيح
 بل الحق باق في ذمة المضمون عنه لا ينقطع عن ذمته إلا بالأداء مع قول ابن أبي ليلى وابن شبرمة
 وأبي نوري وداود أنه يسقط فالأول مشدد في تخليص ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجح
 الأمر إلى مرتبة الميزان والأول محمول على حال أهل الدين والورع والثاني محمول على حال غيرهم
 ويصح أن يكون الأمر بالعكس لأن الضامن إذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق وصل إلى
 حقه بخلاف العكس . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الميت لا تبرأ ذمته من الدين المأخوذ
 عنه بنفس الضامن كالحق مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يبرأه الأول مشدد على الميت محمول
 على حال الأصغر من العوام والثاني مخفف عليه محمول على حال أهل الدين والخوف من الله
 تعالى فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أن ضمان
 المجهول جائز وكذلك ضمان ما لم يجب مع قول الشافعي في المجهول أن ذلك لا يجوز كالإبرام
 المجهول فالأول مخفف محمول على أهل الدين والورع في المستثنين والثاني مشدد محمول على من
 كان بالضم ذلك من إذا وعدا خلف فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول مالك
 والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد أنه إذا مات إنسان ولم يخلف وفاء لدين الذي عليه جاز وفاء
 الدين عنه مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز أن يعان عنه فالأول مخفف ووجهه أنه من أفعال الخير
 وفي السنة ما يؤيده وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي على من مات وعليه دين لم يخلف له
 وفاء حتى يقول أحسن العباد صل يا رسول الله وعلى وفاءه والثاني مشدد ووجهه تيسر شأن
 الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث لقائل به وذلك لتلافي ما هلك الناس
 في الوفاء اعتمادا على إخوانهم وأصدقائهم فيصالح بين أصدقائهم وإخوانهم وبين الوفاء بما رخص
 فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بضم الضامن من غير قبول المتألف
 مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يصح إلا في موضع واحد وهو أن يقول المريض لورثته ما به ضمهم
 ضمن عن ديني والقرماء غيب فيصور وإن لم يسم الدين وإن كان في الصحة لم يلزم التكفل شيء
 فالأول مخفف بعدم اشتراط قبول طالب الضامن والثاني فيه تشديد فرجح الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول أنه من الوفاء بحق أخيه المسلم ثم إن شاء الطالب قبل ذلك وإن شاء لم يقبل
 وهو خاص بأهل الدين والورع الطالبين لتوابع الآخرة ووجه الثاني أن تأكد مشروعية الوفاء
 بحق أخيه المسلم لا يكون إلا إذا طلب ذلك فقبله برخص المتعاطي أو على المضمون ثم سماح
 المدين في الدنيا والآخرة . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بضم الضامن من غير ادعى عليه
 مع قول أبي حنيفة بعدم صحته فالأول مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجح الأمر
 إلى مرتبة الميزان بوجه الأول فيصير قوله تخليص الحق الذي لا يحميه عليه فان الدين

لما ضرب أحد دين نفسه وبمال أخيه ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك انما ورد ضمان الدين لا البدن • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المكفول لو قتب أو هرب فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه المال واذا تعذر عليه احضاره بنسبة أمهل عند أبي حنيفة مدة السير والرجوع بالمكفول فان لم يأت به حبس حتى يأتي به مع قول مالك وأجدانه اذا لم يحضره غرم المال ولا يغرم المال عند الشافعي مطلقا فالاول مخفف على الكفيل والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه لم يلزمه المال وانما التزم احضار المدين فقط لاسيما ان كان الكفيل فقيرا جادا والمكفول عليه دين تعيل كالف دينار مثلا فان العقل يقتضي بان الكفيل لم ينوبه وزن المال جزما ووجه الثاني انه تسبب في اطلاق المكفول من بدخمه بضمان احضاره فكان عليه المال على قاعدة التفرغ بالسبب وذلك احوط في دين الكفيل لاسيما ان كان من كرام الناس الذين اذا حضروا في قضية كفى صاحبها مؤثنتها فان الذهن يتبادر الى انه دخل بكفالة البدن في وزن المال على عادته السابقة • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدانه لو قال ان لم احضر به غدا فانا ضامن ماعليه فلم يحضره أو مات المطلوب ضمن ماعليه مع قول الشافعي ومالك انه لا يضمن فالاول مشدد على من ضمن احضار المدين وهو خاص بأهل الدين والورع الموقنين بما يقولون والثاني مخفف عليه وهو خاص بأحد الناس فرجح الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن انه لو ادعى شخص على آخر بمائة درهم فقال شخص ان لم يوف بها غدا فعلى المائة فلم يوف بها لم تلزمه المائة مع قول أبي حنيفة وأجدانها تلزمه فالاول مخفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه وعد الوفاء لو عد خاص وجوبه بالا كابر فيصير على حال أحد الناس كما ان قول أبي حنيفة وأجدانه محمول على حال كسل المؤمنين من اهل الدين والورع العاملين بوجوب الوفاء لو وعدوا الله اعلم

• (كتاب الشركة) •

اتفق الاثمة على ان شركة العنان جائزة مصحفة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق • واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي وأجدان شركة المغاضة ما لم ينع قول أبي حنيفة يجوزها وواقعه مالك على ذلك لكن باختلاف في صورتها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ما فيه من عدم تخلص الذمة فان صورتها ان يشترك رجلان في جميع ما يملك كانه من ذهب او فضة ولا يبقى لواحد منهما من هذين الجنبين الا مثل ما صاحبه فاذا زاد مال احدهما على مال الآخر لم يصب حتى لو ورث احدهما ما لا يثبت الشركة لان ماله زاد على مال صاحبه وكل ما ربحه احدهما كان شركة بينهما وكل ما ضمن احدهما من غصب او غيره ضمنه الآخر هذه صورتها عند أبي حنيفة واما عند مالك فانه قال يجوز ان يزد مال على مال صاحبه ويجوز ان يكون الربح على قدر المالكين وما ضمنه احدهما مما هو كالشركة بينهما فيمنهما واما الغصب ونحوه فلا وعند مالك ايضا لا فرق بين ان يكون المأخوذ مباحا او حراما

ولا فرق عنده ايضا بين ان يكونا شركيين في كل ما يملكانه ويصلاهما التجارة وفي بعض ما يملكهما وكذلك لا فرق عنده بين ان يخطأما اليهما حتى لا يقر أحدهما عن الآخر ان كان مقيرا بصدقهما ويصيراه بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة تصح الشركة وان كان مال كل واحد منهما في يده ووجه الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما ما اتفق عليه مع صاحبه وهذا خاص بأهل الكمال في الايمان فانه لا فرق عندهما في مال الشركة بين ان يكون عند أحدهما أو عند شركيه لما علم كل واحد من الخير والأشياء في حق صاحبه ووجه الأول تخصيص ذلك بمن كان بالصدع ما ذكرناه فلا يكاد مثل هذا يوافق بما اتفق عليه فأبطله الشافعي وأجملنا بؤدى اليه من النزاع ومجبة كل واحد لا يكون رابعا لا خاسرا فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد يصير شركة الوجود مع قول مالك والشافعي بطلانها وصورتها أن لا يكون لهما رأس مال ويقول أحدهما لا خواشتر كننا على ان ما اشتراه كل واحد معناه في الذمة يكون شركة والرجح بيننا فالأول مخفف وهو خاص بكابر المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص بأحد الناس الذين يتفقون مع بعضهم بعضا ولا يوفون فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه اذا كان رأس المال متساويا في شركة العنان بشرط أحدهما أن يكون له من الربح أكثر مما لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول أبي حنيفة تصح اذا كان المشرط لذلك اصدق في التجارة وأكثر عسلا فالأول مشدد والثاني مخفف بشرطه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وشرط الشافعي في صحة شركة العنان ان يكون رأس مالهما قوتا واحدا ويخطأ به بحيث لا يميز عن مال أحدهما عن الآخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوى قدر المالين فاعلم ذلك والله تعالى اعلم

(كتاب الوكالة)

أجمع الاثمة على ان الوكالة من العقود المجازة في الجملة لان ما جاز فيه المباشرة من المحقوق جازت فيه الوكالة كالبيع والشراء والاجارة وقضاء الدين والمضومة في المطالبة بالمحقوق والتزويج والطلاق ونحو ذلك واتفق الاثمة على ان اقرار الوكيل على موكله في غير مجلس المحكم لا يقبل بحال وكذلك اتفقوا على ان اقراره على موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجلس المحكم أو غيره وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل ولا الى أجل وعلى ان قول الوكيل مقبول في تلف المال بعينه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يصح اقرار الوكيل على موكله بمجلس المحكم مع قول أبي حنيفة انه يصح الا ان يشترط عليه ان لا يقر عليه فالأول مشدد خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد خاص بكامل المؤمنين الذين هم اولى بالموكل من نفسه من باب الاحتياط لديه بمحكم الارث في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يعرف على موكله الا بما يراه افضل له وكل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد ان وكالة المحاضر صحيحة وان لم يرض شخصه بشرط ان لا يكون الوكيل عدوا للنعم مع قول

الى خيفته انه لا تصح وكالة المحاضر الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً أو مسافراً على ثلاثة
 أيام فيعوز حينئذ فالاول مخفف على الموكل مشدد على الخصم والثاني عكسه فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد انه اذا وكل شخصاً في استيفاء حق
 فان كان بصرة المحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه الى يمينه سواء وكله في استيفاء الحق من رجل
 بعينه أو جماعة وليس حضور من يستوفى منه الحق شرطاً في صحة وكيله وان وكله في غير مجلس
 الحكم ثبتت وكالته باليمين على المحاكم ثم يدعى على من يطالبه بمجلس الحكم مع قول أبي حنيفة
 انه ان كان الخصم الذي وكل عليه واحداً كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة أو جماعة كان حضور
 واحد منهم شرطاً في صحتها فالاول فيه تخفيف خاص بأهل الدين والورع والثاني فيه تشديد
 خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 مالك والشافعي وأحمد ان الوكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول أبي حنيفة
 ليس للوكيل فسخ الوكالة الا بحضور الموكل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول
 ان ذلك من باب من تطوع غير افه وخبر له فلا الزام فيه ووجه الثاني مراعاة خاطر الموكل والوفاء
 بحقه حيث دخل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب صدق الوعد الذي خلفه من صفات
 المتأقين فيكون العزل بحضوره لينظر هل يتكدر من ذلك أو يرضى * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي بأن للوكيل ان يعزل الوكيل وان الوكيل ينزل وان لم يعلم بذلك مع قول أبي حنيفة
 وأحمد في احدى روايته انه لا ينزل الا بعد العلم بذلك فالاول مخفف على الموكل فكما تبرع
 بالتوكيل للوكيل كذلك له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه الا انه أحوط لدين
 الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالعزل وغير أحوط للوكيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
 ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وإسحق ومحمد بن وهب ومحمد بن وهب ومحمد بن وهب
 بن المثل ويتقيد بالبلد وأنه لو باعه بالائتمان الناس بمثله أو نسيئة أو بشرق بلد لم يجز الا برضى
 الموكل مع قول أبي حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شاء تقداً أو نسيئة وبدون غن المثل واما
 لا يتخبر الناس بمثله ويتقيد بالبلد وبشرق بلده فالاول مشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر
 للصالح التي ترجحها ميزان موكله والثاني مخفف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل
 فان مثل هذا لا يتصرف لموكله الا بما يراما نفع لموكله في دينه وايضا فان الموكل قد اطلق له الوكالة
 ولم يقيد ما تصرف الا بما فهمه منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
 والشافعي وأحمد ان من كان عليه حق لشخص في ذمته أو له عند من عارية أو ودعة فيعام
 انسان وقال له وكلني صاحب الحق في قبضه منك ومصدقته انه وكيله ولم يكن للوكيل يمينه انه
 لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل مع قول أبي حنيفة وصاحبه انه يصير على تسليم ما في ذمته
 واما العين فقال محمد يصير على تسليمها عندكم كافي الذمة فالاول مخفف على المدينين والثاني مفصل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويمكن حمل الاول على اهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من
 كان يصعب عليه وزن الحق ورجع ان يكون الحمل بالعكس وذلك ان المحاكم تصير على الناس

ما يراه الخس لدينهم وبار الذمهم لانه امن على اديانهم • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان البينة
تصح بالوكالة فمن غير حضور الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تسع الا بحضوره فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ابراهام احكام الناس على الظاهر من
ان البينة لا تكذب والخصم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاخذ بالاخطا لتصرفات
الواقعة من الوكيل وبيان رضى الخصم بمطالبة ذلك الوكيل له فقد يكون عدوا للخصم فيطالبه
ببغض وشدة • ومن ذلك قول مالك والشافعي في اظهر قوله واجد في اصح روايته ان الوكالة
تصح في استيفاء القصاص في غيبة الخصم مع قول ابي حنيفة انها لا تسع الا في حضوره فالاول
مخفف على المدعي مشدد على المدعى عليه والثاني بالعكس فرجح الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان القصاص حكمه حكم غيره ووجه الثاني الاخطا للدماء فانها اعظم من
الاموال فاذا كان المدعى عليه حاضرا فربما اجاب عن نفسه بما يحصل به شبهة فيسقط عنه
القصاص • ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يصح شراء الوكيل من نفسه مع قول
مالك ان له ان يتناع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول ابي حنيفة في اظهر روايته انه لا يجوز
بصالح فالاول مشدد محمول على من لا تؤمن منه الخيانة ويرى الخطا او فر لنفسه دون الموكل
والثاني فيه تخفيف محمول على حال اهل الدين والورع والثالث اشدد محمول على من استشرعته
عدم التورع وراى لنفسه الخطا او فرحتى قويت التهمة فيه وبصح رجوعه الى القول الاول
فرجح الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول احمد وابي حنيفة انه يصح توكيل الصبي
الميزان المراق مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد فرجح
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المراق كالبالغ من حيث الاحاطة بامور الدنيا ووجه
الثاني نقصه في ذلك عن البالغ عادة والله تعالى اعلم

•(كتاب الاقرار)•

اتفق الائمة على ان المحر البالغ اذا اقر بحق لغير وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار
بالدين في الصحة والمرض سواء فيكون للقر له جميعا على قدر حقوقهم ان وقت التركة بذلك
اجابا واقفوا على انه لو مات رجل عن ابنين واقرا احدهما بنالك وانكر الاخر لم يثبت نسبة
وعلى ان الاستثناء جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معهود فيصح
باتفاق الائمة اذا كان من الجنس واما غير الجنس ففيه خلاف سياسي وكذلك انفقوا على جواز
استثناء اقل من الاكثر واما عكسه فاختلاف فيه كما سيأتي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
• واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في الصحة والمرض سواء
فان لم تقم التركة قصاص القراء في الموجود على قدر دينهم مع قول ابي حنيفة ان غريم الصحة
مقدم على غريم المرض فيسدا باستيفاء دينه فان لم يفضل شي فلا شيء عليه وان فضل شي صرف
الى غريم المرض فالاول مخفف على الترمه بحكم العدل والثاني مشدد على غريم المرض فرجح
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان حق غريم الصحة ملحق بين مال الدين قبل المرض

فلما أقر شخص آخر في المرض تعلق الحق بعين ماله كذلك فاشتغلت ذمته بدين كل منهما
فليس أحدهما أولى من الآخر ووجه الثاني أن الحق لما تعلق بعين مال المدين حال الصحة
صار لا يقبل دخول حق آخر عليه إلا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد أنه لا يقبل إقرار المريض لو أقرت أصلا مع قول الشافعي في أرجح قوليته أنه يقبل ومع قول
مالك أنه إن كان غير متمم ثبت والأفلا مشأله أن يكون بنت وابن أخ فان أقر لابن الأخ لم يثبت
وان أقر لابنته انهم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أنه قد يقبل بعض الورثة بمال يحرم غيره من ذلك المال لعداوة تكون بينهما
ووجه الثاني أنه قد يكون لذلك الوارث عليه حق فأقر له ليجلس ذمته ووجه الثالث ينزل على
المحالين في القولين قبله والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المقر يشارك مناصفة من
لم يثبت نسبه وذلك فيما إذا مات رجل عن ابنين وأقر أحدهما بنات وأتذكر ألا تخافان نسبه
لم يثبت فيشارك المقر في يده مناصفة مع قول مالك وأحمد أنه يدفع إليه ثلث ما في يده لأنه
قد رما يصيبه من الأثر لو أقر به الأخ لا تخافا مات بذلك بينة ومع قول الشافعي أنه لا يصح
الإقرار أصلا ولا يأخذ شيئا من الأثر لعدم ثبوت نسبه فالأول مشدد على المقر والثاني فيه
تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أقر
بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدقه الباقيون أنه يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول
مالك وأحمد والشافعي في أشهر قوليته أنه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالأول مشدد
على المقر والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه هو الذي سلط
الفرع على بقية الورثة بأقراره فهو قب وزن الدين كله عقوبة له في طلب الزامهم بدين لم يصر فوايه
ووجه الثاني أنه لا ينفذ أقراره على غيره وانما ينفذ عليه وحده بقدر حصته من ذلك الدين فقط
* ومن ذلك قول أبي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط أن يكون ذلك مما يثبت
في الذمة كمكيل وموزون ومعدود كقوله ألف درهم إلا كرحطة وإن كان مما لا يثبت في الذمة
الإقضية كتوب وعبد لم يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي أنه يصح الاستثناء من غير الجنس
على الإطلاق ومع ظاهر كلام أحمد أنه لا يصح فالأول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل والثاني
مخفف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهر عند القطع * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح استثناء الأكثر من الأقل مع قول أحمد أنه لا يصح فالأول
مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه لو قال له عندي ألف درهم في كيس أو عشرة أرطال تمر في جراب أو ثوب في منديل فهو
أقرار بالدرهم أو الثوب أو القردون أو عينة مع قول أهل العراق أن الجميع يكون له فالأول
مخفف على المقر والثاني مشدد عليه ويصح حمل الأول على أهل الجود والكرم الذين لا يبالغون
بالأوصية وحمل الثاني على أهل البخل والتعس الذين لا تسع نفوسهم بالتعريف * ومن ذلك قول

الأئمة الثلاثة ما لو أقر العبد الذي لم يؤذن له في القبارة بما يتعلق به عقوبة بيده كالتقتل العمد والزنا والسرقة والتعذيب وشرب الخمر أنه يقبل إقراره ويقام عليه حداً مقرباً مع قول أجدانه لا يقبل إقراره في قتل العمد وبه قال الزنبي ومحمد بن الحسن وداود كما لا يقبل في المال إلا في الزنا والسرقة فقط فإنه يقبل فيها قالوا لا قول مشدد على العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة هذا الإقرار لقواعد الشريعة ووجه الثاني أن العبد قد يقر بقتل العمد كذبا ليستر بحج من تقل الخدمة إذا كان سيده لا يرجعه ولا يشق عليه • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو شهد شاهدان يدعي عمرو بألف درهم وشهده شاهدان بثلث ألف بغير شاهدتهما أنه لا يقضي بالشاهد واليمين عنده فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فلم يقبل أو رجل ويمين

•(كتاب الوديعة)•

اتفق الأئمة كلهم على أن الوديعة من اقرب المندوب إليها وإن في حفظها ثواباً وإنها أمانة محضة وإن الضمان لا يجب على المودع إلا بالتعدي وإن القول قوله في التلف والرد على الإطلاق مع يمينه وعلى أنه متى طلبها صاحبها وجب على المودع رد ما مع الإمكان والأضمن وعلى أنه إذا طاله فقال ما أودعني شيئاً ثم قال بعد ذلك ضاعت أنه يضمن لخروجه عن حد الأمانة فالوقال ما نسحق عندي شيئاً ثم قال ضاعت كان القول قوله بيمينه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق • وإماما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا قبض الوديعة بيعة أنه يقبل قوله في الرد بلا يمين مع قول مالك أنه لا يقبل إلا بيعة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المودع أثقه أولاً ومقتضى ذلك قبول قوله في الرد ووجه الثاني أنه قد تطرأ عليه الخيانة بعد أن استأمنه فيدعي الرد كذبا وقلة دين • ومن ذلك قول مالك رحمه الله أنه لو استودع دنانير أو دراهم ثم أنفقها وأتلفها ثم رد مثلها في مكانه من الوديعة ثم تلف المردود بغير فعله فلا ضمان عليه فإن عنده لو نذر دراهم الوديعة أو الدنانير أو الخنطة بمثلها حتى لا يتميز لم يكن عنده ضمان للتلف مع قول أبي حنيفة أنه إن رد بيمينه لم يضمن التالف وإن رد مثله لم يسقط عنه الضمان ومع قول الشافعي وأجدانه ضامن على كل حال بنفس أخراجه لعمليه ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بيمينه إلى حرره أو رد مثله فالأول مخفف والثاني مفصل والله أعلم مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة أقوال ظاهر • ومن ذلك قول الشافعي ومالك أجدانه إذا استودع غير نقد ككوب أو دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده إلى موضع آخر فأما الدابة فآذركها ثم ردها فصاحبها بالخيار بين أن يضمن الوديعة قيمتها وبين أن يأخذ منه أجرها قال القاضي عبد الوهاب ولم يبين مالك حكمها أن تلفت بعد ردها إلى

موضع الوديسة ولم يقل في التوب كيف يعمل اذا لمسه ولم يلمسه ثم رده الى حوزة لم يضعه
ثم قال والذي تعوى في نفسي ان الشيء اذا كان مما لا يوزن ولا يكال كالاداب والياب واستعمله
كان اللازم قبته لأمثله فانه يكون مستجابا استعماله خارجا عن الامانة فردده الى موضعه لا يسقط
عنه الضمان بوجه مع قول أبي خنيفة انه اذا تعدى ورده بيته ثم تلف لم يضعه فالأول
مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثالث مشدد على المودع فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي خنيفة وأحمد انه اذا سلم الوديسة الى عيال المودع
في داره ممن يلزمه نفقتهم ولمن غير عذر لم يضمن لانه **ك**الردي الى المودع مع قول الشافعي
انه اذا ودعها عند غيره من غير عذر ضمن فالأول مخفف خاص بما اذا كان العيال من أهل
الدين والامانة والثاني مشدد خاص بما اذا كانوا من أهل الخيانة فرجع الامر الى مرتبة
الميزان

(كتاب العارية)

اتفق الاثمة على ان العارية مندوب اليها ويثاب عليها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع *
وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي وأحمد ان العارية مضمونة عن المستعير مطالما تعدى
أو لم يتعد مع قول أبي خنيفة وأصحابه انها امانة على كل حال الا تضمن الابتداء فالأول
مشدد وهو أحوط للدين خاص بالا كبر من المؤمنين الذين يكافئون من أعارهم ولا يحملون
لهم منته والثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناس ويؤيد الأول ما ورد في الاحاديث الصحيحة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول المحسن البصري والتوري والاوزاعي والنخعي
انه يقبل قوله في التلف مع قول مالك انه اذا ثبت هلاك العارية لا يضمنها المستعير سواء كانت
ثيابا أو حيوانا أو حلياً يظهر أو يخفي الا ان تعدى فيها في أظهر الروايات عن مالك ومع قول
قناده وغيره انه لا يضمن الا اذا شرط المبيع على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان لم يشترط فلا
يلزم ضمانها فالأول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجوه الثلاثة ظاهرة * ومن ذلك قول أبي خنيفة ومالك انه اذا استعار شيئاً له
ان يعيره لغيره وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل مع قول أحمد وأصحاب
الشافعي في أصح الوجهين انه لا يجوز للمستعير أن يسير العارية لتغيره وليس للشافعي فيها نص
فالأول مخفف خاص بأهل الدين والورع والذين يوفون بحقوق الاخوة في الاسلام ولا يشعرون
على اخوانهم بشئ بينهم والثاني مشدد خاص بأهل الشح والبخل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول أبي خنيفة والشافعي وأحمد انه يجوز للميزان يرجع فيما عاره متى شاء ولو بعد
القبض وان لم ينتفع بها المستعير مع قول مالك انه ان كان ذلك الى اجل فلا يجوز للمعير الرجوع
الا بعد انقضاء الاجل وليس للمعير استعادة العارية قبل استقاع المستعير بها قال مالك وليس له ان
يرجع في الارض اذا عارها بالناطع وغرس وبني او غرس بل للمعير ان يسطيه اجرة ذلك تطوعاً او بأمره

بالقطع ان كان يتبع بقلوعه فان كان له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فان اتفقت بالخيار
للمير كما تقدم ومع قول ابي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله ان يجبر على القطع اى وقت اختار وان لم
يشترط فان اختار اى المستعير القطع قطع وان لم يخترفا للمير بالخيار بين ان يملكه بقيته او يقطع
ويضمن ارش النقص وان لم يخترفا للمير لم يقطع ان بذل المستعير الاجرة فالاول مخفف جار على
قواعد الشريعة وهو خاص باتحاد الناس والثاني فيه تشديد على الميرع كونه امير نفسه
فى تصرفاته فى ماله والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

•(كتاب النصب)•

اجمع الائمة على تحريم النصب وتأييم الناصب وانه يجب عليه رد المنسوب ان كانت عينه باقية
ولم يخف من نزعها اتلاف نفس وعلى انه اذا كتم المنسوب وادعى ملاكه فآخذ منه المالك
القيمة ثم ظهر المنسوب فله اخذها ورد القيمة واتفق الائمة الا فى رواية لا جسد على ان العروض
والحيوان وكل ما كان غير مكبل ولا موزون اذا غصب وتلف يضمن بقيته وان المكبل والموزون
يضمن بمثله اذا وجد واتفقوا على انه اذا غصب خشبة وادخلها فى سفينة وطالب بها مال الكها
وهو فى حجة البحر انه لا يجب عليه قلعها وما حكى عن الشافعى من انه يجب قلعها محمول على ما اذا
لم يخف تلف نفس او مال هذا ما وجدته من مسائل الاجاع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول مالك فى المشهور ان من جنى على متاع انسان فأتلف عليه غرضه المقصود منه لزمه
قيمه لما حبه وبأخذ الجاني ذلك الشئ المتعدى عليه قال ولا فرق فى ذلك بين المركوب وغيره
ولا بين ان يقطع ذنب جارا لقاضى او اذنه او غيرهما مما يعلم ان مثله لا يركبه كذلك اى على هذا
الحال سواء كان بطلا او مجارا او فرس امع قول ابي حنيفة انه لو جنى على ثوب حتى اتلف اكثر
منافعه لزمه قيمته ويسلم الثوب اليه فان اذهب نصف قيمته او دونها فله ارش ما نقص وان جنى
على حيوان يتفخ بلمه وظهره كبير ونحوه فقلع احدى عينيه لزمه دفع نصف قيمته وفى العنين
نجما القيمة ويرد على الجاني بينه ان كان مالكة قاضيا وعدلا واما غيره هذا الجنس فيجب فيه
ارش ما نقص ومع قول الشافعى واجدى جميع ذلك ما نقص فالاول مخفف على الجاني من حيث
اخذ ذلك الشئ المتعدى عليه والثاني مشدد عليه فى شئ ومخفف عليه فى شئ والثالث مخفف على
الجاني بالازامه ارش ما نقص فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من جنى
على شئ غصبه بعد غصبه له جناية لزم مالكة اخذها مع ما نقصه الناصب او يدفعه الى الناصب
ويلزمه قيمته يوم النصب مع قول الشافعى واجد انه يلزمه لما حبه ارش ما نقص فالاول فيه
تشديد على المالك من حيث الزامه باخذ المنسوب منه مع ما نقص الى آخره والثاني فيه تخفيف على
الناصر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان من مثل بعبه كقطع يده او رجله
او اذنه او قطع سنه عتق عليه مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتق عليه بالثلاثة فالاول مشدد على السيد
مخفف على المبدوا لثاني حكمه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ولى حنيفة

وأصحها به ان من غصب جارية على صفة فزادت عنده زيادة ممن أو تعلم صنعة حتى غلت قيمتها بذلك ثم نقصت القيمة بالهزال أو نسيان الصنعة كان لسيدها أخذها بلا ربح ولا زيادة مع قول الشافعي وأجدان له أخذها وأورش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة ان الزيادة المنفصلة كالولد اذا حدثت بعد الغصب فهي غير مضمونة مع قول الشافعي وأجدانها مضمونة على الغاصب بكل حال فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من غصب جارية فوطئها فعليه الحد والرد مع الارش مع ظاهر مذهب أبي حنيفة ان عليه الحد ولا ارش عليه للوطئ فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجدان الغاصب اذا وطئ الجارية المضمومة وأولدها وجب رد الولد وهو رقيق للغصب منه وأورش ما نقصتها الولادة مع قول أبي حنيفة ومالك ان الولد جبر النقص فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو غصب ثوبا أو دارا أو عبدا وبقي في يده مدة ولم ينتفع به انه لا شيء عليه لافي سكن ولا استخدام ولا كراهة ولا لبس الى حين أخذه من الغاصب وكذا الاجرة عليه لمدة التي بقي ذلك الغصب عنده فيها ولم ينتفع به مع قول الشافعي وأجدان عليه اجرة المدة التي كانت في يده فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان اجرة المثل في العقار والاشجار انهم بالغصب حتى يغصب شيئا من ذلك فتلف بسبل أو حريق أو غيرهما زمه قيمته يوم الغصب مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ان ما لا يقل كالعقار لا يكون مضمونا باخراجه عن يده مالكة الا أن يجني الغاصب عليه فيتلف بسبب الجناية فيضمنه بالانفاق والجناية فالأول فيه تشديد من حيث وجوب الاجرة في غصب العقار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجدان من غصب اسطوانة أو لبنة ثم بنى عليها لم يملكها مع قول أبي حنيفة انه يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر المحاصل على الباقي بهدم البناء بسبب اخراجها فالأول مشدد جار على ظاهر قواعد الشرعية قلبيظا على الغاصب لئلا يعود الى غصب شيء آخر مرة أخرى فوطلب المالك الاسطوانة أو اللبنة وجب عليه اخراجها ولو هدم بناؤه لعدم حرمة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من غصب ثوبا أو صاعا أو حديدًا امتلا فاحتض منه آنية أو سيفًا يكون عليه في ذلك مثل ما غصب في وزنه وصقته وكذا لو غصب خشبة فعملها ابوابا أو ترابا فعمله لبنًا أو حنطة فطبخها وخبزها مع قول الشافعي انه يرد ذلك كله على الغاصب منه فان كان فيه نقص الزم الغاصب بالنقص وكذلك القول فيمن غصب ذهبًا أو فضة ثم صاغه

حطبا أو ضربه دفاتير أو دراهم انه يرد مثله الى المنصوب عنه عندما ك وحده فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه لو وقع قفص طائر
بغير اذن مالكه فطار ضمن وكذلك لو حل دابة من قيدها أو عيها من قيدها فهو رب فعلية القيمة
وسواء عندما ك أطار الطائر أم هرب الدابة أو ألبد عقب القفص أو المحل أو وقف به مدة ثم طار
أو هرب مع قول الشافعي انه ان طار الطائر أو هرب الدابة بعد القفص أو المحل بساعة فلا ضمان
عليه ومع قول أبي حنيفة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالأول مشدد بالزام القافح
أو المحل لقيده الدابة أو العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك قول مالك انه اذا غصب عبدا فأتى أودابه فهو رب أو عينا فسرقت أو ضاعت انه
يضمن قيمة ذلك وتصير القيمة ملكا للمنصوب منه والمنصوب ملكا للغاصب حتى لو وجد المنصوب
لم يكن للمنصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا بتراضهما وبذلك قال
أبو حنيفة أيضا الا في صورة واحدة وهي ما لو فقد المنصوب فقال المنصوب منه قيمة مائة وقال
الغاصب خمسون وحلف وغرم الخمسين ثم وجد المنصوب وقيمه مائة فان للمنصوب منه الرجوع
فيه وردا لقيمة وعندما ك يرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي ان المنصوب فيما ذكر باقي
على ملك المنصوب منه فاذا وجد رد المنصوب منه القيمة التي كان أخذها وأخذ المنصوب فالأول
مخفف على الغاصب با دخاله المنصوب في ملكه والثاني مشدد عليه جريا على ظاهر قواعد الشريعة
من انه لا يملك مال غيره الا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو غصب عقارا فقلع في يده هدم أو سبل أو حرق ضمن القيمة
مع قول أبي حنيفة انه اذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من غصب ارضا فزرعها بها
قبل ان يأخذ الغاصب الزرع له اجارته على القلع مع قول مالك انه ان كان وقت الزرع لم يفت
فللمالك الاجار وان كان فات فاشهر الزرع واثنين عنه انه ليس له قلمه وله اجرة الارض ومع
قول احمد انه ان شاع صاحب الارض ان يبقى الزرع في ارضه الى المحصاد وله الاجرة وما نقص
الزرع فله ذلك وان شاع دفع له قيمة زرعه وكان الزرع له فالأول مشدد والثاني مفصل وكذلك
الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لو اراق مسلم خرا على
ذمي فلا ضمان عليه وكذلك اذا ا تلف عليه خنزير مع قول مالك وابي حنيفة انه يفرم له القيمة
في ذلك فالأول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان الخنزير ليس بمال عندنا ووجه الثاني انه مال عند الذمي فغرامته له اقيمة احوط لنا
من جهة المحاب يوم القيامة والله اعلم بالصواب

*(كتاب الشفعة) *

اتحق الاثمة الاربية على ثبوتها للشريك في الملك * واختلقوا فيما سوى ذلك من مسائل الباب
هن ذلك قول مالك والشافعي انه لا شفعة للجار وانما لا تبطل بالموت واذا وجبت له الشفعة مات

ولم يعلم بها وعلم بمات قبل التمكن من الاخذ انتقل الحق الى الوارث مع قول ابي حنيفة فحب
 الشفعة بالمجور فالاول مخفف على الشريك في حق المجار والثاني مشدد عليه فيحصل الاول
 على حال العوام الذين لا يرعون حق المجار ويحصل الثاني على حال كمل المؤمنين الذين يرعون
 حق المجار الى اربعين دار من كل جانب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي
 حنيفة والشافعي في ارجح اقواله واجد في احدي رواياته ان الشفعة على الفور مع قول مالك
 واجد والشافعي في احد قوليهما انها ليست على الفور واذا لم تكن على الفور عند مالك فروى عنه
 انها لا تسقط الا بعقبي سنة وفي رواية اخرى عنه الى خمس سنين وقال ان هذه المدة يعلم بها انه
 معرض عن الاخذ بالشفعة وفي رواية اخرى عنه ان حق الشفع باق الى ان يرفعه المشتري الى
 المحاكم فيما مره بالاخذ او الترك فاذا بيع المشفوع والشريك حاضر يعلم بالمبيع فله المطالبة
 بالشفعة متى شاء ولا يتقطع الشفعة باحد الامر من السابقين فالاول مشدد خاص بالا كابر الذين
 يرون الخط الا وفرا لا يحرم المسلم فلا يحصل عندهم ندم اذا سبقهم احد بالشراء والثاني مخفف
 خاص بمن يحصل عندهم ندم بذلك من احاد العوام فلذلك جعل لهم مالك مدة يترقون فيها الى
 سنة او خمس سنين وجعلها قاطعة للاعذار فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي
 حنيفة ومالك ان الفرة اذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع احدهما حصته ان للشريك
 الشفعة مع قول الشافعي واجدانه لشفعة في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عسر القسمة في الفرة على وجه التحرير البرئ للذمة فكان كالبناء
 الصنير الذي لا يقسم ووجه الثاني ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك ان الشفعة تورث
 ولا تبطل بالموت مع قول ابي حنيفة انما تبطل بالموت ولا تورث ومع قول اجدانها لا تورث
 الا ان كان الميت طالب بها فالاول مخفف على الشفع والثاني مشدد وانشأت مفصل فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان المشتري اذا بنى أو غرس فيما
 اشتراه ثم طلب الشفع فليس له مطالبة المشتري بهد ما بنى ولا قلع ما غرس مضافا الى
 الثمن مع قول ابي حنيفة ان للشفع اجباره على القلع والهدم ومع ذهب قوم الى ان للشفع ان
 يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء والفراس في موضعه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك في احدي روايته والشافعي
 ان كل ما لا يقسم كالبر والجمام والطريق والار في الباب لشفعة فيه مع قول ابي حنيفة ومالك
 في روايته الاخرى ان في ذلك الشفعة فالاول مخفف على المشتري والثاني مشدد عليه فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان كل الانتفاع المشروع لاجله الشفعة لا يحصل بالشقص
 الذي لا يقسم من البر والجمام مثلا ووجه الثاني حصول الانتفاع المشروع لاجله الشفعة
 ولو بوجه من الوجوه ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه يجوز الاحتيال لاسقاط الشفعة
 مثل ان يبيع سلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة أو ان يقر له ببعض الملك ثم يبيعه
 لباقي أو يهبه له مع قول مالك واجدانه ليس له الاحتيال على اسقاط الشفعة فالاول مخفف

والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ورود الحيلة في الكتاب والسنة ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط للدين من جهة الشريك وطلب الحفظ الاوفر لآخيه المسلم اذا تحيلة انما هي رخصة لضغط المؤمنين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة اذا وجبت للشريك فبذل له المشتري دراهم على ترك الاخذ بالشفعة جائزه اخذها وتملكها مع قول الشافعي ان ذلك لا يجوز له ولا يملك الدراهم وعليه ردها ولا يصحها في اسقامها بذلك وجهان فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بأهل الورع من كل المؤمنين لان الشفعة حق فقهي لا يحتاج فيه الى بذل مال فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجدانه اذا ابتاع انسان من الشركه نصيبها مصفة واحدة كان للشفيع اخذ نصيب أحدهما بالشفعة كما لو اخذ نصيبهما جميعا مع قول مالك وأبي حنيفة انه ليس له اخذ حصة أحدهما دون الآخر بل يأخذ نصيبهما جميعا ويتركهما جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشفعة تثبت للذمي مع قول أحمد انه لا شفعة للذمي فالاول مخفف على الذمي والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق الاحاديث بأن الشفعة للشريك من غير تقييد ذلك بالمسلم وتقدير تقييد ذلك بالمسلم فهو جري على الغالب كما قالوا في حديث لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه ووجه الثاني التعليل على الذمي من حيث ان في اثبات الشفعة له تسليطا على المسلم يأخذ حقه بنوع من القهر والغلبة لا سيما مع عدم طلب تقص المسلم بذلك والله اعلم

(كتاب القراض)

اتفق الائمة على جواز المضاربة وهي القراض بلفظ أهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص مالا فيجرب فيه والربح مشترك هذما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي وأجدانه لو أعطاه سعة وقال له بها واجعل ثمنها قراضا فهو قراض فاسد مع قول أبي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس ووجه الثاني التطر الى ان الاذن له في جعل ذلك ثمنًا ثم قراضا كما عطاءه التقدر قراضا على حد سواء نظر اللغوي * ومن ذلك قول الائمة بجمع القراض بالعلوس مع قول اشهب وابي يوسف بجواز القراض بها اذا راجت رواج التقود فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا اخذ مال القراض بيئته الا برده بيئته مع قول أهل المراق انه يقبل قوله مع بيئته فالاول مشدد خاص بمن غلب على قلبه محبة الدنيا فلا يبعد ان يحلف باطلا ويدعي رده والثاني مخفف خاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلمين في تأدية الامانات قصد قوه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا دفع الى العامل مال قراضا فاشترى العامل منه سعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع انه ليس على القارض شيء والسعة للعامل وعليه ثمنها مع قول أبي حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول مخفف على رب المال والثاني

مشدد عليه ولعل ذلك لنسبة رب المال الى التخصير في اعطائه ماله لمن لا يتطرق به بالمصلحة ولا يتطرق للعواقب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لا يجوز القراض مدته معلومة لا يفسخه قبلها أو على انه اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من البيع والتمتع مع قول أبي حنيفة انه يجوز ذلك فالاول مشدد والشافعي مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان القراض انما شرع للربح والربح يغيب ليس له وقت معلوم وتقييد المدة ينافي في الاطلاق في التصرف ووجه الثاني ان رب المال الرجوع عن القراض زهدا في الربح الذي يربو متى شاء * ومن ذلك قول مالك والشافعي انه اذا شرط رب المال على العامل انه لا يبيع ولا يشتري الا من فلان كان القراض فاسدا رافع قول أبي حنيفة وأحمد ان ذلك صحيح فالاول مشدد والشافعي مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان رب المال قد يكون أتم نظرا من العامل ووجه الثاني عكسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان القراض اذا عمل بعد فساد القراض فحصل في المال ربح كان للعامل مثل اجرة عمله والربح لم يربح المال والتقصان عليه مع قول مالك في احدى روايته انه يرد الى قراض مثله وبه قال القاضي عبدالوهاب فالاول مشدد على العامل والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما ان العامل اذا سافر بمال القراض تكون نفقته من مال القراض مع قول احمد والشافعي في ارجح قوليه ان نفقة العامل اذا سافر للضاربة والربح على نفسه حتى اجرة مركوبه فالاول مخفف على العامل والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من أخذ قرضا على ان يجمع الربح له وانه لا ضمان عليه جاز مع قول أهل العراق ان ذلك المثل يصير قرضا عليه ومع قول الشافعي ان للعامل اجرة مثله والربح لم يربح المال فالاول مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني مشدد على العامل والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال السلامة ظاهرة * ومن ذلك قول الأئمة السلامة ان المضارب لو ادعى ان رب المال اذن له في البيع والشراء نقدا ونسيئة فقال رب المال ما اذنت لك الا نقدا ان القول قول المضارب مع يمينه مع قول الشافعي ان القول قول رب المال مع يمينه فالاول مخفف على المضارب والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان رب المال استأمنه أولا فلا ينبغي له تكذيبه فيما ادعاه ثانيا ووجه الثاني ان رب المال هو الاصل في الاحسان الى المضارب فكان له اليد عليه من حيث انه اصل والمضارب فرعه والله تعالى أعلم

(كتاب المساقاة)

اتفق فقهاء الامصار من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب على جواز المساقاة وخالفهم أبو حنيفة وحده فقال بطلانها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه عقد ينفع به كل من الساقدين بحكم الاتفاق والرضي ووجه الثاني ما فيه من الضرر * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في التقديم انه يجوز المساقاة على سائر الاشجار الخفزة

كان الفل والنس والتين والمجوز وغير ذلك به قال أبو يوسف ومحمد والمتأخرون من أصحاب
 الشافعي مع قول الشافعي في الجديدها لا تجوز الا في الفل والنس خاصة ومع قول داود انها
 لا تجوز الا في الفل خاصة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم نهي الشارع عن المساقاة في غير الفل والنس ووجه
 الثاني الوقوف على حد ما ورد من المساقاة على الفل والنس فقط من حيث كونهما زكويين
 ووجه الثالث الوقوف على حد مساقاة أهل خبر فانها كانت في الفل فقط * ومن ذلك قول
 الشافعي واحدا اذا كان بين الفل بياض وان كثر صحت المزارعة عليه مع المساقاة على الفل
 بشرط اتحاد العامل وعصر افراد الفل بالسقي والياض بالمهارة وبشرط ان لا يفصل بينهما
 ولا تهدم المزارعة بل تكون تبع المساقاة مع قول مالك يجوز دخول البياض اليسير بين الشجر
 في غير المساقاة من غير اشتراط ومع قول أبي يوسف ومحمد يجوز ذلك على أصلهما في جواز الخابرة
 وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالاول مخفف بالشروط
 المذكورة والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك والشافعي في الجديدها ان المزارعة باطلة وهي أن يكون البذر من مالك الأرض مع قول أبي
 حنيفة وأبي يوسف ومحمد والمتأخرين من أصحاب الشافعي واختاره النووي من حيث الدليل
 بصحة المزارعة قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولا اجرة أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له
 النصف الآخر وبغيره نصف الأرض فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول خروج المزرعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه الثاني أن التراضي
 بأمر بين اثنين حكمهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا لو ساقاه على ثمرة معلومة موجودة
 ولم يبدصلاح الثمرة جاز وان بدا صلاحها لم يجمع قول أبي يوسف ومحمد وصحون مجوز ذلك على
 حكم ثمرة موجودة من غير تفصيل فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول في الشك الثاني انه اذا بدا صلاح الثمرة ما بقي يحتاج الى المساقاة
 فهو كالنس ووجه مقابلة ان الثمرة ولو بدا صلاحها تحتاج الى كمال التمية حتى تبلغ الى حالة
 الكمال ولا عيب في ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انها لو اختلفا في الجزأين بشرط
 فاقول قول العامل مع مضمع قول الشافعي انها يتعاضدان وينفخ القعد ويكون للعامل
 اجرة منه فيما عمل يساعى أصله في اختلاف التباين فالاول فيه تخفيف على العامل والثاني
 فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان واقه سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الاجارة)

اتفق كافة أهل العلم على أن الاجارة جائزة خلافا لاسماعيل بن حنبل فإنه انكر حوارها ووجه
 الثاني عدم وصول دليل اليه في ذلك فرأى ان من شرط بيع المتاع قبضها جلة واحدة كقبض
 العين المبيعة ولم يكف شروعه في قبض المنفعة شيئا فشيئا قال بعدم جوازها شبهه بكل أموال
 الناس بالبطل لا سيما ان كانت الاجرة في الذمة فلا هو اعطى الاجرة مبهلة ولا هو استوفى المنفعة

ولا يرد عليه العلم لانه خرج بدليل * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمدان عقدا الاجارة لازم
من الطرفين جميعا فليس لاحدهما بطل عقدها الصحيح فسخها ولو بطلنا لا بما يفسخ به العقد لازم
من وجود عيب بالعين المستأجرة مثلا كما لو استأجر دارا فوجدناها منهمة مثلا لا تصح للسكنى
أو انهدمت بعد العقد أو مرض البعد المستأجر أو وجدنا الاجرة المصنفة عيبا فيكون للمستأجر
الخيار لاجل العيب مع قول أبي حنيفة وأصحابه انه يجوز فسخ الاجارة بعد رحيل ولو من جهته
مثل أن يكترى خانوتا يتجر فيه فيسرق ماله أو يسرق أو يفسد أو يظلم فيكون له فسخ الاجارة
ومع قول قوم ان عقدها لازم من جهة المستأجر فقط كالجعالة فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالمذرو والتالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها
للمؤجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الحرب من صفات المنافقين بأن يرجع أحدهما
في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد انما هو مع شرط سلامة العاقبة
ووجه الثالث ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدانه اذا استأجر دابة أو دارا أو خانوتا مائة
معلومة بأجرة معلومة ولم يشترط تهويل الاجرة ولا تصاعلي تأجيلها بل اطلاقها تستحق بنفس
العقد فاذا سلم المؤجر العين المستأجرة الى المستأجر استحق جميع الاجرة لانه قد ملكه جميع
المنفعة بعد الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليلزم تسليم العين اليه مع قول أبي حنيفة ومالك ان
الاجرة تستحق جزئا فجزئا كلما استوفى منفعة يوم استحق أجرته فالاول مشدد خاص بأهل
النضاه والكرم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل المشاحنة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو استأجر دارا كل شهر شيئا معلوما انه نعم الاجارة في الشهر الاول
وتلزم وأما ما عداه من الشهور فلا يلزم الا بالدخول فيه مع قول الشافعي انها تبطل الاجارة
في الجميع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان تفصيل
الاجرة وتوزيعها على الشهور بمثابة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني الجهل بدة الاجارة
ولأن كل شهر يحتاج الى عقد جديد لا فراده بأجرة معينة ولم يوجد عقد وذلك يقتضي البطلان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمدانه لو استأجر عبد مائة معلومة أو دارا ثم
قبض ذلك العبد أو الدار ثم مات العبد قبل ان يعمل شيئا وانهدمت الدار قبل ان يسكنها ولم يمض
من المدة شيء انه لا يستحق عليه شيء من الاجرة وتبطل الاجارة مع قول أبي ثور ان المنافع
في هذه المواضع من ضمان المكترى فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان الاجرة لا تجب الا بالعمل مثلا ووجه الثاني ان الموت أو الانهدام ليس هو
في يد المؤجر وقد سلم المستأجر الاجرة وأباح لقابضها التعرف فيها فكأنه ملكها فلا ينبغي
رجوعه فيها وهذا خاص بالأكبر والاول خاص بصوام الناس المشاهين على الدنيا * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان عقدا الاجارة على الدابة والدار والبذل لازم لا يفسخ بموت العاقدين
جميعا أو أحدهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه

الاول احسان الحق بالورثة وانهم يرضون بما فعله مورثهم ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط
وانهم قد لا يرضون بما فعله مورثهم لنقص في عقولهم اول كمال عقولهم ووجهه على عقل مورثهم *
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة والشافعي في ارجح اقواله انه يجوز عقدا لا جارة مدة تبقى فيها العين
فالباسم قوله اى الشافعي في القول الاثرانه لا يجوز اكثر من سنة وفي القول الاثرانه لا يجوز
اكثر من ثلاثين سنين فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول العمل بالغالب في بقائه ملك العين ولو مائة سنة واكثر ولا فرق بين طول
المدة وقصرها في ذلك ووجه الثاني ان العين قد تغيب بعد مضي سنة ووجه الثالث ان الثلاثين
سنة هي التي ينتهي اليها آمال الناس في العيشة اليها في طول الامل وقصره غالباً فاختلاف مبنى
على مراعاة احوال الخلق غالباً * ومن ذلك قول مالك والشافعي في احدى قوله ان المانع
اذا اخذ الشيء الى منزله لجماله فهو ضامن لذلك ولما اصاب عنده من جهته مع قول ابي حنيفة
والشافعي في ارجح قوله لا ضمان عليه الا فيما جنت يده وقصر فيه ومع قول ابي يوسف ومحمد
ان عليه الضمان فيما يستطيع الامتناع منه لا فيما لا يستطيع الامتناع منه كالحريق والامر
الغالب وتلف الحيوان فانه لا ضمان عليه ومع قول مالك ان الاجراء لا يضمنون بل هم على الامانة
الا الصياغ خاصة فانهم ضامنون اذا انفردوا بالعمل سواء عملوه بالاجرة او بغيرها الا ان تقوم بينه
بفراغه قبل هلاكه فيبرأ فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث وما بعده مفصل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجوه هذه الاقوال كلها ظاهرة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اختلف
الخطاط وصاحب الثوب في كيفية قصه بقاء او قصا مثلاً فاقول قول الخطاط مع قول ابي حنيفة
ان القول قول صاحب الثوب فالاول مشدد على صاحب الثوب مخفف على الخطاط والثاني
عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه لا يصح الاستئجار
على القرب الشرعية كالحج وتعليم القرآن والامامة والاذان مع قول مالك والشافعي انه يجوز
ذلك في الامامة بفقردها واختلف اصحابه في ذلك فالاول مشدد خاص بأهل الورع والدين
والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
والشافعي واجد انه يجوز للصلي ان يستأجر دار الصلي فيها فيؤجره مالك الدار مدة معلومة يصلي
فيها ثم تعود اليه ملكاً وله الاجرة مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز ولا اجرة له قال ابن هيرة
وهذا من محاسن ابي حنيفة لا بما ياب عليه لانه مبني على القربات عنده ولا يؤخذ عليها الاجرة
فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الشافعي والجمهور بعهدة اجارة المجندين لاقطاع السلطان الذي قطعه له لان المجندين مستحقون
لنفسه قال الشيخ تقي الدين السبكي وما رتبنا سمع علماء الاسلام قاطبة بالديار المصرية والشامية
يقولون بعهدة اجارة لاقطاع حتى جاء الشيخ تاج الدين القزاري وولده الشيخ تاج الدين فقالا فيها
ما قالوا يعني من المنع وهو المعروف من مذهب احمد وهو قول ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في اظهر قوله انه يجوز بيع

العين المؤجرة مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز بيعها الا برضى المستأجر فهو بالخيار بين اجارة البيع
وبطلانه ومع قول مالك وأحمد يجوز بيع العين المؤجرة للمستأجر دون غيره لعدم تضرر ماله الى
استيفاء المنفعة بخلاف بيعها لغير المستأجر فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تشديد
على المؤجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة * ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه لو استأجر دابة ليركبها فلمعها بها كما جرت به العادة
فلا ضمان مع قول أبي حنيفة انه يضمن قيمتها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان والاول خاص بأحد الناس والثاني خاص بأهل الدين والورع ويصح أن يكون الامر
بالعكس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز اجارة الدنانير والدراهم للترين والتجمل
بها كما لو كان صير فيا مع قول الشافعي وأحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف خاص بأحد الناس
والثاني مشدد خاص بأهل الورع والتقوى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
مالك انه لا يجوز اجارة الارض بما ينبت فيها أو يخرج منها ولا بطعام كالعسل والعسل والسكر
وغير ذلك من الاطعمة والمأكولات مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يجوز بكل ما ينبت
الارض وغير ذلك من الاطعمة والمأكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض ومع قول الحسن
وطاوس بعدم جواز اكرام الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدد خاص بأهل الورع والخوف
من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك المعلوم الذي خرج من الارض كان مبتذرا فيها فكان من
قاعدة مدحورة ووجه الثاني المخفف أن الخارج من الارض نوع آخر غير النوع الارضي كالذهب
والفضة ووجه الثالث المشدد الى الغاية العمل بالوفاء بحق اخوة الاسلام فمن احتاج الى أرضه
زرعها ومن استغنى عنها اعطاها لاخيه المسلم ليزرعها بلا أجره على الاصل في الانتفاع بالارض
اذا الانتفاع بكرائها انما هو فرع من ذلك ورخصة من الشارع والا فالارض مخلوقة بالاصالة
لنافع عباده من غير تغيير فكل من احتاج اليها كان أولى بها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان من استأجر أرضا ليزرعها خبطة ان له أن يزرعها شعيرا وكل
ما ضره كضر الخبطة مع قول داود وغيره انه ليس له أن يزرعها غير الخبطة فالاول مخفف
خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه يجوز اجارة المشاع مع قول أبي حنيفة انه
لا يجوز ان يؤجر نصيبا مشاعا الا من شريكه وماره ووجهه فلا يجوز ذلك عنده بحال فالاول
مخفف خاص بأهل الورع الذين لا يشاحون من عاملهم والثاني مشدد خاص بأحد الناس
الذين يشاحون اخاهم ويرون الخطأ او فرلا نفسهم ويحتاجون الى المراقبة للحكام فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز شرط الخيار ثلثا في الاجارة
كالبيع مع قول الشافعي انه لا يجوز فالاول مخفف خاص بأحد الناس الذين يقع لهم تردد
وندم اذا كان الخطأ او فرلا خيم والثاني مشدد خاص بأهل الدين والورع الذين لا يندمون
اذا كان الخطأ او فرلا خيم بجامع ان الاجارة فيها يسع المتافع فلا فرق بينها وبين الاعيان لمن

تأمل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا استأجر شخص شيئا من دار وعبد فلم ينتفع به فعليه الاجرة مع قول أبي حنيفة انه لا اجرة عليه لكونه لم ينتفع بذلك فالاول مشدد خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم

*(كتاب احياء الموات) *

اتفق الائمة على جواز احياء الارض الميتة للسلم ولوموات الاسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للذي احياء موات الاسلام مع قول أبي حنيفة انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان تمكن الذي من الاحياء فيه عزله بخرجه عن الصغار ووجه الثاني ان لا فرق بين احيائه موات الاسلام وبين عمارته يتنافى العيران لمن تأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة يشترط في جواز الاحياء اذن الامام مع قول مالك ان ما كان في القلاة او حيث لا يتشاح الناس فيه لا يحتاج الى اذن وما كان قريبا من العيران او حيث يتشاح الناس فيه اقتصر الى الاذن ومع قول الشافعي واجدانه لا يحتاج الى اذن الا امام مطلقا فالاول مشدد خاص بأهل الادب مع ولي الامر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث الصحيح من احب ارضاً ميتة فهي له فان لفظه يعم المسلم والذمي ومن اذن له الامام ومن لم يأذن له فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ما كان من الارض مملوكا ثم باداه له ونحوه وبطلان عهده بملك بالاحياء مع قول الشافعي واجد في اظهر روايته انه لا يملك بالاحياء فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجد ان احياء الارض وملكها يكره بغيرها وان يتخذ لها ماء وأما الدار فبعضها يطها وان لم يسقها مع قوله لك تملك الارض بما يعلم بالعادة انه احياء لملها من بناء وغراس وحفر وبر وغير ذلك ومع قول الشافعي ان كانت للزراع فملك بزراعتها واستخراج ماؤها وان كانت للسكنى فمقطعيها يبيوت وتسقيها فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حريم البئر اربعون ذراعا ان كان الابل تسقى دائما منها وان كانت للتأخير فستون ذراعا وان كانت عينا فثلثمائة ذراع وفي رواية عنه خمسمائة ذراع فمن اراد ان يحفر في حريمها منع منه مع قول مالك والشافعي انه ليس لذلك حكم مقدر الرجوع في ذلك الى العرف ومع قول اجدان كانت في ارض موات فخمسة وعشرون ذراعا وان كانت في ارض عامرة فخمسون ذراعا وان كانت عينا فخمسمائة ذراع فالاول مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف صلاحية الارض ورخاوتها ولثرة الواردين على الماء وقلتهم فكلام الائمة كلهم صحيح ووجه ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجد في اظهر روايته انه اذا نبت حشيش في ارض مملوكة لم يملكه صاحب الارض فكل من اخذه صار له مع قول الشافعي انه يملك الارض ومع قول مالك ان كانت الارض محمولة ملكه صاحبها وان كانت غير محمولة لم يملكها فالاول مشدد على مالك مخفف

على المسلمين والثالث مفصل وظاهر القواعد ضد قول الشافعي وشهد الاول ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار فانه يشمل الكلاء انساب في الملك وفي الموات فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحشيش لا يلتفت اليه صاحب الارض في القالب بخلاف عمر الانصار ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فلا ينبغي لاحد ان يأخذ ذلك الحشيش الا بطيب قلب صاحب الارض وهو خاص بأهل الورع ووجه قول مالك ان التصديق يدل على الالتفات الى الحشيش فليس لاحد أخذه الا باذن صاحب الارض بخلاف ما اذا لم يكن محوطا عليه فانه يدل على مسامحة الناس به * ومن ذلك قول مالك انه اذا فضل عن حاجة الانسان وبهائمه وزرعه شيء من الماء الذي في نهره أو بئرته فان كان النهر أو البئر في البرية فالملك الحق بمقدار حاجته منهما من غيره ويجب عليه بذل ما فضل من ذلك وان كانت في حائط فيلزمه بذل الفائض لمجاره الى أن يصلح بئر نفسه أو عينه فان تهاون باصلاحه لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايتان مع قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي انه يلزمه بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزرع ولا أخذ العوض ويستحب ترصده مع قول أحمد في إحدى روايته انه يلزمه بذله من غير عوض للماشية والبق مع ولا يحمل له البيع فالاول مخفف على المالک والثاني مشدد على المالک رجة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

(كتاب الوقف)

اتفق الاثمة على أن الوقف قرية جائزة وعلى أن ما لا يعم الانتفاع به الا بالتلاف عنه كالذهب والفضة والماء كقول لا يعم وقفه وعلى ان وقف المشاع جائز كعبته واجارته خلافا لمحمد بن الحسن فقط في قوله بامتناع اجارة المشاع ووقفه وعلى أنه اذا نوب الوقف لم يعد الى ملك الوقف عند ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي انه يلزم باللفظ وان لم يحكم به حاكم ويرزول ملك الوقف عنه وان لم يخرج عن يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا أخرجه عن يده بان يجعل للوقف وليا أو يسلمه اليه وهو إحدى الروايتين عن مالك ومع قول أبي حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يرزول ملك الوقف عنه الا بعد ان يحكم به حاكم أو يماته بموته كأن يقول اذا مت فقد وقف دارتي على كذا فالاول مشدد على الوقف والثاني مفصل والثالث مخفف على الوقف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة أقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ومالك في إحدى روايته انه يصح وقف الحيوان مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية الاخرى عنه انه لا يصح بناء على قاعدتهما انه لا يصح وقف المتقول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه فعل معروف وان غلب عليه التلف بعد مدة ووجه الثاني ان الوقف انما يقتضئ التأييد ودوام الانتفاع والحيوان يلبس هلاكه فلا يصح * ومن ذلك قول أصحاب الشافعي ان الملك في رقبة الموقوف ينتقل الى الموقوف عليه مع قول أبي حنيفة وجاعات من أصحابه

والراجح من قول الشافعي ان الوقف اذا منح خرج من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه فالاول مشدد على الواقف والثاني فيه تشديد على الموقوف عليهم فارجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية الوقف ادعاء المالك مع سيده فكما قالوا في الزكاة الواجبة فكما به بالوقف يتبرأ الى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ولولم يفرجه عن ملكه فكما به لم يتبرأ ووجه الثاني ان الواقف اذا رجع الملك فيما يسده الى الله تعالى يحتاج الموقوف عليهم الى تعليق جديد من الله تعالى ولم يحصل وايضا فان الانتفاع لا يقتصر بأحد بعينه في الاصل فاذا مات العين انتقل الى ما بعده من جهات القربات ولوان الموقوف عليهم كانوا يملكون الموقوف لاحتاج الى اذن منهم ان ينتفع به بعدهم فانهم * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد يصح وقف الانسان على نفسه مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يصح فالاول مخفف على الواقف خاص بأهل الشيع والرجل الذين لا تخلص نفوسهم من ورطة حجة الدنيا فكان ذلك كالوصية عند حضور الاجل وقد ورد في الحديث افضل الصدقة ان تصديق وانت صحيح صحيح تأمل البقاء وتحشى الفقر وليس الصدقة ان تقول اذا حضرتك الوفاة لفلان كذا ولفلان كذا الحديث ووجه الثاني المشدد على الواقف انه على قاعدة القربات الشرعية من طلب المبادرة بما قبل اخترام المنية فارجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه يصح الوقف اذا لم يبين للوقف مصرفا كان قال وقت دارى هذه وكذلك يصح الوقف عنده وعند الشافعي اذا كان منقطع الاخر كوقت كذا على اولادى وأولادهم ولينكر بعدهم الفقراء مثلا ويرجع ذلك بعد اقراض من سعى الى فقره عصبته فان لم يكونوا فالى فقر المسكين وبذلك قال ابو يوسف ومحمد مع قول الشافعي ان الوقف يبطل اذا لم يبين له مصرفا فالاول فيه تخفيف على الواقف والثاني مشدد في بطلان الوقف اذا لم يبين له مصرفا فارجح الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي يوسف ان الوقف اذا نزع لا يجوز بيعة وصرف منه الى مثله كما اذا نزع المجدد ولم يرج عوده مع قول محمد انه يعود الى مالكة الاول وليس لابي حنيفة نص في هذه المسئلة فالاول مشدد والثاني مخفف من حيث بطلان الوقف بعد ثبوته فارجح الامر الى مرتبة الميزان * والله أعلم

(كتاب الهبة)

اتفق الاثمة على ان الهبة تصح بالايجاب والقبول والقبض واجموا على ان الوفاء بالوعدي الخبير مطلوب وعلى ان تخصيص بعض الاولاد بالهبة مكروه وصحنا تفصيل بعضهم على بعض هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يقتضي صحة الهبة الى القبض مع قول مالك انه لا يقتضي صحتها وزعموا الى قبض بل تصح وتلزم بمجرد الايجاب والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها وتماها واحترز مالك بذلك عما اذا نزع الواهب الاقباض مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة فانها لا تبطل وله مطالبة الورثة فان ترك المطالبة أو امكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب أو مرض

بطلت المحبة وعبارة ابن أبي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم حبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالمحبة
فإن مات قبل المحبة فهو ميراث مع قول أحد في إحدى روايتيه أن الهبة تمك من غير قبض
فالأول مشدد جار على قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر التملكات والثاني مخفف على
الموهوب له مشدد على الواهب فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لا بد في حصة القبض أن يكون باذن الواهب مع قول أبي حنيفة أنه يصح القبض بغير إذن منه
فالأول مخفف على الواهب عكس الثاني فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
مالك والثاقي أن هبة المشاع جائزة كالبيع وصفة قبضه أن يسلم الزايع الجميع إلى الموهوب له
فتسقط منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة مع قول أبي حنيفة أن كان مما لا يقسم
كالعبد والجواهر جازت هبته وأن كان مما لا يقسم لم تجز هبة شيء منه مشاعا فالأول مخفف
والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب
للأب وإن علان يسوي بين أولاده في الهبة مع قول أحد ومحمد أن له أن يفضل الذكور على
الإناث كسبعة الأثر فالأول فيه تشديد على الأب والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ثم إذا دخل الأب بينهما فهل يلزمه الرجوع في المقابلة قال الثلاثة لا يلزمه ذلك وقال
أحمد يلزمه الرجوع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه ليس
للأب الرجوع في هبة أولاده بحال مع قول الثاقي أن له الرجوع فيها بكل حال ويرجع قول
مالك أن له الرجوع ولو بعد القبض في كل ما وهبه لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيما
وهبه على جهة الصدقة قال وأما ما سوغ الرجوع إذا لم تنسب المحبة في يد الولد أو يستحدث ديناً به
الهبة أو تزوج البنت أو يحتلها الموهوب بحال من جهة حديث لا يقبر منه والأفليس له الرجوع
مع قول أحد في إحدى رواياته وأظهره أن له الرجوع بكل حال كذهب أبي حنيفة فالأول
مشدد خاص بالأب كافر في الدين والثاني مخفف خاص بأحد الناس والثالث مفصل فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن بعض الأولاد قد يكرن مع أبيه كالأجنبي بل كالأعداء
ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم لو لد أنت ومالك لأبيك * ومن ذلك قول أبي حنيفة
والثاقي وأحمدوا أكثر العلماء أن الوفاء للوعد في الخير مستحب لا واجب ولو تركه فإنه انفصل
وارتكب كراهة شديدة ولكن لا يأتى مع قول جماعة منهم عمر بن عبد العزيز أن الوفاء بالوعد
واجب ومع قول بعض أصحاب مالك أن الوعدان كان مشروطاً بما ذكره قوله تزوج وإك كذا
وتعود ذلك يجب الوفاء به وإن كان وعداً لمعالم الجوارح فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه من باب فن تقطعاً غيراً فهو شريك
وهو خاص بمن كان عنده بقية تجل من الناس ووجه الثاني أنباء عن من صدقات المتأقين فإن
من أخلف الوعد فهو منافق خالص وإن صام وصلى وقال أنى مسلم كما ورد في الصحيح ووجه
الثالث ظاهر

اجمع الاثمة على ان القطة تعرف حولا كاملا اذا لم تكن شيئا قافيا بغيرا او شيئا لا يقا له وعلى
 ان صاحبها اذا جاع فهو احق بها من ملتها وعلى انه اذا اكلها بعد التحول فصاحبها غير بين
 التضمين وبين الرضى بالبدل واجمعوا على جواز الالتقاط في الجملة وإنما اختلفوا في ان الافضل
 اخذها او تركها اذا ما وجدته من مسائل الاجماع في السباب * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
 قول ابي حنيفة ان اخذ القطة في الجملة اولى من تركها مع قول احمد ان تركها افضل من اخذها
 ومع قول الشافعي في احد قوله بوجوب الاخذ ومع الاصح عند اصحابه ان اخذها مستحب
 ان وثق بامانة نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان فيه حفظ المال اخيه ووجه الثاني ان فيه
 الخلاص من تبعات الناس ووجه الثالث هو وجه الاول لكن هذا على سبيل الوجوب والاول
 على سبيل الاضحية والرابع وجه ظاهر * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو اخذ القطة ثم
 ردها الى مكانها فان كان اخذها ليردها على صاحبها فلا ضمان والا ضمن مع قول الشافعي واحد
 انه يضمن بكل حال ومع قول مالك ان اخذها بنية المحظ ثم ردها ضمن وان كان مترددا بين
 اخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجوه الاقوال الثلاثة ظاهرة * ومن ذلك قول مالك ان من وجد شاة بغلاة
 من الارض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها او اكلها ولا ضمان عليه وكذلك البقرة اذا خاف
 عليها السباع مع قول الاثمة الثلاثة ان من اكلها فعليه الضمان اذا جاع صاحبها فالاول مخفف
 على الملتقط في عدم الضمان اذا اكلها والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول مالك ان اللقطة في الحرم وغيره سواء فليلتقط ان يأخذها على حكم القطة ويملكها
 بعد ذلك وله ان يأخذ دائية فليلقطه وبه قال ابي حنيفة مع قول الشافعي واحمد ان له اخذها
 ليعقلها على صاحبها ويرفعها مادام مقيمة بالحرم فاذا اخرج سلمها لهما لم يملكها وليس له ان يأخذها
 للميلك بالاول مخفف على الملتقط والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول مالك والشافعي ان الملتقط اذا عرف القيمة سنة فله ان يبيعها بالدار له ان يتصدق بها
 وله ان يأكلها غنيا كان او فقيرا مع قول ابي حنيفة ان الملتقط اذا كان فقيرا جاز له ان يملكها
 وان كان غنيا لم يجز له عند ابي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان
 صاحبها اذا جاع وامضى ذلك معنى وان لم يجز ذلك ضمن له الملتقط مع قول الشافعي واحمدانه لا يجوز
 له ذلك لا بأسدقة مرفقة فالاول مخفف على الملتقط والثاني مفصل والاول من المسئلة الثانية
 مفصل والثاني منها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه
 اذا وجد بيرا بادية وحده لم يجز له ان يأخذها فلو اخذها ثم ارسله فلا شيء عليه عند ابي حنيفة
 ومالك وقال الشافعي واحد عليه الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد خاص بأهل الدين
 والاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الاربع انه اذا مضى على القطة

حول وتصرف فيها الملتقط بنفقة أو صدقة فلما جبا إذا جبان يأخذ قيمته يوم عملها
مع قول داود أنه ليس له شيء من ذلك فالأول مخفف خاص بأكثر الناس والثاني فيه تشديد
خاص بأهل الورع والخوف من تبعات الناس فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول مالك وأحمد أن صاحب القطة إذا جأه ووصفها بصفاتهما وجب على الملتقط أن يدفعها له
ولا يكفه مع ذلك بيئته مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يلزمه ذلك لا يبيته فالأول مخفف
خاص بما إذا كان صاحبها غير متم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما إذا كان صاحبها
متمها في رفقة دينه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب القبط)

اتفق الأئمة على أنه يحكم بالاسلام الطفل بالاسلام أبيه أو أمه إلا في رواية عن أبي حنيفة هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا وجد
لقبط في دار الاسلام فهو مسلم مع قول أبي حنيفة أنه إن وجد في كنيسة أو قرية من قرى
أهل الذمة فهو ذمي فالأول مشدد في الحكم بالاسلام بالدار والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ولعل كل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك أن
اسلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح مع قيل الشافعي في أرجح أقواله وأقوال أصحابه أنه لا يصح
اسلام صبي غير استقلا وللشافعي قول أنه موقوف إلى البلوغ فالأول مشدد في حصول
الاسلام احتياطاً للصبي ولما حكم بالاسلامه والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك وأحمد أن القبط في دار الاسلام إذا امتنع بعد البلوغ من الاسلام قتل مع قول
أبي حنيفة أنه يحد ولا يقتل ومع قول الشافعي أنه يرب عن الكفر فإن أقام عليه أقر عليه فالأول
مشدد في تحصيل الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(كتاب الجمالة)

اتفق الأئمة على أن راد لا يبق يستحق الجعل إذا رده أن شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك أن راد لا يبق إذا كان معروفاً
بذلك استحق الجعل ولو لم يكن شرط وذلك على حسب قرب الموضع وبعدة وأما إذا لم يكن راداً لا يبق
معروفاً فلا جعل له وبه على ما اتفق عليه مع قول أبي حنيفة وأحمد أنه يستحق الجعل على الإطلاق
ولم يشترط وجود الشرط ولا عدمه ولا أن يكون معروفاً بل راداً لا يبق أم لا ومع قول الشافعي أنه
لا يستحق الجعل إلا بالشرط فالأول مفصل والثاني مشدد على مالك لا يبق والثالث مفصل
كالأول فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول من تفصيل الإمام مالك العمل بالقرينة
وهي إحدى الأدلة وفيها خلاص للذمة صاحب الأبق وتشجيع الراد على المدارمة على رد
لا يبق لأخوانه المسلمين وإزالة كربهم لاسيما من كان عاجزاً وليس له قدرة على شراء عبد يخدمه
ودابة يركبها ونفقة يصح لها وتوجيه الثاني كتوجيه الأول وأشد حاشي على إعطاء راد جماله
لأننا من خلاص الذمة وتشجيع الراد على أن يدوم على رد الأبق فإن منع إعطائه الجعل

بصدقه يكسر قلبه ويكسره عن التعب بعد ذلك في رد آبق آخر لا سيما من ليس له حرفة يتفق منها على عياله ونفسه غير تلك المحرفة ووجه الثالث ان الوجوب في الجمل انما يكون بالشرط والطلب على قاعدة الاجراء فان لم يكن شرط فانما يكون اعطاءه المجمل من باب البر والاحسان وذلك معروف ولا واجب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من رد الآبق من مسيرة ثلاثة ايام يستحق اربعين درهما وان رده من دون ذلك رخص له انما يحكم مع قول مالك ان له اجرة المثل ومع قول احمد ان له ديناراً واثنى عشر درهما ولا فرق بين قصر المسافة وطولها ولا بين المصروف وخارج المصروف لا حرج في قوله في رواية له أخرى انه ان جامع من المصروفه عشرة دراهم او من خارج المصروفه اربعون درهما ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئاً الا بالشرط والتقدير فالاول مفضل والثاني فيه تخفيف باجرة المثل والثالث فيه تشديد بالاجتهاد على مالك الآبق والاربع فيه تشديد على رد الآبق فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا أنفق نفقة على الآبق بغير اذن سيده فلا شيء على السيد لانه أنفق متبرعاً فهو كالذي يتفق بغير اذن الحاكم وان أنفق بأذنه كان على السيد ديناً عليه والردان بحبس السيد عنده حتى يأتى بما أنفق على العبد في طريقه ومع قول احمد هو على سيده بكل حال ومع قول مالك ان له اجرة المثل فالاول مفضل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة فظاهر والله اعلم

(كتاب الفرائض)

اجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارث بها ثلاثة رحم ونكاح وولاء وان الاسباب المسافة من الميراث ثلاثة رفق وقتل واختلاف دين وصلى ان الايام مصلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا يورثون وان كل ما يتركونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة ولذلك أنكروا على أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولم يورثها من أبيها صلى الله عليه وسلم شيئاً وكذلك اجمعه واعلى ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علاوا الاخ وابنه الامن الام والم وابنه الا لام والزوجة وانعتق وعلى ان الوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والمجدة والاخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفروض المقدرة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس الى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليها واتفق الاثمة على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكى عن معاذ بن السيب والنفق انه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يترجى المسلم الكافر ولا يترجى الكافر المسلمة واتفقوا ايضا على ان القاتل عداً ظالم لا يرث من المقتول شيئاً وكذلك اتفقوا على ان العول لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثنى عشر والاربعة والعشرين وان العول صحيح معمول به عند كافة العلماء واتقد اجماع الصحابة عليه في خلافة عمر بن الخطاب خلافاً لابن عباس وعلى انه لو اجمع ابناءهم احدى العلام كان للاخ منهما السدس والباقى بينهما بالعصبة خلافاً لابن مسعود والحسن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع

والإتفاق • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي أن ذوى الأرحام لا يرثون بل يكونون
 المال المفاضل بعد أصحاب الفروض والعصبات لبيت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان
 وزيد والزهرى والأوزاعي • وداود ومع قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل وشعبة وحكى ذلك عن علي
 وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقهاء أصحاب الفروض والعصبات بالإجماع وعن سعيد
 ابن المسيب أن الخصال يرث مع البنت فعلى ما قال مالك والشافعي إذا ماتت عن أمه كان لها الثلث
 والباقي لبيت المال أو عن بنته فلها النصف والباقي لبيت المال وعلى ما قاله أبو حنيفة وأحمد
 المال كله للام الثلث بالفرض والباقي بالزاد وكذلك البنت النصف بالفرض والباقي بالزاد وتقتل
 القاضى عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن أن العيص عن عثمان وعلي وابن عباس
 وابن مسعود أنهم كانوا لا يرثون ذوى الأرحام ولا يرثون على أحد ثم إن ما يحمي عنهم في الرمي
 وتورث ذوى الأرحام إنما هو حكاية فعل لا قول كما ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون
 الإجماع على هذا فالأول مشدد على ذوى الأرحام والشافعي مخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول بعد ذوى الأرحام عن الهبة والعصبة التي تكون في أصحاب الفروض
 والعصبات ووجه الثاني أنهم لا يخلون من محبة ولا عصبية * ومن ذلك قول مالك والشافعي
 وأحمد أن مال المرتد إذا قتل أو مات على الردة يكون في مال البيت المال حتى المال الذي كان كسبه
 في إسلامه مع قول أبي حنيفة أن مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سواء اكتسبه في إسلامه
 أم في ردته فالأول مشدد على ورثة المرتد والشافعي مخفف عليهم ووجه الأول أن طاع الموالاة بين
 المرتد وورثته حين الردة أو ضعف الموالاة فكان من الورع رجوع ماله لبيت المال بمصرف
 في مصالح المسلمين العامة ووجه الثاني لاحتياط لأخوان المسلمين الذين لهم حق في بيت
 المال فلا ينضمهم ما فيه راحة شبهة فكانت ورثته أولى بذلك المال كما يرثون مال مورثهم
 القتل ولو كان مكسبه حراما لا يمكن رده إلى أربابه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك أنه يرث من المال الذي
 ملكه المقتول دون الدية فالأول مشدد على القاتل والشافعي فيه تخفيف عنه من حيث التفصيل
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الحديث في أنه لا يرث القاتل من مقتوله شيئا
 ووجه الثاني تغير القاتل من القتل بغير ماله من مال الدية المحاصل فقط زجره عن القهرى
 على قتل مورثه وأما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الأصل في التركات
 فلما حكم أن يرثه منه وأقبحه اعلم * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن أهل الملل من الكفار
 كاليهودى مع التصرف لا يرث بعضهم بضامع قول أبي حنيفة والشافعي أنهم كلهم مله واحدة
 وكلهم كفار يرث بعضهم بضامع فالأول مشدد ودليله ظاهر حديث لا يورث أهل ملتين والشافعي
 مخفف ودليله أن ما عدا مله الإسلام كلهم مله واحدة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول
 أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من بعضه حر وبعضه رقيق لا يرث ولا يرث مع قول أحمد بن أبي
 يوسف ومحمد بن يونس ويرث بغيره ما فيه من الحرمة فالأول مشدد ووجه ضعف ملكه والثاني

فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الكافر
والمرتد والقاتل عدو من فيه رقى ومن خفي موته لا ينجون كما لا يرون مع قول ابن مسعود
وحده ان الكافر والعدو والقاتل عدو ينجون ولا يرون فالاول مشدد على من تقدم ذكرهم
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول
الائمة الاربعة ان الاخوة اذا هجوا الامة من الثلث الى السدس لم يأخذوه مع مازوى عن ابن
عباس ان الاخوة يرون مع الابن اذا هجوا الامة فمأخذون ما هجوا عنه والمشهور عن ابن
عباس موافقة الكافة فالاول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على الاخوة والثاني مخفف
عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على ان الفرقى والقتلى
والهدمى والموتى بصريق أو طاعون اذا لم يعلم ايهم مات قبل صاحبه لم يرث بعضهم بعضا وتركه
كل واحد منهم لباقي ورثته مع قول احمد في رواية انه يرث كل واحد منهم تلامه دون طارفه
وسبقه الى ذلك على وشريح والفضي والشعي فالاول مشدد على من ذكر عدم ارثهم من بعضهم
بعضا والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجدة
أم الاب لا ترث مع وجود الاب الذي هو ابنها شيئا مع قول احمد انها ترث معه السدس ان كانت
وحدها وتشارك الامة فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد على الجدة المذكورة والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول اجماع الائمة على ان الاخوين
يحبسان الامة من الثلث الى السدس مع قول ابن عباس ان لهما معهما الثلث حتى يصيروا ثلثة
فيكون لهما السدس فالاول مشدد على الامة والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبة مع قول ابن عباس انه لسن بصبة
ولا يرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالموالة مع قول الفضلي انه
يثبت بها ومع قول أبي حنيفة انه ان والاه وعاقده كان له نفيه ما لم يعقل عنه فالاول مشدد
والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ان ابن الابنة تستحق اتمه جميع ماله بالفرض والعصوبة مع قول مالك والشافعي ان الامة تأخذ
الثلث بالفرض والباقي لبيت المال ومع قول احمد في رواية انه ان عصبة عصبة اتمه فاذا
خلف اتمها وخالها لأم الثلث والباقي للثالث والارواة الثانية لا جدها عصبة فيكون المال
جميعا لهما نصيبا فالاول مخفف على الامة والثاني فيه تخفيف عليهم او كذلك باقي الاقوال فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدان السقط اذا استهل صار خالا يرث
ولا يورث وان تمزك أو تنفس الا أن يرضع فان عطس فمن مالك وابتان مع قول أبي حنيفة
والشافعي انه ان تمزك أو تنفس أو عطس ورث وورث عنه فالاول مشدد في الاحتياط في الارث
والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

• (كتاب الوصايا) •

أجمعوا على أن الوصية مستحبة غير واجبة وإنما عليك بضاف إلى ما بعد الموت فإن كان الإنسان
عنده أمانة تغيره وجب عليه الوصية وكذلك إذا كان عليه دين لا يعلم من هو له أو عنده وصية
بغير شاهد وأجمعوا على أنها لا تعيب للوارث خلافا للزهرى وأهل الظاهر في قولهم وجوب الوصية
للقارب الذين لا يرثون سواء كانوا عصبة أو ذوى رحم إذا كان هناك وارث غيرهم وعلى
أن الوصية تغير وارث بالثالث جائزة ولا تقتصر إلى إجازة الورثة وعلى أن الوصية للوارث جائزة
موقوفة على إجازة بقية الورثة واتفق الأئمة على أنه لو أوصى ببنى فلان لم يدخل إلا الذي
ويكون بينهم بالسوية وعلى أنه لو أوصى لولد فلان دخل المذكور والآث ويكون بينهم بالسوية
واتفق الأئمة على أن العتق والمهبة والوقف وسائر العطايا المنعزة في مرض الموت معتبرة من الثلث
خلافا لمجاهد وداود فإنهما قالوا إنها منعزة من رأس المال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله وأجاز
الورثة ذلك ينظر فإن أجاز وفي مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا بعد موته وإن أجاز وفي مرضه فلهم
الرجوع بعد موته مع قول أبي حنيفة والشافعي أن لهم الرجوع سواء كان ذلك في مرضه أو مرضه
فالأول مفصل والثاني مخفف على الورثة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه لو أوصى بحمل أو بغير جاز أن يعطى أنى وكذلك أن أوصى ببذنة أو بقرة جاز
أن يعطى ذكر أو أنثى عندهم واحد مع قول الشافعي في أحد قوله أنه لا يجوز أن يعطى
في البعير إلا الذكر ولا في البذنة والبقرة إلا الأنثى فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ولكن الأول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون
الأفضل احتياطاً * ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أنه إذا أوصى بشئ لشخص ثم أوصى به
لاخر ولم يصرح برجوع عن الأول فهو بينهما نصفين مع قول المحسن وعطاء وطاوس أنه
رجوع فيكون للثاني ومع قول داود أنه للأول فالأول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه
تشديد على الأول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثالث
أنه لما أوصى به للأول خرج عن ملكه بذلك فبقي له فيه نصيب آخر وهو خاص بأهل الورع
كما كان الثاني أيضاً يصح حله على حال أهل الورع لأن الوصية به ناسية كالناسخ للحكم الأول
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أنظر القولين أن من قدم ليقص منه
أو من كان في الصف بآزال العدو أو كانت حاملاً فبما معها الطلق أو كان في سفينة وهاج البحر
فقطاها من الثلث مع قول الشافعي الآخر أنه من جميع المال ومع قول مالك أن الحامل إذا بلغت
سنة أشهر لم تصرف في أكثر من ثلث مالها فالأول مشدد على الموصي والثاني مخفف عنه والثالث
فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه تصح الوصية
للمبدع مطلقاً سواء كان عبداً أو عبد غيره مع قول الشافعي لا تصح مطلقاً مع قول أبي حنيفة أنها
تصح لعبده نفسه بشرط أن يكون في الورثة كبير ولا تصح إلى عبد غيره فالأول مخفف ووجه
أن الوصية أحسان زائد على الواجب وقد لباح الشرع ذلك والثاني مشدد ووجه عدم مالك المبدع

تلك الوصية وصلاوم أن الوصية ظليك والثالث مفصل فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجدانه لا يجوز لهن أب أو جد أن يوصي الى اجنبي بالنظر في أمر أولاده اذا كان أبوه أو جده من أهل العدالة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يمنع الوصية الى الاجنبي في أمر أولاده وفي قضاء ديونه وتنفيذ الثلث مع وجود الأب أو الجد فالأول مشدد محمول على ما نقله عرف الموصي أن الأب أو الجد أشق على أولاده من الاجنبي والثاني مخفف محمول على عكسه فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين أنه لو أوصى الى عدل ثم فسق نزعت منه الوصية كما اذا أسند الوصية اليه ابتداء فلا يصح لأنه لا يؤمن عليها مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى أنه اذا فسق ضم اليه عدل آخر فاذا أوصى الى فاسق وجب على القاضي ان يخرجه من الوصية فان لم يخرجه القاضي وقصر في تنفيذ تصرفه وصحت وصيته فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الوصية تصح لكافر سواء كان حريسا أو ذميا مع قول أبي حنيفة بعدم صحتها لأهل الحرب وصحتها لأهل الذمة خاصة فالأول مخفف والثاني مفصل فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك أنه أن يوصي بما وصى به الا غيره ولو لم يكن الوصي جعل ذلك اليه مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته بال منع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الوصي اذا كان عدلا لم يصحح الى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية اليه وأنه يصح جميع تصرفاته مع قول أبي حنيفة أنه ان لم يصحح له حكم بجميع ما يشترطه ويبيعه للوصي فهو مردود وما يتفق عليه فقوله فيه مقبول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة على حال أهل الدين واللوع وحل الثاني على من كان بالعد من ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يشترط بيان ما يوصي فيه فان أطلق الوصية فقال أوصيت بلك فقط لم يصح وهو لو ومع قول مالك أنها تصح وتكون وصية في كل شيء فالأول مشدد محمول على أهل الصدق الذين لا يرجعون فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أوصى بحجرانه لم يدخل في ذلك الا الملائمون له مع قول الشافعي أنه يدخل في ذلك أربعمائة دارا من كل جانب ومع قول أحمد في إحدى روايته ثلاثون دارا ومع قول مالك أنه لا يدخل ذلك فالأول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام وهبات أن يقوم أحدهم بحق الجوار الملاصق لداره والثاني والثالث والرابع مشدد خاص بالكابر على حسب مقامهم في المروءة والايمان * ومن ذلك قول لأئمة الثلاثة بطلان الوصية للبنت مع قول مالك بصحتها فان كان عليه دين أو كفارة صرفت فيه والا كانت لو رثته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان * ومن وجه الثاني أن المقصود بالوصية إيصال خير الى الميت عاذا لم يدخل الجنة فان البرزخ ويوم القيامة معدودان من أيام الدين وأدار التكاليف بدليل كون أهل الاعراف يعدون بالعبادة يوم القيامة وترجع ميراثهم بها ثم يدخلون الجنة فلو لا

أن هذه السجدة في دار التكليف مارجعها ميراثهم * ومن ذلك قول مالك بصحة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم إذا كان يسقل ما يوصي به مع قول أبي حنيفة بعدم الصحة وهو مذهب أحمد والاصح من مذهب الشافعي فالأول مخفف على التلام لأنه أمر شاب عليه كثير من العبادات الواقعة منه والثاني مشدد عليه لاحتمال أنه إذا بلغ يدوله فعل خير بتلك الوصية أرجح مما كان فعله حال صباه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه إذا اعتقل لسان المريض لم تصح وصيته بالإشارة مع قول الشافعي أنها تصح وهو الظاهر من مذهب مالك فالأول مشدد حفظ المال المريض والثاني مخفف حفظ الدين وهو صاعلي تقديم فعل الخير فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو كتب وصيته بخطه ويعلم أنها بخطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها مع قول أحمد أنه يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها فالأول مشدد على الوصي والثاني مخفف عليه طلب الحصول للخير له فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أوصى إلى رجلين أي أسند وصيته إليهما وأطلق فليس لأحدهما تصرف بدون إذن الآخر * ومن قول أبي حنيفة أنه يجوز في ثمانية أشياء مخصوصة وهي شراء الكفن وتجهيز الميت وإطعام الصغار وكسوتهم ورد الوديعة بسينها وقضاء الدين وإنقاذ الوصية بسينها وعق السبد بسينه وكذا المخصوصة في حقه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك أنه لا يصح للمريض الخوف عليه أن يتزوج فإن تزوج وقع فأسدأ سواء أدخل بها أم لم يدخل ويكون الفصح بالطلاق فإن برئ من ذلك المرض فهل يصح ذلك النكاح أم يبطل روايتان له فالأول مخفف والثاني مشدد محمول على من يفعل ذلك ليصوم ورثته من ميراثه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز للوصي أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم بزيادة على القيمة استقباً بما كان اشتراه بمثل قيمته لم يجمع قول مالك يجوز له أن يشتريه بالقيمة ومع قول الشافعي أن ذلك لا يجوز على الإطلاق ومع قول أحمد في أشهر روايته أن ذلك لا يجوز وفي الرواية الأخرى أنه إذا وكل غيره جاز فالأول فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لأن المنوع إنما هو من يرى الخطأ أو فرل نفسه دون الطفل فإذا اشترى بزيادة على القيمة فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو خاص بمن كان من أهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن كان رقيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخامس مقصود وجه الخامس أن الوكيل كالأختي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو أدهى الوصي دفع المال إلى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع ميمنه فقبل قوله في الدفع كما يقبل في تلف المال وفي كل ما يدهيه من الاتلاف أذهوا من وكذلك المحكم في الأب والمحكم والتبريك والمضارب مع قول مالك والشافعي أنه لا يقبل قول الوصي إلا بيئته فالأول مخفف على الوصي على قواعد الامناء والثاني مشدد عليه ويصح جعل الأول على أهل الصدق والدين والثاني على من كان بالصد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن

ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تعيم الوصية للسجد مع قول أبي حنيفة أنها لا تعيم إلا أن يقول يتفق منها عليها فالأول مخفف لأنه من جهة القربات الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الوصي إذا كان غنيا لا يجوز له أن يأكل من مال اليتيم عند الحاجة لا بقرض ولا بغيره مع قول الشافعي وأحمدان أنه أن يأكل بأقل الأمرين من أجره عمله وكفايته فالأول مشدد خاص بمن لا يرى الخطأ ولا فرق للقيم والثاني فيه تخفيف خاص بأهل الدين والمعروف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في أحد قوليهما أن الوصي إذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى يلزمه رد العوض مع قول مالك أنه إن كان غنيا فليستغف وإن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف بمقدار نظره وأجرة مثله فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله أعلم

(كتاب النكاح)

أجمع الأئمة على أن النكاح من العقود الشرعية المسنونة بأصل الشرع واتفق الأئمة على استحبابه لمن تأقت نفسه إليه وخاف الزنا ويكون في حقه أفضل له من الحج والجهاد والعلاوة والصوم التطوع واتفقوا على أنه إذا قصد نكاح امرأة سن له نظره إلى وجهها وكفيها خلافا لداود فإنه قال يجوز النظر إلى سائر جسدها خلافا للسنتين وكذلك اتفق الأئمة على أن نكاح من ليس بكفو في النسب غير محرم هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي أن النكاح مستحب لاحتاج إليه بمحبتها مع قول أحمد أنه متى تأقت نفسه إليه وخشى العنت وجب مع قول أبي حنيفة أنه يستحب مطلقا بكل حال ومع قول داود وجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالأول مفصل في الاستحباب وعدمه والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع مشدد من وجه ومخفف من وجه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله تعالى وليس يستغف الذين لا يجدون نكاحا أي عونا عليه حتى يغنيهم الله من فضله ووجه الثاني أنه طريق إلى السلامة من الزنا ووجه الثالث أن الاستحباب كاف في طلب النكاح لكون ذلك مصاحبا للوازع الطبيعي من محبة النكاح بالطبع فلا يحتاج إلى التشديد بالإيجاب ووجه الرابع أن امتثال أمر الشارع يحصل بالمرّة الواحدة ما لم يدل دليل على التكرير * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة يصح زنا رجل إلى فرج زوجته وأمه وعصمته مع قول بعض أصحاب الشافعي أن ذلك يحرّم فالأول مخفف محمول على أحاد الناس من الأمة والثاني مشدد خاص بالأكابر العلماء وأصحاب المروءة والمحبا فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي أن عبد المرأة يحرّم لها فيجوز نظره إليها وعليه جمهور أصحابه مع قول جماعة منهم الشيخ أبو حامد والنووي أنه ليس بمحرّم لسيدته وقال أنه الذي ينبغي القطع به والقول بأنه محرّم لها ليس له دليل ظاهر والآية إنما وردت في الإماء فالأول مخفف خاص بأهل العفة والدين والثاني مشدد خاص بمن كان بالضم من ذلك ووجه الأول أن مقام السيادة كتمام

لا مومة في نقر الطبع من التلذذ بالاستمتاع بها لما يشاهده السيد من بدنه من الهيبة والتعظيم
 بوجه الثاني ان السيادة تنقص عن مقام الامة في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة وعامة الفقهاء انه لا يصح النكاح الا من جازت التصرف مع قول أبي حنيفة
 انه يصح نكاح الصبي المميز والسفيه لكنه موقوف على اجازة الولي فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه يجوز للولي غير الاب ان يزوجه اليتم قبل بلوغه ان كان له مصلحة في ذلك كالا ب مع قول
 الشافعي بمنع ذلك فالاول مخفف محمول على تمام النظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يصح نكاح الصبي غير اذن
 سيده مع قول مالك انه يصح ولكن للولي فسخه عليه ومع قول أبي حنيفة انه يصح موقفا على
 اجازة المولى فالاول مشدد والثاني والثالث فيه ما تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان الصبي لا يملك شيئا والنكاح من واجبه الثقة على الزوج ومن لا مال له لا يصلح لان
 يكون زوجا فاذا كان باذن السيد جاز وكان السيد ياذنه له في النكاح التزم عنه جميع واجباته
 ووجه الثاني ان حكم النكاح حكم اكله من مال السيد الاكل الواجب او المستحب والمباح
 فلا يحتاج الى اذن فيه الا ان يبدو بخلاف ذلك للسيد ولذلك كان له فسخ النكاح كما ان له منعه
 من اكل الثمرات التي تضربه او بالسيد ووجه الثالث ان السيد قد يرى النكاح مضرا للصبي
 فكان من المعروف توقف الفسخ على اجازته * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا يصح
 العقد الا بولي ذكر فان عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول أبي حنيفة ان المرأة ان تزوج
 بنفسها وان توكل في نكاحها اذا كانت من اهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليها الا ان تضع
 نفسها في غير كفوفها يعترض الولي عليها ومع قول مالك ان كانت ذات شرف ومال يرغب
 في مثلها لم يصح نكاحها الا بولي وان كانت بخلاف ذلك جاز ان يتولى نكاحها اجنبى برضاها
 ومع قول داود ان كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح مع قول أبي ثور وابي
 يوسف يصح ان تزوج باذن وليها فان تزوجت بنفسها وترافعا الى حاكم حنفى فحكم ببعثته نفذ
 وليس للشافعي تحضه خلافا لابي سعيد الاصطخري فان وطئها قبل المحكم فلا حد عليه خلافا
 لابي بكر الصيرفي ان اعتقد تحريمه وان طئها قبل المحكم لم يقع الا عند أبي اسحاق الروزي
 احتياطاً فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث مفضل وكذلك قول
 داود وقول أبي ثور وابي يوسف مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال كلها
 ظاهر لا يفتي على الفطن ووجه قول داود ان البكر لم تمارس لرجال فليس لها خيرة بما ينفعها
 او يضرها بخلاف الثيب * ومن ذلك قول مالك انه صح الوصية بالنكاح أي بالعقد ويكون
 الوصي اولى من الولي في ذلك مع قول أبي حنيفة ان القاضي هو الذي يزوجه ومع قول الشافعي
 انه لا ولاية لوصي مع ولي لان عارها لا يلحقه قال القاضي عبد الوهاب وهذا الاطلاق الذي
 في التلخيص يقتضيه بالحاكم اذ تزوجه امرأة فانه لا يلحقه العار انتهى فالاول مخفف والثاني مشدد

على الولي والوصي والتسالت مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الولي قد يرى ذلك الوصي اثم نظرا واشفق على موليته من احمه مثلا ووجه الثاني ان المحاكم قد يكون اثم نظرا من الولي والوصي ويحمل قول الشافعي ان عارها لا يلحق الوصي على الصواب فلا تنص لكلامه ووجه الثالث ان شققة الولي لا تعاد لها شققة غيره فلا قول محمولة على احوال * ومن ذلك قول الشافعي واجدانه لا ولاية لفاسق مع قول أبي حنيفة ومالك ان الفسق لا يمنع الولاية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان الولي الاقرب اذا غاب الى مسافة القصر وزوجها الا بعد من العصة مع قول الاثمة الثلاثة ان النسبة اذا كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الابعد وان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند أبي حنيفة واجد هي النسبة بمكان لا تصل اليه القافلة في السنة الامرة واحدة فالاول مشدد على الولي الاقرب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال من يخاف عاها العنت فانه يجب التحجيل بتزويجها كما قال به داود والثاني محمول على من لا يخاف عليها اذ ذلك * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه ان الولي الاقرب اذا غاب عن البكر ونفي خبره ولم يعلم له مكان ان اخاه يزوجها باذنهما مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان الجدة والاب تزويج البكر بنيرضا هاهنا كانت أو كبيرة وبذلك قال مالك في المجد وهو أشهر الرأى واثنين عن أحمد في المجد مع قول أبي حنيفة ان تزويج البكر الثالثة العاقلة بنيرضا هاهنا لا يصح لاحد بحال ومع قول مالك وأحمد في إحدى الروايتين انه لا تثبت للجدة الولاية الاجبار بخلاف الاب فالاول مخفف على الاب والمجد والثاني وما وافقه مفصل والتسالت مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز لغير الاب تزويج الصغيرة حتى تبلغ وتأذن مع قول أبي حنيفة ان ذلك يجوز لسان العصباء غير انه لا يلزم العقد في حقها فيسب لها النكاح اذا بلغت ومع قول أبي يوسف ان العقد يلزمها عندهم فالاول مشدد على غير الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهره * ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان الصغيرة اذا زالت بكارتها بوطء محلل أو حرام لا يزوجه الا بولا ولا غيره حتى تبلغ وتأذن مع قول أحمد انها تزوج اذا بلغت تسع سنين واذنت في النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ولي المرأة ينسب أو ولاء أو حكم له ان يزوجه نفسه منها على الاطلاق مع قول أحمد انه لا يزوجه نفسه منها الا بطريق توكله غيره في ذلك ثلاثا يكون موجبا بلا ومع قول الشافعي انه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكل غيره بل يزوجه المحاكم ولو خليفه أو نائبا وقال أبو يعبي البلخي من احمه به يجوز له القبول بنفسه أو ثبت عنه انه تزوج امرأة فولى أمرها من نفسها فالاول وما بعد التسالت مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو اعتق أمة ثم أذنت له في نكاحها من نفسه جاز له ان يولي نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت مضرب يجوز له ان يوكل من خطبها منه في تزويجها من نفسه مع قول غيرهما في المستثنين ان ذلك لا يجوز

فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اتفق الأولياء والمرأة على نكاح غير الكفو صح مع قول أحدنا لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول حصول الرضى ووجه الثاني أنه تصرف بغير الخطأ والمصلحة * ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا تزوجها أحد الأولياء مرضاها فبغير كفول يصح مع قول مالك أن اتفاق الأولياء واختلافهم سواء فإذا أذنت في تزويجها المسلم فليس لواحد من الأولياء اعتراض في ذلك ومع قول أبي حنيفة يلزم النكاح فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي تعتبر الكفاءة في خمسة أشياء الدين والتعب والصناعة والحريّة والمحلوس من العيوب مع قول محمد ابن الحسن أن الديانة لا تعتبر في الكفاءة إلا أن يكون بحيث يسكر ويخرج فيسخر منه الصبيان ومع قول مالك أن الكفاءة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن أبي ليلى أن الكفاءة في الدين والتعب والمال وهي رواية عن أبي حنيفة ومع قول أحمد في إحدى روايته أن الكفاءة تعتبر في الدين والصناعة وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة أنها تعتبر في الدين والكسب والمال فالأول مشدد في شروط الكفاءة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك ما بعده والرابع نحوه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكن الأقوال كلها محمولة على اختلاف الأغراض * ومن ذلك قول بعض أصحاب الشافعي أن السن يعتبر مع قول البعض الآخر أنه لا يعتبر فلا شيء أن يتزوج الشابة فالأول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع النفسانية وقصر أوطاره على زينة الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا وعلق قلبه بأحوال الآخرة وغاب عن حظوظ نفسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن فقد الكفاءة يوجب للأولياء حق الاعتراض مع قول مالك أنه يبطل النكاح وهو الأصح من قول الشافعي وأحمد إلا أن حصل معه رضى الزوجة والأولياء فالأول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما بالشروط المذكور فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر لفظن * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد أن المرأة إذا طلبت التزويج من كفوئيدون مهر مثلها لزم الولي إجابته مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولي إجابته فالأول مشدد خاص بقاصر النظر من الأولياء والثاني مخفف خاص بتمام النظر منهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأبعد إذا تزوج مع حضور الولي الأقرب لم يصح مع قول مالك يصح إلا في الأب في حق البكر والوصى فإنه يجوز الأبعد التزويج فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا قال رجل فلانة زوجتي وصدقه على ذلك ثبت النكاح باتفاقهم مع قول مالك أنه لا يثبت حتى يرى داخلا وخارجا من عندها إلا أن يكون في سفر فالأول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على أكابر أهل الدين والورع والثاني على غيرهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح النكاح إلا بشهادة مع قول مالك أنه يصح من غير شهادة إلا أنه يعتبر فيه الإشاعة وترك التراضي بالكتمان حتى لو عقد في السر

واشترط كتمان النكاح فصح عنده وأما عند الثلاثة فلا يضر كتمانهم مع حضور الشاهدين فالأول
 مشدد محمول على من لا يؤمن بحجوده بعد العقد والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق والورع
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأجدانه لا يثبت النكاح إلا بشاهدين
 عدلين ذكرين مع قول أبي حنيفة أنه يستقبر رجل وامرأتين وشهادة فاسقين فالأول مشدد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه قول أبي حنيفة أقياس على الأموال
 في ثوبتها بالرجل والمرأتين وأما الفاسقان فإنه يحصل بهما الإشاعة بالنكاح وذلك كاف
 في الخروج عن صورة نكاح السفاح * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم ذمية
 لم ينقد النكاح إلا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه يستقبر ذميين فالأول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تطلب حكم الإسلام ووجه الثاني تطلب
 حكم أهل الكفر وذلك لأنهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع بحجود مثلاً * ومن ذلك قول عامة
 العلماء أن الخطبة سنة وليست بأجبة مع قول داود أنها واجبة عند العقد فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها كالقسمة على الطعام أو عند
 الوضوء أو الخروج للسفر ونحو ذلك ووجه الثاني أنها كخطبة الجمعة فلم يسلط الله صلى الله عليه
 وسلم تره كما عند تزويج أحد من بناته أو غيرهن * ومن ذلك قول الشافعي وأجدانه لا يصح
 التزويج إلا بلفظ التزويج أو النكاح مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه يستقبل لفظ يقتضي
 التملك على التأيد في حال الحياة حتى أنه روى عنه في لفظ الإجارة روايتان ومع قول مالك
 أنه يستقبل ذلك مع ذكر المهر فالأول مشدد والثاني وما بعده مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الثاني أنه لم يثبت عن الشارع أنه تسدينا بلفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير
 في الصلاة بل يجوز لنا كل لفظ يشعر بالرضى كالبيع ووجه الأول أن القرآن نطق بالتزويج
 والنكاح دون غيرهما * ومن ذلك قول عامة العلماء أنه لو قال زوّجت بنتي من فلان فلفظه
 فقال قبلت النكاح لم يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح ويكون قوله زوّجت فلانا كقوله في العقد
 زوّجتك فلانة فيقول قبلت فالأول مشدد محمول على حال من لا يؤمن بحجوده ولا كذبه
 والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول الشافعي في أصح القولين أنه لو قال زوّجتك بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل نكاحها أو
 تزويجها لم يصح مع قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في الأول الآخر أنه يصح فالأول مشدد
 محمول على حال من يخاف بحجوده ونزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين والصدق
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للمسلم أن يتزوج كفاية
 من وليها الكفاية مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف تقليد المراعاة حكم الكفر والثاني
 مشدد تقليد حكم أهل الإسلام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك والشافعي في التقديم أن السبيعة أجبار عبده الكبير على النكاح مع قول أحمد
 والشافعي في المجدب أنه لا يملك ذلك فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد على فرجع

الامرالى مرتبتي الميزان وتوجيه حكمل من القولين لا ينفى على القتل • ومن ذلك قول ابى
خليفة وما لك والشافعى فى اجمع قوليه ان السيد لا يصير على بيع عبده اذا طلب ذلك منه فامتنع
مع قول احمد انه يصير على ذلك فالاول مخفف على السيد محمول على حال احاد الناس والثانى
مشدد محمول على حال اهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حق على عبدهم بالملك انما اراء اخاه
فى الاسلام ان كان العبد مسلما ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم فى حق الارقا من لا يلايكم
فيهم ولا تعذبوا خلق الله انتهى • ومن ذلك قول ابى خليفة وما لك انه لا يلزم الابن اعطاف
ابيه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعى واجد فى اظهر روايته انه يلزم الابن
اعطافه بالنكاح بشرط حرية الاب عند تحقق احباب الشافعى فالاول مخفف على الابن
والثانى مشدد عليه بالشروط المذكورة فرجع الامرالى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول ابى خليفة
واحد والشافعى فى اجمع القولين انه يجوز للولى ان يتزوج أم ولده بنسب رضاهما مع قول احمد
فى احدى روايته انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثانى مشدد عليه فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول ابى خليفة وما لك والشافعى انه لو قال اعتقت امتى وجلت
عتقها صدقها بمجرد شاهدين فالنكاح غير منقذ مع قول احمد فى احدى روايته انه ينقذ
واما العتق فهو صحيح اجماعا فالاول مشدد والثانى مخفف فرجع الامرالى مرتبتي الميزان •
وتوجه القولين ظاهر • ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الامة لو قالت لسيدنا اعتقنى على ان
اتزوجك فيكون عتقى صدق فاعتقها مع العتق وامان النكاح فقال ابو خليفة والشافعى هي
بالخيار ان شئت تزوجه وان شامت لم تزوجه ويكون لها ان اختارت تزوجه صدق مستأنف
وان كرهت فلا تئى عليها عند ابى خليفة وما لك وقال الشافعى له عليها قيمتها وقال احمد نصير
حره وتزومها قيمتها فان تراضيا بقدر كان العتق مهورا ولا تئى لها سواء فالاول مشدد فى
أمر العتق مخفف فى أمر النكاح يجعل الخيار لها والثانى من الشقين فى الخيار مشدد بالزامها
قيمة نفسها اذا لم تراضيا يجعل نفس العتق مهورا فرجع الامرالى مرتبتي الميزان والله سبحانه
وتعالى اعلم

• (باب ما يحرم من النكاح) •

اتفق الائمة على ان أم الزوجة تحرم على التأيد بمجرد العقد على البت خلافا لعلى وزيد بن ثابت
وجماهيرنا فهم قالوا لا تحرم الا بالدخول بالبت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جاز له
ان يتزوج امها وان مات قبل الدخول لم يحز له تزويج امها فيجوز الموت كالدخل فالاول
مشدد والثانى فيه تخفيف فرجع الامرالى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر واتفق الائمة
ايضا على ان الرينة تحرم بالدخول بالام وان لم تكن فى بهرجة معها وقال داود بشرط ان
تكون الرينة فى كفالة وكذلك اتفقوا على ان المرأ اذا زنت لم ينسخ نكاحها خلافا لعلى
والحسن البصرى واتفقا ايضا على انه لا يجوز ان يجعل له نكاح الكفار وطه اماهم ملك العين
خلافا لابي ثور فانه قال يجوز وطه جميع الاما بملك العين على اى دين كن واتفق الائمة على

تحریم الجمع بين الاختين في النكاح وكذا بين المرأة ومهنتها وأختها واجمعوا على ان نكاح النسة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصقته أن يتزوج امرأة الى مدة فيقول ترزجتك الى شهر او سنة ونحو ذلك وما ورد في إباحته منسوخ بإجماع العلماء قديما وحديثا بأسرهم خلافا للشبهة ورواه عن ابن عباس والتأنيب عنه بطلانه وسيأتي عن زفر نحوه في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز نكاح الزانية مع قول احمد انه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح امهاا وبنتها مع قول أبي حنيفة واجد يتعلق تحريم المصاهرة بالزنا وزاد عليه أحمد فقال اذا لا ط بغير حرمت عليه أمه وبنته فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يخفى على القطن ووجه تحريم الام بالقواط في ولدها لذكر كونها محلا لولادته كالأنثى على حد سواء تعظيما للصل * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطؤها من غير عدة لكن يكره وطء الحاملة المذكورة حتى تضع مع قول مالك واجد انه يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها ومع قول أبي يوسف اذا كانت حاملا حرم النكاح حتى تضع وان كانت حائلا لم يحرم ولم تعد فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل المروءات من العلماء والمأخمين والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول افتاء النبي صلى الله عليه وسلم بحل ذلك وقال قد خرجا من سفاح الى نكاح ووجه القولين الآخر ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجد ومالك في أحدى روايتيه انه يحرم على الرجل نكاح المتولدة من زناه مع قول الشافعي ومالك في الرواية الأخرى انها تحل مع الكراهة فالأول مشدد خاص بأهل الورع بعد التوبة والثاني مخفف خاص بأراذل الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة بتحریم الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين مع قول داود بإباحة الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين وهو رواية عن أحمد وفي رواية لأبي حنيفة انه يصح نكاح الاخت على اختها غير انه لا يحل له وطء المنكوحه حتى يحرم الموطوءة على نفسه فالأول مشدد ويؤيده ظاهر قوله تعالى وان تحببوا بين الاختين والثاني مخفف لأن سياق الآية إنما هو في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاختين بملك اليمين والثالث مخفف في جواز العقد على القتل لكن من غير وطء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من أسلم ومهنته أكثر من أربع يختار منهن أربعا ومن الاختين واحدة مع قول أبي حنيفة ان كان المقدوم عليهن في حالة واحدة فهو باطل وان كان في عقود مع النكاح في الأربع الأول وكذلك الاختان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان نكحه الكفار محصية تتعلق بها الأحكام كعلق نكحه المسلمين مع قول مالك انها فاسدة فالأول مخفف على الكفار

والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم تعرض السلف للبعض
عن انكسبتهم في الضاد والهاء ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
امرنا فهو رد ويمكن تشديد عقدهم اذا اسلم بسهولة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لا يجوز للحر نكاح الائمة الا بشرطين خوف الفتنة وعدم الطول لنكاح خرمع قول أبي حنيفة
انه يجوز للحر ذلك مع فقد الشرطين وانما المانع عنده من ذلك ان يكون تحت زوجته حرة ومعتدة
منه فالاول فيه تشديد محمول على اهل الشرف والمحبة الذين يرون نكاح الاماعتضدهم
عارا وتقصافي النسب والثاني مخفف محمول على آحاد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان *
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصلح للمسلم نكاح الائمة الكتابية مع قول أبي حنيفة يجوز
ذلك مع عدم الشرطين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول على حاليين كافي المسئلة
قبله فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للعبد ان يجمع
بين الاربع سوى بين زوجتين فقط مع قول مالك انه كالحرفي جواز الجمع بين اربع فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي اجدا انه
لا يجوز للحر ان يزني نكاح الاما على امة واحدة مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز له ان
يتزوج من الاما اربعا كما يتزوج من الحرائر فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يتزوج
بامرأة زنيها ويجوز له وطؤها من غير استبراء به قال أبو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من
غير استبراء بحضنة أو بوضع الحمل ان كانت حاملا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك يكره التزوج بازانية مطلقة مع قول أحد لا يجوز ان
يتزوجها الا بشرطين وجود التوبة واستيرائه ابره نزع الحمل أو بالاقرار أو بالشهادة فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني على حال اهل اليرع
بمدونتهم وهمل الاول على آحاد الناس وذلك ان الناس يلونون بأهل اليرع اذا تزوجوا زانية
قبل ظهور توبتها الخالة للناس وحملها على الصدق في التوبة بخلاف آحاد الناس الذين
يقعون في الزنا * ومن ذلك قول الائمة كلهم ان نكاح المتعة باطل مع قول زفر من الحنفية
ان الشرط يسقط ويصح النكاح على التأييد اذا كان بنقذ التزويج وان كان بإفظ المتعة فهو
موافق للمعاصرة في البطان فالاول مشدد لتفسخ نكاح المتعة باجماع الائمة والثاني مخفف
بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي واجدان نكاح
الشمار باطل مع قول أبي حنيفة ان المفدحج والمهر ناسد فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ما ذكر زوجها على ان يغلبها المطلقة
ثلاثا وشرط انه اذا وطئها فهي ملاتي أو فلان نكاح انه يصح النكاح دون الشرط وفي حلها
للاول عند روايتان مع قول مالك انها لا تحل للاول الا بعد حصول نكاح صحيح صدر عن
رغبة ومصدق من غير قصد تحليل ووطؤها حلالا وهي طاهرة غير حائض فان شرط التحليل

أو فواء فسد العقد ولا تحل الثاني ومع قول الشافعي في أصح القولين أنه لا يصح النكاح ومع قول أحمد لا يصح النكاح مطلقا فالأول فيه ضعيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجوه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا تزوجها ولم يشترط تحليلها ولكن كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة عند الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تزوج امرأة وشترط أن لا يزوج ولا يشرى عليها ولا يقيمها من بلد أو دارها ولا يسافر بها فالعقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط وأما مهر المثل لأن هذا شرط يحرم المحلل فكان كالمشترط أن لا تسلمه نفسها مع قول أحمد أن العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاء به ومتى خالف شيئا من ذلك فلا خيار في الفسخ فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

•(باب الخيار في النكاح والزواج بالعب)•

أعلم أنه ليس في هذا الباب مسائل تجمع عليها * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا فسخ بشئ من العيوب وإنما للمرأة الخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي أنه ثبت في ذلك كله الخيار إلا في العتق ومع قول أحمد بثبوته في الكل وأعلم يا أخي أن العيوب المثبتة للخيار تسعة أشياء ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والبرص وإثنان مختصان بالرجال وهما الحب والعنة وأربعة يختص بالنساء وهي القرن والرقق والعتق والعقل فأحب قطع الذكر والعنة الجزع عن الجماع بعد الانتشاء والقرن عظم يكون في الفرج يمنع من الوطء والرقق انسداد الفرج والعتق انخراق ما بين محل الوطء ونخرج البول والعقل يحكم بكونه في الفرج وتبين رطوبة تمنع من الجماع فالأول من الأقوال مشدد على الزوج والشافعي فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول فخيرت المرأة وكذلك بعد الدخول إلا أن العيب عند الشافعي وأما إذا حدث العيب بالزوجة فلا فسخ على الزوج * ومن ذلك قول مالك والشافعي في الأول الآخر أنه لا خيار له إلا أن فسخه على المرأة مشدد على الزوج إلا في العنة عند الشافعي والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا اعتنت وزوجها رقيقا أنه يثبت لها الخيار مادامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت بممكنته من الوطء فهو رضى به مع قول الشافعي في أصح أقواله أن لها الخيار على الفور والثاني إلى ثلاثمائة يوم والله تعالى أعلم بممكنته من الوطء فالأول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة تشديد وأقول الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وجه قول أبي حنيفة وأقول الثاني من أقوال الشافعي المحاق للعتق بخيار المجلس والشرط في البيع ووجه كون الخيار هنا على الفور المحاقه بالإطلاع على عيب المبيع * ومن ذلك

الأئمة الثلاثة إذا عتقت الأمة فزوجها حراً فلا خيار لها مع قول أبي حنيفة أنه ثبت لها الخيار مع حرته فالأول مشدد على المرأة والثاني مخفف عاياً ووجه الأول تساويهما في الحرمة بالتقريب ووجه الثاني أنه كأنما اعتقد التكاح فلا ينبغي تزويجها إلا بمن ترضاه فقد ذكره لا مرأتوفيه غير الصواب التي في هذا الباب والله تعالى اعلم

• (كتاب الصداق) •

اعلم اني لم أرفعه شيئاً من مسائل الاجماع والاتفاق الا اتفاقهم على استقرار المهر عت أحد الزوجين • وأما ما اختاروا فيه من ذلك قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيهما ان التكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الرويتين الاخرين لما كان واحداً أنه يفسد به إذا صدق فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان فساد المهر لا يتعلق له بذات التكاح فيصم التكاح ويلزم الزوج بذلك المهر أو مهر المثل ووجه الثاني ان المهر طريق إلى باحة التكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للصلاة ويؤيده حديث قد استعملتم فروجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة وفي نيته أن لا يوفيها صداقها قال الله يوم القيامة وهوازن • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن أقل الصداق مقدار مع قول الشافعي وأحمد أنه لا حد لاقله وعلى التقدير فقال مالك وأبو حنيفة أنه ما يقطع به بنا السارق وهو عشرة دراهم أو ديناراً عند أبي حنيفة أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم عند مالك فالأول من أصل المسئلة مشدد خاص بأحد الزوجين الذين يقع منهم النزاع فيكون التقدير أنفع لهم ليرجعوا إليه والثاني مخفف لأن فيه رد الحكم إلى ما ترضى به الزوجة أو وليها من قليل أو كثير فالزوج جعل الصداق ملء جلا لا يوردها فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايتيه أنه يجوز جعل تعليم القرآن مهرًا مع تولي أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أنه لا يكون مهرًا فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تصريح السنة بجواز أخذ الجارية ووجه الثاني أن المال هو اللزق يجعله صداقاً للمتعيل القلوب إليه فيحصل به التأليف بين الزوج والزوجة وأما ما أكثر ما هو منادى في الناس فتعظيم دينارا فيعبد له لأنه أكثر من أن تعلمه آية أو حديثاً أو يصير بملك لأجل ذلك أكثر ويحتمل أن الإمام أبا حنيفة قد احتل كلام الله عز وجل أن يكون عرضاً عن الاستمتاع بجلدة دبت بدم الحبض والنفس ولا تساوي فلما رزق السوق لو قطعت وبيت • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المرأة تملك الصداق بالمعظم من قول مالك أنها لا تملكه إلا بالحوال أو بموت الزوج فلا تنطقه بمجرد العقد وإن الملك يعقبه فالأول مشدد والثاني فيه تنقيح فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا طلقها مهرها فله أن يسافر بزوجة حيث شاء مع قول أبي حنيفة في إحدى روايتيه أنه لا يخرجها من بلدها إلى بلد آخر وعليه ما غوى كإتيان صاحب كتاب الاعتبار لصادق الزمان فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة والله اعلم وأحمد في أصح روايتيه أن المفوضة إذا

تزوجت ثم طلق قبل الميس والفرص فليس لها الا التمة مع قول احمد في الزاوية الاخرى
ان لها نصف مهر التل ومع قول مالك ان التمة لا تنجب لها بحال بل هي مستحبة فقط فالاول
والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه اجاب التمة على القول
الاول انها من المرفوع وحسن المعاملة والمباشرة ووجه الثاني القياس على طلاق المرفوع
لها مهر ووجه الثالث ان الفوضة لم تعلق اهلها بالهر كل ذلك التعلق فكانت التمة لها مستحبة
ويعم جل الوجوب على حال الاكابر من اهل الورع والثاني على حال اخلا الناس * ومن
ذلك قول ابى حنيفة ان التمة اذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة اوثاق درع وخارج ملحقة بشرط
ان لا يزيد ذلك على نصف مهر التل مع قول الشافعي في اصح قوله واحد في احدي روايتيه ان
ذلك مفروض الى اجتهاد المحاكم قدورها بظهوره قال الشافعي والمستحب ان لا تقص عن ثلاثين
درهما وله قول آخر انها تهم بما يطلق عليه الاسم كالصدق قطع بما قل وكثر وفي رواية لاحد
انها تقدر بمكة تنجز بها في الصلاة وذلك ثوبان ودرع وخارج لا يقص عن ذلك فالاول فيه
تشديد بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما سنده فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل
ذلك يجوز على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه * ومن ذلك قول ابى حنيفة ان مهر
النسل مستحب بقراباتها من العصباء خاصة ولا مدخل في ذلك لاهلها ولا لخالها الا ان تكون من
نفس غير تها مع قول مالك انه يعتبر بأحوال المرأة في جمالها وشرفها وما لها دون انسابها الا ان
يمكن من قبيلة لا يردن في صداقهن ولا يقصن ومع قول الشافعي انه يعتبر بقراباتها العصباء فقط
غير اعي حال اقرب من نسب اليه واقربهن اخت لا بوبن ثم لاب ثم بنات اخ ثم عات كذلك
فان تعدنسا العصباء او حول مهرهن فارحام كبنات وخالات ويعتبر سن وعقل وبار وبكارة
وما اختلف به غرض فان اختصت بفضل او غيره زيدوا تقص لائق بالحال ومع قول احمد هو مقدر
بقراباتها النعمان العصباء وغيره من ذوى الارحام فالاول فيه تشديد والثاني بفضل والثالث
مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل هذه الافعال
تختلف باختلاف احوال الناس * ومن ذلك قول الامم الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض
الصدق فالقول قول الزوجة مطلقا مع قول مالك ان كان العرف جاريا في تلك البلد دفع المقتل
قبل الدخول كما كان بالمدينة فاقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالاول
مخفف على تزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول ابى حنيفة والشافعي في ارجح قوله ان الذي يده عقدنا النكاح هو الزوج مع قول مالك
والشافعي في القديم انه الولي ومع قول احمد في اخدي روايته كذهب الشافعي في الجديد والثانية
كذهب مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى ان لا يمكن من الاقوال وجها فان فهو الولي فيه
مصلحة للزوج وهو الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
ابى حنيفة ان البعد اذا تزوج خبرا دن سبيله ودخل بالزوجة وقدمى لها مهر الا لم يرمه شي
في الحال فان سبق لزمه مهر مثلها مع قول مالك ان لها اسمي كله ومع قول الشافعي ان لها مهر

المثل وانما يتعلق بذمة العبد وعن أحد روايتان فالأول مخفف على العبد والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع كالمذهبين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الثبوت سواء دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك ان الزيادة ثابتة ان دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنده ومع قول الشافعي هي مئة مستأنفة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطلت ومع قول أحد حكم الزيادة حكم الاصل فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان المرأة اذا سلت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلا به اثم امتنع عنه بعد ذلك جاز لها مع قول مالك والشافعي ليس لها منه بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد الخلوة فالأول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين لا يفتي على القطن * ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قوله ان المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلوة وان لم يطأ ومع قول أبي حنيفة وأحمدان المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وان لم يحصل وطء * فالأول مخفف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوله والائمة الثلاثة ان وليمة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الآخر انها واجبة فالأول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر يختلف باختلاف اخلاق الناس في المجود والنساء فحب على أهل المروءة وتسحب لغيرهم * ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أظهر القولين وأبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتهم ان الاجابة الى وليمة العرس واجبة مع قول الائمة المذكورين في القول الآخر لهم انها مستحبة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على ما ذكرنا على عدم اجابته فتنة والثاني على ضد ذلك والمحمد لله رب العالمين * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه انه لا بأس بالتأخر في العرس ولا يكره التمسك به مع قول مالك والشافعي بكرهه * فالأول مخفف خاص بما اذا لم يكن فيه نسبة الى دناءة الهمة والمروءة والثاني فيه تشديد ولعله محمول على ما اذا ترتب على ذلك دناءة همة ومروءة كما هو حال غالب الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تسحب وليمة غير العرس كالحمتان ونحوه مع قول أحمدانها لا تسحب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله أعلم

(باب القسم والنشوز وعشرة النساء)

اتفق الائمة على أن القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجته مع أمة وعلى انه لا يجب التسوية في الجماع بالاجماع وعلى ان النشوز حرام تسقط به الثقة بالاجماع وعلى انه يجب على كل واحد من الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما بذل ما وجب عليه من غير كراهة

ولا مطل بالاجماع وعلى انه يجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن وعلى ان له منعها من الخروج وعلى انه يجب على الزوج المهر والنفقة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي ان العزل عن المحرقة ولو بغير اذنها جائز مع النكاح مع قول الاثمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا باذنها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم تحققنا ان الله تعالى يخلق من ذلك الماء بشرا فقد يلحق المني الفساد فلا ينقد منه ولد ووجه الثاني ان الاصل الانقضاء والفساد عارض والاصل عدمه ويقاس على ذلك عزل المحرقة كانت تحت أمه فالشافعي يجوز العزل عنها بغير اذن سيدها والاثمة الثلاثة يحرمون ذلك الا باذن سيدها والله اعلم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا تزوج بكرا اقام عندها سبعة أيام أو ثنيا اقام عندها ثلاثة أيام ثم دارا القسمة على نسائه في صورتين مع قول أبي حنيفة ان الجديدة لا تفضل في القسم بل يسوى بينهما وبين الملائي عنده فالاول مشدد على الزوج وبه جاءت الاحاديث والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان للرجل أن يسافر ببعضهن من غير قرعة وان لم يرضين مع قول مالك في إحدى روايتيه واجد والشافعي انه لا يجوز الا برضاهن وان سافر بغير قرعة ولا تراض وجب عليه القضاء لهن عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك في الرواية الاخرى لا يجب عليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية مشدد في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم

• (كتاب الخلع) •

اتفق الاثمة على ان الخلع مستقر المحكم خلافا للكرين عبد الله المزني السابعي الجليل في قوله ان الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشئ واتفق الاثمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها القبح منتظرا وسوء عشرة جاز لها ان تخالعه على عوض وان لم يكن من ذلك شيء وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز ولم يكره خلافا للزهرى وعطاء وداود في قولهم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة أي لانه عبث والعبث غير مشروع وغير المشروع مردودوا تفقوا على ان الخلع يصح مع غير زوجته بان يقول أجنبي للزوج طلق امرأتك بألف مثلا وقال أبو ثور لا يصح هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق للاثمة الاربعة في الباب * وأما ما اختلف فيه الاثمة من ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أنه لم يكره في إحدى روايتيه ان الخلع طلاق مع قول أحمد في أصح روايتيه انه فسخ لا يتعص عددا وليس بطلاق وهو القديم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري اصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة وبلفظ الخلع وأن لا ينوي به الطلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره بأكثر من المسمى مع قول أبي حنيفة ان كان النشوز من قبلها أكثر اخذاً أكثر من المسمى وان كان من قبله كره أخذت شيئا مطلقا ومع

الكراهة ومع قول أحد بكرة المخلع على أكثر من المسمى مطلقا فالأول مخفف والثاني مفصل
والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن حكم المحل في العقد حكم العقد
فكما له أن يزيد في المهر ما شاء فكذلك في عوض المخلع ووجه الأول من شق التفصيل أن
الضرورة منها أكثر فصار للزوج أن يشدد عليها بأخذ ما زاد على المسمى ووجه الشق الثاني أنه من
جهة أخذ أموال الناس بالباطل وهو خاص بأهل الدين والورع وأما غيرهم فربما أخذ ذلك
مع كونه ظالما عليها بسوء عشرته وصكته بخلفه وشيخ نفسه ومضاررتها بالتزويج والتسري عليها
ويرى أنه بعد ذلك خالص من تبعها والمحال أنه تحت حكمه في الآخرة فإنه لولا كثرة أياذنه
لها ما قدت نفسها منه بمال حتى تسريح منه ومن رؤيته ووجه قول أحد أن الزائد على المسمى
خارج عن حكم العدل فالحق يتصرف السفيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يلحق المختلفة
الطلاق في مدة العدة مع قول مالك أنه إن طلقها عقب خلعها متصلا بالمخلع طلق وإن انفصل
الطلاق عن المخلع لم يطلاق مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يلحقها الطلاق بمال فالأول مشدد
على الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه كل من
الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ليس للأب أن يحتلع ابنته الصغيرة بشئ من
مالها مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي أن له ذلك وكذلك ليس له أن يحتلع زوجة ابنه
الصغير عند الأئمة الثلاثة مع قول مالك بأن له ذلك فالأول في المسئلتين مشدد على الأب والثاني
فيهما مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنها لو قالت طلقني
ثلاثا على ألف فطلقها واحدة استحق ثلث الألف مع قول مالك أنه يستحق الألف كله سواء
طلقها ثلاثا أم واحدة لأنها تملك نفسها بالواحدة كما تملك بالثلاث ومع قول الشافعي أنه يستحق
ثلث الألف في المحالين ومع قول أحمد أنه لا يستحق شيئا في المحالين فالأول مخفف والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والربع مخفف جد العدم مطابقة فعله
للسؤال فمع المخلع ولغا المال * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها لو قالت طلقني واحدة
بألف فطأها ثلاثا طأمت واستحق الألف مع قول أبي حنيفة أنه لا يستحق شيئا واطلاق ثلاثا
فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

(كتاب الطلاق)

اتفقوا على أن الطلاق مكروه في حالة استقامة الزوجين بل قال أبو حنيفة بقرينه واتفقوا
على تحريم الطلاق في الحيض المدخول بها وفي طهر جامع فيه إلا أنه يقع وكذلك جمع
الطلاق الثلاث يقع مع النهي عن ذلك نهى تحريم عند بعضهم ونهى كراهة عند بعضهم وكذلك
اتفقوا على أنه إذا قال لزوجته أنت طالق نصف طلاقه طلاقه واحدة خلافا لداود في قوله
أنه لا يقع شئ والفقهاء كلهم على خلافه وعلى أن الزوج إذا قال لنفسه المدخول بها أنت طالق
بأنه منه كالطلاق الثلاث هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا
فيه من ذلك قول أبي حنيفة رجه الله أنه يعص تطبيق الطلاق والملك بالتق فيلزم الطلاق

والمتى سوا ما طلق او عم او خصص وصورته ان يقول لاجنية ان تزوجتك فانت طالق
 اكل امرأة اترزجها فهي طالق او يقول لبيد ان حلكك فانت حرا وكل عدا شتره فهو حر
 مع قول مالك انه يلزم الطلاق والعتق اذا خصص او عين قبيلة او قرية او امرأة بعينها لان
 اطلق او عم ومع قول الشافعي واجدانه لا يلزمه الطلاق والعتق مطلقا فالاول مشدد والثاني
 مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وأدلة هذه الاقوال مسطورة في كتب
 العلماء من كل مذهب * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الطلاق يعتبر بالرجال مع قول أبي
 حنيفة انه يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة ان الحر يملك ثلاث تطلقات والعتق تطلقتين مع
 قول أبي حنيفة ان المحرة تطلق ثلاثا والامة اثنتين حرا كان زوجها او عبدا فالاول مخفف على
 الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا
 علق طلاق زوجته بصفة كقولها ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها لم تغل المحلوف عليه
 في حال اليقونة ثم تزوجها ثم دخلت فان كان الطلاق الذي ابانها دون الثلاث فاليمين باقية
 في النكاح الثاني لم تغل فيحتم بوجود الصفة مرة اخرى وان كانت ثلاثا انحلت اليمين مع قول
 الشافعي في اصح الاقوال انه متى طلقها طلاقا بلا ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف عليه
 انحلت اليمين على كل حال ومع قول احمد يسود اليمين سواء كانت بالثلاث او بمادونها اما اذا
 حصل فعل المحلوف عليه في حال اليقونة فالائمة الثلاثة على ان اليمين لا تعود مع قول احمد
 انه تعود اليمين بعد النكاح فالاول في المسئلة مفصل والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول
 في المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك انه اذا جع الطلقات الثلاث دفعة واحدة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي انه
 طلاق سنة وهو احدى الروايتين عن احمد واختارها الخراقي فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على حال اهل العلم والحلم والثاني على اهل
 الجهل والرعونات * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا قال لزوجته انت طالق عدد الزم
 والتراب انه يقع طلاق واحدة تبين بهام قول الائمة الثلاثة انها تطلق ثلاثا فالاول مخفف من
 حيث حكمه باليقونة الصغرى والثاني مشدد * ومن ذلك قول اصحاب أبي حنيفة ومالك واحمد
 ان من قال لزوجته ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع عليه طلاقه مخبرة
 ويقع بالشرط قيام الثلاث في الحال مع قول الرافعي والنووي انه يقع المخبر فقط فضلا لدور ومع
 قول المزني وابن سريج وابن الحداد والفتال وابي حامد وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع
 طلاق امسلا وحكي ذلك عن نص الشافعي ومن اصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث
 كذهب الجماعة قال النووي والفتوى على وقوع المخبر فقط فالاول فيه تخفيف من وجه
 وتشديد من وجه والثاني مخفف على الزوج فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من الاقوال
 وجه لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واجدان كتابان الطلاق يقتصر
 الى نية او دلالة حال مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف والثاني مشدد

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو انضم الى هذه الكتابات دلالة
 حال من النصب اورد ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكتابات
 وان كان في حال النصب ولم يجز ذكر الطلاق صدق في ثلاثة النصوص من الكتابات وهي اعتدى
 واختارى وامرك بيدك ولا يصدق في غير ما مع قول مالك ان جميع الكتابات الطاهرة متى قالها
 مستثنا او يحسبها عن سؤلها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم ارده ومع قول الشافعي ان
 جميع الكتابات تقتصر الى النية مطلقا كما ومع قول احمد في احدى روايته يقتصر في الاخرى
 لا يقتصر الا ان با حنيفة الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق واما لفظ السراح والفراق فلا يقع
 به طلاق عنده فالاول مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول ابى حنيفة انه اذا نوى بالكتابات الطاهرة الطلاق ولم ينو عددا وكان جوابا عن سؤلها
 الطلاق يقع طلاقا واحدة مع يمينه مع قول مالك ان كانت الزوجة مدخولا بها لم يقبل فيه الا ان
 يكون في خلع وان كانت غير مدخول بها قبل ما دعيه مع يمينه ويقع ما ينويه من دون الثلاث
 وفي رواية اخرى له انه لا يصدق في اقل من الثلاث ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما دعيه
 في ذلك من اصل الطلاق واعداه ومع قول احمد متى كان مهادا لانه حال او نوى الطلاق وقع
 الثلاث نوى ذلك ام لم ينو كانت مدخولا بها او غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل
 والثالث كذلك مخفف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة ان
 الكتابات المحقة كاترجي واذهبي وانت محلاة ونحو ذلك كالكتابات الطاهرة على حد سواء مع قوله
 انت خلية بريئة بائن بنة بئله اعز في اغربي حبلك على غاربك انت حرة امرك بيدك اعتدى المحق
 باهلك فان لم ينو عددا وقعت واحدة وان نوى الثلاث وقعت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة مع
 قول احمد والشافعي انه ان نوى بها طلقين كانت طلقين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة انه اذا قال اعتدى او استبرئ رجلك
 ونوى بها ثلاثا وقعت واحدة فجميعه مع قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء
 وكانت مع ذكر الطلاق او في غضب فحيث شذيق ما فواء مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها
 الا ان نوى الطلاق ويقع ما فواء من الصدق في المدخول بها والافطقة ومع قول احمد في احدى
 روايته انه يقع الثلاث وفي الاخرى له يقع ما فواء فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل
 والرابع مرجح الى المذهبين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة واحد
 نذر لوقال زوجته انا منك طالق اورد الامر اليها فقالت انت متى طالق لم يقع شيء مع قول مالك
 الشافعي انه يقع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 لا يصح لانه طلاق نفسها لان ذلك من مقام الزوج من حيث له قائم عليها دون العكس ووجه
 الثاني انه كالوكيل الاجنبى في طلاق نفسها * ومن ذلك قول ابى حنيفة انه لو قال لزوجته
 ت طالق ونوى الثلاث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي واحمد في احدى روايته انه يقع
 ثلاث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى

حنيفة انه لو قال زوجته أمرك بيدك ونوى الملاق فطلعت نفسها ثلاثا فان نوى الزوج الثلاث
وقعت واحدة أو واحدة لم يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما وقعت من عدد الطلاق اذا أقرها
عليه فان نكرها حلف وثبت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث الا
ان نواها الزوج وانه ان نوى دون الثلاث لا يقع الا ما نواه ومع قول أحمد يقع الثلاث سواء نوى
الزوج الثلاث أو واحدة فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث مع اختلاف انقطاع التفصيل
والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قال
لزوجته طلق نفسك فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي وأحمد انه يقع واحدة
فالأول مخفف على الزوج والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لو قال لغير مدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقعت واحدة مع
قول مالك رحمه الله انه يقع ثلاث فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول ان طلاق غير
المدخول بها يكفي فيه واحدة لكون المراد به البينة الصغرى القائمة مقام البينة الكبرى
في البعد عنها لعدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنفس
بالطلاق الاعقب الخاصة والغضب فأخذ بالطلاق الثالثة وسوى بالأولى والثانية ووجه
الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول بها * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قال
لمدخول بها أنت طالق أنت طالق وقال أردت افهامها بالثانية والثالثة وقع الثلاث
مع قول الشافعي وأحمد انه لا يقع الا واحدة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان طلاق الصبي العاقل لا يقع
والمراد به من يقل أمر الطلاق مع قول أحمد في أظهر رايته انه يقع وبه قال الجماهير والكرخي
من الحنيفة والمزني وأبو ثور ومن الشافعية فالأول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد
عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو طلق أو اعتق مكرها
وقع الطلاق وحصل الاعتاق مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يقع اذا نطق به دفعا عن نفسه
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان المكره اسم
فاعل خبره بين احتمال ذلك الضررين وقوع ما كره عليه فكأنه اختار وقوع الطلاق
أو العتق لاسما والشارع منشوف الى العتق ووجه الثاني الاخذ بمعموم رخصة الله تعالى فانه اذا
كان المحكوم بالكفر لا يصح مع الاكراه مع كونه أعظم الذنوب فكيف بأحد فروع الدين * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى رواياته ان غلبة الطن في وقوع ما هدبه كافي في حصول
الاكراه مع قول أحمد في الرواية الأخرى واختار ما أخرجه في انه لا يكون اكراهه ومع قول أحمد
في الرواية الثالثة عنه ان الاكراه ان كان بالقتل أو القطع للطرف فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا
فالأول فيه تخفيف على المكره اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ويحتمل ان يكون الأول في حق آحاد الناس الذين لا صبر عندهم من القرفهين
في الدنيا والثاني في حق أهل الصبر والاحتمال من العلماء الصامتين أو اللصوص ممن يخاف

العيب ويستحي أن يقول أنه إذا أسلم الوالي جلده وكذلك القول في الثالث المفصل * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا فرق بين أن يكون المكره السلطان أو غيره كعص أو متغلب مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيهما أن الأكره لا يكون إلا من السلطان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه إذا قال لزوجته أنت طالق إن شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يقع فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا شك في الطلاق لا يقع مع قول مالك في المشهور عنه أنه يظن الإيقاع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على أحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا طلق المريض زوجته طلاقاً بائناً مات في مرضه الذي طلق فيه أنها ترث منه وهو لا فاهر من أقوال الشافعي إلا أن أبي حنيفة يشترط في إرثها أن لا يكون الطلاق عن طلب منها وهو قول الشافعي في القديم ثم على قول علي من بورها إلى متى ترث فعلى أبي حنيفة ترث مادامت في العدة فإن مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وله رواية أخرى أنها ترث ما لم يتزوج وبه قال أحمد وقال مالك ترث وإن تزوجت وللشافعي ثلاثة أقوال كذا هذا المذهب فالأول من الأقوال في أصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه ولكل من القوانين وجه ووجه قول أبي حنيفة أنها ترث مادامت في العدة دون ما إذا انقضت كونها في حياته مادامت في العدة بخلاف ما إذا انقضت وكذا القول في قوله ما لم يتزوج فإنها بسبيل أن ترجع إليه ما لم يتزوج ووجه قول مالك أنها ترث وإن تزوجت زيادة العقوبة عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال لزوجته أنت طالق إلى سنة طلق في الحال مع قول الشافعي أنها لا تطلق حتى تسلم السنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي لو قال من له أربع زوجات زوجتي طالق ولم يبين طلق واحدة منهن وله صرف الطلاق إلى من شاع منهن مع قول مالك وأحمد أنهن يطلعن كلهن فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا أشار بالطلاق إلى ما لا ينفصل من المرأة مع السلامة كاليد فان أضلفه إلى أحد خمسة أعضاء الوجه والرأس والرقبة والفهر والفرج وقع وفي معنى ذلك عنده الجزء السابع كالنصف والربع قال وإن أضافه إلى ما ينفصل في حال السلامة كالسنن والظفر والشعر لم يقع مع قول الأئمة الثلاثة أن الطلاق يقع بجميع الأعضاء المتصلة كالأصبع وأما المنفصلة كالشعر فقال مالك والشافعي يقع بها خلافاً لاجد فالأول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول الأول من الأعضاء المنفصلة والثاني من الأقوال في المنفصلة مخفف بعدم الوقوع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال المذكورة وجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

اتفق الاثمة على جواز ارتجاع المطلقة وعلى ان من طلق زوجته ثلاثا لم تحل له الابدان تسكح
زوجا غيره ويبدأ بما في نكاح صحيح وعلى ان المراد بالنكاح الصحيح هنا الوطء وأنه شرط في جواز
حلها للأول وان الوطء الأول في النكاح الفاسد لا يحلها الا في قول الشافعي هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة واحد في اظهر روايته أنه
لا يحرم وطء الزوجة مع قول مالك والشافعي واحد في القول الا نراه يحرم فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول انها في حكم الزوجة بدليل محقق
الطلاق لها والايلاء والظهار والعان منها والارث لها منه وارثه منها ووجه الثاني انه بطلاقها
صارت اجنبية بدليل انه لا بد في حلها من قوله راجعتك الى نكاحي ونحو ذلك * ومن ذلك
قول ابي حنيفة واجدان الرجة تحصل بوطئها ولا يحتاج معه الى لفظ سواء نوى الرجة به
ام لا مع قول مالك في المشهور انه لا تحصل به الرجة الا ان نواهيه ومع قول الشافعي لا تصح
الرجعة الا بلفظ فالأول مخفف والثاني فيه تشديد في احديثي التفصيل والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه على انه ما وطئها الا وقد نوى رجعتها اذ بعد
وقوع المؤمن في وطء من طلقها وهو لم ينوارتجاعها ووجه الثاني انه قد يقع في وطئها ما من غير
نية ارتجاعها فلا بد من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجة على انشاء عقد النكاح فلا بد فيه
من لفظ فالأقوال محمولة على احوال * ومن ذلك قول مالك واحد وابي حنيفة انه لا يشترط
الاشهاد في الرجة مع قول الشافعي في احدي قوليه واحد في احدي روايته انه شرط والاصح
عند اصحاب الشافعي في اظهر قوليه وكذلك اجد في اظهر قوليه ان الاشهاد مستحب قال شيخ
الاسلام الصفدي في كتابه رجة الامه في اختلاف الاثمة وما حكاه الرافي من ان الاشهاد شرط
عند مالك لم ادره في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره ان
مذهب مالك الاستحباب ولم يحك فيه خلافا وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في كتاب الايضاح
فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجيههما كنوجيه المسئلة قبلها فمن قال لا بد من اللفظ
في الرجة قال لا بد من الشهود وليشهدوا على اللفظ فان الثبوت لا يصح فيه اشهاد الا الشافعي فانه
وان اشترط اللفظ في الرجة فقد اغتفر عدم الاشهاد لكونها ماسا كالانشاء ومن قال لا يشترط
فيها اللفظ يقول لا يحتاج الى الاشهاد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان
وطء الزوجة في حال الحيض والاحرام لا يحل مع قول الاثمة الثلاثة نعم فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الوطء حال الحيض والاحرام ممنوع
منه شرعا فكأنه وطء في نكاح فاسد ووجه الثاني ان المحاض والحرة تحرير ووطئهما
عارض * ومن ذلك قول مالك في المسمى الذي يمكن جاعه انه اذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل
به الحمل مع قول الثلاثة انه يحصل به الحمل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الأول قول الشارع في حديث التحليل حتى تذوق عسلته ويدوق عسلتك
والعسلية هي اللذة بالجماع وذلك لا يكون الا بصروج المتى غالبا ووجه الثاني ان نفس الجماع

فيه ثلاثة وان لم ينزل وانما خروج المني من كمال الذئب دليل وجوب الفصل على من جامع ولم ينزل عند
الاثمة الاربعة خلافا لالدود وجا صفة من العصابة كما مر أول باب الفصل والله أعلم

• • • (كتاب الایلاء) • • •

اتفق الاثمة على انه اذا حلف بالله عز وجل أن لا يجمع زوجته مدة تزيد على أربعة اشهر كان
مولى وان حلف على أقل من ذلك لم يكن مولى وعلى أن المولى اذا فاء لزمته كفارة يمين بالله عز
وجل الا في قول قديم للشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب • وأما ما اختلفوا
فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة أن الحلف أن لا يطار زوجته أربعة اشهر ايلامو يروى مثل ذلك عن
أحمد مع قول مالك والشافعي في المشهور عنه انه ليس بايلاء فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامري مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا مضت الاربعة اشهر لا يقع بعضها
طلاق بل يوقف الامر لينيء أو يطلق مع قول أبي حنيفة انه متى مضت المدة وقع الطلاق فالأول
مخفف بالوقف والثاني مشدد فرجع الامري مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك وأحمدان
المولى اذا امتنع من الطلاق على قول الوقف يطلق عليه المحاكم وهو الاظهر من قول الشافعي
مع قول أحمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الآخر انه ان المحاكم يضيق عليه حتى
يطلق فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامري مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعي في أصح قوليه أن من آلى بغير اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعناق واليجاب
العبادات وصدقة المال لا يكون مولى سواء قصد الأضرار بها أو رفعه عنها كالرضع والبريضة
أو عن نفسه مع قول مالك انه لا يكون مولى الا أن يحلف حال الغضب أو يقصد الأضرار بها
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامري مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي انه لو ترك وطأ زوجته للأضرار بها من غير عيب أكثر من أربعة اشهر لا يكون مولى مع
قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه انه يكون مولى فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان • ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن • ومن ذلك قول مالك أن مدة
ايلاء الصده شهران حرة كانت زوجته وامعة مع قول الشافعي انها أربعة اشهر مطلقا ومع قول أبي
حنيفة أن الاعتبار في المدة بالنساء فمن كان تحتها أمة فتشهران حرة كان أو عبدا ومع قول أحمد
في إحدى روايتيه كذهب مالك والثانية كذهب الشافعي فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مفصل فرجع الامري مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك أن ايلاء الكافر لا يصح
مع قول الثلاثة انه يصح ومن فوائده معطائه بعد اسلامه بالعتق والطلاق فالأول مخفف على
الكافر والثاني مشدد عليه فرجع الامري مرتبتي الميزان والله أعلم بالصواب

• • • (كتاب الطهارة) • • •

اتفق الاثمة على أن المسلم متى قال لزوجه انت على كظهر امي كان مظاهرا منها لا يحل له وطؤها
حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة أو وجدها فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا وعلى انه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر والحربي وكذلك اتفقوا

على صحة ظهار البعد وأنه يكفر بالصوم وبالاطعام عند مالك إذا ملكه السيد وكذلك اتفقوا
على أن المرأة إذا قالت زوجها أنت على كظهر أُمي فلا كفارة عليها إلا في رواية اختارها الخواري
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك وأبي حنيفة أنه
لا يصح ظهار الذي مع قول الشافعي وأحمد أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الذي غير ملتزم أحكامنا في نفسه ووجه الثاني اكتفاؤه
بالتزامه للأحكام ظاهراً • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح ظهار السيد من أمته مع
قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن الوارد في التسمية إنما هو
في حق الزوجة ووجه الثاني أن السيد مالك للاستمتاع بأمته كالزوج فصح ظهاره • ومن ذلك
قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته حرة كانت أو أمة أنت على حرام فإن نوى الطلاق بذلك كان
طلافاً وإن نوى الطلاق ثلاثاً كان ثلاثاً وإن نوى ثنتين أو واحدة فواحدة فإن نوى القصر
ولم ينو الطلاق أو لم يكن له نية فهو عيب وهو مول إن تركها أربعة أشهر وقت عليه مطلقاً بثلاثة
وإن نوى الظهار كان مظاهراً وإن نوى العيب كانت عينا ويرجع إلى نيته كم أرادها واحدة
أو أكثر سواء دخل بها وغيره مع قول مالك أن ذلك طلاق ثلاثاً إن كانت مدخولاً بها أو واحدة
إن كانت غير مدخول بها مع قول الشافعي أن نوى بذلك الطلاق أو الظهار كان مانواً وإن
نوى العيب لم يكن عيباً ولكن عليه كفارة عيب وإن لم ينو شيئاً فالارجح من قوليه أنه لا شيء عليه
والثاني أن عليه كفارة عيب ومع قول أحمد في أظهر روايته أن ذلك صريح في الظهار وإنه لم ينو
وفيه كفارة الظهار والسابقة طلاق فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجه هذه الأقوال لا يخفى على القطن • ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد أن حرم طعامه وأشربه وأمته كان حالفاً وعليه كفارة عيب بالحنث من غير أن
يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما بأكل حريمه مع قول الشافعي
أن من حرم طعامه وأشربه وألبسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وإن حرم أمته فالارجح أنها
لا تحرم ولكن عليه كفارة عيب ومع قول مالك أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق
ولا كفارة عليه فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته أنه يحرم على المظاهر القبلة
واللس بشهوه مع قول الشافعي في أظهر قوليه أن ذلك لا يحرم فالأول مشدد خاص بأهل
الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس من العوام فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان •
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن المظاهر إذا وطئ وجب عليه أن يستأنف الصيام ولو
في خلال الشهرين إلا كان أوتها راعماً إذا كان أو ناسياً مع قول الشافعي أنه إن وطئ
في الليل لم يلزمه استئناف وإن وطئ بالظاهر طمأناً فسد صومه وأقطع التسابع وزمه
الاستئناف بنص القرآن فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
وجه الأول أن عدم التسابع رخصة والرخس لا تنطأ بالعاصي ممن جنى واستحق العقوبة

ووجه الثاني ظاهره ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في رواية أنه لا يشترط الإيمان في الرقة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي وأحد في الرواية الأخرى أنه يشترط فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الكفارة الغالب فيها كونها عقوبة لمن وقع فيها وذلك حاصل بوزن قيمتها ولو كانت كفارة ووجه الثاني أن الكفارة مما يتقرب به إلى الله فلا يكفي في الأدب التقرب إليه بمسبب الكفر كما ورد في الأنصبة والهدى ويصح حمل الأول على حال آحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع والأدب مع الله تعالى * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز دفع الكفارة إلى دعي مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر يصلح على حالين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب اللعان)

اتفق الأئمة على أن من قذف امرأته أو رجلاً بالزنا أو نفي جملها أو كذبته ولا بينة يارزعه المحدث له أن يلاعن وهو أن يكفر باليمين أربع مرات بالله أنه لمن الصادقين ثم يقول في الخامسة وإن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين فإذا لاعن زوجها حيث نأى المحدث له وأدركه باللعان وهو أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين فيما رآني به من الزنا ثم تقول في الخامسة وإن غضب الله عليها إن كان من الصادقين وإن فرقة الثلاثين وأربعة بين الزوجين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزوج إذا نكل عن اللعان يارزعه المحدث مع قول أبي حنيفة أنه لا حد عليه بل يجلس حتى يلاعن أو يقر ويحرم النكول يصير به الزوج فاسقاً وقال مالك لا يفسق حتى لا يحد فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في أنه يظهر روايته أن المرأة إذا نكلت حبست حتى تلاعن أو تفرع قول مالك والشافعي أنه يجب عليها المحدث بحد النكول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحد أن كل مسلم مع طلاقه مع لعانه حزين كانا أو عديين أو أحدهما عدلين كانا أو فاسقين أو أحدهما وعند مالك لا يصح طلاق الكافر ليكون النكحة الكفارة فأسدده وعلى ذلك لا يصح لعانه مع قول أبي حنيفة أن اللعان شهادة فقي قذف وليس هو من أهل الشهادة حد فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك السالب فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد إذا لاعن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا ينتفي عنه الولدان قذفها بصرح الزنا لا عن بالتحلف ولم ينتفي نسب الولد سواء ولدته لسته أشهر أو لا قل مع قول مالك والشافعي أن له أن يلاعن لنفي الحمل إلا أن مالكا اشترط أن يكون استبرأوا بثلاث حيضات أو بحيضة واحدة على خلاف بين أصحابه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ثبوت ذلك في السنة كما أشار إليه حديث أنظروا إليه أي إلى الحمل فإن جاءت به أجرح خلع السابقين ووجه الثاني حصول الرية بمجرد الحمل فيصح اللعان لأجله مبادرة للصلح من

العار * ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه ان الفرقة تقع بلعانها خاصة بتفرقة
الحاكم مع قول أبي حنيفة وأحمد في اظهر روايتيه انها لا تحصل الا بلعانها وحكم الحاكم
في قول فرقة ينكح مع قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما يتغنى بالنسب بلعانه وانما
لعانها يسقط المحذ عنها فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الفرقة ترتفع بتكذيب نفسه فاذا اكذب نفسه
جلد المحذ وكان له ان يترجها وهي رواية عن احمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في اظهر روايتيه
انها فرقة مؤبدة لا ترتفع بحال فالاول فيه تخفيف محمول على اراذل الناس والثاني فيه تشديد
محمول على خواص الناس من أهل الدين والورع والمروعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول أبي حنيفة ان فرقة اللعان طلاق لا فسخ مع قول الأئمة الثلاثة انها فسخ وفائدة ذلك
انه اذا كان طلاقا لا يتأبد التحريم حتى لو اكذب نفسه جاز له ان يترجها مع قول مالك والشافعي
انه تحريم مؤبد كالزنا فلا تحل له ابدا وبه قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وعطاء بن رباح
والاوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير انما يقع باللعان تحريم الاستمتاع فاذا اكذب نفسه
ارتفع التحريم وعادت زوجته له ان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو قذف زوجته
برجل بعينه فقال زنى بفلان لا عن للزوجة وحده للرجل الذي قذفه ان طلب المحذ ولا يسقط
باللعان مع قول الشافعي في ارجح قوله انه يجب عليه حد واحد لهما والثاني لكل منهما حد
فان ذكر القذف في لعانه سقط المحذ ومع قول احمد ان عليه حدا واحدا لهما وسقط بلعانها فالاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول مالك انه لو قال زوجه بازابة وجب عليه الحدان لم يقبضه وليس له ان يلاعن حتى يدعى
رؤيته بعينه مع قول أبي حنيفة والشافعي ان له ان يلاعن ولو لم يذ كر رؤيته فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة اربعة منهم
الزوج قبلت شهادتهم وتحذ الزوجة مع قول غيره انها لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف على
الزوجة فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزوجة لو لاعنت قبل
الزوج اعتد به مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني مشدد بتعالم القرآن
من العلماء من اوجب العتبات ومنهم من لم يوجب فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه يصح لعان الاخرس اذا كان يعقل الاشارة ويخفى الكناية وسلم ما يقوله
وكذلك يصح قذفه مع قول أبي حنيفة انه لا يصح قذفه ولا لعانه فالاول مخفف على الاخرس
والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه اذا ماتت
زوجه منه ثم رآها تزنى في العدة فله ان يلاعن ولو ظهر بها جل بعد طلاقه وقال كنت استبرأتها
بحيضه مع قول الشافعي انه ان كان هناك جل او ولد فله ان يلاعن والا فلا ومع قول أبي حنيفة
وأحمد انه ليس له ان يلاعن اصلا فالاول مشدد على الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف

فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول مالك والثاوي واجدانه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب التقدم غير امكان وطاوت بولد ستة اشهر من التقدم يلحق به كالمات به لاقل من ستة اشهر مع قول ابي حنيفة انه يلحقه اذا عقد عليها بحضرة المحاكم ثم طلقها عقب التقدم بولد ستة اشهر لا اكثر منها ولا اقل فان الولد حينئذ يلحقه بمحدوده قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد على الزوج بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنين فأتاها خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وابتأ بولاد من الثاني ثم قدم الاول ان الاولاد يلحقون بالاول ويتنفون من الثاني مع قول الائمة الثلاثة ان الاولاد يكونون للثاني وعند ابي حنيفة ايضا انه لو تزوج امرأة بالمغرب وهو بالشرق فأتت بولد ستة اشهر من المقد كان الولد ملحقا به وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما فيها للوجود المقد فالاول مشدد على الزوج الاول والثاني مخفف على الثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول الشارع صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وقدمت فراسا زوجها بالمقد فالولد له بنس الشارع اذا لاحكام يرجع وضعها اليه ولو لم يقبلها بعض العقول ووجه الثاني ظاهرا لا يحتاج الى دليل والله سبحانه وتعالى أعلم

•(كتاب الايمان)•

اتفق الائمة على ان من حلف على يمين في طاعة لزمه الوطام بها وعلى انه لا يجوز للكلف ان يجعل اسم الله عرضة للايمان بمنع به من برونه ورحم وعلى ان الاول له ان يحنث ويكفر اذا حلف على ترك برونه بترجع في الايمان الى التوبة وعلى ان اليمين بالله تعالى تنقذ جميع اسمائه المحسني وماثم الاما هو حسن كارجن الرحيم والمحي وبجميع صفات ذاته انه كعزة الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم الله فلم يره يميننا واجمعوا على انه اذا حلف على امر مستقبل ان يفعله أو لا يفعله وحنث وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال وعهدا لله وميثاقه فهو يمين وعلى انه لو حلف بالمصنف ان يدينه وجبت عليه الكفارة اذا حنث خلافا لمن لا يستدبقونه ونقل ابن عبد البر اتفاق العصابة والتابعين على انقاد اليمين بالحلف عليه وجوب الكفارة اذا حنث وكذلك اتفق الائمة على ان الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة أو في معصية أو مباح وعلى انه لو حلف لشر بن ماعز الكوز فلم يكن فيه ما لم يحنث خلافا لابي يوسف في قوله انه يحنث وعلى انه اذا قال والله لا كفت فلانا حينا ونوى به شيئا معينا انه على ما نواه وكذلك لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فأتت طالق ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وعلى انه لو حلف لقتل فلانا وكان مائة او هو لا يعلم بموته لم يحنث وكذلك اتفقوا على ان كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة والمخالف غير في فعل ايها الشافعيان لم يجدوا نقل الى حيايم ثلاثة ايام واجمعوا على انه لا يجرى في الاعاق الا رقة مؤمنة سليمة من النيوب خالية من الشركة خلافا لابي حنيفة فانه لم يمتد الايمان في الرقة قال العلماء وهو مشكل لان العرق ثمرة مخلصة رقة لعبادة الله عز وجل فاذا اعتق رقة كافرة فانما علمها بالعبادة ليس وايضا

فان المتقربة ولا يحسن التقرب الى الله تعالى بكافر قلت وفي دعوى الاجماع مع مخالفة الامام
ابي حنيفة نظر فلتأمل وكذلك اتفقوا على انه لو اطعم مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الا اطعام
واحد خلافا لابي حنيفة في قوله انه يميز عن عشرة مساكين واجمعا على انه يميز دفعا
الى فقراء المسلمين الارار والى صغيريها له وليه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول ابي حنيفة واجدانه ليس له ان يعدل عن الوفاء في الكفارة
مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاولى له ذلك وانه يجوز له العدول وتلزمه الكفارة وعن
مالك روايتان كالمذهبين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه القولين ظاهر • ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واجد في احدي روايته ان العين
النفس وهي الحلف بالله تعالى على امر ماض متماد الكذب فيه لا كفارة لها الا انها اعظم من ان
تكفر مع قول الشافعي واجد في الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
ولعل الاول محمول على حال الاكابر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وايضا ذلك شدة ظهور راحة الاستئذان بجواب الحق جل وعلا
من الصارف اذا حلف به باطلا بخلاف الجاهل بشدة عظيمة الله فانه يكون معذورا ببعض العذر
فلذلك خفف في حلفه باجزاء الكفارة في يمينه المذكورة • ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه
لو قال اقسم بالله او شهد بالله فهي يمين وان لم يكن له يمين مع قول مالك انه متى قال اقسم بالله
او اقسم بالله لفظا او يمينه كان يميناً وان لم يلفظ به ولا نواه فليس يمين ومع قول الشافعي انه متى
قال اقسم بالله ونوى به العين كان يميناً وان نوى الاخبار فلا واختلف اصحابه فيما اذا اطلق
والاصح انه ليس يمين فالاول مشدد من حيث الصيغة والثاني مشدد من حيث المحكم والالتزام
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد في انظر روايته
ان من قال اشهد بالله لا فلت ولم ينو شيئا انه يكون يميناً مع قول مالك والشافعي واجد في الرواية
الاخرى انه لا يكون يميناً فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال وحق الله تعالى كان يميناً مع قول ابي حنيفة انه لا يكون يميناً
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد
في احدي الروايتين انه لو قال والله او وايم الله فهو يمين نوى به العين ام لا مع قول اجدي في الرواية
الاخرى وبعض اصحاب الشافعي انه ان لم ينو فليس يمين فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
بالمصنف اتقديعه واذا حنث زنته الكفارة بل قتل ابن عبد البر الاجماع عليه مع قول
بعضهم انه لا ينقض الحلف بالمصنف من فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وجه الاول
ان نقاد الاجماع على ان ما بين اليدين كلام الله وكلام الله صفة من صفاته هو القائم بذلك
لا بالوق ولا يفتن ما يرتب على ذلك من قبح باب اتوك الحجرة والحق ان لكلام الله تعالى
الاطلاقات حقيقة في الموجودات الاربع لا مجازية فرجع الامر الى مرتبة الميزان على هذا

الاعتقاد • ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزمه اذا حلف بالمعفو وحث مكفارة واحدة مع قول اجدانه يلزمه بكل آية كفارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان جميع القرآن صفة واحدة لعدم اتصال آية منه عن احتيا لاستحالة ذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صمت متقدم ولا عن سكوت متوهم ووجه الثاني ان كل آية يطلق عليها صفة • ومن ذلك قول اجدانه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم ان يصدقني فان حث لزمته الكفارة مع قول الائمة الثلاثة انه لا يستغنى بذلك عنه ولا يلزمه كفارة فالاول مشدد خاص بالخواص الذين يعلمون مر قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وقوله تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله والثاني مخفف خاص باحد الناس الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول ابي حنيفة ان يمين الكافر لا تستقيم مع قول الثلاثة انها تستقد وتلزمه الكفارة بالحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الكافر لا حظ له في معرفة جلال الله وعظمته بل هو جاهل به والكفارة إنما تجب على من يعرف شيئاً من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني انه لا بد ان يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه ليكون الحق تعالى هو الذي خلقه ووزقه • ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقاً انما تجزئ اذا اخرجها بعد الحنث مع قول الشافعي انه يجوز تقديمها على الحنث المباح ومع قول مالك في احدى روايته واحد انه يجوز تقديمها مطلقاً فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول مالك رضي الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث فلا فرق في ذلك بين الصيام والعتق والاطعام مع قول الشافعي رضي الله عنه انه لا يجوز التكفير بالصيام بتقديمه ويجوز بغيره فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ورود التخيير في هذه الكفارة ووجه الثاني ان التكفير بالصيام لا يتعدى نفسه الى غيره من القرائن بخلاف العتق والاطعام • ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد في احدى روايته ان لقوا ليمين باقه هو ان يحلف على امر ينظنه على ما حلف عليه ثم يبين انه بخلافه سواء قصد ام لم يقصد فسبق على نفسه سواء كان في الماضي ام في المحال مع قول احمد في الماضي فقط وقال الشافعي لقوا ليمين ما لم يقصد كقول لا واقه وبلى واقه عند الماوراة والنسب والمباح من غير قصد سواء كان على ماض ام مستقبل وهي رواية عن مالك واحداً ايضا فالاول مخفف وكذا الثالث والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يتم في لقوا ليمين ولا كفارة مع قول اجدان فيه الاثم ولانك كان الامام الشافعي يقول ما حلف باقه تعالى صادقاً ولا كافراً فالاول مخفف خاص باحد الناس من العوام والثاني مشدد خاص بالكابر العمل بما يقوله والمالحين فرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف ان يزوجه على امراته بغير العدة مع قول مالك واحداً له لا بد من وجود شرطين ان يدخل بها وان تكون مثلها في الجمال فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول صدق التزوج بها

امراة كانت بمجرد العقد ووجهه الثاني ان الفرض بالتزويج انما هو مكايده ورجسه وهنارتها
والشواها مثلا لا تفيظ الزوجة غالبا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول مالك واحد
انه لو قال والله لا شربت لزيد ماء يمد بذلك قطع المنه عليه حنت بكل شيء استنع به من ماله سواء
كان ذلك باكل او شرب او طارية او ركوب او غير ذلك مع قول ابي حنيفة والثاني انه لا يحنث
الا بما يتناوله لفظه من شرب المصقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ولعل الميل في الثقين على القرينة • ومن ذلك قول الامثمة الثلاثة انه لو حلف انه
لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون اهله ورحله لا يبرحق يخرج بنفسه واهله
ورحلهم مع قول الثاقفي يبر يخرج به بنفسه فالاول مشدد في امر الحنث والثاني مخفف فيه فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الامثمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على
سطحها او حاطها او دخل يتأمنها فيه شارع الى الطريق حنت مع قول الثاقفي انه لا يحنث
فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول انه مستقر في امره ووجه الثاني ان الوقوف على السطح
والحائط لا يسمى دخولا انما يكون الدخول عادة في محل يسكن فيه من غير مشقة في السكنى
والواقف على السطح او الحائط لا يحنث ما فيه من المشقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن
ذلك قول مالك والثاقفي انه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فاعهار يذم دخلها الحالف حنت
مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ثليب لفظ الاشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن الى قصد الدخول حال كونها
ملك زيد حال غضبه عليه مثلا • ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يكلم ذا الصبي فعار
شيئا اوليا كل ذا المخروف فعار كبتا والبسر فصار رطبا والرب فصار غمرا او التمر فصار خلا
اولا يدخل هذه الدار فصارت ساحة حنت في مسئلة الصبي والمخروف والساحة دون غيرها
فلا يحنث في البسر والرطب والتمر وهو احد الوجهين عند الثاقفي مع قول مالك واجد يحنث
في الجميع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك
قول الامثمة الثلاثة انه لو حلف لا يدخل يتأخذ من المسجد والحرم لا يحنث مع قول احمد انه
يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم غلبة اطلاق
البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني انه قد سمي المسجد بيتا في حديث المسجديت كل تقى
واحنى به الحرم • ومن ذلك قول ابي حنيفة واقضاه قواعد مذهب مالك انه لو حلف لا يسكن
يتأمن سكن يتأمن شعرا وجلدا ونخلة وكان من اهل الامصار لم يحنث وكان من اهل البادية
حنث مع قول الثاقفي واجدانه يحنث قرويا كان او بدويا فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف لا يضل شيئا فامر غيره فله
فان كان نكاحا او طلاقا حنت وان كان بيعا او اجارة لم يحنث الا ان يكون من جادته ان يتولى
ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول مالك انه لا يحنث الا ان تولى ذلك بنفسه ومع قول الثاقفي
ان كان خطانا او ممن لا يتولى ذلك بنفسه عادة او كانت له نية في ذلك حنت والا فلا ومع قول احمد

يبحث مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف ليقضي دين فلان في غد قضاء قبله لم يبحث
مع قول الشافعي انه يبحث فلوان صاحب الحق مات قبل التحدث عند ابي حنيفة واجد وقال
الشافعي لا يبحث وقال مالك ان قضاء للورثة او للقاضي في الغد لم يبحث وان انحوت فالاول من
اصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها
مفصل فرجع الامر في المسلتين الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان يمين المكره
لا ينعقد مع قول ابي حنيفة انه ينعقد وقيل ان اجد لا نص له فيها فالاول مخفف والثاني مشدد
ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر الزاخير المكره
بفتحها بين ان يحلف وبين ان يتحمل الضرر فاختر الحنف والاولى له فحمل الضرر اجلا لا
لجناب الحق كما عليه الاكابر من العلماء * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو فقد المولوف
عليه نسيانا لا تلقا حث مطلة اسوا كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعناق او بالطهار مع
قول الشافعي في اظهر القولين انه لا يبحث مطلقا مع قول احمد في احدي روايته انما كان اليمين
بالله او بالطهار لم يبحث وان كان بالطلاق او بالعناق حث فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجد انه لو حلف ليشرب مماء
هذا الكوز في غدا فاهريق قبل الغد لم يبحث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل التذخير
اختياره لم يبحث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول ابي حنيفة واجد انه لو قال والله لا كلمت فلانا حين اول ينوشنا معينا حث ان كلمه قبل ستة
اشهر وقال مالك ستة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في المجديده انه
لو حلف لا يكلمه فمكاتبه او راسه فاشا ربيده او عينه او راسه لم يبحث مع قول مالك انه لم يبحث
بالمكاتبه وفي الرسالة والاشارة روايتان ومع قول احمد والشافعي في القديم انه لم يبحث فالاول
مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة
لا تخفى ادلتها على الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو قال لزوجه ما نخرجت بغير اذني فانت
طالق ونوي شيئا معينا فانه على ما نواه وان لم ينوشنا وقال ابن طالق ان خرجت بغير اذني فلا بد
من الاذن كل مرة وان قال الا ان آذن لك اوحى آذن لك اولى ان آذن لك كفى مرة واحدة
ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي المخرج
الاول يحتاج للاذن فقط وقال ابو حنيفة يحتاج الى الاذن في الجميع وقال الائمة الثلاثة ولو انه
اذن لزوجه من حيث لا نسمع لم يكن اذا نفع قول الشافعي انه اذن صحيح وتقديم حكاية اتفاق
الائمة الاربعة على المسئلة الاولى واثل الباب فالاول منها مخفف والثاني مشدد والاول من
المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك
واجد انه لو حلف لا يأكل الزموس ولا نية له واطلق ولم يوجد سبب يستدل به على النية حمل ذلك

على كل ما يسمى رأساً حقيقة في وضع اللغة وعرفها من رموس الانعام والطيور والحيثان مع قول أبي حنيفة انه يجعل على رموس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يجعل على البقر والابل والغنم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجداه لو حلف لغير زيدا مائة سوط فضربه بضفت فيه مائة شمع اخ لم يرجع قول أبي حنيفة والشافعي انه يبرأ فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه القولين ظاهر ولعل الاول محمول على حال أهل الورع والثاني محمول على حال آحاد الناس من أصحاب الضرورة كما وقع للسيد أيوب بالنظر لغروب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يهب فلانا هبة فتصدق عليه حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف ليقطن فلانا وكان يعلم انه ميت حنث مع قول مالك انه لا يحنث مطلقاً لم يعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له وله دين لم يحنث مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدين في حكم المقود ووجه الثاني انه في حكم الموجود يدل على صحة المحاولة به ووجوب الزكاة فيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يأكل فاكهة فأكل رطباً أو عنباً أو ماناً لم يحنث مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث ووجه الاول ان العطف يقتضي المنع وقد قال تعالى فهما فاكهة ونخل وزمان فولان النخل والمان دخلا في معنى الفاكهة لاكتنى الحق تعالى بذلك الفاكهة عنهما ووجه الثاني ان المراد بالفاكهة كل ما يتفكه به مما ليس هو بقوت ولا آدم فدخل النخل والمان فتدبر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف ان لا يأكل أداماً فأكل اللحم أو الحنظل أو البيض لم يحنث الا يأكل ما يطبخ منها مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنث بأكل الكل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر عند القطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكة لم يحنث مع قول بعض الأئمة انه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمي السمك سمكاً في القرآن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكة لم يحنث مع قول مالك انه يحنث فالاول فيه تخفيف لان التهم لم يخلص الى الهمية بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لان أصل التهم لحم ولكن لما حصل في البهيمة السمك زاد دسها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل سمكة فأكل من سمك الطهر حنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فالاول فيه تشديد خاص بأهل الدين والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول شمول التهم لما في الطهر ووجه الثاني عدم شموله له * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يشم البغنج فشم دهنه حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو حلف

انه لا يستخدم هذا البدي فخدمه من غير ان يستخدمه وهو ساكت لا ينهه عن خدمته
فان لم يسبق منه خدمة له قبل العيين فخدمه بغير امر لم يحث وان كان قد استخدمه قبل العيين
وبقي على الخدمة له حث مع قول الشافعي انه لا يحث في عبده وفي عبده نفسه وجهان
لاصحابه ومع قول مالك واجدانه يحث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن
لم يحث مطلقا مع قول أبي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلاة لم يحث أو في غيرها حث فالاول
مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان قراءة القرآن قريبة الى
الله عز وجل فلا ينبغي شمول نيته لها وهو توجيه الاول من شق التفصيل في الثاني لنا كذا الامر
بالقراءة في الصلاة بخلاف قراءته في غير الصلاة * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واجد
في احد قوليهما انه لو حلف انه لا يدخل على فلان يتأقدا دخل عليه فاستدام المقام معه لم يحث
مع قول مالك واجد والشافعي في القول الآخر يحث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بعينها
فاقسماها وحال بينهما حائط ولكل واحد منهما باب وعلق وسكن كل واحد منهما في جانب
حث مع قول الشافعي واجد لا يحث وعن أبي حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص بأهل
الورع والثاني فيه تخفيف خاص بأحد الناس والثالث له وجه الى كل من القولين فلم يجزم
الامام ابو حنيفة في المسئلة بشئ ثورعا فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة لو قال ماليكي او عبيدي امراد دخل في ذلك المدبر وام الولد والمكاتب في احدى الروايتين
عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والمشقة ومع قول أبي حنيفة
ايضا في رواية ان المكاتب لا يدخل الابانية واما المشقة فلا يدخل أصلا ومع قول أحمد ان
الكل يدخلون وفي رواية عنه ان المشقة لا يدخل الابانية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
واجدانه يجب التسابع في صوم الثلاثة أيام في الكفارة مع قول مالك ان التسابع فيها لا يجب
وهو الراجح من مذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك ان
مقدار ما يطعم لكل مسكين مدو وورطلان بالبغدادى وشئ من الأدم فان اقتصر على مد أجزاء
مع قول أبي حنيفة انه ان خرج برا فأنصف صاعا أو شعيرا أو تمرا فصاع ومع قول أجدانه يجب
مد من حنطة أو دقيق أو مدان من شعيرا أو تمرا وورطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل
مسكين مد مطلقا فالاول فيه تشديد بالأدم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه يجب في الكسوة اقل
ما تجزئ به الصلاة في حق الرجل ثوب قميص او ازار وفي حق المرأة قميص وخمار ومع قول أبي
حنيفة والشافعي انه يجزئ اقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية لا في حنيفة اقله ثياب او قميص
وكساء او رداهوله في العمامة والمنديل والسر او ويل والمترز روايتان ومع قول الشافعي يجزئ

جميع ذلك حتى القلنسوة عند جاع من اصحابه فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعده
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة الى صغير
 لم يأكل الطعام مع قول اجدانه لا يميز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان وتوجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه يجوز ان
 يعلم خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يميز فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حمل قوله تعالى اطعام عشرة مساكين
 او كسوتهم على الاستحباب ووجه الثاني حمل ذلك على الوجوب * ومن ذلك قول ابي حنيفة
 ومالك واحمد في احدي روايتيه انه لو كرر اليمين على شيء واحد وعلى اشياء وحنث زعمه لكل
 يمين كفارة الا ان مالها اعتبر ارادة التاكيد فقال ان اراد التاكيد فكفارة واحدة وان اراد
 بالتكرير الاستئناف فهما يمينان مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة
 واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف في احديثي التفسير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكفير بالصيام فان كان سيده اذن له في اليمين
 والحنث لم يمنعه والا فله منه مع قول اجدانه ليس لسيده منعه على الاطلاق ومع قول ابي
 حنيفة ان لسيده منعه مطلقا الا في كفارة الطهار ومع قول مالك ان امر به الصوم فله منه والا فلا
 وله الصوم بغير اذنه الا في كفارة الطهار فليس له منه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد
 والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجه الاقوال الثلاثة لا يخفى على
 الفطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة واجدانه لو قال ان فعلت كذا فهو كافر او بري ضمن الاسلام
 او الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك الامر حنث ووجبت الكفارة مع قول مالك والشافعي
 انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي لو قال وامانة الله ان يمين مع قول غيرهما انه ليس يمين فالاول مشدد
 والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
 لا يلبس طيا حنث بلبس الخاتم مع قول ابي حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب او فضة
 فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة
 والشافعي انه لو قال والله لا آكل هذا الرغيف او لا اشرب ماء هذا الكوز فشرب بضعه وااكل
 بعض الرغيف او لا لبست من غزل فلانة فلبس ثوبا فيه من غزلها او لا دخلت هذه الدار فادخل
 رجله او يده لم يحنث مع قول مالك واجدانه يحنث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واجدانه لو حلف لا يأكل هذا الدقيق نفسه او خبزه
 واكله حنث مع قول ابي حنيفة انه ان سقه لم يحنث وان خبزه واكله حنث ومع قول الشافعي
 انه ان سقه حنث وان خبزه واكله لم يحنث فالاول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث
 بما يسكنه بكمراه وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث مع قول الشافعي

لا بحث الا ينسب فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من الدجلة أو الفرات أو النيل فحرف بيده أو بانامنه ما شرب حنت مع قول أبي حنيفة انه لا يبحث حتى يكرع فيه منها كرها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ما هذا البئر فحرف بيده قليلا حنت الا ان ينوي ان لا يشرب جميعه مع قول الشافعي انه لا يبحث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف انه لا يضرب وجهه فحنتها أو عضها ونشف شعرها حنت مع قول الشافعي انه لا يبحث فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الضرب يطلق على العض والخنق ونشف الشعر يجامع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك ضربا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فلا ناسيثا ثم وجهه فلم يقبله حنت مع قول الشافعي انه لا يبحث الا ان قبل ذلك منه وقبضه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنت مع قول مالك انه لا يبحث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا كان له مال غائب ودين ولم يجد ما يستق به أو يطعم أو يكسول يجزله الصيام وعليه العثمان حتى يصل اليه ماله فيكفرا بماله مع قول أبي حنيفة انه يجزئه الصيام عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

(كتاب العدد والاستبراء)

اتفق الائمة على ان عدة الحامل مطلقا بالوضع سواء اتفق في عنهار وجهها والمطلقة وعلى ان عدة من لم تحض أو شبت بثلاثة اشهر وعلى ان عدة من تحيض ثلاثة اقراء اذا كانت حرة فاذا كانت امه ففقران وقال داود ثلاثة وعلى ان اقل مدة الحمل ستة اشهر وعلى ان الاحداد واجب في عدة الوفاة وهو ترك الزينة وما يدعى النكاح خلافا للسن والشمي في قولهما بعدم وجوبه وكذلك اتفقوا على ان من ملك امه يبيع أو هبة أو سبي زمة استبرأؤها ببعض أو قره ان كانت حائلا وان كانت عمن لا تحيض لصبر أو صكر فبشهر هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في احاديث روايته ان الاقراء في الاطهار مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى ان القرم هو الحيض فالاول مشدد لطول مدة الطهر غالبا والثاني مخفف لقصر مدة الحيض عادة ويصح ان يكون الامر بالعكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج انه يلزمها الاقامة على كل حال ان كانت في بلد أو ما يهاجره ومع قول الائمة الثلاثة انها ان خافت فوان الحج بالاقامة لقضاء العدة جازلها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي

في القول المجدي الرابع وأحد في إحدى روايته أن زوجه المقود لا تحمل للزوج حتى يقضى مدة
لا يعيش في مثلها عا لسمع قول مالك والشافعي في القديم وأحد في الرواية الأخرى أنها أربعة
أربع سنين وهي أكثر مدة الحمل وأربعة أشهر وعشر مدة عدة الوفاة ثم قيل للزوج وجبه
جماعة من متأري أصحاب الشافعي وهو قوي فله مهر رضى الله عنه ولم يشكره الصحابة وعلى
الأول فالمرء الغالب حده أبو حنيفة بمائة سنة وحده الشافعي وأحد بسبعين سنة ولها طلب
النفقة من مال الزوج مدة التبرص والمرء الغالب فالأول مشدد على الزوجة والثاني مخفف
عنه فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المقود إذا قدم بعد أن
تزوجت زوجته بعد التبرص يبطل القدومى للأول وإن كان الثاني ومثلها عليه مهر المتصل
وتعد من الثاني ثم ترد إلى الأول مع قول مالك أن الثاني إذا دخل بها صارت زوجته ووجب
عليه دفع المصداق الذي أصدقها لها الأول وإن لم يدخل بها فهي للأول وله رواية أخرى أنها
للاول بكل حال مع قول الشافعي في أرجح القولين أن النكاح الثاني باطل وفي القول الآخر
بطلان نكاح الأول بكل حال مع قول أحد أن الثاني إن لم يدخل بها فهي للأول وإن دخل
بها فللاول الخيارين أن يعكها ويدفع المصداق إليه وبين أن يتركها على النكاح الثاني
وأخذ المصداق الذي أصدقها منه فالأول مشدد على الزوج الثاني والقول الثاني مخفف
عليه مع ما وافقه من أحد شقي التفصيل وحك ذلك القول الظاهر للشافعي مشدد على
الزوج الثاني عكس القول الثاني والقول الرابع مفصل فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن عدة أم الولد إذا مات سيدها أو اعتقها ثلاث حيضات سواء
اعتقها أو مات عنها مع قول مالك والشافعي أن عدتها حيضة في المحالين وهي إحدى
الروايتين عن أحمد واختارها المخرفي ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أنها من العتق
حيضة ومن الوفاة عدة الوفاة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فارجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المبالة في استبراء الرحم ووجه الثاني القياس على
استبراء المسبية التي يسانها قريبا ويصح حمل الأول على حال أهل الدين والورع
والثاني على آحاد الناس ووجه الثاني من الرواية الأخرى لأحد الأخذ بالاحتياط
ولأن عدة الوفاة الواردة في القرآن تشمل ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن أكثر
مدة الحمل سنتان مع قول مالك في رواياته أنها أربع سنين أو خمس سنين أو سبع
سنين ومع قول الشافعي أن أكثرها أربع سنين وهو إحدى الروايتين عن أحمد والثانية
كذهب أبي حنيفة فالأول فيه تحقيق على الزوج والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالحاق
الولادة فارجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في أظهر روايته أن المعتدة
إذا وضعت علقه أو مضغة لا تنقض عدتها بذلك ولا تصير بذلك أم ولد مع قول مالك والشافعي
في أحد قوليه أن عدتها تنقض بذلك وتصير بها أم ولد وهو قول أحد في الرواية الأخرى عنه
فالأول مخفف بالنظر إلى الزوج مشدد بالنظر إلى المرأة والثاني بالعكس فارجع الأمر إلى

مرتبتى الميزان » ومن ذلك قول الشافعى فى المجد يدومالك وأحد فى احدى الروايتين ان المنة
 المتونة لاحاد عليها مع قول أبى حنيفة والشافعى فى القديم وأحد فى الرواية الاخرى انه يجب
 عليها الاحاد فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان » ومن ذلك
 قول أبى حنيفة والشافعى فى أظهر قوليه ان البائن لا يخرج من ينهاتهما الا الضرورة مع قول
 مالك وأحدان لها الخروج مطلقا ولا جد رواية أخرى كذهب أبى حنيفة فالاول مشدد والثانى
 مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان » ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الصغيرة والكبيرة سواء
 فى الاحاد مع قول أبى حنيفة انه لا احاد على الصغيرة فالاول مشدد والثانى فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبتى الميزان » ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الذمية اذا كانت تحت مسلم وجب
 عليها العدة والاحاد وان كانت تحت ذمى وجب عليها العدة لا الاحاد مع قول أبى حنيفة انه
 لا يجب عليها احاد ولا عدة فالاول مشدد والثانى مخفف فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه
 القولين ظاهر اما الاول فهو ان الاحاد ورد فى السنة فى حق الزوج المسلم ويدل للثانى حديث
 لا يصل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحل على غير زوج فخرج الذمى لان المحزن لا يكون
 الا على الزوج المسلم اما الذمى فلا ينبغي المحزن عليه الا بقدر الوفا بمحقه وذمته واما كونه لا عدة
 لزوجته فينبى على ان أنكحة الكفار باطلة » ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو باع أمته من
 امرأة أو نصى ثم قاتل لم يكن له وطؤها حتى يستبرأها مع قول أبى حنيفة انها اذا قاتلا قبل
 القبض فلا استبراء وبعده لزمه الاستبراء فالاول مشدد والثانى مفصل فرجع الامر الى مرتبتى
 الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا فرق فى وجوب الاستبراء بين
 الصغيرة والكبيرة والبكر واليبس مع قول مالك انها ان كانت من يوطأها لها لم يجز وطؤها قبل
 الاستبراء وان كانت من لا يوطأها لم يجز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر
 فالاول مشدد والثانى مفصل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبتى الميزان ووجه الاول
 ان الغالب فى باب الاستبراء التعبد لولم يقل معناه فقد يكون الاستبراء لامرأة غير براءة الرحم
 ووجه اقل الشقين من قول مالك ان الاستبراء براءة الرحم والتي لا يوطأ مثلها عادة لا تحبل
 واما البكر فامر ظاهر » ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان من ملك امرأة جازله يسهل قبل
 الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول الحسن والفضى والتورى وابن سيرين انه يجب الاستبراء
 على البائع كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضى الله عنه ان الاستبراء يجب على
 البائع دون المشتري فالاول مخفف على البائع والثانى مشدد والثالث فيه تشديد على
 البائع وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبتى الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر » ومن
 ذلك قول مالك والشافعى وأحدانه اذا اعتنق أم ولده أو عتقت بجمته وجب عليها الاستبراء بمحضة
 مع قول أحمد وداود وعبد الله بن عمرو بن العاصى انه اذا مان عنها سيدها فتدبار بربعة أشهر
 وعشر فالاول مخفف والثانى فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتى الميزان والله أعلم

اتفق الأئمة على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من التلبس وعلى أن التحريم بالرضاع يثبت إذا حصل للطفل في سنتين فأقل خلافا لداود في قوله أن رضاع الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء ويحكى ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على أن الرضاع إنما يحرم إذا كان من لبن أنثى سواء كانت بكر أم ثيبا موطوءة أو غير موطوءة وخالف أحمد في ذلك فقال إنما يحصل التحريم بلبن امرأة نزلها لبن من الحمل وكذلك اتفقوا على أن الرجل لو دله لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على أن السحوط والوجور يحرم إلا في رواية عن أحمد فإنه شرط الارتضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على أن الحفنة باللبن لا تحرم إلا في قول قديم للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق في الباب * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن العدد لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي وأحمد في أحدي روايتيه أنه لا يثبت إلا بخمسة رضعات ومع قول أحمد في الرواية الثانية أنه يثبت بثلاث رضعات فالأول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الأحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن اللبن إذا خلط بالماء فإن كان اللبن غالبا حرم أو غير غالب لم يحرم كان صلوا فيه باقيا وأما المخلوط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالبا أو مغلوبا مع قول أصحاب مالك أنه يحرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يستهلك فإن خلط اللبن بما استهلك اللبن فيه من طبع أو دواء أو غيره لم يحرم عند جمهور أصحابه ومع قول الثوري وأحمد أن التحريم يتعلق باللبن المخلوط بالشراب والطعام إذا مضى المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكا أو غالبا فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولعل التشديد محمول على حال أهل الورع والتخفيف محمول على آحاد الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب النفقات)

اتفق الأئمة الأربعة على وجوب النفقة لمن تلزم نفقته كالأب والزوج والولد الصغير وعلى أن الناشز لا نفقة لها وعلى أنه يجب على المرأة أن ترضع ولدها اللبأ وعلى أن الولد إذا بلغ مريضا استمرت نفقته على أبيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين فيجب على المورس للموسرة نفقة المورس ولو على الفقير الفقيرة أقل الكفايات وعلى المورس للفقيرة نفقة متوسطة بين التقتين وعلى الفقير للموسرة أقل الكفايات والباقي في نفقته مع قول الشافعي أنها مقدرة بالشرع لا اجتهد فيها معتبرة بحال الزوجة فإذا احتاجت إلى خادم وجب أخدامها فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها إذا احتاجت إلى أكثر من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه أنها إذا احتاجت إلى خادمين أو ثلاثة فأكثر وجب على الزوج ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر الروايتين أنه لا نفقة للمصينة

التي لا يجمع مثلها اذ تزوجها كبير مع قول أحد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الآخر
ان لها النفقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
أبي حنيفة واجدانها لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يجمع مثلها وجب عليه النفقة
وهو أصح القولين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة
القميخ ولكن يرفع يده عنها لتكسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها القميخ بالا عسار عن
النفقة والكسوة والمكسني فاذا مضى زمان ولم ينق على زوجته سقطت عنه النفقة عند أبي
حنيفة لم يحكم بها كما لو يتفقا على قدر معلوم فيصير ذلك ديناً باصطلاحهما وقال مالك
والشافعي وأحد في أظهر رواية ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناً عليه
لانها في مقابلة التمكين والاستمتاع فالاول من المسئلة الاولى مخفف على الزوج والثاني منها
مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة اذا حكم بها كما
والثاني منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فرجع المسئلان في الحكم الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المرأة اذا سافرت باذن زوجها سافر غيرها وجب عليها
سقطت عنه نفقتها مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط بخروجها عن التشور باذنه لها فالاول
مشدد على الزوجة مخفف على الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول أبي حنيفة ان المبتوتة اذا طلقت اجرة مثلها في الرضاع لو ولد لها فان كان ثم يمتطوع بالرضاع
أو بدون اجرة المثل كان للاب ان يرضع غيرها بشرط ان يكون الرضاع عند الام مع قول مالك
في احدي روايته ان الام أولى ومع قول الشافعي وأحد ان الام أحق بكل حال وان وجد
متبرعاً بالرضاع أو باجرة المثل أجبر على اعطاء الولد لانه باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني
مخفف على الام وكذلك ما بعده مشدد على الزوج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة ان الام لا تغير على ارضاع ولدها بعد سقيه اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك انها
تغير ما دام في زوجة أبيه الا ان يكون مثلها لا يرضع لشرف أو عذراً أو يساراً وكان يسقم بلبنها
افساد اللبن وهو ذلك فالاول مخفف على الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كل ذي محرم قد دخل فيه الحال عنده
والعمة ويخرج ابن العم * ومن ينسب اليه بالرضاع مع قول مالك ان النفقة لا تجب على الوارث
الا لوالده الاقرب سواء كان أباً أو أمّاً ومن ولد الصلب ومع قول الشافعي وجوب النفقة للوالد
وان علا والولد وان سفل ولو تعدى عمودي النسب ومع قول أحد انها تلزم كل شخصين جرى
بينهم الميراث بفرض أو نصيب من الطرفين كالابوين وأولاد الاخوة والاخوات والله صومعة
وبنهم رواية واحدة وان كان الارث جارياً بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الارحام كابن الاخ
مع عمته وابن العم مع بنت عمه فمن أحد الطرفين واستان فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
فيه تشديد والرابع مشدد بالكلية فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهرة لا يخفى

على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزم السيد نفقة عتيقه مع قول أجدانها
تقرنه وهو احدى الروايتين عن مالك والرواية الاخرى انه ان اعتقه صغيرا لا يستطيع السبي
على نفسه لزمه نفقة الى ان يسيى فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ولعل الاول محمول على آحاد الناس من العواتم والثاني خاص بأهل المروءات
والكرم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ صحيبا ولا تسقط اذا بلغ
مفسرا لحرقة له ولا تسقط نفقة الجارية الا ان تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط بالمقدوم وانما
تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقة ماى الغلام والجارية بالبلوغ صحيبا ومع قول
أجدانها لا تسقط نفقة الولد عن أبيه ولو بلغ اذا لم يكن له مال ولا كسب فالاول مفصل والثاني فيه
تشديد والثالث مخفف والرابع مشدد على الاب فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال
لا يفتي على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو بلغ الولد مريضا وبرئ من مرضه
ثم طأوه لمرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تعود فالاول فيه تشديد على الوالد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا تزوجت الجارية
ودخل بها الزوج ثم طلقها ان نفقتها تعود على الاب مع قول مالك انها لا تعود فالاول فيه تشديد
على الاب والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ان من له حيوان لا يقوم به فليس للعاكم اجباره على القيام به بل يأمره على طريق الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر مع قول الأئمة الثلاثة ان للعاكم اجباره ومنعه من تعميلها ما لا يطبق فالاول
فيه تخفيف على مالك والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب الحضانة)

اتفق الأئمة على ان الحضانة تثبت للامم ثم تزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت
حضانها هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي ان الام اذا تزوجت ثم طلقها بالطلاق طلاقا بائنا طلاقا بائنا مع قول مالك
في المشهور عنه انها لا تعود بالطلاق فالاول مخفف على الام اذا طلقت رجوع حضانتها والولدها
والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في احدى
رواياته ان الزوجين اذا اقرقا وبينهما ولد فالام أحق بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه
ومشربه وملبسه وضوئه واستحقاقه ثم الاب أحق به والام أحق بالانثى الى ان تبلغ ولا يغير
واحد منهما مع قول مالك ان الام أحق ما لم تزوج ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عنده
في القول المشهور هي أحق به ما لم يبلغ ومع قول الشافعي ان الام أحق بهما الى سبع سنين
ثم يغيران فن اختياره كانا عنده ومع قول أجدان في احدى رواياته ان الام أحق بالغلام الى سبع
سنين ثم يغير والجارية بعد السبع تسقط مع الام بلا تقييد والرواية الاخرى كذهب أبي حنيفة
فالاول مخفف على الام وكذا الثاني مع اختلاف السبب والثالث مشدد عليها مخفف على الاب
والرابع كذلك مخفف عليها من جهة الانثى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك

قول أبي حنيفة ان الولد اذا اختار الام وصحكان عندها ثم اراد الاب السفر الى بلدة اخرى بنية
الاستيطان فليس له اخذ الولد منها مع قول الائمة الثلاثة ان له ذلك فاذا كانت الزوجة هي
المنتقلة بولدها قال ابو حنيفة فلها ان تنتقل بشرطين أحدهما أن تنتقل الى بلد لها والساني أن
يكون المقدوم على بلدتها الذي تنتقل اليه فان فقد أحد الشرطين منعت الا ان تنتقل الى بلد
قريب يمكن المضي اليه والعود قبل الليل فاذا كان انتقالها الى دار حرب أو من مصر الى سواد
وان قرب منعت من ذلك مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه ان الاب أحق بولده
سواء كان هو المنتقل أم هي ومع قول أحمد في الرواية الاخرى ان الام أولى به ما لم تزوج فالأول
مشدود على الاب والساني مخفف عليها فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

(كتاب المجناتيات)

اتفق الائمة لاربعة على ان القتال لا يختلف في النار لودخل وان توبته من القتل صحيحة خلافا
لابن عباس وزيد بن ثابت والفصحاء فقالوا لا تقبل له توبة أبدا فالأول مخفف تبعاً لظاهر
الاحاديث والساني مشدد تبعاً لظاهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه
جهنم خالدافهم الآية وكذلك اتفقوا على ان من قتل نفساً مسلمة مكافئة له في الحرمة ولم يكن
المقتول أباً للقاتل وكان في قتله متعمداً وجب عليه القود وكذلك اتفقوا على ان السيد اذا قتل
عبده لا يقتل به وان تعمد وكذلك اتفقوا على ان العبد يقتل بالحجر وان العبد يقتل بالعبد
وكذلك اتفقوا على ان الكافر اذا قتل مسلماً قتل به وكذلك اتفقوا على ان الابن اذا قتل أحد
أبويه قتل به واتفقوا على انه اذا جرح رجلاً عمد افصاراً فإشرا حتى مات انه يقتل منه وعلى انه
اذا اغتار رجل من أولياء الدم سقط القصاص وانتقل الامر الى الدية وعلى انه اذا رجع الشهود
بعد استيفاء القصاص وقالوا أخطأنا لم يجب عليهم القصاص وعلى ان الأولياء المستحقين بالالفين
الغائبين اذا حضر ولو طلبوا القصاص لم يؤثر الا أن يكون المجاني امرأة حاملاً فتؤخر حتى تضع
وكذلك اتفقوا على انه اذا كان المستحقون صفاراً أو غائبين كان القصاص مؤخراً خلافاً لابي
حنيفة فانه قال اذا كان للمصارأب استوفى القصاص ولم يؤخر وكذلك اتفق الائمة على انه
اذا كان المستحق صفيراً أو غائباً أو مجنوناً ان القصاص في مسألة الغائب فقط وكذلك اتفق
الائمة على ان الامام اذا قطع يد السارق أو رجله فسرى ذلك الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك
اتفق الائمة على انه ليس للاب أن يستوفي القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على انه
لا تقطع اليد الصحيحة بالسلا ولا يمين يمين ولا يسار يمين وعلى ان من قتل بالحجر جاز قتله به
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي
وأحمد ان المسلم اذا قتل ذمياً أو معاهداً لا يقتل به وبه قال مالك الا انه استثنى فقال ان قتل
ذمياً أو معاهداً أو مستأمناً بجيلة قتل - ولا يجوز للولي المغولانه تعلق بقتله الا قبائح على
الامام مع قول أبي حنيفة ان المسلم يقتل بالذمى لا بالمستأمن فالأول مخفف على المسلم وكلام
مالك فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأقوال لا يتحقق على الفطن

«ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المحر لا يقتل بعد غيره مع قول أبي حنيفة انه يقتل به فالأول
 مخفف على المحر والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة ان الاب لا يقتل بقتله ابنه مع قول مالك انه يقتل بمجرّد القصد كاختصاصه ونجسه فان
 حذفه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والمجد في ذلك كالأب فالأول مخفف على الاب والثاني
 مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأجدي أحدي روايته
 انه اذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به الا ان مانكا استثنى من ذلك القسامة فقال لا يقتل
 بالقسامة الا واحد مع قول أجدي رواية الاخرى انه لا يقتل الجماعة بالواحد وتجب الدية دون
 القود فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الجماعة اذا اشتركو في قطع يد قطعوا كاهم فتقطع يد
 كل واحد مع قول أبي حنيفة ان اليد لا تقطع باليد وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسواء
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 يجب القصاص بالتثل بمقتل كالحبسة الكبيرة والمحر الثقيل الذي يفل في مثله انه يقتل
 ولا فرق عندهم بين ان يخذله بجراح أو يضرقه أو يجرقه بالنار أو يخنقه أو يطعن عليه
 بالبناء أو يمنع الطعام والشراب حتى يموت جوعاً أو عطشاً أو يهدم عليه بيتاً أو يضر به بمجرع عظيم
 أو بحبسة عظيمة محددة أو غير محددة وبذلك قال محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة انما يجب
 القصاص بالقتل بالنار أو المحر أو الحبسة المحددة أو المحر المحدد فاما اذا غرقه في ماء أو قتله بمجرع
 أو حبسة غير محددة فانه لا قود فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان في عدا الخطأ الدية الا ان الشافعي قال ان كثر الضرب حتى مات
 فعليه القود مع قول مالك بوجوب القود في ذلك أي في عدا الخطأ بان يتعد الفعل ويخطئ
 في القصد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالباً أو يلكه أو يلعنه لعلماً بليغا فالأول مخفف
 بالدية والثاني مشدد بالقصاص فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين دليل عند
 الأئمة من السنة * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره رجل رجلاً على قتل آخر قتل المكره
 دون المباشر مع قول مالك وأحمد يقتل المباشر مع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الراء قولاً
 واحداً فاما المكره فتح الراء فيه قولان له الراجح منهما ان عليه ما جميعا القصاص فان كافاه
 أحدهما فقط فاقصاص عليه فالأول مشدد على المكره بكسر الراء دون المباشر والثاني
 عكسه والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه يشترط
 في المكره ان يكون سلطاناً أو سيداً مع عبده أو متطلباً فيقادم جميعاً الا ان يكون العبد أعجبياً
 جاهلاً بقهره ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الأئمة الباقي ان يصرح الاكرام من كل بدعادية
 فالأول مخفف على غير من ذكر والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح
 حمل القول الأول على حال أهل الجماعة من الامراء الذين لا يخافون الا من السلطان وحمل الثاني
 على حال آحاد الناس الذين لا جاه لهم بوجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني انه لو أمسك

رجل رجلا فقتله آخرها القود على القاتل دون المسك ولكن على المسك التعزير مع قول مالك ان
 المسك والقاتل شر يكافى القتل فيجب عليه القود اذا كان القاتل لا يمكنه قتله الا بالامساك
 وكان القود لا يقدر على الحرب بعد الامساك مع قول احمد في احدي روايته يقتل القاتل
 ويحبس المسك حتى يموت ومع قوله في الرواية الاخرى انه ما يقتل على الاطلاق فالاول
 مشدد على القاتل دون المسك والثاني مشدد عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر لا يخفى على الفطن • ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك في احدي روايته والشافعي في ارجح قوليه ان الواجب بالقتل العمد
 معين وهو القود مع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر واحمد في احدي
 روايته ان الواجب التخيير بين المدية والقود وفائدة الخلاف في هذه المسئلة انه اذا غفما مطلقا
 سقطت المدية فالاول مشدد بتعين القود والثاني فيه تخفيف بالتخيير بينه وبين المدية فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في احدي روايته ان الولي اذا غفما
 عن القصاص عاد الى المدية بغير رضى المجاني وليس له المدول الى المال الا برضى المجاني مع
 قول الشافعي واحمد ان له ذلك مطلقا فالاول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف عليه
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا غفما المرأة سقط القود
 مع قول مالك في احدي روايته انه لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية اخرى ان النساء
 مدخلات في الدم كالرجال اذا لم يكن في درجتهم عصبة ومعنى ان لمن مدخلا في درجتي القود
 والمدية معا وقيل في القود دون العفو وقيل في العفو دون القود فالاول مخفف على المجاني والثاني
 فيه تشديد عليه والثالث كذلك بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان القصاص لا يؤخر اذا كان المستحق صغيرا او مجنوناً مع قول
 الشافعي واحمد في أظهر روايته انه يؤخر لا جلها حتى يبلغ الصغير ويغيب المجنون فالاول
 مشدد على المجاني مخفف على المستحق والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك ان الاب ان يستوفى لولده الصغير سواء كان شريكاً له أم لا وسواء كان
 في النفس أم في الطرف مع قول الشافعي واحمد في أظهر روايته انه ليس له ان يستوفيه له
 فالاول فيه تشديد على المجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجب عليه شيء آخر
 بعده مع قول الشافعي انه ان قتل واحدا بعد واحد قتل بالاولى والباقيين الديات وان قتلهم
 في حالة واحدة أفرع بين اولياء القاتلين فمن خرجت قرعته قتل به والباقيين الديات ومع قول
 احمد اذا قتل واحد جماعة فمضرا لاولياءه وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه وان طلب
 منهم القصاص وبعضهم المدية قتل لمن طلب القصاص ووجب المدية لمن طلبها وان طلبوا المدية
 كان لكل واحد الدية كاملة فالاول فيه تخفيف على المجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
 فصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا جنى رجل على رجل

فقطع يده اليمنى ثم على آخره قطع يده اليسرى وطلب منه القصاص فطلعت يده لهما وأخذ منه دية
 أخرى لهما مع قول مالك أنه يقطع يمينه بهما ولا دية عليه ومع قول الشافعي يقطع يمينه للأول
 ويغرم الدية للثاني وإن كان قطع يديه مادفعة واحدة أقرب بينهما عند الشافعي كما في النفس
 وكذا إذا اشتبه الأمر مع قول أبي حنيفة أنهما إن طلبا القصاص قطع لهما ولا دية وإن طلب
 أحدهما القصاص وأحدهما الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية إلا آخر فالأول مشدد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك أنه لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعا مع قول
 الشافعي وأحمد أن الدية تبقى في تركته لا ولياه المقتول فالأول مخفف والثاني فيه تشديد
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يستوفى القصاص إلا بالسيف
 سواء قتل به أم بغيره مع قول مالك والشافعي أنه يقتل بمن قتل به وهو أحدي الرابطين عن
 أحمد فالأول فيه تخفيف وأحمد للقتل والثاني فيه تشديد لأنه ربما قتل بمن قتل به فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قتل خارج الحرم ثم لجأ إليه أو قتل
 بكفرا أو زنا أو ردة ثم لجأ إليه لم يقتل في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يسابع ولا يشارى حتى
 يخرج منه فيقتل مع قول مالك والشافعي أنه يقتل في الحرم فالأول فيه تخفيف على المجاني
 بتأخير القصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ودليل
 الثاني أن الحرم لا يبعد عما صلا ولا فأرادم ودليل الأول أنه شهد شدة حرمة الحرم الذي هو
 حضرة الله الخاصة فيجمل هذا على حال الحاكم الذي غلبت عليه هبة الله تعالى فانطوت فيها
 إقامة حدوده حرمة له ويحمل الثاني على الحاكم الذي لم يلب عليه تلك الهبة ورأى سرعة
 إقامة القصاص أحمد للفتنة من التأخير والله تعالى أعلم

(كتاب الديات)

اتفق الأئمة على أن دية المسلم الحر الذكروا منه من الأبل في مال القاتل العام إذا عدل إلى الدية
 وعلى أن الجروح قصاص في كل ما يثاق فيه القصاص واتفق الأئمة على أنه ليس في هذه
 الجروح الخمسة مقدار شرعي وهي الحارصة والدائمة والباضعة والمتلاحة والسمحاق وتفسير
 هذه الخمسة معروف في كتب الفقه واجمعوا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكومة بعد
 الاندمال والمحكومة أن يقوم المجني عليه قبل الجنابة كائنه كان عبدا ثم يقدره قيمة بعدها
 فيكون له بقدر التفاوت من دينته بخلاف بقية الجروح إلا في مسائل الخلاف
 كالوضعة التي توضع العظم والهاشمة التي تمش العظم وتكسره إلى آخرها واجمعوا على أن في الوضعة
 القصاص إن كان عبدا وعلى أن في المنقلة وهي التي توضع وتمش وتنقل العظام خمسة عشر من
 الأبل وعلى أن في المأمومة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جوف البطن والسدر وقرّة النحر والجنب
 ولخاصرة وانتقوا على أن العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن وعلى أن

في العينين الدية كاملة وفي الانف اذا جعد الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي مجموع الاسنان الدية وهي اثنان وثلاثون سنا وعلى ان في كل سن خمسة ابعرة وفي اللعين الدية وفي اللحي الواحدة ان بقيت الاخرى نصف الدية واستشكل المتولي من الشافعية وجوب الدية في اللعين وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة كالترقوة والضلع وعلى ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية الا ما نقل عن مالك بان فيها حكومة واجمعوا على ان في كل يد نصف الدية وكذا الامر في الرجلين وكذلك اجمعوا على ان في اللسان الدية وفي الذك الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية واجمعوا على ان دية المرأة المحرمة المسئلة في نفسها على النصف من دية الرجل المحرم السلم وانفق الاثمة على ان الدية في قتل الخطأ على عاقلة المجاني وعلى انها تجب عليه ووجهة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في هذا الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية المسلم المحرم الذك كحالة مع قول أبي حنيفة انها مؤجلة ثلاث سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حرمة المسلم المجني عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة المجاني فان المجني عليه قد نفذت فيه الاقدار عند انتهاء اجله والمجاني ترجى نوبته والغفوة عنه اذا اجلت الدية ثلاث سنين * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان دية شبه العمد مثل دية العمد المحض في كونها مثلية مع قول مالك في احدي روايته انها خمسة فالاول فيه تشديد بالتثليث والثاني فيه تخفيف بالتخمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان دية الخطأ خمسة عشرون جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا انها جعلامكان ابن مخاض ابن لبون فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يجوز اخذ الدنانير والدرهم في الديات مع وجود الابل مع قول الشافعي انه لا يجوز العدول عن الابل اذا وجدت الا بالتراضي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك المجني عليه فاذا وجدنا الابل كانت هي المقدمة والاقصمتها يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك المجني عليه وانما قدرها الشارع بالابل لكونها كانت أكثر أموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك يقول الابل اصل في الديات فان فقدت لم يشرع اوليا المجاني عدل الى ألف دينار واثنى عشر ألف درهم ومبلغ الدية عند أبي حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثناعشر ألف درهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الدية لا تلتقط بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالحج أو العمرة ولا وهو في شهر حرام ولا بقتل ذي رحم محرم مع قول مالك ان الدية تلتقط في قتل الرجل ولده فقط وصفة التلظ في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع قول الشافعي انها تلتقط في الحرم وفي الحرم وفي الاشهر الحرم فالاول معظم حرمة المسلم على الحرم فانه أعظم عند الله من الكعبة كما ورد الثاني معظم الولد اذ باع الله تعالى حين نهي عنه بقوله ولا تقتلوا اولادكم وقوله

ولا يقتل أولادهم والثالث كالقول فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة
الاربعة في الاذنين الدية مع قول مالك في رواية له ان فيها حكومة فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان في العين التسائمة التي
لا يصر بها واليد الثلاثة والذراع الا شل وذکر الخصى ولسان الاترس والاصبع الزائدة والسنة
الزائدة أو السوداء حكومة مع قول الشافعي وأحمد في أظهر قولييه ان في المذكورات كلها الدية
قال أحمد وفي كل ضلع بيروفي الترقوة بيروفي كل من الذراع والساعد والفخذ بيروان وقال الائمة
الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الاولى مخفف والثاني مشدد كما أن الاول من المسئلة
الثانية مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة
والشافعي في أحد قولييه انه لو ضربه فأوضعه فذهب عقله فمليه دية العقل ويدخل فيه ارش
الموضوعة مع قول مالك وأحمد والشافعي في أرجح قولييه انه لذهب العقل دية كاملة وعليه
ارش الموضوعة فالاول فيه تخفيف بدخول ارش الموضوعة في الدية والثاني فيه تشديد بعدم
ادخال الارش المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة وأحمد
انه لو قطع سن من قد نزل ليجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في أمح قوله انه يجب الضمان
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة لو قطع
لسان صبي لم يبلغ حد النطق فيه حكومة مع قول الائمة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول فيه
تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو قطع
عين أعور لزمه دية كاملة مع قول ابى حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة وأحمد لو ضرب رجل
رجلا فأذهب شعر عنقه فلم يمت أو ذهب شعر رأسه أو شعر حاجبيه أو أهداب عينيه فلم يعد في
ذلك الدية مع قول مالك والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة لو وطئ زوجته فأفصاها وليس مثلها يومئذ فلا ضمان
عليه مع قول الشافعي ومالك في أحدي روايتيه ان عليه دية ومع قول مالك في أشهر روايتيه ان
في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك من مأذون فيه في الجملة والثاني مشدد والثالث
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابى حنيفة ان دية اليهودي والنصراني
كدية المسلم سواء في العمد والمخطأ من غير فرق مع قول مالك انه اعلى النصف من دية المسلم في العمد
والمخطأ من غير فرق مع قول الشافعي انها ثلث دية المسلم في العمد والمخطأ من غير فرق مع قول
أحمد ان كان النصراني أو اليهودي عهد وتاه مسلم عهدا فديته كدية المسلم فان قتله خطأ فنصف
دية المسلم واختارها المحرق وفي رواية له انها نصف دية المسلم فالاول مشدد لظاهر قوله تعالى
وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين الى آخر النسخ فان الله تعالى لم يسخرها لاية
أخرى في شريعتنا لاسيما وصاحبه لا يقول يجوز نسخ القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد والثالث
فيه تخفيف على الجاني والاربع مفصل في أحدثه تشديد لظاهر المتقدم فرجع الامر الى مرتبتي

الميزان * ومن ذلك قول مالك اذا اصطدم الفارسان الحمران فما فعل عاقلة كل واحد منهما
دبة لا آخر كاملة مع قول أحد في إحدى روايته ان على عاقلة كل واحد منهما نصف دية
الآخر وبه قال الشافعي ولم أجد للامام أبي حنيفة في ذلك قولاً قال الثلاثة وفي تركه كل واحد
منهما نصف قيمة دية الآخر فالأول مشدد والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الجاني يدخل مع العاقلة فيؤدى مهم ويلزمه ما يلزم أحدهم وبه
قال ابن القاسم من أصح ما لك مع قول غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي
ان أتت العاقلة الى الدية لم يلزم الجاني شيء وان لم تنسح لزمه ومع قول أحمد انه لا يلزمه شيء
سواء تسعت العاقلة أم لم تنسح وعلى هذا اذا لم تنسح العاقلة لتحمل جميع الدية انتقل ذلك الى
بيت المال فالأول فيه تشديد على الجاني والثاني مخفف والثالث مفصل فأحدثني التفصيل
فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الجاني في الأصل
أولى بالقرامة من عاقلته لكونه هو الجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي سبب تجريمه على الجناية
ولولا اعتقاده فيهم انهم لا يسلطونه لاهل الجني عليه لما تجرأ على الجناية ووجه الثالث رجوع
ذلك الى نظر الامام في ردع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عتوها وشدة قوتها جعلها الدية كاملة
لتصير عتقها على يدهم فقله عن الجناية خوفاً من أن يضرها الامام الدية كاملة وان رأى ضعفها
عن تحمل الدية وعدم عتوها وتجريمها أشرك الجاني معهم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة
هي سبب تجريمه على الجناية كما قلنا في توجيه قول أبي حنيفة وأيضاح ذلك ان الجاني من قسم
السفهاء عادة وتغريم المال عنده لا يردعه لوانه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتعكس
على يده ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تعدى الجاني قياساً على بقية
قواعد الشريعة * ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا كان الجاني من أهل الديوان فديوانه عاقلته
ويقعون على العصة في العمل فان عدوا فميتت تحمل العصة وكذا عاقلة السوق أهل سوقه
ثم قرابته فان هجره فاهل محله فان لم تنسح فاهل بلده وان كان الجاني من أهل القرى ولم تنسح
فأهل القرى التي تلك القرى من سواده مع قول مالك والشافعي وأحمد لا تدخل لهم في الدية الا اذا
كانوا أقارب الجاني فالأول مشدد على أهل ديوانه وأهل سوقه وأهل محله وأهل بلده وعلى
أهل المصر التي تلك القرية التي فيها سكن الجاني والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الأول ان أهل الديوان ومن عطف عليهم بسوهم ما يوسم الجاني غالباً وسوهم
ما يسره فكانوا كالعصة في الحمية ووجه الثاني ضعف أهل ديوانه ومن بعدهم عن جبة العصة
والعاقلة فلا يلحقون بهم وسبق في باب قسم التي والقيمة ان المراد بأهل الديوان هم كل من اثبت
اسمه في ديوان الجند من المقاتلة * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يسوي بين العاقلة فيؤخذ
من ثلاثة دراهم الى أربعة وانه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية تقدير ولا هو على قدر العاقلة
والاجتهاد مع قول مالك وأحمد ليس هو بتقدير وانما ذلك بحسب ما يسهل ولا يضر مع قول الشافعي
انه يتقدر فيوضع على النقي نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا يتقص عن ذلك

فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واجد الشافعي في احدي قوليه ان الغائب والمحاضر من
المعلقة سواء في تحمل الدية مع قول مالك ان الغائب لا يتحمل مع المحاضر شيئا اذا كان الغائب
من المعلقة في اقليم آخر سوى الاقليم الذي فيه بقية المعلقة ويضم اليهم اقرب القبائل ممن هو
بجوارهم فالاول مشدد والثاني مخفف بالشرط المذكور فيه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا مال خائط الانسان الى طريق أو ملك غيره ثم
وقع على شخص فقتله فان كان طوبى بالتقص فلم يفعل مع التمكن ضمن ما تلف بدينه والا فلا
مع قول مالك واجد في احدي روايتهم ان عليه الضمان ان لم يتقصه زاد مالك بشرط أن يشهد
عليه بالامتناع من التقص مع القدرة عليه ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه ان بلغ الخوف
الى حد لا يؤمن معه الا تلف ضمن ما تلفه سواء تقدم طلب أم لا وسواء أشهد أم لا ومع قول
اجد في الرواية الاخرى واصحاب الشافعي في اصح الوجهين انه لا يضمن فالاول مفصل والثاني
فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر * ومن
ذلك قول أبي حنيفة لو صاح انسان على صبي أو معتوه وهما على سطح أو حائط فوقع هات
او ذهب عقل الصبي أو عقل البالغ فسقط أو بعث الامام الى امرأة يستدعيها الى مجلس المحكم
فأجهض جنينها فزعا أو زالا علقها فلا ضمان في شيء من ذلك جهة واحدة مع قول الشافعي
ن على المعلقة الدية في ذلك كله الا في حق البالغ الساقط فانه لا ضمان على المعلقة فيه ومع
قول اجدان الدية في ذلك كله على المعلقة وعلى الامام في حق المستدعاة ومع قول مالك
الدية في ذلك كله على المعلقة ما عدا المرأة فانه لادية فيها على أحد فالاول مخفف والثاني
والرابع فهما تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم المباشرة
ووجه الثاني وما بعده التسخير بالسبب * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو ضرب بطن
امرأة فألقت جنينا ميتا ثم ماتت فلا ضمان عليه لاجل الجنين وعلى الذي ضربها دية كاملة مع
قول الشافعي واجدان في ذلك دية كاملة للجنين فالاول مخفف في ضمان الجنين مشدد
في دية أمه والثاني مشدد في ضمان الجنين فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
الاغمة السلامة لو خرب ثرا في فناء داره ضمن ما هلك فيها مع قول مالك انه لا ضمان عليه
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني ظاهر *
ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو بسط بارية في المسجد أو حفر بئر المصلحة أو علق فيه قدبلا
نطبت بذلك انسان فان لم ياذن له الجيران في ذلك ضمن مع قول اجد في أظهر روايتيه والشافعي
في أحد قوليه انه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه الحصباء وزلق بذلك انسان فانه لا ضمان عليه
بلا خلاف فالاول فيه تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع أحدثي التفصيل مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه اذا ياذن له الجيران فما كان له الحفر ولا البسط
يتعدى بحق الجيران العيين على حقوق غير الجيران المبهمين ووجه الثاني كونه قصد بما فعله

الخبر بالامالة فليس عليه ضمان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو ترك في داره
كلبا عقورا فدخل في داره انسان وقد علم ان ثم كلبا عقورا فمقره فلا ضمان عليه مطلقا مع قول
مالك ان عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحب الدار يعلم انه عقور ومع قول احمد في انهم
روايتهم انه لا ضمان عليه فالاول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد بالشرط المذكور فيه
فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر ويصح حمل الضمان على حال اهل
الورع وكال اهل الشفقة على المسلمين والثاني على من كان دون ذلك في الورع والشفقة والمحمد لله
رب العالمين

(باب القسامة)

اتفق الاثمة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من
مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ان الدب الموجب للقسامة
وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحياتهم كالحلة والدار ومجد الحلة والقرية والقتيل
الذي تشرع فيه القسامة لسم ليط به اثر جراحه أو ضرب أو خنق فان كان الدم يخرج من انفه
أو دبره فليس بقتيل بخلاف ما لو خرج الدم من أذنه أو عينه فهو قاتل تشرع فيه القسامة مع
قول مالك ان السبب المعتبر في القسامة ان يقول المقتول دعي عند فلان عدوا ويكون المقتول
بالفاسم حراسا أو كان فاسقا أو عدلا ذكرنا أو اثني ويقوم لا وليا للمقتول شاهد واحد
واختلف اصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وذكرنا فشرطها ابن القاسم واكتفى أشهب
بالفاسق والمرأة ومن الاسباب الموجبة للقسامة عندما لاك من غير خلاف عنه ان يوجد المقتول
في مكان واحد داخل من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي
السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قرينة تصدق المدعي بان يرى قاتل في محلة أو قرية
صغيرة بينهم وبينه عداوة وتفرق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد
عنده لوث وكذا عبيد أو نساء أو صبيان أو فسقة أو كفار على الراجح من مذهبه لا امرأة واحدة ومن
أقسام اللوث عنده لهج السنة الخاص والعام بان فلانا قتل فلانا ومن اللوث وجود تلخيه بالدم
أو سلاح عند القاتل ومن اللوث أيضا ان يزدحم الناس بموضع أو في باب فيوجد بينهم قاتل
وكذا لو قاتل صبيان والنعم المحارب بينهم وانكثفوا عن قاتل فهو لوث في حق الصنف الآخر ومع
قول احمد لا يحكم بالقسامة الا ان يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلفت الرواية عنه
في اللوث فروى عنه العداوة الظاهرة في حق الصنف الآخر والصلة خاصة كابن القاتل من
المطالبة بالدماء وكابن اهل البني وأهل العدل وهذا قول عامة اصحابه واما دعوى القاتل ان
فلانا قتلني فلا يكون لوثا الا عندما لاك فاذا وجد مقتضى للقسامة عند كل واحد من هؤلاء الاثمة
حلف المدعون على قاتله حين عينا واستحقوا دمه اذا كان القاتل عددا عندما لاك واحدا واما دعوى
الشافعي فالمجد بمن مذهبه انهم يستحقون دية مغلطة انتهى كلام الاثمة في بيان السبب الموجب
للقسامة فتأمل فيه تعبد بعضهم بشد في الاخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الاخذ بدم

بالدية أخذ بالاحتياط لدم المتهم بالقتل لا يخرجون من ذلك فإن الذي مات قد انتهى أجله وقضى ما كتب عليه وألحق برجله الخمر والمساعدة على قيام شعائر الدين فمن اشترط العدالة والذكورة في الشاهد فقد راعى حق الحي وحرمة ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمة والله أعلم • ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أنه يبدأ بإيمان المدعين للقسامة بالإيمان المدعي عليهم فإن نكل المدعون ولا يثبت حلف المدعي عليه خسين يميناً ويرى مع قول أبي حنيفة أنه لا يشرع اليمين في القسامة إلا على المدعي عليهم فإذا لم يمينوا شخصاً بعينه يدعون عليه حلف من المدعي عليهم خسون رجلاً خسين يميناً ممن يختارهم المدعون فيحلفون بالله ما قلنا ولا علمنا له قالوا فإن لم يكونوا خسين كررت اليمين فإن نكلت اليمين وجبت الدية على طائفة أهل المحلة وبازم المدعي عليه اليمين بالله عز وجل أنه ما قتل وبرأ فالأول فيه تخفيف من حيث عدم تخصيص القسامة بالمدعي عليهم والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه البداهة بإيمان المدعين للقسامة ظاهراً لأنهم هم الذين يطلبون أخذ السار ووجه كون اليمين لا تشرع إلا على المدعي عليهم كونهم هم المتهمين بالقتل فيحلفون لتبرأ ساحتهم • ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أشهر القولين أن الأولياء إذا كانوا جماعة فحقت الإيمان بينهم بالحساب على حسب الأرض مع قول أبي حنيفة أن الإيمان تكرر عليهم بالادارة بعد أن يبدأ أحدهم بالقرعة فالأول فيه تخفيف على الأولياء والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين لا يفتي على الفطن • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن القسامة تثبت في السيد مع قول مالك في إحدى روايته أنها لا تثبت فيهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول حرمة الأذى المسلم من حيث هي ووجه الثاني أن حرمة السيد تنبع عن مثل ذلك لا لمحاقهم بالأموال في كون السيد يبيعهم وشراؤهم كيف شاء بخلاف الأحرار فإن الشارع نهى عن بيع الخمر وكل غنمه بياناً لتعظيم حرمة عند الله تعالى • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن إيمان النساء لا تسع في القسامة مطلقاً لا في عدولاً في خطأ مع قول الشافعي تجمع مطلقاً في الهد والمخطأ وأنهن في القسامة كالرجال ومع قول مالك أن إيمانهن تجمع في المخطأ دون الهد فالأول مخفف على التسامح ضد على المتهم والثاني عكسه والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب كفارة القتل) •

اتفق الأئمة على وجوب الكفارة في قتل الخطأ إذا لم يكن القاتل ذمياً ولا عبداً وعلى أن كفارة قتل الخطأ عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم قول أبي حنيفة أنه لا يشترط الإيمان في كفارة الظهار وغيره لعدم جله المطلق على القيد هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة نصب الكفارة في قتل الذمي على الإطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا نصب كفارة في قتل الذمي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول

الجل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي في قوعه من ظلمه بأن يحسكون
 صلى الله عليه وسلم جميعه يوم القيامة في نحو قوله من ظلم ذميا كنت جميعه يوم القيامة انتهى فاذا
 كان هذا فيمن ظلمه ولو بأخذ ذمهم أو بكلمة في عرضه متلافكيف بمن قتله بغير حق وأما وجوب
 الكفارة في قتل العبد المسلم فلا دخولها في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال احتضاره بقوله
 الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد وردان الوصية على الأرقا من أو آخر ما تكلم به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو مختصر فصار يقول ذلك بتكاف لا يكاد لسانه يبينها كما ورد ومن وصى عليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم مختصر وجب احترامه كل
 الاحترام ومن جله احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل الذي جل وصية
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الذمة على فعل أمور مخصوصة كأخذ ماله بغير حق
 وكالوفا بدمته بغير الكفارة كتكفيره ودفنه اذامات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فانه
 مرق الدم في الجملة من حيث كفره بالله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه لا تجب الكفارة في قتل العبد مع قول الشافعي
 وأحمد في الرواية الأخرى انها تجب فالأول مخفف والثاني مشدد فارجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول ان الشارع شدد في أمر القاتل عمدا بالقتل أو الدية اذ اعفا الا وليا من
 قتله إلى الدية فلا يراد على ذلك ووجه الثاني ان العامدا غلط الثما من كان قتله خطأ فكانت
 الكفارة به البق من كان قتله خطأ ويكون قوله من قال لا تجب الكفارة على الثائب من عدم
 تعد القتل كما قالوا في جهود السهو انه يسر السجود لمن ترك ذلك البعض عمدا قالوا قوله باب
 جهود السهو انما هو جرى على الثالب فلكل مجتهد مدرك وملاحظ * ومن ذلك قول الشافعي
 وأحمد غيب الكفارة على الكافر اذا قتل مسلما خطأ مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا تجب عليه
 كفارة قال الأول مشدد على الكافر من حيث تفرجه الكفارة والثاني مخفف عليه فارجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه الأول التلظ على الكافر كما أشرنا إليه بالتفريم من حيث عدم تحفظه
 في حق المسلم ووجه الثاني ان الكفارة مطهرة للقاتل دافعة عنه وقوع العذاب به والكافر ليس
 بأهل لذلك لانه لا يطهر الا بجره بالنار يوم القيامة فكيف يطهر بالكفارة * وقد سمعت شيخنا
 شيخ الاسلام ذكر بارحه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد ان تكون بسبب ذنب وقع
 المذنب فيه فتكون الكفارة كالترس المانع من وقوع الاذى بالسجد كما ورد فيمن رزق ان ايمانه
 يرتفع فيصير على الزاني كالطلة فيمتنع من وقوع العذاب به وكان هذا من جملة أخذ الأيمان بيد
 صاحبه اذا وقع في محذور انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب الكفارة على
 الصبي والمجنون اذا قتل مع قول أبي حنيفة انه لا يجب عليهما كفارة فالأول مشدد والثاني
 مخفف فارجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نسبتها إلى قلة التحفظ في الجملة فلو خوف
 الولي العسبي من القتل أو ضبط المجنون بالقيود والقتل لما كانا قدر اعلى قتل أحد عا دمع كون
 المجنون ربما تعامل في أسباب المجنون بأكله طعاما لا يناسب مزاجه متلاف كان تفرجه الكفارة

من باب المؤاخذة بالسبب عندهم يقول به من الأئمة * وصحبت سيدي عبد القادر الدمشقولي رحمه الله تعالى يقول إذا قتل المجدوب أحد الم يقتل به كالمجنون بل أولى لأن المجدوب لم يتسبب في جذبته بل جذبته الاقدار الالهية الى حضرة الحق تعالى بنفسه لشدة تعفنه بما كان فيه من المعاصي أو الغفلات وأما المجنون فربما تعاطى السبب باستعماله مطلقا ما لا يناسب مزاجه فزال به عقله انتهى ووجه قول أبي حنيفة انه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي من التكليف فلم يؤاخذ بفعلهما * وصحبت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ما خرج أحد عن قاعدة الشرع والتكليف ولو صيدا ومجنونا فإن أفعالهما من قسم المباح وهو أحد الأحكام الخمسة انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليه وأحمد في إحدى روايته انه لا يجزئ الاطعام في كفارة قتل الخطأ مع قول الشافعي وأحمد في الروايتين الاخرين عنهما انه يجزئ فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول النظر الى عظم حرمة المؤمن فخص الكفارة بما هو أعلى قيمة غالبا من الاطعام ووجه الثاني القياس على الكفارة في بقية الابواب ولكن الشارع لم يتعرض لمنع الاطعام * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه يجب الكفارة على القاتل بالسبب كن تعدي بصفر بئر ونصب سكين ووضع حجر في الطريق مع قول أبي حنيفة انها لا يجب مطلقا وان كانا قد أجمعوا على وجوب الدية في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول المحاق السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم المحاق به والله تعالى اعلم

(كتاب حكم السحر والساحر)

اجمع الأئمة على تحريم السحر وهو عزام وورقي وعقد تؤثر في الابدان والنفوس والتغلوب فيمرض ويقتل ويفرق بين المرء وزوجه قال امام الحرمين ولا يغنر السحر الا على يد فاسق كما لا تظهر الكرامة الا على يد ولي وذلك مستفاد من إجماع الامة وقال مالك السحر زينة وإذا قاتل رجل أنا أحسن السحر قتل ولم تقبل توبته وقال الثوري آتيان السكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالزمل والشعر وتعليقها حرام بالنص الصريح وقال ابن قدامة المحنبلي حكم السكاهن والضرب بالزمل عند أحمد أن يحبس حتى يموت أو يقتل قال وأما الذي يعزم على المصروع ويرزعه انه يجمع النجس وانهم يطعمونه فذكره أصحابنا في السحرة وروى ان احمد توقف فيه ما قال وسئل سيدي السبب عن الرجل يوجد عنده من يدأويه فقال انما نهى الله عما يضرونه عما ينفع ان استطعت أن تنفع أخاك فافعل وهذا يدل على ان فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلف الأئمة فمن يتسلم السحر ويعله هل يكفر بذلك فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يكفر بذلك ومن أصحاب أبي حنيفة من قال ان تعلمه ليجنبه لا يكفروا ان تعلمه معتقدا جوارحه أو معتقدا انه ينفعه كفروا واعتقد ان الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحرك فان وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من القرب الى الكواكب السبعة وانها تفعل ما يلتبس منها فهو كافر وان وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر الا ان اعتقد باحداة السحر

وهل للمصير حقيقة قال الأئمة الثلاثة نعم وقال أبو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثيره في الجسم وبه قال
أبو حنيفة والاسراباذي من الشافعية هذا ما وجدته عن الأئمة في هذا الباب من مسائل الاجماع
من كلامهم في حد المصير وحقيقته وأما حكم الساحر فقال مالك وأحمد أنه يقتل بمجرد تعلمه
واستعماله فإذا قتل مصيره قتل عند الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله بمصره وإنما
يقتل إذا تكرر ذلك منه وروى عنه أنه قال لا يقتل حتى يقر أنه قتل انسانا بعينه فالأول الذي
هو قول مالك وأحمد مشدد وكذلك قول الثلاثة أنه يقتل إذا قتل بمصره والثاني الذي هو قول
أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين راجع لاجتهاد المجتهد
فإن أدى اجتهاده الى قتل الساحر بمجرد تعلمه المصير واستعماله قتله والا تركه * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن الساحر يقتل حدا مع قول الشافعي أنه يقتل قصاصا فالأول مشدد والثاني
مخفف ووجه الأول قول الأئمة أن الغلب في المصير حق الله ووجه الثاني أن المطلب فيه حق
الإنسان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في المشهور عنه ومالك وأحمد
في أن ظهور رايته لا يقبل توبة الساحر ولا تسمع بل يقتل كالكاذب مع قول الشافعي وأحمد
في الرواية الأخرى أنه يقبل توبته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الأول قول بعض الأئمة أن المصير لا يعصم إلا من كفر لأن الأرواح التي تدنيه على القتل
قد أخذت كابرها عليها العهد وانها لا تعين ساحرا إلا أن يخرج من دين الاسلام ويؤيد ذلك ما قصه
الله تعالى عن هاروت وماروت انهما لا يعلمان أحدا المصير حتى يقول له اغنا نحن فتنة فلا تكفر
ووجه القول الثاني أنه ليس الساحر بأعظم في الأثم من الكافر وقد قبل الله تعالى توبته ويعصم
أن يكون المحكم في القولين راجعا الى اجتهاد المجتهد فإن رأى بقائه أشد ضررا على المسلمين من
قتله قتله ولم يقبل توبته والأقبل توبته وتركه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الساحر من أهل
الكتاب لا يقتل مع قول أبي حنيفة أنه يقتل كما يقتل الساحر المسلم فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وحكم ذلك راجع للإمام الأعظم أو نائبه * ومن ذلك قول مالك
والشافعي أن حكم الساحرة من النساء حكم الساحر من الرجال مع قول أبي حنيفة أن المرأة الساحرة
تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه القولين راجع الى اجتهاد المجتهد أو رأى الإمام الأعظم أو نائبه والله سبحانه
وتعالى اعلم

(كتاب الحدود والسبعة المرتبة على الجنايات)

وهي الزدة والبنى والزنا والقذف والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر إذا علمت ذلك فأقول
وبالله التوفيق

(باب الزدة)

وهي قطع الاسلام بنية أو قول ككفر أو فعل وقد اتفق الأئمة على أن من ارتد عن الاسلام
وجب قتله وعلى أن قتل الزنديق واجب وهو الذي يسر الكفر وتظاهر بالاسلام وعلى أنهم

إذا ارتد أهل بلد قتلوا وصارت أموالهم غنمة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان المرتد يقتل في الحال ولا يتوقف على استنابته وإذا استناب لم يقرب لم يجهل إلا ان طلب الامهال فيجهل ثلاثا ومن أصحابه من قال انه يجهل وان لم يطلب هو الامهال وقال مالك يجب استنابته فان تاب في الحال قتل قوته وان لم يقرب أمهل ثلاثا له يتوب فان تاب والا قتل وقال الشافعي في أظهر قولييه يجب استنابته ولا يجهل بل يقتل في الحال إذا أصر على رده وعن أحمد روايتان أحدهما كذهب مالك والثانية لا يجب الاستناب واختلفت الروايات عنه في وجوب الامهال وحكى عن الحسن البصري ان المرتد لا يستناب ولا يجب قتله في الحال وقال عطاءمان كان على الاسلام وارتد فانه لا يستناب وان كان كافرا ثم أسلم ثم ارتد فانه يستناب وحكى عن الثوري انه يستناب أبدا فقول أبي حنيفة والشافعي مشدد إلا في الامهال عند أبي حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذلك من حيث الامهال ووجوب الاستناب وكذلك إحدى الروايتين عن أحمد وقول الحسن مخفف وقول عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث انه يستناب أبدا ولا يقتل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الاقوال كلها ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان حكم المرتد حكم المرتد من الرجال مع قول الامام أبي حنيفة ان المرأة تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه يجعل من شاملة لذكر والانثى ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجل وأيضا فان المرأة لا تظهر في دين الاسلام كبير خلل برديتها ولا تخارب عن دين الكفر إذا ارتدت بخلاف الرجل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أشهر روايته وهو الظاهر من مذهب مالك انه يصح ردة الصبي المميز مع قول الشافعي انه لا يصح ردة الصبي المميز وهي الرواية الاخرى عن أحمد فالأول مشدد على الصبي في صحته رده والثاني مخفف عنه بعدم صحتها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول مراعاة حكم الارواح كما راعاه الحق تعالى يوم السبر يكفهم ووجه الثاني مراعاة حكم الارواح مع الاجسام مصالان ذلك هو مناط التكليف فلكل منهما وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة في أظهر روايته وأصحاب الشافعي في الأصح من خمسة أوجه ان توبة الزنديق قبل مع قول مالك وأحمد وأبي حنيفة في الرواية الاخرى انه يقتل ولا يستناب فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول المحاقبة بالكافر الأصلي ووجه الثاني عدم المحاقبة به لكونه ذاق طعم الاسلام في الجملة فظاهره بخلاف الكافر المطلق والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لو ارتد أهل بلد لم تصر دار حرب حتى يجمع فيها ثلاثة شروط ظهور أحكام الكفر وان لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي بالامان الأصلي وأن تكون متاخمة لدار الحرب مع قول مالك أن ظهور أحكام الكفر في بلد تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد فالأول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك

انه اذا ارتد اهل بلد لا يجوز ان تقيم ذرارهم التي حدثت منهم بعد الرد ولا يسترقون بل يجهرون على الاسلام الى ان يبلغوا فان لم يبلغوا حبسوا وعتدهم الحاكم بالضرب جذبا الى الاسلام واما ذراري ذرارهم فيسترقون وقال اجد تسترق ذرارهم وذراري ذرارهم وقال الشافعي في اصح القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(باب حكم البغاة)

اتفق الاثمة على ان الامامة فرض وانه لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من الظالمين وعلى انه لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا متفقان ولا مقرقان وعلى ان الاثمة من قريش وانما جائز في جميع آحاد قريش وان للامام ان يستخلف وانه لا خلاف في جواز ذلك للامام ابي بكر الصديق وعلى ان الامامة لا تجوز لامرأة ولا كافرو ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يأمر به ما لم يكن معصية وعلى ان احكام الامام واحكام من ولاه نافذة وعلى انه اذا خرج على امام المسلمين او عن طاعته طائفة ذات شوكة وان كان لهم تأويل مشبه ومطاع فيهم فانه يباح للامام قتالهم حتى يفيوا الى امراته تعالى فاذا فاؤا كف عنهم وعلى ان ما اخذه البغاة من خراج ارض او جزية ذي يلزم اهل العدل ان يحسبوا به وان ما يتلفه اهل العدل على اهل البغي لا ضمان فيه هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي واجدانه لا يجوز ان يتبع مدبرهم ولا ان يذفف على جريحهم مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك مادامت الحرب قائمة فاذا انقضت الحرب ردا اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك وابي حنيفة والشافعي في المجدد بالراجح واُجِد في احدى روايته ان ما يتلفه اهل البغي على اهل العدل في حال القتال من نفس او مال لا يضمن مع قول الشافعي في القديم واُجِد في الرواية الاخرى انه يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب تأليف اهل البغي لطاعة الامام العادل بالاحسان اليهم بعدم تضييمهم ما تلفوه ووجه الثاني طلب اهل العدل اظهار كنفهم على اهل البغي لتقوم هيتهم في قلوبهم فلا يتجربوا بعد ذلك على البغي فلكل من القولين وجه صحيح والله أعلم

(باب الزنا)

اتفق الاثمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وانه يختلف باختلاف الزناة لان الزاني تارة يكون بكرا وتارة يكون نيبا وهو المصن وانفقوا ايضا على ان من شرائط الاحسان المحرمة والبلوغ والعقل وان يكون قد تزوجا صحيحا ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة مجمع عليها وانفقوا على ان من كلف فيه شرائط الاحسان ثم زنى بامرأة قد كلف فيها شرائط الاحسان بان سكات حرة بالغة عاقلة مدخولا بها في نكاح صحيح وهي مسلبة فها زانيا محسنان عليها الرجم حتى يموتا وعلى ان البكرين المحررين اذا زنيا فعليهما الجلد كل واحد منهما مائة جلدة

وعلى ان المبدؤ الامة اذ انزبا لا يكمل حدهما وان حد كل واحد منهما محسون جلدة وانه لا فرق بين الذكرو الانثى منهم وانهما لا يرجان بل يجلدان سواء احصنا لم يحصنا خلافا لبعض اهل الظاهر كما ساقى فى مسائل الخلاف واتفق الاثمة كلهم على ان البينة التى يثبت بها الزنا ان يشهد أربعة رجال عدول به مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا واتفقوا ايضا على تحريم القواط وانه من الفواحش العظام وانه افحش من الزنا وعلى ان البينة على القواط لا تكون الا أربعة كشهود الزنا الا باحقيقة فانه انبتا بشاهدين واتفقوا على انه اذا عقد على محرم من الرضاع او النسب فالعقد باطل واتفق الاثمة على انه لو استأجر امرأة ليزنى بها ففعل فعله الحمد الا ما يحصى عن أبي حنيفة من قوله لا حد عليه واتفقوا على ان شهودا زنا لا يكملوا أربعة فهم قذفة عليهم الحمد الا فى قول للشافعى وعلى انه لو شهد اثنان انه زنى بهامطوعة وآخوان انه زنى بهامكرمة فلا حد على واحد منهما وكذلك اتفقوا على ان الشهادة فى القذف وزنا أو شرب الخمر تسع فى المحال واتفق الاثمة على انه لا يجوز للرجل وطء جارية زوجته ولو اذنت له فى ذلك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة وما لك ان من شروط الاحسان الاسلام مع قول الشافعى وأحدانه ليس من شروط الاحسان الاسلام فيحد الذى عندهما فالاول مخفف على الذى والثانى مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان انزج تطهير والذى ليس من أهل التطهير بل لا يطهر الا بمحرقه بالنار ووجه الثانى تخفيف العذاب عليه فى الآخرة اذا حدف دار الدنيا من حيث انه محطاب بغرور الشريعة لاسيما ان تحاكم الذى البنا * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك والشافعى وأحدى احدى روايته انه لو زنى بكرا ثم زنى محصنا لا يجمع عليه الجلد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة مع قول أحد فى احدى روايته انه يجمع عليه الجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثانى مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل ذلك راجع الى اجتهاد الامام ويصح حل الاول على من حصل عنده شدة قدم على ما وقع فيه والثانى على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك أبلغ فى تطهيره * ومن ذلك قول الاثمة الأربعة ان الزانى اذا سكن مملوكا وقد تزوج ودخل بها فى نكاح صحيح لا يرجع مع قول أبي ثور انه يرجع مع قول المخفف عنه والثانى مشدد ووجه الاول نقص المملوك عن درجة الحر فى القدرة على رد شهوته المحرمة عادة فلا يلحق به ووجه الثانى لما حقه به فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزانيين المحررين البكرين يجمع فى حقهما بين الجلد والتغريب عاما كما قال به أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول أبي حنيفة لا يضم النفي الى الجلد وجوبا بل التغريب راجع الى رأى الامام فان رأى فى التغريب مصلحة غر بهما على قدر ما يرى وعن مالك انه يجب تغريب الزانى دون الزانية وهوان ينفي سنة الى غير بلده فالاول مشدد والثانى فيه تخفيف وقول مالك فى الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تصحيح الزانى عين الزانى ورجحه ببيئته عن المكان الذى حصل له منه

الذي بالتعبير كما رآه أهل بلده وحارته ووجه الرواية الثانية لما لك ان المرأة الغالب عليها
جلوسها في قعر بيتها ونجاستها وقل من يعرفها حتى يعرفها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب
عليه مخالطة الناس في المحرف والمسنائع والمساجد وغير ذلك فكل من رآه ذكر واقفته
وازدراه فيحصل له الاذى ولن غيره الاثم وبما قرنا به يعلم توجيه قول أبي حنيفة في قوله ان
ذلك راجع الى رأى الامام فان رأيه يشمل ضم التغريب الى المجلد وتركه * ومن ذلك قول الائمة
الاربعة ان العبد والامة اذا نيا لا يرجان بل يجلدان سواء أحسن أم لم يحسن وقال ابن عباس
ومجاهد وسعيد بن جبيرة انهما ان لم يحسنا فلا يحسدان أصلاً وإذا أحسنا فعد هما خسون جلدة
وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب في العيون الى انهما كالأحرار سواء فان أحسنا
كان حدهما الرجم وان لم يحسنا فعد هما المجلدون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة والأمة
خسون وذهب أبو ثور الى أن حد الرقيق كحد المحرف فيجلد مائة فالأول فيه تخفيف والثاني وهو
كلام ابن عباس ومن معه مفصل والثالث وهو قول بعض الناس وكذلك قول أبي ثور الذي
هو الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على العبد دون الأمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه الأقوال ظاهراً لا قول داود فان وجهه ان الذكر أحرأ على الزنا من الأمة زيادة ما عندها
من الحياء عادة على ما عند الذكر ولذلك قدرت على اخفاء عجزها للجماع مع انها ترى يد على الذكر
في الشهوة بسعين ضعفها والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب التغريب في زنا
العبد والأمة مع قول الشافعي في أصح القولين انه يغرب نصف عام فالأول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول دنا نسب العبد فلا يتأثر بالمساوكل
ذلك التأثير كالأحرار ووجه الثاني انه على النصف من المحرف في ذلك وفي كثير من الأحكام *
وسمعت شيخ الاسلام ذكر يارحمه الله يقول العار يعظم بشرف النسب ويخفف بدناة النسب
انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدنه اذا وجدت شرائط الاحسان في أحد الزوجين
دون الآخر لا يثبت الاحسان لواحد منهما مع قول مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرائط
الاحسان فيه فان زنيا كان المجلد في حق من لم يثبت له الاحسان والزجم على من ثبت له قالوا
وصورة وجود الاحسان في أحد الزوجين دون الآخر ان يطار زوجته المجنونة أو يطأ البالغ
زوجته الصغيرة المطبقة للوطء أو يطأ الحرامه متروجة فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحسان
للإهودي اذا زنى وهو محسن ولا يرجم لان الاسلام عندهما ليس بشرط في الاحسان كما مر
فالأول فيه تخفيف عن اليهودي والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول مالك والشافعي وأجدان المرأة العاقلة اذا مكنت مجنوناً من نفسها فوطئها أو زنى عاقل
بمجنونة وجب الحد على العاقل منهما مع قول أبي حنيفة يجب الحد على العاقل دون العاقلة

فالاوّل مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
الحكم دائر مع العقل معالقا ووجه الثاني لا يصرّفه الا من اشرف على مقام أبي حنيفة رضي الله
عنه في مقام الاستنباط * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لو رأى على فراشه امرأة
فطنها زوجته فوطئها أو نادى أعمى زوجته فأجابته امرأة أجنبية فوطئها وهو يظن انها زوجته
ثم بانّت الموطوءة أجنبية فلا حد على القاتن والاعمى مع قول أبي حنيفة ان عليهما الحد فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قيام عذره بالظن المحذور لا لاقدم
على الوطء في الجملة ووجه الثاني ان الظن لا يسوغ له الاقدام على الوطء فكان الواجب عليه
التربص حتى يعلم انها زوجته وقد يكون القاتن والاعمى حاذقا فظن الا يخفى عليه حال زوجته
من غيرها فأراد الا امام أبو حنيفة سد الباب شققة على دين الامة فلا يقصر أحد على مثل ذلك
الفعل عمدا ويرى ان لا حد عليه لدعواه الظن بأنها زوجته والحال انه كاذب بل بلغنى وقوع مثل
ذلك من بعض الفسقة مع امرأة جاتته زائرة باتفاق بينهما على ذلك فنسأل الله العافية * ومن
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يشترط العدد في الاقرار بالزنا وانه لا يثبت الا باقراره بذلك
أربع مرات على نفسه مع كونه بالغ ناعا قلا مع قول الشافعي انه يثبت باقراره مرة واحدة فالاول
فيه تخفيف على الزاني بعدم إقامة الحد عليه اذ لا يقرب بذلك أربع مرات على نفسه مع كونه
بالغ ناعا قلا والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب التثبت في إقامة
الحد ودفع الله تعالى يجب بقا العالم أكثر من ذهابه كما أشار إليه قوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح
لها أي واترك القتل ووجه الثاني بعد كذب الانسان على نفسه واعترافه بما يوجب الحد
أو الزجر فان ذلك لا يقع الا من أهل اليقين والايمان الكامل وقيل ما هم فلما رأينا أنه شهد على
نفسه بالزنا حله على كمال الايمان بالعذاب يوم القيامة وانه ما طلب التطهير بإقامة الحد عليه
الا لتحقيقه في نفسه انه وقع في الزنا والله أعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الشهود الاربعة
اذا لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فمهم قذفة وعليهم الحد اذا شهدوا في مجالس متفرقة مع قول
الشافعي انه لا بأس بتفريقهم وقبول اقوالهم فالاول فيه تخفيف على الزاني بعدم ثبوت الزنا
في حقه اذ لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الاول طلب التثبت
في إقامة الحد ووجه الثاني المبادرة الى التطهير اذا اكمل النصاب ولو في مجالس بحسب اجتهاد
الحاكم وما يراه من الحفظ الا وفروا بالصحة للملين * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في صفة
المجلس الواحد هو ان يجي الشهود مجتمعين فان جاؤا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم قذفة
يحدون لفقد الشرط من مجيئهم مجتمعين مع قول الشافعي ليس ذلك بشرط في مجيئهم
ولا اجتماعهم بل متى شهدوا بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وجب الحد مع قول أحمد المجلس
الواحد شرط في اجتماع الشهود واداء الشهادة فاذا جمعهم مجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم
وان جاؤا متفرقين فالاول مشدد في الشهادة مخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث
قريب منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه ذلك كله ظاهر وبعضه يعلم من المسئلة قبله

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أقربنا مخرج عن رجوعه وسقط المخرج قول مالك أنه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب إلا أن يرجع فقتله دينه بعذرتها في صورة الزنا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بحديث ادرؤا الحدود بالشبهات ووجه الثاني عمل قائله بحديث لا عذر لمن اقتران ثبت كونه حديثاً ووجه الاستثناء في قول مالك أن الشهادة بعذرتها تورث شبهة عند المحاكم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمدان اللواتي بوجوب المخرج قول أبي حنيفة أنه يعز في أول مرة فإن تكرره يقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرار حتى يقتل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد في الكتاب والسنة من تغطية عقوبة الله لغناه ووجه الثاني أن وطء الذكر ليس فيه اختلاط أنساب ولا يفسد الناس على الذكر ويعزرون على قتل اللواط به كما يزارون على المحارث إذا زنا أحد بهن وشدة العقوبات تابعة في النسب لعظم الفساد في الوجود وجوز بعض الحنفية أن يعزب بالقائه من شاق وإن أدى إلى موته * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوليه وأحمد في أظهر روايته أن حد اللواط الرجم بكل حال نيبا كان أو بكرا مع قول الشافعي في أرجح قوليه وأحمد في إحدى روايته أن حده كحد الزنا فيفرق فيه بين البكر والتيب فعلى المصن الرجم وعلى البكر الجلد فالأول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على البكر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الأرجح من أقواله أن من أتى بهيمة يعز وهو الرواية التي اختارها المحقق من أقوال أحمد مع قول مالك في الرواية الأخرى عنه والشافعي في أحد أقواله أنه يحد ويختلف بالبكرة والتوبة والقول الثالث للشافعي أنه يتم بكرة كان أو نيبا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل هذه الأحكام تختلف باختلاف أحوال الناس في الدين والورع كما لا تقتضى شأبا وكهولة فيعفف على الأراذل والشباب بالتعزير فقط ويشدد على أشراف الناس والكهول بالحد والقتل على قاعدة كل من عظمت مرتبته عظمت صغيرته * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن كانت البهيمة الموطوءة توكل ذبحت ولا فلا هو الأرجح عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه مع قول مالك أنها لا تذبح بحال ومع قول أحمد أنها تذبح سواء كانت له أو لغيره وسواء كانت مما يؤكل مما لا يؤكل وعلى الواطئ قيمته الصاحبا فالأول فيه تشديد بذبحها والثاني يخفف فيه والثالث مشدد فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال تذبح خفة الماعز على صاحب البهيمة وعلى الفاعل فيها فإن الناس كلارأوا هذا كروا ذلك الأمر ووجه من قال لا تذبح عدم ورود شيء صحيح في الأمر بذبحها * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز للواطئ الأكل منها إن كانت مما توكل مع قول مالك أنه يجوز له ولغيره الأكل منها ومع قول أحمد لا يأكل منها هو ولا غيره ومع قول أصحاب الشافعي في أصح الوجهين أنها توكل مطلقا فقدما يقتضي التحريم فالأول مشدد والثاني والرابع مخففان على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك

والثاني وأجلو عقد على محرم من نسب أو وطلع أو على معتد من غيره ثم وطئ في هذا المقام
عالمًا بالتحريم وجب عليه المحدث قول أبي حنيفة أنه يبرز فقط فالأول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومع جل الأول على أهل الدين والمروعة والورع والثاني
على أراذل الناس كما مر نظيره * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والثاني وأحمد في إحدى
رواياته أنه لا يحد بوطء أمته المزوجة مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يحد فالأول فيه تخفيف
لشبهة الملك والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومع جل الأول على من خاف
الزنا من شدة الغلة والثاني على من لم يخف ذلك فيشدد عليه لكلفه في الوطء المحرام بعد أن قل
حقه إلى النقص الذي زوجه له من غير قرة غلة ولا داعية * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
أنه لو شهد اثنان أنه زنى بها في هذه الزاوية واثنان على أنه زنى بها في زاوية أخرى قلت هذه
الشهادة ووجب المحدث قول مالك والثاني لا تقبل ولا يجب الحد فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومع جل الأول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله
فلم يدراعته المحدث شبهة اختلاف الشهادة في محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي
جلنا القول الثاني عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وسعت شيع الإسلام زكيا
رحمه الله تعالى يقول ليس الواجب على من يحد انتهم وإنما اللوم على المتهم الذي فرط في حفظ
ظاهره عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يقولون اضفتم اليه ولوانه كان حفظ ظاهره عن
ذلك لما قبل الناس إضافة شيء من النقائص اليه بل كانوا يبرؤونه من ذلك ويحيون عنه * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهادة في الزنا والقذف وشرب الخمر تجمع بعدمضي زمان طويل من
الواقعة مع قول أبي حنيفة أنها لا تجمع بعد تناول المدة إلا إذا كان للشهود عذر كعدمهم عن
الامام فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك
حق لم يثبت لنا ما يطلعه وقد تكون الفتنة لم تخمد إلى ذلك الوقت الذي يقام المحدث فيه ووجه الثاني
أن الفتنة قد تكون خمدت فتعترك الحجة المجاهلية والنفس فيتولد من ذلك الفتنة الشديدة كما أن
الشارب كذلك قد يكون وقع له توبة صالحة * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أقربا زنا على نفسه
بعدمه سمع إقراره ولا يسمع في إقراره بشرب الخمر بعدمه مع قول الأئمة الثلاثة أن إقراره يسمع
في الكل فالأول فيه تفصيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القول
الأول من أخذ شقي التفصيل أنه لم يمرض لتأما يطلعه ووجه الشق الثاني منه في عدم قبول
إقراره بالخمر أنه حق يتعلق بالله وحده بخلاف الزنا والقذف فلذلك قال الامام أبو حنيفة في شرب
الخمر أنه لا يسمع * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا حكم المحاكم بشهادة ثمانية فسق الشهود
أو بائنا عيدا أو حكاما فلا ضمان عليه مع قول مالك أنه أن قامت البيعة على فسقهم ضمن
لتفريطه ومع قول الثاقبي أنه يضمن ما حصل من أثر الضرب فالأول مخفف والثاني مفصل
وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك
قول أبي حنيفة والثاني وأحمد في أحد قوليهما أن ما يستوفيه الامام من الحدود والقصاص

ويحظى فيه فأرشه على بيت المال مع قول مالك أنه عذر مع قول الشافعي وأحمد في القول
الأخر له أنه على عاقلة الإمام فالأول فيه تخفيف والثاني عتف والثالث مشدد على العاقلة
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة مظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه
لو طلى جارية زوجه ماذن زوجته له في ذلك فإن قال ظننت أنها ساحت لي بالأذن فلا حيلة
وإن قال علمت التحريم حدمع قول مالك والشافعي أنه يحد وإن كان ينيارجم مع قول أحمد يحد
مائة جلدة فالأول فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة أخرى والشافعي مشدد والثالث متوسط
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المذنب بالجمل بالتحريم في التلق الأول منه ووجه
الثاني عدم عذره بمثل ذلك لندرة خفا تخفيعه على كل من خالف أهل الإسلام إذا لو طء لا يباح
الابتنك أو عقد ووجه الثالث أنه أمر متنبه بين العلم والجمل فكان فيه الجمل * ومن ذلك
قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد أن السيد أن يقيم المحل على عبده وأمنه إذا قامت البينة
عنده أو قرين بيده لا فرق في ذلك بين الزنا والتدفع وشرب الخمر وغير ذلك وأما السرقة فقال
مالك وأحمد ليس للسيد القطع وقال أصحاب الشافعي للسيد ذلك في أصح الوجهين لا مطلق المخبر
ومنهم من قطع به وقال أبو حنيفة ليس للسيد إقامة المحل في الكل بل يردده إلى الإمام فإن كانت
الامة مزوجة فقال أبو حنيفة وأحمد ليس للسيد حدمع بل هو لا مال أوثاقه وقال مالك
والشافعي للسيد فصل ذلك بكل حال فالأول فيه تخفيف على السيد في إقامة المحل على رقيقه
والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من إقامة المحل في رقيقه في القطع وفيه تخفيف من
حيث إباحة ذلك له والثالث مشدد على السيد والأول من المسئلة الثانية في الامة المزوجة
مشدد على السيد والثاني منها تخفيف عليه فرجع الأمر في المسئلتين إلى مرتبتي الميزان ووجه
الأول من المسئلة الأولى كون السيد معدودا من مال السيد فله نفقة النفقة فيه على نفسه أي إذا
لمحق الله عز وجل ووجه الثاني كون إقامة المحدود بالامالة من منصب الإمام الأعظم فكان
مقدما في ذلك على السيد لكونه أتم نظرا منه غالباً وما جعل الشارع إقامة المحدود إلى الإمام
الأعظم دون كل من قدر على إقامتها من التولية ونحوهم دفعا للفساد في الأرض ولتلبه عدم قدرة
البيعة على رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بضاجبة جاهلية لاصرة للإسلام والشرعية
بخلاف الإمام الأعظم أو نائبه ليس له غرض عند أحد دون أحد غالباً ويقدر على أن ينفذ غضبه
في غيره ولا عكس فإذا قتل الإمام شخصاً ولو ظلم لا يقدر غضبه أن يقتلوا الإمام لأجله عادة
وقد رأيت شخصاً قتل أخوه فقتل قاتله فرجع أهل المقتول الثاني فقتلوا الأخ وأولادهم فبلغ
القتل ثلاثين رجلاً ولو أن القتل كان على يد الإمام ما قتل أحدنا تدعى القاتل الأول فسلم أن
لسيد لا يخاف من إقامته المحل على رقيقه فته فهو كالإمام لعدم قدرة عبدة السيد على قتل سيده
بل أنه أو قطع يده أو ضرب به فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أن تظهر زانية أنه
ناظر بالمرأة المحرمة حمل ولا زوج لها وكذلك الامة التي لا يعرف لها زوج وتقول أكرهت
رؤيت بشبهة فلا يجب عليها حدمع قول مالك أنها تعد إذا كانت مقبلة ليست بفريسة ولا يقبل

قولها في التهمة والنصب الآن يظهر أثر ذلك كيشها مستغنية وشبه ذلك مما يظهر به صدقها
فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تحققنا
منها ما يوجب الحد لاحتمال أنها وطئت وهي نائمة أو ضي عليها فحصلت من ذلك الوطء وقد روى
البيهقي أن امرأة لأروج طأت في بها إلى عمر بن الخطاب حين وجدها حاملا فقال عمر لعاضرين
الذي عندي أن هذه ما هي من أهل التهمة ثم استفهمها عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين إني
امرأة أري الغم وإذا دخلت في صلاتي فربما غلب على الخشوع فأغيب عن إحساسي فربما
أتاني أحد من القتاة فخشيت من غير علي فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك ظني بك ودرأ عنها
الحد انتهى وقد حكيت ذلك لزوجة الأمة الصالحة أم عبد الرحمن فقالت إن الولد لا يخلق
الأمن ماء رجل والمرأة معا وإذا كانت غائبة العقل فلا شعور لها بلغة جماع ذلك الرجل حتى
يخرج ماؤها وتخلق الولد من ماؤها ومن خصاء من عيسى عليه الصلاة والسلام قالت والذي
عندي أنها شر بوطء الرجل لها فيخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس فأورث ذلك شبهة
عند عمر فدرأ الحد عنها لأنه سلم لها قولها مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتلت بعد نزح
الرجل منها فاختلط منها بمنه الباقي في رحمها فخلق من ذلك الولد وأنها كانت من ورثة أم
عيسى في هذا المقام فكيف قام نفع الملك في ذيل قصص مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفع
ملك أو شيطان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج أو السيد عادة فقالت هذا بعيد انتهى وأما وجه قول
مالك الذي هو مقابل قول الأئمة الثلاثة أنها تحذف فهو لعدم إبدائها شبهة يدرك بها الحد عنده
فاعلم ذلك والمحمد لله رب العالمين

• (باب حد القذف) •

اتفق الأئمة على أن المحرم البالغ أساقف المسلم المختار إذا قذف حوا عاقلا بالناموس عفيفا لم يحد في زنا
في سالف الزمان أو قذف حرة بالناموس عفيفة غير متلعة لم يحد في زنا بصرح الزنا وكان
في غير دار الحرب وطلب القذف بنفسه إقامة حد القذف لزمنه ثمانون جلدة وأنه لا يراد على ثمانين
وعلى أن حد البس في القذف نصف حد المحرور به قال كافة العلماء خلافا للأوزاعي فإنه قال
حد البس كحد المحرور كذا اتفقوا على أن المحرور لا يحد في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافا لأبي
فيما حكى عنه أنه قال قاذف البس والامة يحد وتنفقوا على أن القاذف إذا أتى بيته على ما ذكر
سقط عنه به الحد وكذلك اتفقوا على أن القاذف إذا لم يتب لا تقبل له شهادة هذا ما وجدته
في الباب من مسائل الاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ومالك في المشهور
عنه أنه لو قذف جماعة حد واحد أو قذفهم معا ورتب بكلمة أو بكلمتين أو بكلمات
مع قول الشافعي في أحد قوليه أنه يحد لكل واحد حد واحد مع قول أحمد في أشهر الروايتين عنه
أنه إن قذفهم بكلمة واحدة أقيم عليه حد واحد أو بكلمات فلكل واحد حد والثاني من روايتي
أحمد أنهم إن طلبوا متفرقين يحد لكل واحد منهم حداً فالأول في تخفيف والثاني مشدد
والثالث مفصل وكذلك ما بعده فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من هذا القول وجه

لا يخفى على القطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان التعريض لا يوجب المحذوران فوى به القذف مع قول مالك انه يوجب المحذور على الإطلاق ومع قول الشافعي انه ان فوى به القذف وفصرمه وجب المحذور مع قول أحمد في أحدي روايته انه يوجب المحذور على الإطلاق وأرواية الأخرى كذهب الشافعي فالأول مخفف على القاذف والثاني مشدد عليه والثالث مفصل وكذلك أحدي روايتي أحمد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول خفة أمر التعريض في الأذى عادة وهو خاص بأصحاب الرعونات النفسانية أو الأكابرة الذين لا يرعون الخلق من الأولياء رضي الله عنهم ووجه الثاني ثقله على غالب الناس وهو خاص بالأكابرة من أهل الدنيا الذين يرعون ناموسهم عند الخلق ومنه يعلم توجيه قول الشافعي وأحمد ومعهم أن يقال وجه الأول ان قائل ذلك لا يخلو من قصد أحد بذلك في نفسه فنأخذ له حقه منه وان كنا لا نعلم عنه تطهير لذلك القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب المحذوف التعريض وإذا قال له القاذف لم أرد أحدًا معينا بذلك يقول له عمر ركه على من شئت ووجه الثاني ان قذف غير المعلن لا يحصل به كبير أذى للناس لان كل واحد يقول المراد بذلك غيري * ومن ذلك قول مالك انه لو قال لبري يا بطني أو يارومي أو يا بيري أو لفارسي يارومي أو لرومي يافارسي ولم يكن في بلد من هذه صفة كان عليه المحذور قول الأئمة الثلاثة انه لا حد عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول سداب الأذى جلة لما فيه من رائحة الطعن في نفسه وروحي والدته بالزنا ووجه الثاني ندرة فهم القذف من مثل ذلك اللفظ والناذر لا حكم له غالباً * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حد القذف حق الله تعالى فليس للقذوف أن يسقطه ولا أن يبرئ منه وان مات لم يورث عنه مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته انه حق للقذوف فلا يستوفي الإجمالة وان له إسقاطه وان يبرئ منه وانه يورث عنه وبه قال مالك في المشهور عنه الا انه قال متى رفع إلى السلطان لم يملك القذوف الإسقاط فالأول فيه تشديد على القاذف والثاني فيه تخفيف عليه ووجه قول مالك في صورة الرفع إلى السلطان ما ورد في الصحيح من وجوب الحكم بأقامة المحذور اذا رفع اليه وتحريم قبول الشفاعة في إسقاطه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وسعت شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول كل شيء وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان وجه إلى حق الله من حيث تعدى ذلك المعاصي حدود الله ووجه إلى العبد فاذا أبرأ العبد من حقه برئ وبقي حق الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه قال وليس لنا حق في الوجود الا وهو مركب من فصل العبد واردة الحق وليس لنا حق متميز لله تعالى أو غير متميز الا والعبد مدخل فيه قال وقد أجمع القوم على ان وقوع انتقام الربوبية لا يكون الا للحق الخالق والافان الربوبية لا تنتقم لنفسها لكونها فاعلة في الحقيقة وخالفة لذلك الفصل انتهى وكان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهما اذا وقع أحد في عرضهم وطلب منهم أن يحالوه يقولون له ان الله تعالى حرم أعراض المؤمنين فلا يبيعها ويغفلها لك ولكن غفر الله لك يا أخي والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حد القذف لا يورث ولكنه يسقط بموت

المقدوف مع قول مالك والشافعي انه يورث وفيه برئه ثلاثة أوجه لأصحاب الشافعي أحدها
جميع الورثة من الرجال والنساء والثاني ذوالانساب يخرج عنه الزوجان والثالث المصنات
دون النساء الا في مخفف على القاذف بكونه ليس للورثة وغيرهم المطالبة به والثاني فيه تشديد
عليه ووجه الوجه الاول فيمن برئه القياس على الاموال ووجه الوجه الثاني ان الزوجين يصح
افتراقهما وابدال كل واحد غير صاحبه ويصير يخرج سره عليه وينسب الاول ولا هكذا القرابة
من النسب ووجه الثالث من الاوجه شدة ارتباط العصة ببعضهم بصفاف كانوا أشد تعلقا وارتباطا
بالمقدوف من مطلق الورثة فخرج الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

• (باب السرقة) •

أجمع الاثمة على أن المحرز معتبر في وجوب القطع واتفقوا على أنه اذا اشترك جماعة في سرقة فحصل
لكل واحد منهم نصيب فلي كل واحد منهم القطع واتفقوا على أنه اذا سرق قطعت يده اليمنى
فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى واتفقوا على أن المدين المسروقة يجب ردها ان كانت باقية
وعلى أن الوالدين وان علوا لا يقطعون بسرقة مال اولادهم وعلى أن من كسر صنما من ذهب
لا ضمان عليه وعلى أنه اذا سرق من الفم وهو من غير أهله قطع واجمعا على ان السارق اذا وجب
عليه القطع وكان ذلك أول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ بيده اليمنى من مفصل الكف
ثم يحسم ثم ان عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القطع أنه تقطع رجله اليسرى من مفصل القدم
ثم يحسم وانه اذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه ان قطع ما بعده هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة نصاب السرقة ديناراً وعشرة
دراهم أو قيمة أحدهما مع قول مالك وأحمد في أن يهر روائيته ان ربع ديناراً وثلاثة دراهم
أو ما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرها فالاول مخفف
في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في أمر النصاب مشدد في أمر القطع وكذلك قول
الشافعي فخرج الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة راجع للاختلاف في ثمن المحرز
الذي ورد انه يقطع في ثمنه فعند أبي حنيفة ان ثمنه كان ديناراً وعند مالك وأحمد والشافعي انه كان
ربع دينار فكل ما كمل له القطع بما قاله امامه ولا يخفى ان أشد اقوال الاثمة في هذه المسئلة ورعا
في حرمة المؤمن اذا سرق قول الامام أبي حنيفة كما ان أشدهم ورعا في حرمة الاموال قول بقية
الاثمة وحاصل الامر ان الاثمة من راعي حرمة الدماء ومنهم من راعي حرمة الاموال ومن
ذلك قول الامام أبي حنيفة ان صفة المحرز الذي يقطع من سرق منه هو ان يكون حرز الشيء من
الاموال فكل ما كان حرز الشيء منها كان حرز الجميع مع قول الاثمة الثلاثة انه يختلف باختلاف
الاموال والعرف معتبر في ذلك فالاول مشدد في أمر المحرز من حيث انه جعل حرز الذهب مثلاً كحرز
غيره من الامتعة الخسيسة كما انه أيضاً مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك فخرج الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان حرمة مال المسلم أو غيره لا فرق بين ظله وكثيره فما كان
حرز الدرهم قرة فهو حرز لاربع من الذهب ووجه الثاني اتباع العرف في المحرز والا فممكن

حزرا لفة المحرر من حرزالذهب والمحرر وقد قال تعالى الحمد صلى الله عليه وسلم خذا العفو واسر
 بالعرف يعني اذا لم توج اليك في معرفة مقدار شيء فردته الى العرف واعمل بالعرف فيه فصار
 العرف من توابع الشرع على هذا والعرف هو كل ما توافقه الناس بينهم مع موافقته لقواعد
 الشريعة فليس هو من قسم القانون خلافا لبعضهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب
 القطع فيما يسرع فساده اذا بلغ المحذور الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع فيه
 وان بلغت قيمته نصابا فالاول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول الاحتياط لبراءة الذمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم
 فلا يقطع فيما تسرع استعجاله عادة بخلاف التقود والسياب ونحو ذلك مما يتفجع به مع بقاء عينه
 فانه اشد في المحرمة لاسيما اذا كان الطعام في ايام الرخاء فان امره يخفف على النفوس اكبر
 من ايام القلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول أبي حنيفة فان سرقة الطعام ايام القلاء ربما تكون أشد
 على صاحبه من الذهب والمجوهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من سرق غراما لم يقطع على الشجر
 ولم يكن محرزا بجزء يجب عليه قيمته مع قول احمد يجب قيمته مرتين فالاول مخفف بوجوب القيمة
 الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة
 حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة المال فليكل وجه والاخر في مثل ذلك راجع للامام
 أو نائبه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان جاحدا العارية يقطع اذا بلغت قيمة ذلك نصابا
 مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصابا فالاول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان جعل العارية عندهم كجعلها في حوز جميعا مع
 انه استأمنه على حفظها فساكن بجده لها كفتح المحرر واخذها لاسيما ما ورد في الحديث من
 انها مضمونة ووجه الثاني ان العير هو القرض في اعارته من لا يؤمن منه الجحد فلما استأمنه أولا
 كان من المعروف عدم قطعه ثانيا اذا عرضت له الخيانة * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 ان جاحدا الوديعة لا يقطع مع قول احمد انه يقطع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان وتوجيههما يعلم من توجيه العارية قبله * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني انه
 لا يقطع على جماعة اشتركوا في سرقة نصاب مع قول مالك انهم ان كانوا لا يحتاجون الى تعاون عليه
 قطعوا وان كانوا لا يمكن الانفراد بعمله فقولان لا مصابه فالاول مخفف على السارقين والثاني
 فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مراعاة عظمة عضو الادنى وتحقير
 أمر الدنيا ووجه الثاني من شق التفصيل عكسه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اشترك
 اثنان في ثوب فدخل أحدهما واخذ المتاع وناله الاخر وهو خارج المحرر وأورد به اليه فآخذه
 فعلى الداخل القطع دون الخارج مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع على واحد منهما فالاول مشدد
 على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ان الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديعة ووجه الثاني عدم استقلال
 واحد منهما بالثوب والاخراج للذين لا تكمل السرقة الا بهما جميعا عرفا فلذلك حكى

لا قطع على واحد منهما تغليبا لمحرمتها واحتمار الامر الدنيا * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد أنه لو اشترك جماعة في قب ودخلوا المحرز وأخرج بعضهم نصابا ولم يخرج الباقي شيئا
ولا أعانوا في الانحراج وجب القطع على الجماعة كلهم مع قول مالك والشافعي أنه لا يقطع
الامن أنرج فالأول مشدد على من ساعد في القب ولم يخرج ولم ين والشافعي فيه تخفيف على
الداخل الذي لم يخرج التساع فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يعلم من المسائل
التي مضت * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قب شخصان حرزا ودخل أحدهما وقرب التساع
الى القب وتركه فأدخل الخارج يده فأخرجه من المحرزة لا قطع عليهما مع قول مالك أن الذي
أخرجه يقطع قول واحد وفي الذي يقربه لا معاقبه قولان ومع قول الشافعي في أصح قولي أنه
يقطع المخرج خاصة ومع قول أحمد عليهما القطع جميعا فالأول مخفف والشافعي مشدد في القطع
لذي أنرج وفيه تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على المخرج مخفف على غيره والرابع مشدد
على الناقب والمخرج والمقرب فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الماهل من توجيه المسائل
السابقة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الناس يقطع مع قول أبي حنيفة وحده أنه لا يقطع
فالأول مشدد على الناس والشافعي مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن الحمد والشق للمحرز لكفن الميت بعد ردم التراب عليه مع زيادة الاعتبار وقيام النفرة من
المات ووجه الثاني أن ذلك ليس بمحرز عادة ويصح حمل الأول على الفاسق المحككة في السد
والثاني على ما كان بالصد من ذلك مع غلبة اللص غالباً عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتبار
بالموت ونحو ذلك * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من سرق من ستارة الكعبة ما يبلغ ثمنه
نصاباً قطع مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يقطع فالأول مشدد خاص بمس دخول الإيمان عليه
وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبتها الى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمتها والشافعي
مخفف خاص برطاع الناس الذين غلط حجابهم وجهلوا كونهم في حضرة الله تعالى وظاوا عن
تغليظها فلذلك خفف هذان الامان عليهما وقد أجمع أهل الكشف على أنه لا يصح لعبد أن
يمس أمر الله تعالى على الكشف والشهادة أبداً فلا بد له من حجاب أقله ظنه في الله تعالى
أن يفرقه ذلك الذنب ولا يؤاخذ به فإنه لو ظن أنه يؤاخذ به ما وقع في ذلك الذنب ويؤيده
حديث المحكم الترمذي في نوادر الاصول مرفوعاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أراد
الله تعالى أن ينفذ قضاءه وقدره سلب ذوى العقول عقولهم حتى إذا أمضى قضاءه وقدره فهم رد
عليهم عقولهم ليعتبروا انتهى ومعنى ليعتبروا أي ليتوبوا ويستغفروا وقد فهم بعضهم أن هذا العقل
الذي يسلب هو عقل التكليف وقال في ذلك بشرى عظيمة لنا اذا عصينا لكوننا ما وعنا قط
في معصية وعقلنا حاضر ومن ذهب عقله فهو غير مكلف فلا يؤاخذ به الله تعالى انتهى وهذا فهم
سقيم لأنه يؤدي الى أن الله تعالى لا يؤاخذ العصاة بما فعلوا مطلقاً وهو خلاف الإجماع والذي
فهمته من ذلك أن المراد بالعقل الذي يسلب هو شعوره أنه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه
فيتوارى عنه هذا اليهود حتى يقع في المخالفة رجة من الله تعالى بالمبدأ لو صح أنه غير محبوب

عن الله تعالى لما سكن جميع له الوقوع في مخالفة أبدأ ولولته وقع في ذلك مع شهوده ان الله تعالى يراه لكان في أعلى طبقات سوء الادب واستحق الخسف به والمخ لصورته بل روى المجلال السيوطي ان شخصا في جامع بني أمية في زمن محمد بن قلاون عبث بمقعد امامه وهو في الصلاة فغمضه الله خنزيرا وخرج هاربا الى البراري والناس يرونه واتقطع خبره وكتبوا بذلك محاضر فانظروا اني الى عقوبة هذا الشخص في كونه من مقدما امامه في حضرة الله على وجه الاستهالك والقبية عن التعظيم لمن هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه ايضا من التأويل وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يرفى الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى وهو مؤمن أي مسلم ان ربه يراه حال زناه وأسرته بل يذهب إيمانه عنه ويصير عليه كافتلة رجلة به كالحجاب الذي يمنع عنه نزول الذباب ووصوله اليه فظاهرا ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الاذهان ان ارتفاع الايمان قمة على العاصي والحال انه رجلة به وهذا من عناية الايمان بصاحبه ومن اراد اوضح ما ذكرنا من تخصيص معنى الايمان الذي نفاه الله تعالى عن الزاني والسارق فليست في سياق كل آية جاء فيها فقط الايمان وتخصيصه بما فيها فان كان في ذكر الحساب أو البعث أو المحشر أو النشر فمعناه لا يؤمنون بالحساب أو لا يؤمنون بالبعث أو لا يؤمنون بالمحشر أو بالنشر وهكذا فمع قولنا ان معنى لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن أي بان الله تعالى يراه فقط وليس المراد انه غير مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبمكرونيكبر أو البعث أو المحشر أو الحساب أو الميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان الايمان لا يتجزأ فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله ولعل على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلا بالصفات التي يجب الايمان بها فان مثل هذا لا يكمل إيمانه الا بإيمانه بالصفات كلها وتظهر ذلك جهة التوبة من ذنب وهو مصر على ذنب آخر وبالجملة فالعاقل الكامل لا يصح ربه أبدا حال عقله وقد أجمع ائمة على ان كل من كتب عليه كآب التعمال ذنبا واحدا فهو ناقص العقل وكان مالك بن دينار يقول من اراد ان يخطى الى قوم بلا عقول فليستظربنا وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول انما هب الله المبدع من شهود ربه حال المصيبة لئلا ينجله بين يديه وكان المبدع يستحي من ربه اذا هساه فكذلك الحق تعالى يستحي من عبده ان يشهده بأنه تعالى يراه فان الله تعالى ما ندبنا الى خلق من الاخلاق الحسنة الا وكان الله تعالى أولى منابذلك الخلق انتهى وسمعت ايضا يقول اذا بسط الحق تعالى بساط الكرم لعباده المؤمنين في الآخرة باسطهم وأزال غلهم وقال يا عبادي ما كان ما وقع منكم في دار الدنيا من المخالفات الا بقضائي وقد ربي واتخاذ مشيئتي التي لا تقدرين على ردها فيزول بهذا الكلام غلهم ويكاد أحدهم يطير من الفرح وهذا من أعلى غايات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى يستدع عن عبده المؤمنين ويقيم لهم المآذير في تلك الدار وما في الدنيا فاسترد ذلك السر عنهم لانه من سر القدر بل ذم العبد اذا قال في دار التكليف اني كنت فان الله تعالى هو الذي قدر على ذلك قبل ان أخلق وأوجب على الرضي بالتقاضي دون القضي وسألك الادب معه لأن حضرة التكليف

وكشف القناع عن وجه نسبة الفضل الى البعد حقيقة لا تقبل المناقشة اذ لو قبلت المناقشة لم يحتمل
 احتج الانسان على ربه ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء فسلم ان الحق تعالى لا يباسط صدى
 في الآخرة ويستدر عنه الا ان كان متأديا معه تعالى في حال التكليف وعينه عبرة من لباب المعرفة
 فتأمل فيها تخط بها علما ولترجع الى أصل المسئلة فنقول وعمما يؤيده الشافعي وأجدي قولهما
 يقطع يدمن سرق من ستارة الكعبة ما يكون منه نصابا ما ورد في الحديث من تقليد العقوبة على
 السارق في الحرم فافهم والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدي إحدى روايته انه اذا
 سرق ثالث مرة لا تقطع له يد ولا رجل أخرى لان البدو الرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يحبس
 مع قول مالك والشافعي انه يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وهي الزاوية
 الأخرى عن أحد فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهر
 مما تقدم فان بعض الأئمة يراعي حرمة المال وبعضهم يراعي حرمة المؤمن وتقدم في مسائل
 الاتفاق ان الأئمة اتفقوا على انه اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى
 فالخلاف انما هو في الثالثة والرابعة والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حدة السرقة
 يثبت باقراره مرة مع قول أحمد وأبي يوسف لا يثبت الا باقراره مرتين فالأول فيه تشديد على
 السارق والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول استبعاد ان
 أحد اقر على نفسه بما يوجب القطع كاذبا والتكرار انما يكون عند خوف الزينة فيحصل الأول على
 أهل الدين والورع السائلين في تطهيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحمل الثاني على من كان بالعد
 من ذلك احتياطه وللا ملام اذا اقدم على قطع عضو آدمي وهدم بنية الله عز وجل عظيم
 فلا ينبغي ان يهدم البنية الا خالقها ولذلك ورد ان قاتل نفسه في النار تجزيه على هدم بنية الله
 تعالى بنيرانه فافهم فمن هنا كان التثبت في الاقرار بتكرره مرتين عند هذين الامامين واجبا
 فلا يكتفى من الأئمة بوجه والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لا يجتمع على السارق
 وجوب القرم مع القطع وان تلف المروق فان اختار المروق منه القرم لم يقطع وان اختار القطع
 واستوفى لم يضر السارق مع قول مالك ان كان السارق موسرا وجب عليه القطع والقرم وان كان
 معسرا لم يتبع بقيته بل يقطع ومع قول الشافعي وأجدي يجتمع القطع والقرم على السارق فالأول
 مخفف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول سكوت
 الشارع عن القرم فلا يجب مع القطع شيء ووجه الثاني التخليط على السارق بوجوب القرم ان كان
 موسرا بخلاف المعسر فحفف عنه لان له راحة هذ لما عنده من الفاقة والحاجة ووجه الثالث
 التخليط عليه فقيحا سوء فعله وبيان حسة نفسه والتسلة عن شهواته تعالى في الدنيا وعن
 الحساب في الآخرة وقد كان الحسن البصري يقول والله لو حلف حالف ان اعمال الحسن اعمال
 من لا يؤمن بيوم الحساب لقلت له صدقت لا تكفر عن يمينك فقبل له في ذلك فقال لو كنا
 مؤمنين بيوم الحساب ايماننا كاملا ما وقع أحدنا في مخالفة لاسرا ولا جهرا انتهى * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة انه لا يقطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر سواء سرق من بيت خاص

لأحدهما أو من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته والشافعي
 في أرجح أقواله أنه يقطع من سرق منهما من حرز خاص للسرق منه زاد مالك ولا يقطع من سرق
 من بيت يسكنان فيه جميعا مع قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر أنه
 لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر على الإطلاق والقول الثالث للشافعي أنه يقطع الزوج خاصة
 فالأول مخفف على الزوجين والثاني في تخفيف عليهما من حيث أنه لا يقطع أحدهما إلا أن سرق
 من حرز خاص بأحدهما كما أنه مشدد من حيث القطع والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن كلام الزوجين مع صاحبه مقهده كما أنه هو ووجه
 الثاني أن كلامهما كالأجنبي والثالث كالأول ووجه الرابع أن المرأة لها حق النفقة
 والكسوة على الزوج فلا تقطع للشبهة في استحقاقها بعض ماسرقة ولو يحكم الشيوخ في ماله
 بخلاف المكس. ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الولد لا يقطع بسرقة من مال أبيه مع قول
 مالك أنه يقطع بسرقة مال أبويه لعدم الشبهة فالأول مخفف على الولد والثاني مشدد عليه فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول غلبة رجة الوالد على ولده عادة حتى أنه لم يثبت أن والدا
 سمي في قطع ولده حين سرق ماله أبدا والمحدود في الغالب انما تقام تخليصا لحقوق العباد من
 بعضهم بعضا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الإمام مالك ويصح حمل الأول على أهل الكرم
 والروعة والثاني على أهل البخل والشح والمحرص عن يكون ماله عنده أعز من ولده فمثل هذا ربما
 أجابه المحاكم إلى قطع ولده إذا طلب ذلك من الحاكم وربما قصد الوالد بقطعه رده ورجعه
 عن الجرافة على معاصي الله استحقاقا بما قرب بما أده ذلك إلى ما هو أشد من القطع فرجع ذلك
 إلى الشفقة عليه لا الاستقام منه. ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقطع بسرقة صنم من
 ذهب أو فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما رأوا في الباب مع قول مالك والشافعي
 أنه يقطع بسرقة الصنم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول النظر إلى كونه مالا في الجملة وقد يكسره صاحبه ويصرغه حليا ووجه الثاني النظر إلى
 كونه يعبد من دون الله فحكم من سرقه حكم من أزال منكرا أو غيبة حتى لا يعبد من دون الله
 وذلك من جهة طاعة الله فلا يقطع. ومن ذلك قول أبي حنيفة فيمن سرق ثيابا من الحمام عليها
 حافظ قطع أن كان ليلا فإن كان نهارا لم يقطع مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه يقطع
 مطلقا ولقطعه من سرق ما كان في الحمام مما يحرس قطعه أربعا لا يجزئ أهومي شخصا
 وغفل فلا يقطع فالأول مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 أن الليل محل السرقة غالبا فكان كالسرقة من الحرز بخلاف النهار مع ملاحظة الحفاظ ووجه
 الثاني أن سرقة من حرز على كل حال عرفا فإذا خلع الإنسان ثيابه في المثلج ودخل الحمام كان
 موضع خلعه هو حرزه والله أعلم. ومن ذلك قول أبي حنيفة أن سارق البعير المنصوبة يقطع
 ولا يقطع سارق البعير المسروقة أن كان السارق الأول قطع فيه فإن لم يقطع الأول قطع الثاني مع
 قول مالك أنه يقطع كل منهما ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يقطع السارق من السارق

ولا السارق من الناصب فالأول مفصل والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الأول ان الناصب أخذ العين المنصوبة جهرا وعنادا للتشريع بخلاف السارق
فانه أخذ العين سرا وهو خائف معتمد على الهرب فلذلك قطع السارق من الناصب تظليفا عليه
دون السارق بالشرط الذي ذكره ووجه الثاني ان كلاما من السارق والمسروق منه أخذ
مال الغير في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق وبتقديره بذاك فهو متعد حذو دافعه
وكانه كان شريكا للسارق الأول حين سرق فلذلك وجب عليهما جميعا القطع ويؤيده حديث
من سن سنة شقة عليه رزها ووزر من عمل بها ووجه الثالث قوله تعالى ولا تزوروا زورا
أخرى فكان الأثم على الناصب والسارق دون السارق من كل منهما فلكل من الاقوال
الثلاثة وجه * ومن ذلك قول مالك ان السارق لو ادعى ان المسروق من المحرز ملكه بعد
قيام بينة على انه سرق نصا بمن حوز قطع بكل حال ولا تغبل دعواه الملك مع قول أبي حنيفة
والشافعي وأحمد في إحدى رواياته انه لا يقطع وماء الشافعي السارق الطريف ومع قول أحمد
في إحدى رواياته انه يقطع وفي الرواية الأخرى انه يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالسرقة ويسقط
عنه القطع وان كان معروفا بالسرقة قطع فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق وهزوه بما
يجب قطع يده أو رجله وقد صرح الشارع بقوله ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن فتنى
عنه الأيمان ومن نفي عنه الأيمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يدفع عن نفسه به القطع ووجه
الثاني العمل بحديث ادرؤا المحذوب بالشبهات وقوله ان هذا المسروق ملكي يحتمل الصدق
ووجه الرواية الثانية لاجدها الوجه في القول الأول ووجه الشك الأول من الرواية الثانية
لمفصلة لاجد ظاهر وجه الثاني منه العمل بالقرائن * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر
روايتيه وأصحاب الشافعي ان القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع قول مالك
وأحمد في إحدى روايتيه انه لا يقتصر الى مطالبة المسروق منه فالأول فيه تخفيف على السارق
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان المقاب في القطع حق
المخالف ووجه الثاني عكسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قتل رجل رجل في داره وقال
دخل على ليأخذ مالي ولم يدفع الا بالقتل فلا قود عليه اذا كان الداحل معروفا بالفساد
والا فعليه القود مع قول الأئمة الثلاثة ان عليه القصاص الا ان يأتي بينة فالأول مفصل فيه
تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين
ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب القطع في السبيد الملوكة
المسروقة من حرزها وكذلك يجب القطع في جميع ما يقول في المادة ويميز أخذ الاعراض عنها
سواء كان أصلها مباحا كالصيد والماء والمجارة أم غير مباح مع قول أبي حنيفة ان كل ما كان أصله
باحا فلا قطع فيه فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الأول انها مال محرر ووجه الثاني النظر الى أصلها تظليفا المحرمة الا دعى على حرمة الاموال *

ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجب القطع بسرقة الخشب ان بلغت قيمته نصيبا مع قول أبي حنيفة انه لا يجب القطع في الخشب الأخشب الساج والابنوس والصندل والقنا فالأول مشدد والثاني معتدل فرجح الاموال في مرتبة الميزان ووجه الأول ان الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده عادة فكان كالتراب الا ما كان غاليا القيمة كالساج والابنوس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الجملاد لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى اجزا ذلك مع قول الشافعي واجدان على القاطع الدية ووجب عند الشافعي في أظهر قولييه وأجدي أحدي روايته إعادة القطع فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجح الامر في مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهرهما الأول فلمصول الردع والجزر بذلك وأما الثاني فلانه قطع غير مشروع وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو رد * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصيبا ثم ملكه بشراء أو هبة أو وارث أو غير ذلك سقط القطع مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يسقط سواء كان قبل الترافع أم بعده فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجح الامر في مرتبة الميزان ووجه الأول انه صار مستحقا لذلك المسروق ووجه الثاني ان القطع انما هو في نظير تعدى حدود الله تعالى حال سرقة بدليل عدم سقوط القطع ولورد المسروق الى صاحبه * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لو سرق مسلم نصيبا من مال مستأمن فلا قطع مع قول الأئمة الثلاثة انه يقطع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر في مرتبة الميزان ووجه الأول النظر الى انه مال حربي في الاصل ووجه الثاني النظر الى انه مملوك للمستأمن فاجرينا عليه احكام أهل الذمة وأهل الاسلام مادام في بلادنا * ومن ذلك قول مالك وأحمد لو سرق مستأمن أو معاهد وجب عليهم القطع مع قول أبي حنيفة انه لا قطع عليهم مع قول الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث متروك فرجح الامر في مرتبة الميزان ثم الامر راجع الى ولى الامر في الحالين فان رأى قوة في أهل الاسلام ولم يكن لنا أسرى في بلاد الحرب تخاف الانتقام منهم بسبب قطعنا للمعاهد والمستأمن قطع والترك مراعاة للمصالح انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب قطاع الطريق)

اتفق الأئمة على ان من برزوا شهر السلاح مخيفا للسبيل خارج المصر بحيث لا يدركه القوت فانه محارب قاطع للطريق جاز عليه احكام المحاربين واتفقوا ايضا على ان كل من قتل وأخذ المال وجب اقامه الحد عليه فان عفا ولى المتول والمأخوذ منه فانه غير مؤثر في إسقاط الحد عنه وان مان أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد اذا الحدود حق الله عز وجل وطولب بمحقوق الأديسين من الانفس والاموال والمجراحي الا ان يعفى عنهم فيها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك انه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للامام الاجتهاد فيه من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النفي والمحبس فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تخيير الامام في ذلك فرجح الامر في مرتبة

الميزان وتوجيه القولين ظاهر • ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة كيفية الترتيب المذكور في الآية
الكريمة انهم ان أخذوا المال وقتلوا كان الامام بالخيار ان شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو قتلهم وأصلبهم وان شاء قتلهم ولم يصلبهم وصفة الصلب عنده على المشهور من رواياته ان يصلب
حيوا ويبيع بطنه برمح الى أن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام وان قتلوا ولم يأخذوا المال
قتلهم الا امام حدا ولا يلتفت الامام الى عفو الولىاء وان أخذوا مالا لمسلم أو ذمى والمأخوذ لو قسم
على جماعة أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام أيديهم وأرجلهم
من خلاف فان أخذوا قبل أن يأخذوا مالا ولا قتلوا نفسا حبسهم الامام حتى يحدوا ثوبه أو يحدوا
فهذه صفة موجب الصلب والنفي عند الامام أبي حنيفة وقال مالك المحاربون يفعل الامام فيهم
ما يراه ويحبته فيه فمن كان منهم ذارأى وقوة قتله ومن كان منهم ذاقوة فقط ففاه ففاه ففاه
يجوز للامام قتلهم وصلبهم وقلعهم عنده وان لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراه أردع لهم
ولا مثالبهم وصفة النفي عنده أن يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه الى غيره ويجبوا فيه وصفة
الصلب عنده كصفة الصلب عند أبي حنيفة وقال الشافعي وأجداذا أخذوا قبل أن يقتلوا نفسا
أو يأخذوا مالا نفوا وصفة النفي عند الشافعي وان يطلبوا اذاهم بالقيام عليهم الحد اذا أتوا حدا
وصفته عند أحمد في إحدى روايته كالشافعي وفي الرواية الاخرى أن لا يتركوا ياءون في بلد
وان أخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يخلون وان قتلوا وأخذوا
المال وجب قتلهم حقا وصلبهم حقا وان قتلوا ولم يأخذوا المال وجب قتلهم حقا ويكون الصلب
عند الشافعي وأحمد بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد أن يصلب حياة ومدة الصلب عند
الاثمة الثلاثة ثلاثة أيام وقال أحمد ما يقع عليه الاسم فكلام أبي حنيفة مفصل مائل الى التشديد
وكلام مالك يحفل بالتخفيف والتشديد لكونه راجعا الى رأى الامام مع تخفيفه في صفة النفي
والصلب من وجه آخر وكلام الشافعي وأحمد مشدد من وجه مخفف من وجه آخر في تخم القتل
وعدم تخمسه وأما الكلام في مدة الصلب فقول أحمد أخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ولكل شئ مما اختاره الامام وجه • ومن ذلك اعتبار الاثمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب
مع قول مالك انه لا يعتبر ذلك فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المال الذي أخذه دون
نصاب والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على قطع السرقة ووجه
الثاني انه لا يشترط في قتل المحارب أن يأخذ قدر النصاب لانعدام المحاربة الى أخذه المال
فكان التليظ عليهم من جهة المحاربة لامن جهة النصاب • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
انه لو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم ردها كان للرد محكم المحاربين
في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على الرد غير التضرر بالحبس والتعريب ونحو ذلك
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتفاء
بوجود المحاربة سواء باشروا بعضهم القتل أم لم يباشروا ووجه الثاني ان المدارق في المحاربة على المباشر
لا على من كان ردها • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل المصر

كن قطع الطريق خارج المصر على حد سواء مع قول أبي حنيفة أنه لا يثبت حكم قاطع الطريق إلا أن يكون خارج مصر فالأول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن محاربة شرع الله عز وجل وتعدى حدوده لا يختلف بغيرهما يكون خارج المصر أو داخله كغيرهما من سائر المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك ووجه الثاني أن قطع الطريق خارج المصر هو المشهور المتبادر إلى الأذهان لعدم وجود من يثبته ويخلصه من قاطع الطريق عادة بخلاف من قطع الطريق في المصر فإن الناس يفتنونه كثيرا فكان بالنصب أشبه فعليه التعمير وردهما أخذه إلى مستحقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو كان مع قطاع الطريق امرأة فواقعتهم في القتل وأخذ المال قتلت حدامع قول أبي حنيفة أنها تقتل قصاصا وتضمن فالأول فيه تشديد من جهة كون قتلها حدا والثاني فيه تخفيف من جهة كون قتلها قصاصا فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو زنى رجل وشرب الخمر وسرق ووجب عليه القتل في المحاربة وغيرها قتل ولم يقطع ولم يجلد لأنها من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد أدى القتل عليها ففرضا لأنه النهاية مع قول الشافعي أنها تستوفي جميعها من غير تدخل على الإطلاق فالأول مخفف وقول الشافعي مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الحدود لا تختلف في مثل ذلك لكونها راجعة إلى الردع والجزو وجه الثاني أن كل واحد يجب فيه الحد الذي شرع له كالحكم فيما إذا تفرق على أشخاص متعددة فلا يقوم حد مقام حد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو شرب الخمر وقذف المحصنات حلفي الخمر والقذف مع قول مالك بتدخلهما فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوليه أن توبة العاصاة ماعدا المحاربين من شربة الخمر والزنا والسارق لا تسقط الحد عنهم مع قول أحمد في أظهر روايته والشافعي في الرواية الأخرى أنها تسقط الحد عنهم من غير اشتراط مضي زمان وفي الرواية الأخرى لا حد لا بد من مضي سنة بعد التوبة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في إسقاط الحد عن هؤلاء فكان إقامة الحد عليهم أولى بقربة ما رواه مسلم في المرأة التي أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله اني أتيت حدامن حدود الله فأبغض علي فقال لا ولينا لها أحسنوا إليها فإذا وضعت فأقوفى بها ففضلوا ذلك فأمر برجها وصلى عليها وقال لقد تابت توبة بقلوبكم على سبعين من أهل المدينة لو سمعتم انتهى فظاهر هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم ما أقام عليها الحد إلا بعد توبتها ولولا أنها تابت ما طلبت إقامة الحد عليها فافهم وأيضا فإن الحد ترتب على هؤلاء من حيث تعليمهم حدود الله فلا يسقط عنهم بالتوبة ووجه الثاني قوله صلى الله عليه وسلم الثالث من الذنب كن لا ذنب له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تحب ما قبلها أي يقطع حكم المؤاخذه بالذنب في الدنيا أي وهم في الآخرة تحب المشية وسعت شيئا شيخ الإسلام زكركم بإرجاء الله يقول لم يرد لنا أن أحدا يؤاخذه بذهبه في الدنيا والآخرة معا

الامهاريين لقوله تعالى فيهم ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم انتهى فلم ان
من تاب من ذنب سقط عنه المحذوفه على هذا التقرير ويصح حل الاول على العتاة المارقين
الذين يتكرر منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرقة فتكون اقامه ائمة عليهم اقوى في الردع والازجر
لهم كما ان الثاني يصح حله على من جرى عليه المقدرة واحدة في عمره فقدم وضائق عليه الدنيا
بما رجبت وحصل له في نفسه شدة الخجل حتى صار يستحي أن يجلس بين اثنين عكس حال الاول
* ومن ذلك قول مالك والشافعي ان من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل
شهادته حتى يظهر عليه صلاح العمل مع قول أحد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل
فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجح الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط
لا موال الناس وأبضاعهم فان لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة فكأنه لم يتب فلا يخرج
عن التهمة في شهادته الاصلاح العمل والمشي على طريق كمل المؤمنين قال تعالى فمن تاب من
بعد ظلمه وأصلح وقال تعالى الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ونحوهما من الآيات ووجه
الثاني العمل بظاهر الاحاديث كالحديث السابق في المسئلة قبلها وكقوله صلى الله عليه وسلم
واتبع السيئة الحسنة تمحها فشرط في محوها اتباع الحسنة لها * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد ان المحارب اذا كان في المحاربة من لا يكافئه كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه فقتله
لا يقتل به مع قول مالك انه يقتل اذا قتل من لا يكافئه ومع قول الشافعي فيه قولان كالذهبي
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم
(باب حذرب السكر) *

أجمع الاثمة الاربعة على تحريم الخمر ونجاستها وان شرب الخمر قليلها وكثيرها موجب للعدوان من
استحل شربها حكم بكفره وتقدم في باب النجاسة ان داود قائل بطهارة الخمر مع شربها وانفقوا
على ان عصير العنب اذا اشتد وقذف زبده فهو خمر وانفقوا ايضا على ان كل شراب يسكر كثيره
وقليله حرام وأنه يسمى خمر او في شربه المحدث سواء كان من عنب أو زبيب أو حنطة أو شعير أو ذرة
أو أرز أو عسل أو لبن ونحو ذلك نبتا كان أو مطبوخا خلافا لا في حنيفة فإنه قال تقبيح القمروا زبيب
اذا اشتد كان حراما قليلا وكثيره وسمى نبيذا لا خمر فان أسكر ففي شربه المحدث وهو نجس فان
طبخا أو كانا في طيب حل منهما ما يلب على ظن الشارب منه انه لا يسكره من غير طرب فان اشتد
احرم الشرب منها ولم يتغير في طيبهما أن يذهب ثلثاهما أو أمانيدا الحنطة والارز والشعير والذرة
والعسل فإنه حلال عنده قبيحا ومطبوخا وانما يحرم السكر منه ويحذفه وكذلك اتفقوا على ان
المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب أقل من ثلثه فإنه حرام وأنه ان ذهب ثلثاه حل مالم يسكر فان
أسكر حرم قليله وكثيره وعلى ان حذا العبد على النصف من حذا المحرور على أن حذا الشرب يقام
بالسوط الاماروى عن الشافعي انه يقام بالايدي والنبال واطراف الثياب وعلى أن من غص
بلقمة ولم يجد غير خمر يستغها به يجوز له اسغتها به على كل حال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا مضى على العصير

ثلاثة أيام ولم يشد ولم يسكر ولا يصير خراحي مشدوب يسكر وخفف بدمع قول أحدنا على ما نقلني
على الصبر ثلاثة أيام صار خرا حرم شربه وان لم يشد ولم يسكر ولم يخفف بدمع محدثين ورد في
ذلك فالأول فيه تخفيف الثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الحكم يدور
مع العلة غالباً فان فقدت علة الاسكار فهو مباح على أصله ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط فانه
بصد مقدار ثلاثة أيام يسكر غالباً فاخذ أحدنا بالاحتياط ان لم يكن أحدنا رأى في ذلك دليلاً عن
النارح يحرم شربه وان لم يسكر فان النارح وضع الاحكام حيث شاء أو يكون من باب تحريم
الموائل خوفاً أن يقع في تحريم القاصد كما أشرنا إليه بقولنا ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط ويؤيد
ما ذكرناه حديث ما أسكر كثيره حرم قلبه فان تحريم القليل لم يكن دائراً مع العلة التي هي الاسكار
ويحتمل أن من قال بما باحة ما لا يسكر من التيسر لم يطلع على هذا الحديث فظن أن علة التحريم هي
الاسكار وقد فقدت ومن ذلك قول أبي حنيفة حد السكر أن يصير الانسان لا يعرف السامعين
الارض ولا الطول من العرض ولا المرأ من الرجل مع قول مالك أنه من استوى عنده المحسن
والقيح ومع قول الشافعي وأحمد من يخطئ في كلامه على خلاف عادته فالأول مشدد في حصة
السكر مخفف في وجوب الحدان لم يصل إلى تلك المصفة والثاني فوجه في التشديد في الحد والثالث
فوق ذلك فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن من لا يعرف السماء من الارض أشد
سكران من لا يعرف في الكلام بين المحسن والقيح كما أن من يخطئ في كلامه فقط أخف سكران
قبله فمن تفرع في عدم إقامة الحد فالمراد يصل إلى أعلى الحالات عنده فقد قل قوله من جهة
الغيرة على انتهاك محارم الله ومن تفرع واقام الحد وجودا في الصفات دون ما فوقها فقد قل
تفرعه من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للسكر فافهم وأيضاح ذلك أن من لا يعرف السماء من
الارض زال تميزه بالكلية ومن لا يعرف المرأ من الرجل يدرك الاختصاص ولا يمكن جهل
الوصاف ومن اختلط كلامه يدرك السماء من الارض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده غمات
غيبية تطرقه فربما كان عنده شعور في أول كلماته ثم زال قبل أن يقها فلا يقع ما بين ناصر لظاهر
الشريعة وما بين محرم لذلك المسلم الشارب فكل وجه ومنه ومن ذلك قول أبي حنيفة وفما لك
أن حد شارب الخمر ثمانون مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته ورجمها المحرق في أنه أربعون
في حق المحر وأما البعد فعليه النصف من ذلك بالاتفاق كما رأوا في الباب فلي الأول حده أربعون
وعلى الثاني حده عشرون فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
الأول أن المحر غالب عليه كمال العقل عكس حال البعد فلذلك كانت صغره تأخير كبير تدون البعد
على قاعدة قولهم من غلظت مرتبته كبرت صغيرته ويحتمل أن يكون أحدنا في حق من يسكر
ويصير يدون في الناس والاربعة في حق من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أهلوا قنبر شرب الخمر ولم يحد منه ربح حدم قول الامام أبي حنيفة أنه لا يحد فالأول فيه تقييد
والثاني فيه تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول مؤاخذة ما قرأوه والجميع
دائراً مع الشرب لا مع الريح عكس الثاني • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أهلوا قنبر حد

منه ربح خر ولم يقر لم يجمع قول مالك انه يحد فالاول مخفف والثاني مشدد في اقامته الحكم
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك واُجسدوا الشافعي في اجمع اقواله انه
لا يجوز شرب الخمر للضرورة صكك العطش والتداوى مع قول أبي حنيفة انه يجوز للعطش
لا للتداوى ومع قول الشافعي في القول الثاني انه يجوز شرب القليل للتداوى ومع قوله
في القول الثالث يجوز للعطش ما يقطع به الرى فقط فالاول مشدد في عدم جواز شربها
للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث والرابع فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ويعمحل الاول على حال الاكابر من اهل المبر واليقين فيصبر أحدهم حتى يضطر فيشرب
اذذاك خوفاً أن يموت كما أنه يصح حمله على لوائح الضرورة والعطش ووجه قول أبي حنيفة
أن شربه للعطش فيه بقاء الروح وأما التداوى ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي
فيما حرم عليها وبقية الوجوه ظاهرة والله تعالى أعلم

(باب التعزير)

اتفق الأئمة على ان التعزير مشرووع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة واختلقوا اهل التعزير
فيما يستحق التعزير برئته هو حق واجب لله تعالى أم غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه
وقال أبو حنيفة ومالك أن غلب على ظنه أنه لا يصلحه الا الضرب وجب وان غلب على ظنه
اصلاحه بغيره لم يجب وقال أجدان استحق بفعله التعزير وجب فالاول مخفف والثاني مفصل
وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تعظيم حصة الله تعالى أن يعصى
المعصية فيهها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا ليتنبه لقيع فعله
في المستقبل ويسير بتذكرا لام الذي حصل له في الماضي فيستغفر ربه منه وربما كان الذنب
الثاني معلقا تركه على سؤال الله عز وجل فيحوله عنه بالسؤال والا فالقدر المبرم لا يصح تركه
وأما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب فهو خاص برعاة الناس الذين لا يعرفون قدر عظمة
حسرة الله ولا يؤثر فيهم الضرب كل ذلك التأثير فلا يحصل به كبير زجر ولا ردع عن المعاصي
المستقبلة ان كانت معلقة على حصول الام الواقع لذلك العبد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
ان الامام لو عزز رجلا فلهات فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالاول مخفف
على الامام والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن منصب الامام
يجب أن يعز ر أحد اغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يعز غيره وعند مشاة تشف منه
لعداوة سابقة مثلا وما بلغنا أن أحدا من السلاطين قتل بقله أحد افي تعزير ابدأ بل ولا غرم دية
وجه الثاني ان الشرع لا يحاياة فيه لاحدا فالامام الا عظم كأحد الناس في احكام الشريعة
* ومن ذلك قول مالك وأجدان الاب اذا ضرب ولده تأديبا أو المعلم اذا ضرب الصبي تأديبا
فان لا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يجب الضمان فالاول فيه تشفيف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين يفهم من توجيه المسئلة قبله لان الاب
كالا امام الا عظم في كونه لا يضرب الا للاصلاح وكذلك المعلم في الغالب ولذلك ضمنهما

أبو حنيفة والشافعي احتياطاً لاولاد الناس وليتقوا الوالد الذي ضربه ولم يقاتل
 نفسه من ولده فضربه لا مصلحة كالا جني فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز
 أن يبلغ بالتعزير على المحض مع قول مالك أن ذلك راسخ إلى رأي الإمام فإن رأى أن يزيد عليه
 فعل فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الإمام
 ونائبه إنما يحكمان على وفق الشريعة وليس لهما أن يزيدا على ما قدرته ذرة واحدة ووجه الثاني
 أن الشارع أتمن الإمام الأعظم على أمته من بعده وأمر الأئمة بالسمع والطاعة له في كل
 ما لا معصية فيه فله عز وجل بل ضرب بعض العناء والغسقة الحد المقدر بما لا يردعه فجاز للإمام
 الزيادة بالاجتهاد مصلحة لذلك المعز راسم مقول * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
 أن التعزير لا يختلف باختلاف أسبابه كان يراد في التعزير حتى يبلغ أدنى الحدود ولو في الجملة
 وأدناها عند أبي حنيفة أربعون في الخمر وعند الشافعي واحد عشرون فيكون أكثر التعزير
 عند أبي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي واحد تسعة عشر وقال مالك للإمام أن يضرب
 في التعزير أي عدد أدى إليه اجتهاده وقال أحمد هو يختلف باختلاف أسبابه فإن كان بالوطء
 في الفرج يشبهه كوطء الشريك أو بالوطء فيما دون الفرج فإنه يراد عنده على أدنى الحدود
 ولا يبلغ فيه أعلاها فيضرب مائة الأسوطا وإن كان بغير الفرج كقبلة أجنبية أو شتم أو سرقة
 دون نصاب فإنه لا يبلغ فيه أدنى الحدود فالأول فيه تخفيف من حيث أنه لا يراد في الحد عن
 العدد المقدر في الشرع وقول مالك فيه تشديد إذا أدى لاجتهاده إلى زيادة على العدد المقدر
 وقول أحمد مفصل فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه يضرب قائماً مع قول مالك أنه يضرب قاعداً مع قول أحمد
 في إحدى روايته كذهب الك والآخرى كذهب أبي حنيفة والشافعي فالأول فيه تشديد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ضربه قائماً يبلغ في الزجر
 ووجه الثاني أن المراد من الضرب الألم وهو حاصل بضره قاعداً * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي أنه لا يجرد في حد القذف خاصة ويجرد فيما عداه مع قول مالك أنه يجرد في الحدود
 كلها مع قول أحمد لا يجرد في الحدود كلها بل يضرب فيما لا يمنع ألم الضرب كالقميص والقميصين
 فالأول فيه تخفيف من وجه ودون وجه والثاني مشدد في التجرد والتسالم تخفيف فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الضرب يفرق
 على جميع البدن إلا الوجه والفرج وأز أس مع قول الشافعي أنه لا يضرب الوجه والفرج
 والمحاصرة وسائر المواضع المخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر وما قاربه فالأول والثاني فيه
 تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن إلا ما استثناء الأول
 والثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الضرب في الحدود
 متفاوت فأشد الضرب ضرب التعزير ثم المحرم القذف مع قول مالك أن الضرب في هذه الحدود
 متواهم مع قول الشافعي أن ضرب حد الزنا أشد منه في حد القذف وأن ضرب القذف أشد من

الضرب في شرب الخمر فالقول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وتثديدها
من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك ويصح العكس من حيث ان في التساوي
الحاق الاذى بالا على في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان

« (باب الصيال وخمان الولاة والبهاثم) »

لم أجدي الباب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول
الائمة الثلاثة انه يجوز دفع كل صائل من آدمي أو بهيمة على نفس أو طرف أو بضع أو مال فان لم
يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة ان عليه الضمان فالاول فيه تخفيف
من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين
وجه صحيح لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو عرض عاص يد انسان فارتزعا
من فيه فسقطت اسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور عنه انه يلزمه الضمان فالاول
مخفف على الموضو والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه
* ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اطاع انسان في بيت انسان فرماه ففقا عينه زمه الضمان
مع قول الشافعي وأجدانه لا ضمان وقول مالك في روايته كالذهبن فالاول كالشدد والثاني
مخفف والثالث محتمل لكل منهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اطلاع
أهل الدين والورع عن ان يتولد من اطلاعه كبير فتنة أقله وقوع منته في النظر الى ما حرم الله
تعالى وحمل الثاني على من كان بالقدم من ذلك فلا ضمان في فق عينه زجره عنه عن مثل ذلك *
ومن ذلك قول مالك وأجدان الامام لوضرب في حد فوات الحدود أو أفضى الى هلاكه فلا ضمان
على الامام مع قول الشافعي من جملة تفصيل له انه ان مات في حد الشرب وكان جلده باطراف
النعال والياب لم يضمن الامام قولا واحدا وان كان ضربه بالسوط فلا ضمانه في ذلك وجهان
أصحهما لا ضمان عليه وحكي ابن المنذر عن الشافعي ان الامام ان ضرب بالنعال واطراف الثياب
ضرب بالاجواز الاربعين فمات فيه فلا عقل فيه ولا قودولا كفارة على الامام وان ضربه أربعين
سوطا فمات فدينه على عاقلة الامام دون بيت المال فالاول مخفف على الامام والثاني مفصل
على اختلاف الثقل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك الضرب مشروع
فاقامته غير مضمونة كبقية الحدود فانه باذن من الشارع ووجه الثاني من شق التفصيل في حد
الشرب كونه بما لا يقتل غالبا ووجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه
بالسوط كون ذلك مأذونا فيه من الشارع وكذلك القول في أول شق التفصيل الذي حكاه
ابن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كون الاربعين سوطا بما يقتل
غالبا وانما كان على عاقلة الامام الدية دون القصاص لان اصل الضرب مأذون فيه ولا منصبه
يجل عن مثل ذلك فانسلوا وجبا القول على الامام لقبنا الموضوع في مجبرنا عليه مع ما في ذلك
من انتهاك حرمة في عيون العامة فتضعف شوكة ولم يلفنا ان اما ما قتل في اقامته الحد على
مسقطه أبدا * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا ضمان على ارباب البهاثم فيما اتلفته نهائيا

اذ لم يكن معها صاحبها وأما ما تلقته ليلا فضعافه عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يمين الا
 يكون معها صاحبها كأوقا ثدا أو سائقا أو يكون قد أرسلها سواء كان ليلا أو نهارا فالأول
 تخفيف بالشرط الذي ذكره هو الثاني فيه تشديدا بالشرط الذي ذكره كذلك فرجع الامر
 مرتبتي الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الأول في كلام الأئمة الثلاثة جريان العادة في ارسا
 البهاثم نهارا ومنه يعلم توجيه الضمان فيما تلقته ليلا ووجه الشق الأول من كلام أبي حنيفة
 كونه معها كأوقا ثدا أو سائقا ووجه الثاني منه تصديده بالارسال ولذلك عمم المحكم في عد
 تمضيحه ذلك في ليل أو نهار * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو ألتفت الدابة شيئا وصاحبها
 عليها ضمن صاحبها ما تلقته سيدها أو فها وأما ما تلقته برجلها فان كان بوطئها ضمن الزاكر
 وان رحبت برجلها فان كان بوطئها في موضع مأذون فيه شرعا كالشقي الطريق والوقوف
 في ملك الزاكر أو في القلعة أو في سوق الدواب لم يضمن وان كان بموضع ليس بمأذون فيه
 كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار انسان بغير اذن ضمن مع قول مالك ان يدها
 وفها ورجلها سواء فلا ضمان في شيء من ذلك اذ لم يكن من جهة راكبها أو قائدها أو سائقا
 سبب من غزا أو ضرب ومع قول الشافعي انه يضمن ما جنت بقمها أو يدها أو رجلها أو ذنبها سواء
 كان من قائدها أو سائقا سبب أو لم يكن ومع قول أحمد ما تلقته برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان
 فيه وما جنت بقمها أو يدها ففيهما الضمان فالأول الذي هو كلام أبي حنيفة مفصل وكلام
 مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام أحمد مفصل فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال الاربعة ظاهرة لا يخفى على الفطن والله أعلم

(كتاب السير)

اتفق الأئمة على ان المجاهد فرض كفاية فاذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط المخرج عن
 السابقين وعن سعيدين السبب انه فرض عين وكذلك اتفقوا على انه يجب على أهل كل فتر
 أن يقاتلوا من بين يديهم من الكفار وان يحجزوا ساعدتهم من يليهم الأقرب فالأقرب واتفقوا
 على ان من يتعين عليه المجاهد لا يخرج الا باذن أبويه ان كانا مسلمين وعلى ان من عليه دين
 لا يخرج الا باذن غريمه وانه اذا التقي الزحفان وجب على المسلمين المحاضرين الثبات وحرم عليهم
 الفرار الا أن يكرهوا فمقرضين لقنال أو متحيزين الى فئة أو يكون الواحد مع ثلاثة أو المائة
 مع ثلثائة فيباح الفرار ولهم الثبات مع ذلك لا سيما مع غلبة ظنهم بالظهور عليهم وانه يجب للمجموعة
 من دار الكفر على من قدر عليها وعلى ان نساء الكفار اذا لم يكن يقاثلن فلا يقتلن الا أن يكن
 ذوات رأي وعلى ان الاعبي والشج الغاني وأهل الصوامع اذا كان لهم رأي وتدير يقتلون وعلى
 ان المشركين اذا ترسوا بالمسلمين ليتقى المشركون بالمسلمين عن الزمى ويقتصدوا بالمسلمين وعلى انه
 لو قتل أحد الاسير وهو في الأسر لم يجب على القاتل شيء الا التميز فقط خلافا للرازي في قوله
 يجب عليه الدية هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واقاما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة
 الثلاثة انه يجب أي يشترط في وجوب المجاهد وجرد الزاد والاحلة كالخج مع قول مالك انه

لا يجب وموضع الخلاف اذا تبين الجهاد على أهل بلادهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر
فالأول مخفف في وجوب الجهاد المذكور والثاني مشدد فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن من لم يجد الزاد والراحلة فقتاله العدو وخداج لاثقات قلبه إلى ما يأكُل ويشرب
وبركب فاذا وجد الزاد والراحلة قوى عزمه ولم يصرف عنه التفات لغير القتال ووجه الثاني عدم
وجود نص صريح باشتراط ذلك في السفر للجهاد ولو ماويلا كثر ولو أنه كان شرطا
لوصل النيا ولو في حديث واحد فان الشريعة لم تزل محفوظة بوجود العلماء في كل عصر وبعضهم
حل كلام الأئمة الثلاثة على حال أكابر الدولة من ذري المرومات الذين يطلب عليهم الحج فمن
سؤال الناس للزاد والراحلة في الطريق وحل كلام الامام مالك على حال من كان بالضعف من
ذلك كما قال فيمن يحج معتد على السؤال وظن أن الركب لا يخبون سؤاله فانه يجب عليه
الحج عنده * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن المسلمين إذا أخذوا أموال أهل الحرب
ولم يحكمهم انراجها وبيعها إلى دار الاسلام جاز لهم اتلافها فيذبون الحيوان ويكسرون السلاح
ويحرقون المتاع مع قول الشافعي وأجدانه لا يجوز الاتلاف وذلك صدقة الله فالأول مخفف
على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
مراعاة المصلحة العامة للمسلمين فرجاء قتال الكفار وأخذوا تلك الأموال التي غنماها منهم
فمقتوا بها على قتالنا وانما المبراع أهل هذا القول ما جئنا إليه أهل القول الثاني تقديم المصلحة
العامة على المصلحة الخاصة ووجه الثاني ضعف ملك المتلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين
بذلك وعدم خوف انقاذ تلك الأموال من أيدي المسلمين فكان بقاؤها من غير اتلاف انفع
للمسلمين في هذه الحالة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه أن
شيوخ الكفار وعيائهم إذا لم يكن لهم رأي ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الآخر
أنه يجوز قتلهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن مشروعية القتل بالاصالة انما هي في حق من فيه نكابة للمسلمين وهو لا يملك نكابة منهم لنا
غالباً ووجه الثاني أن الامام قد يرى قتلهم لمصلحة وقد بلغنا أن السيدا ودعليه الصلاة والسلام
لما بنى بيت المقدس كان كل شيء بناءه يصح متهدما فشكل ذلك إلى ربه عز وجل فأوحى الله
تعالى إليه أن يبني لا يقوم على يدي من سفك الدماء فقال داود يارب اليس ذلك في سبيلك
فقال الله تعالى بلى ولكن ليسوا عبادي ويؤيد ذلك أيضا قوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح
لها فإن في ذلك ترجيحاً للصالح على القتل * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا دية على من
قتل من لم تبلغه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي وأصحابه من خلاف ذلك على غير الراجح
فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك أن من قربه
دراهم منافقة بلغتهم الدعوة فلا يحتاج إلى دعوتهم قبل القتال بل تقتالهم ابتداءً وامان بعدت
دورهم فالدعوة أقطع للثقل وقال أبو حنيفة أن بلغتهم الدعوة فحسن أن يدعوهم الامام إلى
الاسلام أو إذا ما تجزيت قبل القتال وإن لم تبلغهم فلا ينبغي للامام أن يبدأهم وقال الشافعي لم أعلم

أحد من المشر كين لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون قوم من المشر كن خلف الترك والمجنون
لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوا الى الايمان فان قتل أحد منهم قبل ذلك فعلى عاقلة
قائه الدية وقال أبو حنيفة لا شئ عليه والظاهر من مذهب مالك أن المحكم كذلك فالأول والثاني
من أصل المسئلة مفصل والثالث مشدد من حيث أن جميع المشر كين إلا أن بلغتهم الدعوة
مخفف من حيث أنهم لا يقاتلون إلا بعد الدعوة الى الايمان كما أن الأول مما تفرع من المسئلة
مشدد من حيث وجوب الدية على عاقلة الآتيل والثالث والرابع مخفف من حيث عدم وجوبها
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ما ورد في الحديث من اختلاف المحكم بحسب
الوقائع من الشارع ومن امراء القزوات من الصحابة وغيرهم من بعدهم * ومن ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي أن أمان الكفار لا يصح الا من مسلم بالغ عاقل مختار فلا يصح أمان الصبي
والمجنون عندهما مع قول مالك وأحمد يصح أمان الصبي المراهق فالأول مشدد في صحة الأمان
للكفار والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن أمان الكفار أمر
خطري ينبغي عليه مصالح ومفاسد فيحتاج الى غزارة عقل ونظر في العواقب والصبي والمجنون ليسا
من أهل هذا المقام ووجه الثاني أن الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قارب الشئ
اعطى حكمه في كثير من الاحكام وأمان الكفار منها ثم ان حصل بسد امانه فتنة فولى الامر
يتدارك الامر ويشدد على الكفار حتى بذلوا أو يخرجهم من بلاد الاسلام فكان أمان الصبي
المذكور بمثابة الاذن في دخول بلاد الاسلام لا في الإقامة بها حتى يفسدوا فيها * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه يصح أمان العبد المسلم لكافر أو لاهل مدينة ويجزى امانه بشرطه عند
الأئمة المذكورين مع قول غيرهم انه لا يصح امانه فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول أن أمان العبد في النقص كما أن أمان الصبي وقد قدمنا ما فيه ووجه
الثاني انه يحتاج الى كمال رأى والعبد ناقص العقل والرأى عادة ويصح حمل الاول على عيبه
ظهر للناس عقله وحسن رأيه والثاني على من كان بالهكس * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك انه لو أصاب أحد من المسلمين مسلماً في حال فترس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية
ولا كفارة مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه انه يلزمه الكفارة ببلادية والثاني من
قولي الشافعي وأحمد يلزمه الدية والكفارة فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال راجعة الى اجتهاد الأئمة * ومن ذلك قول
الأئمة الاربعة ان المسلم اذا طلب المبارزة جاز له ذلك بلا كراهة مع قول ابن أبي هريرة عن
الشافعية ان ذلك يكره فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك قول الأئمة الثلاثة ان المسحب
ان لا يبارز أحد الا باذن الامير لكن لو بارز بغير اذنه جاز مع قول أبي حنيفة ان المبارزة حرام
الا أن يكون المبارزة في منعة من المسلمين فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر
في المستثنين الى مرتبتي الميزان ووجه ما ظاهراً راجع الى حكم ذوى الرأى من المسلمين * ومن
ذلك قول أبي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كبدة الاوثان لكن من

الجهنم منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أن ذلك لا يجوز مطلقا
فالأول مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم احترام من لا
كتاب له ولا شبهة كتاب من الجهم ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجزى عليهم صدرك كثيرهم
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أسلم كافر قبل الأسر له عصف نفسه وماله وإن كان
في دار الحرب مع قول أبي حنيفة أن ما كان في دار الحرب من العقار يقسم وأما غيره فإن كان
في يده أو يد مسلم أو ذمى لم يغم وإن كان في يد حر في غم فالأول مخفف على الكافر بالصحة
المذكورة والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودليل الأول قوله صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق
الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشك الأول من التفصيل في قول أبي حنيفة تلبس المحكم
لدار الحرب في العقار ولما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشك الثاني من
كلام أبي حنيفة واضح * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو دخل حربيون دار الاسلام ليجهن
سيهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مخفف على المحربيين والثاني مشدد عليهم فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع إلى رأي أمير السرية أو أهل الرأي من العسكر
والله تعالى أعلم

(كتاب قسم الفى والغنمة)

اتفق الأئمة على أن ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار بما يحيا في الخيل والراكب فهو
غنمة عنه وعرضه الا السلب كإسائتي تفصيله واتفقوا على أن أربعة أخماس الغنمة الباقية
تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من أهل القتال كل رجل سهم واحد واتفقوا على أنهم
إذا قسموا الغنمة وحارها ثم اتصل بهم مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصة واتفقوا على أن الامام
لو قسم الغنائم في دار الحرب نفذت القسمة وكذلك اتفقوا على أن للامام أن يفضل بعض الغنائم
على بعض وكذلك اتفقوا على أن الامام مخير في الأسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على أنه
لا يجوز لأحد من الغنائم أن يطأ جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا على أن الغنائم من الغنمة
قبل حيازتها إذا كان له فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق *
وأتموا اختلافوا فيه من ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا كان في مال الكفار المنوم منهم سلب
استحققه القاتل من أصل الغنمة سواء شرط ذلك الامام أم لم يشرطه قالوا نعم يستحقه القاتل
إذا غرر بنفسه في قتل مشرك وأزال امتناعه مع قول أبي حنيفة ومالك أن القاتل لا يستحق
السلب الا أن شرطه له الامام ثم بعد السلب يغرد الخمس من الغنمة فالأول مخفف على المقاتلة
بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تشجيع المسلمين
على القتال لما فيهم من الجزاء الذي يقاتل لأجل الدنيا وإذا لم يسط ذلك النصيب ضعف عزيمته
عن القتال ووجه الثاني مراعاة الأدب مع أمير الجيش فإن سمع له بالسلب أخذته والتركه
لأنه التطار الصائم على العسكر وقد يحتاجون إلى ذلك السلب أو إلى بيعه وقسمه بينهم فيكون

منع القتال منه فيه عدل بين القتالين لاسيما ان كان ذلك القتال من لا تلتفت نفسه الى السلب
لنبله قصد بالجماد اعلاه كما انه عز وجل دون النية * ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الحسن
يقسم على ثلاثة اقسامهم لليتامى وسهم لساكنين وسهم لابن السبيل قد دخل فقر لا ذوى القربى
فيهم دون اغنيائهم وامامهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس
واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط المني وامامهم ذوى القربى فكانوا
يستحقون فيه من النبي صلى الله عليه وسلم بالدين وبعبده فلا سهم لهم وانما يستحقونه بالفقر
خاصة ويستوون فيه ذكورهم واناثهم مع قول مالك ان هذا الخمس لا يستحق بالدين لكن يخص
دون شخص ولكن النظر فيه للامام بصرفه فيما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام
الفراقة من الخمس والى ما يخرج والمجزرة ومع قول الشافعي واجدان الخمس يقسم على خمسة
اسهم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يقط حكمه بموته وسهم لبني هاشم وبني
المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل وانما كان هذا بيني هاشم وبني المطلب لانهم ذوو القربى
حقيقة وقد منوا من اخذ الصدقات فجعل هذا لهم ختمهم وفقيرهم فيه سواء لان لا ذكرا مثل
حظ الانثى فلا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم لليتامى وسهم لساكنين وسهم لابناء السبيل
وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم فالاول فيه تشديد من حيث حرمان اولاد
البنات ومن حيث اراد للذكور مثل حظ الانثى وفيه تخفيف من حيث كفاية القسمة
والثاني فيه تخفيف من حيث رد الامر الى الامام والثالث فيه تشديد من وجه وتخفيف
من الوجه الآخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان سهم
النبي صلى الله عليه وسلم يصرف في المسالح من اعداد السلاح والكرام وعدة القناطر وبنائه
المساجد ونحو ذلك فكون حكمه حكم النبي مع قول احمد في احدي روايته انه يصرف في اهل
الديوان وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالثور لسد ما يقسم فيهم على قدر كفايتهم
وازرابة الاخرى وانتارها المخرج كذهب الشافعي فالاول والثالث موسع والثاني مضيق
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحمد
ان الفارس يعطى ثلاثة اسهم سهم له وسهمان للفارس مع قول ابي حنيفة ان الفارس سهمين
قط سهم له وسهم للفارس قال القاضي عبد الوهاب ولم يقل احد بقول ابي حنيفة فيما علمت
وحكى عنه انه قال اني اكره ان اقول بجهة على مسلم قال القاضي وعمن قال ان للفارس سهمين
سهمين الخطاب وعلى بن ابي طالب ولا يخالف لما من الصحابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز
والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء اهل المدينة والاوزاعي واهل الشام والليث بن سعد واهل مصر
ودعبلان الثوري الشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل وابو ثور وابو يوسف ومحمد بن الحسن
وبالجملة فلم يخالف في هذه المسئلة غير ابي حنيفة عرضي الله عنه فان جلتا لان القول منه على انه
طالع بديل ظفريه او باجتهاد فهو مخفف على غيره من الفاضل بتوفر سهم من الثلاثة والله تعالى
اعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا الواحدي

قول أحمد يسهم للفرسين ولا يزد على ذلك واقفه أبو يوسف وهي رواية عن مالك فالأول
 مخفف والثاني فيه تشديد على الغنائم بأخذ سهم للفرس الثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسهم للبعير مع قول أحمد أنه يسهم له سهم واحد فالأول
 مخفف على الغنائم والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة أنه لو دخل دار الحرب بفرس فمات الفرس قبل القتال لم يسهم لفرسه بخلاف
 ما إذا مات في القتال أو بعده فإنه يسهم له عندهم مع قول أبي حنيفة أنه إذا دخل دار الحرب
 فارسان مات فرسه قبل القتال أسهم للفرس فالأول مشدد على الفارس والثاني مخفف عليه
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول جمهور العلماء أنه يسهم للفرس عريسا كان
 أو غيره مع قول أحمد أنه يسهم للفرس سهمان وللبرذون سهم واحد ومع قول الأوزاعي ومكيول
 أنه لا يسهم إلا للفرس العربي فقط فالأول مخفف على الفارس مشدد على الغنائم بأخذ
 السهم لغير العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول إطلاق الفرس في الأحاديث ووجه الثاني أن الفحل أقوى من البرذون غالبا
 ووجه الثالث أن الخيل العرب هي الأكثر عند العرب فكان الحكم دثار معها * ومن ذلك
 قول مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايتين أن الكفار لا يملكون ما يسيرونه من أموال المسلمين
 قال ابن هبيرة والأحاديث الصحيحة تدل على ذلك لأن ابن عمر ذبح له فرسا فآخذها المدون فظهر
 عليهم المسلمون فمرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو لهب فله حق بالروم فظهر
 عليهم المسلمون فرد عليه وقال أبو حنيفة يملكونه وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول مخفف
 على المسلمين مشدد على الكفار والثاني بالمعكس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 أن في عام ملكهم لأموال المسلمين أعلاء كلمة الدين ووجه الثاني أنه قد ينذر انتقا ذلك من
 الكفار لخدمة تعود على المسلمين أعظم من اتقاها منهم فيكون ترك ذلك في أبدى الكفار أولى
 وإن لم يملكوه شرعا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يرضخ إن حضر الغنيمة من مملوك وصبي
 وامرأة وذمي والرضخ شيء يجتهد الامام في قدره ولا يملكه لهم سهم مع قول مالك إن الصبي
 المراهق إذا أطاع القتال وأما الامام كل له سهم ولو لم يسمع فالأول مخفف ودليله الاتباع
 والثاني شدد على الغنائم ودليله الاحتياط لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قسمة الغنائم في ذلك الحرب مع قول
 أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز ومع قول أصحابه أن الامام إذا لم يجد حيلة قسمها خوفا عليها لكثر
 لوعمها الامام في دار الحرب نفذت القسمة بالاتفاق كما هو أول السبب فالأول فيه تخفيف
 والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وذلك كما راجع إلى رأى الامام
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا بأس باستعمال الطعام والعلف
 والحيوان الذي يكون بدار الحرب ولو بغير إذن الامام فإن فضل عنه وأخرج منه شيئا إلى دار
 الاسلام كان غنمة قل أو كثر مع قول الشافعي أنه إن كان كثيره لقيمة ردوان كان نزوا فاصح

القولين انه لا يرد مع ما حكى من قوله ان ما أخرج الى دار الاسلام فهو غنيمة فالأول مخفف على
المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة ان ما أخرج الى دار الاسلام يكون غنيمة
ولو قل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز للإمام أن يقول
من أخذ شيئاً فهو له وأنه لا يشترط إلا أن لا يولي له أن لا يفعله مع قول مالك انه يكره له ذلك
لثلاث شوب قصد المجاهدين في جهادهم ارادة الدنيا ويكفون من الجنس لا من أصل الغنيمة وكذلك
النقل كله عنده من الجنس ومع قول الشافعي انه ليس بشرط لازم في أظهر القولين ومع قول
أحمد انه شرط صحيح فالأول مخفف على الثامنين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف
بعدم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الثامنين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه هذه
الاقوال لا تنفي على الفطن * ومن ذلك قول مالك لو أسير فحلفه المشركون أن لا يخرج
من ديارهم ولا يهرب على أن يتركوه يذهب ويحيى غزوه أن يفي بذلك ولا يهرب منهم مع قول
الشافعي انه لا يسهه أن يفي وعليه أن يخرج ويحمله بمن مكره فالأول مشدد خاص بالا كابر
الصابرين على قضاء الله وقدره والا كابر من أهل الوعد الصادق والثاني مخفف على الأسير
خاص بمن لا يطبق الصبر على خدمة الكفار بمن لا قدم له في التسليم لله تعالى ولا نظره في أسرار
افعال المحكمة الالهية فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة
ان الامام مخير في الاراضي التي فتحت عنوة وغنت في العراق ومصر بين أن يقسمها وبين أن يقر
أهلها عليها ويضرب عليهم خراجا وبين أن يصرفهم عنها يأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج
وليس للامام أن يقسمها على المسلمين أجمعين ولا غنائمها مع قول مالك في احدى روايته انه ليس
للإمام أن يقسمها بل يصير بنفس الظهور عليها وقفا على المسلمين ومع قوله في الرواية الاخرى
ان الامام مخير بين قسمتها ووقفها للمسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة
الثامنين كسائر الاموال الا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ويستطو أحقوقهم منها فيقفها
ومع قول أحمد في أظهر رواياته ان الامام يفعل ما يراه الاصلح من قسمتها ووقفها فالأول مخفف
على الامام في فعله للصالح العامة مشدد عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو الثامنين والثاني
مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصيرها ووقفها على المسلمين بغیر اذنه والثالث فيه تخفيف على
الامام في تخييره بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لما لا ثالث والرابع مشدد على الامام
في وجوب قسمتها بين جماعة الثامنين بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد على الامام
في وجوب فعل الاصلح للمسلمين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه هذه الاقوال كلها ظاهرة
* ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما فتح من الاراضي عنوة ان في كل جريب
من الحنطة فقيرا ودرهمين وفي جريب الشعير فقير ودرهم مع قول الشافعي ان في جريب الحنطة
اربعة دراهم وفي الشعير درهمين مع قول أحمد في أظهر رواياته ان الشعير والحنطة سواء في
كل جريب واحد فقير ودرهم والفقير المذكور ثمانية اقطار والما جريب العنب فقال أبو حنيفة
واحد فيه عشرة وقال الشافعي جريب العنب كجريب النخل والما جريب الزيتون فقال الشافعي

راجع ان فيه اثني عشر درهما ولم يوجد لابي حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله
 تقدير بل المرجع فيه الى ما تحتمله الارض من ذلك لاختلافها في قيمتها والامام في تقدير ذلك
 مستعين عليه باهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الاثمة انما هو راجع الى اختلاف الروايات
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم كلهم عرفوا على ما وضعه فافروا بالروايات المختلفة عن عمر كلها
 صحيحة وانما اختلفت لاختلاف التواحي انتهى فراجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان تخفيف
 وتشديد كثرى ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز للامام أن يزيد في الخراج على ما وضعه الامام
 عمر بن الخطاب ولا يجوز له التقصان مع قول احمد بن حنبل في رواية انه يجوز له الزيادة اذا احتملت
 والتقصان اذا لم تحتمل ومع قوله في الرواية الثانية انه يجوز له الزيادة مع الاحتمال لا التقصان
 ومع قوله في الزاوية الثالثة انه لا يجوز له الزيادة ولا التقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس
 لابي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن حكى عنه القدوري في ذكر الاشياء انه من علمها الخراج
 لا يوضع عمر رضي الله عنه ان ما سوى ذلك من اصناف الاشياء يوضع عليها الخراج بحسب
 الحاجة فان لم تنطق الارض بما يوضع عليها تصبها الامام وقال ابو يوسف لا يجوز للامام الزيادة
 ولا التقصان مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال واما مالك رحمه الله
 فهو على أصله في اجتماع الاثمة على ما تحتمله الارض مستعين باهل الخبرة وكان ابن هبيرة
 يقول لا يجوز أن يضرب على الارض ما يمكن فيه هضم بيت المال رعاية لاحتياج الناس
 ولا ما يكون فيه اضرار بآبار الارض تحميلها من ذلك ما لا تنطق به الاسباب على أن تحمل
 الارض من ذلك ما تنطق به وأرى أن ما قاله ابو يوسف في كتاب الخراج الذي صنعه للرشد هو
 الجيد قال وأرى أن يكون بيت المال من الحب الخمران ومن الثمار الثلاث انتهى فالقول فيه
 تخفيف على الامام من حيث ان له أن يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشديد عليه من
 حيث انه ليس له التقصان والثاني فعدل وهي الرواية الاولى عن احمد بن حنبل رواية الثانية لا جد
 هي عين قول الشافعي وعين ما حكى عن أبي حنيفة وعين ما روى عن محمد بن الحسن
 واه اقول أبي يوسف فوجه سد الباب في الزيادة والتقصان عما وضعه عمر رضي الله عنه أدبا
 معه الحديث ان الله تعالى ينطق على لسان عمر وعمر بن الخطاب الهامة له على ذلك بلا انكار فهو وأثم
 نظر من جميع الاثمة بعده ووجه الاقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والتقصان عما وضعه
 عمر أن الاثمة بعد عمر أمناء على الامة فربما تغيرت الاحوال التي كانت أيام عمر بزيادة انبات
 الارض وقوته أو تنقصه وضعه فله الزيادة اذا قويت الارض وأخرج كل فدان عشرة أراذ من
 القمح مثلاً والتقصان اذا ضعف وأخرج كل فدان ثلاثة أراذ فرضى الله عن الاثمة أحمد بن *
 ومن ذلك قول النافعي لوصالح الامام قوما من الكفار على أن ارضيهم لهم وجعل عليهم ما يشاء فهو
 كالجزية ان اسلو اسقط عنهم وكذا ان شتراهم منهم مسلم مع قول أبي حنيفة انه لا يسقط عنهم
 خراج ارضهم باسلامهم ولا بشر مسلم فالاول مخفف على الكفار باسقاط الخراج عنهم اذا اسلوا
 والثاني فيه تشديد عليهم فراجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القوانين وجه صحيح

(قائدة) قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في الظاهر وروايتهم ان محكة تقتض عتوة وقال الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انها تقتض صلحا وعازة كتاب المنهاج وفتيت محكة صلحا فودعها وأرضها الحياة ملك يباع انتهى عن قول عتوة فهو مشدد على أهل مكة ومن قال صلحا فهو مخفف والله أعلم * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لا يستعان بالمشركين على قتال أهل الحرب ولا يعاونون على عدوهم على الإطلاق وقال مالك الا ان يكونوا اخدا ما للسليل فيعوز مع قول أبي حنيفة انه يستعان بهم ويعاونون على الاطلاق متى كان حكم الاسلام هو القالب الجارى عليهم فان كان حكم الشرك هو القالب كره مع قول الشافعي ان ذلك جائز بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين قلة ويكون بالمشركين كثرة والثاني ان يعلم من المشركين حسن رأي في الاسلام وميل اليه قال وفي استعان الامام بهم رخص لهم ولم يسهم فالأقل فيه تشديد على المسلمين لو انهم طلبوا الاستعانة بالمشركين ان لم يقع ما شرطه مالك من الاستثناء والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره وكذلك المحكم في القول الثالث ورجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر وكل ذلك راجع الى رأي الامام أو نائبه * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان المحدود تقام في دار الحرب على من يحب عليه في دار الاسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا ارتكبه في دار الحرب لزمه المحذور كان من حقوق الله عز وجل أو من حقوق الاعمين فاذا رقى أو سرق أو شرب الخمر أو قذف حرم مع قول أبي حنيفة انه لا تقام عليه حرم من زنا أو سرق أو شرب خمر أو قذف الا ان يكون بدار الحرب امام يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال أبو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين تقام عليهم المحدود في السكر قبل الرجوع وان كان أمير سرية لم يتم المحدود في دار الحرب ثم ان دخل دار الاسلام من فعل ما يوجب المحذور سقط المحدود عنه كلها الا القتل فانه يضمن بالدية في ماله عدا كان أو خطأ فالأقل مشدد على المسلمين نصرة للشرعية المظهره وتهدية لتصرت على الخوف المتوقع من نصرة قلوب السكر الوجوب لضعف العزم عن القتال والثاني مخفف على سكر الاسلام بدم اقامة المحدود في دار الحرب الا ان يكون الامام حاضرا فان صولته وخوف السكر منه تمنع من انكسار قلوبهم وضعفها على القتال باقامة المحدود على بعض اخوانهم بخلاف ما اذا كان السكر مع أمير كما قاله أبو حنيفة فيجعل كلام مالك والشافعي في قولها انه يجب المحدود على من وقع فيها يوجبها لكن لا تقام الا اذا رجسوا الى دار الاسلام على خوف انكسار قلوب السكر وضعفها عن القتال وخروجهم عن طاعة الامير اما اذا كانوا يخافون من سلطوته فهو ملحق بالامام الاعظم ووجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام سقطت المحدود كلها الا القتل للترغيب في الجهاد بذلك واعتقادهم أن أمير السكر مترك اقامة المحدود عليهم الاحبة فيهم فلا يابون بعد ذلك عن الخروج معه في الجهاد اذا دعاهم له بخلاف ما اذا أقام المحدود عليهم فانهم ربما نفرت نفوسهم منه وقالوا انه يكرهنا فلا نسافر معه وظالمهم لا يتقبل اقامة المحدود عليه مصلحة له ابدانجا بهم عن شهود وجوب تقديم أمر الشارع

على حفظ نفوسهم وأيضاً كان حقوق الله في الحدود السابقة منبذة على الساحة الإلقتل فان
القلب فيه حق الا دمين فلذلك لم يسقط خوفهم وقوع فساد أعظم من فساد وجود الدنيا
على ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من التوجيه لكلام الائمة في هذه الوقت والله أعلم * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لا تصح الاستنابة في الجهاد سواء كان يجعل أو أجرة أو تبرع وسواء تعين
على المستناب أو لم تعين مع قول مالك انه صح الاستنابة بالجعل اذ لم يكن الجهاد متعيناً على
النائب كالعبد والامة قال ولا بأس بالجماع في الثغور كما مضى عليه الناس فالاول مشدد
على المجاهدين بوجوب الخروج عليهم بأنفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول الخوف من ان يتواكل الناس على بعضهم مصفاً لا يخرج أحدهم الى
الجهاد فتشكك كلمة الاسلام فان النفس من شأنها الكسل والمجن عن القتال لما فيه من توقع
الموت أو المجرحات الشديدة ووجه الثاني ان النائب قائم مقام المستناب في نصرته دين الاسلام
فكما ان المستناب يفار على دين الاسلام فكذلك النائب غالباً ويصح حمل الاول على ما اذا
كان النائب يقوم مقام المستناب وحمل الثاني على ما اذا كان يقوم مقامه في نصرته لدين كما
أشترنا اليه في التوجيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو موأى أحد الغائبين جارية من السبي
قبل القسمة فلا حد عليه وانما هي عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يراد الى
الغنية مع قول مالك انه زان يحد ومع قول الشافعي وأجدانه لا حد عليه و يثبت نسب الولد
وحرية ومجلىه قيمتها والمهر يراد في الغنية وهل تصير أم ولد قال أحمد نعم وقال الشافعي في أصح
قوله لا تصير فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد وفيه تشديد عليه في عدم
ثبوت نسب الولد وجعله مملوكاً يراد الا الغنية والثاني مشدد عليه بالحد والثالث فيه تخفيف
عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحة حرية الولد وثبوت نسبه وتشديد من حيث ان عليه قيمتها
والمهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة لا تخفى على الفطن ووجه كونها
صارت أم ولد على قول أحمد ثبوت نسب ولدها وكونها لا حد عليه في وطنها عنده ووجه مخالفة
الشافعي له في عدم صيرورتها أم ولد وان كان قائلاً بثبوت النسب وان لا حد عليه في وطنها
الاحتياط لكون نصيب الواطئ في تلك الجارية جزءاً ضيقاً بالنسبة لجميع الغائبين هذا ما ظهر لي
من التوجيه في هذا الوقت * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في إحدى
اثرين انهما انما كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا يبرحوا النجاة لا في الاقاء في الماء
ولا في الاقامة في السفينة فمهم بالخيار بين الصبر وبين القاتلهم أنفسهم في المانع قول أحمد
انهم ان رجوا النجاة في الاقاء القوا أو في الثبات يثبتوا وان استوى الامران فعلوا ما شاؤوا وان
اقتوا بالهلاك فيها أو غلب على ظنهم فروا يثبتان أظهرهما منع الاقاء لانهم يبرحوا النجاة وبه قال
محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالاول مفصل وكذلك الثاني وأحدثني التفصيل مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان فنأمله * ومن ذلك قول مالك ان هذا امرأه
الجيش تكون غنية ففيها الخمس ولا يختصون بها قال وهكذا ان اهدى الى أمير من امرأه المسلمين

لان ذلك نفي وجه الخوف فان اهدى العدو الى احد من المسلمين انس بأمر فلا بأس بأخذها
 وتكون له دون أهل السكور ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ما اهدى مالك
 الروم الى أمير الجيش في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى للرسول ولم يذكر عن
 أبي حنيفة خلافا وقال الشافعي اذا اهدى الى الوالي مدينة فان كانت لشيء ناله منه حقا كان
 أم باملا فحرام على الوالي أخذها لانه يحرم عليه ان يأخذ على خلاص الحق بخلافه قد ازمه
 الله تعالى ذلك وأما أخذها لجعل على الباطل فهو حرام كالباطل فان اهدى اليه من غير هذين
 العنين احدى ولايته تغضلا وشكرا فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدقات لا يسهه عندي
 غيره الا ان يكانه على ذلك بقدر ما يسهه وان كانت من رجل لسلطان له عليه وليس بالبلد الذي
 به سلطان فكبرا على احسان كان منه فاحب ان يقبلها ويحطها لاهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ
 على الخبز مكافاة فان أخذها وتولها لم يحرم عليه وقال أحمد في احدى روايته انه لا يمتنع بهام
 احدى اليه بل هي غنية فيه الخمس وفي الاخرى يمتنع بها الامام فقول مالك مشدد على الامراء
 على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه أبو حنيفة ورواه محمد بن الحسن عنه وقول أبي يوسف
 مخفف على الامير وقول الشافعي فيه تشديد في أحد شيئي التفصيل وتخفيف في الثاني الآخر
 والرواية الاولى عن أحمد موافقة لاول مالك ووجه الرواية الاخرى له من كون الهدية تمتص
 بالامير ان ذلك هو الغالب على من اهدى شيئا للامير في وقت من الاوقات فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان النال من الفدية قبل حيازتها اذا كان له فيها حق
 لا يحرق رحله ولا يصرم سهمه مع قول أجدانه يحرق رحله الذي معه الا المصحف وما فيه روح
 من الحبوبان وما هو جنة القتال كالسلاح رواية واحدة وأما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان
 فالاول فيه تخفيف على النال والثاني فيه تفصيل في ضمنه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ويصح حل الاول على ما اذا لم يحصل بما غل تجر على الغلول من غالب السكرك فيكون
 في التصريق زجر وتغريم عن الغلول * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في النصوص عنه ان مال
 التي وهو ما أخذ من مشرك لاجل كفره بغير مال كالتجزئة المأخوذة على الزؤس واجرة الارض
 المأخوذة برسم الخراج أو ما تركوه فزعا وهربا ومال المرتد اذا قتل في رده ومال كافرات
 بلا وارث وما يؤخذ منهم من المشرك اذا اختلقوا الى بلاد المسلمين أو صرحوا عليه يكون للمسلمين
 كافة فلا يمتنع بل يكون جبهة لمصالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك كله في معتبر مقسوم
 بصرفه الامام في مصالح المسلمين بعد أخذ حاجته منه ومع قول الشافعي ان ذلك يمتنع وقد
 كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيما يصعب به بدونه قولان أحدهما لمصالح المسلمين
 والثاني للقاتلة وأما الذي يمتنع منه ففيه قولان الجديده يمتنع جبهة وهي رواية عن أحمد
 التقديم لا يمتنع الا ما تركوه فزعا وهربا فالاول فيه تشديد على الامام بعدم أخذ شيء من
 اموال الذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه بأخذه لنفسه شيئا
 قول الشافعي وما يسهه واضع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والمحدثه وبالله المين

(باب الجزية)

أحق الأئمة على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى الجوس فلا
تؤخذ من عبدة الأوثان مطلقا واتفقوا على أن الجزية لا تضرب على نساء أهل الكتاب ولى على
صبيانهم حتى ينموا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وأعمى وشيخ فان ولا على أهل الصوامع هكذا
قال ابن هيرة وذكر أن أفعى والنووى في ذلك خلافًا لأفعى الشافعى وعبارة النووى في المنهاج
والمذهب وجوبها على زعم وشيخ هرم وأعمى وراهب وأجير وقال الرافعى المنصوص أن الجزية
بمشابهة كرام الدار فيستوى فيها أرباب العذر وغيرهم واتفقوا على أن المرأة من المشركين إذا هاجرت
إلى بلاد المسلمين وقد كان الإمام شرط أن من جامعهم مسلماردناه أنها لا ترد وعلى أنه لا يجوز
أحد أن كنيسته ولا يبيع في المدن والأصاير دار الإسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعى في أحد قوله أن الجوس
ليسوا بأهل كتاب مع قول الشافعى أنهم أهل كتاب فالأول مشدد على الجوس بعدم
احترامهم وتحرير من كتبهم والشافعى مخفف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
الأنذرية بالاحتياط للمسلمين فلا يشاء كونهم ولا ياء تكون ذبيحتهم حتى ثبت أن لهم كتابا ولم يثبت
عندنا ذلك ووجه الشافعى أنه ليس معناديل صحيح ينفى كونهم من أهل الكتاب أو يثبت ذلك
فكان من الورع عدم القطع بشئ من أحوالهم وأحكامهم * ومن ذلك قول أبى حنيفة
أن من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان من الجهم تؤخذ منهم الجزية بدون ما إذا كانوا
من العرب مع قول مالك أنها تؤخذ من كل كافر عريسا كان أو نجسها إلا مشركى قريش خاصة
ومع قول الشافعى وأحمد في أظهر روايتيه لا تقبل الجزية من عبدة الأوثان مطلقا فالأول مفصل
فيه تخفيف والشافعى مشدد فيه تخفيف على مشركى قريش والثالث مخفف على جميع عبدة
الأوثان فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأقوال ظاهرة * ومن ذلك قول أبى حنيفة
وأحمد في إحدى روايتيه أن الجزية مقدرة في الأقل والأكثر فلى التقير العقل اثناعشر درهما
وعلى المتوهم أربعة وعشرون درهما وعلى الغنى ثمانية وأربعون درهما وفى الرواية الأخرى لا جد
أنها موكلة إلى رأي الإمام وأبست مقدرة وفى رواية أخرى له ثالثة أن الأقل منها مقدر دون
الأكثر وعنه رواية رابعة أنها مقدره فى حق أهل اليمن خاصة بدينار دون غيرهم اتباع الحديث
ورده * وقال مالك فى المشهور عنه أنها مقدره على الغنى والفقير جميعا أربعة دنانير أو أربعون
درهما لا فرق بينهما وقال الشافعى هى دينار يستوى فيه الغنى والفقير والمتوسط ووجه
الأقوال كلها ظاهرة لرجوعها إلى اجتهاد الأئمة بالنظر لأهل بلادهم * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معقلا ولا شئ له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعى
فى أحد أقواله فى عقد الجزية على من لا كتاب له ولا يمكن من الأداء أنه يخرج من بلاد
الإسلام وفى القروا الآخر أنه يقر ولا يخرج وإذا أقربنى قول لا يؤخذ منه شئ وفى القول الآخر
تجب الجزية ويحق دمه بضعها أو يطالب بدنياره وفى قول إذا حال عليه الحول ولم يملكها

الحق بدار الحرب فالأول مخفف على الذي الفقير والثاني فيه تشديد عليه وكذلك ما بعده فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من الأقوال وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان الذي
 إذا مات وعليه جزية سقطت بموته مع قول الإمام مالك والشافعي أنها لا تسقط فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها لو وجبت على الذي أضاعها له
 لثلاثين قوياً بذلك المال على محاربتنا وقد زال ذلك الأمر بموته ووجه الثاني أن وروثه لا يحسن مقامه
 في التقوى بذلك المال المخفف عنه فكأنه لم يمت * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الجزية تجب على
 الذي يأثر المحول ولنا المطالبة بها بعد عقد الذمة مع قول مالك في الشهور عنه والشافعي وأحمد
 أنها تجب بأثر المحول ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى تمضي سنة فإن مات في أثناء المحول
 فقال أبو حنيفة وأحمد أنها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ما مضى من السنة
 فالأول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والأول من مسئلة الموت مخفف والثاني
 فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهرة * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن الجزية إذا وجبت على ذي ولم يؤدها حتى أسلم سقطت عنه بإسلامه وكذلك القول فيما
 لو كان عليه سنين ولم يؤد الجزية فيها ثم أسلم قبل إتمامها مع قول الشافعي أن الإسلام يسد المحول
 لا يسقط الجزية لأنهاجرة الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم يؤد الأولى قال أبو حنيفة سقطت جزية
 السنة الماضية بالتدخل مع قول الشافعي وأحمد أنها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالأول من
 المسئلة الأولى مخفف والقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في مسئلة التدخل فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه ذلك ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المشركون إذا عاهدوا
 عهداً وفيهم مع قول أبي حنيفة أنه يشترط في ذلك بقاء المصلحة حتى اقتضت المصلحة الفسخ
 نبذ إليهم عهدهم فالأول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح
 حل الأول على بقاء المصلحة فتكون من مسائل الاتفاق * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المحرري
 إذا مر على التجارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشر إلا أن يكونوا يأخذون منافع قول مالك
 وأحمد أنه يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا إذا كان دخوله بأمان ولم يشترط عليه أكثر من العشر
 فإن شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله أخذ منه ومع قول الشافعي أنه إن شرط عليه العشر
 حال أخذه أخذوا الأقاليم أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وإن لم يشترط ذلك فالأول
 والثالث مفصل والثاني مشدد وكذلك قول أصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان وكل ذلك راجع إلى رأي الإمام * ومن ذلك قول مالك أن الذي إذا اتخبر من بلد
 إلى بلده يؤخذ منه العشر كلما اتخبر وإن اتخبر في السنة مراراً وقال الشافعي إلا أن يشترط
 وقال أبو حنيفة وأحمد يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر أبو حنيفة وأحمد النصاب في ذلك
 فقال أبو حنيفة ونصابه في ذلك كمنصاب مال المسلم وقال أحمد النصاب في ذلك للمحرري
 خمسة دنائير والذي عشرة فالأول من أصل المسئلة فيه تشديد على الذي والثاني مفصل والثالث
 مخفف ينصرف العشر وقول أبي حنيفة في النصاب مخفف وقول أحمد فيه تشديد على المحرري

وتخفيف على الذي فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال راجع الى اجتهاد اصحابها * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان عهد الذي يتقضى عنه الجزية فامتناعه عن اجراء احكام الاسلام عليه اذا حكم ما كتبها عليه مع قول ابي حنيفة انه لا يتقضى عهدهم بذلك الا ان يكون لهم منعة يجاربون بها ثم يلحقون بدار الحرب فالاول فيه تشديد والتاني فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان مراد الشارع من تقريرهم في دار الاسلام بالجزية انها هاذل لهم وصغارهم فاذا امتنعوا من اجراء احكام الاسلام عليهم فقد خرجوا الى اعزاز كلمة الكفر ومروا من طاعة امامنا ووجه الثاني ظاهر راجع الى رأى الامام فان حكمكم امتناع من ليس عنده منعة من اجراء احكام الاسلام عليه بلامتناع لقد رتبنا على اذلاله واجتماع النكال به * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يتقضى عهد اهل الذمة بقتل ما يحب عليهم تركه والكف عنه مما فيه ضرر على المسلمين او اأحدهم في نفس او مال وذلك في ثمانية اشياء مستأني في كلام ابن القاسم الا ان يكون لهم منعة فيقتلون على موضع ويجاربوننا او يلحقون بدار الحرب مع قول الشافعي انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سواء اشترط عليه تركه في عقد الجزية أم لم يشترط فان فعل ما سوى ذلك ففيه تفصيل فان لم يشترط عليه الكف عن ذلك في القيد لم ينتقض وان شرط انتقض على الاصح من مذهبه ومع قول مالك انه لا ينتقض عهده بالزنا بالمسلمة ولا بالاصابة بالنكاح وينتقض بما سوى ذلك لاقطع الطريق وقال ابن القاسم من اصحابه ينتقض بهذه الثمانية اشياء وهي ان يجمعوا على قتل المسلمين او يزنوا اأحدهم بمسيلة او يصيبها باسم نكاح او يفتن مسلما عن دينه او يقطع عليه الطريق او يؤذى للشركين جاسوسا او يعين على المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين باخبار المسلمين او يقتل مسلما او مسلمة عمدا وهذه الثمانية هي التي لا يتقضى ابو حنيفة العهد بها كما مرث الاشارة اليها ولا فرق عند ابن القاسم بين ان تشرط عليهم الامور الثمانية المذكورة أم لم تشرط فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والتاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك والتالث فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والرابع مشدد ينتقض العهد بالثمانية اشياء التي ذكرها فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال كلها مفهومة * ومن ذلك قول اجدانه اذا فعل الذي ما فيه غضاظة ونقيصة على الاسلام وذلك في اربعة اشياء ذكرها عز وجل بما لا يليق بجلاله او ذكر كتابه المجيد او دينه القويم او ذكر رسوله الكريم بما لا ينبغي انتقض عهده سواء شرط ذلك أم لم يشترط مع قول مالك اذا سبوا الله ورسوله او دينه او كتابه بغير ما كفروا به انتقض عهدهم سواء شرط ذلك اولم يشترط ومع قول اكثر اصحاب الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة السابقة وذلك ان ما لم يشترط في العهد لا يتقضى به العهد وأما ما شرط فصلي الوجهين وأما قول ابي اسحاق الروزي ان حكمه حكم الثلاثة الاول وهي الامتناع من التزام الجزية والقيام احكام المسلمين والاجتماع على قتالهم ومع قول ابي حنيفة لا ينتقض العهد بشيء من ذلك وانما ينتقض بما اذا كان لهم منعة يقدرون بها على المحاربة ويلحقون بدار الحرب فالاول

مشدود كذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاقوال الخمسة ظاهرة لا تنفي على من له فهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من استنصحه
 من أهل الذمة أبع قتلته حتى قدر عليه مع قول مالك في المشهور عنه أنه يقتل ويسعى حريمه كما صلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي الحقيق ومع قول الشافعي في أظهر قوله وأما دان الامام
 بخبر فيه بين الاسترقاق والقتل ولا يرد الى مأمته فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث
 فيه نوع تخفيف بالتصير المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 يجوز للكافر دخول الحرم والاقامة فيه مقام المسافر لكن لا يستوطنه مع قول الائمة الثلاثة
 انه يمنع من دخول الحرم ويجوز عند أبي حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة فالاول
 مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة ان الكافر المحرمي والذي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة وما حولهما
 مع قول الائمة الثلاثة انه يمنع الآن يكون الداخل منهم تاجراً أو بائناً له الامام ولا يقيم أكثر من
 ثلاثة أيام ثم يقتل وأما ما سوى المسجد الحرام من المساجد فقال أبو حنيفة يجوز دخوله للشركيين
 بغير إذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها الا بإذن من المسلمين وقال مالك وأحمد لا يجوز لهم
 دخولها بحال فالاول من المسئلة الاولى وهي استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستثناء
 الذي ذكره والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان في المسئلةين فالائمة ما بين مشدد ومخفف ومصحح المخفف على ما اذارجي
 منه الاسلام بالدخول وحل المشد على ما اذالم يرج منه ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 انه لا يجوز احداث كنيسة فيما قرب المدن والامصار بدار الاسلام مع قول أبي حنيفة ان
 الموضع اذا كان قريبا من المدينة وهو قدر ميل أو أقل لم يجوز ذلك فيه وان كان أبعد من ذلك جاز
 فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهرة * ومن ذلك
 قول الائمة الثلاثة انه لو انهم من كانتهم أو بيعهم شيء في دار الاسلام جاز لهم ترميمه وتجديده مع
 اشتراط أبي حنيفة ان تكون الكنيسة أو البسطة في أرض فقت صلحان فقت عنوة لم يجوز مع
 قول أحمد في أظهر رواياته واختار ما بين أصحابه وجماعته من اعلام الشافعية كافي سعيد
 الاصطخري وأبي علي بن أبي هريرة انه لا يجوز ترميم ما نشئت ولا تجديد بناء على الإطلاق
 ومع قول أحمد في الرواية الثانية انه يجوز ترميم ما نشئت دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية
 الثالثة له جواز ذلك على الإطلاق فالاول فيه تخفيف على أهل الذمة بالشرط عند أبي حنيفة
 والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب الاقضية)

اتفق الائمة على انه لا يجوز أن يكون القاضي عبداً وعلى ان القاضي اذا أخذ القضاء مالاً وشوة
 لم صرفه فاضا واجسو على انه لا يجوز للقاضي أن يقضي بغير علمه وعلى ان القاضي اذا لم يصرق لم يفسد

الحكم فلا بد له من ترجان يترجم له عن الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق المالية جائز مقبول بخلاف كتابه اليه في الحدود والقياس والنكاح والطلاق والمخلف فانه غير مقبول خلافا لما كان عليه عند يقبل كتاب القاضي في ذلك كله كاسياني توجيهه في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاد يناقضه ويخالفه فانه لا يتعض الاول وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يردده فانه لا يتعضه واجمعوا على انه لا يجوز تحكم احد في اقامة حد من حدود الله عز وجل كاسياني في الباب وانما يكون التكليف في غير الحدود واتفقوا على انه اذا اوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز ان يولي القضاء من ليس من اهل الاجتهاد كالحاجل بطرق الاحكام مع قول ابي حنيفة انه يجوز تولية من ليس بمجتهد واختلف اصحابه فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم من اجازوا لاية العاصي وقالوا يقلد ويحكم قال ابن هيرة في الايضاح والصحيح من هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما عني به ما كان عليه الناس في الحال الاول قبل استقرار مذاهب الائمة الاربعة التي اجتمعت الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقاضي الا ان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تعب في طلب الاحاديث واتقاد طر بقها لكن عرف من لغة الناطق بالشرعية عليه الصلاة والسلام ما لا يحتاج معه الى شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعب له فيه سواء انتهى الامر من هؤلاء المجتهدين من الائمة على جميع ما حواه من بعدهم وانحصر الحق في آقاويلهم وتذونت العلوم وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين الى ما اضع فيه الحق وانما على القاضي الا ان قضى بما يأخذونه عنهم او من واحد منهم فانه في معنى من كان اداء اجتهاده الى قول قاله وعلى ذلك فانه اذا خرج من خلافهم مترجيا موطن الاتفاق ما أمكنه كان آخذا بالجزم عاملا بالاولى وكذلك اذا قضى في موطن الخلاف ترجى ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه يأخذ بالجزم مع جوار عمله بقول الواحد الا ان يتركه ان يكون مقتصر في حكمه على اتباع مذهب ابيه او شيخه مثلا فاذا حضر عنده خصمان وكان ما تشارعا فيه مما يقتضيه الائمة الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رضى الخصم وكان الحاكم حنفيا وعلم ان مالكا والشافعي واجدا اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة يمنعه فعدل عما جتمع عليه هؤلاء الائمة الثلاثة الى ما ذهب اليه ابو حنيفة بغيره من غير ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اداء اليه اجتهاده فاني اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هو ولم يكن من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وكذلك ان كان القاضي مالكيا واختصم اليه اثنان في سؤرك الكلب قضى بطهارته مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بنجاسته وكذلك ان كان القاضي شافعيًا واختصم اليه اثنان في متروكة التسمية بعد افعال احدهما هذا معني من يبيع شاة مذكاة وقال آتوا بما منته من بيع الميتة فقضى عليه بمذبه وهو يعلم ان الائمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي

حنبلياً فاختصم اليه اثنان فقال أحدهما لي عليه مال فقال الآخر كان له على مال ولكن قضيته فقتضى عليه بالبراءة مع علمه بان الأئمة الثلاثة على خلافه فهذا وامثاله مما رجوا أن يكون أقرب الى الخلاص ولقد رجح في العمل ومقتضى هذا ان ولايات المحكم في عصوانها محيصة وانهم قد سدوا ثغراً من ثغور الأسلام مما سده فرض كفاية قال ابن هبيرة ولو أهملت هذا القول ولم أذكره ومثيت على ما عليه الفقهاء من انه لا يصلح أن يكون قاضياً الا من كان من أهل الاجتهاد لمحصل بذلك ضيق ورجح على الناس فان غالب شروط الاجتهاد الا أن قد فقدت في أكثر القضاة وهذا كالأحالة والتناقض لما فيه من تعطيل الاحكام وسد باب المحكم وذلك غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية المحكم جائزة وان حكمهم ما هم محيصة نافذة وان لم يكونوا مجتهدين والله أعلم انتهى كلام ابن هبيرة وهو كلام محروول ترجع الى أصل المسئلة فنقول ان الأول الذي شرط وجوده للاجتهاد في القاضي مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول المجري على قواعد أهل العصر الأول من السلف من وجود كثرة المجتهدين فيه ووجه الثاني المجري على قواعد المخلف فكان المقلد لذهب من مذاهب الأئمة المجتهدين الا أن قائم مقام صاحب ذلك المذهب من الأئمة الاربعة وكأنته واحد من الأئمة لقوله بقوله وتقليده به وبقواعده لا يخرج عنها كما أشار اليه ابن هبيرة والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضاء مع قول أبي حنيفة انه يصح أن تكون قاضية في كل شيء تقبل فيه شهادة النساء وعندها شهادة النساء تقبل في كل شيء الا انحدود والمجروح فانها لا تقبل عنده ومع قول محمد بن جرير يصح أن تكون المرأة قاضية في كل شيء فالأول مشدد وعليه جرى السلف والمخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان القاضي نائب عن الامام الاعظم وقد أجمعوا على اشتراط ذكرورته ووجه الثاني والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا في ذلك الذكورة فان المعول على الشريعة المطهرة الثابتة في المحكم لا على المحاكم بها وقد قال صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة قال ذلك لما ولوا جماعة الملك كسرى ابنه من بعده الملك وقد أجمع أهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل دواع الى الله ولم يلقنا ان أحدا من نساء السلف الصالح تصدرت لتربية المريدين أبد النقص النساء في الدرجة وان ورد الكمال في بعضهن كبريم ابنة عمران وآسة امرأة همرعون فذلك كمال بالنسبة للتقوى والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسليكهم في مقامات الولاية وغاية أمر المرأة أن تكون عابدة زاهدة كرابعة المدوية وباجلحة فلا يعلم بعد عائشة رضي الله عنها مجتهدة من جميع أمهات المؤمنين ولا كاملة تلحق بالرجال والمحدثه رب العالمين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان القضاء يفرض من فروض الكفايات يجب على كل من تمعين عليه الدخول فيه اذ لم يوجد غيره مع قول أحمد في أظهر رواياته انه ليس من فروض الكفايات ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالأول مشدد في وجوب تولية القضاء بالشرط الذي ذكره

والثاني مخفف في عدم وجوبه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني انه من باب الامارة وقد نهى الشارع عن طلبها لما فيها من عدم الإخلاص والثني فيها على الصراط المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لدينه وقد ضرب السلف الصالح وجسوا السلاوا القضاء فاولوا رضى الله عنهم أجمعين * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره القضاء في المسجد ولكن لا يكره لمن يمتنع عليه الدخول فيه وذلك اذا لم يجد غيره مع قول مالك بالسنية وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدثت حكومة فحكم فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد في المنع والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صيائناكم وبمعكم وشراءكم وخصوماتكم انتهى واذا كان عندني لا ينبغي التنازع ولو غير رفع الصوت فيه كما ورد فكيف بحضرة الله الخاصة في المسجد بل لو اقيت شخص بصرير رفع الصوت لم ينع عليه الى الادب مع الله تعالى كما يعرف ذلك أهل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص الظالم من العالم ثم اذا رفع أحدًا الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهية عن ذلك لا غير فكل امام مشهد * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه فيما شاهده من الافعال الموجبة للمدود قبل القضاء وبعدمه ما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء وبعدمه مع قول مالك وأحمد انه لا يقضي بعلمه أصلا وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد ومع قول الشافعي في أظهر القولين انه يقضي بعلمه الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث فيهما تشديد على القاضي بالتفصيل الذي ذكرناه وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يكره للقاضي أن يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك يكره له وطريقه ان يوكل فالاول مخفف خاص بالاكابر الذين لا يماون عن طريق الحق بالجهالة ولا يقبلونها والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر أحد منهم بسوى بقلبه بين الخصمين اذا كان أحدهما محسنا اليه بالجهة والمهاجرة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء لهذا أولى فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته انه يقبل شهادة الرجل الواحد في الترجعة عن الخصم عند القاضي وفي التعريف بحاله وفي تأدية رسالته وفي الجرح والتعديل بل يجوز أبو حنيفة أن يكون امرأة في محلها كالرجل في ذلك كله مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك أقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان كان الخصم في اقرب مال قبل فيه عنده رجل وامرأتان وان كان يتعلق بأحكام الابدان لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده جعله من باب الشهادة ومعلوم انه يشترط فيها العدد غالباً ولم يجعل اليقين مع الشاهد كالشاهد * ومن ذلك قول الحقين

من أصحاب الشافعي ان القاضي كيف عزل نفسه انزل ان لم يتبين عليه وان تعين عليه لم ينزل
 في أصح الوجهين مع قول الماوردي انه ان عزل نفسه بغير جاز أو بغير عزل لم يحز لكن لا يجوز ان
 يعزل نفسه الا بعد اعلام الامام واستغاثه لانه موكل بعمل يحرم عليه اخاذه وعلى الامام ان
 يفيقه اذا وجد غيره فيتم عزله باستعانه واعفائه لا باحدهما ولا يكون قوله عزلت نفسي عزلا
 لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزله الا في نفسه تشديد على الناس وتخفيف
 على القاضي بالشرط الذي ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديد على القاضي في أصح الوجهين
 دون الوجه الآخر والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهره ومن
 ذلك قول أصحاب الشافعي ونقل عن النص أيضا ان القاضي لو فسق ثم تاب وحسن حاله
 لا يعود قاضيا من غير تجديد ولاية بخلاف الجنون والاعفاء اذا لم يصح فيها العفو ومع قول
 الهروي في كتاب الاشراف ان القاضي لو فسق وانزل ثم تاب صار الى النص عليه الشافعي لان
 عدم صبر ورثته والى بسبب الاحكام اذا الانسان لا ينفك غالبا من فعل أمور يعصى بها فيقتصر
 الى مطالعة الامام فحوز الحاجة ومع قول القاضي حسين ان حدث الفسق للقاضي وأخر التوبة
 انزل وان عمل الاقلاع عن ذنبه وطم لم ينزل لاستفاء العصمة عنه فالاول فيه تشديد والثاني
 فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهره ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ان المحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وانما يحكم بعد
 سؤاله عن العدالة الباطنة قولا واحدا واما ما عدا ذلك فلا يسأل الا بعد ان يطعن الخصم
 في الشاهد في طعن سأل ومتى لم يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ويحكم في بسد التهم في ما عدا
 احوالهم مع قول مالك وأحمد في احدي روايتيه والشافعي ان المحاكم لا يكفي بظاهر العدالة
 بل يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء اطعن الخصم أم لم يطعن وسواء اكانت
 الشهادة في حد أم غيره ومع قول أحمد في الرواية الاخرى ان المحاكم يكفي بظاهر الاسلام
 ولا يسأل على الإطلاق فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال الثلاثة وجهه ومن ذلك قول أبي حنيفة ان
 الدعوى بالجرم المطلق تقبل مع قول الشافعي وأحمد في احدي روايتيه انها لا تقبل حتى
 يعين سبب الجرم ومع قول مالك ان كان الجمارح عالم بالجرم يوجب الجرم بغير زافي عدالته قبل
 جرحه مطلقا وان كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل الا بتبين الملبس فالاول مشدد على
 الشهود وما ينبغي على رد شهادتهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على من لم يكن محفوظ الظاهر مما ترد به الشهادة والثاني
 وما وافقه من قول مالك على من احتمل حاله العدالة وعدم ما يخل هذا لا بد من تبين سبب الجرم
 لينظر فيه المحاكم فيرد أو يقبل ومن ذلك قول أبي حنيفة يقبل جرح النساء وقد يلهن
 للرجال مع قول مالك والشافعي وأحمد في اظهر روايتيه انه لا مدخل للنساء في ذلك فالاول
 مشدد على الشهود وما ينبغي على شهادتهم في صورة القبح وللثاني مخفف عليهم فرجع الامر

الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المرأة قد تكون عالمة بأحكام المجرم والتعديل بل ربما تكون أعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان المجرم والتعديل يحتاج الى مخالطة شديدة للاجانب من الرجال وهذا قل أن يتفق لامرأة * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يكفي في العدة بقول المزكي فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتى يقول هو عدل رضى لي وعلى ومع قول مالك ان كان المزكي عالما بأسباب العدة قبل قوله في تركيته فلان عدل رضى ولم يقتصر الى قوله على ولي فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على العالم العظيم بأسباب العدة والمجرم الذي يحتاج لاموال الناس وبضاعهم والثاني على من كان دونه في الاحتياط فان مثل هذا قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال على ولي ارتفعت ازرية وبذلك علم توجيه قول مالك * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضي أن يقضى على غائب الا أن يحضر من يقوم مقامه من وكيل أو وصي مع قول الاثمة الثلاثة انه يقضى على الغائب مطلقا واذا قضى لانسان بحق على غائب أو وصي أو مجنون فعند أجد لا يحتاج الى احلافه وقال اصحاب الشافعي يحتاج الى تحليفه في أصح الوجهين فالاول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين مخفف عن المدين بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه والاول من مسألة التحليف مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون ألحق بمجته من الوكيل أو الوصي ووجه الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسألة التحليف الاكتفاء بالقضاء وحل المدعى على الصدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح حل الاول على أهل الخوف من الله والثاني على من كان بالصد من ذلك * قلت وينبغي على ذلك مسألة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز القضاء على الغائب يجوز قياس الغائب على الشاهد في صفات الباري جل وهلا ويقول صفات الحق تعالى غيره لأعنه قياسا على الانسان فانه قد يساب العلم أو الابصار وجمه كامل ومن يقول لا يجوز القضاء على الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عنه لا غيره لتباين صفات خلقه وعلى ذلك أهل الكشف حتى قال الشيخ محي الدين رحم الله الامام أباحنيفة ووقاه كل خيفة حيث لم يقض على الغائب بشئ انتهى * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان كتاب القاضي الى القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والمخلع مع قول مالك انه يقبل كتاب القاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في اقامة الحدود والحقوق المطلقة بالادمين فلا يقدم على اقامة حد أو الحكم بطلاق مثلا الا بعد تثبت وقد يكون الكتاب زور على القاضي ووجه الثاني ان منصب القاضي يتدبر فيه التزوير عليه ولولا انه غلب على ظنه انه خط ذلك القاضي ما حكم بمقتضاه ويصح حل الثاني على ما اذا كان حامل الكتاب عدلا مرضيا والاول على ما اذا كان بالصد من ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه لو تكتاب قاضيان في بلد واحد لم يقبل قال البيهقي وهو الاظهر عندي وباحكامه المحساوي عن أبي حنيفة

من انه يقبل انما هو مذهب أبي يوسف وعلى عدم القبول فيحتاج الى اعادة البيعة عند الآخر
 بالحق لان ذلك لا يقبل الا في البلدان الثابتة فالاول مشدد لاستثناء القلعي عن المكاتب
 بمشافهته بالمحادثة أو بجماع البيعة منه والثاني الذي هو قول أبي يوسف مخفف اذا فرق
 في انخبار القاضي بتلك القضية بين أن يكونا في بلد واحد أو بلدين لا يختلف ذلك بالقرب
 والبعد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ومالك في اخذ
 روايته ان صفة تأدية الرسول كتاب القاضي الى القاضي ان يقول الشاهدان للمسكوب اليه
 بعشده ان هذا كتاب القاضي فلان قرأ علينا أو قرئ علينا بحضرته مع قول مالك في الرواية
 الاخرى انه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضي فلان المشهود عليه وبذلك قال أبو يوسف
 رحمه الله فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غوص له في معرفة الاحكام والثاني
 مخفف وهو محمول على العالم بالاحكام التي يقتضيها في الحكم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
 ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوله انه لو حكم رجلان رجلا من أهل الاجتهاد
 في شيء وقالاه رضىنا بحكمك فاحكم علينا زعمهما العمل بحكمه زاد مالك وأحمدان وافق
 حكمه رأى قاضي البلد فينفذ ويضيه قاضي البلد اذا رفع اليه فان لم يوافق رأى حاكم البلد فله
 أن يبطله وان كان فيه خلاف بين الأئمة مع قول الشافعي في القول الآخر انه لا يلزمهما
 العمل بحكمه الا بتراضيهما بل ذلك منه كالقوى ثم ان هذا الخلاف في مسألة التحكيم انما يعود
 الى الحكم في الاموال واما النكاح واللعان والذف والقصاص والحدود فلا يجوز ذلك فيها
 اجماعا فالاول مشدد مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك وأحمد والثاني فيه تخفيف بعدم
 الزامهما بما حكم المحكم الا براضاهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر *
 ومن ذلك قول مالك وأحمدان المحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنده شاهدان انه حكم به
 قبلت شهادتهما في حكمه بذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع
 الى قولهما حتى يتذكرانه حكمه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوله وأحمدان القاضي لو قال في حال ولايته
 قضيت على فلان بحق أو بعد قبل منه ويستوفي الحق والمحمد مع قول مالك انه لا يقبل قوله
 حتى يشهد بذلك عدلان أو عدل ومع قول الشافعي في القول الآخر ترك ذهب مالك فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على القاضي العدل
 لضابط والثاني على من كان بالقدم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو قال بعد
 نزله قضيت كذا في حال ولايتي لم يقبل منه مع قول أحمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد
 الثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حل الاول على القاضي المعروف
 رقة الدين في غالب احواله والثاني على القاضي الدين الخير الذي يضرب به المثل في الضبط *
 من ذلك قول مالك وأحمد والشافعي ان حكم الحاكم لا يخرج الا برعما هو عليه
 بالبطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا ادعى شخص على شخص حقا وأقام شاهدين

بذلك فحكم المحاكم بشهادتهما فان كانا شهدا حقا وصدا فقد حل ذلك الشيء للشهود له
 ظاهر او باطنا وان كانا شهدا زورا فقد ثبت ذلك الشيء للشهود له في الظاهر بالحكم واما في الباطن
 أي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في القروج أم
 في الأموال مع قول أبي حنيفة أن حكم المحاكم اذا كان عقدا أو مضافا إلى امر بما هو عليه
 وينفذ الحكم به ظاهر او باطنا فالأول مشدد وهو خاص بأهل الورع والاحتياط والثاني
 مخفف وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
 الاحتياط للأموال والأبضاع ورجع بالحكم المحاكم بينة وظهرت زورا فلذلك نفذت ظاهرا
 فقط وأيضاح ذلك أن الشارع أمرنا بأجراء أحكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما أشار إلى
 ذلك في حديث أشرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عصموا مني دماءهم
 وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد أمرهم في الباطن إلى الله
 العالم بسرائرهم لان أحدهم قد يقولها بلسانه ولا يستعد ذلك بقلبه ووجه الثاني أن منصب
 المحاكم الشرعي يميل إلى انتقض حكمه في الآخر لان الشارع له في الدنيا أن يحكم باجتهاده
 فكان شرعا من الله تعالى ومعلوم أن لا ناسخ للآذن بأجراء أحكام الناس على الظاهر كما أن
 من المعلوم أيضا أن الحق تعالى لا يؤاخذ من حكمه بأسرع ومن هنا يعرف قول من قال ان
 الحقيقة لا تخالف الشريعة ومن قال انها قد تختلف كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب
 الاحوية المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان أدق نظره
 ومداركه ورضي الله عن بقية المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوكالة تثبت بخبر
 الواحد ولا تثبت عزل الوكيل الا بعدل أو مستورين مع قول الأئمة الثلاثة انه يشترط في ثبوت
 الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حمل الأول
 على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بخبره أو شهادته
 وحده والله أعلم

(باب القسمة)

اتفق الأئمة على جواز القسمة إذا اشركاء قد تضرروا بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك ان القسمة اقتران تساوت الاعيان
 والصفات فيميز حق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يجوز لكل من الشريكين أن
 يبيع حصته مع قول أبي حنيفة والشافعي ان القسمة بمعنى البيع لكن فيما يتفاوت كالتباين
 والمقارنات فيما لا يتفاوت فهي اقتران كالمكيلات والموزونات والمعدودات من الجوز والبعض وبه
 قال أحمد ويثبت على القولين ان من قال انها اقتران يجوز قسمة الثمار التي يجري فيها الربا بالخصر
 ومن قال انها بيع يمنع جواز ذلك فالأول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه إلى
 التخفيف ووجه إلى التشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 لو طالب أحدا الشريكين بالقسمة وكان فيها ضرر على الآخر فان كان الطالب للقسمة منهما تضرر

بالقسمة لم يقسم وان كان الطالب لها هو المتفع بها اجبر المتفع منهما على ما مع قول مالك انه يجبر
المتفع على القيمة بكل حال ومع قول اصحاب الشافعي انه ان كان الطالب هو المتضرر اجبر على
اصح الوجهين ومع قول احمد انه لا يتسم بل يباع ويقسم ثمنه فالاول مفصل والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه هذه
الاقوال الاربعة ظاهرة لا تخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في احدى
روايتيه ان اجرة القاسم على قدر الزهوس القسامين لا على قدر الانصبا مع قول مالك في الرواية
الاخري والشافعي واجدانها على قدر الانصبا ثم هل هي على الطالب خاصة او عليه وعلى
المطلوب منه قال ابو حنيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحاب احمد انها على الجميع
فالاقوال ما بين مشدد من وجه ومخفف من وجه وعكسه كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا تصح القسمة في الرقيق بين جماعة اذا طلب احدهم مع قول
بقية الاثمة انها تصح القسمة فيه كما يقسم سائر الحيوانات بالتعديل والقرعة ان تساوت الاعيان
والمغفلت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم

(كتاب الدعوى والبيئات)*

اتفق الاثمة على انه اذا ادعى على رجل في بلد آخر فيه حاكم وطلب احضاره الى البلد الذي
فيه المدعى لاجاب سؤاله وعلى ان الحاكم يسمع دعوى المحاضر ويثبت على القالب وعلى انه
لو تنازع اثنان في حائط بين ملكيهما غير متصل ببناء أحدهما اتصال البيئات جعل بينهما وان
كان لاحدهما عليه جذوع قدم على الآخر وعلى انه لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل
وادعى انه عبده فكذبه فالقول قول المكذب به نه انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يتميز له
فالقول قول صاحب البدان ادعى رجل نسبه لم يقبل الابينة واتفقوا على انه اذا ثبت الحق
على حاضر بعدلين يحكم به ولا يحلف المدعى مع شاهده واتفقوا على ان البينة على المدعى
واليمين على من انكر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واماما اختلافه في ذلك قول
أبي حنيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطلب احضاره منه لم يلزمه المحضور
الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي واجدانه يحضره
الحاكم سواء قربت المسافة أم بعدت فالاول مخفف على المدعى عليه مشدد على المدعى بالشرط
الذي ذكره والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح جعل الاول على لكابر الناس
الذين يشق عليهم المحضور من تلك البلد قياسا على المرضى وغيرهم من اصحاب الاعذار كما يحمل
الثاني على من لا يشق عليه ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الحاكم لا يحكم بالبينة
على غائب ولا على من هرب قبل الحكم وبعد اقامة البينة ولكن يأتي من عند القاضي
ثلاثة الى بابه يدعونه الى الحكم فان جاءوا لا فتع عليه بابه وحكى عن أبي يوسف انه يحكم
عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غائب بحال الا ان يتعلق الحكم بالحاضر مثل
ان يكون الغائب وصيلا او يكون جماعة شركاء في شيء فبدعى على أحدهم وهو حاضر

فحكم عليه وعلى النائب وقال مالك يحكم على النائب الحاضر اذا اقام المحاضر البينة
وسأل المحكم له وقال الشافعي يحكم على النائب اذا قامت البينة للدعي على الاطلاق وبه قال
أحمد في إحدى روايته فالأول مخفف على النائب مشدد على المدعي بالشرط الذي ذكره
والتسافي مشدد على النائب بالشرط الذي ذكره والتسالي مشدد عليه على الاطلاق فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه من قال انه لا يقضى على النائب العمل بالاحتياط فقد يلحق بحجته
ويبين له كما انه مظلوم لو كان حضوره من قال يحكم عليه ان البينة كافية للحاكم قائمة
مقام حضوره فان الذي تشهد به البينة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره * ومن ذلك
قول مالك والشافعي في الاصح من مذهبه ان البينة اذا قامت على غائب أو صبي أو مجنون فلا بد
من تخليف المدعي مع البينة وعن أحمد روايتان أحدهما بخلاف الثانية لا يلحق فالأول فيه
تشديد وعمل بالاحتياط للنائب والصبي والمجنون والتسافي فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية
لاجد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل من قال يلحق المدعي مع البينة على ما اذا كان
في البينة مقال ولم يثبت والتسافي على البينة العادلة كالعلماء والصلحاء * ومن ذلك قول أبي
حنيفة لو مات رجل وخلف ابنه مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما ماله مات على دينه
وانه يرثه أو مات من عرف انه كان نصرانيا وشهدت بيته انه أسلم قبل موته وشهدت أخرى انه
مات على الكفر انه يقدم بيته الاسلام مع قول الشافعي في أحد قوله ان البيتين يتعارضان
فيسقطان وبضرب كان لا يثبت فيحلف النصراني ويقضى له ومع قوله الآخران ما يستعملان فيقرب
بينهما ويصل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالأول وبه قال أحمد يرجح ثبوت الاسلام
والتسافي يرجح ثبوت الكفر وبقية الاقوال ظاهرة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه لو قال لا بينة لي أو كل بينة لي زور ثم اقام بيته قبل مع قول أحمد ان لا تقبل
فالأول فيه تخفيف على المدعي لاحتمال انه قال ذلك في حال غضب أو غفلة والتسافي فيه
تشديد عليه ولا عذر لمن أقر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
في إحدى روايته ان بيته الخارج مقدمة على بيته صاحب اليد في الملك المطلق دون المضاف الى
سبب لا يشكره كالمنتج من الثياب التي لا تنسج المرأة واحدة والنساج الذي لا يتكررفان بيته
صاحب اليد تقدم حينئذ واذا ارخا فان كان صاحب اليد اسبق تاريخا قدم ايضا مع قول مالك
والشافعي ان بيته صاحب اليد مقدمة على الاطلاق فالأول مشدد على صاحب اليد بالتفصيل
الذي ذكره والتسافي مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان البينة من
الخارج قد تكون اقوى من وضع اليد لانه ما كل واضع يد على شيء يكون بحق ووجه التسافي
عكسه وما كل بيته تكون صادقة ويصح حمل الأول على حال اهل الدين والورع والتسافي على
من كان بالضد من ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا اذا كان صاحب اليد من اهل الدين والورع
دون الخارج فانما حكمهم يحرم الامر في ذلك ويحكم بما يراه أبرأ لزمته ولزمة الخصمين
أو أحدهما وهو مع ذلك على شفير النار سأل الله اللطف * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة اذا

تعارضت بينتان واحداهما أشهر عدالة لم ترجح بذلك مع قول مالك أنها ترجح به فالأول فيه
تشديد على أشهر البنتين والثاني مخفف عليهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والمدار على
ما يقوم عند المحاكم * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو ادعى رجل شيئا في يدها من ثمار وضعت
البنتين لم يسقطا بل يسم ذلك الشيء بينهما مع قول مالك أنهما يقضيان ويقسم ذلك بينهما
فإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للعالف دون الناكل ومع قول الشافعي في أحد قوله
أنهما يسقطان مما كمالا لم يكن بينة فالأول فيه تشديد على صاحب اليد باخراج نصف ما بيده
للخارج وكذلك القول في الثاني وأما الثالث فظاهر لعدم ما يرجح به المحكم فإن شاء المحاكم قسم
وان شاء أقرع وان شاء توقف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
أنه لو ادعى شخص أنه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غير ذكر شر وط الحصة مع قول
الشافعي وأحمد أنه ليس للمالك مع دعواه إلا بد ذكر شر وط الحصة التي تقتصرصة النكاح
اليها وهو أن يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهد عدل ورضاها إن كان يشترط فالأول مخفف على
المدعي والثاني فيه تشديد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على من عرف
بالدين والورع والعلم والثاني على من كان بالصد من ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نكل
المدعي عليه عن البين لا ترد بل يقضى بالنكول مع قول أحمد أنه ترد ويقضى بالنكول ومع قول
مالك أنها ترد ويقضى على المدعي عليه بنكوله فيما ثبت بشاهد وعين أو شاهد وامرأتين ومع
قول الشافعي أنه ترد البين على المدعي ويقضى على المدعي عليه بنكوله في جميع الأشياء فالأئمة
ما بين مشددة في شيء ومخفف في آخر كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة لا تطلق البين بالزمان ولا بالمكان مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته
أنها تطلق بهما فالأول مخفف والثاني مشدود ويصح حل من قال بالغلط على أهل الرية ومن
قال بالتخفيف على أهل الدين والصدق * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو شهد عدلان على رجل بأنه
أعتق عبده فأنكر السيد لم تصح الشهادة مع قول الأئمة الثلاثة أنه يحكم بعتقه فالأول مخفف
على السيد والثاني مشدود عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة حق الأدي
ووجه الثاني مراعاة حق الله وهذا السرار لا تضر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه
لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يسكنانه وبدهما عليه ثابتة ولا ينفه فما كان في يدهما
مشاهد فهو لهما وما كان في يدهما من طريق المحكم فما صلح للرجال فهو للرجل والقول قوله فيه
وما صلح للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما كان صلح لهما فهو للرجل في الحياة وأما بعد الموت
فهو للباقي منهما مع قول مالك أن كل ما صلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما
بعد الخلاف ومع قول أحمد أن كان المتنازع فيه مما صلح للرجال كالأطعمة والماشية فالقول
قول الرجل فيه وإن كان مما صلح للنساء كالتقاع والوقايات فالقول قول المرأة فيه وإن كان مما
صلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين أن يكون يدهما عليه من طريق المشاهدة أو من
طريق المحكم وكذا المحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قول الباقي منهما مع قول أبي يوسف

ان اتقول قول المرأة فيما جرت العادة انه قدر جهاز مثلها فالاول مفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث ظاهر ولم يرد وجود مرجع والرابع مفصل في غاية التحقيق والوضوح والخاص مشدد على الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهازها هو له وسكان عنده كالسارية ان وجدها موافقة لساكنها به والا اخذ منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كان لشخص دين على آخر يجده اياه وقدر له على مال فله ان يأخذ منه قدر دينه بغير اذنه لسكن من جنس ماله مع قول مالك في احدي روايته انه ان لم يكن على غيره دينه فله ان يستوفي حقه بغير اذنه وان كان عليه غيره دينه استوفي بقدر حقه بالمقاصصة ورد ما فضل ومع قول مالك في الرواية الاخرى وهي مذهب احمد انه لا يأخذ الا باذنه وان كان عليه غيره دينه استوفي سواء كان باذلا ما عليه ام مانعا وسواء كان له على حقه بينة ام لم يكن وسواء كان من جنس حقه ام لم يكن ومع قول الشافعي ان له ان يأخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذلك لو كان له عليه بينة وامكنه الاخذ بما حاكمه فالاصح من مذهبه جواز الاخذ ولو كان مقرابه ولكنه يمنع الحق بسلطانه فله الاخذ فالاول مخفف على صاحب الدين في استيفاء حقه من الجاحد بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد عليه باشتراط الاذن له في الاخذ مخفف عليه من حيث جواز الاخذ وان كان على الجاحدين آخر والرابع مخفف مطلقا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كلها بطريق شرعي وتسمى بمسئلة الظفر ولكن لا يخفى ان الاخذ باذنه اولى لاحتمال ان يكون ذلك المال ليس هو ما كاله بقرينة وقوعه في جحد الحق المذكور فان من جحد الحق الذي عليه مع العلم فلا يبعد منه ان يضع يده على مال الغير بغير طريق شرعي والله اعلم

• (كتاب الشهادات) •

اتفق الاثمة على ان الشهادة شرط في التكاح وامامنا ثلثة اقوال في بيع فلا تشترط الشهادة فيها واتفقوا على ان القاضي ليس له تلقين الشهود بل يسمع ما يقولون وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدود والقصاص وانهم يقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه ازجال غالباً وعلى ان اللعب بالشرط مكره واتفقوا على انه لا يصح المحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها وعلى ان شهود الفرع اذراكا شهود الاصل او عدلا هما واتفقوا عليه ما لم يذكر اسمهما ونسبهما للقاضي لا يقبل شهادتهما على شهادتهما خلافا لابن جرير الطبري فانه اجاز ذلك مثل ان يقولان شهدا أن رجلا عدلا شهدنا على شهادته ان فلان بن فلان له على فلان ألف درهم واتفقوا على انه لا تجوز شهادة الفرع مع وجود الاصل الا ان يكون هناك عذر يمنع شهادة شهود الاصل وكذلك اتفقوا على ان الشاهدين لو شهدا بامر ثم رجعا بعد المحكم به لم ينتقض المحكم الذي حكم به شهادتهما فيه وعلى انهما اذا رجعا قبل المحكم لم يحكم به شهادتهما هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وامامنا اختلافوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ان التكاح ثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التسامع مع قول مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك وبه قال احمد في أظهر روايته فالاول

فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي
 وغيره ان الشكاح لا ينقذ عبدين مع قول احمد وغيره انه ينقذ شهادة عبدين فالاول مشدد
 والثاني مخفف ولكل منهما وجه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الشكاح
 انطرح من المال لما فيه من الاحتياط للابضاع واثبات الانساب والمخروج عن نكاح السفاح
 فيحتاج الى كمال الصفات في الشهود ووجه الثاني اطلاق الشاهدين في بعض الروايات فعمل
 السيد اذا كانوا بالغين عقلاء مسلمين وقد يكون العبد ادين من كثير من الاحرار كما هو مشاهد
 في الناس * ومن ذلك قول الاثمة باستحباب الاشهاد في البيع مع قول داود انه واجب
 فالاول مخفف ومول على حال اهل الدين والورع والصدق والثاني مشدد ومول على من كان
 بالضم من ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يقبل شهادة
 النساء فيما انساب في مثله ان يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعق ونحو ذلك سواء
 اتفردن في ذلك او كن مع الرجال مع قول مالك انهن لا يقبلن في ذلك وانما يقبلن عنده في غير
 المال وما يتعلق به من الميوب التي تختص بالنساء في المواضع التي لا يطلع عليها غيرهن وبه قال
 الشافعي واحمد فالاول فيه تخفيف على المدعي وتشديد على المدعي عليه والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد
 في اظهر روايته انه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل يقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك
 واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل اقل من امرأتين ومع قول الشافعي انه لا يقبل الا شهادة
 اربع نسوة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ورجع ذلك الى الاجتهاد * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان استهلال الطفل يثبت بشهادة رجلين
 أو رجل وامرأتين لان فيه ثبوت امرأتين واما في حق الغسل والصلاة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة
 واحدة مع قول مالك تقبل فيه امرأتان ومع قول الشافعي يقبل فيه شهادة النساء منفردات
 الا انه على أصله في اشتراط الاربع ومع قول احمد يقبل في الاستهلال شهادة امرأة واحدة
 فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث كذلك والاربع مخفف من حيث ثبوت الاستهلال
 بامرأة واحدة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والامر في ذلك راجع الى اجتهاد المجتهدين * ومن
 ذلك قول أبو حنيفة انه لا يقبل في الشهادة بالزنا رجلان أو رجل وامرأتان ولا يقبل فيه
 شهادة النساء منفردات مع قول مالك والشافعي يقبلن فيه منفردات الا أن مالك اشترط
 في المشهور عنه ان تشهد فيه امرأتان والشافعي يشترط فيه شهادة اربع ومع قول مالك في الرواية
 الاخرى انه يقبل في ذلك واحدة اذا مضى ذلك في الجبران ومع قول احمد يقبلن فيه منفردات
 وتجزي عنهن امرأة واحدة في المشهور عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك
 ثالث بالشرط المذكور وفيه وقول احمد مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والامر في ذلك
 راجع الى اجتهاد المجتهدين ولكل واحد وجه * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان شهادة
 لصين لا تقبل مع قول مالك انها تقبل في الجراح اذا كانوا قد اجتمعوا الامر مباح قبل ان يفرقوا

وهي رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثة أنها قبل في كل شيء بشرط الصواب
 الأمر فالأول فيه تشديد على المدعي والثاني فيه تخفيف عليه بالمرأ الذي ذكره والثالث
 مخفف عليه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن الأنفة من غلب حكم الأرواح جعل الحكم لها
 فإن ادركها لا يختلف بكم صاحبها ولا صغره فروح الصغير كروح الكبير وقد اجتمع أهل
 الكشف على أن الروح خلقت بالغة داركة عارفة بما يحب الله وما يستحيل عليه لا تقبل الزيادة
 في جوهرها كمالها ثم لا في لها في القسامات عكس من غلب جانب الأجسام على حكم
 الأرواح فإن الجسم يقبل الزيادة والقوى جرد هركاته كجوه مشاهد كما أشار إليه حديث رفع القلم
 عن ثلاث فإنه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ بخلاف الأرواح فإنها خلقت بالغة كما مر ولولا ذلك
 ما شهد الله تعالى بالربوبية وقبل ذلك منها يوم السبت بكم وهذا السرار يعرفها أهل الله تعالى
 لا تنطرق في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تقبل شهادة المحدث في القذف وإن تاب
 إذا كانت توبته بعد الجمع قول الأئمة الثلاثة أنه قبل شهادته إذا تاب سواء كانت توبته بعد
 الحمد وقبله الآن ما لا يشترط مع التوبة أن لا تقبل شهادته في مثل الحمد الذي أقيم عليه
 فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول العمل بظواهر الآيات والأخبار كظاهر قوله تعالى
 ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ومن هنا قال
 مالك يشترط في صحة توبة القاذف إصلاح العمل والكف عن العصية وقيل الخيرات والتقرب
 بالطاعات ولا يتقبل ذلك بعينه ولا غيرها وقال أجدان مجرد التوبة كاف أي ولو لم يعمل صالحا
 بعد ما قال العلماء ما بين مشدد في تحقيق التوبة وفي مطلقها فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح
 حمل قول من قال يشترط في صحة التوبة الاستبراء بمدة يظن على الظن أنه لا يعود إلى ذلك
 الذنب على من ظهر له منه راحة قبل إلى المعاصي بعد التوبة وقول من قال مجرد التوبة كاف
 على من لا ميل له إلى تلك العصية * ومن ذلك قول الشافعي أن صفته توبة القاذف أن يقول
 قذفي باطل محرم وأنا نادى عليه ولا أعود إليه أي إلى ما قبلت مع قول مالك وأجدان صفته
 أن يكذب نفسه قالوا وقبل شهادة ولد الزنا في الزنا فالأول فيه تشديد في الإفصاح عن التسلل
 من القذف والثاني مخفف فيه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك إن لعب الشطرنج حرام وإن أكرمه ردت شهادته مع قول الشافعي أنه لا يحرم إلا أن كان
 بوض أو يستغل به عن فرض الصلاة ولم يتكلم عليه بسفه فالأول مشدد في أساعلي ما ورد
 من النهي عن التردشير والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول أن لعبه يعد عن ذكر الله وعن الصلاة غالباً فكان اللائق به التعزيم
 ووجه الثاني أن فيه تعلم المكاييد في حرب العدو من الكفار والبعاة فكان اللائق به عدم التعزيم
 لأنه لم يمتنع للهو واللبس انتهى عنه في التبرعة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي أن شرب
 النبيذ المختلف فيه لا ترد به الشهادة ما لم يسكر مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته أنه يحرم
 ويغني بشر به وترد به شهادته ومع قول أحمد في الرواية الأخرى كذب أبي حنيفة فالأول

قوله التردشير هو الترد قال
 في القاموس الترد معروف
 معرب ووضعه أردشير بن
 بابك ولهذا قال التردشير

فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية أحد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان الاقدام على تفسيق أحدنا يكون بأمر مجمع عليه ووجه الثاني ان منصب
 الشاهد بعد عن الذنب والاضيق اموال الناس وحقوقهم بقول الظن فيه * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة ان شهادة الاعمى لا تقبل أصلا مع قول الشافعي وأجدها تقبل فيما طهرقه
 السماع كالنسب والموت والملك المطلق والوقف والعق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح
 والاجارة والاقرار ونحو ذلك سواء تحملها أعمى أو بصير أعمى ومع قول الشافعي انها تقبل
 في ثلاثة أشياء فيما طهرقه الاستفاضة وفيما اذا ضبط على آسان صيغة اقرار من لا يتركه
 من يده حتى ادى الشهادة عليه فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف
 والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة وأجدها لا تقبل شهادة الانرس وان فهمت اشارته مع قول مالك انها تقبل اذا
 كانت اشارته مفهومة وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للاموال
 والابضاع فلا يبنى الاقدام على العمل بقول شهادته ووجه الثاني ان الاشارة المفهومة قائمة
 مقام صريح اللفظ بل قال بعض المجتهدين انها أفصح من العبارة بقرينة قولهم لو نوى الصلاة خلف
 زيد فبان عمر لم تسمع الا ان اشار اليه مع النية كقوله هذا بقرينة ان الاشارة لا تشمل
 التأويل بخلاف العبارة * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان شهادة البسيط غير مقبولة على
 الاطلاق مع قول أحد في المشهور عنه انها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالاول مشدد
 والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 الاحتياط للاموال والابضاع والمحقق قد يقع البسيط في الزور وعدم الضبط لنقص عقله
 فكان أشبه نبي بالمقل ووجه الثاني انه قد يكون البسيط باطلا حادقا كالحرق وقد قال تعالى
 ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا افضل لعربي على عجمي ولا لعمي
 على عربي ولا لاجر على أسود الا بالتقوى * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان البسيط
 لو تحمل شهادة حال رقعه أو اداها بعد عتقه قبلت مع قول مالك انه ان شهد بها في حال رقعه وردت
 لم تقبل بعد عتقه وكذلك اختلافهم فيما تحملها الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه فان الحكم
 فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسألة البسيط فالاول من المستثنين فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المستثنين ان العبرة بحال الاداء ووجه
 الثاني فيهما ان العبرة بحال التصل * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز الشهادة بالاستفاضة
 في خمسة أشياء في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء مع قول أصحاب الشافعي
 بالاصح من مذهبه جواز ذلك في ثمانية أشياء في النكاح والنسب والموت وولاية القضاء
 الملك والعق والوقف والولاية ومع قول أحدنا يجوز في تسعة أشياء ثمانية المذكورة
 سد الشافعية والتاسعة الدخول فالاثمة ما بين مشدد وتخفيف في الامور التي يجوز فيها

الشهادة بالاستغاضة من حيث الزيادة والنقص فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
اقوالهم ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي تجوز الشهادة من جهة اليد بان يرى ذلك الشيء
في يده يتصرف فيه مدة طويلة فيشهد له باليد وهل يجوز ان يشهد له بالملك وجهان أحدهما انه
يجوز الشهادة فيه بالاستغاضة وبه قال أبو سعيد الاصطخري وأحمد في إحدى روايته والوجه
الثاني انه لا يجوز وبه قال أبو إسحاق المروزي ومع قول أبي حنيفة تجوز الشهادة في الملك
بالاستغاضة ومن جهة ثبوت البدوي ان رواية الاخرى عن أحمد ومع قول مالك انه تجوز الشهادة
باليد خاصة في المدة البسيرة دون الملك فان كانت المدة طويلة كعشرين سنة فما فوقها قطع له
بالمالك اذا كان المدعي حاضرا حال تصرفه فيها وحوزة لها الا ان يكون المدعي قرابته أو يخاف
من سلطان * ان عارضه فالاول من قول الشافعي ومن قول أبي سعيد الاصطخري ومن قول أحمد
مخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول أبي حنيفة مخفف وقول مالك فيه تشديد من
حيث عدم الشهادة بالمالك على ما ذكره من الشروط فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال
واضحة * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه تجوز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية
عن أحمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في رواية الاخرى انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد ووجه الاول معاملة الكفار باعتقادهم فان أهل دينهم عندهم عدول
ووجه الثاني معاملتهم معاملة المسلمين في الوصية في السقراط الموجد غيرهم مع قول أحمد انها تقبل
ويحلفان بالله مع شهادتهما انها ما خانا ولا كتمان ولا بد لا ولا غيرا وانها الوصية الرجل فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف بالشروط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
عدم الوثوق بقول الكافر في الثالب ووجه الثاني انه قد يظن على ظن المحاكم صدقه لاسيما
ان كانواعدا كثيرا فان لم يظن على ظن المحاكم صدق الكافرين فينبغي عدم القبول جريا
على قواعد الشريعة في كثير من المسائل * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز الحكم بالشاهد
واليمين في الاموال والمحقق مع قول أبي حنيفة انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الاموال
وحقوقها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايته انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد
في الرواية الاخرى انه يحلف المعتق مع شاهد ويحكم له بذلك فالاول مشدد وله اذا أنكر المعتق
العتق دون ماذا سكت والثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من
حيث الحلف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه يحكم في الاموال
وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي وأحمد انه لا يحكم بهما معه قال الشافعي
واذا حكم بالشاهد واليمين يقرم الشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد انه يقرم الشاهد المال
كله فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان مع ما تبني على ذلك
من غرامة المال كله أو نصفه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يقبل شهادة العدو على عدوه
اذا لم تكن العداوة بينهما تخرج الى الفسق مع قول الائمة الثلاثة انها لا تقبل على الاطلاق

فالأول فيه تخفيف على المدعى والثاني بالمكس وقد اتفق بعضهم بعدم قبول شهادة بني وائل على بني حوام وعكسه وخالفه في ذلك أهل عصره فليست أمثل * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك لا تقبل شهادة الوالد لولده وعكسه مع قول الشافعي أنه لا تجوز شهادة الوالد من الطرفين للمولودين ولا شهادة المولودين للأولاد الذين الذكور والآنث سواء بعدوا أم قربوا ومع قول أحمد في إحدى رواياته تقبل شهادة الابن لآبيه ولا تقبل شهادة الأب لابنه ومع قوله في الرواية الأخرى أنه تقبل شهادة كل منهما صاحبه ما لم تجز إليه تغاضي الغالب وله رواية أخرى كالجماعة وأما شهادة كل منهما على صاحبه فمقبولة عند الجميع إلا ما يروى عن الشافعي أنه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحسد ولا تنامه في الميراث فالعلماء مابين مشدد ومخفف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الأخ لأخيه والصديق لصديقه مع قول مالك أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف على الناس لنقص شفقة الأخوة والأصدقاء ومحبتهم عن شفقة الوالد والولد ومحبتهم فلا تجعله تلك المحبة والشفقة الحقيقية على أن يشهد لأخيه أو صديقه باطلا بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد والثاني فيه تشديد على الناس إذا اختلفوا أحدهم غالباً من صديق أو أخ فربما لم يكن حاضر لذلك المقدار لذلك الأخ أو الصديق فإذا لم يقبله ما ضاع حقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تقبل شهادة أحد الزوجين للأخر مع قول الشافعي أنها تقبل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط فقد تطلب الشهوة على أحدهما فيرضى خاطره بشهادة الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة أهل الأهواء والبذع إذا كانوا متحيزين للكذب الخاطئية وهم قوم من الرافضة يصدقون من حلف لهم أن له على فلان كذا فيشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل شهادتهم على الإطلاق فالأول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من تعينت عليه الشهادة لم يجزه أخذ الإبرة عليها ومن لم تعين عليه جاز له أخذ الإبرة الأعلى وجه للشافعي * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه أن الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين سواء كان ذلك في حد أو مال أو قصاص مع قول أبي حنيفة أنها تقبل في حقوق الآدميين سوى القصاص ومع قول الشافعي في أظهر قوله أنها تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقة والشرب فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف على الشهود وتشديد على الحدود فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز

أن يكون في شهود القرع نساه مع قول مالك وأحمد أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز أن يشهد اثنان كل واحد
منهما على شاهد من شهود شاهدي الاصل وبه قال الشافعي في أظهر قوليه والاول الثاني
يحتاج أن يكونوا أربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان فالأول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي
في القديم وأحمد أنه لو شهد شاهدان بمال ثم رجعا بعد الحكم به فعليهما القرم مع قول الشافعي
في الجديد أنه لا شيء عليهما فالأول فيه تشديد على الشهود والثاني مخفف عليهما فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الأول تأديب الشهود ليأخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون الا عن
يقين ووجه الثاني أن المداير على الحكم لا عليهما * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الحاكم
إذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم لم يقض حكمه مع قول مالك وأحمد والشافعي
في أحد قوليه أنه يقض حكمه فالأول مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والعمل به
أحوط للدين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا تعزير على
شاهد الزور وانما يوقف في قومه ويقال لهم أنه شاهد زور مع قول الأئمة الثلاثة أنه يعزروا يوقف
في قومه فيعزفون أنه شاهد زور زاد مالك فقال ويشتر في المساجد والاسواق ومجامع الناس
فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه
ويصح حل الأول على من لم يعتد زور والثاني على من تكرمه والله أعلم

• (كتاب العتق) •

اتفق الأئمة على أن العتق من أعظم القربات المندوب اليها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
* وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اعتق شقصا له في مملوك مشترك وكان
موسرا اعتق عليه جميعه وضمن شريكه وإن كان معسرا اعتق نصفه فقطع قول أبي حنيفة
أنه يعتق حصته فقط ولشريكه الخيارين أن يعتق نصيبه أو يستعي البدل أو ضمن شريكه العتق
أن كان موسرا وإن كان معسرا فله الخيار بين العتق والسماية وليس له التضمن فالأول فيه
تشديد على السيد ووجه بالعبد بشرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشريك
على التفصيل الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول
مالك في المشهور عنه أنه لو كان عبد بين ثلاثة لواحد نصفه وللاخر ثلثه وللاخر سدسه فاعتق
صاحب النصف والسدس حصتهما معاني زمان واحد أو كلا وكلا فاعتق حصتهما على كله
وعليهما قيمة النقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد فيكون لكل واحد منهما من
ولاية مثل ذلك مع قول الأئمة الثلاثة أن عليهما قيمة حصته شريكهما بينهما بالسوية على كل
واحد نصف قيمة حصته شريكه وهي رواية لمالك فالأول فيه تشديد على السيدين يعتق العبد
كله عليهما ووزن قيمة النقص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له
النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر قيمة النصف أو الثلث فليأمل * ومن

ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق عبده في مرضه ولا مال له غيره ولم يحز الورثة جميع العتق
عتق من كل عبده ثلثه فقط ويستسعى في الباقي مع قول الأئمة الثلاثة انه يعتق الثلث بالقرعة
فالأول فيه رائحة التشديد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف ف يرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ولكن من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاقفي انه لو اعتق عبدا من عبده
لا يهتبه فله أن يخرج أيهم شاء مع قول مالك وأحمد انه يخرج أحدهم بالقرعة فالأول فيه تخفيف
على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة ف يرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول
ان السيد يحسن بالعتق فله التفضيل بين عبده لعدم وجوب حق أحد منهم عليه ومعلوم
أن القرعة انما شرعت خوفا من أن يأخذ الأغب لنفسه ويعطى أخاه الأردأ ولا كذلك المحكم
في حق السيد مع عبده ومن هنا علم توجيه القول الثاني * ومن ذلك قول أبي حنيفة
انه لو اعتق عبدا في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين يستغرقه استسعى العبد في قيمته
فاذا ما صار حرا مع قول الأئمة الثلاثة انه لا ينفذ العتق فالأول مخفف على العبد الطالب للعتق
والثاني مشدد عليه ف يرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول المبادرة من السيد الى عتق
نفسه وجميع أعضائه من النار كما ورد ووجه الثاني المبادرة الى وفاة الدين الذي يعوق
صاحبه عن دخول الجنة حتى يوفيه لاصحابه فانه ليس في الآخرة أصعب على العبد من الدين
وقدر رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الأسراء أقواما في صناديق من نار مطبقة عليهم فقال
يا نبي يا جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء أقوام ما تواؤفوا أعناقهم أموال الناس لا يحدون لها
وفاء فلكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال لعبد الذي هو أكبر منه
سنا أنت والدي عتق ولا يثبت نسبه مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يعتق بذلك فالأول مشدد
بمصول العتق والثاني مخفف ف يرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول نشوف الشارع
الى حصول العتق من رق المخلوق ورجوعه الى رق الحق تعالى المالك الحقيقي ووجه الثاني
جل ذلك على أنه أراد بذلك ملاطعة العبد كما يقول الأب الشفيق أو الأم الشفيقة لولداهما هو كذا
يا أبي وأيضافا كون العبد في رق المخلوق أقل مؤاخذاة عن كان في رق الحق لانه ما كل أحد
يعرف آداب العبودية لله تعالى فكان سيده الآدمي كالحجاب عليه وهو من خلف ذلك الحجاب
فكان له رائحة العذر بذلك فلكل من الأئمة في هذه المسئلة مشهد * ومن ذلك قول أبي حنيفة
انه لو قال لرفيقه أنت لله ونفى بذلك العتق لم يعتق مع قول الأئمة الثلاثة انه يعتق فالأول
مخفف على السيد بترك العتق والثاني عكسه ف يرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل منهما وجه
* ومن ذلك قول الأئمة الأربعة انه لو قال لعبد الذي هو أصغر منه سنا يا ولدي لم يعتق الا
في قول الثاقفي وصحبه بعض أصحابه والمختار انه ان قصد الكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة
كالقول في مسئلة ما اذا كان العبد أكبر منه سنا السابقة ف يرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول مالك ان من ملك أبويه أو أولاده أو أحد أبويه أو أجداده أو وجدته فربوا أم بعدوا
معتقوا عليه بنفس الملك وكذلك القول عنده فيما اذا ملك اخوته أو اخواته من قبل الأم وأولاد

مع قول أبي حنيفة ان هؤلاء يستقون عليه وكل ذي رحم محرم من جهة النسب ولو كانت امرأة لم يجز تزويجهما من نفسه ومع قول الشافعي من ملك أصله من جهة الأب أو الأم أو فرعه وان سفل ذكر الكفن أو اتى عتيق عليه سواء اتفق الولد والوالد أو اختلفا سواء ملكه قهر أو كالأثر أو اختاراً كالشراء والهبة ومع قول داود انه لا عتيق في القرابة ولا يترمه اعتاق من ذكر فالأول فيه تشديد والتاني مشدد لذيادة بتق كل ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث هو مشدد ووجهه الأقوال كلها ظاهرة لما فيها من الأكرام للأصول والغرور والقرابات فكل الأئمة متفقون على أكرام من ذكر ولكنهم بين مؤكد كثير ومؤكد قليلا في سعة الأكرام وضيقة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وأما وجه قول داود فلا يذكرا المشافهة لمن يفهم الاسرار والله أعلم •

•(كتاب التدبير)•

اتفق الأئمة على أن السيد اذا قال لعبدك أنت حر بعد موتى صار العبد مديرا يعق بموت سيده هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك انه لا يجوز بيع المدير في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت اذا كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتيق جميعه وان لم يحمله الثلث عتيق ما يحمله ولا فرق عنده بين المطلق والعقيد مع قول الشافعي انه يجوز بيعه على الاطلاق ومع قول أحمد في أحدى روايته انه يجوز بيعه بشرط أن يكون على السيد دين وان لم يكن عليه دين لم يجز فالأول مفصل وقول الشافعي مخفف على السيد وقول أحمد مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان العتيق من جهة الصدقات وهي لا تكون الا عن ظهر غنى وفي الحديث ابدأ بنفسك ثم عن تعول وفي كلام عمر رضي الله عنه اقربون أولى بالمعروف وقيل انه حديث ولا أقرب الى الانسان من نفسه ومن هنا عرف توجيه من قال يجوز بيعه على الاطلاق فضلا عن كون ذلك بشرط • ومن ذلك قول أبي حنيفة ان حكم ولد المدير حكم والده الا انه يفرق بين المطلق والعقيد أي فان كان التدبير مطلقا لم يجز بيعه وان كان عقيدا بشرط كرجوع من سفر وشفا من مرض فيبيعه جائز وبذلك قال مالك وأحمد الا انها قالوا لافرق بين مطلق التدبير وعقيدته مع قول الشافعي في أحد قوليه انه لا يتبع أمه ولا يكون مديرا فالأول مخفف على ولد المدير في تبعيته لأمه في التدبير على حكم التفصيل الذي ذكره والتاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان الشارع متشوق الى حصول العتيق لكل من ماله الرق سواء كان بشرط أم غير شرط ووجه الثاني تحقيق مقام الاخلاص في معاملة العبد بل به عز وجل بتعيين الولد في التدبير فلا يكفي عنده تدبيره بحكم التبعية فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كما ترى على ان التدبير لا يقع الا بمن كان عنده بعض بخل وشيخ نفس ولولا ذلك لكان نجر عتقه وفاز بالتبجيل بتق اعضائه من النار في الآخرة وبتق جسده من الآفات التي تصيبه في الدنيا مما لا يخلو عنه بنو آدم والله أعلم

(كتاب الكتابة)

اتفق الأئمة على أن كتابة السيد الذي له كسب خاصة ومنسوب إليها خلافا لاجد في قوله في رواية
 له أنها واجبة إذا دعا السيد إليها على قدر قيمته أو أكثر وصفتها أن يكتب السيد عبده على
 مال معين يسعى فيه العبد ويؤديه إليه واتفقوا على كراهة كتابة الأمة التي لا كتب لها كما
 اتفقوا على أن السيد إذا كاتب عبده على مال آتاه منه شيئا عملا بقوله تعالى وأتوهن من مال الله
 الذي آتاكم هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة وأجد في إحدى روايتيه أنه لا يكره كتابة العبد الذي لا كتب له مع قول أحد في الرواية
 الأخرى أنها تنكره فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه
 الأول أن الله تعالى قد يسخر له من عباده من يعطيه ما يؤديه لسيد فيصير كالملك وبوجه
 الثاني أن من لا كتب له إذا كتب طلبت نفسه المخروج من الرق وتحركت لذلك بعد أن
 كانت ساكنة وصار كل يوم عنده في الرق كآفة سنة فربما دعاه ذلك إلى السرققة والاختلاس
 من مال سيده أو غيره فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الكتابة تصح حاله ومؤجله
 ولو كان أصله التأجيل مع قول الشافعي وأجد أنها لا تصح حاله ولا تنجز إلا مضمة وأقله
 نجمان فالأول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول طلب مكافأة السيد على كتابته به بتجهيل المال إن كان العبد
 من أهل المعروف ووجه الثاني طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرجة للمكاتب بتعداد
 النجوم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المكاتب لو امتنع من الأداء ويبيده مال يفي
 بما عليه جبر على الأداء فإن لم يكن بيده مال لم يجبر على لاكتساب مع قول مالك ليس له تجهيز
 نفسه مع القدرة على الاكتساب فيجبر على الاكتساب حينئذ ومع قول الشافعي وأجد أنه
 لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ فالأول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث مخفف
 عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من الأقوال وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 ومالك أن آتاه السيد المكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي وأجد أن ذلك واجب للآية
 فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد على السيد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 أن ذلك من باب البر والأكرام والاتفاق بذلك الاستحباب لا الوجوب ووجه الثاني زيادة
 الاعتناء في أمراته عز وجل للسيد أن يعطى المكاتب شيئا والاتفاق بذلك الوجوب على قاعدة
 أهل الله عز وجل * ومن ذلك قول الشافعي أنه لا تقدر فيما يعطيه السيد للمكاتب مع قول
 أجد أنه مقدروها أن يحط السيد عن المكاتب ربع مال الكتابة أو يعطيه مما قبضه منه
 ربه ومع قول بعضهم أن الحماكم قدر ذلك باجتهاده كالتسعة ومع قول بعضهم أن السيد يعطيه
 ما تطيب به نفسه فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الربع وما بعده فيه تخفيف
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يجوز بيع رقبة
 المكاتب إلا أن مال الكأجار يبيع مال المكاتب وهو الدين المؤجل بمن حال أن كان غنيا

وهو المجدد من مذهب الشافعي مع قول أحمد يجوز بيع رقبة المكاتب ولا يكون البيع فصحا
للكفاية فيقوم المشتري مقام السيد الأول فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف على السيد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حل الأول على حال أهل الثروة والمال والثاني على أهل
الدم والمحتاجين إلى ثمنه في دين أو غيره * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يملك رقيقه
كأنك على ألف درهم فأذا ما عتق ولم يقتل قالوا لا يجوز له أن يبيع نفسه فأنشأ حرو بنو العتق
مع قول الشافعي أنه لا بد من ذلك فالأول خاص بالأحرار الذين إذا عرضوا لأحد باحسان
لا يرجعون فيه والثاني خاص بمن كان بالصد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو كاتب أمته وشرط وطأها في عقد الكتابة لم يجز مع قول أحمد أن
ذلك يجوز فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله أعلم

(كتاب أمهات الأولاد)

اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الأولاد لا يمين ولا يوهبن وهو مذهب السلف والخلف
من فقهاء الأمصار وقال داود يجوز بيع أمهات الأولاد وبه قال بعض الصحابة فالأول
مشدد على السيد والثاني مخفف عنه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن ذلك
من مكارم الأخلاق فإن وضع النفقة في تلك الأمة وقضاء وطرسيدها جميعا مع اتيانها
منه بما يتبين فيه خلق الآدميين بصير لها فضلا عظيما على سيدها فكان من مكارم
الأخلاق أن تكون معتقة من بعده ووجه الثاني أن السيد له أن يترك الأحرار المذكور إليها
حتى يأتيه شيء عن الشارع ينهيه عن بيعها فيجعل الأول على حال الأحرار من أهل الورع
والثروة والدين ويجعل الثاني على من كان دون ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
لو تزوج أمه غيره فأرلدها ثم لم يكها لم تصراً ولم ينجسها ولا تعتق بموته مع قول أبي
حنيفة أنها تصير أم ولد فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك في إحدى روايته أنه لو أتباع أمه
وهي حامل منه صارت أم ولده مع قول الشافعي وأحمد وما لك في الرواية الأخرى أنها لا تصير
أم ولد فيجوز بيعها ولا تعتق بموته فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو استولد جارية ابنه صارت أم ولده مع قول الشافعي
في أمه قوله أنها لا تصير أم ولد فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك أنه لو استولد جارية ابنه يلزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي
في أحد قوليه أنه يلزمه قيمتها وقيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد مع قول
أحمد أنه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للسيد إجارة
أم ولده مع قول مالك أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان وتوجيه القولين ظاهر والمجدد لله رب العالمين * وليكن ذلك آخر ما فتح الله به من إصباح

كتاب الميزان الشرعانية المدخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية وتوجيه
أقوالهم وقد حاولت الجمع بين أقوال الأئمة ومقلديهم وتوجيه كل منهم ما جهدى ليجمع الاخوان
من مقلدي الأئمة الأربعة بين اعتقادهم بالجنان وقولهم باللسان ان ما تراة العين على هدى
من زعيم ايماننا وتسلينا ان لم يصلوا الى ذلك نظرا واستدلالا كما مر بيته في المخطبة وبفوزوا
بأخذ الأئمة المجتهدين بيدهم في أهوال يوم القيامة فكل مجتهد رآه هناك يتسم في وجهه ويأخذ
بيده بخلاف من كان بالزند من ذلك فإنه ربما نظر الأئمة اليه نظر النضب لسواديه معهم وتصبه
عليهم بغير حق وإذا كان الأئمة كلهم متأدين مع بعضهم بضامع تفاوضهم في العلم فكيف بمن هو
عامي بالنظر اليهم * وقد أرسل الامام الليث بن سعد رضي الله عنه سؤالا لامام مالك بالمدينة
يسأله عن مسئلة فأرسل يقول له أما بعد فالتأني اخي امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة
ما قام عندك فيها انتهى فاعلموا ذلك أيها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمحمد لله
رب العالمين * وللشرح في ذكر الخاتمة الموعود بذكرها في المخطبة فتقول وبالله التوفيق
* خاتمة في بيان نبذة صالحة تتعلق بأسرار أحكام الشريعة تناسب الميزان في النقاسة من كلام
شيخنا العارف بالله تعالى سيدي علي الخواص رضي الله عنه يطالع الناظر فيها على سبب
مشروعية جميع التكاليف في سائر الاعمار وانها كلها كال كفارة لا كلمة التي أكلها ابونا
آدم عليه الصلاة والسلام من الثمرة فكما ردت الميزان جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم الى
مرتبة الشريعة كما تقدم كذلك ردت هذه الخاتمة جميع أبواب الفقه وما فيها من الاحكام الى
الكلمة التي أكلها ابونا آدم عليه الصلاة والسلام من الثمرة التي هي مظهر ما يقع من بنيه بعد
يحكم القبضتين لا مظهر ما يقع منه أو من بنيه المصومين من الذنوب فافهم * وقد سألت شيخنا
المذكور مرة عن سبب مشروعية جميع التكاليف مع ان الله تعالى غنى عن العالمين وعن
عبادتهم * فقال رضي الله عنه سبب ذلك تمام التوبة لبني آدم اذا وهو ايمانهم الله تعالى عنه
فكانت جميع التكاليف والاداب التي كلف الله تعالى بها اولاده كال كفارة لهم * فقلت له
ان من بنيه من لا يجوز عليه الوقوع في المخالفات * فقال ان كان هناك مخالفة فهي كفارة
والافهى رفع درجات كما هي في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام * فقلت له فاذا كان رفع
درجات في حق الانبياء المراد بقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى * فقال اعلم يا ولدي أن
ما قصه الله تعالى عن الانبياء من مسمى العصية والمخطئة فأنما هو على سبيل المجاز لان أحدانهم
يخرج عن حضرة الاحسان في لحظة من ليل أو نهار وتلك حضرة مشاهدة للحق جل وعلا
لا يصح لاحد فيها عصيان وانما يقع العصيان عن محجب عن شهوده تعالى فسمى معاصي الانبياء
مخطئاتهم كلها صورية لا حقيقية ليصير لهم المأم بأقامة المآذير لقومهم باطن اذا وهو افي مخالفة
بصير أحدهم صرف كيفية تعليم قومه التنصل من الله بالتوبة والاستغفار اذا وهو افي المخالفات
بصير أحدهم يعرف مقدار الجبر كما يعرف مقدار الوصل وعكسه اذا الشيء لا يعرف الا بصد *
لأنه أوضح لك يا ولدي ذلك فأقول مثال واقعة السيد آدم عليه الصلاة والسلام مثال ملك

مطاع قال يوما لاهل حضرته الخاصة اني اريد ان احدث امرافى الوجود وانزل كتبنا وارسل
رسلا بأمر ونهى وأجعل لمن اطاعهم دارا تسمى الجنة ولن عصاهم دارا تسمى النار وأخرج من
ظهر عدى آدم ذرية يهيمون الارض وأوجه اليهم التكليف بعد ان اقدر عليه الاكل من شجرة
وبعد ان انهاء عن القرب منها ظاهر اثم اقيم عليه وعلى ذريته الذين عصموا الجنة بحياز بصورها
وعلى ذريته للذين لم يصموا حقيقة لا بحياز اثم أنجرحه من تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة
الى دار اخرى أنزل منها فى الدوحة تسمى الدنيا واجعل كمال مقامه فيها من طلب أن يكون مكان
آدم فليستقدمها فنجرا أحدهم من اهل الحضرة أن يتقدم لذلك غير السيد آدم فانه تقدم وقال أنا لها
أنا لها طلبا لتنفيذ قضاء الله تعالى وقدره فى عباده من كان حاضرا لمجلس هذا الاتفاق لم يحكم
على آدم بالعصية الخاصة وانما يحكم له بطاعة توبه فى ذلك عكس من كان غائبا عن هذا المجلس
فانه يحكم عليه بالعصيان ولا بد كما هي حضرة المحجوبين من اولاد آدم فكان ذلك من اكبر
المصالح لهم ليقعوا فى قضاء الله وقدره تارة المعصية فيظهر راحله وعفوه وتارة بطاعة فيظهر
كرمه ومجده فكان آدم عليه الصلاة والسلام تحمّل عن اولاده المحجوبين بذلك البكاه
الصورى الذى وقع منه وكثرة الحزن غالبا ما كان يقع فيه اولاده الذين يتعدون حدود الله
وكأنه فتح بواقعة باب المغفرة لاولاده لاذلا بدلقبضه من فاتح يقبضها بحكم القضاء والقدر ليرتب
على ذلك الحدود فى الدنيا والاخرة فقد بان لك يا اخى ان جميع التكليفات التى شرعها الله
تعالى فى الدنيا إنما كانت فى مقابلة كل آدم من الشجرة صورة فام من اولاده أحدا لا قدعى
أوهم بمعصية أو بكمروه أو بخلاف الاولى ما عدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام فهى أى جميع
التكليف لبنية الذين لم يصموا امارفع درجات أو كفارة لذنب وقوافيه أو عقوبة لهم كالمحدود
التي أدب الله تعالى بها عباده انتهى وسمعت سيدى عليا الخواص رحمه الله يقول كان جميع
ما وقع من آدم عليه الصلاة والسلام من معصية كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان
راضيا عنه حال أكله من الشجرة كرضاه عنه حال كونه فى الصلاة على حد سواء ومن قال
فى آية غير ذلك قياسا على حال بنى آدم فعليه الخروج من عهده يوم القيامة وانما قال ربنا ظننا
انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعنى معاشر اولادى الذين يصون أمرى
فكانه بذلك كان مستغفرا عنهم لا عن نفسه هو فهو كالنافع فيهم عند ربهم وجميع ما وقع له
من تطاير التاج والسياب عن رأسه وبدنه والبكاه والندم كان صورا بالنقل ذلك عنه الى بنيه
الذين لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض قال وانما أخذته البطنة بعد أكله من الشجرة
ليذكر بذلك صورة ما يقع فيه بنوه فيستغفروا الله تعالى لهم كما بال أو تقوط وقد جاءت شريعة
مجد صلى الله عليه وسلم بطلب المغفرة كما خرج الانسان من بيت الخلاء وكذلك حدث فى حواء
زيادة على البطنة ما يقع لها ولبناتها من الحيض فى كل شهر لتذكر بذلك معاصي بناتها فتستغفر
لهن وانما زادت على آدم بالحيض فى كل شهر لانها وقعت فى صورة التزين لا دم فى أكله من
الشجرة حتى أكل ولكونها ايضا هى التي قطعت الثمرة من شجرة التين وأعطتها لآدم ولا شك أن

من يأتي الخالفة وهو مظهر واستحقاقه ذلك أعظم في صورة الذنب من يأتي الخالفة ناسبا قال تعالى ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى ولم نجد له عزما لا سما وقد حلف له إبليس أنه له من الناصحين وقد بلغنا أن بعض المارفين اجتمع بإبليس فقال له كيف حلفت لأدم أنك له من الناصحين وأنت تكذب فقال له هذا الصنيع لما رأيت قضاء الله لأمره ورأيت قلوب الانبياء ساجدة سامعون خضوعا للقواحش منظمه لله تعالى كل التعليم حلفت له بمعبوده الذي يعرفه هو بشيئته وتجنه في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يخطر بالبال من صفات التعظيم له فما حلفت له إلا بما هو الذي يقضيه لا بالله الذي ليس كله شيء انتهى ثم أعلم بالخي أن الجنة التي كان فيها آدم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى كما قد يتبادر إلى الأذهان وإنما هي جنة البرزخ التي فوق جبل الياقوت كما قاله أهل الكشف قالوا لأن الجنة الكبرى إنما يدخلها الناس بعد الموت والحساب ومجازاة الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يقع من قبر المؤمنين له طاقة منها ينظر إليها ويتنعم بما فيها من قبره وكذلك القول في النار التي ترى في دار الدنيا في المنام أو من طريق الكشف هي نار البرزخ قالوا وهي التي رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو ابن لحي الذي سب السواك ورأى فيها المرأة التي حبت الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي وقع لأدم فيها الأكل من الشجرة وأعط منها إلى الأرض لقربها منها في المحكم وكل من مات من أولاده المطيعين تعود روحه إلى هذه الجنة وإن كان عاصيا عادته روحه إلى النار التي في البرزخ فلا يزال بنو آدم في هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا وبقي العدد وتكامل المدد فيخرج الناس بنفقة المبعث إلى الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى أو النار الكبرى ولوان الجنة التي يقع المؤمن منها طاقة أو النار التي يقع الكافر منها طاقة كانت هي الجنة الكبرى أو النار الكبرى لغايات المحشر والتشريع ما بعدهما عما ورد انتهى قال سيدي علي الخواص رحمه الله ولما كان الغالب على جنة البرزخ مشابها لجنه الجنة الكبرى في الطهارة والتقديس لم تكن محللا لأجور القدر فيها من بول وغائط ودم وعطاط وغير ذلك مما تولد صورة من تلك الأكلة الصورية فلذلك أنزل آدم وحواء إلى هذه الأرض التي هي محل التصفين والاستحقاقات ليصير حافيه ذلك القدر الصوري في حقهما الحقيقي في حق العصاة من أولادهما انتهى ررسمت أخى أفضل الدين رحمه الله يقول لما أكل آدم وحواء من شجرة النهي تولد فيهما البول والغائط والدم ولذة اللمس من الرجال للنساء وعكسه ولذة الجماع كذلك وتولد في ذريتهما بسبب ذلك إذا أكلوا من شجرة الهوى الخاصة بهم من وقوع في حرام أو مكروه أو خلاف الأولى زيادة على ما تولد صورة في أرواحهم الجنون والاعتماد في مرض والغائط والصنان والتكبر والتعصب والقهقهة واسأل الأزار والسراويل والقميص والعمامة والقبعة والبرص والجذام والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت الأخبار والآثار بأنه يتعق الطهارة فمن تأمل في جميع النواقص وجد ما كلها متولدة من لاكل وليس لنا نواقص للطهارة من غير الأكل أبدا فان من لا يأكل حكمه حكم الملائكة يقع منه شيء يتعق طهارته أبدا مما ذكرناه وعلمنا ذكره فان الملائكة لا تبول ولا تتغوط

ولا يجزى لها دم ولا تشتهى الرجال والنساء ولا الاستمتاع بالجس بشئ من جسدتها ولا بالجماع ولا بتجن ولا يفتى عليها ولا تعصى ربها بكفر ولا غيره اذ العبد لا يعصى ربه الا ان يحب عن شهوة تعالى ولا يحب عن شهوة تعالى الا ان اكل كل فلول لا يجابه بالاكل ما وقع في معصيته بدأ فذلك امرنا الشارع صلى الله عليه وسلم والائمة المجتهدون بالطهارة اذا وقع من ناقض بالماء المطلق او بدله وامرنا الشارع وكذلك المجتهدون بالتعذر من نجاسة الماء كذلك او الحجر والتراب في الاستنجاء وازالة قدر النعل وذيل المرأة الطويل وامرنا بالتزهر عن كل نجاسة خرجت من القبل او الدبر وغيرهما حتى عن مس المحل الخارج منه البول والغائط من قبل ودبر وامرنا الشارع وكذلك العلماء امرش السراويل بالماء الملامستها ليدكر الحجاب وللخارج وقد كان صلى الله عليه وسلم ينضح سراويله بالماء عند الطهارة ويقول بذلك امرني جبريل وسيأتي في توجيه الاحكام ان النقض بمس الفرج خاص بأكابر العلماء والصالحين وعدم النقض خاص بالعوام وانما امرنا الشارع صلى الله عليه وسلم بالنضح من بول الغلام اذ لا يأكل غير اللبن دون الفسل تخفيفا علينا فن غسل منه فله ذلك وان كان ارض افضل لان الاحكام راجعة الى حكم الشارع لا الى حكم العقول فان قال قائل كيف قلتم بنجاسة بول الاطفال مع كونهم لا يصح في حقهم الاكل من شجرة التين فالجواب قد قال بعض اهل الكوفة ان للاطفال معاصي من حيث ارواحها كالمطامعات كذلك من حيث ارواحها وايضا فان بعض العلماء كان يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول ان والدته تأكل في هذا الزمان المحرم والشبهات فكان يوله اقد من بول من يأكل المحلال انتهى وقد جاءت اقوال المجتهدين في النقض بما ذكرنا على قسمين مشدد ومخفف بحسب الادلة التي استندوا اليها من الكتاب والسنة كما ان منهم من توسط بين التخفيف والتشديد كصاحب القول انفصل كما ان من التواقض ما اتفق عليه الاثمة كالبول والغائط والجماع والجنون ومنها ما اختلفوا فيه كلبس المحارم ومس الفرج والبهوز بشرطه عندهم وكذلك مما اختلفوا فيه خروج الدم السائل من البدن والقمقة والقيسة ومس الصنان في الابط والمشرط والاحدم والارض والصلب والوشن ونحو ذلك وقد تقدم في توجيه الاحكام من باب الاحداث ان النقض بلبس الفرج ليس هو لذات الفرج وانما النقض به لكونه محلا لخروج الخارج المتولد من الاكل اذ لو كان النقض به لذاته من حيث كونه متولدا من الاكل لكان حكم جميع الاعضاء كذلك فان البدن كله دفني وتولد من الاكل فان قلت قد قال العلماء بالنقض بخروج الحصة التي ابتلعها الانسان وهي غير متولدة من الاكل يبين فالجواب ليس النقض عندهم بها لذاتها وانما هو ما عليها من القدر المتولد من الاكل فلول ما عليها من القدر لم ينفوا الطهارة بها لو فرض ذلك اذ النقض حقيقة انما هو خروج الفضلة التي تولدت من الاكل والشرب واثارة الشهوة والغلة عن الله عز وجل او المعاصي وليست الحصة او العود بذاتها اي شران شيأ من ذلك فافهم فهذا كان سبب الامر بالطهارة عن الحدث الاكبر والا صغر فان قلت فلم يجب تعميم البدن بالغسل من خروج التي مع انه دون البول والغائط في التعذير يبين فالجواب ان تعميم البدن

يخرجوه أو الجاهل من غير خروجه ليس هو لئلا يذروا نساءهم في الدعة التي تسرى في جميع
البدن حتى تحته وتنسبه ذكركه والنظر اليه فلذلك أمرنا الشارع بأجر الماء على سطح البدن
كله بحسب سريان الدعة فهو وإن كان فرعاً من البول والغائط فهو أقوى لذعة من أصله فلذلك
أمرنا بأجر الماء المنعش للبدن من ضعفه أو قوته أو موته النسبي فيقوم أحداً بعد الغسل ينأجي
ربه بيّن حتى فكل موضع لم يحسه الماء فهو كالعضو الميت أو المشرف على الموت أو كبذن السكران
أو المني عليه فلا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه في صلاته أبداً وإذا لم يحضر معه فكان له لم يصل
إذا الصلاة لا تصح إلا بجمع البدن كما أنها لا تصح خارج حضرة الله تعالى أبداً عند أهل الله تعالى
فأفهم وأنما وجب التيمم عند فقد الماء حلاً أو شرعاً لأن التراب فيه راحة الماء ما ذهو عكارة الماء
الذي تتوجع لما خلق الله تعالى الموجودات فإن فقد التراب تيمم بالبحر لأن أصله كذلك من زيد
البحر حين تتوجع ولذلك يخرج منه قطر الماء إذا أحرق بالنار لولا أن فيه الماء ما قطر منه بالنار
إذا تمعنا في الانتقاء وسعدت سيدي علياً الخواص رجه الله تعالى يقول أنما وجب تيمم البدن
بمجرد ج المنى لأن الغفلة عن الله فيه أكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الامام
أبو حنيفة بقض الطهارة بالتحقق في الصلاة لأنها لا تقع الا من شخص غافل عن شهود نظره
إليه في صلاته وذلك مبطل عند أهل الله عز وجل وأما وجوب تيمم البدن على المحائض
والنساء إذا انقطع دمها فأنما ذلك لزيادة القدر المحاصل بالحيض والنفاس لا سيما إن عرفت
مثلاً وانتشر دمها وقد سمي الله تعالى دم الحيض أذى وأبطل صلاة المحائض والنساء مع وجوده
وبعد انقطاعه حتى تنسل أثر ذلك الدم فقط وبعد تيمم بدنها أو تيمم وقد جوزا لأمام أبو حنيفة
وطاء المحائض والنساء إذا انقطع دمها وغسلت فرجها فقط ولعل ذلك في حق من اشتدت
 حاجته إلى الوطء وخاف من الوقوع فيما لا ينبغي فإن قلت فلا شيء أتفق العلماء كلهم على
نجاسة البول والغائط من الآدمي واختلغا في بول بعض الحيوانات وغائطها مع أن الآدمي
أشرف من البهائم يقيين أذوها المكلف بتركها كله من شجرة النعش بخلاف غيره فالجواب ما اتفق
العلماء على نجاسة بوله وغائطه لا شرفه وعلو مقامه فكان من شرفه في الأصل أن يظهر كل
شيء خالطه لكنه لما غفل عن ربه واشتغل بصكم طبيعته ولذته وشهوته انعكس عليه المحكم
فصار كل شيء صاحبه من المطاعم الطاهرة أو الطبية الرائحة يصير قذراً أو نجساً منتزاعاً من بول
وغائط ودم ومخاط وبصاق وصدان وفي القواعد أن كل من شرف مرتبته عظمت صفته فإن
قل أن قولكم أن علة الاتفاق على نجاسة بول الآدمي وغائطه الشرف ينتقض عليكم ببول
الحمار وبوله فإنهم أجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف فما الجواب عن ذلك قلنا الجواب
عن ذلك شدة الغفلة عن الله تعالى حال الأكل هائم أغفل عن الله تعالى من الحمار ومن كل
حيوان لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فإنها قليلة الغفلة عن الله تعالى فغفب بعض الأنثى
الامر في أحوالها وأرواها يؤيد ذلك امتنان الله تعالى علينا بيهمة الانعام في الأكل ولولاه
أباح لنا الحمار والبغل لأزدنا بأكلة غفلة وكان كالذبيحة التي لم يدكر اسم الله عليها فافهم فإن

قيل فلاي شيء لم يتفقوا على نجاسة فضلات الحمار كلها من مخاط وسمان ونحوهما فان ذلك كله متولد من الاكل والشرب كبوله ونجاسته فالجواب انما خففوا في ذلك لخفة القبح والقذر فيها وبعد صورتها عين صورة الطعام والشرب بخلاف البول والغائط والقي فانهما في الفاسد يشبه لونهما لون القذر فنظر الى شدة قذارتهما قال بنجاستهما ومن نظر الى عفتها قال بطهارتهما كما تقدم بيانه في الكتاب فهذا كان اصل المحدث المتولد من الاكل والشرب ووجوب استعمال الماء والتراب في الطهارة فلولاً كلنا من شجرة النهي ولا مكرها ما أحدثنا ولا أمرنا بالطهارة بل كنا طاهرين على الدوام كالملأئكة ولولا ما قص الله تعالى من صورة توبة أبنائنا آدم عليه الصلاة والسلام ما اعتدنا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف نتخلص من الذنوب ولا كان الحق تعالى قال ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فالحمد لله رب العالمين * وأما وجه تعلق الصلاة بأنواعها بالاكل والشرب فهو لان الصلاة كلها انما شرعت توبة لنا واستغفاراً من حيث ان قوت ارواحنا هو الوقوف بين يدي ربنا كلما تاب أبنائنا من المعاصي أو ضعف أو قوت بأكل الشهوات أو الوقوع في الغفلات فأمرنا الحق تعالى بالطهارة بالماء أو التراب المنعش للجسم ثم بالوقوف بين يديه المنعش للروح فنناجي ربنا بابدان وأرواح حية بعد موتها بما وقفنا فيه مما تقدم فكأننا بذلك فقمنا باب التقرب الى الله تعالى ورضاه عنا بعد ان لم يكن تعالى راضياً عنا كل ذلك الرضى الذي يقع لنا حال الوقوف بين يديه وذلك لغفلتنا عنه بتناولنا شهوات نفوسنا من أكل وشرب وغير ذلك ودخولنا الخلاء فخرج تلك الفضلات القذرة المنتنة التي لا تناسب حضرته تعالى ولذلك خفف الائمة من الاكل وقالوا بسحى من الله أن نكشف عورتنا بين يديه كل قليل حال البول والغائط كالامام مالك والاوزاعي والبخاري فكان الامام مالك والبخاري يدخلان الخلاء كل اسبوع وكان الاوزاعي يدخل الخلاء كل شهر فرق بطنه فصار يدخله في الشهر مرتين فكانت امه تقول لمن يدخل عليها ادعوا لعبد الرحمن فان به علة البطن انتهى * وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخول وقت الصلاة يا بني آدم قوموا الى ناركم التي أوقدتموها فاطفئوها فان قال قائل فلم تكررت الصلاة عندنا في اليوم واليلة خمس مرات فالجواب كان ذلك من رحمة الله تعالى بالتذكير ذنوبنا عند طهارتنا ويحصل لنا الرضى والشرف كلما وقفنا بين يديه ليجبر بذلك كله المحلل الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلاة وصلاة فيتوب أحدنا ويستغفر مما جاز من المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر منا والمصلح كماله اذا قال اذكار الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلاة فيغفر له ذنوبه الخاصة بالصلاة فان كل ما مورس عني انما شرع كفارة لفعل وقع البغدية مما يخطئ الله تعالى فيكون ذلك في مقابلة كفارته كما يعرف ذلك أهل الكشف فلو كشف للعبدة أى ذنوبه تساقط عنه يميناً وشمالاً كلما صحب الله تعالى أى عن كل شيء يخطئ به من صفات التظيم فان الله تعالى أكبر من ذلك كله ثم يقرأ فتعذر ذنوبه يميناً وشمالاً ثم يركع فتعذر كذلك ثم يستدل فتعذر كذلك ثم يسجد فتعذر كذلك ثم يرفع رأسه فتعذر كذلك فلا يخرج من صلاته وعليه

ذنب من الذنوب التي تنفر بالصلاة فسلم مما قررناه الجواب عن قول القائل قد ورد ان الذنوب
 كلها تخرجل الوضوء فمن ابرجاءه الذنوب التي تنساقط عن يمينه وشماله في الصلاة اذا صلى
 على اثر الوضوء فافهم وقد تقدم في ابواب الطهارة قولنا ان ذنوب العبد كلها كانت اقبح واقذر
 واكثر كلما طوب بطلاقة الماء اكثر ليكون انقض للذن الذي مات من كثرة المعاصي
 بخلاف الماء المستعمل فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان ادق استنباطاته وما كان اكثر
 احتياطاته لهذه الامة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان اكثر من قلتين مثلاً
 لخصه بكثرة ضرور الخطايا فيه ورحم الله بقية المجتهدين فان قلت فاذا كانت الصلوات الخمس
 كفارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا شيء شرعت التوافل هل هي لما عساه يقع من الذنوب
 المستقبلة او هي جبر للخل الواقع في الفرائض كما قال به اهل الكشف فانهم قالوا لا تغفل الا عن
 كمال فرض وذلك بان لا يخطر بباله شيء من الاكوان من حين يحرم بالصلاة الى ان يسلم منها
 فالجواب انها جواب للخل الواقع في الفرائض بالنظر لقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق
 من كملت فرائضه من كل الاولياء ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن الليل
 فتهجد به اى بالقرآن نافلة لك فما قال تعالى لك الا لنبه على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم
 ويطلق به كل الاولياء من ورثته في المقام وسبق امثالنا على الاصل في المجربون بذلك حديث
 البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيامة بالتوافل اى يكمل كل نقص حدث في ركن
 اوسنة بتظيره في التوافل من الاركان والسنة فافهم فان قلت فلم اكد الشارع صلى الله عليه
 وسلم بعض التوافل دون بعض فالجواب فعل ذلك توسعة لامتته فانه لو اكد ما كلها كانت
 كالشديد الذي لا يطيقه غالب الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التخفيف على امته
 الممكن لعله بان الله تعالى غنى عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة
 بكتفين قبل المغرب ثم تركهما وقال خشيت ان يتخذهما الناس سنة اى يواظبوا عليهما كالتوافل
 مؤكدة فان قلت فلم شرعت التوافل ذوات الاسباب كالكسوف والاستسقاء والعيد
 صلاة الجنائز ونحوها فالجواب شرعت لحجاب العبد بالكل عن شهود الايات العظام التي
 توفى الله تعالى بها عباد لا سيما مع كل الحرام والشهوات والشبهات حتى قسا قلبه فانه
 يكاد يحذف من الله تعالى كل ذلك المخوف الرادع له من ارتكاب المخالفات فلولوا حجابنا
 لكل وغفلتنا عن الله تعالى ما احتجبنا الى تخفيف ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات
 نية الجماعة للوعظ والتقويات ليرد قلوب الشاردين عن حضرة الله تعالى اليها بقرينة عدم
 روعة الخطبة في صلاة الجنائز لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واستبصر ولو علم
 بان الله عليه وسلم ان القلوب ترجع الى حضرة ربها بشارعه من الدعاء والاستغفار في بعض
 صلوات ما كان شرع معها الخطبة واما حكمه التكبير في العيد فانما شرع ذلك لحجاب الخلق
 راجع عن شهود وحدة الرب واما صلاة الجنائز فانما شرعت تأدية لبعض حقوق اخواننا
 الذين قهرنا فيها حال حياتهم فكان النسل والتكفين والدفن والصلاة عليهم بعد موتهم

كالحجاء بذلك الخلل الواقع منافي حقهم وأصل وقوع ذلك الخلل منافي حقهم انما هو حجابنا
بالاكل والشرب ويريد العبد ان على ما ذكر التبسط بالاكل والشرب ولبس ثياب الزينة لانهما
شريعان ليل القلوب المتنافرة من كثرة المزاج في الدنيا والاغراض النفسانية حين حين
بالاكل والشرب عن شهود الآخرة وأحوالها وذلك لان بائتلاف القلوب يحصل اجتماع نظام
الدين واقامة شعائره بخلاف التنافر فانه يشتت نظام الدين ويضعفه وانما أراد العبد ان على الجماعة
في الجملة بالتكبير لله تعالى أى عن ان يخرج شئ من الوجود عن حكم ارادته لاسما هو ما فرج
وسرور وغفلة عن الله في العادة أكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما أمرنا فيه بما باظهار الفرح
والسرور شكر النعمة الله علينا بما بالفعل الظاهر دون الاكفاه بفرح القلوب في الباطن فينبغي
لمن طعن في السن ان يوافق الاطقال والخدام والقلمان في اظهار السرور ولبس أحسن ما عنده
من الثياب تظليما لحضرة الله تعالى التي هو فيها وسبيل المسيل قلوب الناس الى بعضهم بعضا فان
لباس الزينة له أثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحب الثياب الدنسة * وسعت
سیدی علیا الخواص رحمه الله يقول لا ينبغي لمسلم أن يأتي الجمعة والعیدین وغيرهما من الصلوات
وفي باطنه غل أو حقد أو مكر أو خديعة أو حقد أو كبر على أحد من المسلمين فان من أتى الى
الصلاة وفي باطنه شئ من ذلك لم يجمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلاة * وسعت
يقول لاصحابه مرات اياكم ان تفرقكم الجمعة والعیدان وفي قلب أحدكم غل أو مكر أو خديعة
لا أحد من المسلمين وهذا وان كان مطلوباً في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعیدین
أكد لاسيما من كان حاجباً عن المحرم حضرة الله الخاصة في الارض * وفي الحديث لا يصعد
للتشاخين عمل حتى يصلح الاشارة لما ذكرناه فان القطيعة والتهنئة تمتع نزول الرحمة على
المخلق ومن هنا استحب العلماء صلحة الاعداء قبل الخروج للاستسقاء والتوبة ورد المطالم لثلاث
بردداء القوم فاعلم ذلك * واما وجه تعلق الزكاة بجميع أنواعها بالاكل والشرب فهو
ظاهر لا تسالما اكسنا ما لا ينبغي لنا شرعاً حيننا عن شهود الملك في المال الذي بأيدينا كله لله
تعالى وادعينا الملك في ذلك لنسمع الغفلة عن المالك الحقيقي فجمعناه وكثرناه ومنعنا منه الفقراء
والمساكين شعنا من نفوسنا وشرها وضيقنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم
وعلى التارمين في المصالح التي يود دفعها على المخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المساكين
وعلى ابن العليل ونسبنا قوله تعالى وآتوا الزكاة وقوله تعالى وانفقوا مما رزقناكم وقوله
وما أنفقتم من شئ فهو بخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال من صدقة وان الله تعالى
لضاعف درهم الصدقة الى سبعين ضعفاً ونسبنا أيضاً منى الزكاة فان الله تعالى ما ماسها ازكاة
أى نغوا الا لیتامل العبد في ذلك ويخرج زكاته بطيب نفس وانشرح صدر * وسعت شيخنا
شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من نعمة
نفوسنا على عباد الله وحرماننا منهم من مال سيدهم الذي جعلنا متخلفين فيه أى لا مال لكن لهم
ملكاً حقيقياً فلذلك أمرنا الشارع بانخراج نصيب معلوم من كل صنف من جميع أموال الزكاة

على سبيل القرض علينا تطهير الاموالنا وارواحنا من الرجس المحاصل بها بايعل واسمع
 وعنا لعلنا نلنا الله تعالى ورسوله باخراجه واتر الالبكة في رزقنا والقوية فانه ما كل مؤمن
 يشهدز اداة التقوى ماله اذا اخرج زكاته وانما يشهد التقص فيه وقد دعت الملائكة ربها
 بان الله تعالى يعطى كل متفق خافا وكل عسك تفاقود عا الملائكة لا يرد فلو تأمل غالب الناس
 في نفوسهم لم يدعوا قط كمال الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا بان خلاف
 الاتفاق في سبيله وكذلك وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله
 الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الايمان الكامل ان يكون الصائب الذي وعد الله به
 او توعده عليه عند المؤمن كالحاضر على حد سواء فان ايمان الخيل بحق الله تعالى حينئذ الذي
 يدعيه مع انه لو رأى يهوديا جلس ببدره من ذهب يقول كل من اعطاني نصفاً اعطيته دينارا
 لصار غالب الناس يزجون عليه باعطاء الدراهم لياخذوا الدنانير ولوان انسان قال لاحدهم
 لا تعطه دراهمك ليعطيك بهادنانير لفسفه عقله ولم يسمع له فانظروا اني لنفسك في هذه الميزان
 فانت اعلم بحالك وادع الايمان بسد ذلك او ترك الدعوى واستغفر ربك * وسمعت سيدي
 عليا الخواص رحمه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر باخراج زكاته فهو من اجهل
 الجاهلين لانه ما امره باخراجها الا وهو يريد ان يزيده من فضله فالائق به الفرج والسرور
 لا المحزن والغم انتهى * واما نوافل الصدقات فانما شرعت لجبر الخلل الواقع في زكاته القرض
 نظير الصلاة والصوم فربما نقص بعض الناس من القدر المخرج او من السرور بالخراج فنقص
 اجرهم بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وعد بالاجر على الزكاة الا من اخرجها
 عن شرها باصدرة قارة بها عينه * وكان سيدي على الخواص رحمه الله يقول انما شرع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع دفعا لنزول البلاء على ابداننا فان زكاة القرض مطهرة
 للال والروح وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس الحمى والمغنى فمن لم يتصدق
 صدقة التطوع لم يجبر التقص في زكاة القرض فقد غرض بدنه للحكمة والجبر والحجب القرضي
 والدما مل والقروح وسائر ما يؤذي بدنه انتهى * واما زكاة الفطر فانما شرعت لتكون رفع صيام
 رمضان متوقفا على اخراجها فلا يرفع الى السماء الا باخراجها تحديث حسنه بعضهم مع اجاع
 اهل الكشف على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع الا بعد اخراج زكاة الفطر لانها كالكفارة
 لما وقع من ذلك الصائم من تحرق صومه بالنية والتمجة وتعاطى الشهوات المضادة لمحكمة
 الصوم واسل ذلك كله الاكل والشرب فانه لا كل عجب عن مراعاة مراقبة الله فوق في تحرق
 صومه لتركه الادب معه تعالى حين خلق باسم الصفة الصمدانية من تركه الاكل والشرب
 وجميع المفطرات فلو لا الاكل لما عجب ولا تحرق والمحمد لله رب العالمين واما وجه تعلق الصوم
 بالاكل من شجرة النهي فرضا كان او تغلفه ولان الصوم انما شرع تطهير وتقوية للاستعداد
 في التوجه الى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت منا طول سنتنا مثلا حين
 هبنا بالاكل والشرب وغبننا عن مراقبة ربنا وعن الحياء عنه وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه

الله يقول انما شرع صوم رمضان سدا لمجاري الشيطان من البدن من العام الى العام فلو كان الصائم
يؤديه على الكمال لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالسوسة وغيره الا لكنه لما اداءه على حكم النقص
خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك المخرق واحتاج الى المجاز بصوم الاثنين والخميس وايام
الجمعة الى اليفس ونحو ذلك ومعته يقول ايضا من شأن الصوم رقة القلب وذبول الاعضاء حتى
لا تكاد اعضاء البدن تستهي معصية لئلا يجارى الشيطان التي انقضت في البدن بأكل الشهوات
حتى صار البدن كطافات شبكة الصياد فاذا صام انسدت تلك الطاقات كلها والى ذلك الاشارة
بحديث البخارى وغيره الصوم جنة أى ترس يتقى به العبد دخول الآفات الدينية الى قلبه انتهى
وانما كان رمضان ثلاثين يوما وتسعا وعشرين يوما ما ورد ان تلك الاكلة الصورية التي اكلها
آدم من الشجرة مكنت في بطنه شهرا كاملا وتسعا وعشرين يوما فان قيل ان في الشريعة ما يفهم
منه ان الاكل يقيم في الباطن اربعين يوما لمحدث من اكل لقمة من حرام لم يقبل له صلاة اربعين
يوما فاجواب ان مضم الطهر راجع الى الحرارة التي في القوة الهاضمة فربما كانت حرارة القوة
الهاضمة في آيينا آدم أشد فهاضمت الطعام وأزله في شهر فتقص عشرة أيام عن هضم معدة غيره
انتهى فسلم ان الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان الاضعافا للشهوة المتولدة من الاكل فمن
بالغ في أكل الشهوات والدمس في رمضان فقد أبطل حكمه الصوم في حق نفسه ولم يسد مجارى
الشيطان من بدنه فركض فيه ابليس بجيله ورجله فالتف عليه دينه فلو لا الاكل لم نحتاج الى
صوم ولكنه كما للأشكة لا يقع منه عصة أبدا طول عمرنا فان قيل فلم شرعت الكفارة في الجاهل
في نهار رمضان فاجواب انما شرعت لتكون المجامع خالف أمر ربه وقدم شهوته على رضاه ربه
عليه وتعرض بذلك لنزول البلا عليه فكانت الكفارة مائة من وصول العقوبة اليه وكذلك
القول في سائر الكفارات من ظهار وقسل ونحوهما من التجانيات على الدين وايضا فان الصائم
قد خلق باسم صفة الحق تعالى من عدم الاكل والشرب فلا يليق به التكساح الذي تنزه
البارى جل وعلا عنه فقد علمت انه لولا لا سكل ما احتجنا الى صيام تضعف به شهواتنا
ونكسف به جوارحنا * وأما وجه تعلق الاعتكاف بالاكل من الشجرة فهو لانه انما شرع
جعل الشات قلوبنا عن رياحين تفرقت في أودية الغلات بالاكل فكان الاعتكاف معينا لنا
على صفة المحضور لا سيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليله القدر التي هي خير من
ألف شهر فافهم والمحمد لله رب العالمين * وأما وجه تعلق الحج والعمرة بالاكل من شجرة النهي
فهو لان الحج والعمرة مكفران للذنوب العظام التي نشأت من حجاب الاكل فلو لا الاكل ما وقنا
في هذه الذنوب ولا احتجنا لما يكفرها وقد تقدم ان لكل مأثور شرعى ذنبا في مقابله يكفر به
من طهارة وصلاة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما أكلنا ما لا ينبغي لنا أكله شرعا بل بطرا
وشره نفس حجبنا عينا ولوانا كالأكل ما ينبغي لنا أكله شرعا من غير زيادة لما وقع من معصية هذا
في حقنا واماني حتى آيينا آدم عليه الصلاة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب والكافة ورعا
لا حقيقيا كما تقدم أول المبحث وكان الحج آخر ما بقي على العبد من المكفرات وايضا فان آدم

عليه الصلاة والسلام تلقى الكلمات هناك وناب الله تعالى عليه هناك التوبة الصورية لا الحقيقية
 كما هو شأن الانبياء من ذريته فان قلت فلأي شيء لم يجب الحج والعمرة للمرأة واحدة في العرو لم
 يتكررا كأصوات والصوم والزكاة والطهارة فالجواب انما فعل الحق ذلك رحمة بخلقهم من حيث
 ان وبعده سبقت غضبه فمخفف فيمما العظم المشقة في فعلها غالبا لاسيما من اتى من مسيرة سنة
 بخلاف الطهارة والصلاة والصوم وغيرها وانما قال بعض الاثمة باستحباب العمرة لا وجوبها لانها
 داخله في افعال الحج فكانت كالنوافل مع الفرائض ثم ان في ذلك بشارة عظيمة لتأخير ذنوبنا
 السابقة واللاحقة اذا حججنا مرة واحدة في العرو ولو لا هذه المغفرة لكرر الحق علينا الحج كل سنة
 مثلا ليغفر لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فافهم فان قلت فلم كان الوقوف بعرفة اول اركان الحج
 بعد الاحرام للآتي من طريق مصدر دون الطواف والسعي مثلا فالجواب انما كان اول الاركان
 الوقوف اقتداء بما بينا آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما جاء من بلاد الهند بعد هبوطه من الجنة
 التي على رأس جبل الياقوت الى مكة كان اول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة
 لانها كالباب الاول للكل وقته التل الأعلى وبلبه مزدلفة وهي كالباب الثاني لازدلافها وقربها
 من مكة فان قلت فلم سوي الحج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف فالجواب
 انما ساءلهم الحق تعالى بالدخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدة الشوق الى رؤية بيت
 ربهم الخاص فكان حكمهم يحكم من هاجر الى دار سيده فحك بين يديه ينتظر ما يؤمر به
 السيد من الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل منها صفى آدم عليه الصلاة
 والسلام ما وسعه الامتثال امر به في ذلك فان قلت فلأي شيء امرهم بالتجرد من ايس
 الخيط مع ان من الادب عند ملاقات الاكابر لبس انفس الثياب عادة فالجواب انما امر العبد
 بمثل ذلك لاشارة الى أن من الادب من كل مذهب أن يأتي ربه خاشعا ذليلا مقلسا متعبرا من
 جميع العلائق الدنيوية ليقبله السيد ويخلع عليه خلع الرضى قال تعالى انما الصدقات للفقراء
 والمساكين الآية اذا قلنا ان اللباس ثياب الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد
 يتفضل الله تعالى على الاغنياء بالصدقة عليهم زيادة على ما عندهم كالتقير بحسب ما سبق في علمه
 وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول من علامة قبول حج العبد وأنه خلع عليه خلع
 الرضى عنه أن يرجع من الحج وهو متخلق بالاخلاق الحميدة لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه
 على أحد من خلق الله ولا يراحم على شيء من أمور الدنيا حتى يموت وعلامة عدم قبول حج أن
 يرجع على ما كان عليه قبل الحج كان من علامة مقته أن يرجع وهو يرى أن مثل حج أولي
 بالقبول من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تأدية المناسك ونحوه فيها من خلاف العلماء
 لكن هذا القتل لا يشعر به كل أحد وانما يدركه أهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجح سبب
 مشروعية الحج الى الاكل من شجرة التهي والمحمد لله رب العالمين وأما وجه تعلق اليسع والشرار
 وسائر المعاملات بالاكل من شجرة التهي فهو ظاهر لا تنالنا كلنا وشرنا نحننا بذلك عن كمال
 محبة اخواننا وعن اكرامهم واعطائهم ما يحتاجون اليه مما نحن مستفنون عنه لكونهم من عبيد

سببنا وتصدينا حدود ربنا بالعدل والسمع وعدم الأيثار وطلبنا أن يكون كل ما في أيدي الخلائق لنا ولو بغير طريق شرعي فأمرنا الله تعالى بالبيع والشراء وحرم علينا الربا وشرع لنا الخيار في البيع والشراء فعلا للندم منا إذا كان المحض الأوفر لأخينا وبين لنا الصيوب التي من ضماننا والتي من ضمان غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيع دورنا وبساتيننا وما يصح فيه السلم والزمن وأحكام الفليس والمجر والصلح والمحوالة والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والأقارب والمساواة والأجارات وأحياء الموات وانما رغبتنا في الوقف والهيبة والمهذبة شكر الماعذنا من النعمة وكذلك علمنا حكم اللقطة واللقيط والمجبة والقراض وقسم الصدقات والوصايا والوديعة وقسم النية والغنمية وكل ذلك أصله حجابنا بالاكل الذي لم يأذن لنا الشارع في أكله من حيث عين الاكل أو من حيث الفعل وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الانوار القدسية فراجعوا والمحمد لله رب العالمين

• وأما وجه تعلق النكاح وتوابعه بالاكل من شجرة النهي فهو ان العبد اذا أكل كل تحركت شهوته الى الجماع أو مقدماته فلو لا مشروعية لنكاح ربحا كان يقع في الزنا فقتل شرعا وغيره على تلك المرأة المزني بها فكان الفساد يظلم فلذلك أمر الشارع بالولي والشاهدين والصداق ليدخل اليه من الباب • وأما مشروعية القسم للزوجات فاصله بالاكل فانه لما أكل شرها وبطر رغب عن حقوق زوجته عليه فضاجرها وترزوج عليها وإذا حاجت سألته أن يطلقها بما لم تعطيه له وتقضى نفسها منه وربما بطر فطلقها ابتداء من غير سؤال ولا مال ثم ندم على ذلك فشرع الله له الرجعة وربما آلى من زوجته وظاهر منها ولا عنها وترزوج من أرضعته ووطئ الجارية من غير استبراء ونسكح في العدة مع اشتغال رحم المرأة بولد الغير أو مائه وربما نسكح بنفقة الزوجة والوالدين والذرية والمخدوم والبهائم التي يركبها وينتفع بها فحجابه بالاكل عن حقوق جميع المذكورات فأمر باعطائهم حقوقهم بحسب الامر الشرعي دفعا للفتنات في الدنيا والآخرة والمحمد لله رب العالمين

• وأما وجه تعلق ربيع الجنبات وما يذكرفيه من النذر والأيمان والقضاء والعق والكتابة وحكم أمهات الاولاد من الاما فواجهه ظهر وذلك ان العبد اذا أكل وشبع ربحا بطر وطفث جوارحه وبغت فقتل النفس التي حرمها الله تعالى أو قطع شيئا من جوارحها أو برحه عبدا أو خنثا أو قطع الطريق أو سرق أو زنى أو صال على الناس أو شرب المسكر أو قذف أو عراض الناس أو حلف بالله صادقا أو كاذبا أو شبع بالمال فلم يكذب ينقعه على المحتاجين اليه الا بنذر أو عهد مع الله على ذلك فأمر الله تعالى بالوفاء بنذره كالعقوبة عليه لا كالأكرام ورد المحبة له من حيث مما هو عليه من التبع ومن حيث مرآجته للشارع في التشريع بإيجاب ما جعله مباحا أو مندوبا توسعة على الأمة فلو لا مشروعية الحدود لفسد نظام العالم بزيادة القتل والنهب وانما حصل في بعض الحدود كفارة بعق أو اطعام أو صوم أو كسوة لما في ذلك الامر من شدة العقاب ولما تكون الكفارة حجابا ما ناع من وقوع العقوبة بإذن الله تعالى للبعد درجة به وكل ذلك نشأ من حجاب الاكل الذي لم يأذن فيه الشارع فافهم • وأما وجه تعلق العتق وما بعده بالاكل من الشجرة فهو ان السيد لما أكل وشرب حجب نفسه خدمة الرقيق له واحسانه اليه بها وكذلك العبد لما

أكل وشبع بطرف وسبق ونرجع عن طاعة سيده وطلب أن يخرج من تمجيره عليه وأن يكون له مال كسيده وجعل كون الرق احسن له فانه ما دام في كفالة سيده فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء والتعب في تحصيل ما يحتاج اليه فكل شيء محتاجه أخذه من يد سيده فلم يطلب العبد ذلك نفس عنهم الشارع بترغيب سيده في حققه وأمره بكتابته ان علم انه يقدر على مال يقدي به وكذلك أمره بتدبير رجة به لما عنده أي السيد من حرصه على الدنيا ومحبة لها فلم تستمع نفسه بعنى ذلك الرقيق الا بعد موته فكان كن تصدق بماله حين عاين طلوع الروح فلو لم يكن عند السيد بقية حرص على الدنيا لكان أمره بالتق فوراً من غير كتابة ولا تدبير وأما الولد فانما يؤثر السيد بتقواه رجة به أو تمجيره بمحقها عليه حيث كانت ههنا لا استماعه رضاء شهوته فرغبة الشارع في أن تكون حقيقه بعد موته فقرأ عليه وفاء بمحقها وكفارة عنه لانها كره في الاستماع بها بحكم الملك وأصل أحلاله بمحقها والا كل فانه لما أكل حجب فلم يوفى بحق من خدمه واستمتع به بل طلب منه ما اذا طلب عتقه ولو لا المحاب لكان نزه نفسه عن أخذ مال من المكاتب واعتق عبده من غير تدبير واعتق أم الولد قبل موته فاعلم ذلك * وأما وجه تعلق وجوب نصب الامام الاعظم ونوابه بالا كل من شجرة النخيل فهو ظاهر لانه لولا الامام الاعظم ونوابه في سائر اقطار الارض من وزير وامير وقاض وغيرهم لما قدر احد على تنفيذ الاحكام وكان يفسد نظام العالم كله فاذا طلب الخلق أخذ حقوقهم من بعضهم بعضاً بلا شوكة تخميم ورجعاً كان يقتل خلق كثير حتى يتمكنوا من قتل رجل واحد وجب عليه القتل فلذلك قالوا لا يبق ان يقيم الحدود الا من يقتص ولا يقتص منه كالوالى بخلاف من تعزبه فيضربك فافهم ثم ان اصل ذلك كله الا كل فانه لولا الا كل لما حجب أحد ولا ترك ما اوجبه الله تعالى عليه من الحقوق كما انه لولا الا كل لما تنازع الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يؤدى الحق الذى عليه من غير وقوف على حاكم ولا جهل ولا تعزير ولا ملازمة غريم كما عليه طائفة الاولياء والعلماء العاملين فكان من رجة الله تعالى بسباده ان المهم الزعامة ان يجتمعوا على نصب امام يحمي اموالهم وانفسهم وحرهم بوجوده حين علوا انه لا يقوم للدين شعار الا بذلك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب واقام ير دلنا حديث بالا من نصب الامام الاعظم ونوابه لما في ذلك من الرياسة والكبرى الذى لا يكاد يسلم منه الا من عصمه الله خلوا أمرنا الشارع بطلب الامامة من يحال كان فيه تعريض للفتنة والشارع لا يأمر بما فيه فتنة بل تنهى عن الامارة الا أن يكون السيد مشلولاً فيها فعمل انه لولا الولاة الذين لهم شوكة ما من أحد في داره فضلا عن البرازخى ولا يصح لاحد أخذ الخراج من الفلاح ولا مع جهاد ولا وجد مال ينفق على المجاهدين والمرابطين وضاعت مصالح الخلق أجمعين فاحمد الله رب العالمين * ولكن ذلك آخر خاتمة كتاب اليزان الشمرانية المدخلة بجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المجديده * والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق وأنا أسأل بالله تعالى لكل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الاربعة رضى الله تعالى عنهم ان يصلح ما برأه في هذا الكتاب من الخطأ والتعريف ولكن بعد امان النظر في الادلة والتماثيل

والتوجيهات والسلامة من التصب لذهب دون غيره وبعد معرفته ببعده دليله ووضف دليل
 المخالف وبعد اطلاعه على جميع الفصول التي قدمنا ما بين يديها الميزان وبعد شهود عين الشريعة
 الطاهرة التي تنفرع منها قول كل مجتهد من المتقدمين والمتأخرين وبعد شهوده ان ههنا الشريعة
 كالكف ومذاهب الاثمة كالاصابيع المتفرعة من الكف فكما انه ما تم اصبع اولى بالكف
 من اصبع فكذلك ليس مذهب اولى بالشريعة من مذهب كما تقدم بسطه في الفصول قيل توجيه
 كلام الاثمة المجتهدين واذا كان المؤلف اول من تكلم في فن احتاج ضرورة الى من يتعقب
 كلامه ويستدرك عليه لئلا يفسد استحضار المؤلف كل ما يرد على منطوق ذلك الكلام ومفهوه
 حال التأليف ولو انه كان يقدر على ذلك ما احتاجت الناس الى شرح للتون ولا احتاجت
 الشروح الى المحاشي ولا المحاشي الى المحاشي ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
 وقد ذكرنا مرارا ان جميع ما ألفناه من الكتب انما هو بحسب ما يقع الله به على قلبي حال
 التأليف ما عدا الكتب التي اختصرتها فاحرم الله تعالى من عذرني في وقوعي في خطأ أو تخريف
 في هذا الكتاب لغرابته عن الافهام ورحم الله من فتح الله على قلبه توجيها لشي من اقوال الاثمة
 اوضح مما وجهته به فالحق بموضعه من هذا الكتاب ثم عذرني في التزامي توجيه كلام جميع
 المذاهب المستعملة والمندرسة فانه امر لا علم احدا سبقني الى التزامه ومن تأمل فيه وفهمه
 صار يقرر مذهب جميع المجتهدين حتى كانه صاحبها واستحق ان يقبل بشيخ اهل السنة
 والجماعة في عصره ومن لم يقبله بذلك فقد ظلمه فاسمع يا اخي نصي
 وأمن النظر فيه والزم الادب مع سائر الاثمة المجتهدين
 ليأخذوا بيدك في أهوال يوم الدين والمحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم

قد تم بحمد الله طبع هذا الكتاب * العذب المنهل للواردين من الطلاب * مصححا بمعرفة
 ملتزم طبعه * لاجل نشره وعموم نفعه * من هو انواع المزايح احوى * جناب العلامة الفاضل
 الشيخ حسين الديوي الحزاي * أحد علماء الازهر * هيا الله له الاسباب ويسر *
 ولما وافى طبعه هذا تمام * وعقب منه روائع ملك الحتام * في اوائل شهر صفر الخير *
 من سنة ألف ومائتان * وتسع وسبعين من هجرة سيد ولد عدنان * عليه افضل الصلاة والسلام *
 وعلى آله وصحبه الكرام

طبع بمصر سنة مصر المحمية بالمطبعة الكستلية سنة ١٢٧٩ من الهجرة النبوية

Acc
 Sub

